الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعلــيــم العــالي والبحث العلمــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر

Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية.
التخصص: اقتصاد دولي.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د

التّكامل الاقتصادي الإقليمي في دول الخليج العربي
–دراسة تحليلية تقييمية–

إعداد الطالب: عويمر سيدأحمد.
إشراف: أ.د بوقلي الزهرة.

لجنة المناقشة:

أ.د. قنوني حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ.د. بوقلي الزهرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
د. مولاي علي هواري	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا
د. قليل محمد صغير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا
د. بوجرفة بناصر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مغنية	ممتحنا
أ.د. شيبي عبد الرحيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة مغنية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللّـهمّ صلّـي وسلّـم علـى سـيّدنا محمّدٍ نبيّ الهـدى صلاةً نفوز بها في غـدا ونسـعد وندفع بها كـيد العـدى صـلاةً تفـوق جـميع الصّلاة، عليه مـكرّرةً سرمـدا عـدد الحـصى والثّرى والـرّمال، ومـوج البحار وقـطر النّـدى وأعـداد شعرٍ بريش الطّـيور، وأنـفاس خلقٍ بطول المـدى وعدد الملائـكة القائمين، كذا الرّاكعين مع السُّجّدى وعدد حروف الكتاب الذي أتانا، وكنّا به نهتدى وعدد الصّلاة وفضل السّلام، ونور الصّباح إذا ما بدى وألفي صلاةٍ وألفي سلام على احمد محمّد نبيّ الهدى

شكـــر وتقديـــــــر

بعد الشكر لله الذي مهّد ووفّق، أتقدّم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذة الفاضلة بوقلي الزهرة على قبول الإشراف على هذا البحث وإفادتنا فيه بالنّصح والتّوجيه.
- الأستاذ الكريم عدّوكة لخضر الذي رافقنا خلال فترة البحث بإرشادٍ ومتابعة.
- رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول مناقشة هذا البحث.
- كما أخصّ بالشّكر الجزيل الأساتذة الأفاضل: "قنوني الحبيب، بقبق ليلى أسمهان وشاقور سميرة"، على دعمهم ومساعدتهم لنا في هذا العمل.
- كلّ أساتذة وموظّفي كلية العلوم الاقتصادية.

الإهــداء

أهدي هذا العمل بعد حمدي للّه وشكره على التّوفيق فيه إلى :

الوالدين الكريمين، وإلى زوجتي و ابنتي الغالية وكافّة أفراد العائلة، رفقاء الدّرب في هذا المشوار الدّراسي، الأصدقاء والزملاء وإلى كلّ من ساعدني في إتمام هذا العمل، وأخصّ في أسماء إهدائي الأحبّة والغوالي "بن ساسـي آسـيا" و"شــرارة جلول".

المقدمة العامة

- مقدمة عامة:

إثر تفاعل مزيج الدّوافع السّياسية والاقتصادية، وفي غلبةٍ فيه لأوّلها في أكثر الحالات، بعد أن سُجّل كلاهما كنتاجٍ عن جملة التّحولات العالمية، وانعكس في آخره على العلاقات الدّولية البينية والهيكلية، بدايةً من السّنوات الأخيرة للحرب العالمية الثّانية، اتّجهت الدّول إلى انتهاج سياسة التّحالفات الاقتصادية، والتي تطوّرت بعدها إلى أنظمةٍ معرفيةٍ تراكمية، واتّجاهاتٍ تاريخية وفكرية، ليظهر تجسّدها الفعلي خلال نموذج التّكامل الأوروبّي، هذا الأخير الذي كان سبيلاً اقتدت به عديد الدّول متبنّيةً منهجه وأفكاره، متّخذةً منها وسيلةً للتحرّر من القيود الفردية، وفرصةً لنيل الخيارات التّنموية القليل عددها وقتها، ودفعاً عند بعض الدّول الأخرى لما تعانيه من تهديداتٍ أمنية، ومآرب سياسية.

حيث وبعد نهاية الحرب العالمية الثّانية، بات لزاماً على من دمّر من الدّول، العمل على إعادة إعمارها، والسعي بعدها لاستمرارية التطوّر فيها، وفق إعادة هيكلة النّظام الدّولي كضرورةٍ حتمية، المبتغى الذي وازاه سعي دول العالم، إلى تحقيق الزيادة في معدّلات نموّها الاقتصادية على المدى الطويل، لتظهر التكتّلات الجماعية محلّ الاتّفاقيات الثّنائية، كمنهجٍ ممكّنٍ لما تمّ رسمه من ترتيباتٍ وأهداف، مشتملٍ بأبعاده واتّجاهاته على مختلف دول العالم، المتقدمة منها والنّامية، كظاهرةٍ اقتصادية مكّنت من تحرير المبادلات التّجارية وحركة رؤوس الأموال، وتزايد به السّعي إليها، تحت ما سُمي باتّفاقيات التّكامل الاقتصادي.

كانت هذه الظّاهرة سبباً في الانفجار الكبير للأبحاث الاقتصادية، ومحلّ جدلٍ واسعٍ من قبل عديد البحثة والمفكّرين، باعتبارها أحد أهمّ المناهج المستحدثة حينها، في تسيير العلاقات الاقتصادية وتقوية روابطها، حيث نوقشت عبر دراساتٍ ونماذج عدّة، كان أهمّها الصّادرة عن Machlup، والتي تمّ من خلالها إرجاع الظّهور الأول للمصطلح، إلى عام 1942 (Machlup, 1977)، ليبقى مفرد التّكامل وإلى غاية عام 1950، يُستخدم إشارةً إلى مجموعةٍ واسعةٍ من العلاقات الاقتصادية الدّولية، والتي تتضمّن المبادلات التّجارية والمعاملات النّقدية، وقد تمتدّ لتشمل أشكال أخرى من التّعاون، حيث وحسب ما جاء في كتابات Peter Robson، فإنّ المفهوم العام للتّكامل الاقتصادي، بات منذ 1950 أساسُه الاهتمام بالكفاءة في استخدام الموارد، وأنّ حركة السّلع وعوامل الإنتاج وغياب التّمييز، شروطٌ أساسيةٌ لتحقيقه على أكمل وجه (Robson, 1980)، النّظرة التي لاقت تأييداً من قبل غالبية الاقتصاديين، إذ راو فيها سياسةً إيجابيةً من خلال ما تُمكّنه من استحداثٍ للاستراتيجيات، واستبعادٍ للاعتماد على تعديلات الأدوات المتواجدة (Pelkmans, 1980)، عبر الزّيادة في تأثيرات شبكات الشّحن، من خلال الرّفع من مستويات التّجارة في السّلع، وفي درجة تدفّقات الابتكار، بالإضافة إلى

تعزيز التّرتيبات النّقدية والمؤسّسية، لتُفرز عملية التّكامل الاقتصادي في الأخير، زيادةً في المعدل العالمي للنمو الاقتصادي (Luis & Paul, 1990).

وبعد توسعة البحث في اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي، نفى عنها البعض من المفكّرين، اقتصار دورها على تقوية المعاملات الاقتصادية وزيادة حصادها، مؤكّدين امتدادها لتشمل تنميةً اقتصادية واجتماعية، حيث رأى الفرنسي Maurice.d في التّكامل الاقتصادي، ميزة التّرابط المتبادل بين العناصر المكوّنة للمجتمع، كما أرجعه Joseph Ney إلى جملة التّفاعلات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأشاد David mitirany بدور التّكامل والتّعاون في خلق مجتمعٍ مسالم.

وما ميّز ظاهرة التّكامل الاقتصادي هو التطوّر في مناهجها، لتعرف إثر ذلك تغيّراتٍ في أشكالها وطبيعة أطرافها، حيث وفي أوائل فترة ما بعد الحرب العالمية الثّانية، كان التّكامل الاقتصادي عمليةً يتضاعف نشاطها بين البلدان النامية، كوسيلة توسيعٍ لسياسة إحلال الواردات على نطاقٍ إقليميٍّ واسع، وكأحد السّياسات المتاحة والقليلة خياراتها، في وقتٍ كانت فيه فرص الاستبدال الاقتصادي، محدودةً بسبب ضيق الأسواق، ما ساهم في ضآلة إمكانيات قيام الصّناعات، ورفع من تكاليف ما توفّر منها، الأمر ذاته الذي أدّى إلى تشجيع جانبٍ من الصّادرات، وفتح المجال لعلاقاتٍ أوسع وأكبر حجماً (Balassa & Ardy, 1975, pp. 37-38).

في حين ومع تزايد أهمّية هذه الظّاهرة، تزايد عدد متبنّيها واختلفت طبيعتهم، إذ توسّعت العملية وتغيّرت اتّجاهاتها، بعد أن انحصرت بين الدّول النّامية، لتنتقل إلى نزعة ربط المستعمرات بالدّول المستعمرة لها، بهدف استنزاف ما توفّر فيها من موارد وخيرات، ليُحدّد مفهومه على هذا الأساس، وحسب ما جاء في كتابات (Metzger & Metzger, 2013)، بكونه إحدى أبرز الوسائل المزيلة للعوائق والحواجز، الممكّنة من تجاوز الحدود، تسهيلاً لتبادل المنافع ومحاربةً لعامل النّدرة في الموارد، بشكلٍ منفتحٍ على الاقتصاديات الأكبر حجماً.

وقد عرف هذا التّحول والانتقال موجتين، كانت أولاهما في الستينات، أين برزت على إثره تجربة الإتّحاد الأوروبّي، والذي بُني في إطار ما عرف بالمنهج التّقليدي للتّكامل، وأمّا الثّانية فتلك التي ظهرت بوادرها في أواخر سنوات الثّمانينات وبداية التّسعينات، تحت اسم الإقليمية الجديدة، حيث وبعكس ما كان مسلّماً به منذ فترةٍ طويلة، وانطلاقاً من اعتبار التكامل الاقتصادي مفتاح التنمية التّجارية على المدى الطويل، والتنمية الاقتصادية بشكل عام، تمّ الاعتماد في قياس فعاليته على مستويات التّجارة البينية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أمّا ما ظهر كمنهجٍ جديدٍ له مؤخّراً، والمفسّر في تجمّعاتٍ تتميّز بالتّعقيد وتعدّد الأبعاد، واتّساع النّطاق

الجغرافي، فقد اشتمل قياس فعالياته بإدخال متغيّراتٍ إضافية إلى سابقيها في المنهج التّقليدي، كأبعاد التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، التّكامل الاجتماعي والبيئي والتّرتيبات المؤسّسية (Naser, 2008).

وقد عرف نشاط هذه الظّاهرة انتشاراً واسعاً، خاصّةً بعد مرحلة التّطوّر فيه الأخيرة، وباتت دول العالم تدرك أهميتها في بناء الهياكل ونماء الاقتصاديات، وتزايد التسابق نحو التّواجد فيها من كبرى الدّول وأصغرها، لتشمل 80% من سكّان العالم، وتسيطر على نحو 90% من حجم التّجارة العالمية، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، للتّجمعات الثّلاثة الكبرى (الاتّحاد الأوروبي، النافتا والآسيان)، ليبلغ نحو 81% من نسبة الناتج العالمي.

في ظلّ هذا، لم تكن دول مجلس التّعاون الخليجي، في معزلٍ عمّا يعتري العالم من تغيّرات، ولا في مأمنٍ ممّا ينشب فيه من تهديدات، خاصّةً وبحكم ما تزخر به دولٌ مثلها من إمكانيات، وما تملكه من قدرةٍ على التّأثير في سلاسل الصّادرات والواردات، إذا ما نُظر إلى إمداداتها للطّاقة، حيث وفي ظلّ التّغيّرات الواسعة النّطاق، بات التّكتّل بالنّسبة لهذه الدّول من أولويات سياساتها، بعد أن نال منها ما نال غيرها من دوافع مُلزمة وأسباب محفّزة، نحو انتهاج سياساته، إذ لم يسعها التّجرّد من تأثير القوى السّياسية والاقتصادية العالمية، بعد أن أعدمها موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وخيراتها الطّبيعية الوافرة خاصّةً منها أحجام الطّاقة بها، القدرة على البقاء في منأى عن ضغوطات أوّل أشكال الدّوافع، ومنعتها طموحاتها من تضييع فرص ثانيها.

حيث باتت خيرات هذه الدّول، محطّ أنظار القوى الكبرى ومحلّ أطماعهم، خاصّةً في ظلّ الصّراع القائم وقتها بين المعسكرين، وبحث كليهما عن مناطق أكثر توريدٍ ودعمٍ لتوجّهاتها ونزعاتها، التّنافس الذي برزت فيه الولايات المتّحدة الأمريكية، كرابحٍ بسط سيطرته على ما كانت المملكة المتّحدة حديثة الخروج منه، وسعياً منها إلى الحفاظ على مكسبها وديمومته، وبحكم ظهور التّكتّلات الاقتصادية كأكثر الأنظمة السّائدة في تنظيم العلاقات الدّولية والتّجارية، وبعد تحقيق الاتّحاد الأوروبّي لمآرب ثمينة، كنموذجٍ يمكن لأي مجموعةٍ أن تقتدي به، تقدّمت الولايات المتّحدة الأمريكية، باقتراح التكتّل لدول مجلس التّعاون الخليجي، ودعمته بحمايتها ودفعته بدراساتها وتوجيهاتها، إذ أشرفت على المراحل الأولى من تأسيسه، كما سبق وأن بادرت في النّموذج الأوروبّي، هادفةً بذلك بالإضافة إلى ضمان خيرات المنطقة، إلى سحب دولها إلى صفّها وحرمان الأطراف المنافسة لها عليها منها، وإلى خلق واجهةٍ يمكن لها من خلالها مباشرة برامجها والاستمرار في سياساتها، أمّا دول المجلس فقد رحّبت بالاقتراح، بعد أن رأت فيه تشكيل ما يبسُط نفوذها بالمنطقة، ويصدّ عنها المترصّد بها ويكفّ عنها تهديداته، كدافعٍ سياسيٍّ استبق نُظراءه من المحفّزات الاقتصادية، أمّا ما رأت من خلال هذه الأخيرة، فخطوةٌ تنال بها ما رأت في نيل الدّول الأوروبية بعد تكتّلها، كإنشاء سوقٍ موحّدةٍ وتوحيدٍ للعملة، وإزالة كافّة ما بينها من حواجز معرقلةٍ للتّجارة والاستثمار، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

إلّا أنّ مشروع التّكامل الاقتصادي في دول مجلس التّعاون الخليجي، وبعد فترةٍ من تأسيسه، ظل محلّ جدالٍ بين دارسيه، ونقاشٌ اختلف تحصيله، بعد أن تخلّل ما حُقّق فيه من انجازات، ما نشب بين أعضائه من انقسامات، بحكم اختلاف المفكّرين في المنهج المعتمد في تقييم جدوى مشاريع التّكامل، إذ اعتمد البعض منهم على مقياس الإنجاز المرحلي، وذهب آخرون في ذلك، إلى التّوافق بين الجوانب السّياسية مع نظيراتها الاقتصادية، وقد عجزت دول المجلس عن التتمّة في الأوّل وعن التّوفيق في الثّاني، أمّا الأوّل ففي عدم بلوغها لمرحلة الاتّحاد النّقدي، كما عجزت عن تطبيق مرحلة الاتّحاد الجمركي عملياً وميدانياً، وأمّا الثّاني فالأزمات البينية التي سُجّلت في مسار مجلس التّعاون الخليجي، كفيلةٌ بتفسير الاختلاف في التوجّهات السياسية، وعرقلة الوصول إلى مرحلة التّكامل السّياسي.

وقد أكّدت هذا الواقع بعض الأبحاث، مشيرةً إلى اتّساع الفجوة وعُمق الشّرخ بين الدول الأعضاء، بحكم تحوّل سياسات التّدخل من الدبلوماسية إلى العسكرية، كما وصف كلٌّ من Thomas & Richter، السّياسات الخارجية لكلٍّ من الإمارات العربية المتّحدة والسّعودية ما قبل الرّبيع العربي "بالدّبلوماسية الهادئة"، الوصف الذي أيّده Martin Adelmann، مضيفاً اعتماد الدّولتين على ما أسماه "بمفاوضات ما خلف الكواليس"، بناءً على الأدوات المالية والعلاقات الشّخصية بين صُنّاع القرار وأبرز السّياسيين (Ragab, 2017, p. 38)، وفي ورقةٍ أعدّها (Schneider, 2021)، جاء فيها بأنّ دول المجلس وبدل التّكامل البنّاء فيما بينها، تتّجه نحو المنافسة البعيدة عن تلك التي تدفع نتائجها، مقاييس الجودة ومستويات الإبداع، كإعلان المملكة العربية السّعودية، عزمها على إيقاف معاملاتها مع كلّ الشّركات الدّولية، غير المتواجدة داخل إقليمها، في خطوةٍ منها لجذب المزيد من الاستثمارات والمشاريع إليها، والتي رآها البعض تهديداً للمقرّ الرّئيسي للمكتب الإقليمي المتواجد حالياً بدبي.

أمّا من وُجهة رأي من اعتمد في تقييمه على مقاييس أخرى، كالمستويات التّجارية، وأحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمعايير تمّ اعتمادها في المنهج التّقليدي للتّكامل الاقتصادي، فتلك وُجهاتٌ اختلفت بين دارسيها وتباينت لديهم تفسيراتها، بين من رأو في استمراريته نجاحاً، وبين من فسّروه بضعفٍ يحتاج إلى متابعةٍ وإعادة النّظر في سياساته.

وفي إطار سعينا إلى تقييم جدوى اتّفاقية التّكامل الاقتصادي الإقليمي في هذه الدّول، وبغية الإلمام بمعطياتها وانعكاساتها، ومدى مساهمة الدّول الأعضاء فيها لإثراء بحثنا، مراعاةً للتّغيّر في المقاييس والمعايير، حسب ما أضاف المنهج الجديد للإقليمية من آثارٍ ديناميكية، يمكننا صياغة السّؤال الجوهري التّالي:

ما مدى عُمق التّكامل الاقتصادي الإقليمي في مجلس التّعاون الخليجي وما درجة أداء الدّول الأعضاء فيه ؟

وسعيا منّا للإحاطة بجوانب هذه الإشكالية وإثراء مفادها، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التّالية:

– كيف انعكس التّكامل الاقتصادي الإقليمي في مجلس التّعاون، على مستوياته التّجارية وتوجّهاته الخارجية ؟

– ما مدى مساهمة الدّول الأعضاء في اتّفاقية تكاملها الاقتصادي ؟

– أيّ الأبعاد أكثر دفعاً للتّكامل الاقتصادي بمجلس التّعاون الخليجي ؟

– ما درجة تكامل الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون، إذا ما قورن بباقي النّماذج من التكتّلات الاقتصادية؟

وبغرض الإجابة على الإشكالية وما طُرح إثرها من تساؤلات، كان من الضّروري طرح الفرضيات التّالية:

– مكّن التّكامل الاقتصادي دول المجلس من تقوية روابطها وتعزيز مبادلاتها التّجارية.

– جاءت مساهمات الدّول الأعضاء في مؤشّر تكاملها عاليةً، متباعدةً فيما بينها.

وتنطلق أهمّية هذه الدراسة، ممّا ستحقّقه فيما ابتُغي فيها من أهداف، كما يكمن ما فيها من الأهمية، في المكانة الفكرية والتّطبيقية لموضوع التّكامل الاقتصادي في حدّ ذاته، وما كان لهذه الظاهرة من أثرٍ بالغٍ، ودورٍ فاعلٍ في تغيير العلاقات في الساحة الدّولية والإقليمية، حيث ازدادت الحاجة للتّعاون والاندماج، بغية خلق تكتلاتٍ قادرةٍ على مواجهة المستجدات من العراقيل والتّهديدات، إضافة للسّعي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، باعتباره الهدف المنشود عبر تحرير التّجارة وتعظيم مكاسبها.

أمّا أهداف البحث، وبغرض الإجابة على إشكالية الدّراسة وما حولها من أسئلةٍ جزئية، واختبار الفرضيتين، فتمثّلت في العناصر التّالية:

– الطّرح النّظري لموضوع التكامل الاقتصادي، وما تعلّق به من مفاهيم ومراحل ونظريات.

– معرفة دوافع الدّول في التّوجّه نحو إقامة التكتّلات الاقتصادية، وما كان من انعكاساتٍ مترتّبةٍ عنها.

– مقارنة المنهج التّقليدي للتكامل الاقتصادي بنظيره في الإقليمية الجديدة.

– التطرّق لدول مجلس التّعاون الخليجي، كنموذجٍ لتكتّلٍ اقتصاديٍّ عربيٍّ وحيد.

– دراسة جدوى الميزة العضوية لكلّ دولةٍ، ومدى إسهامها في تكامل مجلس التّعاون.

وعموماً نهدف بتسليط الضّوء على تجربة مجلس التعاون الخليجي، إلى تحليل وتقييم اتّفاقية تكاملها، وتبيان ما تجسّد منها كواقعٍ وما ظل كآفاق، وإثراء غايتنا بعرضٍ لأهم تجارب التكتّلات الاقتصادية في العالم، كنماذج سبق وأن سارت على منهجها الدّول محلّ الدراسة، وكأوجهٍ للمقارنة.

أمّا عن سبب اختيارنا لموضوع البحث، فراجعٌ إلى أهمّيته البالغة على مستوى التّحليل الاقتصادي الكلي، ونظراً لما يمثّله الموضوع على مستوى العلاقات الدّولية، وانطلاقاً من كون الدّول عيّنة الدّراسة، قد مثّلت النّموذج العربي الوحيد، القادر على الانضمام إلى درب التكتّلات الاقتصادية العالمية.

وعن المنهج المتّبع في بحثنا، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في عرضنا للجوانب النّظرية والانتماءات الفكرية، التي دارت حول موضوع التّكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج التّاريخي الذي تطرّقنا من خلاله إلى الخلفيات التّاريخية للظّاهرة المدروسة، وللدّول عينة الدّراسة (السّعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين وعُمان)، كما تمّ في آخر دراستنا استخدام المنهج التّحليلي، تتبّعاً لتطوّرات المتغيّرات ذات العلاقة بتفسير مسار اتفاقية التّكامل الاقتصادي الإقليمي، في دول مجلس التّعاون الخليجي.

وفيما يخصّ تصميم هيكل البحث، وفي إطار سعينا للإجابة على الإشكالية الرئيسية، والإحاطة بما تبعها من أسئلةٍ فرعية، كإلمامٍ بموضوع الدّراسة، تمّ تقسيم بحثنا إلى أربعة فصول، تتقدّمها مقدّمةٌ عامّة، وفي آخرها خاتمةٌ نسعى من خلالها، إلى تلخيص ما توصّل إليه بحثنا من نتائج، لتُمكّن بدورها من فتح مجالٍ لأبحاث أوسع وأكثر تعمّقاً في الموضوع، حيث تطرقنا في أوّل الفصول إلى الإطار ألمفاهيمي للتّكامل الاقتصادي، والخلافات القائمة حوله، مع عرضٍ للتحوّلات التي شهدها مساره وترتيب مراحله، وصولاً إلى المقارنة بين مناهجه في آخر مبحثٍ من الفصل.

ودارت حيثيّات الفصل **الثّاني**، حول مجلس التّعاون الخليجي ككتلةٍ اقتصادية، وحول دوله الستّة كأعضاء فيه، كعيّنةٍ للدّراسة وجبت الإحاطة بكامل ما لها من مفاهيم ومؤشّرات، بعد التّطرّق إلى خلفياتها التّاريخية، وما كان ضمنها من دوافع، أدّت بهذه الدّول إلى انتهاج سياسة التّكتّل الاقتصادي، بالإضافة إلى ما دعم هذا الاتّجاه من مقوّمات، وما واجهه من عوائق وتحدّيات، لنعرض بعدها ما نتج عنه من مشاريع وإنجازات، والتي عُدّ من بينها حجم ما أنشئ إثره من اتّفاقيات، وما بُني عبره من علاقاتٍ مع باقي الدّول والتكتّلات الاقتصادية.

في حين تضمّن الفصل **الثّالث**، عرض بعضٍ من النّماذج للتّكتّلات الاقتصادية العالمية، والتي تمثّلت في كلٍّ من الاتّحاد الأوروبّي، رابطة جنوب شرق آسيا واتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، متطرّقين إلى نشأتها ومراحل تطوّرها وأهمّ انجازاتها، تمهيداً منّا للدّراسات المقارنة، كما تضمّن هذا الفصل طرحاً لجملةٍ من الدّراسات

السّابقة، المتطرّقة إلى موضوع دراستنا، ولما جاء فيها من اختلافٍ في عيّناتها، أو في أُطرها الزّمنية والمكانية، ساعين بذلك إلى طرح مختلف المناهج المعتمدة، وعديد المتغيّرات المتّخذة، في سبيل قياس وتقييم جدوى اتّفاقيات التّكامل الاقتصادية.

وتضمّن الفصل **الرّابع** دراسةً تحليليةً، لمسار التّكامل الاقتصادي الإقليمي، في كتلة مجلس التّعاون الخليجي، خلال الفترة 2000–2022، عبر التّطرّق بدايةً إلى علاقات الدّول الأعضاء فيه الخارجية، واختلاف توجّهاتها بين الاقتصاديات العالمية الكبرى، كما تمّ الاعتماد فيه على جملةٍ من المعايير ومؤشّرات القياس، تماشياً مع التحوّل الحاصل في مناهجه، بالتّركيز بدايةً على انعكاسات هذا المشروع على المستويات التّجارية، مروراً إلى قياس أداء مجلس التّعاون في إطار اتّفاقية تكامله الاقتصادي، على المستويات البينية، وبمقارنته بأداء بعض النّماذج العالمية للتّكتّلات الاقتصادية.

الفصل الأول:
المقاربة النظرية للتكامل الاقتصادي الإقليمي بين المنهج التقليدي والحديث

- تمهيـــد:

إنّ دراسة واحدةٍ من أبرز الظّواهر الاقتصادية، وأكثرها رصداً لاهتمامات المفكّرين والنّقاد، لانفرادها بالقدرة على تجميع تشكيلاتٍ مختلفة الفكر والانتماء السّياسي، تستوجب التّطرّق بدايةً إلى ما طُرح فيها من مفاهيم، وما جاء حولها من تنظير، بما يشمل ذلك ما قُسّمت إليه من مراحل، وما لها من أبعاد وآليّات، وما ينتج عنها من انعكاسات، كمراحل اعتُمدت في فصلنا هذا وبعد الإلمام فيها بما سبق، نعرض التحوّلات والاختلافات الطّارئة على هذه الظّاهرة، ومقارنة مناهجها بين التّقليدي، ونظيره في الإقليمية الجديدة، الخطوات التي ارتأينا تقسيمها إلى مباحث أربعة، نعرضها كالآتي:

- **المبحث الأوّل:** الإطار العام لمفاهيم التّكامل الاقتصادي.

- **المبحث الثّاني:** محدّدات التّكامل الاقتصادي (أبعاده، آليّاته وتوجّهاتها، انعكاساته).

- **المبحث الثّالث:** الإطار ألتّنظيري للتّكامل الاقتصادي.

- **المبحث الرّابع:** التّكامل الاقتصادي بين المنهج التّقليدي والإقليمية الجديدة.

1. المبحث الأول: الإطار العام لمفاهيم التّكامل الاقتصادي.

بعد الأهمّية التي حازها التّكامل الاقتصادي، بات محطّ اهتمام أغلب مفكّري الاقتصاد، وعنواناً بارزاً لأبحاثهم، هذه الأخيرة التي زخرت مضامينها واختلفت اتّجاهاتها، تبعاً لاختلاف الانتماءات الفكرية والظّروف الموضوعية، بدايةً من اختلاف المفاهيم حوله، حيث اعتبره البعض أمثال Balassa إلغاءاً للحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية، وميّز فيه Viner بين المفاهيم النّظرية الأساسية لإنشاء التّجارة، كأثرٍ إيجابي وتحويلها كأثرٍ سلبي، مُرجعاً تحقيق الرّفاهية إلى توازن هاتين القوّتين، وقام كل من Mead، Lipsey وJohson بطرح آثار لمتغيّراتٍ أخرى في تحليلهم، أمّا Myrdal، فقد أكّد في كتابه "الاقتصاد الدّولي"، على ضرورة اقتران إزالة الحواجز بين البلدان، مع إزالة ما يعوق حركة العنصر البشري، كعنصرٍ فاعلٍ وداعمٍ لعملية التّكامل الاقتصادي، إضافةً إلى الاهتمام بالجوانب المؤسّسية حسب Timbergen، عبر توحيد الاقتصاديات والسّياسات، وتفويضها إلى مؤسّساتٍ مركزيّة (Abdelkader S. A., 1992).

ونحاول بدايةً ومن خلال هذا الجزء، شرح المصطلح وما تعلّق به من مفاهيم، سعياً منّا إلى الإحاطة بالجدل القائم حوله، من توافقٍ وتأييد وتضادٍ وانتقاد.

1.1. المطلب الأوّل: مفاهيم حول التّكامل الاقتصادي:

1.1.1. المفهوم اللّغوي للتّكامل:

تنحدر الدّلالة اللّغوية لكلمة تكامل "Integration"، من أصلٍ لاتيني للكلمة "Integritas"، وكان أوّل استعمالٍ لها في قاموس Oxford الإنجليزي عام 1620، كمعنى لتجميع الأجزاء لتكون كُلًا واحداً، وقد جمعت الكلمة بين اتّجاهين، أوّلهما عامٌ يُفسّر بالتّعاون والتّنسيق بين الّدول دون المساس بسيادتها، وثانيهما أدق، إذ ذهب في تفسيره للتّكامل على أساس تطوير العلاقات، لخلق أشكال جديدةٍ من الشّراكة، وتفاعلاتٍ يمكنها التّأثير في سيادة الدّول (ابراهيم سالم و يحيى، 2015).

2.1.1. المفهوم الاصطلاحي للتّكامل الاقتصادي:

عرفت أدبيات الفكر الاقتصادي، جملةً من المفاهيم بخصوص ظاهرة التّكامل الاقتصادي، حيث كان لكلٍّ نظرته ووُجهته، في تفسير آلياتها وأسس قيامها، وقد كان أوّل ظهورٍ فاعلٍ لمفهومه على يد الاقتصادي J-Viner عام 1950، تحت اسم نظريّة الإتّحاد الجمركي (Baldwin & Venable, 1995).

وقد نالت هذه الظّاهرة فيما بعد، جانباً كبيراً من اهتمامات Balassa، هذا الأخير الذي كانت له إسهاماتٌ عديدة، إذ أعطى لنظرية التّكامل الاقتصادي صيغتها الكاملة، حيث رأى في التّكامل مدلولاً ذو شقّين منسجمين في آنٍ واحد، أوّلهما بتفسيره كعمليّة، وثانيهما كحالة، إذ يمكن النّظر إليه كعمليةٍ، من خلال مجموعة التّدابير، الهادفة إلى إلغاء التّمييز بين الوحدات الاقتصادية العضوية، أمّا كحالة فعبر تقارب العلاقات بين الدّول، وتكوينه لوحدةٍ اقتصادية (Bonilla, 2016).

وعرّفه Machlup بجملة التّرتيبات السّاعية إلى تجميع الاقتصاديات المنفصلة، ضمن إقليمٍ تكامليٍّ واحد، والعمل على توسيع نطاقه (Marinov, 2015, p. 23)، وأضاف مركزاً على أهمّية وضرورة إحلال عملةٍ مشتركةٍ بين الأعضاء محلّ عملاتهم الوطنية، مبيّناً أهمّية اتّفاقيات التّكامل في فكّ القيود، وتحرير حركة التّجارة واليد العاملة (Machlup, 1977, p. 190).

أمّا Vajda فقد فرّق فيه بين مفهومين، التّكامل عبر السّوق وتداول المنتجات، والتّكامل عبر الإنتاج برفع عدد الفروع الإنتاجية، وعرّف تكامل الأسواق بحالة ضمان البيع دون التّعرض للعوائق، أمّا المفهوم الثاني فينطوي على الارتقاء في مستويات التّنمية وبرمجة الإنتاج، خصوصاً مع القطاع الصّناعي وربطه مع تطوّرات التكنولوجيا، إضافةً إلى الاهتمام بجانب الاستثمار (Vajda, 1969).

وقد جاء طرح Vajda منافياً لما قدّمه Pinder، بحجّة أنه اتّصف بالعمومية، حيث تبنى هذا الأخير نفس ما طرحه Jan Timbergen، فيما يتعلّق باحتواء التّكامل الاقتصادي على جانبين سلبي وإيجابي، كما رأى فيه نبذٌ للتّمييز بين العملاء من الدّول الأعضاء، والمصحوب بتوحيد السّياسات الهادفة، حيث ركّز هذا المفهوم على ضرورة التّنسيق فيما بين السّياسات الاقتصادية المتّبعة، والقادرة على تحقيق أهداف التّكامل الاقتصادي، وتجسيدها على أرض الواقع، مركزاً على ضرورة تحرير التّجارة، كأداةٍ فاعلةٍ في تساوي أسعار عناصر الإنتاج، المشروط بتوافر أساسيات المنافسة التّامة (Balassa, 1974, p. 02).

ورأى Myrdal أنّه عبارةٌ عن عمليةٍ اقتصاديةٍ واجتماعية، يتمّ وفقها إزالة الحواجز وتحقيق العدالة في منح الفرص، والحرص على تكافئها في العلاقات بين الشّعوب المختلفة، بما يشمل الزّيادة في كافّة عناصر الإنتاج، ورفع كفاءته على المستويين الدّولي والقومي (Gunnar, 1958, p. 319).

أمّا Marinov، فقد ربط مفهوم التّكامل الاقتصادي بعمليات الإنتاج، حيث عرّفه على أنّه عمليّة التّنسيق بين الدّول المعنية، من خلال اندماجٍ عميقٍ لعمليات الإنتاج الوطنية كمرحلةٍ أوّليّة، وصولاً إلى الإنشاء التّدريجي لتجمّعٍ اقتصاديٍ موحّد (Marinov, 2015).

كان هذا طرحٌ لأهمّ ما جاء من توجّهاتٍ في الفكر الغربي، أما مفهومه حسب الفكر الاشتراكي فمُنافٍ تماماً، حيث بُنيت أسسه وفق آلياتٍ، تهدف إلى تنسيق سياسات التّخطيط المشترك، وتقسيم العمل وزيادة التّخصص، بدل الاعتماد على آليات السّوق، كما حُثّ في نظيره الغربي، وجاء مؤكداً على حفظ سيادة واستقلالية الدّول المتكاملة، بدل انتقال السّلطة إلى هيأةٍ مركزيةٍ فوق السّلطات الوطنية، وقد عرّفته الباحثة Ewa Ruminska بكونه "عملية التّخطيط الهادفة إلى خلق التّقارب في مستويات التّطوّر الاقتصادي، عبر بناء علاقاتٍ ومؤسّساتٍ اقتصادية " (خليفة، 2006، صفحة 45).

وعلى رغم الاختلاف الوارد في تعريفات التّكامل الاقتصادي، إلّا أنّها تشترك حول مضمونٍ واحدٍ، في كونه عبارةٌ عن اتّفاقيةٍ اقتصادية بين دولتين أو أكثر، تهدف إلى تحسين مستوى الرّفاهية، عبر تخفيض وإزالة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية على التّجارة، وتحرير حركة السّلع ورؤوس الأموال والعمّال، من خلال التّنسيق في السّياسات الاقتصادية والنّقدية والمالية، وصولاً إلى تكاملٍ كاملٍ تُدار سياساته من قبل مؤسّساتٍ فوق الوطنية، حرصاً على تكافؤ الفرص وعدالة تقسيمها، بين الدّول الأعضاء.

3.1.1. المفهوم الإجرائي للتّكامل الاقتصادي:

– **التّكامل كإجراء اقتصادي:** هو نتاج العمليّات الهادفة إلى تأطير العلاقات الاقتصادية عامّةً، والسّير على خُطاً مدروسة، سعياً إلى بلوغ أهدافٍ سبق وأن تمّ تحديدها، والتي يصبّ مُجملها في تحقيق التّنمية الاقتصادية، وهو الإجراء الذي يهدف إلى بناء البنية التّحتية للدّول الأعضاء، ومسايرة حداثة التّكنولوجيا الرّاهنة، سعياً إلى تعزيز قواعدها الإنتاجية وتنويع صناعاتها، إضافةً إلى التّنسيق في السّياسات وتشجيع حركة عوامل الإنتاج.

ويمكن القول أن تركيز سياسات اتّفاقيات التّكامل، غالباً ما كان على المجالات التّجارية، من خلال السّعي إلى القضاء النّهائي على التّمييز، وكافّة العقبات التي تعيق سير العلاقات التجّارية، بين البلدان الأعضاء، ما أكّده Kahnert، مشيراً إلى أن الإجراءات التي تودي إلى مجرّد التّقليل من التّمييز، لا يمكن اعتبارها من ضمن إجراءات التّكامل (Hosny, 2013, p. 133)، وأضاف Balassa أنّ العملية لا تقتصر على إجراءات إزالة الحواجز وحسب، بل لابدّ أن تُرفق بالزّيادة في معدّلات التّبادل التّجاري (Balassa, 1961).

– **التّكامل كإجراء تجاري:** هو عملية موضوعية، ترمي إلى إحياء المبادلات التّجارية وتعزيزها، من تحريرٍ وإزالةٍ لكافّة أشكال التّمييز والحواجز بين دول الكتلة، ليبقى هذا الإجراء بحاجةٍ إلى دعمٍ من نظيره الإنتاجي.

- **التّكامل كإجراء قطاعي:** وهو على خلاف الشّامل المتضمّن لكافّة القطاعات، إذ يُمثّل ما تختصّ وجهته إلى قطاعٍ واحدٍ، أو جملةٍ من القطاعات المحدّدة، كتخصّص المجموعة الأوربّية في مجال الفحم والصّلب، خلال مطلع الخمسينات (محمد توفيق، 2013، صفحة 126).

- **التّكامل كإجراء إنمائي:** هو توسعة نطاق الاستراتيجيات والأهداف، من قُطريٍّ إلى إقليمي، ومن ضيّقٍ إلى واسع، ومن متّجهٍ إلى منتشر، لنيل الانعكاس الإيجابي لامتداد العلاقات الاقتصادية والسّياسية، والاستفادة من مزايا التخصّص (هزلة، محيريق، و حيمر، 2019، صفحة 205).

- **التّكامل كإجراء إنتاجي:** هو جملة ما تقوم به الدّول الأعضاء، من إجراءاتٍ وتدابير ضمن إستراتيجيّات الإنتاج المشترك، الرّامية إلى تسخير المقوّمات والاستغلال الأمثل لموارد كلّ بلدٍ عضو، والرّفع من كفاءات الإنتاج لديها (لرباع، 2016، صفحة 258).

- **التّكامل كإجراء سياسي:** يمكن للبعض الخلط بين مفهومي التّكامل الاقتصادي والسّياسي، نظراً لتقاربهما والتقائهما في بعض المجالات والمحاور، رغم أنّهما يختلفان في الأطر والأهداف والآليات، إذ يشير المفهوم الاقتصادي إلى تحسين الكفاءات وتطوير الاقتصاديات وتوحيدها، عبر إزالة الحواجز وتعزيز التبادلات التجارية، بينما يضمّ المفهوم السّياسي إدارة السلطة بأبعادٍ دولية، ونقل جزءٍ من السّيادة والحقوق الحصرية، إلى كيانٍ سياسيٍّ أوسع وأكثر فاعليّة، بما يضمن تكملة الأهداف الاقتصادية للتّكامل دون اشتراطها، كإيجاد حلولٍ للنّزاعات الدّولية وفضّ الخلافات الإقليمية (Salif, 2012, p. 390).

وقد كان في تعريف Karl Deutch للتكامل السياسي، تركيزٌ حول القدرة على تجاوز النّزاعات بمناهج سلمية، إذ عرّفه على أنّه" حالة امتلاك جماعةٍ معيّنة من الدّول تعيش في منطقةٍ معيّنة، للشّعور الكافي بالانتماء لهذه الجماعة، والتّماثل في مؤسّساتها وسلوكها الاجتماعيين، إلى درجة التمكّن من التطوّر بشكلٍ سلمي "، كما كان ل Arnest Haas نفس النّظرة حيث عرّفه على أنّه " العمليّة التي يتمّ فيها تحّول الولاء والأنشطة السياسية، الدّاخلية لمجموعةٍ من الدّول، وتوسعتها تُجاه مركزٍ واحد، إذ يتم من خلال مؤسّساته تجاوز السّلطات والقرارات الوطنية " (زنودة، 2018، صفحة 235).

4.1.1. التّكامل الاقتصادي والمفاهيم ذات الصّلة:

– **التّعاون الاقتصادي:** وهو عمليةٌ هادفةٌ إلى تسهيل التّبادل الدّولي، والتّقليل من حدّة التّفاوت بطرقٍ اختلفت أشكالها، وبعُدت أهدافها عن أيّة تأثيراتٍ للتّغيير على المستويات الهيكلية، على عكس ما تصبو إليه عمليّات التكامل الاقتصادي (ابراهيم سالم و يحيى، 2015، صفحة 05).

وفي دراسةٍ ل (Allen, 1963)، طالب فيها كلّ باحثٍ بفهم التّكامل الاقتصادي بشكلٍ أوضح، والتّفرقة فيه بين مفاهيمه المتداخلة، حيث وحسب رأيه وبناءاً على إسهامات Balassa، فإنّهما يختلفان في الكمّ والكيف، كما أنّ التّكامل يحدّ من التّمييز، بينما يقلّل التّعاون من آثاره السّلبية (Marinov, 2015).

ويمكن القول أن مفهوم التّعاون ينقل فكرة الانعكاس، بينما يشير مفهوم التّكامل إلى العملية في حدّ ذاتها، إذ يُقصد بالتعاون تنفيذٌ للمؤسّسات الحكومية الدّولية، والمتمثّل في الإجراءات الجماعية الطّوعية، بينما يتعدّى التّكامل ذلك، إلى فكرة العمل الموحّد لدى المؤسّسات فوق الوطنية، كما يمكن أن يتّخذ التعاون في بعض الأحيان مفهوماً أوسع وأثراً أقوى، مع الإشارة إلى عدم القدرة على إنكار ترابط العمليتين وتبادل الأسبقية بينهما، من ظرفٍ لآخر ومن كتلةٍ لأخرى مع إلزامية التّوازن بينهما، إذ من غير الممكن قيام التّكامل دون تعاونٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ ومؤسّسي، وفي الإشارة إلى إلزامية التّوازن بينهما، نُشير إلى الأزمة المالية لرابطة جنوب شر آسيا خلال عام 1997، والتي شهدت صعوباتٍ داخليةٍ نتيجة اختلال العلاقات التّعاونية فيها، أو ما أسماه المحلّلون بالميل التّعاوني للرّابطة (Salif, 2012, p. 389).

– **التّكتل الاقتصادي:** هو حالة ارتقاء العلاقات الاقتصادية بين مجموعةٍ من الدّول، إلى مرحلة توحيد الأهداف والمصالح، والسّعي المشترك نحو تحقيقها وفق سياساتٍ منسّقة، ويميّز المفكّرون بين مفردي التّكامل والتّكتل، في كون الأوّل بمثابة العملية والآلية، وأمّا الثّاني فالصّيغة أو النّتيجة المحقّقة عبر تنفيذ هذه العملية وتشغيل آلياتها (عائشة، 2017، صفحة 168).

– **الاعتماد المتبادل:** وهو جملة ما تقوم به الدّول من تفاعلات، لتعميق الارتباط والمواءمة فيما بينها، تركيزاً على جانب المبادلات، ليشهد هذا الانسجام امتداداً إلى الجوانب السّياسية والاجتماعية وحتى الثّقافية، وصولاً إلى تحقيق أهدافٍ مشتركة، كالتّنسيق المشترك لخلق مؤسّساتٍ دائمة، دون الوصول إلى القرارات السّياسية.

– **التحّالف:** يختلف التّحالف عن التكامل في دوافع القيام ومدّة الاستمرارية، حيث غالباً ما تنشأ التّحالفات على إثر التّهديدات والأخطار الأمنية وتزول بزوالها، على اختلاف منبعها بين داخليةٍ وخارجية، أما التّكامل فيضلّ البناء المؤسّساتي ووحدته، دافعه الأقوى وهدفه الأسمى، والاستمرارية ميزته على عكس التّحالف.

– **التّنسيق:** يشترك هذا المفهوم مع مفهوم التكّامل، في محاولة توحيد السّياسات لأجل بلوغ الغايات المشتركة، ولكنهما يختلفان في طبيعة الجهاز المنفّذ لهذه المهام، إذ يسبق وجوده في عمليات التّنسيق، بعكس المكوّن حديثاً والمُنشأ أصلاً لهذه الغاية، في اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي.

– **الشّراكة:** يرجع أوّل ظهورٍ لهذا المفهوم إلى عام 1957، في مؤتمر الأمم المتحدة للتّجارة والتّنمية والشّراكة، ويعتمد على فرض القوّة في سيرورته، على عكس التّكامل القائم على دراسة القرارات، والاشتراك في اتّخاذها (جدّاوي، 2017، صفحة 125)، وهو اتفاقٌ بين دولتين أو أكثر على معاملاتٍ مختلفة ضمن مجالاتٍ معيّنة، بغية تحقيق أهدافٍ سبق تحديدها، حيث تسعى هذه الاتّفاقيات إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف فحسب، دون الارتقاء بها إلى درجة البناء الهيكلي أو المؤسّساتي (طويل، 2018، صفحة 99).

2.1. المطلب الثّاني: أشكال التّكامل الاقتصادي:

انتقد Balassa بعض التعّريفات التي تُدرج أيّة صورٍ للتعّاون الدّولي، أو مجرّد قيام علاقاتٍ تجارية بين اقتصادياتٍ قومية، فيما ينطوي ضمن صور التّكامل الاقتصادي (Balassa, 1961)، وأوضح مفصّلاً في كتابه "التّكامل الاقتصادي" أن عدم قيام تجارةٍ بين بلدين رغم إلغاء حواجزهما الجمركية، لن يترتّب عنه تكاملٌ اقتصادي، مركزاً على أهمّية تحرير المبادلات التّجارية بين الدّول الأعضاء، كخطوةٍ أساسيةٍ لأيّ تكامل، مستنداً في ذلك على تجربة أيسلندا ونيوزلندا (Balassa, 1969)، كما أضاف Allons أن قيام أي شكلٍ من أشكال التّكامل، مرتبطٌ بإزالة الحواجز التّجارية، مؤكداً على إلزامية الإرفاق بإسهاماتٍ نظرية منفصلة، تبحث في قضايا التّكامل (Hosny, 2013, p. 133)، كما يُمكن إرجاع تقسيمات أشكال التّكامل، إلى الأطراف المكوّنة له، وطبيعة العلاقة القائمة بينها، ونحاول فيما يلي، تلخيص أبرز ما ذُكر له من أشكال على النّحو الآتي:

– **التّكامل الأفقي:** أرجع الاقتصاديون ظهور هذا الشّكل من التّكامل، إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثّانية، والذي كان يُبنى عادةً، مابين الدّول المتماثلة المقوّمات والمتقاربة المستويات، ويقوم هذا الشّكل على استغلال الموارد المتاحة لدى الدّول المشاركة، وتوجيهها نحو تأسيس مشاريع مشتركة، ذات طابعٍ إنتاجيٍّ ضمن نطاقٍ جغرافيٍّ موسّع، إلّا أن إستراتيجية هذا الشّكل، قد واجهت انتقادات بعض المحلّلين، بحجّة عدم كفاءته في إفادة المستهلك من تخفيضات التّكاليف، وعدم تمكّنه من السّيطرة على قواعد السّوق ومن فرض المنافسة الحرّة.

– **التّكامل الرّأسي (العمودي):** ترجع أصول هذا الشّكل إلى الفترات الاستعمارية، حين اعتمدت القوى المستعمِرة في بناء اقتصادياتها، وبنياتها التّحتية كدولٍ مصنّعة، على خيرات الدّول الواقعة تحت هيمنتها، بصفتها مصدراً للموارد والمواد الأوّلية، ليستمر بذلك اختلال توازن القوى، وفارق المستوى بين أطراف الاتّفاقية، وتبقى الدّول المستعمَرة، في تخلّفٍ وتبعيةٍ لآليات أسواق الّدول العظمى، وخدمةً لمصالحها بالدّرجة الأولى، كميزةٍ ارتبطت بشكل التّكامل الرّأسي (عمورة، 2006، صفحة 275).

– **التّكامل العميق:** استناداً إلى الجانب الإيجابي من شقّ تعريف Tinbergen للتّكامل الاقتصادي، بعد تقسيمه إلى شقّين، واصفاً أوّلهما بالسّلبي في إجراءٍ يتمّ عبره إزالة التّمييز والتّقييد، ودعم حرّية المعاملات الاقتصادية، وأمّا الإيجابي والمقصود في تعريفنا للتّكامل العميق، ففي تعزيز التّجارة وتعديل سياساتها، والعمل على بناء أُسسٍ مؤسّساتية (Jovanovic, 1998, p. 05)، والذي يختلف عن غيره بدراسة المطالب وتوحيد الأهداف، وتعزيز الشّراكة بين المؤسّسات، والتّركيز على الاستثمارات ودور رأس المال المادّي (Menard, 2004, p. 10).

وحسب (Mackinnon, 1979)، فإنّ التّكامل العميق يجب أن يسير وفق خطّةٍ، بدايتها تحرير سوق السّلع المحلية، يليها تكاملٌ في التّجارة الخارجية، مصحوبٌ بتحرير الأسواق المالية المحلية، وتكاملٌ لرؤوس الأموال (Laura, Inmaculada, & Celestino, 2009, p. 482).

– **التّكامل السّطحي:** بعكس التّكامل العميق، والذي تجاوز إجراءات التّحرير التّجاري، امتداداً إلى موازنة السّياسات وإحكام التّخطيط، اقتصر التّكامل السّطحي على إزالة القيود التّجارية بين الدّول الأعضاء، بمختلف أشكالها الجمركية وغير الجمركية (عائشة، 2017، صفحة 170).

ويُعتبر موضوع دراستنا التّكامل الإقليمي، أحد أهمّ هذه الأشكال وأشملها، والذي عرّفه Machlup في كتابه، على أنه عملية تطويرٍ للعلاقات المستقرّة والعميقة، وتقسيمٌ للعمل بين الاقتصاديات الوطنية، المرفق بتجسيد التّعديلات على كافّة المستويات، خصوصاً تلك المتعلّقة منها بالشّركات وبالفروع والجهات الاقتصادية، في مختلف البلدان، ما يؤدّي إلى تشكيل مجمّعاتٍ اقتصادية دوليةٍ كبرى، تُوسّع نطاقها بعد أن كانت منحصرةً على البلدان المتقاربة (FRITZ, 1976, p. 33).

وقد اتّخذت نظريات الاقتصاد الجغرافي الجديد، من التّكامل الإقليمي شكلاً من أشكال التكامل، واتّخذت من الشركات ونشاطاتها جهاتً فاعلةً فيه، إذ يتمّ فيه تغيير العلاقات بين قوى الطّرد المركزي وقوى الجاذبية، مع مراعاة الاعتبارات الوطنية، وفق آلياتٍ ينجم عنها زيادة التّرابط في مختلف القطاعات، وترشيد هياكل الإنتاج وتكثيفه، بما يُعرف اليوم بعولمة الأعمال (Salif, 2012, p. 391).

3.1. المطلب الثّالث: مراحل التّكامل الاقتصادي:

حسب Balassa، هناك خمسة مراحل للتّكامل الاقتصادي لخّصها في (منطقة التجارة الحرّة، الاتّحاد الجمركي، السوق المشتركة والاتّحاد الاقتصادي والنقدي)، حيث يُمكن اعتبار هذه المراحل، كخطواتٍ لعمليةٍ هدفها النّهائيّ تحقيق تكاملٍ اقتصاديٍّ كامل، إذ يكون الانتقال من مرحلةٍ لأخرى، تجسيداً لتوسيع مجالات الحياة الاقتصادية وترقيتها، إلّا أنّه ومع تعدّد الآراء، انعدم الإجماع في النّظرية الاقتصادية على العدد الدّقيق لمراحل التّكامل، ليختلّ بذلك ترتيبها (Marinov, 2015, p. 24)، وفيما يلي تلخيصٌ لأهم ما صُنّف كمراحل:

1.3.1. منطقة التّجارة الحرّة (FTA): هي اتّفاقياتٌ تُبرم بين الدّول الأعضاء للمجموعة، ليتمّ بموجبها إزالة القيود والحواجز التّجارية فيما بينها، مع الحفاظ على الحواجز الوطنية الخاصّة بكلّ دولة، ضدّ الدّول خارج الاتّفاقية، باختلاف هذه الحواجز وتفاوت التّمييز من دولةٍ لأخرى، في إجراءٍ يُمكّن من التحكّم في التّدفقات التّجارية، ومن الاستفادة منها (Ricardo, 2000, p. 03).

وحسب لجنة الإحصاء التّابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة، هي مجالٌ جغرافيٌ ذو حدودٍ ثابتة، يتمّ فيه دخول السّلع وخروجها بحريةٍ تامّة، عبر مداخل مراقبة جُمركياً، دون الخضوع إلى الحقوق الجمركية أو الضّريبية، مع الحرص على التّعامل بالسّلع القانونية فقط.

وترجع فكرة إنشاء المناطق الحرّة إلى الإمبراطوريات الرّومانية، حين اقتصرت على إقامة المخازن وإعادة شحن السّفن، لتتطوّر إلى مناطق لتقديم الخدمات التّجارية والصّناعية، ثمّ إلى مناطق مركزيّة للتّجارة الدّولية، من قِبل الدّول الأوربّية المستعمرة، كمنطقة جبل طارق عام 1704، ومنطقة سنغافورة 1819، ومنطقة هونكونغ في عام 1842، وبعدها وفي أواخر خمسينيات القرن الماضي، توسّعت أنشطتها وتعدّدت أشكالها، حيث أُقيمت بايرلندا عام 1959 منطقة تجارةٍ حُرّة، عُرفت وقتها كمنطقةٍ للصّناعات التّصديرية، أمّا وبعد الحرب العالمية الثّانية، فقد عرفت هذه المناطق تزايداً كبيراً، مع الحرص على إقامتها بقربٍ من شبكات النّقل، على اختلاف طبيعتها كسكك الحديد أو المطارات والموانئ، بغية تسهيل عمليّات النّقل والتّفريغ للسّلع (كرميش، 2018، صفحة 235).

2.3.1. الاتّحاد الجمركي (CU): تمّ تعريف الاتّحادات الجمركية في كتابات مؤسّسها Viner، على أنهّا واحدةٌ من أهمّ التّرتيبات، الممكّنة من إزالة وتقليل حواجز التّعريفات الجمركية، بين وحدتين سياسيتين أو أكثر، مع الحفاظ على حواجز التّعريفة الجمركية ضدّ الواردات من المناطق الخارجية، ويتمّ تعريف الاتحّاد الجمركي المثالي، على أنّه ترتيبٌ يستوفي شروطاً معيّنة، والتي جاء من بينها توزيع الإيرادات الجمركية بين الأعضاء، وفق صيغةٍ متّفقٍ عليها (Jacob, 1950, p. 27).

وأضاف التّعريف الوارد في الاتّفاقية العامّة، للتعّريفات الجمركية والتجارة، أنّه يتوجّب على الاتحّاد الجمركي تلبية مطلبين أساسيين، تمثّل أوّلهما في إلغاء جميع التعّريفات الجمركية، وغيرها من أشكال القيود التجّارية بين الأعضاء، أمّا المطلب الثّاني فتعلّق بوضع تعريفاتٍ موحّدةٍ وأنظمةٍ تجاريةٍ إضافية، على الاقتصاديات الأجنبية (Balassa, 1962, p. 21)، وفي إشارة Machlup إلى فوائد الإتّحاد الجمركي، ربطها بشروطٍ هي:

– انخفاض مستوى التّعريفة الجمركية للإتّحاد مقابل العالم الخارجي، وكذا في أسواق التّصدير خارج الإتحاد.

– ارتفاع مستوى التّعريفات الأوّلية على تجارة الدّول المشاركة (Kondonassis & Malliaris, 1996, p. 35).

وفي الحديث عن الأصول التّاريخية لهذه المرحلة، فإنّ امتدادها راجعٌ إلى عام 1818، إثر دعوة الاقتصادي Friedrich List إلى تأسيس الاتّحاد الجمركي داخل بلده، متأثرّاً بحصاد تجارب أوروبّية، في عملية تحرير التّجارة الدّاخلية وفرض الحماية الخارجية، ليتمّ تأسيس اتحّاد (Zollverein, 1833)، وأنشئ بعده سوقٌ لمنتجات الزّراعة الحرفية الألمانية، عملاً بالتّوحيد التّجاري والحدّ من الحواجز التي تعيق المبادلات التّجارية، أو إقامتها لغاياتٍ حمائية (عبد الحليم، 2012، صفحة 11)، وتتلخّص هذه المرحلة في الإجراءات التّالية:

الاتّحاد الجمركي= منطقة حرّة+ تعريفة جمركية موحّدة بين الدّول الأعضاء مقابل باقي الدول.

3.3.1. السّوق المشتركة (CM): تعتبر هذه المرحلة، المستوى الثّالث من مستويات التكّامل، حيث تقوم بناءاً على ما ينتج عن سابقتيها في الإتّحاد الجمركي ومنطقة التّجارة الحرّة، وتسمح السّوق المشتركة بدعم حرّية الحركة، والمواءمة الجزئية للسّياسات، من تنظيمٍ للمنتجات وإجراءاتٍ تضمن حركة عوامل الإنتاج، من رؤوس الأموال والعمالة، ضمن الكتلة التّجارية (KAKOZI, 2012, p. 09)، ونلخّص أهمّ خطواتها وفق الآتي:

السّوق المشتركة = اتّحاد جمركي + حرّية تحرّك عناصر الإنتاج دون عوائق كمّية أو ضريبية.

4.3.1. الاتّحاد الاقتصادي النّقدي (EMU): قد عرّفه Machlup، على أنّه التمكّن من خلق عملةٍ مشتركة، يتمّ التّعامل بواسطتها داخل منطقة التّكامل، بدلاً من العملات الوطنية، وذلك وفق مجموعةٍ من الإجراءات والتّدابير، بالإضافة إلى إحداث التّنسيق في السّياسات المالية والنّقدية (Machlup, 1977, p. 190).

ووفق تقرير (Werner, 1969)، فإنّ هذه المرحلة تقوم أساساً بتوافر عناصر ثلاث، حيث لُخّصت في ضمان قابلية التّحويل للعملات، فيما بين الدّول المؤسّسة للاتّحاد، إزالة الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال، والتّكامل بين البنوك والأسواق المالية، بالإضافة إلى القضاء على هوامش التّقلبات، والموازنة بينها وبين التّثبيت غير القابل للإلغاء (Bouacha & Bediar, 2018, p. 315).

5.3.1. الاتّحاد الاقتصادي التّام (TEI): هو أحد أهمّ مراحل اتّفاقيات التّكامل وآخرها ترتيباً، والتي يشترط بلوغها تحقيق سابقيها من المراحل، ليتمّ فيها تعزيز ومواءمة السّياسات الاقتصادية المتعدّدة الأطراف، بما يضمن التّنسيق في تطبيقها، وإن رأى البعض أنّ إستراتيجية تنسيق السّياسات في هذه المرحلة غير كافٍ، بل يجب الامتداد إلى مرحلة توحيدها، بغية توحيد اقتصاديات الدّول المندمجة، وانصهارها في قالبٍ واحدٍ يسعى إلى توفير الرؤى المستقبلية الواضحة، تقليلاً من عنصر المخاطرة وعملاً على تحسين سير السّوق، وتجنّباً لتوليد التّكاليف الاقتصادية والإدارية العالية، وتمكيناً من القدرة على تحقيق التكيّف الهيكلي، وتحقيق وفورات الحجم (BEZBIQ & HEFNAOUI, 2019, p. 359)، وتُلخّص متطلّبات تحقيق الاتّحاد الاقتصادي كالآتي:

الاتّحاد الاقتصادي التّام= سوقٌ مشتركة + توحيد العملة النّقدية + توحيد النّظم والتّشريعات والسّياسات الاقتصادية + التّنسيق في الخطط والبرامج الإنمائية.

وكأكثر المراحل اكتمالاً، اعتُبرت هذه المرحلة في نموذج التّكامل للاتّحاد الأوروبي، لاحتوائها على خصائص آليات التّغيير، والتّنسيق الكامل للسّياسات النّقدية والمالية، والصّناعية وسياسات الرّفاهية، فضلاً عن إنشائها لنمطٍ مشتركٍ للعلاقات الخارجية (Ricardo, 2000, p. 05)، وتكمن أهمّية هذه المرحلة، في تمكين الكتلة من التغلّب على التأثيرات الإقليمية، على مستوى الاقتصاد الكلّي، ومواجهة التقلّبات الدّورية، وتحقيق نسبة معيّنة من الاستقرار الاقتصادي، وزيادة التّماسك والتّقارب بين الأعضاء (Lambert, 2009, p. 94). ووفقاً لما سبق، يمكن تلخيص هذه المراحل عبر الشّكل الموالي:

الشكل رقم 1 : مراحل التّكامل الاقتصادي.

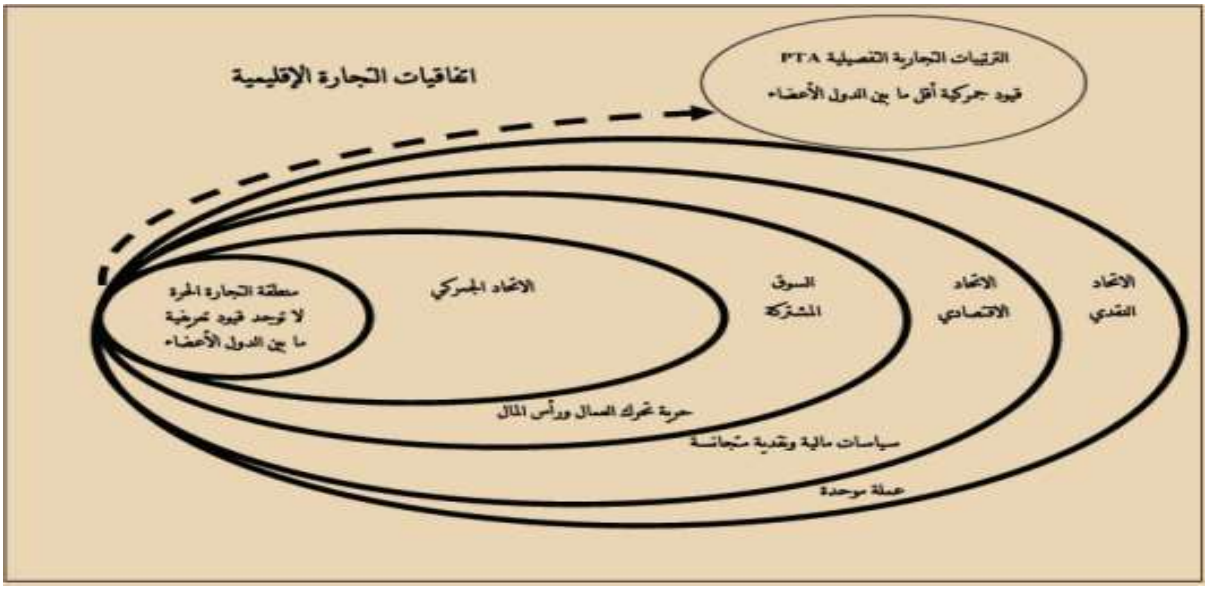

المصدر: (محمد الغزالي، 2009، صفحة 09).

وقد أضاف بعض العلماء، مراحل أخرى إلى تقسيمات Balassa، أمثال Marinov الذي اقترح ثمانية مراحل في مسيرة التّكامل الاقتصادي، مضيفاً إلى ما سبقها (اتّفاقية التّجارة التفّضيلية، تكاملٌ سياسيٌّ وتكاملٌ اقتصاديٌّ كامل) (Marinov, 2015, p. 24).

وبالنسبة إلى مرحلة التجارة التفضيلية (FTAS)، فقد أيّد (Panagariga, 1998) فكرة وجودها كترتيبٍ بين دولتين أو أكثر، لضمان سهولة تنقّل السّلع المنتجة محلياً، مقارنةً بما ينتج خارج الإتّحاد، عبر تخفيض الرّسوم الجمركية، والوصول التّفضيلي إلى منتجاتٍ معيّنة، من خلال اتّفاقياتٍ تجاريةٍ قائمة بين الدول المشاركة (Abdin, 2013, pp. 02-04)، وما يُميّز اتّفاقيات التجارة التفضيلية، هو امتلاك بلدٍ ما لمزايا تجارية معيّنة، في منتجاتٍ معيّنةٍ مقارنةً مع غيرها من البلدان (María, 2011, p. 120).

وعُدّ الاتّحاد المالي عند بعض المنظرين كآخر مرحلةٍ من بين مراحل التّكامل الاقتصادي، مُعرّفاً على أنّه تكامل السّياسات المالية للدّول بموجب قراراتها، ولو أنّ أكبر التكتّلات الاقتصادية قد عجزت عن تفعيله، وظلّ كاقتراحٍ للتبنّي لدى المجموعة الأوروبّية، وحسب (INGRAM, 1969)، هو الأداة الفعلية لخلق التّوازن، إذا ما مكّن من فتح الأسواق المالية، عبر ضخّ رؤوس الأموال لمعالجة الاختلال الطارئ، لدى أحد الدّول الأعضاء (كاملي، صحراوي، و سحيمي، 2016).

في حين اعتُبرت المرحلة النّهائية في عمليّة التكامل، حسب فئةٍ أخرى من المؤلّفين، هي مرحلة التّكامل السّياسي، والذي تتحوّل فيه مجموعة الدّول الأعضاء إلى أمّةٍ واحدة، وتتخلّى حكوماتها الوطنية عن استقلاليتها وسيادتها، في المسائل المتعلّقة بالسّياسات الاقتصادية والاجتماعية، لتنساق تحت سُلطةٍ فوق وطنية، ويتمّ سعياً لهذا، إنشاء مؤسّساتٍ مشتركةٍ وهيئاتٍ قضائيةٍ وتشريعية، وبرلمانٌ مشتركٌ تسخيراً لدراسة المشاريع المشتركة، وخدمةً للمصلحة العامّة وتقرير المصير الواحد (Lambert, 2009, p. 95).

وتحدّث Balassa عن مرحلة التّكامل الاقتصادي الكامل، حين اعتبرها كنتيجة لما سبقها من المراحل، وتعني حسب رأيه، توحيد السّياسات النّقدية والمالية والاجتماعية، ومحاربة التّقلبات الدّورية، ويتطلّب الوصول إلى هذه المرحلة، بالإضافة إلى التّوافر التّدريجي في سُلّم المراحل، إنشاء سلطاتٍ فوق وطنيةٍ، ذات قراراتٍ مُلزمةٍ وساريةٍ على كافّة الدّول الأعضاء (Marinov, 2015, p. 27).

وهناك من اعتبر المراحل الثّلاث الأولى من تقسيم Balassa تكتّلٌ سطحي، كشكلٍ من أشكال التّكامل المنحصر، على حركة التّجارة والقيود الجمركية، أمّا ما تلاها فعُرّفت بالتّكامل العميق، الممتدّ إلى عملية التّنسيق والتّخطيط بين الدّول المتكاملة (Henry & Mathurin, 2006, p. 01)، بينما رأى آخرون في المراحل الثّلاث

الأولى، خطوات تكامل السّوق المنظّم والمُنسجم، أما المرحلتان الأخيرتان، فتمثّل أشكالاً لتكامل السّياسات (JACQUES, 1980, p. 334)، في حين كانت هناك رؤى أخرى لبعض المؤلّفين، ممّن اتّخذوا من دراسات Balassa لنموذج الاتّحاد الأوروبي مرجعاً لهم، واستناداً عليها قُسمت مراحل التّكامل الاقتصادي إلى مرحلتين كبيرتين، أولاهما التي تضمّ منطقة التّجارة الحرّة والاتحّاد الجمركي، وتمّت تسميتها بالتّكامل الأوّلي، القائم على مبادرات الأعضاء سياسياً وإدارياً ودبلوماسياً، وأمّا المرحلة الثّانية فما بقي من المراحل الأخرى، وسُميت بالتّكامل المتقدّم، والتي تعتمد على ما يُقدّم من أحداثٍ في تطوّرات العلاقات الدّاخلية للمجموعة، خصوصاً في السّوق المشتركة والعملة الموحدّة، ومدى ما يُجسّد في الكتل من تقاربٍ اقتصادي (Liviu, 2012, pp. 60-62).

ونحاول فيما يلي، طرح جملةٍ من الأمثلة والنمّاذج، لكلّ مرحلةٍ من المراحل الخمسة للتّكامل الاقتصادي:

أ. منطقة التّجارة الحرّة بين:

– الولايات المتّحدة الأمريكية، كندا والمكسيك 1964./ – الدّول الأوروبّية (EUFTA) 1960.

– آسيا، أستراليا ونيوزلندا (AANZFTA) عام 2010./ – آسيا والصّين (ACFTA) عام 2010.

– آسيا والهند (AIFTA) عام 2010. / – آسيا وكوريا (AKFTA) عام 2010.

ب. الاتّحاد الجمركي بين:

– الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ECOWAS)، (مقترح 2015)./ الاتّحاد الأوربّي وتركيا 1996.

– مجموعة شرق إفريقيا (EAC) 2005، (فعّال)./ – بيلاروسيا، كازاخستان وروسيا 2010، (فعّال).

– الاتّحاد الجمركي العربي (ACU) 2015، والجماعة الاقتصادية الإفريقية (AEC) 2019، (مُقترح).

ج. السّوق المشتركة في:

– كندا اتّفاقية التّجارة الدّاخلية (AIT)، (فعّال). / – الرّابطة الأوربّية للتّجارة الحرّة (EFTA)، (فعّال).

– المنطقة الاقتصادية لأوروبّا (EEA)، (فعّال).

د. الاتّحاد الاقتصادي النّقدي:

– الاتّحاد الاقتصادي والنقّدي للاتّحاد الأوروبّي، الاتّحاد الاقتصادي والنّقدي لدول غرب إفريقيا.

هـ. اتفاقيّات التّجارة التّفضيلية:

– آسيا والمحيط الهادي للتّعاون الإقليمي (SAPTA) عام 1999. / – رابطة جنوب آسيا (APTA) عام 1976 (Abdin, 2013, pp. 02-04).

وتجدر الإشارة إلى أن تطوّر مراحل التّكامل الاقتصادي، والتي شهدت عمليّة انتقال سلطة القرار من الوحدات الوطنية إلى نظيرتها الإقليمية، وصولاً إلى إنشاء قوّةٍ اقتصادية موحّدة، كان عبر انتهاج جملةٍ من الأساليب والآليات، هذه الأخيرة التي شهدت بدورها تغيّراتٍ وتطوراتٍ نُلخّصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: تطوّر أدوات التّكامل الاقتصادي عبر مراحله.

أدوات التّكامل الاقتصادي	FTA	CU	CM	EMU	TEI
– إزالة التّعريفات وعوائق التّبادل البيني.	X				
– توحيد التّعريفات الخارجية.	X	X			
– تحرير حركة عوامل الإنتاج.	X	X	X		
– تنسيق السّياسات الاقتصادية.	X	X	X	X	
–توحيد اقتصادي ومالي ونقدي وسياسي	X	X	X	X	X

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Bonilla, 2016, p. 16).

وكختامٍ لتقسيمات مراحل التّكامل الاقتصادي وتطوّراتها، يمكن الإشارة إلى الإثراء الذي جاء سابقاً، على يد الكثير من المنظّرين في التّكامل الاقتصادي، ممّن قسّموا مراحل تطوّره إلى مرحلتين، تمثّلت أولاهما في نظريّته التّقليدية، والتي تشرح فوائده المحتملة، ويُشار إليها بالتّحليل الثّابت، وأمّا الثّانية فتتمثّل في الاقتصاديات الجديدة والمطوّرة، أو كما سُميت بالتّحليل الدّيناميكي للتّرتيبات الاقتصادية (Marinov, 2015, p. 27).

2. المبحث الثاني: محدّدات التّكامل الاقتصادي (أبعاده، آليّاته وتوجّهاتها، انعكاساته).

1.2. المطلب الأوّل: أبعاد التّكامل الاقتصادي.

تعدّدت أبعاد التّكامل الاقتصادي، واختلفت بتعدّد أهدافه واختلاف اتّجاهاتها، لتتّصف بطابع الشّمولية، هذه الأخيرة التي تمّ التّطرق إليها من قبل هيئاتٍ رسميّة، كميثاق الأمم المتّحدة عبر المواد المنحصرة بين 55 و73 من الفصل التّاسع عشر، أين تمّ تحديدها ضمن إنشاء وكالاتٍ متخصّصة، تعمل على تجسيد متطلّبات هذا

التّكامل، كفكّ النّزاعات وبناء علاقاتٍ دوليةٍ يسودها السّلم والاستقرار، إضافةً إلى السّعي للنّهوض بمستويات التّنمية الاقتصادية، وتحقيق الرّفاهية الاجتماعية (الندوي، 2011)،

وقد يختلف التكامل الاقتصادي وتحليلاته، من بلدٍ لآخر ومن كتلةٍ لأخرى، لتختلف بذلك الأبعاد والأهداف والدّوافع، وتبقى كلٌّ من الجوانب الاقتصادية والّسياسية في الصّدارة، وذوات الأولوية في أجمعها، وتتبادل الأسبقية بعدها بين باقي الجوانب، كالثّقافية والاجتماعية والعرقية، وقد يتّضح تبايُن رؤى المفكّرين، من خلال الوجهة الأمريكيّة للتّكامل، التي اعتبرته خُطّةً إقليميّةً مؤسّسية، ذات دوافع وأبعاد سياسية، في حين رأى آخرون في المبادرة الأوروبّية، أنها نموذج يحمل في طيّاته دوافع وأهداف، ذات أبعادٍ اقتصاديّة بالدّرجة الأولى.

واستناداً إلى ما أشار إليه Balassa في كتابه " نظرية التكامل الاقتصادي"، فإنّ أبعاده المختلفة، قائمة التّجسيد وتابعة التّرتيب، على قيام مراحله وإلى ترتيبها، حيث تنطلق من البعد التّجاري المجسّد في مرحلتي كل من التجارة الحرّة والاتّحاد الجمركي، ليليه بعد ذلك التّسويق لعوامل الإنتاج، عبر مرحلة السّوق المشتركة، ثمّ الانتقال إلى بُعد توحيد السّياسات، وصولاً إلى البُعد الأخير والأهم، والمتمثّل في تشكيل الاتّحاد الاقتصادي (خليفة، 2006، صفحة 42).

– **البُعد الاقتصادي:** ويشمل هذا البُعد السّياسات الهيكلية، الهادفة إلى بناء البنية التحّتية وترتيبها ضمن أولويّات المشاريع، والسّعي إلى توفير مؤهّلات الاستغلال الأمثل والأكثر كفاءةً للطّاقة والاتّصالات، وكذا كافّة الموارد المتاحة، والتّركيز على الطّرقات وشبكات النّقل المترابطة، والتي تُعتبر كسبلٍ لربط الجسد المتكامل، خصوصاً بعد امتداد الحدود وانبساطها (Bonilla, 2016, p. 03).

كما يمكن أن ينطوي هذا البعد على أبعاد جغرافية، تحقيقاً لأهدافٍ اقتصادية ضمنية، حيث يسعى التّكامل الاقتصادي إلى توسعة النّطاق الجغرافي وامتداده، كمحاولةٍ للاستفادة من بسط الحدود، واستغلال كلّ ما يطوله هذا التوسّع من أنشطةٍ وأسواق، واشتمالٍ على ما توفّر من موارد، وصولاً إلى الوفرة وخلقٍ لميزة التّنوع (روابح، الجودي، و بورقبة، 2020، صفحة 31).

– **البَعد الأمني والسّياسي:** يكشف التّكامل الإقليمي عن فكرة القومية، وتنوّع هياكل الدّولة على نطاقٍ عالمي، ما يُلزم التخلّي الجزئي عن السّيادة، بما يتطابق مع التّنظيم الاجتماعي والسّياسي لدى الفضاء القومي، وخلق التّناسق بين الأهداف الاقتصادية واللّوائح السّياسية، إذ لا يمكن اختزال السّياسة التي تتولّى المسؤولية الجماعية، على المستويات المحلّية والعالمية، ويظهر هذا البُعد جلياً في اتّفاقيات التكامل، القائمة في الدّول النّامية وذوات الاقتصاديات النّاشئة (Philippe, 2003, p. 10).

ويمكن تلخيص المضامين الأمنية والسّياسية لهذا البُعد في النّقاط التّالية:

– اكتساب الوزن والمكانة السّياسيين، وتعزيز الرّوابط والعلاقات السّياسية.

– زيادة القدرة التّفاوضية وتفعيلها في حلّ النّزاعات، وتحقيق الأمن والاستقرار.

– الرّغبة في فرض الهيمنة من جانب القوى العظمى، واستمرارية التربّع على المراتب القيادية، بعكس الرّغبة لدى الدّول النّامية في التّخلّص من عبئ التّبعية، والخروج من ضغط الهيمنة.

وتركيزاً على البعدين الاقتصادي والسّياسي، وحسب Johson، فإنّ بناء الكتل الاقتصادية يرتبط أساساً، بالقوى السّياسية المتاحة للمنتجين والمستهلكين وبانتماءاتها، وكذا بطبيعة التّفاعلات السّياسية وعمليّة توزيع السّلطة (Salif, 2012, p. 399).

وسعياً إلى الإلمام بهذين البُعدين، يتوجّب التطرّق إلى ما أكّده اقتصاديون كثر، حول مدى التّرابط وقوّة العلاقة بين كليهما، وعلى تكملة كلّ جانبٍ للآخر، تأكيداً من قبل كلٍّ من (Frederick List,1841)، ومن بعده Vilfredo Pareto في مؤتمر السّلام المنعقد بروما عام 1889، هذا الأخير الذي رأى أن التّكامل الاقتصادي يؤدّي إلى نظيره السياسي، وكانت حجّته في ذلك كون المنظّمات الاقتصادية، بمثابة الأدوات الفاعلة في تحسين العلاقات السياسية، في حين كان ل (Paul Patrick Straeten,1961) رأيٌ آخر، حيث أولى الأهمّية في التّكامل وأرجع دوافعه، إلى عوامل سياسية وإستراتيجية أكثر منها اقتصادية (Bonilla, 2016, p. 17)، وتشير التّجربة الأوروبّية حسب ما جاء في مناقشة الاقتصادي (Vilfredo Pareto,1889)، إلى ضرورة التّكامل السّياسي كخطوةٍ لاحقة للتّكامل الاقتصادي، حيث رأى أنّه من الضّرورة أن يؤدّي التكامل الاقتصادي، إلى تكاملٍ سياسيٍّ كمراحل ترتيبية، ولا تزال نظريّة التّكامل الاقتصادي لـ (Balassa,1961)، هي المرجع في نقاشات هذا الموضوع، هذا الأخير الذي أعطى الأولوية والأسبقية للجوانب الاقتصادية، وتحدّث عن مرحلة بلوغ الجوانب السّياسية كأداةٍ آلية بعد نهاية وإتمام عملية التّكامل، أو خلال تكملة المرحلة الأخيرة، ألا وهي مرحلة التّكامل الاقتصادي الكامل، منتقداً النّهج التّقليدي المنادي بسيادة الجوانب السّياسية قبل نظيرتها الاقتصادية، في السّعي لتحقيق تكاملٍ اقتصادي إقليمي (Bonilla, 2016, p. 02)، ليضلّ الترابط بين الاتجّاهين، السّياسي والاقتصادي ضرورةٌ حتميّة قائمة، بغضّ النّظر عن أولوية التّرتيب التّسلسلي بينهما، ويمكن تبيان ذلك من خلال الإشارة إلى العوامل التي تحدّد قيام أو فشل اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي:

- **العوامل الاقتصادية:**

- مستويات التّنمية العالمية للمنطقة، ونسبة التّفاوت فيها بين الأعضاء.

- المستوى الحالي للاعتماد الاقتصادي المتبادل، بين الدول الأعضاء.

- درجة تكامل الموارد وعوامل الإنتاج.

- نموذج التّكامل المختار، وإمكانية تطبيق السّياسات المنتهجة.

- **العوامل السّياسية:**

- الرّغبة والإرادة السّياسية في الانتماء.

- مستوى الاستقرار والاستقلالية المؤسّساتية للقرارات.

- فعالية المؤسّسات الوطنية، ومدى قدرتها على التّناسق مع الأنشطة الخارجية.

- ترتيب العلاقات الخارجية مع الدّول (Bonilla, 2016, p. 06).

- **البُعد الاجتماعي والثّقافي:** تعتمد نظرية التكّامل الاقتصادي بشكلٍ كبيرٍ على تخصيص الموارد، بينما تتعامل نظريّة وسياسة التّنمية بشكلٍ أكبر، مع الفوائد من النّمو الاقتصادي الأسرع على المدى الطويل، واستخدام الموارد غير المستخدمة وعوامل الإنتاج، وبالتّالي فإنّ جهود التكامل تهدف أو تركّز بشكلٍ أكبر، على تنفيذ المشاريع المشتركة في مجالات التّنمية، كالحدّ من الفقر واللّامساواة، ودعم تطوير أنظمة الرّعاية الصحيّة والتّعليم، وتحقيق الأمن الإقليمي والحفاظ عليه، وقد أكّد المفكّرون أن سبيل الوصول إلى خلق مجتمعاتٍ، يسودها الأمن والسّلام بعيداً عن الصّراعات والحروب، هو انتهاج مبادئ التّعاون وتبادل المنافع في المجالات الاقتصادية (Marinov, 2014, p. 168).

كما كان من اهتمام اتّفاقيات التّكامل، مراعاة سيادة الدّول الأعضاء وإشاعة الدّيمقراطية، وقد حضي الجانب الإنساني على نصيبه من الاهتمام، من خلال الحثّ على حماية الشعوب، وعلى حقّ هذه الأخيرة في المشاركة في تقرير مصيرها (محمد محمود، 2004).

– **البُعد الدّولي والقانوني:** ويتمثّل هذا البعد في كون الاتّفاقيات التّكاملية، اتّفاقياتٌ دولية تستند إلى الشّرعية والتّحرير الطّوعي، لدى الأعضاء الرّاغبة في الانخراط كأطرافٍ في هذه العملية، بما يتناسب وأوضاعها الاقتصادية والسّياسية (يحيى و ابراهيم سالم، 2015، صفحة 12).

ويمكن تحليل التّكامل الاقتصادي على المستوى الدّولي، من زاوية بناء الكتلة الاقتصادية، ذات الصّلة بين عملية التّكامل في حدّ ذاتها من جهة، وتوزيع القوّة في العالم والتّحكّم في ديناميكياتها من جهةٍ أخرى، حيث يتمّ الأخذ بعين الاعتبار، كلٌّ من قضايا الأمن والاستقرار الإقليمي، والتّموضع الاستراتيجي على المستويات العالمية والإقليمية (Salif, 2012, p. 399).

وكخلاصةٍ حول مُجمل ما جاء كأبعاد، يمكن الاستدلال بآراء بعض المفكّرين والنقّاد، وشرحهم لأُسس بناء اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي، الذين مال تركيزهم أكثر للجوانب السّياسية، أمثال Ernest Haas الذي رأى أنّ التكامل عمليةٌ تتضمّن في فحواها جملة استراتيجيات، تهدف إلى بناء السّلم وتحقيق الرّفاهية الدّولية والإقليمية، وفي رأي Leon Lindberg، هو عمليّة تفويض الدّول سلطة القرار لمؤسساتٍ جديدة، بعد استحالة أو صعوبة استمرارها في حال استقلاليتها بقرارها، أمّا Amitai Etzioni، فيرى أنّه حالةٌ ناتجةٌ عن امتلاك المجتمع لجهازٍ مُقرّر، يسعى إلى التّوحيد السّياسي الهادف إلى التّكامل.

أمّا الرّأي التّوفيقي والشّامل فكان لـ Karl Deutch، والذي اعتبر التّكامل عمليّة وحالة، إذ يرى فيه العملية التي يتمخّض عنها تكوين مجتمعٍ آمن، إذ تنشأ فيه كثافة التّعاون بدل الصّراع، ويُخلق فيه الاعتماد المتبادل ويُحقّق فيه السّلم والأمن والاستقرار، مشيراً إلى ضرورة قيام هذا النّسيج بين السّلطات الحاكمة وشعوبها، كشرطٍ أساسيٍ لنجاح أيّة عمليّة تكامل (صخري، 2019).

2.2. المطلب الثّاني: آليّات التّكامل الاقتصادي وتوجّهاتها.

إنّ رسم الخطط والحفاظ على مسارها واستمرارية السّير فيها، قصد بلوغ حزمة ما تعدّد من الأهداف وما تنوّع، لهو بحاجةٍ ماسّةٍ إلى توفير واندماج كمٍّ الوسائل والتّرتيبات، والتي نذكر أهمّها وفق الآتي:

1.2.2. آليات التّكامل الاقتصادي:

– الآليّات الاقتصادية:

تتمثّل هذه الآليات في إقامة وتجسيد الأُسُس الاقتصادية، الهادفة إلى الاستغلال الأمثل لثروات كلّ دولةٍ عضو، ورفع مساهماتها داخل المجموعة لتوطيد روابطها البينية، وفق تشييد قواعد البنية التّحتية للاقتصاد،

وإعطاء الدّفع للمشاريع الحالية، بإثرائها استراتيجياً وهيكلياً، هذا بالإضافة إلى تعزيز النّشاطات المؤسّسية فوق الوطنية، كما تقوم هذه الآليات على التّنسيق بين السّياسات الاستثمارية، ما يتوجّب توفير هيئاتٍ ومؤسّساتٍ وتكوين لجانٍ مشتركة، مهمّتها رصد البيانات وتدقيق المعلومات، قصد إحكام التّخطيط ودراسة مختلف المشاريع وحُسن توجيهها.

واستناداً إلى ما جاء في طرح Joseph Nay في الوظيفية الجديدة، والذي قسّم العملية الآلية إلى وجهين، حيث يقوم أوّلها على الاعتماد المتبادل، من خلال رفع مستويات التعّاون وتعزيز العلاقات التّجارية، عبر تسهيلات تنقّل رؤوس الأموال والأفراد، في حين يعتمد الثّاني على مبدأ الانتشار، مضيفاً إلزامية التّوافر لجملةٍ من العناصر، لتكملة وتتمّة العملية الآلية التّكاملية، والتي حدّدها بقابلية التّكيّف لدى الطّبقة الاجتماعية مع مستجدّات الأوضاع، ووجود نسبةٍ من التكافؤ الاقتصادي بين أعضاء الاتفّاقية، وإمكانيّة تسخير هذه الآليات مع نظيراتها السياسية، كما أنّ هناك من أضاف لهذه الآليّات جملةً من الأساليب، والتي قُسّمت على النّحو التّالي:

– **أسلوب الاقتصاد الكلّي:** وهو الذي يعمل على إزالة كافّة القيود ويضمّ نوعين، أوّلهما تلقائيٌ عفويٌ يتمّ تحت ضغط أيادي الأسواق الحرّة، بعكس الثّاني المُبرمج والمُنسّق عبر سياساتٍ وخطط اقتصادية واجتماعية، تبعاً لما يخدم تقارب الدّول الأعضاء.

– **أسلوب الاقتصاد الجزئي:** وهو الذي يعمل على خلق الاختلاف بين اقتصاديات الدّول المتكاملة، وينقسم بدوره إلى قسمين، شاملٌ يضمّ كافّة أنشطة الأطراف ضمن كيانٍ اقتصاديٍّ واحد، وجُزئيٌ محدودٌ موجّهٌ إمّا نحو قطاعاتٍ معيّنة، أو مشاريع مشتركة محدّدة ومُوجّهة، لخدمة ميزة التّرابط العضوي والهيكل الوحدوي (عبد الحليم، 2012، الصفحات 10–20).

وانطلاقاً من أهمّية المعلومة ودورها في اتّفاقيات التكامل بصفةٍ خاصّة، ودفع اقتصاديات الدّول بصفةٍ عامّةٍ إلى أعلى مستويات النّمو والتّنمية، فقد باتت أحد أهمّ وأبرز الآليات في خُطط التكامل، وبات استخدامها ضرورةً حتميّةً وتوافرها ميزةً إيجابيّة، حيث أكّد (Macarthy, 2006)، أنّ أسواق المعلومات ودرجة انتشار الانترنت واستخدامها، كلّ ذو آثار كبيرةٍ على التّكامل الاقتصادي، إذ تُساهم في خلق الرّوابط داخل الأسواق وخارجها، عبر الرّبط بين كلٍّ من المنتجين والمستهلكين، في شكلٍ من أشكال التكامل التّسويقي، كما تُعتبر مصدراً كثير العطاء للفرص الاقتصادية (Magnus & Bayor, 2019, p. 05).

كما رأى كلٌّ من Timbergen وPinder، أنّ هناك آليّات أخرى يُمكنها أن تعمل على تعميق الاتّفاق وتجسيده، النّظرة التي ظهرت في طرحهم لإستراتيجيّة كلٍّ من منطقة التّفضيل الجمركي، والتي يتم فيها تخفيض الرّسوم

الجمركية، على منتجات المنطقة المشتركة بين الأعضاء، وكذا إستراتيجيّة مناطق التّجارة الحرّة وفتح الأسواق، والتي تسعى إلى إزالة التّعريفة الجمركيّة تدريجياً أمام حركة السّلع، هذا وبالإضافة إلى توزيع الدّخل بين الأعضاء، وتنظيم الأسواق غير المستقرة، وتنسيق سياسات التجارة الخارجية، إضافةً إلى ما يُقدّم من فعاليةٍ ودعمٍ من قبل باقي مراحل التكامل الاقتصادي (BEZBIQ & HEFNAOUI, 2019, p. 358).

- الآليّات السّياسية:

على اختلاف مقوّمات الاتّفاقيات التكاملية وتعدّدها، يُعدّ الانتماء السّياسي أحد أهمّها وأكثرها فاعليةً، كما يُمكن أن يكون أحد أبرز العراقيل، في حالة اختلاف التّوجّهات والمواقف، حيث كثيراً ما شهدت نماذج التّكتلات واحدةً من هذه الحالات، والتي أودت بفشل مشاريع هامّة، أو إلى إحداث فجوةٍ بين الأعضاء (الندوي، 2011).

كما لابدّ من الإشارة إلى ضرورة تكامل شكلي الآليّات، إذ يُكمّل بعضهما بعضاً وتخدُم إحداهما الأخرى شأنها شأن الأبعاد، فقد فسّر البعض تبعيّة الدّول اقتصادياً كنتاجٍ للتّبعية السّياسية، وأنّ الأسباب السّياسية والاقتصادية ذوات دورٍ وقدرةٍ، في دفع الاتّفاقيات التكاملية إلى المستويات العالمية، وإنّما يرجع رجحان كفّة أحدهما إلى عوامل عدّة، كالانتماءات الاستعمارية والتّقيّد بالعقود المُبرمة، خاصّةً الطّويلة أمدها، ما سبق وذُكر في أبعاد التّكامل، إضافةً إلى تفضيل وأولويّة المكاسب، وإن كانت الاستقلالية السّياسية تمنح إمكانيةً أكبر، لبلوغ توجيهٍ اقتصاديٍّ محكم، كهدفٍ تسعى جُلّ الدّول لتحقيقه (المقدسي، 1998)، وتتماشى آليات التكامل وفق أبعاده وتتغيّر بتغيرها، فقد بلغت أهمّية الجانب السياسي، إلى أن أرجع البعض قيام أيّة عملية تكامل، إلى غايةٍ سياسيّةٍ في جوهرها، حيث أنّ تنسيق السّياسات الاقتصادية كآليةٍ اقتصادية، يتطلب بدوره اتّخاذ قراراتٍ سياسيّة، وقد يستوجب الأمر الوصول إلى إلزامية إنشاء مجلسٍ، مسؤوليّته دراسة واتّخاذ القرارات (Balassa, 1976, p. 29).

وحسب مقال لـ (Hayek,1939)، جاء فيه أنّ أيّة أهمّيةٍ للتّحرك نحو تكاملٍ سياسي، تستلزم بالضّرورة تعديلاتٍ نحو تكاملٍ اقتصادي، وإقامة علاقاتٍ مشتركة، وأنّ مثل هذه الخطوات من شأنها أن تُعزّز كليهما، بما يُمكّن من الوصول إلى النّموذج الأفضل في اتّفاقية التكّامل، والذي يتمّ من خلاله دمج وانصهار الشّركاء في كيانٍ واحدٍ فوق وطني، يعمل على إجراء التّحسينات الهادفة، إلى إزالة التّقسيمات وإلغاء فكرة الفارس الواحد داخل الكتلة (Richard & Ronald, 1993, pp. 01-04).

وهناك من يرى أن آليّات التكامل الاقتصادي، تتّخذ شكلاً ومنهجاً آخر، إذ تنقسم حسبهم إلى قسمين، دون أثرٍ لاختلاف الانتماء بين الدّول النامية والمتقدّمة، تكاملٌ اقتصاديٌّ يرضخ لآليات الأسواق، ويحدث في البلدان ذوات الاقتصاديّات السّوقية، كحالة إفريقيا وآسيا، وآخرٌ يستند على خُطط الإنتاج ويُغطّي البلدان ذوات

اقتصاديات التّخطيط المركزي، هذه الأخيرة التي تستند أساساً على الأيديولوجية الشّيوعية، كحالة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون، 1949-1971) (Salif, 2012, p. 395).

2.2.2. التوجّهات الفكرية بين الحرّية الكاملة والتّوجيه التّام:

- دعاة الحرّية الكاملة:

تنطلق هذه النّخبة، من فكرة قيام التّكامل على إلغاء الحواجز أمام حركة السّلع كأساسٍ رئيسي، وقد كان من أبرزهم Allais، والذي ربط الوصول إلى التّكامل بحريّة قاعدة الأسواق، وHeilperein الذي عُرف باعتداله تّجاه الأيديولوجية اللّيبرالية، إذ أنّه لم يكن من المعارضين لامتداد الدّولة في قراراتٍ استثماريّة معيّنة، الأمر الذي عارضه Jean Weiller، كون إنشاء إتّحادٍ إقليمي قائمٌ على الحريّة الاقتصادية حسب رأيه، يقضي على السّياسات الموجّهة (عمر، 1998، صفحة 16).

إنّ العديد من المؤسّسات الدّولية، كمنظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية وغيرها، تنظر إلى اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي، على أنّها وسيلةٌ لتفكيك الحواجز الجمركية، وتعزيز التّرسيخ اللّيبرالي للسّياسات الاقتصادية والاقتراب من التعدّدية، إضافةً إلى فعالية التّكامل في الحدّ من قوّة مجموعات الضّغط، على اختلاف أشكالها بما فيها السّياسية، عبر خلق فرص التّفاوض ودراسة الأوضاع، كما تعمل على تسهيل الوصول إلى المعلومة وإحياء الشّفافية، وتثبيت روابط الثّقة بين الدّول الأعضاء للتّجمّعات، ومن ثمّة توجيه القرارات وتقوية مصداقيّة السياسات (Baldwin R. , 1993).

- دعاة التّوجيه التّام:

يرى أنصار هذا التّيار، أن الحلّ في رسم الخطط طويلة الأجل، وتوجيهها نحو أهدافٍ معينة، وقد كان من بينهم André Philip، حيث قال " ليس ثمّة بديلٌ عن الاقتصاد الموجّه، طالما لا يمكن توسيع حجم السّوق إلا بتنظيمها لا بتحريرها"، وساند هذا الاتّجاه أيضا Maurice Byé، رغم كونه من دُعاة التّخطيط المركزي للاقتصاديات القومية، إلّا أنه أيّد تدخّل الدولة في المجالات الاقتصادية (Balassa, 1962, p. 09)، ورأى كلٌّ من Pinder، وKitamura، أنّ التّنسيق في السّياسات الاقتصادية، أداةٌ مهمّةٌ في المراحل الأولى من التّكامل، وأنّه من الضّروري توحيدها على نطاقٍ كافٍ، لضمان تحقيق وحدةٍ اقتصاديةٍ كبرى، حتى أنّه يمكن تحقيق التّكامل في بعض الظّروف دون مرحلة الحواجز التّجارية، بناءاً على تخطيطٍ مسبقٍ وهادف (Balassa, 1974, p. 01).

وفي سياق مؤيّدي وجوب تدخّل الدّولة في الحياة الاقتصادية، فإنّ أبعادهم لم تكتفي بدمج الاقتصاديات الوطنية، بل أيّدوا الامتداد وصولاً إلى التّنسيق في مجالاتٍ أخرى، وقد أكّدت عُصبة الأمم على ضرورة التّنسيق في السياسات، المالية منها والنّقدية وحتى الاجتماعية، وكذا على أهمّية دراسة التّقلبات الدّورية، النّظرة التي لاقت تأييداً من قبل André Philip، والذي أيّد فكرة الأسواق الموجّهة، بحجّة توسيعها من خلال تنظيماتٍ مسبّقة، كما ظهر رأي Maurice، في دراسةٍ أجراها حول نظرية التّكامل، منتقداً أفكار Heilperin، وموصياً بتصعيد تدخّل الدّولة (Balassa, 1961, p. 180).

– دعاة الموازنة والوسطيّة:

مع تضارب آراء الاقتصاديين حول الحريّة والإلزامية التّوجيه، كان لغيرهم نظرة التّوازن بين هذا وذاك، إذ كان Guillon Henri وسطيّ الرّأي، بعد أن اعتبر التّوجيه إبطاءٌ للنّمو الاقتصادي، وأنّ التّخطيط الإقليمي وتنسيق السّياسات الاقتصادية، هو جملةٌ من الحلول عبر تدخّل الدّولة، ورأى Balassa أن التّنسيق لأجل بلوغ تنميةٍ اقتصادية، ومكافحة الاحتكار في الأسواق القومية من مهام الدّولة، حيث فسّر نظرته قائلا " واقع الحال أن المسألة لا تتعلّق بالحاجة إلى تدخّل الدولة أو نفيها، وإنّما بما إذا كان التّكامل سيسّفر بتزايد دور الدّولة في تصريف الشّؤون الاقتصادية، أو في تزايد الاعتماد على أساليب الأسواق والتّجارة الحرة "، وقد نصّت دراسةٌ صادرةٌ عن الأمم المتّحدة، للسّوق المشتركة في أمريكا اللاتينية، عن ضرورة التّدخل الحكومي في مشروع تكاملها الاقتصادي (عمر، 1998، صفحة 17)، كما أثبتت بعض الدّراسات أنّ الأمر متعلّقٌ بمستويات النّمو لدى كلّ دولة، حيث يتطلّب نجاح التّكامل في الدّول الأقلّ نمواً، إتّباع مناهج مدروسة، أكثر ممّا هو عليه في نظيراتها المتقدّمة، وهذا نظراً للأساس المنطقي في المكاسب النّاتجة عن التّنسيق والتّحفيز، خصوصاً في مجال الاستثمار، حيث يتوجّب توافر ما يُنشئ ويُقوّي هياكل الإنتاج من دراسات، وما يتبعها من إجراءاتٍ وتدابير وتوجيهات (Melani, 1999, p. 84).

ويُلخّص تعريف (Lindberg,1970) للتّكامل الاقتصادي، انصهار مختلف أبعاده وتكاثف كامل آليّاته بمختلف توجّهاتها، ضمن نُسقٍ واحدٍ موحّد، للسّير تُجاه تحقيق جملةٍ من الأهداف المشتركة، حيث قال أنّ التكامل الاقتصادي الإقليمي، هو تطوّر نظام صنع القرار الجماعي بين الدّول الأعضاء، وصولاً إلى تخلّي حكوماتها عن جزءٍ من سيادتها واستقلالية قراراتها، من أجل إنشاء واستخدام الموارد، سعياً إلى تبادل المنافع وتحقيق المصلحة المشتركة (Bonilla, 2016, p. 16).

3.2. المطلب الثّالث: انعكاسات التّكامل الاقتصادي.

اختلف الاقتصاديون والمفكّرون، حول ما ينجم من نتائج لاتّفاقيات التكامل الاقتصادي، وحول انعكاس أبعادها على الدّول الأعضاء وحتى على غيرها من الدّول، حيث يرى فريقٌ منهم وعلى رأسهم الاقتصادي الأمريكي Paul Krugman,1953، أنه ومن المؤكّد استفادة الدّول المنضّمة إلى التّكتّلات الاقتصادية بإيجابيّاتٍ كثيرة، مستندين في ذلك على تفعيل التّجارة وتحريرها بين الدّول الأعضاء، وما لذلك من دورٍ في دفع عجلة التّنمية وزيادة الرّفاهية الاقتصادية.

في حين رأى آخرون أن التكتّلات الاقتصادية، تحدّ من حركة التجارة العالمية وتعرقل مسارها، بحجّة إلغاء الحواجز فيما بين أطراف الكتل، دون غيرهم من الدّول، وقد دعم هذا الاتّجاه كل من Bhagwati وJagdish (طالم، 2016).

وهناك من رأى لمخطّطات التّكامل الاقتصادي، جملة من المساوئ المختلفة عن تلك التي ربطها سابقو الذكر، متمثّلةً في كبح المبادلات التّجارية على المستوى العالمي، إذ رأو فيها إسهاماً في توليد المراكز الاحتكارية، خصوصاً إذا ما تمّ منح الحماية المفرطة للصناعات الإقليمية، إضافةً إلى استثمارات النّقل المكلفة، إذا ما تعلق الأمر باتفاقيات التّجارة البينية، كما تمّت الإشارة إلى تقليص قدرات السّياسات الوطنية، إذ تتمّ أغلب عمليّات التّخطيط وفق ما يخدم فوائد التّكامل (Balassa & Ardy, 1975, p. 41).

كما رأى كلٌ من (Carrere, Gourdon & Olarreaga, 2012)، عبر دراسةٍ شملت دول منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنّ خلق التجارة وتحويلها، من خلال اتّفاقية التجارة الحرّة العربية، قد أدّى إلى خلق حركةٍ تجاريةٍ داخل دولٍ فقيرة، عبر الاستفادة من بلدانٍ غنيّة بالموارد، بالإضافة إلى استفادتها من إعادة توزيع الدّخل، المتّجه من الدّول الغنية إليها، كما بيّن (Pham, 2014) في دراسته لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، أنّ ارتفاع التّجارة الإقليمية، يمكن له أن يُقلّل من درجة عدم المساواة في الدّخل داخل البلد.

في حين أثبتت دراسة أجراها كلٌ من (Zhelev & Tzanov, 2012) أنّ الانضمام البلغاري إلى الاتّحاد الأوربي، لم يُسرّع من عمليات التحوّل الهيكلي وعمليات التّحديث التّكنولوجي، كما أدّى هذا الانضمام إلى انخفاض كثافة عوامل الإنتاج، وتنوّع أداء الصادرات (Jošić, Žmuk, & Dumičić, 2019, p. 64).

وبين مؤيّدٍ لنجاح عمليّات التّكامل، ومنتقدٍ لها ولانعكاساتها، نسعى إلى مناقشة هذا الجدل، عبر طرح بعض الأفكار التي جاءت في أدبيات الاقتصاديين، مستندين في ذلك على بعض المعطيات الميدانية:

1.3.2. الانعكاسات الإيجابية:

- المكاسب الاقتصادية:

- **الرّفع من مستويات النّمو والتّنمية الاقتصادية:** إنّ من نتائج التكّامل الاقتصادي المحكم التّنظيم، زيادة آفاق التنمية من خلال زيادة المصداقية والحدّ من التّوترات بين البلدان، وضمان الأفضلية التّجارية المتبادلة بين الدّول الأعضاء، وتوليد التّمييز ضدّ الدّول خارج الاتّفاقية، بالرّغم من اتّساع رقعة وامتيازات الاتّفاقيات الإقليمية، وقد أكّدت نظريات التّكامل على الدّور الفعّال للعلاقات التجّارية، في تحريك عجلة الإنتاجية، والمساهمة في الرّفع من معدّلات النّمو الاقتصادي ومستويات الدّخل، إضافةً إلى تفعيل الاندماج في أوساط الاقتصاد العالمي (Kouassi, 2008, pp. 02-04)، ويلخّص الشّكل التّالي بعضاً من هذه الأدوار، والممثلّة في قيم إسهاماتها في الناتج المحلّي الإجمالي العالمي ولبعضٍ من دول العالم.

الشكل رقم 2 : تطوّر نسبة التّجارة في النّاتج المحلّي الاجمالي.

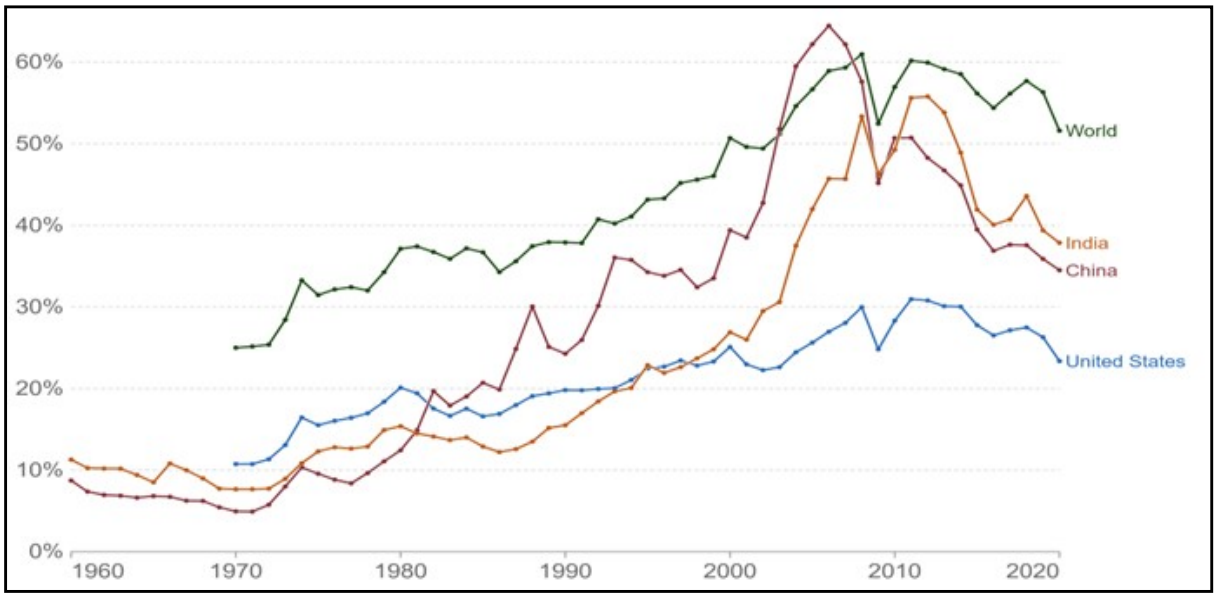

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (World Development Indicators - World Bank, 2022).

وجبت الإشارة هنا إلى أنّ نسب المساهمة لصادرات العالم، في النّاتج المحلّي الإجمالي العالمي، قبل خمسينيات القرن التّاسع عشر كانت جدّ متذبذبة، إذ تراوحت بين 04.92% سنة 1940 و4.16% سنة 1945، لتبلغ بعد ذلك ما نسبته 07.76% سنة 1950، ثم لتشهد بعدها تزايداً مستمراً، ارتفعت عبره مساهمتها في النّاتج المحلي الإجمالي بنسبة 26.23% عام 2008، وبنحو 24.04% عام 2014.

كما ولابدّ من التّنويه إلى الدّور الفعّال، والإسهامات المقدّمة من قبل المؤسّسات الإقليمية، في توضيح الرّؤى ومباشرة الإصلاحات، وتمثيل الدّول الأعضاء في إيصال مشاغلها لدى المنظّمات والهيئات الدّولية، إضافةً إلى تقديم التمّويلات والمعونات، خاصةً في حالات التّعرض للأزمات (كنعان، 2001)، وفي إطار نشاطات هذه المؤسّسات، تتواجد الهيئات المسؤولة عن دراسة فوارق الإمكانيات، بين الدّول الأعضاء وتحويلها إلى فرص، ساعيةً بذلك إلى استغلال الامتداد الجغرافي ووفرة موارده، بخلق مشاريع مشتركة كالاستثمارات الضّخمة، والتي تفوق طاقتها الدّولة العضو منفردةً، ما يودي إلى تضافر عوامل إنتاج المجمّع التّكاملي، وتحفيز حركة التّصنيع وعملية الإنتاج عامّةً، حسب ما جاء في كتابات Balassa وMachlup (محمد محمود، 2004، صفحة 23).

وقد أثبتت دراسةٌ أجراها Lucas وآخرون، أنّ نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي في الاتّحاد الأوروبّي، كان من المفترض أن يقلّ بحوالي الخمس، لو لم يكن ناتجاً عن إبرام اتّفاقية تكاملٍ، أي أنّ معدّل النّمو المحقق، كان سيقلّ عمّا هو عليه بمقدار 0.4%، كما تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأثر الايجابي للتّكامل في نفس العينة، دُعم أكثر بالتّطور التّكنولوجي والابتكارات، وبنسبةٍ ضئيلةٍ من الاستثمار (Lucas & Thomas, 2004, p. 13).

– **خلق فرص العمالة:** إنّ المكاسب يُخلّف بعضها بعضاً، حيث وانطلاقاً ممّا سبق ذكره من اتساعٍ في حجم الأسواق، وزيادةٍ في القدرات الإنتاجية وتفعيلٍ لمشاريع الاستثمار، كان لزاماً أن ترتفع نسبة الطّلب على اليد العاملة، تماشياً مع متطلّبات المتغيّرات الاقتصادية (طالم، 2016، صفحة 315).

– **توسعة أحجام الأسواق:** كان من أهمّ مبادئ التّكامل الاقتصادي وابرز مراحله، العمل على تحرير التّجارة وإقامة سوقٍ مشتركة، حيث كان نتاج آلياته المزيلة للحواجز والرّسوم، والمودية إلى فتح أسواق الدّول الأعضاء أمام صادرات حليفاتها، المساهمة في تسهيل عملية التّوجيه للمنتجات وتسويقها، ما يُلزم تنامي الصّناعات وزيادة الإنتاج، توازياً مع تنامي أحجام الطّلب.

– **الزّيادة والتّنويع في فرص الاستغلال للموارد:** إنّ التّوسعة الحاصلة في هذه العناصر وغيرها من المتغيّرات، إنّما مردّها إلى توسعة نطاق الاشتراك والتّعاون جغرافياً، وتنوّعه مورداً، ما يزيد من قدرة الدّول الأعضاء على خلق وتكملة البرامج الإنتاجية (روابح، الجودي، و بورقبة، 2020، صفحة 28).

– **تقسيم العمل وتحرير حركة عناصر الإنتاج:** هو تخصّص كل دولةٍ عضوٍ في إنتاج سلعٍ معيّنة، على أن تكون لها فيها القدرة والكفاءة، وتكلفة الإنتاج الأقل، إذا ما قورنت بباقي الأعضاء، كميزةٍ نسبية تنعكس إيجاباً على المُنتج ربحاً، وعلى المستهلك بخفض الأسعار، وجودةً للكيان التّكاملي (يحيى و ابراهيم سالم، 2015)، أمّا حريّة انتقال عوامل الإنتاج فناجمٌ عن إجراءات التّكامل، المتعلّقة بإزالة الحواجز والرّسوم الجمركية داخل الكتلة،

والتّنسيق في خفضها تجاه المبادلات الخارجية، ما سهّل سعي العامل وصاحب رأس المال (المستثمر) إلى الحصول على أكبر ربحٍ، عبر تنقّله من بلدٍ لآخر بحثاً عن الإنتاجية الحدّية الأكبر زيادةً لدخله (طالم، 2016، صفحة 315)، ويمكن إظهار هذه التّخفيضات والتي مارستها بعض الدّول من خلال الشّكل الموالي:

الشكل رقم 3 : تخفيضات الرّسوم الجمركية في بعض الدّول.

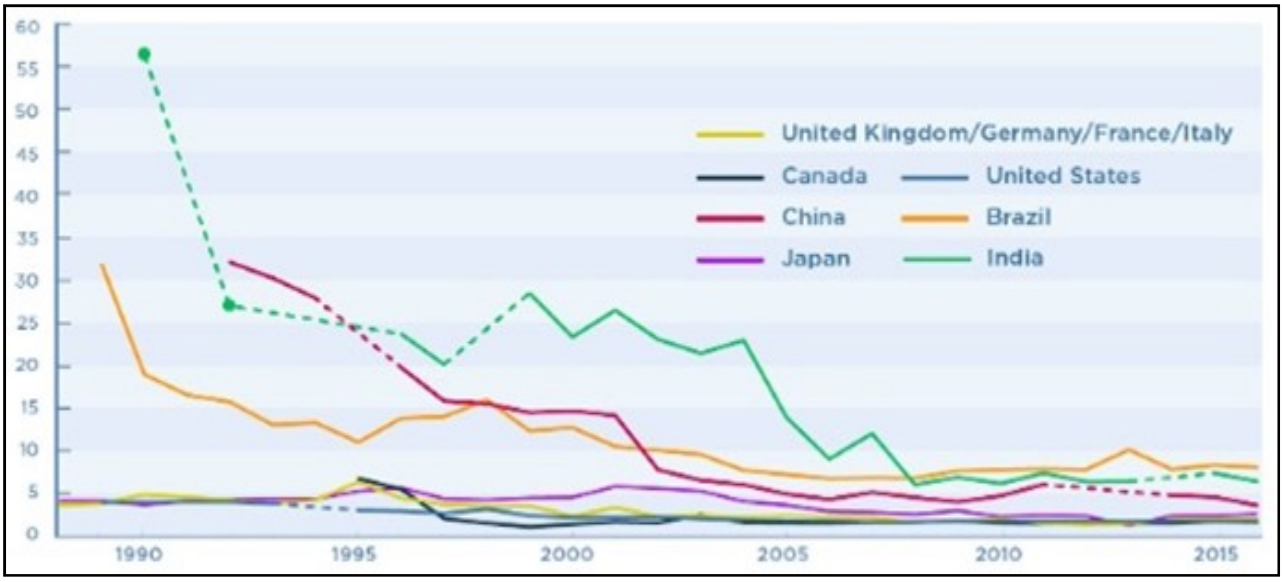

المصدر: (Elaine, 2018).

– **الرّفع من المردود الإنتاجي وخفض تكاليفه:** يعمل التّكامل الاقتصادي على رفع المكاسب الإنتاجية النّاتجة عن تغيير أحجام الأسواق الدّاخلية، ودمجها مع الأسواق العالمية نتيجة انفتاح الدّول على العالم الخارجي (Pierre, 2006, p. 27)، وفي هذا السّياق، تسمح نسبة رأس المال العالية بزيادة الرّبحية وتقليل المخاطر، ممّا يفتح فرصاً جديدةً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويُمكّن من إلغاء تكاليف المعلومات (María, 2011, p. 128).

وعند ضخامة رؤوس الأموال وزيادة حركتها، كأحد نتائج التّكامل الاقتصادي، تتولّد الحاجة إلى التّنسيق في تقديم الخدمات، وتنظيم حركة هذه الأموال، بين الدّول الأعضاء وكيفية الاستفادة منها، إذ يبرز دور الاستثمار في نقل وتوزيع الفوائد كأحد هذه المسالك (Richard & Ronald, 1993, p. 03).

– **زيادة التّجارة الإقليمية:** يمكن للتّكامل الاقتصادي من خلال عولمة الاقتصاد وآليّات التحّرير، أن يُسبّب زيادةً دائمةً في المعدّل العالمي للنّمو على المدى الطّويل، من خلال الزّيادة في نسب المبادلات التجّارية وتوسعة نطاقها وتنويع مجالاتها، حيث تُسهم هذه الأخيرة بالإضافة إلى ترويج السّلع، في تدفّق الأفكار وانعكاسها على كمّية وجودة المخرجات، وحتى على قيم تكاليف الإنتاج، كما يُسهم في هذا نشاط الشّركات المتعدّدة الجنسيات

(Luis A & Paul M, 1990, p. 25)، ويمكن تبيان التغّير في مستويات التّجارة العالمية، خصوصاً وبدايةً من سنة 1950، في تزامنٍ مع ظهور اتّفاقيات التّكامل، من خلال الشّكل الموالي:

الشكل رقم 4 : التّغير في مستويات التّجارة العالمية.

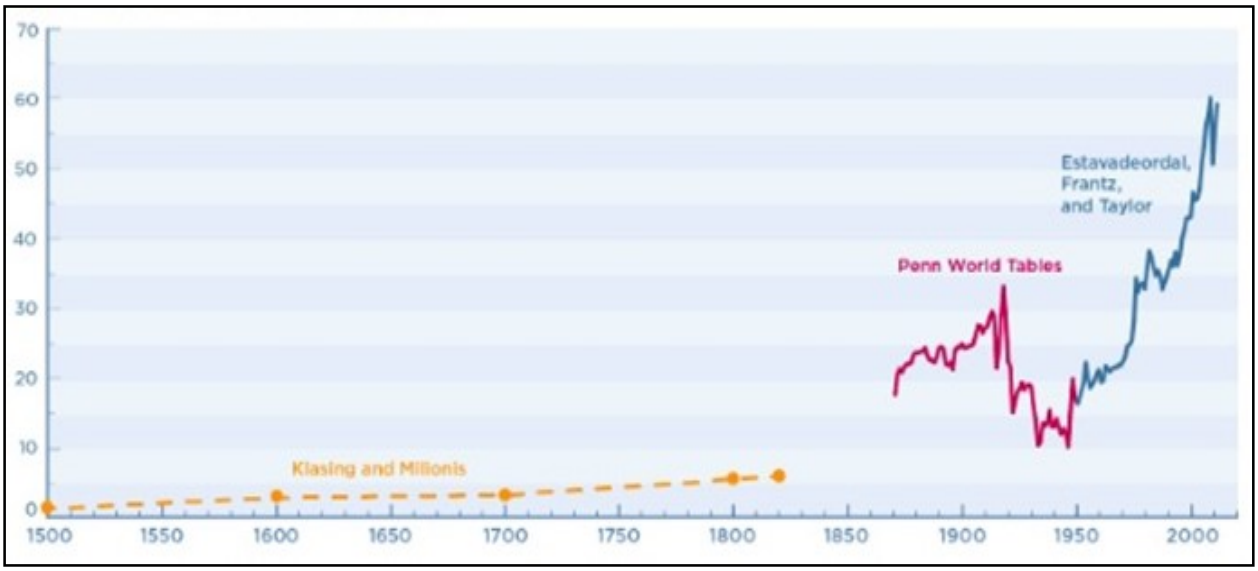

المصدر : (Elaine, 2018).

يرجع الارتفاع في المستويات العالمية للتّجارة بالدرجة الأولى، للارتفاع في مستويات التجارة البينية لدى الكتل الاقتصادية الإقليمية، حيث أشار تحليلٌ لبيانات دراساتٍ مختلفة، أن التّجارة البينية الإقليمية باتت ذات أهمّية أكبر، وهدفاً أسمى تسعى مختلف الدّول والتّكتّلات لتحقيه، حيث أثبتت دراسة (Frankel, Stein, Wei, 1994)، أنّ نسبة التجارة البينية لدول الأنديز (الإكوادور، كولومبيا، بوليفيا، البيرو)، قد ارتفعت خلال فترة مابين 1965 و1990 من 0.8% إلى 2.6% على التّوالي، وارتفعت في دول شرق آسيا من 19.9% إلى 29.3%، كما ثبت انعكاس الاتّفاقيات التجّارية إيجاباً، على المستويات الصناعية البينية، إذ أدّى تشكيل السّوق الأوروبّية المشتركة، إلى دعم وتنشيط القطاع الصّناعي فيها (Sherman, 1999, pp. 02-03).

- المكاسب الاجتماعية والثّقافية:

- دفع المستوى العلمي والثّقافي واستحداث الجانب الفكري: كان لتعرّض الشركات المحلية، للمنافسة إثر انفتاحها على الأسواق الخارجية، الأثر البالغ في إثراء جانب التّحسينات في توزيع الدّخل، عبر زيادة الأرباح وتوافر حوافز التقدّم التّقني، إذ أنّ التكامل يودي إلى تدفّق الأفكار والمعلومات ونسخ التصاميم من البلدان، كحوافز إيجابية للباحثين في دعم أبحاثهم، ما من شأنه أن يُسرّع من تقدم الدّول، حتى في ظلّ غياب التّجارة في السّلع (Luis A & Paul M, 1990, p. 21)، فقد أودت خطط التّكامل التي تجاوزت مبدأ تحرير التّجارة وإزالة

القيود، إلى معادٍ ثقافيٍ ولُغويٍ وعرقي، أدّى إلى تأسيس اتّحاداتٍ سياسيةٍ كاملة، اتّضحت فيها الرّؤى وتوحّدت فيها الأهداف، ما كان داعماً ومجسّداً لقوّة التّقارب الاقتصادي (Kondonassis & Malliaris, 1996, p. 33).

– **نقل الدّيمقراطية:** إنّ عملية الانفتاح التّجاري، وسهولة الانتقال لعوامل الإنتاج، خصوصاً العامل البشري منها، قد أدّيا بالضّرورة إلى الكثير من الاحتكاك بين الشّعوب، وعلى إثر هذا تتمّ عملية مبادلة الأفكار والتأثّر بالمبادئ والقيم، وتُعتبر الحريات وديمقراطية الفكر وطبيعة الأعمال لدى الشّعوب، أحد أكثر السّلع انتشاراً وأسرعها تحولاً، حيث وفي دراسةٍ حول آثار التّكامل على القيم الديمقراطية للأفراد والمؤسّسات، أسفرت نتائجها عن أنّ الرّوابط التجارية، عاملٌ فعالٌ في انتشار الدّيمقراطية عبر البلدان، خصوصاً إذا ما تمّ التبادل مع شريكٍ ديمقراطي، على عكس التّجارة مع الدول غير الدّيمقراطية التي لم تُظهر أيّ أثر، كما تبيّن من خلالها أنّ آثار أخرى يُخلّفها التكامل الاقتصادي، تودي إلى تحوّلاتٍ كبيرةٍ في مستويات الدّيمقراطية، عبر الهجرة وتنقّل الطلّاب وتبادل أبحاثهم وترجمة اللّغات، إضافةً إلى كثافة الأعمال والاستثمارات (Marco & Giacomo, 2023).

ويمكن أن نوضّح ما كان من نتائج لهذه الدراسة، حول العلاقة بين اتّجاهات الديمقراطية والتكامل الاقتصادي عبر الشّكل الآتي، والذي يظهر من خلاله انعدام الأثر من سنة 1960 إلى غاية التّسعينيات، وهذا راجعٌ إلى توجّهات اتفاقيات التّكامل المنحصرة الأعضاء، والمحدودة النّطاق خلال هذه الفترة، بعكس ما كان بعد عام 1990، من أقلمةٍ وتوسيعٍ للنّطاق الجغرافي للتّكامل، وتعدّد أعضائه، أو ما أرجعه الباحثان إلى التّغير في طبيعة الشّريك التّجاري، بين ديمقراطي ذو مرونة في التّحول داعمٍ لانتشارها، وآخرٌ غير ديمقراطي تتوقّف المعاملة معه عند حدود مبادلة البضائع.

الشكل رقم 5 : العلاقة بين اتّجاهات التّكامل الاقتصادي ومؤشّر الدّيمقراطية.

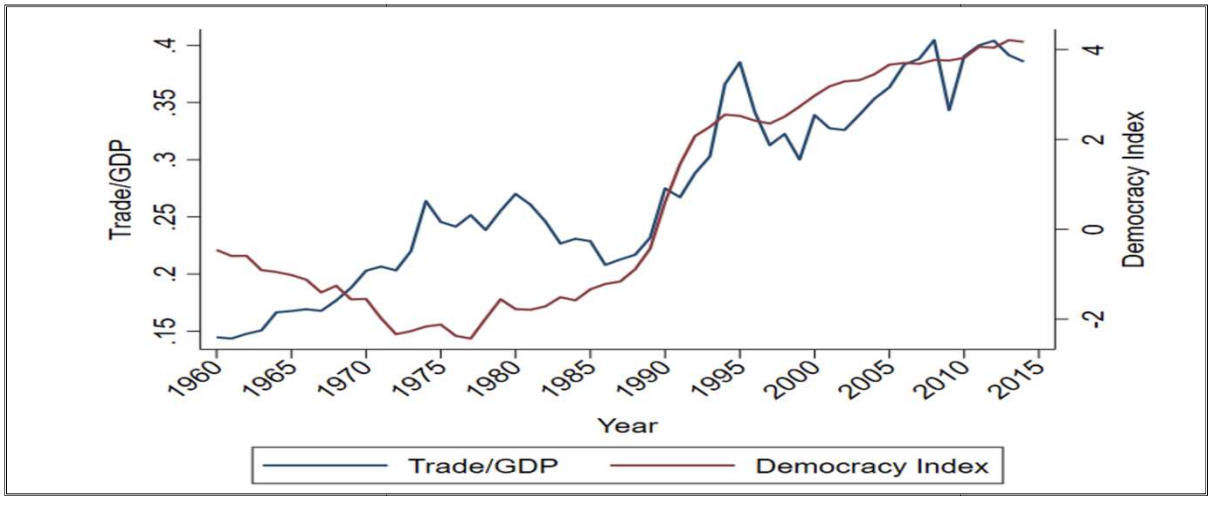

المصدر: (Marco & Giacomo, 2023, p. 32).

- المكاسب السّياسية والأمنية:

- تعزيز القوّة السّياسية للدّول: ممّا هو بديهي، العلاقة المتكاملة والقويّة بين الجوانب السياسية والاقتصادية في اتّفاقيات التكّامل، وقد تطرّقنا لهذا سابقاً في عنصر أبعاد التكامل، وكيف يُكمّل كلّ جانبٍ نظيره، إذ يُعدّ التّكامل الاقتصادي أداة فعّالة لتعزيز المكانة السّياسية، وزيادة قدرتها على التّأثير في قرارات الهيئات والمنظّمات العالمية، إضافةً إلى زيادة القوّة التفاوضية أمام كبرى الدّول والمجمّعات، كما يتمّ في بعض الحالات ممارسة قوّة الكتلة الاقتصادية، كآلياتٍ أو كضغوطاتٍ خدمةً لمصالح سياسية معيّنة، أو لاتّخاذ مواقف دفاعية لضمان استقرارها وحماية مصالحها (روابح، الجودي، و بورقبة، 2020، صفحة 27)، وما شهدته السّاحة الدّولية من صراعاتٍ وتحوّلاتٍ جيو سياسية، خير دليلٍ على تواجد التكتّلات الاقتصادية، وفرض قوّتها في النّزاعات السّياسية وحتّى العسكرية، كالاتّحاد الجمركي بين الولايات الألمانية (Zollverein)، والذي مهّد للوحدة السّياسية الألمانية، والتجمّع الأوروبّي عقب انتهاء الحرب العالمية الثّانية.

2.3.2. الانعكاسات السّلبية:

- التكتّلات الإقليمية حصونٌ أمام حركة التّجارة العالمية:

على عكس ما رآه R.Baldwin في التكتّلات الإقليمية، كونها تعزيزٌ للتّحرير التّجاري على المستويات العالمية، يميل أصحاب القرار لدى الدّول الأعضاء في المنظّمة العالمية للتّجارة، إلى نظرة بعض المفكّرين أنصار التعدّدية، وعلى رأسهم J.Bahgwati، حول الاتّفاقيات الإقليمية وفكرة الإلغاء للحواجز التجّارية بين الدول المتكتّلة اقتصادياً، دون غيرها من دول العالم، على أنّه إجراءٌ تُشجّع فيه عملية الاحتكار والهيمنة على التّجارة الدّولية، إذ شهد عام 2015، السّيطرة على ما تفوق نسبته 80% من التّجارة العالمية، من قبل كلٍّ من تجمّع آسيا والمحيط الهادي، والذي قُدّرت مساهمات صادراته بنحو 32.55%، وواردات بحوالي 31.40%، أمّا الباقي فمن مساهمات كتلة الاتّحاد الأوروبّي، والتي سيطرت على 50.32% من الصّادرات، و50.10% من الواردات.

هذه الفوارق في النّسب، كانت تفسيراً مُقنعاً ودليلاً واضحاً على مدى زيادة حجم الفجوة، بين الدّول العظمى والدّول النّامية، إذ أنّ هذه الأخيرة، قد انخفض نصيبها في التّجارة العالمية من 36% خلال فترة الثّمانينات، إلى ما نسبته 18% في التّسعينيات، وعلى إثر هذا، تمّ إقرار جملةٍ من المواد والقوانين، كمحاولةٍ هادفةٍ من قبل المنظّمة العالمية للتّجارة، ترمي من خلالها إلى خلق التّنسيق والتّنظيم، وفكّ العزلة عن الدّول غير الأعضاء في العلاقات التّجارية (عائشة، 2017، صفحة 170).

- التكتّلات الإقليمية قناةٌ لانتقال الأزمات الاقتصادية:

ينطلق هذا الاعتبار، من قوة الارتباط بين الدّول المتكتّلة، وتشابك علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية وحتّى السّياسية، ومن نتاج ارتفاع درجة تحرّرها وانفتاحها على بعضها البعض، وضعف الإجراءات الحمائية بينها، بالإضافة إلى التّقارب والاتّصال الجغرافي، في جملةٍ من الميزات التي تجعل من الدّول المنخرطة ضمن اتّفاقيات التّكامل، عرضةً لانتقال الأزمات والتعرّض للاضطرابات، وانعكاسٍ للفوارق بحكم التكتّل القائم بين الدّول المتقدّمة ونظيراتها النّامية، أو كما سمّاها بعض المحلّلين، بالآثار التّبادلية للصّفقات التّجارية، وآثار التّغذية العكسية للنّمو أو التّباطؤ (حساني و حملاوي، 2015، صفحة 573).

وقد كان انتقال أثر أزمة الرّهون العقارية الأمريكية، إلى كلٍّ من المكسيك وكندا، خير مثالٍ عن تفشي آثار الاضطرابات الاقتصادية، النّاجم عن الجوار الجغرافي والاشتراك في عضوية كتلة النّافتا، كما أشار الكثيرون إلى دور المبادلات التّجارية وتدفقات رؤوس الأموال عبر البلدان، في انتشار وتدويل الأزمات عالمياً وداخل التجّمعات الاقتصادية، ومدى تأثيرها على معظم المؤشّرات الاقتصادية، مركّزين على وضعية معاملي الارتباط الدّاخلي والخارجي، لحالة أسواق دول المجموعة، وما لها من تأثيرٍ في صدّ وكبح توجّهات الأزمة داخلياً، فمعامل الارتباط الدّاخلي المرتفع، يمنح الكتلة القدرة على معالجة الأوضاع وسرعة إيجاد الحلول، وسهولة صياغة السّياسات المالية والنّقدية المناسبة، واللازم اتّخاذها تجاه هذه الأزمة حتّى وإن كانت قد تسربت إلى داخل المجموعة، وقد اعتُبر ما عاشته الدّول الآسيوية سنة 1997، عبر انتهاجها لجملة السّياسات الطّارئة، وإنشائها لصندوق النّقد الآسيوي، دليلٌ على القدرة والتمكّن من احتواء الأزمة، وسرعة اتّخاذ التّدابير الكفيلة بمواجهة الأزمة (عبداللاوي و عزاوي، 2013، الصفحات 86-90).

وقد نظر البعض إلى الاتّفاقيات الإقليمية، كعاملٍ يُقلّل من مصداقية المفاوضات التّجارية، حيث يتمّ وفقها استغلال دولها الأعضاء، لمكاسب التّحويل التّجاري، كما يتمّ عبرها حصر ميزة التّحرير التجاري، على دول التجمّع دون غيرهم من الدّول غير الأعضاء، في شكلٍ واضحٍ للاستحواذ على فرص المشاركة في التّجارة العالمية (شحاب، 2010، صفحة 201).

وكنظرةٍ عامّةٍ وفي محاولةٍ للموازنة بين الاتّجاهين، المؤيّد والنّاقد لاتّفاقيات التّكامل، لابدّ من الانطلاق من اتّفاق طرفي الجدال القائم، على أنّ مشاريع التكامل الاقتصادي، هي تجسيدٌ للعلاقات الدّولية في صورٍ وأبعادٍ مختلفة، بمشاريع اقتصادية واجتماعية وسياسية، يتمّ بناؤها وفق خمسة مراحل رئيسيّة، ذات تسلسلٍ زمنيٍّ مرتّب، هادفةً إلى تنظيم النّسيج البشري، وانسجام الأنظمة السياسية، وتفعيل الأنشطة الاقتصادية عامّةً والتّجارية

خاصّة، ليصُبّ ناتج مجُمل هذه الخطوات في إناء التّنمية الاقتصادية، ومن ثمّة تعميم مزاياه بتوزيعٍ عادلٍ على كافّة الأعضاء المشاركة.

أمّا فيما يخص انتقال الأزمات عبر هذه الاتّفاقيات، فهذا متعلقٌ بقوة التّرابط بين أعضاء كلّ كتلة، ومدى قوّة مؤسّساتها، كما يتوقّف الأمر على فعالية كل مرحلةٍ من مراحلها، كما جاء في تحليل Ingram حول التّكامل المالي سنة 1969، والذي يُعدّ عند بعض المفكّرين أحد مراحل التكامل كما سبق وذكرنا، في تعريفه على أنّه آليةٌ فعّالةٌ لتحقيق التّوازن المالي، عبر امتصاص فائض الأموال من بلدٍ وتحويله إلى تدفّقٍ لرأس المال، كقروضٍ وإمداداتٍ لدولٍ أخرى، وفي هذا تعديلٌ لاختلال الميزان التّجاري، كما أشار H.Johson إلى هيئةٍ مركزيّةٍ تختصّ بتفعيل آلية التّكامل الجبائي، والتي من شأنها خلق الاستقرار ومواجهة الاضطرابات، كارتفاع أسعار المواد الأولية وكذا نسب البطالة، ولو أنّ هذا الرّأي قد لاقى هو الآخر انتقاداً من قبل Paul Degrauwe (كاملي، صحراوي، و سحيمي، 2016، صفحة 291).

3. المبحث الثالث: الإطار ألتّنظيري للتّكامل الاقتصادي.

كان Philip Hugon، أحد أبرز الاقتصاديين والمحلّلين لمفاهيم وتوجّهات ظاهرة التّكامل، واصفاً إيّاها بالتّعقيد والتّشابك، مقسّما لرؤيته فيها إلى خمسة مفاهيم، أمّا غيره من المفكّرين الاقتصاديين، فقد أضافوا إلى تقسيمات هذه المفاهيم، توجّهاتٍ أخرى اختصّت بالآليات والتّرتيبات، كما شملت التّوجهات والمناهج والنظريات، وكلّ ما زخر به الإطار ألتّنظيري وجوانب التّحليل للتكامل، منذ خمسينيات القرن الماضي وصولاً إلى استحداث نماذجه، بتسلسلٍ زمنيٍّ وتتابعٍ مرحلي، كان نتاجه التوجّه الجديد لهذه الاتّفاقيات في التّسعينيات، أو ما عُرف بالإقليمية الجديدة، وسعياً منّا إلى الإلمام بهذه الدّراسات، وفصلاً بين ما جاء فيها من اختلافٍ وانتقاد، نعرض الآتي:

1.3. المطلب الأوّل: الانتماءات الفكرية للتّكامل الاقتصادي واختلاف دوافعه:

1.1.3. الانتماءات الفكرية للتّكامل الاقتصادي:

– منهج الواقعية:

جاءت الواقعية قديماً بمبادئ مفادها، أنّ الدّولة هي الكيان الأهمّ في العلاقات الدّولية، وأنّ الثّروة المطلوب تكوينها من نمو التّجارة وازدهار الصّناعة، إنّما مغزاها تلبية الحاجات العسكرية وزيادة قوتها، خدمةً للمصالح الوطنية، لتتجدّد أفكارها حديثاً ويتقبّل أتباعها إقامة التّحالفات، شريطة أن يقتصر أمن الدّول وحمايتها على الدّولة نفسها، دون تكليفٍ منها لسلطاتٍ دولية (Wilkinson, 2007).

وتعود النّشأة الحديثة لهذا المنهج إلى محلّلين كُثر، أبرزهم Edward H. Carr، الذي كانت له كتاباتٌ كثيرة في هذا السّياق، جاء أهمّها عام 1939 تحت عنوان (The Twenty Years Crisis)، مناقشاً فيها طرق بناء العلاقات الدّولية ومنتقداً للتّيار المثالي، مؤكّداً على أهمّية قوّة الدّولة، وحقّها في ممارسة شرعيتها في الوسط السّياسي الدّولي (وصفي، 2015، صفحة 105)، وقد قامت هذه النّظرية على مفاهيم خاصّة، لتحليل العلاقات الدّولية وتفسير اختلاف اتجّاهاتها، بين التّنافس والصّراع، حيث يرى أنصارها، إلزامية فرض مبدأ القوّة كأساسٍ لقيام أيّة علاقةٍ دولية، سعياً إلى تحقيق المصلحة دون تشجيعٍ منهم للحروب (اسماعيل، 1991، صفحة 17).

ويمكن القول، أنّ هذا التيار وحتى وإن حقّق نجاحاً في القرن الثّامن عشر، فقد تغيّرت ظروف العلاقات الدّولية حالياً، بحكم التحوّلات التي عرفتها بداية من القرن العشرين، إذ ظهرت هنالك قيمٌ وعوامل أخرى، ذوات تأثيرٍ كبيرٍ على السّلوك الخارجي للدّول، كبروز النّزعات الاندماجية مثل تلك التي عرفتها أوربّا غرباً، وكذا المنظّمات الدّولية والإقليمية، التي تنادي بأهمّية التّعاون الدّولي وتتغنّى بمغانمه، ودعمه بانسياق غالبية التّجمعات والتّنظيمات نحوه سعياً لتبنّي أفكاره (اسماعيل، 1991، صفحة 22).

- منهج الفيدرالية:

تجسّدت نظرة Norman Angel في علاقةٍ سببيةٍ ثنائية الاتّجاه، كنتيجةٍ لتنامي الاعتماد المتبادل وتزايد الوعي التّعاوني، وكآليةٍ لإيجاد الحلول لإشكالياتٍ مختلفة، الحالة التي ظهرت بين الدّول الأوربّية بدايةً من سنة 1909، كرغبةٍ في تفادي النّزاعات، خاصةً بعد مخلّفات الحرب العالمية الثّانية وما تضمّنته إعادة البناء في أوروبّا، حيث برزت مناداة الجماعات السياسية مطالبةً بالتّنظيم الاجتماعي (طويل، 2018)، إذ سعى على إثرها روّاد هذا المنهج، إلى نقل ولاء التجمّعات الإقليمية إلى سلطةٍ فوق وطنية، تُعرف باسم الإتّحاد المشترك، تقدّم فيه الدّول الأعضاء جزءاً من التنازلات السّيادية، لصالح السّلطة المركزية العليا، سعياً إلى تأسيس تكاملٍ يخدم مصالحها ويحفظ سيادتها، وقد ذاع صيت هذا الاتّجاه في أوساط الدّول الأوروبّية، عقب انتهاء الحرب العالمية الثّانية، حين طالب تشرشل بإنشاء أول اتّحادٍ فيدرالي بأوربّا عام 1946، متّخذاً من النموذج الفيدرالي الأمريكي والاتّحاد الألماني، كتجارب ناجحة لهذا الاتّجاه، بعد نجاحها في إقامة السّلام (شحاب، 2010، صفحة 11).

وما يُلاحظ في هذا الاتّجاه، هو الميول والاهتمام أكثر بالجوانب الأيديولوجية السّياسية بالدّرجة الأولى، والبحث عن إدارة الشؤون والمصالح بعيداً عن أي صراعٍ أو نزاع، وقد نجد في هذا التّحليل نسبةً من التوافق مع ما أشار إليه Lindberg في مفهومه للتّكامل السّياسي، باعتباره أحد أهمّ مراحل التّكامل الاقتصادي وأبرزها، إذ عرّفه على أنّه القرار الجماعي المشترك التّنسيق، الهادف إلى توحيد قرارات المجموعة، والقائم بعد تنازل أطرافها

على جزءٍ من حقوق استقلاليتها وسيادتها، والرّامي إلى استغلال جملة الموارد المشتركة، لتحقيق مصالح العامّة (Lion, 1970, p. 654)، وقد أثبتت تجربة الاتّحاد الأوروبّي إلزامية الوحدة السياسية، ومدى جدواها وفاعليتها في التّنسيق، في السياسات النّقدية والمالية، كما ثبت التّأكيد على هذه العلاقة من قبل العديد من المفكّرين، أبرزهم (Vilfrido Pareto, 1889)، و(Frederick List, 1941) (Bonilla, 2016, p. 17)، بينما أشار Rodrick إلى أهمّية التّحكيم الإقليمي للعوامل والمتغيّرات المحلّية، وكونها من الضّروريات لمن يسعى إلى تحقيق المواءمة في أسواقه المالية (Dani, 2000).

- المنهج الوظيفي:

عُرّفت الوظيفية من قبل العديد من الباحثين والنُّقاد، حيث عرّفها Ins Claude بمجموعة الأنشطة الدّولية المنسّقة، والموجّهة لتأدية وتنظيم الاحتياجات الإنسانية، على اختلافها من اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وتقنية، أمّا وحسب Peter Book، فهي التكامل في جملةٍ من الأنشطة، كجزءٍ من المفهوم الواسع للتكامل الدّولي، واستند Michal.B في تعريفه للوظيفية على نموذج التوّحيد في الاتحّاد الأوربي، مشيراً بأنّها عملية التّكامل للأنظمة الوطنية، المحدّدة معالمها وفق نوعيّة ومجالات الإنتاج، وبأنّها إجراءاتٌ إدارية، تحمل في طيّاتها توجّهاتٍ سياسيةٍ فيدرالية، وفي تعريفٍ آخر وُصفت الوظيفية فيه بالأعمال المشتركة المنتجة لمنظّمات دوليةٍ، تتولّى إدارة شؤون الدّول الأعضاء، وتُحدث تكاملاً في القطاعات الاقتصادية، لتنعكس بنتائجها على الأنظمة السياسية فتُوحّدها، وبذلك تُحقّق المصلحة العامّة والأهداف المشتركة، وقد سجّل التّاريخ لهذا التّيار مرحلتين مهمّتين، نحاول تلخيصهما وفق الآتي:

- منهج الوظيفية التّقليدية:

كان أوّل ظهورٍ لأفكار هذا التّيار من خلال الأعمال التي قدّمها الاقتصادي (David. Mitrani, 1943)، تحت عنوان " A Working Peace System "، لتعرف بذلك انتشاراً واسعاً في أوساط الأبحاث والدّراسات، نظراً للأهمّية التي نالتها بعد عدم جدوى ما سبقها من المناهج، ويقوم هذا الاتّجاه حسب Mitrani على تحديد أُسس بناء التكامل وشروط قيامه، ورفع مستويات التّعاون على المستويات الدّولية والإقليمية، والتي حُدّدت حسب روّاده في عوامل اقتصادية تقنية، قبلٌ منها السّياسة والثّقافية، أمّا Amitai Etzioni، فكانت نظرته للتكامل مغايرة تماماً، إذ أرجعها إلى العوامل السّياسية بالدّرجة الأولى، مُركزاً على استخدام القوّة والإكراه على المجتمع، كوسيلةٍ لخلق التّوحيد والتّرابط السّياسي حسب رأيه، الهدف الذي أيّده Mitrani وأنكر سُبله عليه، إذ أنّها تحرم الأفراد من

ازدهار حياتهم الفكرية والرّوحية والثقافية، والتي تُعدّ من أبرز أهداف الوظيفية، بالإضافة إلى تحقيق التّكامل الاقتصادي والتّعاون التّقني، وتحسين ظروف الحياة المادّية (السّحاتي و الحفار، 2017، صفحة 09).

وفي إطار تكملة البحث عن السّلم والأمن لدى التّيارات السّابقة، قامت الوظيفية على جملةٍ من الافتراضات التي أرجعت الاختلال في التّوازنات السّياسية، إلى اختلالها مسبّقاً في نظيراتها الاقتصادية والاجتماعية، كما ركّز فيها Mitrani على كيفيّة وضرورة توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية، لما له من دورٍ في استقرار العلاقات الاجتماعية وبنائها، كخطوة انطلاقٍ هامّة نحو التّكامل، وبدايةً لمسار التّعاون في المهام، ومن أجل ذلك وجب إنشاء مؤسّساتٍ ومنظّماتٍ دولية، وإلغاء الحدود الوطنية أمام نشاطاتها، تعويضاً لأداء الدّولة في مثل هذه الوظائف، لتُبجّل بذلك الوظيفية فكرة وجود السّلطة القومية، والمؤسّسات اللّواتي تفوق سيادتها الوطنية، بدل الدّولة المركزية (نموشي، 2017، صفحة 137).

وقد جاءت انتقادات الأفكار الوظيفية، على يد العديد من الاقتصاديين، الذين كان أشهرهم (Ernest Hass) والذي لُقّب بأب الوظيفية الجديدة، بعد تلخيصه لإسهاماته عبر كتابين، أوّلهما عام 1958 والثاني عام 1964، مؤكّداً على تكملة الجوانب الفنّية لنظيرتها لسّياسية وأهمّية ما بينهما من تداخل، منتقداً فكرة الفصل بينهما، وعبّر Stanly Hoffman عن ذلك مستنداً على الفشل في شمولية التّكامل على دول غرب أوروبّا، وظهور التّباين بين دولها، إضافةً إلى سيادة النّظام الثّنائي القطبية عقب انتهاء الحرب العالمية الثّانية، أمّا Karl Deutsch، فكان انتقاده الموجّه للوظيفية الكلاسيكية، حول تسليم الولاء لسلطةٍ دوليةٍ عليا، وتأكيده لاعتراض ذوي المصالح داخل كلّ دولة، محذّرا من إمكانية حدوث ردود فعلٍ، ممّن وصفهم بالوطنيين نظراً لمنطلقهم الفكري، إزّاء امتداد القوى الدّولية داخل نطاقهم الجغرافي، وانخراطها ضمن برمجة أنظمتهم الدّاخلية (نموشي، 2017، صفحة 138).

ووجّه (Ernst Hass)انتقاداته للوظيفية التّقليدية، حول عمليّة الفصل بين السّياسة والاقتصاد كعوامل فنّية، حيث رأى أنّه من غير المقدور إقامة وتأسيس مجالٍ فنّي اقتصادي، في منأى عن التوجّهات والقرارات السّياسية، مشيراً بذلك إلى عملية الانتشار، التي فسّر من خلالها طبيعة التّرابط القوي بين المجالين، وكيف يتمّ وفقهما تمخّض الاندماج السّياسي، تباعاً لإجراءات الاندماج الاقتصادي (السّحاتي و الحفار، 2017، صفحة 13).

وقد كان من بين أشدّ الانتقادات الموجهة إليها، التّضارب والاختلاف الذي بلغ رؤى مؤسّسيها ودارسيها، حيث أنّ أبرز القائمين على دراسة وتسطير مبادئها، والنّاشطين فيها كمنظّرين ومراقبين، إنّما كانوا ذوي انتماءاتٍ فيدرالية، يسعون في واقع الأمر إلى تحقيق مبادئهم السّابقة، اعتماداً على أساليب وظيفية (السّحاتي و الحفار، 2017، صفحة 08).

- منهج الوظيفيّة الجديدة:

تُعتبر الوظيفية الجديدة امتداداً لأفكار سابقتها الكلاسيكية، وانعكاساً مُرفقاً بتعديلات منظّريها، حيث سعى البعض أمثال (Ernst Hass)، (Robert Schuman) و(Joan Monnet)، إلى خدمة أهداف التّكامل الاقتصادي تطبيقاً على النّموذج الأوروبّي، إبّان نشأة الجماعة الأوروبّية، بالسّعي إلى إقامة مؤسّساتٍ إقليمية، إضافةً إلى (Karl Deutsch)، الذي اهتمّ بتطوير دور العلاقات الاجتماعية والمبادلات، ساعياً إلى تفعيلها باعتبارها أحد أهمّ مقوّمات التّكامل (خليفة، 2006، صفحة 09).

وسعى Hass إلى تسريع عملية التّكامل عبر إقامة المشاريع المشتركة، مُدعّماً رأيه بفكرة الانتشار التي يتمّ من خلالها الانطلاق من مشروعٍ في قطاع محدّد، ثمّ تعميمه إلى باقي القطاعات، الأمر الذي يُخلّف حسبه الامتداد في علاقات التّكامل بين الدّول الأعضاء، هذه الأخيرة التي تتماسك بالرّوابط البينية نتيجة تشابك المصالح وكثافتها، كما أشار إلى ضرورة توافر جملةٍ من العناصر، لترتقي الدّول إلى هذا المستوى من علاقات التّكامل، كإحكام خططه وتحديد أهدافه، إعطاء الأولوية لمشاريع ذات حيوية، والقدرة على اتّخاذ القرارات مع إلزامية التّنسيق بين الدّول المشاركة، إدماج النّخب السّياسية والمؤسّسات الحكومية في مسيرة التكامل وإشراكها في خططه، وفي الأخير وكنقطة تغييرٍ في مسار الفكر الوظيفي، لابدّ من الاهتمام بدور التخصّص الجغرافي (نموشي، 2017، صفحة 139).

أي أن Hass قد ركّز في انطلاقة عملية التّكامل بدايةً على توقّع المكاسب، وعلى دور التعلّم والخبرة الفنية المصحوبان بعامل القوّة، أمّا A. Etzioni، فشدّد على ضرورة امتلاك القوّة لدى مركزٍ موحّد، تخُوّل له صلاحيات اتّخاذ القرار، من خلال استخدامه للعنف والإكراه، وكحجّةٍ لنظرته القائمة على أنّ أحد أهمّ مبرّرات التّكامل، هي الوجود القائم والدّائم للتّهديد (بدّور، 2021).

أمّا باقي رُوّاد هذا التيّار، فقد اتّخذوا من النّموذج التكاملي الأوروبّي تجربةً لهم، استطاعوا من خلالها تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، مستخلصين عبرها استنتاجاتٍ عدّة، كان أهمّها ضرورة توفّر جملةٍ من العناصر لدى الدّول المقبلة على إقامة تكاملٍ بينها، والتي نلخّصها كالآتي:

- سعياً لتضييق حجم الفجوة في قيم ومبادئ الدّول، لابدّ من تقاربٍ فكريٍّ وثقافي.

- التّوفير الكافي والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، سعياً لتحقيق الرّفاهية الاقتصادية.

– إسناد سلطة القرار إلى هيئاتٍ ومؤسّساتٍ فوق الوطنية، وتخويلها لصلاحيات التّنظيم والتّغيير، داخل كافّة الدّول الأعضاء، كسلطةٍ عليا تخدم المصالح المشتركة.

وقد اشتركت الوظيفية الكلاسيكية والحديثة، في جملةٍ من المبادئ والأهداف، والتي كان أوّلها توحيد الموضوع المراد نقاشه ودراسته، باعتبار التّكامل الاقتصادي، الهدف المشترك والمرجو تحقيقه بالنّسبة لكليهما، إذ اتّفقت كلاهما كمنطلقٍ أساسي، على مفهومه وعلى كونه عمليّة وحالة، كما تمّ في كليهما تحديد الأساليب المجدية والمؤدّية إلى إنشاء تكاملٍ ناجحٍ وسليم، عبر ترتيب أولويّاته وتقسيم مسؤولياته، وتحديد الجهات الأكثر فاعليةً فيه، وعلى كون قيام المجتمع راجعٌ إلى تفاعل جملةٍ من العناصر، إذ يقوم كلٌ منها بتأدية وظائف معيّنة، وجاء مبدأ الانتشار والتّعميم كأحد أهمّ آلياته، وكعاملٍ مشتركٍ بين الوظيفيتين، في حين تمثّل الاختلاف بينهما في التّركيز الجغرافي لنشاطات التّكامل، حيث ركّزت التّقليدية على التّكامل ذو الطابع الشّمولي، على عكس ما كان في الحديثة من تركيزٍ على النّطاق الجهوي ثم توسعته (السّحاتي و الحفار، 2017، صفحة 17).

– منهج الليبرالية:

اعتُبر هذا المنهج أحد فروع الفيدرالية المهتمّ بالعوامل السياسية، على عكس ما أكّد عليه روّاد المنهج الليبرالي، أمثال Ropke, Heilperin، من تركيزٍ على الجوانب الاقتصادية وجدوى التّعاون فيها، ودورٍ فعّالٍ للتّكامل الاقتصادي في الدّعوة إلى مُثُل التّجارة الحرّة، منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، أي أنّه قائمٌ على تحرير التّجارة والمدفوعات، وقد اعتُبر هذا المنهج نصراً لقيم المجتمع الإنساني، حيث قال Allais "عملياً الطّريقة الوحيدة للتّعاون الاقتصادي بين المجتمعات، هي حكم السّوق الحرّة "، أمّا Heilperin والذي كان موقفه أقلّ تطرّفاً تجاه التّخطيط في عمليات التّكامل الاقتصادي، فقد عُرف بتشجيع تدخّل الدّولة المحدود، أو بالتّخصص في مجالاتٍ معينّةٍ دون غيرها، كالتدخّل في قرارات الاستثمار، أو بتعيين المناطق وانحصار ذلك في المخطّطات التّنموية (Balassa, 1961, p. 179).

وعلى عكس ما نادت به الواقعيّة من أحادية السّيطرة، فقد أولت اللّيبرالية أهمّيةً بالغةً لإنشاء سلطاتٍ عليا، تنظّم العلاقات الدّولية وتكفّ صراعاتها، كما أقرّت بضرورة تعزيز التعّاون وتوسيع مجالات التّجارة وتحريرها، سعياً إلى زيادة المردود والرّفع من معدّلات النّمو الاقتصادي (وصفي، 2015، صفحة 106)، ومال روّادها نحو مبادئ نظرية الاعتماد المتبادل، وما للمؤسّسات والشّركات المتعدّدة الجنسيات من دورٍ كجهاتٍ فاعلة، قادرةٍ على خلق التّغيير بعيداً عن تدخلات الدّولة والقوى العسكرية، وقد تشابكت رؤى الليبرالية والاعتماد المتبادل

والتقت في عدّة محاور، ليكون التعاون الإقليمي أبرزها، إذ تُقرّ اللّيبرالية بدوره في تقوية المؤسسات وتعميق الآفاق، وإدارة القانون الدّولي بتعاملاتٍ سلمية، وفي إطار ما يخدم مصالح مشتركة (Wilkinson, 2007, p. 11).

وانتُقدت اللّيبرالية، فيما تغنّت به من نشرٍ للحرّيات ودعوةٍ للحقوق الفردية، والتّركيز على القيم الأخلاقية في إدارة السّياسات والعلاقات الدّولية، وضرورة الالتزام بالسّلم والأمن الجماعيين، فقد ظهر عجزها عن تحقيق ذلك، حتى في أوساط تطبيقها والمنادين بمبادئها، كأمريكا اللّاتينية والشّرق الأوسط.

2.1.3. دوافع التّكامل الاقتصادي:

على حسب بعض المفكّرين في جدلية القوى الدّافعة إلى مشاريع التكّامل الاقتصادي، رأى البعض أنّ بروزها ما هو إلّا انعكاسٌ لإفرازات الحربين العالميتين، حيث وبعد أن أثبتت التّجارب هدم الصّراعات للعلاقات الدولية، ظهر التوجّه المُنافي والنّاقد للفكر الواقعي وما جاء به من فرضيّات، ما جسّد حالة التّحول من العلاقات المبنية على القّوة إلى علاقات السّلم وتقوية الرّوابط، وبداية السّعي إلى بناء المنظومة الدّولية، وفق ما يُلبّي الحاجيات الأساسية للمجتمعات، بما شملت من جوانب اقتصادية وفنّية وتقنية، وصولاً إلى توحيد التوجّهات السّياسية.

وفي نفس السّياق، ناقش روّاد تياري الوظيفية التّقليدية ونظيرتها الجديدة، أسباب نشأة هذه الظّاهرة، فرأت أولاهما أنّ التّكامل الاقتصادي ذو حججٍ ديناميكيةٍ اجتماعية، بأيادي خفيّةٍ دون المستويات الدّولية، بالإضافة إلى دور جماعات الضّغط المعبّرة عن مصالح الجماهير، في تكوين شبكات المنظّمات الاقتصادية والاجتماعية، أمّا أسبابه في الوظيفية الجديدة، فقد أُرجعت إلى الإرادة المسبّقة، والإدراك الكامل للدّول وحكوماتها، وإلى وزن الإدارة السّياسية ومدى رغبتها في بناء مشاريع التّكامل ودفع عملياته، وقد أكّد Haas على دور الفاعلين السّياسيين وقناعاتهم في التّنازل عن الولاء، نحو سلطةٍ أعلى ومركزٍ مُوحّد (معماش، 2016، صفحة 240).

كما قسّمها البعض بين أسبابٍ اقتصادية وأخرى سياسية، أمّا الدّوافع الاقتصادية فقد تلخّصت في جملةٍ من العناصر أهمّها:

– رغبة الدّول في تحسين مستويات معيشة سكّانها، وسعيها إلى رفع الكفاءات واستحداث وحدات الإنتاج، وبالتّالي تحقيق وفورات الحجم (يحيى و ابراهيم سالم، 2015، صفحة 12).

– السّعي إلى توسعة أحجام أسواقها، والهيمنة على الأسواق العالمية، وما لذلك من أثرٍ على الزّيادة في نسبة المستهلكين، والتّصريف الزّائد للسّلع والخدمات.

– توسيع النّطاق الجغرافي، لزيادة فرص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسّعي وراء تعويض مساحات التخلّف في بعض الاقتصاديات، خاصةً الصّناعية منها.

– الاستفادة من الميزة النّسبية لأطراف التكتّل، لزيادة القدرة التّنافسية والتّفاوضية مع الشّركاء التّجاريين الأجانب.

في حين تمثّلت الدّوافع السّياسية في محاولة توثيق العلاقات الدّولية، وفي التحوّط من امتداد القِوى السياسية المهيمنة، سواءاً كسياسة حمائيةٍ من قبل الدّول النامية، أو حمايةً للمصالح وفرضاً للتواجد كتكتّل التجّارة الحرّة لأمريكا الشمالية، والذي كان ترجمةً لرؤية الولايات المتّحدة الأمريكية، ولسعيها لحماية مصالحها في المنطقة (جابر و شنجار، 2015، صفحة 63).

يبقى التكّامل الاقتصادي، مسألة تنظيمٍ للعلاقات بالتّركيز على المسائل الاقتصادية، على الرّغم من كونه في النّهاية مفهومٌ ذو دوافع سياسية، حيث ينشأ من انخراط الدّول في مناقشاتٍ طويلةٍ ومستمرّة، سعياً إلى ترسيم الحدود الجغرافية للمنطقة، أو إلى بسط امتداد نفوذها السّياسي، لتتطوّر العلاقات إلى معاملاتٍ اقتصادية، لتتبلور فكرة التّكامل إمّا كنتيجةٍ أو كوسيلة.

وهناك من أسمى دوافع التّكامل، وتبني دولةٍ ما لخصائص فوق وطنية بالإقليمية التّفاعلية، أو بالإقليمية الدّفاعية، المتجسّدة في تفاعل الدّول مع التهّديدات الكامنة في البيئة الاقتصادية الدّولية، واصفاً بعضها بردّ الفعل الإقليمي، كانضمام كندا إلى اتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، لتجنّب انعزالها عن الاقتصاد العالمي، وسعي كتلة التّجارة الأمريكية الجنوبية (ANDEAN, 1969)، إلى انتهاج مسار التّكامل الإقليمي، في محاولةٍ لتعزيز الأسواق الدّاخلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق مناخٍ استثماري يتزايد فيه التّنافس.

أمّا البعض الآخر فصُنِّف في جدول البحث عن السّلام وسيادة الأمن، وقد كان نموذج الاتّحاد الأوروبّي خير مثال، على الاندماج تحت دوافع السّلام والأمن حسب مقترحات المدرسة الوظيفية الجديدة، حيث أنّ الفكرة فيه كانت زيادة التداخل بين الدّول المعادية سابقاً، والرّفع من مستويات الاعتماد المتبادل، وقد تكرّر نفس المبدأ في حالة تقارب الأرجنتين والبرازيل في الثمانينات، النّموذج الذي سعت فيه الفصائل الدّيمقراطية في الأرجنتين، إلى محاربة الاستبداد، وتشكيل رابطة جنوب آسيا للتّعاون الإقليمي (SAARC)، وغيره في عام 2000، عبر إطلاق برامج التّنمية في أمريكا الجنوبية.

وفي بعض الأحيان، غاب الطّابع الدّفاعي وردود الفعل الإقليمية، وحتى الأسباب السياسية عن حجج التّكامل، ليحلّ محلّها البحث عن الاستقرار والرّفاه الاجتماعي، المرفق بتقليل تكاليف المعاملات داخل مساحةٍ إقليمية،

وتنمية هياكل الإنتاج عبر الوطنية، كرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، التي غلبت فيها إمكانات الأرباح الاقتصادية، عن نظيراتها الاجتماعية والسياسية (Burges, 2023).

2.3. المطلب الثاني: التطوّر التّاريخي لنظريّات التّكامل الاقتصادي.

تنحدر أهمّية النظريات من اعتبارها رصداً لبعض الظواهر عبر التّاريخ، كما يعود لها الفضل في وضع أُسس الظواهر الاقتصادية، وإدراج التّعديلات وفقاً لمسايرة ومعاصرة المتغيرات المختلفة، من اقتصاديةٍ وسياسيةٍ وحتى الاجتماعية منها، كحوصلةٍ للدّراسات والانتقادات الصّادرة عن مجموعةٍ من المفكرين، واعتبرت ظاهرة التكامل الاقتصادي أحد أهمّ ما نوقش من قبل هذه النّظريات، في مسارٍ نلخصّه وفق الآتي:

1.2.3. الخلفية النّظرية لتطوّر مسار التّكامل الاقتصادي:

يرى الكثيرون أنّ نظرية التّكامل الاقتصادي عاشت تطوّراتٍ بنائية، مرّت عبر مرحلتين تنمويتين مختلفتين، إذ تناول كلٌّ منهما القضايا السياسية والاقتصادية ذات الصلة بوقتها، كجهودٍ ساهمت رغم اختلاف توجّهاتها وتباعد أزمنتها، من الخمسينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي، في بناء الأُسس والرّكائز النظرية، وتجسيد الجوانب التطبيقية لآليات التّكامل الاقتصادي، وقد رأى المحلّلون تقسيمها إلى نتاج أعمالٍ لجيلين مختلفين:

– **الجيل الأوّل:** المتمخضّة أعماله من قبل Balassa, Viner, Lipsey, Bhagwati وMead، والذي اهتمّ بما تُخلّفه نظريات الاتّحاد الجمركي من آثارٍ على الدّول المتكاملة، وما لها من انعكاسٍ على غيرها من الدّول، حيث دارت أبحاثهم حول جملةٍ من المتغيرات كالإنتاج والاستهلاك.

– **الجيل الثّاني:** الذي كان أهمّ روّاده Cooper وJhonson، والمنتقدين لسابقيهم بالتّسليم بالظّاهرة دون التعمّق في البحث على أسبابها ودوافعها، والمنادين بحاجة النّظام الاقتصادي العالمي إلى نظريةٍ اقتصادية، توفّر الحماية بدل نظرية الاتّحاد الجمركي، طارحين مفاهيم أخرى حول الاتّفاقيات الإقليمية الجديدة، المختلفة بأسبابها وآثارها حسب رأيهم (علاوي، 2010، صفحة 108).

2.2.3.النّظريات التّقليدية:

– النّظرية التّقليدية للتّجارة الدّولية.

اهتمّت نظريات التّكامل الاقتصادي، حسب Balassa بآثاره الاقتصادية وبأشكاله المختلفة، إضافةً إلى مشاكله النّاشئة عن اختلاف السّياسات المالية والوطنية، كما يرى فيها جزءاً هاماً في بناء العلاقات الدّولية، مؤكّداً

صلتها بنظرية التجارة الدولية، من خلال استكشاف تأثير اندماج الأسواق الوطنية على النّمو، والحاجة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في الاتّحاد (Balassa, 1961, p. 175)، وقد ارتبط نموذج التّكامل ارتباطاً وثيقاً بالنّظريات التجّارية، كنتاجٍ لدور التّجارة ووزنها في العلاقات الدّولية، إذ يظهر ذلك جلياً في المنهج التّقليدي بمراحله المذكورة سابقاً، والذي جعل من تحرير التّجارة أبرز أساسيات اتّفاقيات التّكامل (Fadil, 2011).

ويرجع الاهتمام بالجوانب التّجارية في مُسنده، إلى روّاد المدرسة التّجارية، التّيار الذي ساد خلال القرن السابع عشر في أوساط أوروبّا، والذي نظر إلى التجّارة الخارجية، على أنّها مصدر الثّروة لدى الأمم ومحرّك نموّها، قبل أن تتحوّل وجهة الاهتمام خلال أواخر القرن الثّامن عشر، إلى الثّروات الطّبيعية والمردود الزّراعي، باعتباره المصدر البديل للثّروة لدى مفكّري المدرسة الطّبيعية، هذه الأخيرة التي شجّعت حركة السّلع وإزالة القيود التّجارية، الفترة التي شهدت فيها بريطانيا أوجّ ثورتها الصّناعية، وأكّد على إثرها Adam Smith على ضرورة تقسيم العمل في ظلّ المنافسة التّامة، كسبيلٍ لزيادة الإنتاج، معتبراً إيّاه كمصدرٍ أساسيٍّ للثّروة (معروف و لبيق، 2015، صفحة 83)، مشيراً إلى استفادة كافّة الأطراف من التّبادلات التّجارية، والمساهمة في رفع مستويات الرّفاهية، جرّاء خفض تكاليف الإنتاج النّاتج عن التخصّص فيه، بالنّسبة لكلّ بلدٍ فيما يُملك فيه من نسبةٍ مطلقة، إضافةً إلى دور التّجارة في تقليل الاحتكار، والإسهام في خلق فرص العمل والاستغلال الأمثل للموارد الطّبيعية (رائد فاضل جويد، 2013، صفحة 126).

كما تعتبر دراسات دافيد ريكاردو، واحدةً من ابرز المرجعيات في تحليل التّجارة الخارجية، عبر كتابه مبادئ (الاقتصاد السياسي، 1821)، والذي ناقش فيه نظرية المزايا النّسبية، والتي انطلق مبدؤها من كون تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتّبادل، كما جاء رأيه نافياً لاشتراط امتلاك الدّولة للميزة المطلقة في الإنتاج، كميزةٍ تؤهّلها للدّخول في تجارةٍ دولية، بل يكفي أن تمتلك الدّولة ميزةً نسبيةً في أحد منتجاتها، وبناءاً على هذا فإنّ ريكاردو قد أرجع شروط ربحية التجّارة، إلى الاختلاف في التّكاليف النّسبية بين الدّول (زعيمي، 2018، صفحة 28).

وقد كان إهمال بعض المتغيرات، من بين الانتقادات الموجّهة إلى هذه النّظرية، كالاعتبارات الدّيناميكية السّائدة في الحياة الاقتصادية، والتغيّر في الميول والأذواق، وعدم ثبات العرض في عوامل الإنتاج.

وجاءت إسهامات كل من Hecksher، في كتابه آثار التّجارة الخارجية على التّوزيع عام 1919، وB.Ohlin صاحب كتاب التّجارة الإقليمية والتّجارة الدّولية عام 1933، المتّخذان من نظرية التكّاليف النّسبية مخرجاً أساسياً في فرضيات وأساليب التّحليل المتعلّقة بنظريات التّكامل، حيث قام المفكّران بإعادة نمذجة التّحليل، عبر إضافة عنصر رأس المال، كعنصر إنتاجٍ إضافيٍّ زيادةً إلى عنصر العمل، خلال عرضهما لنموذج دولتين مكوّن من

سلعتين وعنصري إنتاج، باختلاف كمّيات الإنتاج فيه وتماثل عوامله من دولةٍ لأخرى، وفي سياق المنافسة التّامة بين الدولتين، وحرية تنقّل عناصر الإنتاج فيهما دون تكاليف، على عكس ما جاء في النّظرية البديلة لـ R.Vernon لدورة حياة المنتج، الآخذة بعين الاعتبار تكاليف النّقل والتّوزيع، والمنادية بكبح الحركة والتنقّل للمنتجات، وباقي عناصر الإنتاج بين الدّولتين، وفق تقسيم العملية إلى ثلاث مراحل، وقد ظهرت مصلحة الدّولة من خلال هذه النّظرية، في زيادة الإنتاج في السّلعة التي تكثر لديها عناصر إنتاجها وفرةً وكفاءةً، كما أنّها وعلى خلاف نظرية سابقيها، قد أخذت بعين الاعتبار وفورات الحجم والأنشطة الاستثمارية (الغزالي، 2009، صفحة 05).

وفي الأخير يمكن القول أنّ Hecksher وOhlin، قد أرجعا سبب قيام التّجارة الدّولية، إلى الاختلاف في النّفقات والأسعار من دولةٍ لأخرى، هذا الاختلاف الذي يرجع بدوره إلى عاملي النّدرة والوفرة في عوامل الإنتاج.

- النّظرية التّقليدية للاتّحاد الجمركي:

قدّم Viner عبر مقالاته خلال عامي 1924 و1931، شرحاً مفصّلاً حول تحويل التّجارة وما ينجم عنها من ضرر، ثمّ وفي عام 1938 تطرّق لدور التّعريفات وتكاليفها في تغيير وُجهات التّجارة من بلدٍ لآخر، إضافةً إلى تأثيرها على حجم التّبادل، وفي بداية الخمسينات، وبعد أن تولّد الانطباع الغريب لدى Viner، حول تناقض وجهات النّظر بين التّجار الأحرار ونظرائهم من الحمائيين، وسعياً إلى توحيدهم، تعمّقت الدّراسة حول الاتحّادات الجمركية، انطلاقاً من طريقة عملها، وصولاً إلى جدواها في تحسين شروط التّبادل التّجاري، وتحقيق المكاسب على حساب العالم الخارجي، لتتلخّص كأفكارٍ في نظرية عام 1950 (Jacob, 1950, pp. 27-31).

وقد اعتبرت نظرية الاتّحاد الجمركي، بمثابة الحجر الأساس في التحّليل السّاكن للنّظرية الكلاسيكية للتّكامل الاقتصادي، حيث سعى مُؤسّسها إلى تحديد معايير ملموسة، للتّمييز بين المزايا والعيوب المُحكمة للاقتصاد (Dalimov, 2009, p. 01)، منطلقاً من اعتباراتٍ مفادها أنّ بناء التّكامل الاقتصادي، قائمٌ على الاختلافات الكبيرة في نطاق المنتجات (Balassa, 1962)، كما تطرّق من خلالها لمفهوم خلق التّجارة وتحويلها، مضيفاً بعد ما أظهر الفرق بين المفاهيم النّظرية الأساسية، الدّور الذي تلعبه هاتين الآليتين في المعاملات الاقتصادية عامّةً، وفي التّجارية خاصّةً، مع اشتراط التّوازن بينهما كأدنى قدرٍ للأثر الإيجابي، لأجل بلوغ الرّفاهية الاقتصادية (Abdelkader, 1992, p. 68).

وبعد أن سلّط تحليل Viner الضّوء على أساسيات مكاسب التّكامل، مستنداً في ذلك إلى وجود تأثيرات الإنشاء والتحّويل، رأى إلزاميّة الارتكاز على جملةٍ من الافتراضات، والتي نذكرها كالآتي:

- افتراض وجود منافسة تامّة للّسلع وعوامل الإنتاج، داخل منطقة التّكامل.
- افتراض تصفير تكاليف النّقل والمعاملات.
- النّظر إلى الأسعار على أنّها متغيراتٌ خارجية.
- التّعريفات هي العوائق الوحيدة.
- افتراض انعدام الابتكار التقني، خصوصاً في الإنتاج.
- ضمان التّوظيف الكامل للموارد (Lambert, 2009, p. 98).

وحسب Lipsey، تعتبر هذه النّظرية، الجزء الذي تطرّق لآثار التّمييز الجغرافي، الخاص بالحواجز التجارية بين الدّول، وتظهر أهمّية هذه النّظرية من خلال إجابة Chou سنة 1967، على إشكالية مغزى دراسة نظرية التّكامل، والذي أرجعه إلى تقييم خطوة الإتّحاد الجمركي من ناحية تحقيق الرّفاهية الاقتصادية، وفي إشارةٍ من Catudal عام 1951، واصفاً Viner كأوّل من اخضع قضية مكاسب التّكامل الاقتصادي، عبر تحليلٍ نقدي تفصيلي، ووجهة نظرٍ اقتصادية بحتة، وقال Salera في دراسةٍ له عام 1951، بأنّ أعمال Viner كانت أوّل معالجةٍ صارمةٍ للموضوع.

كما تمّ في تلخيص Balassa لأساسيات النّظرية، استنتاج ما مفاده أنّ تضاؤل الحواجز التّجارية، بين الأسواق المشتركة غير الوطنية، وتزايد حرّية انتقال العوامل الاقتصادية عبر الحدود الوطنية، يؤدّي إلى التّشجيع المتزايد للتّكامل الاقتصادي، وأنّ التّجمعات الاقتصادية عبر الاتّحادات النّقدية، وجملة الإجراءات الجمركية، تولّد بشكلٍ طبيعيٍّ اتّحادات سياسية بعد آجالٍ مختلفة (Abdin, 2013, p. 01).

- انتقادات النّظرية التّقليدية:

شهد تحليل Viner جملةً من الانتقادات، مع اختلافها بين مُغيّرٍ يرى في الاتّحاد الجمركي تقييداً للموارد، ومتمّمٍ ينادي بإلزامية دراسة حالاتٍ أوسع، وتوافر متغيّراتٍ أخرى إضافية، حيث وعلى عكس الاهتمام بعنصر خلق التّجارة واتّخاذه كأثرٍ إيجابي، وأساسٌ لبلوغ الرّفاهية على نقيض تحويلها، كان لكلٍّ من Hay وJohson نظرةٌ أخرى تُجاه انعكاسات تحويل التّجارة، حيث رأى فيها الأوّل توسيعاً للتّجارة، ورأى فيها الثّاني زيادةً في الرّفاهية (هزلة، محيريق، و حيمر، 2019، صفحة 205).

كما كان هناك رأيٌ آخر حول عواقب التّخفيض في التعّريفات الجمركية، والتي قسُّمت على مراحل من قبل كلٍّ من Lipsey وLancaster، حيث خلصوا إلى كون الفترات الأولى من التّخفيضات، يكون نتاجها الارتفاع في مستويات الرّفاهية، بينما تتسبّب المراحل النّهائية في خفضها (Richard & KELVIN, 1956, p. 21).

وقد قدّم (Hoover,1948)، عدّة تفسيراتٍ حول حقيقة الدّور الذي تلعبه الحدود، كحواجز أمام حركة التجارة، عبر التّدابير الوقائية والإجراءات الجمركية، مضيفاً تأثيرات عوامل أخرى كالصّعوبات الطّبيعية، وما يقابلها من ضعفٍ في البنى التّحتية للنّقل، اختلاف العادات والتّقاليد وتأثير تنوّع اللّغات والأذواق، أو ما يُعرف بالتّحيز المحلّي للمستهلك، وضرب لذلك مثلاً بشبكة السّكك الحديدية بين كندا والولايات المتّحدة الأمريكية، الممتدّة على طول محور الشّرق والغرب، واستمرار بقاء نقاط العبور بينهما محدودة (Keith & Thierry, 2002, p. 86).

أمّا Meade فقد قدّم رأيه عام 1955، قائلا " أنّ تحليل الاتّحاد الجمركي، يتوقّف على الظّروف الخاصّة بالحالة، وأنّ إسقاط التّحليل القائم حول تأثير التعّريفة الجمركية، كان حول سلعةٍ واحدةٍ فقط"، على عكس نظرته المدعومة من قبل Hawtrey عام 1956، حول إمكانية تحقيق الرّفاهية، إذا ما أُخذت باقي الآثار للسّلع التّكميلية والبديلة بعين الاعتبار، كآثارٍ جانبية (Mead, 1955, p. 83)، كما رأى أنّ صحّة ما قدّمه Viner مرتبطٌ لا مطلق، حيث يستند إلى مرونة العرض غير المحدودة، إضافةً إلى عدم مرونة الطّلب، أمّا وفي حالة مرونتها، فإنّ الأثر السّلبي سيتحوّل إلى نافعٍ عبر توسيع حجم التّجارة، إلّا أنّه ورغم هذه الانتقادات، ضلّ يتّخذ من تحليلات Viner إسناداً ومرجعاً في أبحاثه، المتعلّقة بنظرية الاتّحاد الجمركي (Jacob, 1950, p. 34)، وأمّا Kreps فقد عمّم النّقد على مكاسب الاتّحاد الجمركي، كونها تنحصر على كُبرى الدّول ممّن تقدر على تهيئة ظروف الحماية، في حين رأى Sheer في تحليل Viner ضُعفاً، نتيجة الاستقلالية المفترضة بين الأسعار النّسبية وعنصر الاستهلاك، على عكس ما رآه Gehrels من ارتباطٍ بين المتغيّرين (Hosny, 2013, p. 136).

وفي نفس السّياق ركّز Lipsey في انتقاده لتحليل Viner، حول وجهة انتقال الإنتاج من عالي التّكلفة إلى أقلّها وعارضه فيه، بحجّة أنه انحصر على الجانب الإنتاجي وآثاره، وأهمل جانب الاستهلاك الذي له دورٌ فاعلٌ في العلاقة (Lipsey, 1957, p. 40)، ونوّه بعضهم إلى شروط تأثير التّجارة النّاجم عن أثر التّعريفة الجمركية، عبر نفي تأثير الدّول الصغيرة الحجم، على الأسعار العالمية، إذ وبافتراض قيام نفس الدّولة بفرض تعريفةٍ جمركية، فانّ هذا سيولّد التأّثير في المبادلات التّجارية، عبر انخفاض أسعار السّلع المستوردة من الأسواق العالمية، على عكسها في الصادرات (Melvyn, 1972, p. 421).

وناقش كلٌ من (Panagariya, 1996) و(Bhagwati, 1996-1998) كلا أثري التّجارة، وخلُصا إلى أنّ التّحويل التّجاري كأثرٍ سلبي، يُمكن له الامتداد والهيمنة على أثر إنشاء التّجارة، لتساهم بذلك اتّفاقيات التّجارة الإقليمية في تقليل رفاهية البلدان الأعضاء (Sherman, 1999, p. 04).

أماّ Robert Shiller، فقد اتّجهت رؤيته إلى تأثيرين آخرين في الإتّحاد الجمركي، حيث شمل تحليله كلٌ من أثر الإنتاج وأثر الاستهلاك، واللّذان نلخّصهما وفق الآتي:

– **الأثر السّالب للإنتاج:** وهو ما ينجم عنه تخصيص الموارد وتوجيهها، إلى أعضاء الإتّحاد الجمركي المنتجين الأقلّ كفاءة، انطلاقاً من المقياس العالمي، الأمر الذي يحدث إثر عملية استبدال المنتِج غير العضو الأقلّ تكلفة، بالدّولة العضو المنتجة بأعلى تكلفة.

– **الأثر السّالب للاستهلاك:** وهو ما يمكن اعتباره كنتيجةٍ متأتّية من الأثر السّابق، المتعلّق بالإنتاج وتكاليف الاتّحاد الجمركي، والذي يعكس ارتفاع مستويات الأسعار، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، ما ينجم عنه تدنّي مستويات القدرة الشّرائية لدى المستهلك (روابح، الجودي، و بورقبة، 2020، صفحة 38)، أو بصيغةٍ مغايرة وفي حالةٍ أخرى، نتيجة توجّه المستهلك إلى السّلع المحلية للدّول الأعضاء، واستبعاد سلع الدّول خارج الاتّحاد، قد يحدث أثراً إيجابياً للاستهلاك، ولكنّ هذا مقترنٌ بكمّية الزّيادة في فوارق أسعار السّلع، محلّ المبادلة بين الدّول الأعضاء (العاقر و شمام، 2014، صفحة 327).

وفي الأخير يمكن القول أنّه وبالرغم من تأكيد سلبية أثر التّحويل في تحليل Viner، إلاّ أنّ الاتّحاد الجمركي يظلّ خطوةً إيجابيةً بشكلٍ عام، إذا كان أثر الإنشاء هو السّائد على أثر التّحويل، مع مراعاة شروط التّجارة ومرونة الدّخل، واللّتان تلعبان حسب Balassa دوراً في تكييف التّأثيرات، إلى درجة أن تحوّل سلبية أثر التّحويل إلى الإيجابي، وبالتّالي كمصدر مكاسبٍ للبلدان الشّريكة (Lambert, 2009, p. 102).

3.2.3. النّظريات الحديثة:

بعد أن شهد الفكر الحديث زيادة التوسّع والتعمّق، إثر الأخذ بعين الاعتبار فوارق القوّة لدى كلّ دولة، وثبت انخفاض الإنتاجية في الدّول النامية بشكلٍ عام، وارتفاع نسب البطالة فيها، وأنّه عند إحداث أثر التّحويل للتّجارة، المرفق بعملية نقل العمالة، من القطاعات المنخفضة الإنتاجية إلى أعلاها، سينجم عنه الزّيادة في مستويات الرّفاهية، ما يُنسب كأثرٍ للعمالة والإنتاجية والدّخل، دون أن يتمّ حصر ذلك الأثر ونسب النّتائج إلى عنصري الإنتاج والاستهلاك (Hosny, 2013, p. 142).

بدأ هذا في بداية الستّينات، أين اتّضح أن الآثار الثّابتة ليست بالتّحليل الكافي لاحتواء مكاسب الرّفاهية، إذ لا يمكنها تقييم تأثير التكامل عليها، أين توصّل Viner إلى استنتاجٍ مفاده أن انتهاج التجارة الحرّة، أفضل ممّا جاء به في تحليله الإتّحاد الجمركي، إذ لم يعد تخصيص الموارد قابلاً للتّطبيق كأساسٍ منطقي، وتقدّم Balassa بطرح آلياتٍ جديدة، كوسائل أفضل لشرح أسباب الظّواهر الاقتصادية وتفسيرها بمنطقٍ اقتصادي، كمنطلق التجارة الحرّة في الأسواق التّنافسية، التي تتيح الكفاءة للإنتاج والاستهلاك، على المستويين العالمي والدّولي، إضافةً إلى غيرها من سبل التّحليل التي عُرفت بالتأثيرات الدّيناميكية (ALAIN, 1981, p. 53).

وأكّد Lawrence في دراسةٍ أجراها خلال عام 1997، على الاختلاف في عوامل الدّفع في نماذج التّكامل الاقتصادي، مضيفاً قوى أخرى كان لها الشّأن في إحداث التّغيير، كمشاركة القطاع الخاص والدّور المتزايد للخدمات (Marinov, 2014, p. 167).

- النّظرية الحديثة للتجارة الدّولية:

في نظرية التجارة الجديدة، انتقلت كلٌ من النماذج النظرية والتجريبية، إلى أبعد من مجرّد النظر إلى هياكل السوق الكلاسيكية الجديدة، لدمج آلياتٍ وميزاتٍ عديدة، كزيادة العائدات والمنافسة غير الكاملة، الاهتمام بحداثة التكنولوجيا ونقلها، نمو الإنتاجية وتراكم مخزون رأس المال والعوامل الخارجية للتجارة، بالإضافة إلى الاهتمام بالآثار الدّيناميكية، ونظراً لتعدّد هذه التأثيرات، فإن الدّراسات التي تطرّقت إلى هذا الجانب، قد ركّزت على المنهجية التي تميّز بها النمو، في البلدان التي شهدت تحولّاً من الاستراتيجيات "المغلقة" إلى الاستراتيجيات "المفتوحة" (Sherman, 1999, p. 10).

ويرجع ظهور نظرية التجارة الدولية بشكلها الحديث، إلى حقبة سبعينيات القرن الماضي، والتي ارتبطت بإسهامات الاقتصادي Krugman، الذي يُعتبر من أهمّ وأبرز مؤسّسي نظرية الاقتصاد الجغرافي الحديث، والذي ركّز على أحجام الأسواق وسيادة المنافسة الاحتكارية غير التّامة، كآلياتٍ لرفع حدّة المنافسة، سعياً إلى إثراء السّوق كمّاً ونوعاً (Krugman, 1991, p. 485).

وقد سعت هذه النّظرية إلى تنويع المنتجات، قصد خلق التّمايز بين السلع وعدم تجانسها، إضافةً إلى تحسين كفاءات الإنتاج وخفض تكاليفه، والوصول إلى وفورات الحجم، هذه الأهداف التي سُطّرت بناءاً على توفّر شرطين أساسيين، يُجسّد أوّلهما في الاعتماد على عنصر إنتاجٍ واحد، والمتمثّل في عنصر العمل، وأمّا الثاني فبالاعتماد على فرضية تزايد الغلّة مع الحجم، وأمّا خاصية الاتّساع في الأسواق، فراجعٌ إلى فتح الحدود أمام المؤسّسات ذات الإنتاج المختلف، المؤدّية إلى حالة الوفرة وخفض التّكاليف، المنعكسة على أسعار السلع وحجم

الطّلب بالتّزايد، ليتزايد معه الأجر الحقيقي لإنتاج السلعة ذاتها، الحالة التي تعكس استفادة كامل الأطراف عبر المبادلات التجارية، وتنامي دور الشّركات المتعددة الجنسيات (معروف و لبيق، 2015، صفحة 86).

- نظرية التّنافس الاستراتيجي:

بالاعتماد على أعمال كلٍّ من (Paul Krugman وKelvin Lancaster)، ظهرت بوادر هذه النّظرية في الثمانينيات، حيث تمّ التركيز في هذه النّظرية، على نشاط الشركات المتعدّدة الجنسيات، والعمل على زيادة درجة المنافسة العالمية، عبر تحسين جملةٍ من المؤشّرات، والتي شملت كلاً من البحث والتطوير، التّحكم في حقوق الملكية الفكرية، السيطرة على الموارد المحلّية والسّعي إلى الوصول إلى الخارجية منها، عبر إبرام اتفاقيات الشّراكة، وتحديث الصناعة وتوسعة العلاقات التجارية (MotaberWay, 2023).

ومن خلال ما سبق، يمكن الإشارة إلى الدّور الذي لعبه التكامل الاقتصادي، في فتح مجالات المبادلات التجارية، من خلال إجراءات الحدّ من التمييز وتوسعة العلاقات والرّوابط إقليمياً، كما ظهر دوره عبر آليات الإنشاء والتحويل التجاري، وعمليات التحرير لانتقال العمالة، وتحديد اتّجاهات التجارة الخارجية من وإلى دولٍ وتكتلاتٍ إقليمية، الأمر الذي ساهم في توسعة نشاط الشركات الأجنبية، وفي زيادة نسب التجارة البينية لدى المجموعات الاقتصادية، وارتفاع نسب مساهماتها في الناتج المحلي لكلّ دولةٍ بشكلٍ خاص، وفي مستويات التجارة الدولية بشكلٍ عام.

3.3. المطلب الثالث: آثار التّكامل الاقتصادي:

1.3.3. الآثار السّاكنة للتّكامل الاقتصادي:

تأكيداً لما جاء به Viner، وفي إطار المناقشات حول الآثار الفعلية للتكامل على التدفقات التجارية، أثبت Alexandre Lamfalussy وجود أحد الأثرين، إمّا إيجابيٌّ عبر خلق التجارة، أو سلبي بتحويلها، وهذا بعد فحص الأداء النّسبي للمجموعة الأوروبية، في أسواق المجتمع الأوروبي وخارجه (Balassa, 1967, p. 02).

وقد تمّ التمييز بين توجّه وانعكاس كلّ أثرٍ على حدى، حيث وحسب Salera، فإنّ أثر خلق التجارة اتّجاهٌ نحو تحريرها، وأمّا تحويلها فتفعيلٌ لسياسة الاتحادات الجمركية، أمّا Viner فقد ركّز على عنصر خلق التجارة، نظراً للارتباط الوثيق والتّماشي المتوازي بينه وبين الرّفاهية الاقتصادية، مشيراً إلى أهمّية زيادة نسبة هذا الأثر، مقارنةً بنسبة زيادة نظيره في عمليات التكامل.

ورجوعاً إلى إيضاح المفاهيم، فقد تمّ تفسير خلق التّجارة بانتقال معاملة التبادل، من موردٍ عالي التكلفة إلى أحد الأعضاء ممّن انخفضت لديه هذه التّكلفة، ما يشير إلى زيادة التجارة بين الأعضاء بعد إزالة حواجزها، وبلغةٍ تقنية يعني إنشاء التجارة إمكانية الحصول على المزيد من الإنتاج لسلعةٍ ما، بنفس تكلفة الفرصة البديلة، ليُخلّف هذا الانتقال انعكاساتٍ إيجابية كالاستغلال الأمثل للموارد، أمّا تحويلها فتغيير وجهة التّبادل إلى دولةٍ عضو عالية التكلفة، بدل الدّولة غير العضو المنخفضة التكلفة (Kondonassis & Malliaris, 1996, p. 35)، وفي هذا حسب Viner سوء استغلالٍ للموارد وتوجيهٌ للمعاملات نحو النّطاق الخارجي، بدلاً من تعزيز العلاقات البينية، ويتمّ شرح ذلك وفق المثال الآتي:

- حالة خلق التّجارة:

بافتراض قيام اتّحاد جمركي بين الدّول (أ)، (ب) و(ج)، وأن المبادلة الجارية بينهم كانت حول السلعة (س)، والتي اختلفت أسعارها من طرفٍ لآخر، لتبلغ في الدولة (أ) 36 وحدة، وفي الدّولة (ب) 25 وحدة، و15 وحدة في الدّولة (ج)، سيُلاحظ تغيّر اتّجاه المبادلة من العضو عالي التكلفة إلى أقلّها.

- حالة تحويل التّجارة:

عند اقتصار الاتحاد الجمركي بين الدّولتين (أ) و(ب)، وفرض التّعريفة الجمركية من قبل الدولة (أ) على السلعة (س)، فانّ اتجاه التجارة سيتحول من الدّولة غير العضو الأقل تكلفة (ج)، إلى الدولة العضو (ب)، رغم ارتفاع تكلفة السلعة لديها (Hosny, 2013, pp. 133-135).

2.3.3. الآثار الدّيناميكية للتكامل الاقتصادي:

تم تعريف الآثار الدّيناميكية للتكامل، على أنّها كلّ ما يمكنه خلق التأثير على معدّل النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، باختلاف آجال هذا الأثر بين متوسطٍ وطويل، وباشتمال النّظر في نتائج الاستثمار والمصداقية والمردود الصناعي، وكذا انعكاس تجارب التقارب على مستويات النمو (Schiff & Winters, 1998, p. 179)، وقد كان أوّل الباحثين ممّن قدّموا مفاهيم لهذه التأثيرات، كإضافةٍ لأبعاد جديدة للأبحاث في هذا الموضوع (Balassa, 1962) و(Cooper, Massell, 1965)، حيث وحسب ما حدّدها Balassa فقد شملت جملة متغيراتٍ هي: (الاقتصاديات واسعة النطاق، التّغير التكنولوجي، تأثير التكامل على هياكل الأسواق وحدّة المنافسة، المخاطرة وعدم اليقين، وفورات الحجم، نسبة نمو الإنتاجية والتدفقات الاستثمارية) (Marinov, 2014, p. 166)،

وقد أشار (Krauss, 1972) في مقالٍ له، أن فكرة التأثيرات الدّيناميكية، تشير بشكلٍ أساسي إلى العلاقة بين الحماية والكفاءة، وإمكانية استغلال اقتصاديات الحجم، واستخدام أحدث التّقنيات (Ricardo, 2000, p. 09).

وخلُص (Sheer, 1981)، إلى أنّ النظرية الرئيسية للاقتصاد الدّولي، هي كون ضمان كفاءة الإنتاج والاستهلاك العالمي بأكمله، إنّما ينجم من التجارة الحرة في خضمّ منافسة الأسواق، أمّا فيما تعلّق بالتحليل السّاكن، فقد تمّ الاسترشاد به كحركةٍ نحو تحرير التجارة وإزالة الحواجز، كأداةٍ لزيادة الدّخل الحقيقي، ولكن وبعد مضيّ السنوات وتغيّر المعطيات، بات هذا التّحليل لا يخدم نظرية التكامل، وبات الأصحّ منه الاتجّاه نحو نهج التحليل الدّيناميكي (ALAIN, 1981, p. 53)، أين تمّ تجاوز النظرية التقليدية للاتّحادات الجمركية لـ Viner، المنحصرة بين خلق التجارة وتحويلها، انتقالاً إلى السير وفق نُسقٍ جديد، يتمّ فيه التفاعل بين متغيراتٍ جديدة، كالجاذبية والتنافسية وتنويع مجالات ومصادر الدّخل، خاصةً منها المتعلّقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة (CHENNOUF, 2014, p. 76)، حيث شهدت هذه المرحلة الانتقال إلى دراسة التكامل الدّيناميكي، والاهتمام بزيادة حجم الشركات والصناعات، والسعي وراء توسعة الأسواق وتغيير هياكلها، بما يمنح الحدّ من المخاطرة في المعاملات، وما صاحب ذلك من إمكانية تحقيق المدخّرات، عبر إنقاص التكاليف والاستفادة من الاقتصاديات الخارجية، وتعزيز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافةً إلى التركيز على دراسة السياسات الاقتصادية، سعياً إلى بلوغ كافة مراحل التكامل الاقتصادي، بما فيها النّقدي والسّياسي (Bonin, 1963, p. 370).

ونستعرض فيما يلي جملة ما اتّفق عليه المفكرون من آثارٍ ديناميكية:

- آثار اقتصاديات وفورات الحجم:

وهي القدرة على إدارة تكاليف المعاملات، وتحسين الكفاءة التقنية في الإنتاج على أوسع نطاق، وفي مجمل ما جاء في تحليل Corner لمفهوم اقتصاديات الحجم في نظرية الاتحاد الجمركي، أن يتمّ مراعاة خفض تكاليف الإنتاج وتأثير قمع التجارة، مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الاستهلاك، عبر التركيز على كلٍ من المُدخلات والمخرجات وما يدور بينهما من علاقة، إذ يتمّ العمل وفقهما على تخفيض تكاليف الإنتاج، والاستخدام الأمثل لعناصره، وذلك بخفض مُدخلات الوحدة الواحدة من المخرجات، مراعاةً للارتباط بين خفض التّكاليف والزّيادة في الإنتاج (Corden, 1972, p. 465)، وعادةً ما يكون هناك نوعان من وفورات الحجم، اقتصاديات الحجم التقنية وغير التقنية، إذ يمكن تحقيق الأولى مباشرةً في الإنتاج، إذا حسُنَ تقسيم العمل وحدّية الإنتاج، مع العلم بالظواهر واقتصاديات النّطاق، وأمّا النوع الثّاني فبالإمكان تحقيقه عبر المدخّرات، والتي يمكن إحرازها وفق الإتقان والتحكّم في نفقات التشغيل، بتقليل تكاليفها أو التخلّص من العمالة الزائدة، إضافةً إلى توسيع التمويل

الخاص بالبحث والتطوير، سعياً إلى السيطرة على تكاليف الإنتاج والتّمكين من حسن إدارتها، كعنصرٍ لا يقلّ أهميةً عن السيطرة على الإنتاج الفعلي للبضائع (Lambert, 2009, p. 108).

وفي إطار ذكر أهمّية وفورات الحجم، طوّر (Corden, 1972) مفهومين نُلخّصهما فيما يلي:

– **خفض التّكلفة:** وهو ما يشير إلى الزيادة في الرّفاهية، والتي تظهر كنتيجة للزيادة في حجم الإنتاج، بالإضافة إلى ما ينجم من انخفاضٍ في متوسّط تكاليف الإنتاج، بعد تأسيس الاتحاد الجمركي.

– **قمع التّجارة:** المنعكس بانخفاض الرّفاهية، والنّاتج عن استبدال مصادر الواردات من أكثرها كفاءةً إلى أقلّها من الدّول الأعضاء.

وأشار (Lipsey,1960) إلى دور اقتصاديات الحجم في تحقيق الرّفاهية، وأرجعه إلى العلاقة بين التّكلفة الحدّية للإنتاج وكمية البيع للسلع، حيث يسهُل تحقيق مكاسب وفورات الحجم، إذا عرفت الأسواق نمواً ولو نسبياً، أمّا في حالة ثبات الأسواق، فلابدّ أن يُرفق انخفاض التكاليف الحدّية للإنتاج، بالزّيادة في أسعار بيع المنتجات، أو زيادة الحصّة السوقية للطّرف المعني، على حساب الأطراف المتنافسة في الأسواق (Ricardo, 2000, p. 23).

– اتّساع حجم الأسواق وزيادة التنافسية الإقليمية:

من خلال بعض التعريفات التي وصفت التكامل بالاتفاقيات التجارية الشاملة، أو بالاتفاقيات عبر الإقليمية والتحالفات الجيو سياسية، يمكن القول أنّه يؤدّي إلى خلق الاندماج بين الدول المنتشرة إقليمياً، ما يُعزّز من قدرتهم الاقتصادية والتنافسية، ويمكّن من خلق وتوسيع الأسواق الدّاخلية والخارجية، الأمر الذي يوفّر حوافز للنمو ويدعمه (Voronina, 2016, p. 313)، إذ يرافق تشكيل سوقٍ إقليمية، الزّيادة الكبيرة في حجم وحدات الإنتاج، وارتفاع قدراتها على تحقيق أعلى مقاييس النمو الاقتصادي، وإنّ ترابط الأسواق الوطنية لأجل عطاءٍ إنتاجي موجّه لسوقٍ واحد، يؤدّي إلى ديناميكيةٍ مواتيةٍ لتطوير وحدات الإنتاج التنافسية، وتحاول الشّركات المجتمعة توسعة أنشطتها وزيادة حجمها، وتنمية قدراتها كماً ونوعاً، عبر تسريع التغييرات الهيكلية والاستفادة من الخبرات وتبادل المعرفة (Lambert, 2009, p. 107).

إنّ تخفيض الرّسوم الجمركية وإلغاءها، يُقلّل من ميزة عدم اليقين لدى الشركات والمتعاملين، ويمنحهم حوافز التكيّف وتوسعة التعامل مع الشّركاء في الأسواق الكبرى، كواقع السّوق المشتركة لأمريكا الوسطى، التي أدّت إلى توسيع التجارة بين أعضائها، بمعدّل زيادةٍ بلغ متوسّطه 22% خلال فترة مابين 1953 و1961، و32% خلال الفترة الممتدّة ما بين 1961 و1968، حيث تمثّلت أغلب الزّيادة في السلع المصنّعة، ما دفع ببعض

الاقتصاديين إلى المطالبة بمراعاة المستويات المتماثلة في التنمية الصناعية، لدى الدّول الراغبة في إبرام خُطط التّكامل الاقتصادي (Balassa & Ardy, 1975, p. 42).

وقد جاء في دراسةٍ شملت دول الاتّحاد الأوروبي، أنّ التّكامل الاقتصادي يتمتّع بالقدرة على تسريع التكامل المالي وتطوير الأسواق المالية، هذه الأخيرة التي وبدورها تنعكس إيجاباً مشروطاً على النمو الاقتصادي، إذ يتمثّل الشّرط في ارتفاع مستويات التنمية المالية (Kizito & Hooi, 2018, p. 14).

- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التّكنولوجيا:

- جذب الاستثمار الأجنبي:

يُنظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أنّها طريقةٌ تُمكّن الشركات الأجنبية من الامتداد عمودياً، أو إدماج الأنشطة أفقياً في بلدان مختلفة، سعياً منها إلى الحصول على مجموعةٍ من المزايا، وخلق القيمة عبر الحدود، وقد عُرفت العلاقة بين التكامل وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر أغلب الدّراسات بتأثيرٍ معزّزٍ متبادل، إذ يزيد التكامل من مزايا ومواقع الأسواق وأحجامها، وفي النّظير تُسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرّفع من كمّية وجودة الإنتاج داخل المنطقة المتكاملة (Jorge Mario & Guillermo, 2014, p. 05).

ونتيجةً لتنامي عمليّات الإيجار لعوامل الإنتاج، كأصولٍ مملوكةٍ محلياً لشركاتٍ أجنبية، كأحد آليات الاستثمار الأجنبي المباشر، يتغيّر رصيد رأس المال المتاح في الدّولة المستقبلة، إثر التدفقات المتزايدة لرؤوس الأموال الأجنبية، وفي هذا الصّدد قدّم Tironi مفاهيم حول تأثيرات تحويل الربح الأجنبي وخلقه، واشترط توازنهما سعياً إلى تحقيق الرّفاهية، في ظلّ تأثير الاتّحاد الجمركي على الشركات الأجنبية، حيث فصّل فيهما كالآتي:

- **تأثير تحويل الرّبح الأجنبي:** هو تحويل جزءٍ من إيجارات الشركات الأجنبية إلى المستهلكين المحلّيين، نتيجة الزيادة في الواردات النّاجمة عن سياسة الاتّحاد الجمركي.

- **تأثير خلق الرّبح الأجنبي:** هو الزّيادة في إيجارات الشّركات الأجنبية المتمتّعة بميزةٍ الإقليمية، والقادرة على توسيع إنتاجها عبر نطاقٍ أكبر.

وفي مبادرة لـ Dunning، تطرّق فيها للعوامل المؤثّرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في إطار اتّفاقيات التكامل، مُصنّفاً إيّاها في ثلاثة أقسام: استثمار أجنبي مباشر يبحث عن الموارد، وقسمٌ آخر هدفه الوصول إلى الكفاءة في الإنتاج والتّسويق، ويسعى الثالث إلى توجيه المنتجات عبر إيجاد الأسواق (TALEB, 2015, p. 68).

- نقل التّكنولوجيا:

يرتبط نقل التّكنولوجيا بتعدّد أشكالها وتخصّصاتها، الإنتاجية منها والإدارية وحتى المالية، ارتباطاً وثيقاً بقضيّة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه الأخيرة التي اعتُبرت بمثابة العناصر الرئيسية، والأكثر أهمّيةً في النّهج الإنمائي للتّكامل الاقتصادي، فتواجدُ الشركات الأجنبية وزيادة المنافسة تحت أثر آلية الاتّحاد الجمركي، يؤدّي إلى البحث عن حداثة التّقنيات ودعم مجالات البحث وأنشطة التّطوير، بالإضافة إلى النّقل المباشر للمعرفة التقنية، وإثراء الأسواق بالمنتج الحديث عبر المنتجين والتّجار الأجانب، كقنواتٍ هامّةٍ لعبور السلع والأفكار وتنقّلها عبر الحدود (Ricardo, 2000, p. 35).

- مشاريع مشتركة وعمل مشترك:

تمتلك اتّفاقيات التكامل الاقتصادي ميزة التشابك الإقليمية، انطلاقاً من مسعاها نحو العمل الجماعي وتوسيع مجالاته، حيث تعمل على توفير شفافية المعلومات والحدّ من التدابير التّمييزية، ومكافحة جماعات الضّغط، إضافةً إلى السّعي إلى خلق التوازنات وفكّ النّزاعات، وإدارة الكوارث عبر شبكاتٍ عابرةٍ للحدود، كما تعمل على خلق التّعاون القطاعي بين الشّركات التّابعة لنظيرتها المتعدّدة الجنسيات، ما يساهم في تنويع المشاريع عبر الحدود وتوسيع أحجامها (Philippe, 2014, pp. 07-11).

بعد ما ذُكر من آثارٍ ديناميكيةٍ للتّكامل، يُمكن الإشارة إلى بعضٍ من التّأثيرات الإضافية، للسّوق المشتركة والإتّحاد النّقدي، النّاتجة عن جملة التّخفيضات في الحواجز وإزالة العوائق، أمام تدفّقات السلع وعوامل الإنتاج عبر الحدود، والإجراءات الهادفة إلى إنشاء عملةٍ واحدةٍ موحّدة (Jovid, 2022, p. 10)، وتحسين معدّلات التبادل وزيادة التخصص، الذي ينشأ انطلاقاً من عمليات التحّرير التجاري وتقسيم العمل، واكتساب الدّول للميزة النسبية، التي تؤهلها للكفاءة في إنتاج سلعٍ معيّنة وبأقلّ التكاليف.

4.3. المطلب الرّابع: مؤشّرات قياس التّكامل الاقتصادي:

اختلفت مؤشّرات التكامل الاقتصادي وتعدّدت، لتختلف بذلك طرق تحليل وقياس نماذج التكامل الاقتصادي، حيث اعتمد K. Deutsch في حسابه لمؤشّر التكامل الاقتصادي الأوربي، على حجم المعاملات وعلاقته بمعدّل الزيادة في الرّخاء الأقتصادي، بالإضافة إلى توجّهات الرأي العام والصّحافة، أمّا Claude Aki فقد نادى باستخدام مؤشراتٍ كمّيةٍ لدقّة نتائجها، حيث عدّدها كالآتي:

- مدى ولاء أفراد المجتمع للدّولة.

- مدى دستورية سلوك الأفراد ومدى تجاوزاتهم.
- الرّغبة في الانفصال والانسحاب من المعاهدات والتّحالفات.
- مدى اعتماد القوى الدّاخلية على تلقّي الدّعم الخارجي، المختلف الانتماء العقائدي والمنهجي.

أمّا Philippe Jacob فقد أشار إلى مؤشّراتٍ مغايرة، تمثّلت في مستوى التّقارب، درجة الاعتماد المتبادل، كثافة المصالح المشتركة، التمتّع بروح الجماعة، الإطار البنيوي للوحدات، درجة التشبّث بالسيادة المستقلّة، الفعالية الحكومية والتجارب التكاملية السابقة (عياد، 2022، صفحة 18).

وسعياً من الهيئات المتخصّصة في الدّول الأعضاء، إلى قياس درجة وعمق تكاملها الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى، وتحديد فجوات السياسات والإجراءات اللّازم اتّخاذها من أجل تعزيزه، وبهدف تصفية التباينات في اقتصادياتها وأحجامها، تمّ الاعتماد على مؤشّرٍ ذو ستّة أبعاد، التجارة والإستثمار، الجوانب النّقدية والمالية، البنية التحتية الرّقمية والإتصال، الهياكل المؤسّساتية والاجتماعية، تكامل سلاسل القيمة الإقليمية، بالإضافة إلى حرية تنقّل العمالة والأشخاص (Saeed, 2017).

وفي دراسةٍ لمفوضية الاتّحاد الإفريقي، ولجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية لإفريقيا، بالمشاركة مع بنك التنمية الإفريقي، كان هدفها قياس التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، تمّ الاعتماد فيها على الإصدار الثاني لمؤشّر القياس (ARII, 2019)، والذي يستند في منهجه على جملةٍ من المؤشرات أهمّها، فرق التضخّم الإقليمي، نسب الصادرات والواردات بالإضافة إلى حصص كليهما، حصّة التجارة البينية الإقليمية من الناتج المحلي الإجمالي، متوسّط التّعريفات الجمركية تجاه الواردات، عدد الاتّفاقيات المبرمة في ظل مناطق التجارة الحرة، بالإضافة أبعاد التكامل الإنتاجي، والتي عُبّر عنها وفق سلاسل التّوريد والقيمة المضافة (Sufrauj, 2020).

أمّا بعض الدّراسات، أمثال (Solkova, Polino, 2017)، فقد اتّخذت من ميزة العضوية في الاتّفاقيات التّجارية الإقليمية، مقياساً لتقييم مشاريع التّكامل الاقتصادي، كما اعتمدت أخرى في ذلك على حصص التّجارة البينية ومتوسّطات التّعريفات الجمركية، وهو النّموذج الذي اعتمده (Beclfield, 2006) في دراسته لنموذج التّكامل الاقتصادي الأوروبّي (Seung Huh & Young Park, 2019).

وقام بنك التّنمية الآسيوي (ADB)، تحت طلبٍ من مركز التكامل الإقليمي الآسيوي، التّابع لإدارة البحوث الاقتصادية والتعاون الإقليمي، بهدف رصد التّقدّم المُحرز في مستويات التّكامل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، بإنشاء قاعدة بياناتٍ تفاعلية، تحتوي على مجموعةٍ من المؤشرات والأبعاد، هذه الأخيرة التي تضمّنت مؤشّراتٍ فرعيّة للتجارة وأخرى للإستمار الأجنبي المباشر، ومؤشّراتٍ خاصةٍ بالنقود والتّمويل، وأخرى اجتماعيةٍ ومؤسّسية،

كجملة أبعادٍ تلعب مساهماتها دوراً بارزاً، في تحديد درجات وقيم مؤشّر التّعاون والتّكامل الاقتصادي الإقليمي (ARCII)، في هيكلٍ يمكن تلخيصه في الجدول الآتي:

الجدول رقم 2 : أبعاد ومؤشّرات قياس أداء التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الأبعاد	المؤشّـــــــــرات الفرعية
بُعد التكامل التّجاري	➢ نمو الصادرات (%). – كثافة الصادرات. – حصّة الصادرات (%) ➢ نمو الواردات (%). –حصّة الاستيراد (%).– الحصة التجارية (%) ➢ كثافة التجارة. – إجمالي التجارة (بالمليون دولار). ➢ إجمالي نمو التجارة (%). ➢ حصّة التجارة البينية الإقليمية. ➢ كثافة التجارة البينية.
بعد القيمة الإقليمية	➢ التكامل التجاري الإقليمي. – التركيز التجاري الإقليمي. ➢ مساهمات القيمة المضافة على المستويات الإقليمية والعالمية. ➢ صادرات السلع الوسيطة داخل المنطقة (**%** من صادرات المنطقة). ➢ واردات السلع الوسيطة داخل المنطقة (**%** من واردات المنطقة).
بعد التكامل الاستثماري	➢ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة وخارجها. ➢ مراكز الاستثمار الداخلي المباشر (بالمليون دولار).
بعد المال والتّمويل	➢ الارتباط الشرطي الدّيناميكي لأسواق السندات. ➢ الارتباط الشرطي الدّيناميكي لأسواق الأسهم. ➢ الاستثمار في ديون المحفظة الداخلية. ➢ حصة الاستثمار في ديون المحفظة الداخلية. ➢ الاستثمار في أسهم المحفظة الداخلية. ➢ حصة في حقوق الملكية الواردة في المحفظة. ➢ الاستثمار في ديون المحفظة الصادرة. ➢ حصة الاستثمار في المحفظة الصادرة. ➢ الاستثمار في أسهم المحفظة الصادرة. ➢ حصة الاستثمار في حقوق الملكية الصادرة. ➢ انفتاح حساب رأس المال (مؤشر Chinn-Ilto). ➢ مطلوبات حقوق الملكية عبر الحدود داخل المنطقة. ➢ مطلوبات السندات عبر الحدود داخل المنطقة.

	➢ التشتّت الزّوجي لمعدّلات الودائع إقليمياً وعالمياً.
بعد التكامل الاجتماعي	➢ القرب الثقافي داخل المنطقة مقابل العالمية. ➢ تجارة السلع الثقافية داخل المنطقة (**%** من إجمالي تجارة السلع).
بعد البنية التحتية والاتصال	➢ متوسط تكلفة التجارة مع الشركاء التجاريين إقليمياً وعالمياً. ➢ أداء الخدمات اللّوجستية (بشكل عام). ➢ الربط الثنائي للشّحن البحري إقليمياً وعالمياً. ➢ نسبة مقاعد الركاب المباعة في الرحلات داخل المنطقة (**%** من المقاعد المباعة في الرحلات الدولية).
بعد التّرتيبات المؤسّسية	➢ اتّفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع الاقتصاديات البينية. ➢ معاهدات الاستثمار الثنائية مع الاقتصاديات البينية. ➢ معاهدات الازدواج الضريبي مع اقتصاديات المنطقة. ➢ عدد العضوية في المنظمات الحكومية الدولية. ➢ تواجد السفارات في الاقتصاديات البينية.
بعد التّكنولوجيا والاتصال الرّقمي	➢ مخرجات البحث من التعاون داخل المنطقة. ➢ طلبات براءة الاختراع داخل المنطقة. ➢ انتشار الانترنت **%** من إجمالي السكان. ➢ اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص. ➢ النطاق التردّدي للأنترنت.
بعد التّعاون البيئي	➢ تجارة السلع البيئية داخل المنطقة. ➢ عدد الاتفاقيات البيئية الدولية المصادق عليها. ➢ عدد نقاط الصحة البيئية. ➢ البصمة البيئية للإنتاج **%** من القدرة البيولوجية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (The Asian Development Bank Institute, 1997).

4. المبحث الرّابع: التّكامل الاقتصادي بين المنهج التّقليدي والإقليمية الجديدة.

في إشارةٍ للباحث (Lawerence,1977) جاء فيها أن القوى المسؤولة عن التطوّرات التي يشهدها التكامل الاقتصادي حالياً، باتت مغايرةً تماماً عن تلك التي عرفها المنهج التّقليدي خلال فترة Viner، وأكّد كل من (Sheer,1981) و(Gldestein,2002) على تغيّر المشاهد في السّاحة الدّولية، بما شملته من علاقاتٍ ومتغيراتٍ وقضايا، كما أشاد الباحثان ببروز الآثار الدّيناميكية كعنصرٍ فاعل فيها (Hosny, 2013, p. 140).

1.4. المطلب الأول: الانتقال من التّكامل التّقليدي إلى الإقليميّة الجديدة:

1.1.4. بوادر التّحول في اتّفاقيات التّكامل.

قام المنهج التقليدي على ما خلّفته التفضيلات الإقليمية، المؤدّية إلى تجزئة العالم وتقسيمه إلى كتلٍ مغلقةٍ محدودة العلاقات، في نتاجٍ للإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، كالاتحّاد التّجاري لفرنسا ومستعمراتها عام 1928، ونظام الكومنولث بقيادة بريطانيا العظمى عام 1932، ثم تمّ التوقيع على العديد من الاتفاقيات الإقليمية، عقب الاتّحاد الجمركي الأوروبّي عام 1957، والتي كانت بمثابة نماذج تنميةٍ بديلةٍ للواردات، وبمثابة نزعاتٍ دفاعية كتأسيس الآسيان عام 1967، وكردّة فعلٍ على الصّراع القائم وقتها، بين الفيتنام والولايات المتّحدة الأمريكية، أو انتهاجاً لسياساتٍ حمائية، كإرادة الدّول الخمس حماية أسواقها من أيّ فائض، أو ذات دوافع سياسية كتلك التي كانت لأجل الحدّ من التوترّات بين كلٍ من إندونيسيا وماليزيا، وكاتّفاقيات الصّلب والسيارات الموقّعة بين الأرجنتين والبرازيل خلال منتصف الثمانينات، وبعدها في إنشاء المجموعة الاقتصادية بأمريكا الجنوبية Mercosur عام 1991 (Yann & Laetitia, 2007, p. 779).

ومن بين الأحداث التي ساهمت في هذا التّحول، انهيار المعسكر الشرقي وتربّع الولايات المتحدة الأمريكية على عروش الأجهزة والنّظم الدّولية، بما فيها الاقتصادية، وقيامها بإبرام اتفاقيات التّحالف مع كافّة دول أمريكا اللّاتينية، في النّظير استطاع أعضاء التكتّل الأوروبّي توسيع نشاطاتهم، وإبرام علاقات الشراكة مع كافة دول القارة الأوروبية، وتمّ غزو الأسواق الآسيوية من قبل اليابان والصين، في تقسيمٍ عالمي إلى ثلاث قارّات، سعت بفضله الدّول الكبرى إلى الهيمنة على مقدّرات العالم، وتحويل التوجّهات من الداخل إلى الخارج نتيجة تنامي ظاهرة العولمة، الأمر الذي وضع الدول النامية أمام إلزامية الالتحاق بالركب، تحت ضغط دوافع عدّة، وسعياً لتحقيق أهداف عديدة (عبد اللاوي، 2015، صفحة 25).

هذا التّحول التدريجي المرفق بديناميكياتٍ حديثة، حمل في طيّاته الأسباب الكافية لظهور الإقليمية الجديدة كنتاجٍ ومنعكس، والتي يتعدّى كونها مجرّد إزالةٍ للحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما كان الحال في المنهج التقليدي للتكامل، بل امتدّت إلى إجراءاتٍ يصل مضمونها إلى تحقيق تكاملٍ عميق، يتعدّى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدّول، ليصل امتدادها إلى تغييراتٍ في الشّكل وتشتمل على مجالات التطبيق المتزايد وتعديلاتٍ في الهياكل، سعياً وراء إنتاج المنافع وتحقيق الأهداف العامّة والإقليمية، كما تمّ العمل فيها على السّعي إلى إضفاء الطابع المؤسّسي، بتصميم وإنشاء القواعد المتعلّقة بتنسيق الممارسات داخلها، عبر توسعة النطاق الجغرافي والاشتمال على باقي المجالات بالإضافة إلى التجارية، وتنظيم الأسواق وتعزيز الاستثمارات ورفع

درجات المنافسة، هذا وبالإضافة إلى جملةٍ من التعديلات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الدّولية، كالاهتمام بقطاع الخدمات والزراعة والمعايير الصحية، تقريب القوانين، انتهاج الحوار السياسي، تشجيع الملكية الفكرية والأبحاث العلمية، انتهاج سياسات التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات المالية، وتوجيه سياسة المنافسة إلى ما يخدم الاقتصاد العالمي (Yann & Laetitia, 2007, pp. 776-782).

ونحاول فيما يلي تلخيص أهمّ ما جاء من تحوّلات، كبداياتٍ لتحوّل اتّفاقيات التكامل نحو نهجٍ جديد:

– السعي وراء تقليص التكاليف الإدارية للمعاملات، وزيادة مستويات التحرير التجاري بشكلٍ عام، وتعزيز التجارة البينية بشكلٍ خاص.

– العمل على تعميم برامج الإصلاح الاقتصادي على كافّة دول الإقليم، والحرص على حداثتها.

– بداية العمل على إزالة القيود، المفروضة من قبل بعض التجمّعات على حركة رأس المال الأجنبي، والتنسيق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، الدّاعية إلى تسهيل المعاملات ذات العلاقة بحركة ونشاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– توسعة مجالات التعّاون عبر مختلف القطاعات، بما فيها التعاون الوظيفي في الخدمات، بالإضافة إلى الاهتمام بالمجال البيئي.

– تزايد الاهتمام بمواصفات الإنتاج ونوعيته، والسعي إلى ترقيته إلى المستويات الإقليمية.

– بداية ظهور التيارات المنادية بدور وأهميّة أصوات الشعوب وضرورة مشاركتها، والمطالبة بحقوق الإنسان واعتبار السيادة الدّيمقراطية كعنصرٍ أساسي، يُشترط توافره من أجل نيل العضوية داخل التجمّعات الاقتصادية.

– إنشاء آليات فضّ النزاعات، وتوسعة نشاطاتها لتشمل الصّراعات السياسية، بالإضافة إلى تلك الخاصّة بالمجالات الاقتصادية واتفاقيات التكامل (محمد محمود، 2004، صفحة 573).

2.1.4. نشأة الإقليمية:

توسّع حجم ومجالات التغيّرات الجذرية، الواقعة في العلاقات الاقتصادية الدّولية، لتبلغ استراتيجيات التنمية، وبات التكامل الاقتصادي لا يقتصر على المبادلات التجارية كما الحال في الخمسينيات، بل توسّعت مخطّطاته وسياساته لتشمل تحرير حركة العمّال ورؤوس الأموال، وخلق تجمّعاتٍ مؤسّساتٍ تحت إدارة المنظّمات والقواعد الجغرافية الاقتصادية الجديدة (Hugon, 2003).

التّغيّر الذي كان جرّاء عوامل عدّة، منها التّعرض لتقلّبات الأسعار العالمية، والميول نحو السياسات الحمائية، تحت ظلّ الشّركاء من الدّول العظمى، ككتلة الجماعة الأوروبية، وكنتاجٍ لتغيّر السوق واحتدام المنافسة، وما فرضته مستجدّات العلاقات الاقتصادية والسياسية، حيث باتت غالبية دول العالم، أمام إلزامية إدخال تعديلاتٍ على التّرتيبات الإقليمية، فرغم اختلاف قدراتها وإمكانياتها وتباعد مستوياتها، إلا أنّها تشترك في السّعي إلى الحصول على فرصٍ أكبر في أماكن غير أراضيها (Melani, 1999, p. 383)، وانعكاساً لهذا كلّه، شهد التكامل الاقتصادي التقليدي بدوره تعديلاتٍ وتطوّراتٍ عديدة، أضفت نتائجها إلى التحوّل من مجموعات تكاملٍ منفصلة، إلى تحالفاتٍ عالميةٍ ضخمة، واتفاقياتٍ إقليميةٍ جيو اقتصادية وسياسية (Voronina, 2016, p. 312).

حيث وبعد إسهامات المفاوضات التجارية المتعدّدة الأطراف لاتّفاقية الجات، وما انجرّ عنها من تحريرٍ للتجارة وتعزيزٍ لدور وحركة الاستثمار، وكذا الاهتمام بالصناعات الوطنية وخصخصتها، والخفض من تكاليف التجارة الخارجية، النّاتج عن تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتصال وشبكات النّقل، ظهرت بوادر الشّكل الجديد للتكامل الاقتصادي، فيما عُرف باسم الإقليمية الجديدة (Joan & Tejedor, 2017, p. 229)، حيث كانت بداياتها مستندةً على مبدأ تحرير التجارة، المدعوم من قبل منظمة التجارة العالمية، وتمّ توسيعها باتفاقياتٍ تفضيليةٍ وامتيازاتٍ تعريفية، لتزداد توسّعاً فيما بعد وامتداداً إلى تشجيع الأبحاث الفكرية والمشاريع الاستثمارية، ورفع معايير العمل وشفافية المعاملات (Siroën, 2007, p. 09).

انطلاقاً من مساعي دول العالم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، بما تشمل مضامينها من استقرارٍ اقتصاديٍّ كلّي، وتنميةٍ للكفاءات وحداثةٍ في الإنتاج، كأهدافٍ تشترك فيها هذه الدّول على اختلاف مستوياتها وانتماءاتها الجغرافية والأيديولوجية، ظهر التكامل الاقتصادي الإقليمي على السّاحة الدّولية، كاتّجاهٍ عالميٍّ جديد، حيث تمّ تشكيل العديد من الكتل الإقليمية في إفريقيا وآسيا وأوربا وأمريكا اللّاتينية، كالمجموعة الإنمائية لجنوب إفريقيا (SADC) في 1992، الاتّحاد الاقتصادي والنّقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) عام 1994، جمعية جنوب شرق آسيا مع الصين واليابان وكوريا (ASEAN+3) عام 1977، المجتمع الاقتصادي والنقدي وسط إفريقيا (CEMAC) عام 1998، ومنطقة أوربا عام 1999، مجتمع شرق إفريقيا (EAC) عام 2000، واتّحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) عام 2008، بالإضافة إلى مبادرة التكامل الإقليمي الأمريكي الجنوبي، والتي تمّ تصنيفها على أنّها تحالفٌ سياسي (Bonilla, 2016, p. 01).

كما اتّجهت الولايات المتّحدة الأمريكية شمالاً، عبر تكوين تجمّعٍ إقليميٍّ يُعزّز قدرتها التنافسية، ويفتح مجالاً سوقياً لمنتجاتها، بعد أن قامت اليابان بغلق أسواقها أمامها، حيث تمّ تأسيس منطقة التّجارة الحرة بين كندا

وأمريكا (Custa) عام 1989، الموسّع بانضمام المكسيك عام 1993، ليتحوّل اسمها إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشّمالية (NAFTA)، في شكلٍ من الإقبال الغزير على إبرام اتّفاقيات التكامل، حيث وبحلول عام 1992 بلغ عدد التجمّعات الاقتصادية المبرمة أزيد من 100 تجمّع، وتزايدت معها الاتفاقيات الثنائية التّجارية في إطار ما عُرف بالإقليمية الجديدة، بعد أن كانت في حدود 20 اتّفاقية عام 1990، ارتفعت إلى 86 اتفاقية عام 2000، ثمّ إلى 159 اتّفاقية عام 2007 (رحماني و بوصبيع، 2015، صفحة 278).

2.4. المطلب الثاني: الإطار ألمفاهيمي للإقليمية الجديدة (مفهومها ودوافعها).

1.2.4. مفهوم الإقليمية:

إنّ مردّ تسمية الإقليمية الجديدة، راجعٌ إلى المفكّر Polmer عام 1991، والذي أجرى دراسةً قارن فيها بين الشّكل القديم والحديث للإقليمية، حيث عرّف هذه الأخيرة على أنّها موجة التّفاعلات الاقتصادية والتجارية الحديثة، التي ظهرت خلال منتصف ثمانينات القرن العشرين، والرّاجع منبتها إلى جملة التجمّعات والكتل التجارية (عمر ك.، 2019، صفحة 24).

ويُعرّف مصطلح الإقليمية حسب (Bhagwati, 1992)، أنّه شكلٌ من أشكال الترتيبات التفضيلية بين مجموعةٍ من الدول، أو كما عرّفها البعض، على أنّها أحد أشكال الاتفاقيات الإقليمية بين دولتين أو أكثر، الهادفة إلى بناء كيانٍ إقليمي، إذ لا يمكن اعتبارها عقداً عفوياً، بل مجموعة القرارات النّاتجة عن إرادةٍ سياسية لمجموعةٍ من الدّول، بهدف تجسيد التعاون والتنسيق، ولأجل تنفيذ إستراتيجياتٍ معينة (TALEB, 2015, p. 25).

وقد أرجع البعض النزعة الإقليمية إلى اتّصالٍ بمسالك التعاون الإقليمي وامتدادها، ليتمّ العمل على توسعة نطاقه واستحداث مؤسّساته، بإنشاء منطقةٍ فوقية تسودها مؤسّساتٌ إقليمية، وتفويض السّلطة السياسية ومسؤولية القرار إليها، مع تفكيك الحواجز الوطنية، أمام المعاملات الاقتصادية والاجتماعية (Börzel, 2011, p. 10).

كما تمّ تعريفها على أنّها الجمع بين الدّول المختلفة المستويات، عبر اتفاقٍ يمكّنها من إنشاء تجمّعٍ تجاري، تُعهد فيه صفة القيادة للدّول المتقدّمة، بحكم درايتها وقدرة إشرافها على برامج الإصلاحات، إلاّ أنّ هذا التعريف اعتُبر مصدر انتقادٍ للإقليمية الجديدة، حيث وُصفت من خلاله بأنّها صورةٌ لإعادة بعث التخلّف والهيمنة الاقتصادية (بن عزوز، 2009، صفحة 95).

ومن خلال جملة ما سبق، يمكن تعريفها بكونها عملية الاستحداث التي شهدتها اتّفاقيات التكامل الاقتصادي، والمتجسّدة في شكلٍ من أشكال التطوّر، الذي تبلور بدوره ليُفرز صيغتين، تمثّل أوّلهما عبر تكتلاتٍ تجارية،

تستهدف تعزيز مناطق التجارة الحرة والاتّحادات الجمركية، وأمّا الثانية، ففي تكتلاتٍ صناعية قائمةٍ على مبادئ التخصص وتقسيم العمل (حملاوي، 2017، صفحة 85).

ويرى البعض أنّ الإقليمية الجديدة، هي سياسةٌ هادفةٌ لتخفيض ما يعوق حركة وتدفّق التجارة بين الدّول، دون اشتراط تجاورها أو قرب حدودها، في حين مشى بعض المفكرين في إسناد مفهوم الإقليمية الجديدة، إلى مصطلح الإقليمية المفتوحة، المثار خلال مفاوضات تكتّل APEC، والذي طُرح على أنّه جملة التّرتيبات الإقليمية، السّاعية إلى تحرير التجارة مع الدّول خارج عضوية التجمّعات الاقتصادية، باختلاف درجة تحريرها مع الدّول الأعضاء، مع إلزامية التوافر فيها على جملةٍ من الشروط، والتي نذكرها كالتّالي:

– حقّ الدّول ذوات الأهلية في نيل صفة العضوية، واستمرارية انفتاحها لغير الأعضاء.

– عدم المنع من توجيه المعاملات إلى الدّول غير الأعضاء.

– التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة، أي قدرة الدولة العضو على استغلال ما تتمتّع به من ميزةٍ نسبية، في تحريرها لتجارتها (علاوي، 2010، صفحة 109).

– الإقليمية المفتوحة:

هي عملية تنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستويات الإقليمية، والتي تشمل تشجيع اتّفاقيات التكامل التفضيلية، وسياسات الانفتاح ودرجات الشّفافية، وإلغاء الحواجز بهدف زيادة القدرة التنافسية لبلدان المنطقة (Hector, 2001, p. 22).

وقد اعتُبر التوجّه الإقليمي المفتوح، أحد أهمّ المبادئ التي استند عليها النّهج الجديد للتجمّعات الإقليمية، حيث تزايدت أهمّية هذا المفهوم، باعتباره أساس توجيه السياسات الوطنية تجاه الخارج وتنويع مجالاتها، على عكس سياسة إحلال الواردات وتشجيع الاستثمارات الوطنية، ويقوم هذا المبدأ على شرطين، أوّلهما عدم حصر عضويّة التجمّعات الاقتصادية ضمن دولٍ معيّنة، حتى تُعمّم فرص الانضمام إلى الاتّفاقيات، على كلّ الدّول السّارية في نهج الإقليمية، كتمكّن الكتلة الأوربية من توسيع عضويتها إلى 27 دولة، بعد أن انطلقت بستّة دول، وأمّا الشّرط الثاني فتحرير الامتداد الجغرافي وعدم رسم حدود التّفاعل، كحال رابطة الآسيان التي عملت على إقامة علاقاتٍ اقتصاديةٍ خارج إقليمها (موالدي، 2012، صفحة 157).

- مفهوم الأقلمة:

يُشير Figuière وGuilhot إلى تشابه المصطلحات واختلاف مفاهيمها، حيث وجبت التّفرقة بين كلٍّ من العمليات الإقليمية والجهوية والتكامل الإقليمي، عبر إسناد شرحهما إلى التمّييز بين عمليات التنسيق الاقتصادي والمؤسّسي، وتُعرّف الأقلمة حسبهما إتّباعاً للواقع الاقتصادي للعمليات الإقليمية، بكلّ ما يحدث من تدفّقاتٍ اقتصادية، داخل نطاقٍ جغرافيٍّ معيّن، أمّا بالنّسبة للواقع المؤسّسي، فهي البناء السّياسي، الذي تقوم به مجموعةٌ من الدّول، عبر اتّفاقٍ مجسّدٍ هادفٍ إلى تعزيز التّعاون بينها في مجالاتٍ مختلفة، أمّا التكامل الاقتصادي الإقليمي، والذي يضمّ في فحواه مزيجاً من الجهوية والإقليمية، فهو الجمع بين بُعدي تركيز التدفّقات الاقتصادية والتّنسيق المؤسّسي.

أمّا وعن طريقة تحديد مدى قوّة هذين البعدين، فيمكن إثباته حسب Figuière وGuilhot، وفق مؤشّراتٍ معيّنةٍ كمعدّل نمو التجارة، ومؤشّرات الكثافة ونموذج الجاذبية، في حين يبقى التنسيق المؤسّسي معبّراً عنه من خلال جملة السياسات، الهادفة إلى إنشاء وتجسيد القواعد المشتركة، المنظّمة للعلاقات بين الدّول، والتّنسيق الهادف إلى تنظيم الممارسات (Yann & Laetitia, 2007, p. 190).

وعُرّفت الجهوية في نظر (Hurrell, 1995)، على أنّها نمو التكامل الاجتماعي داخل المنطقة، المرفق بنمو العمليات غير الموجّهة، الأمر الذي يحُول دون تفاعل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، كحالةٍ من التكامل غير الرّسمي، النّاتج عن فاعلية القطاع الخاص، وتجدر الإشارة إلى أنّ حدوث الجهوية، غير مرتبطٍ بحدوث الإقليمية أو بعدمه (Daniel & Eric, 2014, p. 04).

ويشير مصطلح الأقلمة في نظر Tshiyembe، إلى بعض الإجراءات وما يخلُص منها كنتائج، جرّاء العملية الدّيناميكية التي شهدها التكامل الاقتصادي، أو قد يرمز إلى خلق التنمية في المنطقة، وعرّفه Figuiere على أنه تركيز التدفّقات الاقتصادية في منطقةٍ جغرافيةٍ معينة، وقد تشارك الرّأي مع Guilhot حول مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث اتّفقا على أنّه مزيجٌ بين الإقليمية والجهوية، في منطقةٍ جغرافيةٍ ذات تركيزٍ في التدفّقات التجارية، وتنسيقٌ في السياسات المؤسّساتية، ما يسمح بإقامة قواعد مشتركةٍ بين الدّول المعنية باختلاف أبعادها الجغرافية (Bonilla, 2016, p. 03).

ويشمل مضمون الأقلمة مفهوم القُرب، ويتجاوزه في حالة التكامل الإقليمي، إذ لا ينطوي على الجانب الجغرافي فحسب، بل يتعدّاه ليشمل الجوانب الثقافية والتاريخية واللّغوية، ويمتدّ حتى إلى الجوانب السّياسية والاقتصادية (Salif, 2012, p. 393).

وتكمن العلاقة بين مفهومي الأقلمة والإقليمية، في كونهما آليتين تُكمّل كلٌّ منها الأخرى، ليصُبّ نتاج تفاعلهما في إستراتيجيّات التكامل الاقتصادي، حيث أنّ الإقليمية أداءٌ دولي، يشمل البناء السّياسي الهادف إلى خلق التّنسيق، بينما تعتبر الأقلمة نشاطٌ للشركات، يتمّ عبره تكثيف التدفّقات الاقتصادية، المستندة على الاستراتيجيات المسطّرة (TALEB, 2015, p. 29).

– **النظام الإقليمي:** إنّ تحديد مفهوم النظام الإقليمي، وسط الاختلاف الذي دار حوله بين المفكّرين، يتطلّب تحديد المعيار المعتمد في ذلك، هذا الأخير الذي قسّمه الدّارسون على النّحو التّالي:

– **معيار الجواز الجغرافي:** وهو ما تقوم أُسسه على حجم التّقارب الجغرافي.

– **معيار التماثل:** وهو الارتكاز على تماثل جملةٍ من العناصر والمقوّمات.

– **معيار التّفاعل:** يتجاوز هذا المعيار سابقيه ويشملهما، حيث يعتمد على تفاعل المقوّمات الجغرافية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك الثقافية والاجتماعية لدى الدّول.

إذ يمكن القول أنّ النظام الإقليمي هو استغلال تماثل المقوّمات، عبر تواصلٍ جغرافي، يتمّ من خلاله خلق جملةٍ من التّفاعلات (عمر ك.، 2019، صفحة 26).

2.2.4. دوافع ظهور الإقليمية الجديدة.

– تشابكت الدّوافع بين سياسيةٍ واقتصادية، ليكون أقواها التضخم العالمي وانهيار نظام النّقد العالمي، وارتفاع أسعار المحروقات، خصوصاً بعد حرب التّحرير العربية (صلاح الدين، 2005، صفحة 20).

وقد علّق Krugman على ما تمّ تشكيله من كتلٍ، بناءاً على التّحليل التّقليدي، على أنّه تشجيعٌ للاحتكار، وتقليلٌ من درجات الرّفاهية العالمية، وأنّه من الأصحّ توسعة رقعة التبادلات التجارية، سعياً إلى خفض تكاليف النّقل، وزيادة تدفّقات وأحجام المعاملات، ما لقي استجابةً لدى مفكّري الاقتصاد الدّولي، بدايةً بتشجيع تقسيم العالم إلى ثلاثة كتلٍ إقليمية، تضمّنت كلٌّ من أمريكا، أوروبا وآسيا، لتمتدّ إلى ضمّ البلدان المتباعدة جغرافياً اقتصادياً وسياسياً (Siroën, 2007, p. 02)، وفيما يلي، تلخيصٌ لأهمّ العناصر الدّافعة إلى إعادة بعث اتفاقيات التكامل، وفق نهجٍ جديدٍ وطرقٍ مغايرة:

– التّغيرات الطارئة على النظام الاقتصادي عامّةً، والتجاري خاصةً بعد انهيار نظام "بروتن وودز"، وبداية العمل بنظام أسعار الصرف العائمة انطلاقاً من عام 1973، إضافةً إلى تراجع دور الدّول الكبرى في تدخّلاتها

الإقليمية، تفادياً لتحمّل تكاليف باهظةٍ إضافية، الأمر الذي فتح المجال لظهور القوى والمنظّمات الإقليمية، الدّاعية إلى تفعيل دورها، في خلق تكاملٍ يشمل المجالات السياسية والدّبلوماسية، سعياً إلى تحقيق الأمن الاستقرار (عمر ك.، 2019، صفحة 24).

– سعياً إلى زيادة حجم المبادلات الاقتصادية، تمّ العمل على توسعة الأسواق الإقليمية المحلّية، داخل الكتل الاقتصادية، بحكم انعكاس العمل بالأفكار اللّيبرالية، واقتصاد السوق في التّرتيبات الإقليمية الجديدة، وسيادة هذه الأفكار على المستويات العالمية، ما قيّد حريّة اختيار النّظم الاقتصادية لدى غالبية الدّول.

– تطوّر علاقات التكامل وارتباطها بالاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدّى إلى زيادة حجم التجارة العالمية، من 308 مليون دولارٍ أميركي عام 1950، إلى ما يقارب 3.5 تريليون عام 1995، كمظهرٍ جسّد انتشار المبادلات التجارية وتوسعة مجالها عبر العالم (لموشى، 2016، صفحة 71).

– مساعي التكتلات الكبرى نحو توسعة نطاقها الجغرافي، وزيادة تنافسيتها على الموارد العالمية، خصوصاً بعد تحقيق نسبةٍ كبيرةٍ من مطامحها.

– ساهم تنامي ظاهرة العولمة، وانتشار نُظم التحرير الاقتصادي، في توحيد الفكر الاقتصادي وتقريب أقطار العالم، كما أدّى تسارع وتيرة الثورات التكنولوجية، إلى تطوير الجانب ألمعلوماتي وسبل التّواصل، ما أدّى وأسهم في زيادة التّدويل في العمليات الإنتاجية، وفي توسعة نطاقها.

– من بين الدّوافع التي خصّت بنسبةٍ أكبر الدّول النامية، السّعي إلى توفير الظّروف المساعدة على القضاء على الهجرة بمختلف أشكالها، ومحاربة الأسواق الموازية والمعاملات غير الرّسمية، كما كان من أبرز دوافعها، محاولة التحرّر من ضغوط المديونية، وحاجتها إلى تعزيز صادراتها وتكثيف الشّركاء، خاصةً مع الدّول المتقدّمة منهم (رحماني و بوصبيع، 2015، صفحة 280).

– أمدّت الإقليمية الجديدة للبلدان النّامية، فرصةً المشاركة في الاقتصاد العالمي، بما يشمل التجارة العالمية وتنسيق السياسات الصناعية، في شكلٍ يرتقي إلى المستويات الإقليمية، وفق مواكبة الحداثة التي تشهدها التكنولوجيا وعالم الابتكارات، إضافةً إلى انفتاحها على العالم الخارجي، عبر الوصول إلى كبرى الأسواق وزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية، كما تستفيد الدّول النامية من تحسين الأُطر المؤسّسية لديها، والدّخول تحت مضلّة الدول العظمى، في إطار ما سُمي بالأمن الإقليمي، ما ينعكس في مجمله ضمن سعيها إلى تحسين مستوياتها في التنمية الاقتصادية، وحجز الأمكنة في الأوساط والأجهزة الدولية (Yann & Laetitia, 2007, p. 184).

– أمّا بالنسبة للدول العظمى، فقد اعتبرت من الإقليمية الجديدة، فرصةً لخلق فضاءٍ سياسيٍّ واقتصادي واجتماعي، ذو طموحاتٍ أوسع، وآليةً يسهل بها التعاون وتنسيق الممارسات، وتزداد من خلالها القدرة التّفاوضية، كسبلٍ هادفةٍ إلى تعميق التكامل بين الدول، وتوسيع رقعته الجغرافية، إضافةً إلى إنشاء الأطُر التي تتكيّف مع السياق الاقتصادي الحالي، كما اعتبروا من الإقليمية مخبراً مؤسّسياً مشتركاً، يتمّ فيه دراسة وقائع الدول وتوجيهها، وفق ما يُحقّق الأهداف المشتركة (Yann & Laetitia, 2007, p. 183).

3.4. المطلب الثالث: سماتها وما يميّزها عن المنهج التّقليدي.

1.3.4. سماتها:

وفق (Ethier,2001)، فإنّ خصائص الإقليمية الجديدة، متمثلةٌ في جملة عناصر نذكرها كالتالي:

– تشتمل أهداف الاتفاقيات الإقليمية على المعنى الجغرافي، بالإضافة إلى هدف التكامل العميق.

– ارتباط دولةٍ صغيرةٍ أو أكثر بالدّول العظمى، أو الكتل الكبرى.

– تبنّي البلدان الصغيرة لإصلاحاتٍ أحادية الجانب وذات مغزى.

– عدم تمركز التجارة الحرة، حيث أن درجة تحريرها متعلّقةٌ بالامتيازات المقدّمة، هادفةٌ إلى تحقيق تكاملٍ أعمق (CHENNOUF, 2014, p. 77).

وأضاف Ethier أنّ الإقليمية الجديدة وعلى خلاف الأساليب والتّوجّهات التّقليدية، جاءت قائمةً على تحالفاتٍ أيديولوجية وإستراتيجية، وموجّهةً وفق معطيات الحرب الباردة وصراع الرّأسمالية والاشتراكية، فقد بُنيت سياساتها الاقتصادية وإصلاحاتها، على التخلّي عن سياسة الاكتفاء الذاتي ومعاداة السوق، هذا وبالإضافة إلى الاهتمام فيها بدور الاستثمار الأجنبي المباشر، والسّعي بها إلى خفض تكاليف المعاملات، واصفاً إيّاها بالتكامل العمودي، القائم بين الشمال والجنوب (Ethier, 2001, p. 04).

– وكنظريةٍ جزئيةٍ خصّت الإقليمية، رأى فيها بعض الاقتصاديين، استنادها إلى الواقعية المعدّلة، التي تقوم بشكلٍ أساسيٍّ على دور السياسة والقوّة، وتوفير الأمن وحماية المبادئ والاعتبارات، كمحدّداتٍ رئيسيةٍ لابدّ من توافرها في المراحل التّكوينية للإقليمية (THOMAS, 2002, p. 678).

وقد عُرّفت الإقليمية الجديدة عند بعض الاقتصاديين، بمجموعة الترتيبات والتركيبات، التي تتعدّى دوافعها ومضامينها، استراتيجيات التكتلات التجارية، واصفين إيّاها بجملة سماتٍ نذكرها كالآتي:

– قوّة التشابك والتعقيد، بدايةً من هياكلها إلى نطاقها الجغرافي.

– الاعتماد على منهج التوجّهات الخارجية، ودمج العلاقات البينية والخارجية في إطار ما يخدم النمو.

– التنوع في مستوى وهياكل الدول الأعضاء، إذ باتت تضمّ دولاًناميةً وأخرى متقدمة، بالإضافة إلى قدرة انخراط أعضائها في عدّة تكتّلات، كعضوية الولايات المتّحدة الأمريكية، في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، وكذا في تجمّع آسيا والمحيط الهادي APEC (علاوي، 2010، صفحة 110).

– على خلاف ما ساد، خلال فترة المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي، تميّزت الإقليمية الجديدة وبحكم انطوائها على الشّكل العميق من التكامل غالباً، بين الدول النامية والمتقدّمة، بالسّير في إطار نظرية التجارة الحديثة، المدعومة بمجالات البحث النظري والتجريبي لتحسين مداها وتحقيق مسعاها، الرّامي إلى دمج القوى التي تتجاوز مكاسب الكفاءة، حيث اعتمدت وكإحدى التغييرات الدّيناميكية، على إعادة تخصيص الموارد على حسب الميزة النسبية، بالإضافة إلى توسعة التجارة الدّولية، عبر إحياء روابطها مع الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، كمصدرٍ إضافي للنمو ومكسبٍ للرّفاهية.

كما اعتمدت الإقليمية الجديدة، على أساليب مغايرة ومختلفة، كسلوك البحث عن الريع، وإتّباع سياسات الاقتصاد السياسي والتنظيم الصناعي، والاهتمام بالجوانب العلمية بما فيها علم الجغرافيا، إجراء التعديلات والتحسينات على الاتصالات والبنية التّحتية للنقل، لتعزيزها تسهيلاً وتسريعاً لحركة التجارة وعوامل الإنتاج، التنسيق في سياسات أسعار الصرف والضرائب والدّعم المحلّية، خصوصاً منها ما يُحفّز التبادلات التجارية ويعظّم الإنتاج (Mary, Sherman, & Karen, 2004, pp. 04-06).

– إنّ توسعة النطاق الجغرافي، عبر الإقليمية الجديدة، يزيد من فرص تلاقي مصالح الدول، وتعبئة الفجوات على اختلاف أنواعها، الهدف الذي سعت إلى بلوغه الاتفاقيات الحديثة، عبر إبراز دور المنظمات وإعادة تشكيل السلطات العامّة في سياق العولمة، وفق منهجٍ يتمّ فيه تصحيح الاختلالات الإقليمية، والعمل بمبدأ المسؤولية الجماعية، وتحديد مجالات الدّعم ذات الأولوية (HUGON, 2001, p. 18).

– إنّ من أهمّ ميزات الإقليمية الجديدة، الإسهام في خلق نوعٍ من الشبكات العرقية وتعزيز تقاربها، ما يودي إلى تعميق العلاقات الاجتماعية، كما هو الحال بين الصين وجنوب شرق آسيا (Dani, 2000, p. 180).

2.3.4. الفرق بين التكامل الاقتصادي التّقليدي والإقليمية الجديدة.

- من ناحية الانتماء والخصائص:

كان التركيز في النموذج التّقليدي، على عامل التّجاور في الحدود وقربها، بعكسه في النموذج الجديد الذي شهد توسعةً وامتدادً للمعاملات إلى ما بين الأقاليم، أمّا اختلافهما في الخصائص، فلم يُشكّل اختلاف المقوّمات الاجتماعية والثقافية ولا تباعد المستويات، عائقاً أمام اتفاقيات التكامل في المنهج الحديث، كما كان تجانسها وتقاربها ضرورياً في نظيره التقليدي، بل اهتمّت بتقارب مصالحها وتناغم سياساتها، وصولاً إلى تحقيق أهدافها.

- من ناحية المنهج والتّطبيق:

يكمُن الاختلاف الأوّل بين النموذجين في أساس الانطلاقة، حيث تجسّد في التقليدية في تأسيس مشروع التكامل، أمّا في الحديثة فعبر اتفاقياتٍ تعاونية، هادفةٍ إلى مشروعٍ تكامليٍّ أكثر تعمّقاً، وتمّت سياسة تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال في المنهج التّقليدي، وفق التّدرج في المراحل بدءاً باتّفاقياتٍ تفضيلية، انتقالاً إلى مناطق تجاريةٍ حُرّة، وصولاً للاتّحادات الجمركية والأسواق المشتركة، إلّا أنّ الأمر في نظيره الحديث، وبخصوص حركة رؤوس الأموال، فينطلق فور بداية إبرام الاتفاقية، عبر مساعداتٍ ماليةٍ واستثماراتٍ أجنبية، تكون وجهتها من الدول العظمى إلى الدول النامية، وأمّا حرّية التجارة فطبقاً لأُسس المناطق الحرة.

- من ناحية التخصّص:

اعتمد المنهج التقليدي، على تكثيف الاعتماد على السّلع الصناعية والعمل بمبدأ إحلال الواردات، في حين استندت الإقليمية الجديدة على توسعة المجالات، بتعزيز قطاع الخدمات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى سياسة التّصنيع الموجه للأسواق الخارجية (حملاوي، 2017، صفحة 87).

- من ناحية الدّوافع والأهداف:

فيما تعلّق بالدّوافع وبالنسبة للإقليمية التقليدية، بحكم حداثة خروج الدّول من صراعٍ عالمي، فإنّ أهمّ دوافعها كان ما تشهده العلاقات الدولية من اضطرابات، لذلك كان سعيها يرمي إلى فضّ النّزاعات وإيقاف الحروب، بينما عملت الاتفاقيات الحديثة على دعم الاستقرار وديمومته.

وأمّا الأهداف، فقد اعتُبر الهدف التنموي عنصراً مشتركاً، ينبغي على كافّة أعضاء الكتلة تحقيقه في النهج التّقليدي، عبر صياغة الإستراتجيات وتنسيق السياسات الهادفة إليه، في حين اعتبرته الاتّفاقيات الحديثة كمبادرةٍ

ومعونات، تقدّمها الدّول العظمى لما دونها من الدول المشاركة، عبر مساعداتٍ ماليةٍ أو توجيهاتٍ تُشرف على تطبيقها كسياساتٍ تنموية.

– المرحلة النّهائية والجهات المسؤولة:.

تمّ بناء الصيغة التّقليدية للتكامل، لأجل الوصول إلى وحدةٍ اقتصادية، تسوق إلى وحدةٍ سياسيةٍ كمرحلةٍ نهائية، أمّا ما رمت مبادئ الإقليمية الجديدة إلى تحقيقه في مراحلها النهائية، فقد اقتصر على تحرير المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال، أمّا فيما يخص سلطة القرار والتّوجيه، فقد أُوكلت في المنهج التّقليدي إلى السلطات الرّسمية في كلّ الدول الأعضاء، وبتفويضٍ من هذه الأخيرة، تُعيّن سلطةٌ عليا مركزيّة ويُحوّل القرار إليها لتستقلّ فيه، على خلاف ما جاءت به الإقليمية الجديدة، والتي تولّى زمامها قطاع الأعمال والشّركات المتعدّدة الجنسيّات والعابرة للقارّات (روابح و لباز، 2012، صفحة 56).

وفي الأخير، وبعد أن كانت الإقليمية الجديدة كغيرها من الظّواهر، محلّ دراسةٍ وأبحاث من قبل الكثير من المفكّرين، ومثلما وجد فيها الكثيرون جملةً من المكاسب والإيجابيات، ورد من قبل الكثيرين جملةً من الانتقاد، حيث نظر إليها البعض، على أنّها إخلالٌ بتوازنات التكامل، ونشرٌ غير متكافئٍ للعمليات الاقتصادية، كما أنّ انتهاجها يودي إلى تركيزٍ شديد، حول أنشطةٍ معيّنةٍ في مناطق معيّنة، أو بعبارةٍ أخرى، ما هي إلاّ توجيهٌ للتفاعلات على مستوى مجمّعات الكتل، والتي توجّه اهتمامات الدّول إلى الأنشطة المشتركة، على حساب مجالاتها الدّاخلية كقطاع الخدمات، وفي هذا السّياق اقترح (Veltz, 1997 et 2007)، في أواخر التّسعينات، مناقشة اقتصاد الأرخبيل، موجّهاً انتقاداته للأقلمة، من خلال تأكيده على تركيز التدفّقات واحتكارها في وجهاتٍ معيّنة، على حساب مساحاتٍ ومجلاتٍ أخرى (Yann R. , 2017).

- خلاصة الفصل:

بعد الخوض في الجوانب النّظرية لاتّفاقيات التّكامل الاقتصادي، تمّ التوصّل إلى كونها مشاريعٌ هادفة ووسائل فعّالة، لبلوغ غاياتٍ اقتصادية، كتوليد الدّخل والزّيادة في خلق فرص العمل، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسياسيةٍ كتوفير الأمن وإحلال السّلام وفضّ النّزاعات بطرق سلمية، تختلف عن اتّفاقيات التّعاون في ديمومة فتراتها وعُمق روابطها، كما تمتدّ لتبلغ الدّفع بالتحوّلات الهيكلية، نحو الحداثة والتّنويع وكفاءة الإنتاج.

وقد شهدت هذه الظّاهرة جملةً من التغيّرات، والتي عرفت على إثرها نقلةً من مناهجها التّقليدية، إلى الإقليمية الجديدة، حيث وبعد اعتمادها على القرب الجغرافي للأعضاء المتكاملة، وعلى التّوازن في قوّة اقتصادياتها ووفرة مواردها، بالإضافة إلى درجة التّماثل والتّقارب بين شُعوبها، باتت تشتمل في منهجها الجديد، على الدّول غير الأعضاء في عمليّة التّحرير التّجاري، مع العمل على توجيه السّياسات نحو العلاقات الخارجية للكتل.

وقد اتّضح من خلال هذا الفصل، أن مؤشّر التّكامل الاقتصادي الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (ARCII)، كان أكثر مؤشّرات القياس شمولاً، إذ تُمكّن أبعاده ومؤشّراتها الفرعية، من تقييمٍ أدقّ وتحليلٍ أعمق لجدوى مشاريع التّكامل الاقتصادي، بعد أن انحصرت غيره من مؤشّرات القياس على المستويات التّجارية والاستثمارية.

الفصل الثاني:
التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- تمهيـــد:

اتّفقت غالب الدّراسات على أنّ دول مجلس التّعاون الخليجي، وبعد معاناتها من التّهديدات الأمنية والصّراعات الدّاخلية، التي أنهكت قوى حكوماتها المسترجعة لاستقلال سيادتها حديثاً، وأمام امتلاكها لما يزيد من أطماع القوى الأجنبية فيها، وما يمكن له أن يدعم مشاريع نمائها، من خيراتٍ وثرواتٍ طبيعية، كان التّوجّه نحو نظامٍ يحفظ ما لها ويدفع ما عليها أمرٌ إلزامي، المسار الذي ظهرت بوادره بدايةً من عام 1976، وتجسّدت أولى خطواته بحلول عام 1981، بتأسيس كتلة مجلس التّعاون الخليجي، هذا الأخير الذي نسعى من خلال هذا الفصل، إلى الخوض فيه وفي دوافعه ومقوّماته ومراحله، بالإضافة إلى ما واجهه كمشروعٍ من تحدّياتٍ وما حقّق من انجازات، لنختم بعد أن كانت بدايتنا طرحاً للخلفية التّاريخية لهذه الدّول، بالتّطرّق إلى تطوّر علاقاتها الخارجية، تمهيداً لدراسة توجّهاتها الحديثة، بالإضافة إلى كونها أحد أبرز سياسات هذه الدّول، المعتمد عليها في سبيل دعم مشروع تكاملها الاقتصادي، وتقيّداً بسياق ما ميّز المنهج الحديث للتّكامل عن نظيره التّقليدي.

ووفق تقسيمٍ ارتأينا فيه، تمكين دراستنا من الإلمام بكافّة أحداثها وإثراء محاورها، من خلال أربعة مباحث جاءت على النّحو الآتي:

- **المبحث الأوّل:** مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي نحو التّكامل.
- **المبحث الثّاني:** تكامل مجلس التعاون بين الدّوافع والمقوّمات والتحدّيات.
- **المبحث الثّالث:** إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- **المبحث الرّابع:** تطوّر العلاقات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.

1. المبحث الأوّل: مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي نحو التّكامل.

نسعى من خلال هذا المبحث، إلى التّطرق لمجلس التعاون الخليجي، كمؤسّسةٍ هادفةٍ إلى تنفيذ مشروعٍ، سعت أطرافه إلى مسايرة الاتّجاهات العالمية والعلاقات الدّولية، قصد التعريف به وبهياكله وأهمّ مراحله، انطلاقاً من توطئةٍ مختصرةٍ، حول التطوّر التاريخي لهذه الدول، بدايةً بالتّطرّق إلى مراحل تكوّنها وفترات تأسيس حكوماتها، في إشارةٍ منّا إلى المتغيّرات الدّافعة والدّول الفاعلة في هذا التّحول.

1.1. المطلب الأول: الخلفية التّاريخية لدول مجلس التعاون الخليجي.

عُرفت المنطقة الخليجية، بخلفيةٍ تاريخيةٍ وتجارية زاخرةٍ بالأحداث والتطوّرات، منطقةٌ كان من أبرزها مكانةً مملكة "ماجان" في عُمان و"دلمون" في البحرين، وقد اشتهرت هذه البقاع قديماً بالتجارة وصيد الأسماك واللؤلؤ، وشهدت التجارة البحرية فيها منافسةً، بين البحّارة العرب والأسبان البرتغاليين، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تنافسٌ انضمّت إليه الإمبراطوريتين البريطانية والهولندية، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، نظرًا لكون المنطقة بوّابةٌ تجارية، ونقطة انطلاقٍ ومعبرٍ للتجارة، خصوصاً إلى الصين والهند قبل افتتاح قناة السويس، الأهمّيةٍ الجغرافية التي حفّتها بمطامع متعدّدة، حيث وبعد انتمائها للإمبراطورية العثمانية، أُجبرت بريطانيا على إقامة علاقاتٍ وثيقةٍ مع القبائل والمماليك فيها، بدايةً من توقيع معاهدةٍ مع عُمان في عام 1788، وبعد انتشار نشاط القرصنة، ومن منظور تأمين التجارة إلى الهند عبر شبه الجزيرة العربية، وقّعت بريطانيا اتّفاقياتٍ أخرى، لتعلن بذلك بداية تواجدها الرّسمي في المنطقة بحلول عام 1819، لتصبح منطقة الخليج أكثر أهمّيةً من ذي قبل، خصوصاً مع بداية اكتشاف النّفط فيها، بدايةً من البحرين عام 1932، تلتها المملكة العربية السعودية عام 1933، ثم الكويت في عام 1938، وقطر في أواخر عام 1940، أمّا الإمارات العربية المتحدة ففي عام 1958، وتأخّرت عمان إلى غاية عام 1964 (AYDIN, 2013, p. 131).

عاشت المنطقة الخليجية، تحت الهيمنة البريطانية، وفق معاهدةٍ رسميةٍ عامّة تعود لعام 1820، وبعدها تمّ توقيع معاهدة الهدنة عام 1835، الهادفة إلى محاربة القرصنة والحروب البحرية، تلاها وفي نفس السنة المعاهدات مع حكّام الإمارات السبّع المتصالحة، ثمّ مع البحرين عام 1861، وصولاً إلى الاتّفاقية مع الكويت خلال عام 1889، والتي جُدّدت عام 1914، أمّا قطر ففي عام 1916، إلّا أنّه وبعد فترةٍ من الزمن، بدأ التّواجد البريطاني في الانسحاب تدريجياً من المنطقة، لينتهي بحلول عام 1971 (Ulrichsen, 2009, p. 04).

حيث نالت السعودية حريتها ووحدة أراضيها عام 1932، أمّا عمان ففي عام 1950، وبعد مفاوضاتٍ مع المندوب البريطاني، الشيخ عبد الله السّالم، نالت الكويت استقلالها عام 1961، ليتمّ في الخطوة التّالية وفي عام

1962 إصدار دستورها، أمّا البحرين وقطر فكان استقلالهما عام 1971، واجتمعت في نفس السنة جميع الإمارات الشّقيقة، لينتهي على إثرها حكم الإمبراطورية البريطانية بالمنطقة، ولتعلن بذلك الإمارات العربية المتحدة سيادتها، ووحدة إماراتها السّبع (أبو ظبي، الشارقة، دبي، عجمان، أمّ القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة)، بدستورٍ مؤقّتٍ دام إلى غاية إعلانها عن الدّستور الدّائم عام 1996 (FRAUKE, 2008).

إلّا أنّه وبعد إعلان المملكة المتّحدة خروجها الرّسمي من المنطقة عام 1971، ساد الفراغ الأمني بعدها، ليُصرّح زعيم الأغلبية في مجلس الشّيوخ الأمريكي (M.Mansfield)، معلناً أسفه تجاه القرار البريطاني، وأنّه لا مناصّ من تحرّك دولته، خوفاً من الامتداد السوفييتي استغلالاً لهذا الفراغ، كما حاول حينها وزير الخارجية الأمريكي (G.F. Dallass)، إقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن قرارها، مقابل تعهّداتٍ أمريكية بتقديم المساعدات المالية والعسكرية (AL_ Jashamy, 2016, p. 101).

وتوازياً مع سياسة ملئ الفراغ وتحت دوافع أمنية، أقدمت البحرين على منح مقرٍّ للبحرية الأمريكية، كما ظهرت بوادر التعاون بين الدول الخليجية بمبادراتٍ سعوديةٍ آنذاك، حيث وبحلول عام 1976، أعلنت الرّياض بدء الالتزام في شؤون الأمن بين الدول الست، ثمّ وفي نفس السنة تمّت دعوة كلٍّ من العراق وإيران، إلى اجتماع قمّة مسقط لوزراء الخارجية، والتي قدّم فيها الوفدين المدعوّين اقتراح اتفاقٍ أمنيٍ رسمي، يضمّ الدّول الثمانية، إلّا أنّ اضطراب العلاقات السعودية الإماراتية، كان عائقاً حينها لأيّ تواصلٍ ثنائي، أو تقدمٍ في علاقات المنطقة، زيادةً إلى اندلاع الحرب بين العراق والنظام الشّيعي الثوري الجديد بإيران، عام 1980، إذ باتت منطقة الخليج حينها بؤرة توتراتٍ واضطرابات، تُلزم دولها اتّخاذ قراراتٍ أمنية، تُنجيها من مخاوف وتهديدات ذوي الكراهية الأيديولوجية، وانتهاج سياساتٍ تحفظ خيراتها من مطامع القوى العالمية (Partrick, 2011, p. 05).

تزامنت هذه التطوّرات مع جملةٍ من المستجدّات في المنطقة، كان من أبرزها الأحداث الثّلاث التي خلّفت حالةً من الذّعر وعدم الاستقرار، لدى أنظمة وشعوب دول مجلس التعاون، الأحداث التي لعبت بدورها دوراً فاعلاً في توجّهاتها نحو إنشاء التكتل ورسم سياساته، إذ تمثّل أوّل هذه الأحداث في الإطاحة بالشّاه الإيراني عام 1979، وتغيّر نظام الحكم بعده، ليليه الاضطرابات التي عاشتها المنطقة، جرّاء اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وتصاعد وتيرة التهّديدات الإقليمية، أمّا الحدث الثّالث، فتمثّل في تنامي الشعور بالأهمّية والاستقلال السياسي لدى الدول الخليجية، النّاتج عن ثروة النّفط وازدياد القدرات المالية لديها (Ruth, 2017, p. 95).

حيث وبعد نهاية الخضوع للسيطرة الاستعمارية، والتحرّر من تنافس القوى الكبرى على خيراتها النّفطية، سعت دول المجلس إلى الاستقرار بتحويل نمط الحياة وعصرنته، الأمر الذي يتطلّب توافر بعض الشّروط، كرسم

الحدود وسيادة الحكومات وتأسيس الجيوش، واتّخاذ رايةٍ وطنية وإنشاء بُناها التّحتية، إلّا أنّ هذا كلّه ظلَّ ناقصاً لعدم إدراك شعوبها بمفاهيم هذا التّحول، وحرصاً من الأسر الحاكمة في مختلف الدول الست، على بلوغ أهداف التنمية المرفق بتماسك ووحدة أراضيها، وحفاظاً على قيم شعوبها القبلية، أقدمت الجهات المسؤولة فيها على توزيع نسبٍ من العائدات النّفطية على مواطنيها، ليقتصر واجب المواطن على الولاء لدولته، ولتشهد دول المجلس تحوّلاتٍ شملت القواعد المادية، للمستويات والعلاقات الاجتماعية، وزوال أنماط المعاملات التقليدية إثر قيام روابط تنظيميةٍ حديثة، تجسّدت في بناء المدن وتعزيز التجارة وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى الاهتمام بالتربية والتعليم، لتنجح هذه الدّول في مرحلتها الانتقالية من صيغ البداوة والموارد الشّحيحة، إلى تكويناتٍ سياسيةٍ حديثة، وفي تقديم صورتها للعالم والاندماج في المنظومة الدّولية (قادري، 2003، صفحة 90).

وفي ظلّ التطورات التي عرفتها العلاقات الدولية، السياسية منها والاقتصادية، بات من الصعب التّغافل على ضرورة الاتحاد ككتلةٍ واحدة، سعياً إلى مواكبة التّوجهات العالمية، ومواجهة التحدّيات الطارئة على الساحة الدولية، لتتّجه بذلك دول مجلس التعاون الخليجي إلى إنشاء كتلةٍ اقتصاديةٍ موحّدة، هذه الخطوة التي سُبقت بجملةٍ من الإجراءات، الهادفة إلى بناء العمل المشترك وتعزيز علاقات التعاون، والتي تجسّدت في قيام عددٍ من المكاتب والمنظّمات الخليجية، والتي نحاول عرضها على سبيل المثال لا الحصر وفق الآتي:

– **المكتب الفنّي للاتّصالات:** أنشئ هذا المكتب عام 1971 بالبحرين، تحت تسمية اللّجنة الدّائمة لاتّصالات منطقة الخليج العربي، بعضوية كلٍ من عمان، قطر، البحرين والإمارات لتلتحق الكويت بالمجموعة عام 1980.

– **مكتب التربية العربي:** اتّفقت الدول الست على تأسيس هذا المكتب، بعد اجتماعٍ عُقد عام 1975، والذي تمّ فيه الاتّفاق على أهداف واتّجاهات التعاون.

– **مؤسّسة الإنتاج البرنامجي المشترك:** في عام 1976، أُنشئت هذه المؤسسة بالكويت، ليتمّ بعدها إنشاء مجلس الصحة الخليجي، الهادف إلى تعزيز العلاقات البينية لدول المجلس، بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق الرّفاهية الصحية لكافة مواطني الدول الأعضاء، وخلال نفس السنة أُنشئت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (Goic)، بعضوية الدول الست، بالإضافة إلى اليمن التي انضمّت مؤخراً خلال عام 2009.

– **جهاز تلفزيون الخليج:** يعود قرار تأسيسه إلى اجتماع الرياض عام 1977، والذي تمّ خلال مؤتمر وزراء الإعلام بدول الخليج، وخلال عام 2007 تغيّرت تسمية المشروع، ليُدعى بجهاز وإذاعة تلفزيون الخليج.

– **مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية:** تمّ الاتّفاق على هذه الخطوة خلال اجتماعٍ عُقد بالمنامة عام 1987، بعضويةٍ لكافة دول المجلس إضافةً إلى اليمن (المركز الإحصائي، 2021، صفحة 38).

2.1. المطلب الثاني: مجلس التعّاون الخليجي (مفهومه، نشأته وأهدافه).

1.2.1. ماهيته مجلس التّعاون لدول الخليج العربية:

تمّ تعريف مجلس التعاون الخليجي، على أنّه تحالفٌ ذو توجّهاتٍ سياسيةٍ واقتصادية، معزّزٌ بتماثل الأعراف والقيم العربية والوطنية المتقاربة، أو بالمنبر السّياسي الذي تسعى عبره القيادات إلى تحقيق اهتماماتها المشتركة، ومواجهة التّهديدات الأمنية المتزايدة، سعياً منها إلى تعزيز مكانتها الدولية، ورفع مستويات المنافسة فيها عبر مختلف المجالات (Partrick, 2011).

وقد تمثّلت أعضاؤه ومؤسّسيه في ستّة دولٍ، تمثّلت في كلٍّ من (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتّحدة، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين)، هذه الأخيرة التي يتمّ في الشّكل الموالي، تقديم أهمّ المعالم وأبرز القواسم الخاصّة بكلٍّ منها:

الجدول رقم 3 : الخصائص الرئّيسية لدول مجلس التّعاون الخليجي لعام 2022.

الدّولة	العاصمة	طبيعة الحكم	العملة	المساحة(كم^2)	عدد السكّان(م،ن)
السّعودية	**الرياض**	**ملكي مطلق**	**ريال**	**2.149.690**	**36.408.820**
عمان	**مسقط**	**سلطني وراثي**	**ريال**	**309.500**	**04.576.298**
الإمارات	**أبو ظبي**	**اتحادي رئاسي**	**درهم**	**98.648**	**09.441.129**
الكويت	**الكويت**	**ملكي دستوري**	**دينار**	**17.820**	**04.268.873**
قطر	**الدّوحة**	**ملكي مطلق**	**ريال**	**11.490**	**02.695.122**
البحرين	**المنامة**	**ملكي دستوري**	**دينار**	**785**	**01.472.233**
مجلس التّعاون	/	/	/	**2.672.700**	**58.862.475**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (البنك الدولي، 2022).

وعرّف مجلس التعاون الخليجي حسب الأمم المتّحدة، على أنّه مجموعةٌ شبه إقليمية، ومنظّمةٌ سياسية تهدف إلى مواجهة النّفوذ الاقتصادي، والسياسي الإيراني المتزايد في المنطقة، وقد اعتمدت هذه المنظّمة في نشاطها على مؤسساتٍ حكوميةٍ أساسية، تمثّل أوّلها في المجلس الأعلى المكوّن من رؤساء الدّول الست، والذي تنعقد اجتماعاته مرّةً واحدة في السنة، وثانيها في المجلس الوزاري، المكوّن من وزراء خارجية الدول الأعضاء، وتُعقد

اجتماعاته أربعة مراتٍ في السنة، بالإضافة إلى أمانة المجلس التي تتولّى مهام التّنسيق، والإشراف على تنفيذ السياسات المسطّرة (Young, 2013, p. 09).

ويُعدّ مجلس التعاون الخليجي منظومةٌ إقليمية، هادفةٌ إلى الرّفع من مستويات التّنسيق وعلاقات التعاون بين أعضائها، واشتمال ذلك على كافّة الميادين وصولاً إلى تحقيق الوحدة، وقد جاءت هذه الخطوة وغيرها من المبادرات في الدول العربية، كبديلٍ لجمود وعجز الجامعة العربية، حيث تمّ تأسيس الاتّحاد المغربي عام 1989 والمتضمن لكلٍ من (ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا)، إلّا أنّ علاقاته البينية لم ترتقي إلى مستويات التكامل، بالإضافة إلى مجلس التعاون العربي (مصر، العراق، الأردن واليمن)، المؤسّس بتاريخ 16 فبراير 1989، والذي عرف تفكّكاً بعد عامٍ واحدٍ من إنشائه (عبد الرضا، 2015، صفحة 17).

ويُعتبر مجلس التعاون نقطة التحوّل في العلاقات الدولية بدايةً بالإقليمية، لتعرف العلاقات البينية للدول الأعضاء وما جاورها من الدول، انتقالاً إلى العلاقات العالمية، حيث كان لتأسيس هذا المجلس أثرٌ بالغٌ في تغيير توجّهات العلاقات الاقتصادية، والانتماءات السياسية.

2.2.1. نشأة مجلس التعاون الخليجي:

في عام 1976 وفي الدّورة الرابعة لمؤتمر وزراء خارجية دول الخليج العربي، المنعقدة بمسقط، أوصى سلطان عمان بإنشاء قوّةٍ خاصّة، مهمّتها الدّفاع عن مضيق هرمز، لتتكرّر الدّعوة على لسان قادة النّظام العراقي، وتستمرّ المساعي الرّامية إلى توفير ما أمكن من سبُلٍ لضمان أمن المنطقة، إلى أن تمّ في عام 1979 توقيع عددٍ من الاتّفاقيات الأمنية، بين المملكة العربية السعودية وجيرانها الخمس، إلّا أنّ هذا لم يحُل دون ما تواجهه المنطقة من تهديداتٍ وفقدانٍ للاستقرار (Mirhosseini, 2012, p. 9866).

حيث وبعد نجاح تجربة اتّحاد الإمارات العربية المتّحدة عام 1971، ظهر منبت الفكرة توحيد المنطقة على يد وليّ العهد الكويتي آنذاك، الشّيخ جابر الأحمد عام 1976، والذي دعى إلى إنشاء وحدةٍ خليجيةٍ وفق أسسٍ سلميةٍ وقويّة، تُمكّن دول المنطقة من خلق التّعاون الشّامل والمختلف المجالات، خدمةً لمصالح شعوبها، الفكرة التي تطوّرت أثناء إعادة طرحها في مؤتمر القمّة العربية بعمان عام 1980، ثمّ في اجتماعٍ عُقد بالرّياض بين الدّول الست عام 1981، لتبدأ الخطوات التّنفيذية لمشروع مجلس التعاون الخليجي، في مؤتمر القمّة الخليجية، الذي عُقد على هامش القمّة الإسلامية، بمدينة الطّائف بالمملكة العربية السعودية عام 1981، حيث وعلى هامش هذا المؤتمر، طرحت الدول الأعضاء الست ثلاثة مشاريع مختلفة هي:

– **المشروع السعودي:** عُرف هذا المشروع بما جاء فيه من تركيزٍ على الجوانب السياسية والأمنية، داعياً إلى إنشاء تحالفٍ عسكري، بعيدٍ عن اشتراك أيّة قوىً أجنبيةٍ فيه.

– **المشروع الكويتي:** ركّز الجانب الكويتي على توسعة دائرة التّعاون في العلاقات الاقتصادية والثّقافية.

– **المشروع العماني:** أيّد هذا المشروع نظيره السعودي فيما تعلّق بالتّعاون العسكري، إلّا أنّه ركّز في ذلك على ضرورة حماية مضيق هرمز، والذي يُعتبر حسب رأي أصحاب القرار شُريان الحياة والحضارة (عبير، 2020).

وفي الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981، صادقت الدول الخليجية الست على ميثاق إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعدما عُقد في أبو ظبي القمّة الأولى للمجلس، وتمّ التّوقيع فيها على نظامه الأساسي، كاستجابةٍ لواقع المنطقة التّاريخي والاستراتيجي والثّقافي والسّياسي، القمّة التي اعتُبرت بمثابة الخطوة التّأسيسية والبداية القانونية للمجلس (الشمري، 2012، صفحة 08).

وفي اجتماع المجلس الأعلى الثاني، المنعقد في الرّياض شهر نوفمبر من نفس السنة، تبنّى قادة الدول الست اتفاقيةً اقتصادية، كانت بمثابة نقطة الانطلاق نحو إبرام اتفاقياتٍ تكاملية أخرى، حيث تمّ الاتفّاق بين الدول المشاركة، على تحقيق التّنسيق والتعاون في جوانبه المتعدّدة، بدايةً من التّدرج في انتهاج مراحل التكامل وتجسيدها على أرض الواقع، الحال الذي تجسّد عبر ما ظهر في المنطقة من نشاطٍ مشترك، وعبر حرص أطرافه على إنجاح العملية، إذ عمدت إلى تشكيل لجانٍ وهيئاتٍ متخصّصة، مهمّتها تنفيذ توجيهات الهيئات التأسيسية الرئيسية للدول الأعضاء، والعمل على تمهيد الطّريق نحو تجسيد المبادئ التي أرستها الاتّفاقية، إضافةً إلى التّنسيق في السياسات وتقريب الوجهات (Laabas & Limam, 2002, p. 02).

3.2.1. الهيكل التّنظيمي والمؤسّسي للمجلس:

جاء ميثاق مجلس التعاون الخليجي، لشرح منطق إنشائه ومفهومه وهيكله التّنظيمي، حيث نُصّ في المادة السادسة منه، على ما يخصّ مؤسّساته وأدوارها، هذه الأخيرة التي رُتّبت على الشّكل التّالي:

– **المجلس الأعلى:** هو السّلطة العليا في هذه المنظّمة، ويتكوّن من رؤساء الدول الأعضاء، بتناوب الرئاسة فيه بشكلٍ دوري بينهم، اجتماعاته دورية مرّةً كل سنة، بالإضافة إلى الحالات الاستثنائية بناءاً على طلبٍ من أحد الدول الأعضاء، ترتبط هذه المؤسّسة بهيأته الاستشارية، المكونة من ثلاثين عضواً، في مردٍّ إلى خمسة أعضاءٍ من كلّ دولةٍ عضو، كما يضمّ المجلس الأعلى في مؤسّساته هيئة تسوية المنازعات.

– **المجلس الوزاري:** يتألّف هذا المجلس من وزراء خارجية الدّول الأعضاء الست، تُعقد جلساته بصفةٍ دورية بمعدّل مرّةٍ واحدة كلّ شهر، بالإضافة إلى الجلسات الاستثنائية، ومن مهام هذه الهيئة الإشراف على صياغة السياسات، وتقديم التوصيات والسّعي إلى التنسيق بين الأعضاء، بالإضافة إلى رفع التّقارير بشكلٍ دوري، إلى المجلس الأعلى للمصادقة عليها.

– **الأمانة العامة:** تتكوّن الأمانة العامّة من الأمين العام، المعيّن من قبل المجلس الأعلى، ليمارس مهامه خلال مدّة ثلاثة سنواتٍ قابلةٍ للتّجديد، بالإضافة إلى ثمانية أُمناء مساعدون، يُكلّف المجلس الوزاري بتعيينهم لثلاث سنواتٍ قابلةٍ للتجديد، كما تضمّ الأمانة رئيسي وفود مجلس التّعاون الخليجي، واحدٌ لدى الاتّحاد الأوربي في بروكسل، وآخرٌ لدى الأمم المتّحدة، وتشمل مهام الأمانة العامّة، إعداد الدّراسات المتعلقّة بالتعاون والتّنسيق، والتخطيط والبرمجة للمشاريع المشتركة، بالإضافة إلى إعداد تقارير دوريّة، لسير نشاط مجلس التعاون الخليجي، ووضع الصيغ النّهائية لجداول أعماله (Beaujouan, 2019, p. 18).

– **هيأة تسوية المنازعات:** تتبع هذه الهيئة لمجلس التعاون، حيث وفي حالة نشوب الخلافات الداخلية، وبعد تعذّر حلّها من قِبل المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، يقوم هذا الأخير بإحالتها إلى هذه الهيئة، المطالبة بدورها برفع تقريرٍ يتضمّن في فحواه توصياتٍ أو فتوى، ليتمّ النّظر فيها مُجدّداً من قِبل المجلس الأعلى، إلّا أنّه ومن الملاحظ في نشاط هذه الهيئة، محدوديتها واقتصار نشاطها على الخلافات التي تدور حول تطبيق النظام الأساسي للمجلس، أو حالات الإخلال به (صباح، 2018، صفحة 26).

4.2.1. أهداف مجلس التعاون الخليجي:

تمّ تسجيل الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، ضمن خمسة وثائق أساسية (النظام الأساسي، الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة، أهداف وسياسات خطط التنمية، الإستراتيجية الموحّدة للتّنمية الصناعية، السياسة الزراعية المشتركة)، كما حدّدت المادة الرّابعة من نظامه الأساسي، أهداف المجلس فيما يلي:

– خلق التّرابط والتكامل بين الدول الأعضاء، والتنسيق بينهم في كافّة الميادين وصولاً إلى الوحدة.

– دفع عجلة التّقدم العلمي والتّقني، في مجالات الصناعة والتّعدين والزراعة، واستغلال الثروات المائية والحيوانية، بما يضمن خلق التّنويع الاقتصادي.

– السّعي إلى تماثل الأنظمة بمختلف الميادين، الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، وكذا الشؤون الاجتماعية، الصّحية منها والتعليمية وقطاع السياحة.

أمّا حسب الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة، فقد وُجّهت الأهداف لمعالجة القضايا الرئيسية التالية:

– التنسيق البترولي والصناعي والزراعي، ودعم المشاريع المشتركة.

– التّعاون المالي والنّقدي والتّعاون الجمركي، مع التّنسيق في قطاع الاتّصالات.

– التبادل التجاري وانتقال الأموال والأفراد (منتدى التمويل الاسلامي، 2022).

3.1. المطلب الثالث: مراحل التكامل في مجلس التعاون وأبرز محطّاته:

1.3.1. مراحل التكامل في مجلس التعاون.

تماشياً مع المستجدّات الدولية، وإتباعاً لترتيبات ومناهج التكامل، قامت دول المجلس بجملةٍ من الخطوات في طريقها إلى بناء تجمّعٍ اقتصادي موحّد، سعياً منها إلى تجسيد أهدافه، حيث شهدت مسيرتها المراحل التّالية:

– منطقة التجارة الحرة (1983–2002):

اعتبرُت هذه المرحلة نتاجٌ لأولى خطوات الدول الأعضاء، في مسيرة تأسيسهم للمجلس، إذ تمّ إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة بين دوله، في شهر نوفمبر من عام 1981 بالعاصمة السعودية، لتشتمل هذه الاتفاقية على أربعة جوانب اقتصادية، تمثّلت في كلٍّ من التبادل التجاري، حركة الأشخاص ورؤوس الأموال، التّنسيق النّفطي والصناعي والتعاون المالي والنّقدي (حشوف، 2016، صفحة 158).

وتعتبر هذه المرحلة، نقطة انتقالٍ من مرحلة التّنسيق إلى باقي مراحل التكامل، وهناك من رأى فيها حرصاً من قِبل الدّول الأعضاء، على صياغة هيكله المتماسك، كونها تمّت بعد عامين فقط من تأسيس مجلس التعاون، حيث أُنشئت في شهر مارس من عام 1983، واستمرت إلى غاية تأسيس الاتّحاد الجمركي، وقد تميّزت هذه المرحلة بإعفاء المنتجات المحلّية من الرسوم الجمركية، الصناعية منها والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية، على أن تُرفق هذه المنتجات بشهادة المنشأ من قبل الدّولة المصدّرة، وفي هذه المرحلة ووفق (Ayalon, 1992)، تمّ تحقيق إنجازاتٍ عدّة، قصد تعزيز التجارة البينية أهمّها:

– الاستغناء عن دور الوكيل في المبادلات التجارية، وتخصيص الممرّات والمنافذ بين الدول الأعضاء، لتسهيل حركة المواطنين داخل دول المجلس (الأمانة العامة، 2023).

– تحقيق الحرية التامّة لحركة السلع، تسهيلاً لمعاملاتها التجارية، وتوافقاً مع التوجّهات العالمية، الرّامية إلى فتح الأسواق الوطنية وتحرير التجارة العالمية (Mishrif & Al-Naamani, 2018, p. 211).

– دمج المواطنين في تجارة التّجزئة وتجارة الجملة، والسّماح للشّركات الخليجية بفتح مكاتب للتّمثيل التجاري في أيّ دولةٍ عضو، وإنشاء مكاتب التّحكيم التجاري عام 1995 بالبحرين، وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس عام 1998، وبعدها وفي عام 2002 تمّ الإعلان عن إنشاء هيئة التّقييس، لتحديد معايير المنتجات الخليجية واعتمادها، والعمل على توحيد المواصفات القياسية بين كافّة الدول الأعضاء (Haddad, 2019, p. 2360).

– الاتّحاد الجمركي (2003–2008):

سعى قانون الجمارك الموحّد لدول مجلس التعاون الخليجي، في الدّورة العشرين للمجلس الأعلى المنعقدة بالرياض عام 1999، إلى حماية المنتجات الوطنية من نظيراتها الخارجية، عبر توحيد التعّريفة الجمركية، وبعد المناقشة قُرّر انطلاق التّنفيذ التدريجي، على مدى خمسة سنوات (Ovchinnikov, 2013, p. 894)، ووسط المناداة بتوحيد التعريفة الخارجية لدول المجلس، خاصةً المتعلّقة منها بالتجارة مع الاتحاد الأوربي، وكجزءٍ من مواقف التّفاوض، نحو العضوية في منظمة التجارة العالمية لكافّة أعضاء المجلس، تمّ في اجتماع المجلس الأعلى المنعقد في عام 2000 مناقشة الاتحاد الجمركي، كخطوةٍ تمّ رفضها مُسبقاً (lawson, 2012, p. 12).

دخلت هذه المرحلة حيّز التّنفيذ بدايةً من شهر يناير من عام 2003، أين تمّ توحيد التّعريفة الجمركية بين الدّول الأعضاء لمجلس التعاون، حيث حُدّدت قيمتها بنسبة 05% تجاه السلع الأجنبية المستوردة، كما تمّ الاتّفاق على تحديد فترةٍ انتقالية، امتدّت إلى غاية عام 2009، كفرصةٍ للتّأقلم مع المستجدّات الطّارئة والتعديلات المستحدثة (بن يوب و عوار، 2017، صفحة 65).

وقد كانت هذه المرحلة محلّ انتقادٍ من قبل البعض، إذ لم يرو وجوداً لاتحادٍ جمركيٍ لمجلس التعاون، نتيجة الاستمرار في الحفاظ على بعض التعريفات الخارجية، والتّباين بين أعضائه تجاه بعض المنتجات كالسيارات، حيث تحافظ قطر والمملكة العربية السعودية، على تعريفاتٍ أعلى تصل في بعض الأحيان إلى 20%، بينما تبقى التّعريفة الخارجية لدى نظيراتهما من الأعضاء عند حدود 05% (Hoekman & Sekkat, 2010, p. 05).

وحسب دراساتٍ أخرى فإنّ انطلاق هذه المرحلة، قد مكّن دول المجلس من زيادة مستويات الرّفاهية العامّة فيها، ورفع من درجة تكاملها، إذ تلقّت المنتجات الخليجية المحلّية نفس المعاملة، بغضّ النظر عن الاختلاف في البلد المنشأ من عضوٍ لآخر، كما مهّدت هذه المرحلة لإنشاء سوقٍ مشتركة، وزادت في أحجام التجارة بين الأقاليم، كنتائج وجبت الإشارة إليها، على الرّغم من عدم توافر الآليات الفعّالة لتوزيع الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء (Mishrif & Al-Naamani, 2018, p. 212).

- السّوق المشتركة (انطلاقاً من عام 2008):

كخطوةٍ بارزةٍ في مسيرة التكامل لدول المجلس، تمّ في عام 2008 إنشاء السوق الخليجية المشتركة، هذه الأخيرة التي لعبت دوراً هاماً، في منح المساواة الاقتصادية لشركات ومواطني الدّول الأعضاء، على طول حدود المنطقة، كما ساهمت في إزالة الحواجز أمام حركة البضائع ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى تسهيل حركة الأشخاص من مواطنين وعمّال (HAKIMIAN & ABDULAAL, 2015, p. 03)، مع تمكينهم من الحصول على كافّة الحقوق والامتيازات المتساوية، بما يشمل ذلك من تنقّلٍ للمواطنين ورؤوس الأموال، وكذا توفير الاستقرار والعمل والحماية الاجتماعية، إضافةً إلى الخدمات التّعليمية والاقتصادية، حيث تمّ سعياً إلى ما ذُكر، تسخير لجانٍ مشتركة، وإصدار جملةٍ من القوانين واللّوائح، جاء أهمّ ما نصّت عليه في طيّاتها كالآتي:

- السّماح بتفرّع الشركات الخليجية داخل الدّول الأعضاء للمجموعة، مع حصولها على المساواة مع الشركات المحلية بدايةً من عام 2010.

- إصدار قانون العلامات التجارية لدول المجلس عام 2012، والذي تلاه الموافقة على جملةٍ من القوانين مثل القانون التجاري الموحّد، وقانون حماية المستهلك في دول المجلس، بالإضافة إلى قانون المنافسة والأسرار التجارية، وقانون المعاملات الإلكترونية (Haddad, 2019, p. 2361).

وحسب بعض المفكّرين، انعكست نتائج هذه المرحلة وسابقتها (الاتّحاد الجمركي)، إيجاباً على بيئة الأعمال والهيكل المؤسّسي للمنظّمات الوطنية والإقليمية، إذ زال التّمييز فيها بين الشركات الوطنية والأجنبية، كما كان من بين تداعيات المرحلتين، تحريرٌ للتجارة وتعزيزٌ لكفاءة الإنتاج ولأنظمة الاستثمار، ما أمكنه أن يودي إلى تمهيد الطّريق لسياسات التنويع (Mishrif & Al-Naamani, 2018, p. 211).

- الاتّحاد النقدي:

اعتُبرت دول مجلس التعاون الخليجي، كاقتصادياتٍ مفتوحة نسبياً، تعمل حكوماتها المركزية على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ سنواتٍ عديدة، زيادةً على ذلك قامت هذه الدول بمواءمة القواعد واللوائح، المتعلّقة بالنشاط الاقتصادي العالمي، وقد ارتبطت عُملاتها خلال تنفيذ هذه العمليات بالدّولار الأمريكي، في إطار ما سُمي بالاتحاد النّقدي الزّائف، في معاملاتها الخارجية ومع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى معاملاتها الدّاخلية البينية، دام الحال إلى غاية الأزمة المالية الأخيرة التي غيّرت نهج التّعامل، بالتّوجّه إلى ربط القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية بسلّةٍ من العملات (Pawel, 2015, p. 203).

وقد اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي قديماً، في تداولها على عدّة عملاتٍ أجنبية، اختلفت بين تركيةٍ وروبيةٍ وهندية، إضافةً إلى بعض النّقود الورقية كالدّولار والجنيه الإسترليني، إلى أن عمدت الهند نظراً لحجم معاملاتها الكبير مع دول المنطقة، إلى إصدار عملةٍ خاصةٍ بهذه الدّول عام 1959، والتي عُرفت حينها باسم روبية الخليج، ليستمرّ الوضع إلى غاية حصول هذه الدّول على استقلالها السّياسي، أين فكّرت في إنشاء عملاتها الخاصة بها، وتأسيس بنوكها ومؤسّساتها النّقدية، حيث تأسّست مجالس النّقد فيها، في تواريخ مختلفة بين كلّ دولةٍ وأخرى، إذ كانت البداية بالكويت عام 1960، وفي نفس السنة تمّ إصدار الرّيال السعودي الورقي، أمّا البحرين وقطر ففي عامي 1965 و1966، في حين تأخّرت الخطوة في كلٍّ من عمان والإمارات العربية المتّحدة إلى غاية 1972 و1973 على التّوالي (موزاوي، 2018، صفحة 56).

وسارت دول مجلس التعاون على خطى استكمال تكاملها، سعياً إلى زيادة كفاءتها الاقتصادية العامّة، وإزالة تكاليف المعاملات وضمان استقرارها المالي، بالقضاء على عدم اليقين المتعلّق بأسعار الصّرف الأجنبي، عبر إنشاء اتّحادٍ نقدي كمرحلةٍ بارزةٍ في اتّفاقياتها، هادفةً إلى توحيد عملاتها الوطنية مع حلول عام 2010، حيث تجسّدت هذه الخطى والمساعي في جملةٍ من الإجراءات، ترجع بدايات انطلاقها إلى عام 2000، أين كلّف المجلس الأعلى للكتلة، مجموعةً من الهيئات المتخصّصة، كوكالات النّقد ومحافظي البنوك المركزية، ولجنة التّعاون المالي والاقتصادي المكوّنة من وزراء المالية، بوضع خطط عملٍ وتحديد جداولها الزّمنية، من أجل السّعي لتأسيس عملةٍ جديدةٍ موحّدة، وفي عام 2001 قرّرت هذه الهيئات إنشاء مجموعةٍ فنّيةٍ رفيعة المستوى ومتعدّدة الاختصاص، مهمّتها دراسة متطلّبات إنشاء إتّحادٍ نقدي، في ظل المقوّمات المتوفرة، وبعد أن تمّ عرض ما توصّلت إليه الدّراسات من نتائج أوّلية، وفي اجتماعٍ للمجلس الأعلى من نفس السنة، اتّفق رؤساء الدول الست على مراحل معينة، وأُطُرٍ زمنيةٍ محدّدةٍ لتأسيس اتّحادها النّقدي (Sturm & Siegfried, 2005).

وانطلاقاً من رجوع فكرة توحيد العملة إلى تاريخ إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وبناءاً على ما عليه نصّت الاتّفاقية الاقتصادية المبرمة آنذاك، تركيزاً على تنسيق السياسات المالية والنّقدية والمصرفية فيما بين الدول الأعضاء، مع تعزيز التعاون بين مؤسّساتها المالية، وتمهيداً لخطوة تأسيس عملةٍ موحّدة، شهدت الكتلة الخليجية انجازاتٍ عدّة أهمّها:

– إنشاء لجنة محافظي البنوك المركزية، والمؤسّسات النّقدية عام 1983.

– اشتراك الدول الأعضاء في مفاوضاتٍ دامت من عام 1985 إلى غاية عام 1987، دارت حيثياتها حول التّثبيت المشترك لعملاتها وكذا حقوق السّحب، إلّا أنّها فشلت في الوصول إلى حالة الاتّفاق.

– بعد توحيد عملة الكتلة الأوروبية وإنشاء الأورو، تمّت إعادة طرح الفكرة ومناقشة الخطوة في نهاية التّسعينات، ليتمّ في عام 2000 تبنّي الدّولار الأمريكي، كمثبتٍ مشتركٍ لعملات الدّول الأعضاء، غير أنّ الكويت وفي عام 2002، اتّجهت إلى ربط عملتها بسلّةٍ من العملات.

– البدء في البحث في معايير التقّارب النّقدي خلال فترة ما بين 2002 و2005، من قبل لجنة المحافظين ولجنة التّعاون المالي والاقتصادي.

– في عام 2004، وبعد الموافقة على معايير التّقارب لغرض قيام اتّحاد العملة، في إجراءٍ تمّ تبنّيه من معايير الاتّحاد النّقدي الأوروبّي، تضمّن تحديد العناصر الأساسية بدايةً، وتحديدها بعدم زيادة معدّلات التضخّم والفائدة في دول الأعضاء عن +02%، وأن لا تزيد نسبة العجز السنويّ عن 03% من النّاتج المحلي الإجمالي، كما تمّ تحديد حدود دين القطاع العامّ بأقلّ من 60%، وتحديد سقف الدّين العامّ للحكومة المركزيّة عند 70%، أمّا معدّلات الفائدة، فلا تزيد عن متوسّط الأعضاء الأدنى بأكثر من 02%، وأن لا يزيد التضخّم عن المتوسّط المرجّح للدول الست بأكثر من 02% (Pawel, 2015, p. 202).

– الاتّفاق على إنشاء بنكٍ مركزي، كمرحلةٍ يسبقها إنشاء مجلسٍ نقدي في عام 2005، وفي نفس العام أقرّ المجلس الأعلى في دورته السّادسة والعشرين، المنعقدة في أبو ظبي، المعايير اللّازمة لتحقيق تقاربٍ في الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والنّقدي، والتي شمِلت معدّلات التضخّم ومعدّلات الفائدة، ومدى كفاية احتياطي النّقد من العملات الأجنبية، كمعايير للتّقارب النّقدي، أمّا معايير التّقارب المالي فتضمّنت نسبة العجز السنوي في الموازنة العامّة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ليتمّ في عام 2007 اعتماد طريقة حساب نسب الأداء الاقتصادي لهذه المعايير، من قِبل لجنة التّعاون المالي والاقتصادي (نوزاد، 2011).

– طرح البرنامج المفصّل لأجل إصدار عملةٍ مشتركةٍ في عام 2007، وتمّ عقبها وفي عام 2009 الإعلان عن المقرّ الدّائم للمجلس النّقدي بالرّياض، القضية التي أثارت الجدل والخلاف بين الأعضاء خاصةً منهم الإمارات، والانقسام الذي سبقه إعلان عمان انسحابها من الاتّحاد سنة 2006، ليعقد مجلس إدارة المجلس النّقدي أوّل اجتماعٍ له في مدينة الرّياض، في 30 مارس من عام 2010، بحضور أربعة دولٍ أعضاء فقط، ما أدّى إلى تأجيل القضية إلى موعدٍ لاحقٍ يحدّده المجلس النّقدي.

إلّا أن دول كتلة المجلس وإلى غاية السّاعة، لم تحقّق اتّحاداً نقدياً، ولم تصل إلى اتّفاقٍ حول قضيّة توحيد عملاتها، لأجل تمكينها من إصدار عملةٍ جديدةٍ مشتركة، التّحدي الذي لا يزال قائماً إلى السّاعة، والذي سُجّل

في خانة الانتقادات، لدى بعض المحلّلين لمشروع التكامل الخليجي، والذي أرجع سببه بعضهم إلى عوائق سياسية أكثر منها اقتصادية (بن يوب، بزواية، و عوار، 2015، الصفحات 165-170)، يحدث هذا في ظلّ توافر كافّة الإمكانيات والمؤهّلات الممكّنة من تكملة مراحل تكاملها الاقتصادي، حيث أكّدت العديد من الدّراسات أمثال (Darrat and Shamsi, 2005)، أنّ الأسواق المالية وإجراءات السّياسة النّقدية، لاقتصاديات دول المجلس، مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعضٍ على المدى الطّويل، وأثبتت دراسة (Laabas and Limam, 2002)، أنّ أسعار الصّرف الحقيقية، في نفس الكتلة الاقتصادية، ذات ارتباطٍ وثيقٍ واشتراكٍ في الاتجّاه العشوائي، المعطيات التي تمنح بلدان العينة، القدرة والاستعداد الكاملين لإقامة اتّحاد العملة (Al-Mawali, 2015, p. 539).

وفي خضمّ الدّراسات التي تناولت موضوع الاتّحاد النّقدي، في دول مجلس التعاون الخليجي، تطرّق بعضها إلى أهمّ انعكاساته المتوقّعة من تكاليف وفوائد، ولخّصها في الآتي:

- فوائد الاتّحاد النّقدي في دول مجلس التعاون الخليجي:

- المكاسب السياسية:

يُعتبر النّجاح في مشروع العملة الموحدة، خلقٌ لهويةٍ اقتصادية وترجمةٌ للتوحّد السياسي، وخطوةٌ عمليّةٌ لتحقيق المواطنة الخليجية، إضافةً إلى زيادة التواجد والتّأثير العالميين، للدول الأعضاء في المحافل الدّولية، والمشاركة في صنع القرارات العالمية (الأمانة العامة، 2023).

- المكاسب الاقتصادية:

- الرّفع من درجة المساومة وزيادة القدرة التّفاوضية نتيجة توحيد المواقف، في خطوةٍ ممهّدةٍ للوصول إلى بناء علاقات شراكةٍ، مع الكتل الاقتصادية الأخرى، وأكبر القوى الاقتصادية العالمية، خاصّةً بعد أن عرفت كتلة مجلس التعاون الخليجي، تصعيداً عالمياً في علاقاتها الاقتصادية والتّجارية، حيث انخرطت في اتّفاقيات مناطق التجارة الحرّة مع الولايات المتّحدة الأمريكية، وقبلها دخلت في مفاوضاتٍ مع أعضاء كتلة الاتحّاد الأوروبي، لأجل إنشاء منطقةٍ تجاريةٍ حرّة بين الكتلتين، إضافةً إلى نيل كافّة دولها للعضوية في منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، ومنظّمة التجارة العالمية (Boughanmi, 2008, p. 43).

- التحرير الجزئي لاحتياطات النّقد الأجنبية، واسترجاع الأموال الخليجية من الخارج.

وفي قراءة إحدى الدّراسات، لبعض المؤشّرات والتنبّؤات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، والمركّزة حول إمكانية إقامة اتّحادٍ نقديٍ فيها، وما ينجرُّ عنه من آثار، جاء فيها التّمييز بين آثار الاتّحاد النّقدي، على حسب امتداد الفترة الزّمنية، حيث حُدّدت في المدى المتوسّط بتخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة التجارة البينية المبنية على أُسس العملة الجديدة، والتي تعمل على خفض تكاليف تحويل العملات والرّسوم المصرفية الأخرى، بدل اللّجوء إلى التعامل وفق احتياطات البنوك المركزية، من العملات الأجنبية، كما يساهم الاتّحاد النقدي في تحقيق اقتصاديات الحجم وسهولة مقارنة الأسعار، بالإضافة إلى إلغاء رسوم التّحويل بين الدّول الأعضاء، ورفع مستويات التنافسية لاقتصادياتها، أمّا على المدى الطّويل، فبالحدّ من مخاطر أسعار الصّرف وتقلّباتها، والعمل على استقرار معدّلات التضخّم والمستوى العام للأسعار، عن طريق مساهمة العملة الموحّدة في تكامل الأسواق المالية، خاصةً أسواق السّندات والأوراق المالية، وبالتّالي تعزيز الشّفافية وضبط السياسات المالية والاقتصادية، ما يُسهم في جذب المستثمرين، المحلّيين منهم والأجانب، كما يُسهم الاتّحاد النقدي في رفع معدّلات النمو والتّوظيف (صديقي، 2011، صفحة 246).

– تكاليف الاتّحاد النّقدي في دول مجلس التعاون الخليجي:

– فقدان القدرة على إدارة السياسة النّقدية الوطنية، نتيجة التنازل عن أدوات أسعار الصرف والسياسة النّقدية.

– انتقال مسؤولية البنوك المركزية الوطنية، وتحوّل أدوارها في تغيير أسعار الصرف أو أسعار الفائدة، إلى البنك المركزي الأعلى، المنشأ حديثاً على مستوى الاتّحاد (Alreshan & AlKholifey, 2010, p. 23).

2.3.1. أهم المحطّات في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول المجلس.

عرفت مسيرة التكامل في دول مجلس التعاون الخليجي، محطّاتٍ بالغة الأهمّية، بدايةً من السّعي إلى توضيح أهداف الاتّفاقية الاقتصادية الموحّدة عام 1982، كخطوةٍ أرست مبادئ منطقة التجارة الحرّة لدول المجلس لعام 1983، وساهمت في تسهيل حركة المواطنين عبر الحدود، وافتتحت قطاعات الخدمات وعزّزت أهمّيتها انطلاقاً من عام 1986.

كما كان من أهمّ المحطّات في مسيرة التكامل الخليجي، المداولات الأوليّة في المجلس الوزاري عام 1989، السّاعية إلى الاتّفاق حول تعريفةٍ خارجيةٍ مشتركة، بالإضافة إلى إبرام الاتّفاقية الاقتصادية الجديدة، بين دول المجلس في قمّة مسقط بعمان عام 2001، لتحلّ بذلك محلّ سابقتها الاتّفاقية الاقتصادية الموحّدة، وتحدّد أهدافاً أكثر عمقاً واشتراكاً بين الدّول الأعضاء، وخارطةً أكثر اتّساعاً جغرافي وشمولاً مجالاتي.

وفي عام 2001 وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي على جدولٍ زمني، يتمّ من خلاله تنفيذ أبرز المراحل وتجسيدها على أرض الواقع، بدايةً من الاتّحاد الجمركي عام 2003، وتوجيه السّياسات بما يخدم معايير التقارب للاتّحاد النّقدي، بحلول عام 2005، وصولاً إلى السوق المشتركة عام 2007، ليتمّ اعتماد العملة الموحّدة مع حلول عام 2010 (Sturm & Siegfried, 2005, p. 27).

وسعياً منّا إلى الإلمام بأبرز محطّات هذا التكتّل، والتّطرق لمضامين اجتماعاته وقممه وأزمنة انعقادها، نعرض الجدول التّالي:

الجدول رقم 4 : أهم المحطّات في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

السنة	المقر	مضمون الاتّفاقية
1981	أبو ظبي	أول قمّة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
1983	الدوحة	بداية التّنسيق في الشؤون الدّفاعية في ظلّ الحرب العراقية الإيرانية
1981	الرياض	إقرار الموافقة على الاتّفاقية الاقتصادية
1984	الكويت	الموافقة على حقّ التملّك للمواطنين بالدّول الأعضاء
1982	المنامة	إنشاء مؤسّسة الخليج للاستثمار
1987	الرياض	المصادقة على نظام الإقراض البترولي بين الدّول الأعضاء
1988	المنامة	المساواة بين مواطني الدّول الأعضاء في المعاملة الضريبية
1991	الكويت	دراسة الأزمة المتعلّقة بالكويت والعراق
1994	المنامة	تطوير قوّة ردع الجزيرة نحو زيادة التحرّك الفعّال والسريع
1997	الكويت	إنشاء هيأةٍ استشارية من مواطني دول المجلس لإبداء الرّأي
1999	الرياض	مناقشة التّعامل مع العالم عبر كيانٍ اقتصادي خليجي واحد
2001	مسقط	إنشاء هيئةٍ خليجيةٍ مستقلّة جديدة للمواصفات والمقاييس
2006	الرياض	اعتماد قانون نظام العلامات التجارية كقانونٍ إلزامي.
2010	أبو ظبي	إقرار السّماح بفتح فروعٍ للشركات الخليجية في دول المجلس.
2011	الرياض	اعتماد الهوية الشخصية كإثباتٍ للهويّة لمواطني دول المجلس. اعتماد القواعد الموحّدة لإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية.
2013	الكويت	الموافقة على إنشاء القيادة العسكرية الموحّدة للتّنسيق والتّخطيط
2014	الدّوحة	المصادقة على قرار إنشاء جهاز شرطة خليجي مشترك
2015	الرياض	إقرار رؤية الملك سلمان لتعزيز العمل الخليجي المشترك

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: **الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.**

2. المبحث الثاني: تكامل مجلس التّعاون الخليجي بين الدّوافع والمقوّمات والتحدّيات.

يتضمّن المبحث طرحاً لأهمّ الأسباب التي أدّت إلى تبنّي سياسات التكامل، من قِبل قادة الدّول الأعضاء للمجلس، على اختلافها بين اقتصاديةٍ وسياسيةٍ وأمنية، مع عرضٍ مفصّلٍ لأبرز ما واجه إنشاء هذا التّجمّع من تحدّيات، عبر التطرّق إلى الاختلافات والتّفسيرات التي جاءت عبر المحلّلين لمسار هذا المشروع.

1.2. المطلب الأوّل: دوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي.

حسب الكثير من الرّؤى والتحليلات، لا تختلف دوافع اتّفاقية التكامل لدول المجلس، عن نظرائها من النّماذج العالمية، كالاتحاد الأوروبّي ورابطة جنوب شرق آسيا، إلّا في إسهامات النظام الملكي القائم والمشترك فيما بينها، حيث أجمع الكثيرون على قيامها نتيجةً لاعتباراتٍ سياسيةٍ بالدّرجة الأولى (Takagi, 2012, p. 03).

ولخّص بعض المفكّرون نظرتهم لإنشاء كتلة مجلس التّعاون الخليجي، ضمن عناصر متشابكةٍ وإن اختلفت طبيعتها، حيث رأى فيها فريقٌ منهم ردّة فعلٍ للدّول الستّة على التهّديدات الأمنية، وهدفاً تجسّد في سعيها إلى القضاء على انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، ومحاولةً لتأسيس مؤسّسةٍ أكثر كفاءةً في التّمثيل الخارجي، وأكبر قدرةً على توفير الحماية، مقارنةً ببديلتها جامعة الدّول العربية، مهمّتها القيام على صنع السياسات الخليجية على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي، استغلالاً لثقل مكانتها وخيراتها الاقتصادية، وأخيراً تحاشياً لتحمّل مسؤولية بذل الجهود، في سبيل تحقيق الاستقرار وحفظ سلام الدّول المجاورة، وتفادياً لضخامة تكاليفها دون كونها لاعباً سياسياً محورياً فيها (Ruth, 2017, p. 95).

ورأى آخرون أنّ قيام المجلس في الأصل راجعٌ إلى مخاوف ودوافع أمنيّة، لا تزال أغلبها تتصدّر أجندته السياسية لحدّ السّاعة، والتي اختلفت بين ضغوطاتٍ أجنبيةٍ ومطامع إقليمية، بدءاً بصراعات الاشتراكية النّاصرية الثّورية، والنّظم الملكية بقيادة المملكة السعودية، واندلاع الحرب الأهلية في اليمن بعد الإطاحة بنظام الإمامة، والتي استمرت من سنة 1962 إلى غاية سنة 1967، ليليها نجاح الثّورة الإيرانية سنة 1979 وسقوط الشّاه، وتهديدات الخميني بتصدير الثّورات الإسلامية، وصولاً إلى تصاعد الصّراع على منطقة الخليج كمصدرٍ أساسي للنّفط، خصوصاً بعد الغزو السّوفيتي الشّيوعي لأفغانستان سنة 1979، وقربه من المياه الدّافئة للخليج العربي.

وقد تزامنت فترة تأسيس المجلس، مع حرب الخليج الأولى في شهر سبتمبر من سنة 1980، والتي استمرّت لثمانية سنوات، ظلّت خلالها دول المجلس على مقربةٍ من التّهديد، وتحت مخاوف الامتداد الإيراني إلى داخل أقطارها، خاصةً منها المناطق الجنوبية الغنيّة بالنّفط (عبد الرضا، 2015، صفحة 05).

وانطلاقاً من الاشتراك فيما بينها في حالة عدم الاستقرار، فكّرت دول المجلس في حلٍّ يُمكّنها من تهدئة الأوضاع وفضّ النّزاعات الحدودية، عبر اتّفاقيات التكامل الاقتصادي، كأداةٍ لتعزيز الرّوابط وإزالة تكاليف المعاملات، والعمل على تسريعها (Pawel, 2015, p. 201).

واستناداً إلى ما سبق يبقى الدّافع الأمني أكثر سيطرةً على غيره من الدّوافع، حيث قدّمت المملكة العربية السعودية اقتراح إنشاء منظّمةٍ خليجية، بهدف توحيد مصادر الأسلحة وفتح مجالات التّعاون الأمني، مع استبعاد التّحالف مع القوى الأجنبية، كما ترى المملكة في تكتّل جيرانها تمكينٌ جماعيٌ، وتعظيمٌ لثقلهم في المفاوضات مع الشّركاء، خصوصاً مع كتلة الاتّحاد الأوروبي، الذي يشكّل قوةً اقتصاديةً كبيرة (Partrick, 2011, p. 11)، أمّا عمان فطالبت بإنشاء قوّةٍ بحريةٍ مشتركة، ساعيةً بذلك إلى حماية مضيق هرمز نظراً لقيمته في المنطقة، في حين اتّجه الرأي الكويتي إلى ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والثّقافية والسّياسية.

أمّا وانطلاقاً من التّحليل النّظري، لدوافع قيام مجلس التعاون الخليجي، فانّ فكرة التأسيس راجعةٌ إلى الرّغبة في تنظيم المصالح وتأمينها، وفق التّعاون والاعتماد المتبادل القائم على توافر المصالح المشتركة، كشرطٍ إلزاميٍ حسب النّظرية الليبرالية، أمّا وحسب النّظرية الوظيفية القائمة على فصل الجوانب الاقتصادية عن الجوانب الوظيفية في عمليات التّكامل، مع التركيز على الجانب الوظيفي في مختلف القطاعات، فقد رأت أنّ تأسيس مجلس التعاون الخليجي، إنّما جاء سعياً من قادة أعضائه إلى خلق تنظيماتٍ وظيفيّةٍ دولية، مع احتفاظ كلّ دولةٍ بسيادتها السّياسية، ورفض مبدأ الاندماج الدّستوري الكامل بين الدّول الأعضاء، وصولاً إلى التكامل الإقليمي وفق إنجازاتٍ مرحليّة (الحسن، 2014).

وفي الأخير يمكن الاستناد في حوصلة دوافع التّأسيس، إلى ما تمّ التّطرق إليه سابقاً، حول العلاقة بين البعدين السّياسي والاقتصادي في اتّفاقيات التكامل الاقتصادي، من إلزامية التّنسيق والموازاة بينهما، وصولاً إلى تكملة كلّ بعدٍ للآخر، وإلى ما خلُص إليه بعض الباحثين في النّزعة الإقليمية لدول المجلس، والتي رجعوا في تفسيرها إلى نظريات النّزعة الإقليمية، مثل الواقعية أو نظرية الواقعية الجديدة، بناءاً على ثلاثة افتراضاتٍ رئيسيّة، بدءاً بأنّ الدّول هي أهمّ وحدات العمل، وأنّها تسعى إلى اكتساب القوّة والحفاظ عليها، إمّا كوسيلةٍ لتحقيق غايةٍ أو كغايةٍ في حدّ ذاتها، وأن الدّول عقلانيةٌ في السّعي وراء تلك الأهداف، اعتماداً على مشاريع التكامل الإقليمي، حيث يؤكّد كلٌّ من الواقعيين وروّاد الواقعية الجديدة، على أهمّية التكوينات الخارجية في النظام السّياسي الدّولي، ودورها في تعزيز ديناميكيات المنافسة السياسية (Gamawa, 2012).

2.2. المطلب الثاني: دعائم ومقوّمات التكامل الاقتصادي الخليجي:

تزيد مساحة الدّول الست مجتمعةً عن مجموع مساحة أوروبّا الغربية، في نطاقٍ تعمُرُه تركيبةٌ سكّانية على درجةٍ عاليةٍ من التّجانس، بالإضافة إلى الاشتراك في الشّعور بالهويّة، والتّشابه التّاريخي ومصادر التّهديد والمصير المشترك، كمؤهّلاتٍ اجتماعيةٍ تمكّنها من تجاوز كامل التحدّيات والمعوّقات التي تحول دون بناء مجتمعٍ موحّد، خصوصاً مع الكمّ الوفير الذي تزخر به هذه الوحدات من خيراتٍ وموارد طاقوية، كإمكاناتٍ مادّيةٍ يمكن تسخيرها في سبيل أهداف بناء كتلةٍ اقتصاديةٍ موحّدة، وتقوية المواقف السياسية والدّولية، والارتقاء إلى منافسة ومجارات القوى والتكتّلات العالمية (قادري، 2003، صفحة 92)، وفيما يلي عرضٌ مفصّلٌ لأبرز إمكانات هذه الدّول في شكلٍ يجسّد خصائصها وميزاتها:

– **الموقع الاستراتيجي واتّساع الرّقعة الجغرافية وثراءها:** تقع دول المجلس جنوب غرب قارة آسيا، في الجهة الشرقية للوطن العربي، في موقعٍ فلكيٍّ يضعها بين خطّي عرض 15 درجة إلى 35 درجة شمال خطّ الاستواء، وبين خطّي طول 35 درجة و60 درجة شرق غرينيتش، بإطلالةٍ على مسطّحاتٍ مائيةٍ متنوعّة، من ممراتٍ وبحار وخلجان (المركز الإحصائي، 2021، صفحة 17)، حيث تبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي (2.672.700 كلم^2)، تحتلّ منها المملكة العربية السّعودية النسبة الأكبر بنحو 80.4%، تليها سلطنة عمان بنسبة 11.5%، ثمّ الإمارات العربية المتّحدة بنسبة 03.6%، في حين بلغت مساهمة كلٍ من الكويت وقطر في المساحة الإجمالية ما نسبته 0.66% و0.42% على التّوالي، بينما جاءت البحرين كأقلّ الدّول مساحةً بعدما قُدّرت بحوالي 0.02%.

ويُعدّ تمركزها في موضعٍ يتوسّط القوى الاقتصادية والعالمية ويربط بينهم، حيث تربط بين أوروبّا والشرق بالإضافة إلى دول المنطقة، كما تتمتّع هذه الدول بامتداد سواحلها، إذ يبلغ طول سواحل الإمارات العربية المتّحدة نحو 800 كلم، تليها المملكة العربية السّعودية وقطر بمسافة 550 كلم و380 كلم، أمّا الكويت والبحرين وعمان فنحو 200 كلم و120 كلم و90 كلم على التّوالي، ليبلغ إجمالي طول سواحل دول المجلس حوالي 2140 كلم (حشوف، 2018، صفحة 347).

اعتُبر ما سبق ميزاتٌ رأى فيها البعض مقوّماتٌ لعبت دوراً فاعلاً في دفع اقتصادياتها، في حين رأى آخرون فيها سلاحاً ذو حدّين في علاقاتها، إذ اعتُبرت محطّ أطماعٍ من جهة، ووجهة استثماراتٍ من جهةٍ أخرى، خاصةً بعد اكتشاف الثّروات النّفطية في هذه الدّول (المسفر، 2018، صفحة 22).

ويلعب الموقع الجغرافي لدول المجلس المتقارب فيما بينها، دوراً هاماً في تسهيل إمكانية الرّبط بين الدول الأعضاء، عبر تشييد الطّرقات وبناء السّكك الحديدية، لتعزيز الحركة التجارية وانتقال عناصر العمل، كالخطّ الرّابط بين قطر والبحرين، الشبكة التي يمكن الاستثمار فيها عبر مدّها إلى غاية أوروبّا عبر سوريا وتركيا (Partrick, 2011)، كمشاريع تسعى أقوى الدّول وأبرزها إلى إنشائها، كخطّ الحرير من قبل الجمهورية الصّينية، وما تخطّط إليه حالياً كلٌ من الهند ومجموعة من الدّول، على رأسها الإمارات والسّعودية، بدعمٍ من الولايات المتّحدة الأمريكية، هادفين إلى إنشاء خطّ سكّةٍ حديديةٍ، ينطلق من الهند مروراً بدول الشرق الأوسط وصولاً إلى دول أوروبّا، ونوضّح من خلال الشّكل الموالي، التّموقع الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي:

الشكل رقم 6 : دول مجلس التعاون الخليجي على الخريطة.

المصدر: (شروق، 2022).

– **تقارب الانتماءات الاجتماعية والسياسية:** تُظهر الخلفيات الاجتماعية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، العديد من أوجه التّشابه، حيث تعيش جميعها تحت أنظمة حكمٍ ملكيّةٍ تقليدية، تلعب فيها أجهزة الدّولة دوراً رياديا في الأنشطة الاقتصادية، وتختلف فيها درجات التعدّدية السياسية، ونسب المشاركة من دولةٍ لأخرى، كنهجٍ جديدٍ تماشياً مع ما استجدّ من تطوراتٍ سياسية، ومسلكٍ اتُّبع حديثاً كآليةٍ لتحقيق الطّموحات الاقتصادية، والذي احتلّت فيه كلٌ من الكويت والبحرين المراكز الأعلى من بين الدّول الست، حسب ما جاء في تقرير البنك الدّولي، عبر إقامتها لأنظمةٍ سياسيةٍ منفتحةٍ نسبياً، بما في ذلك تأسيسها للدّستور المؤكّد والنظام الانتخابي البرلماني، والصحافة الحرّة (The World Bank, 2012, p. 02).

– **الوزن الاقتصادي العالمي والدّور الفاعل فيه:** تحتلّ دول مجلس التعاون الخليجي موقعاً جغرافياً استراتيجياً، يؤهّلها إلى السيطرة على نسبةٍ كبيرةٍ من حركة التجارة العالمية والملاحة البحرية، خصوصاً بامتلاكها لمضيق هرمز، التّابع للمياه الإقليمية العمانية، كأحد أهمّ الممرّات المائية وأكثرها سيطرةً على حركة السّفن والملاحة العالمية، والذي يمرُّ عبره حوالي 90% من حركة النّفط التجارية العالمية، بالإضافة إلى امتلاكها لكمّياتٍ هائلةٍ من النّفط والغاز، في ميزةٍ جغرافية تجعلها ذوات وزنٍ وتأثيرٍ بالغٍ على الاقتصاد العالمي.

وتعتبر منطقة الخليج، بؤرة تأثيرٍ بناءاً على ما جاء في إحصائيّات منظّمة الأوبك، والتي أشارت إلى استحواذ هذه المنطقة على ما يقرب من 64% من الاحتياطي العالمي للنّفط الخام (Pawel, 2015, p. 201)، ومع استثناء الدول الخليجية عديمة العضوية في المجلس، وباختلاف نسبه بين كلّ دولةٍ عضوا وأخرى، مثّلت عائدات النّفط أكثر من ثلث الناتج المحلّي الإجمالي فيها، وثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية، وثلاثة أرباع صادراتها، الأمر الذي خلّف فوائض في حساباتها، واتّساعاً في أحجام اقتصادياتها (Pawel, 2015, p. 203)، وقد تراوح احتياطي موارد الطّاقة في الدول الأعضاء، بين 42% من النّفط و 23% من الغاز، كما سيوضّح الشّكل الآتي:

الشكل رقم 7 : التّوزيع الجغرافي لاحتياطات النّفط والغار العالمية.

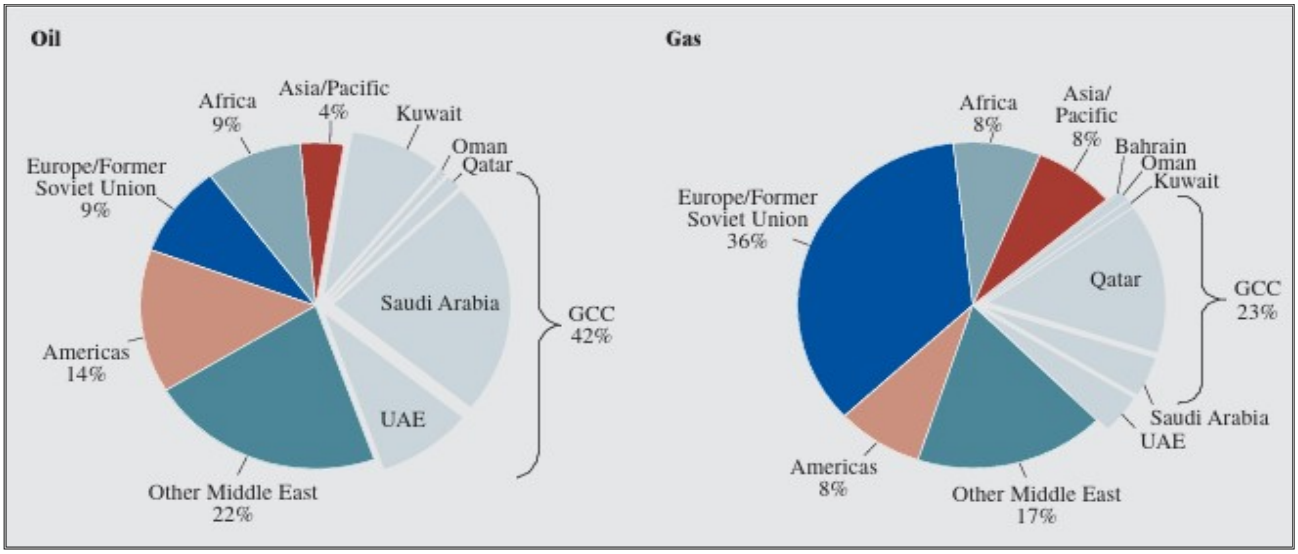

المصدر: (Sturm & Siegfried, 2005, p. 10).

– **تقارب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:** عند تحليل التقارب الاقتصادي لدول المجلس، لابدّ من التّمييز فيه بين أشكاله المختلفة، أي بما شملت من تقاربٍ نقدي وضريبي وهيكلي، حيث يشير التقارب النّقدي إلى المتغيرات التي تحدّدها السياسة النّقدية، كالتّضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، بينما يشير التقارب المالي إلى مؤشّرات عجز الميزانية ومستويات الدّيون، والتي تخضع بشدّة في تغيّراتها، إلى تأثيرات السياسة

المالية، أمّا التقارب الهيكلي ،فالمراد به نوعية القواعد الإنتاجية والتنظيمية بعيداً عن التّقييمات الكمّية، ويستند التقارب الهيكلي في تقييمه على مؤشراتٍ عديدة، كمستويات الدّخل ومعدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والهيكل القطاعي للاقتصاد، وتُعتبر الأشكال الثلاث، ذوات أهمّية بالغةٍ وشروطٍ أساسيةٍ في إنشاء مرحلة الاتّحاد النّقدي، لأنّ توافرها تقليلٌ من احتمال التعرّض للصّدمات، وقد عُدّ الشكل الثالث دون غيره في بعض الدّراسات، كنقطةٍ سلبيةٍ في جدول مقوّمات ومعوّقات أيّ تكاملٍ اقتصادي، أو كأحد الحواجز والأسباب التي تحول دون تنويع الإنتاج، إلّا أنّ طرحنا هذا قد شمله، سعياً من خلاله إلى مناقشة مدى تقارب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى اعتباره مقوّمٌ هامٌ ودافعٌ قويٌ لإنشاء اتّحادٍ نقدي.

وتعتبر اقتصاديات دول المجلس، فيما تعلّق بتقاربها النّقدي، ذوات معدّلات تضخمٍ منخفضة واقلّ تقلّباً، في سببٍ أرجعه الاقتصاديون إلى الارتباط المستمرّ بالدّولار الأمريكي، أمّا معدّلات الفائدة فيها فمتماثلة، في حين جاءت أسعار الفائدة فيها متغيّرةٌ بفوارق منخفضة، بينما أسعار الصّرف فاعتُبرت متجانسةٌ مستقرّة، في حالةٍ جعلت هذه الكتلة في تقاربٍ، تجاوزت به حالة الاتّحاد الأوروبّي قبل إنشاء عملة اليورو، أما فيما يخصّ تقاربها المالي فقد مالت إيراداتها ونفقاتها الحكومية وكذا التغيّر في ميزانياتها، إلى التحرّك بالتّوازي مع بعضها البعض، وهذا ناتجٌ عن تماثل كافّة الدول الأعضاء في الاعتماد على عائداتها النّفطية، بالاختلاف في مستويات الفوائض، بينما تميّز تقاربها الهيكلي بما يمهّد لسلوكٍ سلسٍ لانتهاج سياسةٍ نقديةٍ موحّدة، وتهيئة ظروفٍ اقتصادية بما يودي نتائجها إلى تكاملٍ نقدي وتوحيد العملة، حيث اعتُبرت دورات النّمو فيها متزامنةٌ بحكم الدّور الفاعل للنّفط في جميعها، كما أنّ الاختلافات في نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي، ورغم كبرها إلّا أنها أقلّ من نظيراتها في الاتّحاد الأوروبي، كما أن تشابه هياكلها الاقتصادية يُجنّبها التعرّض للصّدمات غير المتكافئة، ما يعفيها من إجراءات التّعديل في أسعار الصرف (Sturm & Siegfried, 2005, p. 32).

– **التّراكمات والفوائض المالية:** عرفت فترة السبعينيات، أزماتٍ وتغيّراتٍ أدّت إلى ارتفاعٍ حادٍّ في أسعار النّفط، وانطلاقاً من كون هذا الأخير يمثّل نسبةً تراوحت ما بين 60% و70% من نواتجها المحلّية الإجمالية، فقد استفادت دول المجلس من ارتفاع أسعاره، حيث ارتفع سعره من 2.04 دولار للبرميل الواحد في عام 1973، إلى 28.67 دولارٍ عام 1980، ثمّ إلى 32.5 دولار عام 1981، نتيجةً لتوتّر المنطقة إبّان الحرب العراقية الإيرانية، وما خلّفته من انخفاضٍ في إنتاج النّفط لدى البلدين، الأمر الذي أدّى إلى زيادة نسبة إنتاجه في دول المجلس بنسبة 77%، وتزامناً مع ما ذُكر، استطاعت دول المجلس أن تجمع ثروةً تؤهّلها لخلق تجمّعٍ اقتصادي، في ظلّ توافر متطلّبات إعادة البناء والتّهيئة (Parveen, 2014, p. 02).

وكمثالٍ عن سرعة وتيرة تكوين الثّروة، وكبر حجمها لدى الدّول الخليجية، وانعكاسها على المستويات الدّاخلية مقارنةً بدول العالم، وتركيزاً على فترة ما قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي، كأحد المقوّمات البارزة، نعرض الشّكل الموالي الذي يجسّد حالة دولة قطر، باعتبارها أحد أعضاء التجمّع، وعيّنةً من حالات التّراكمات المالية:

الشكل رقم 8 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر.

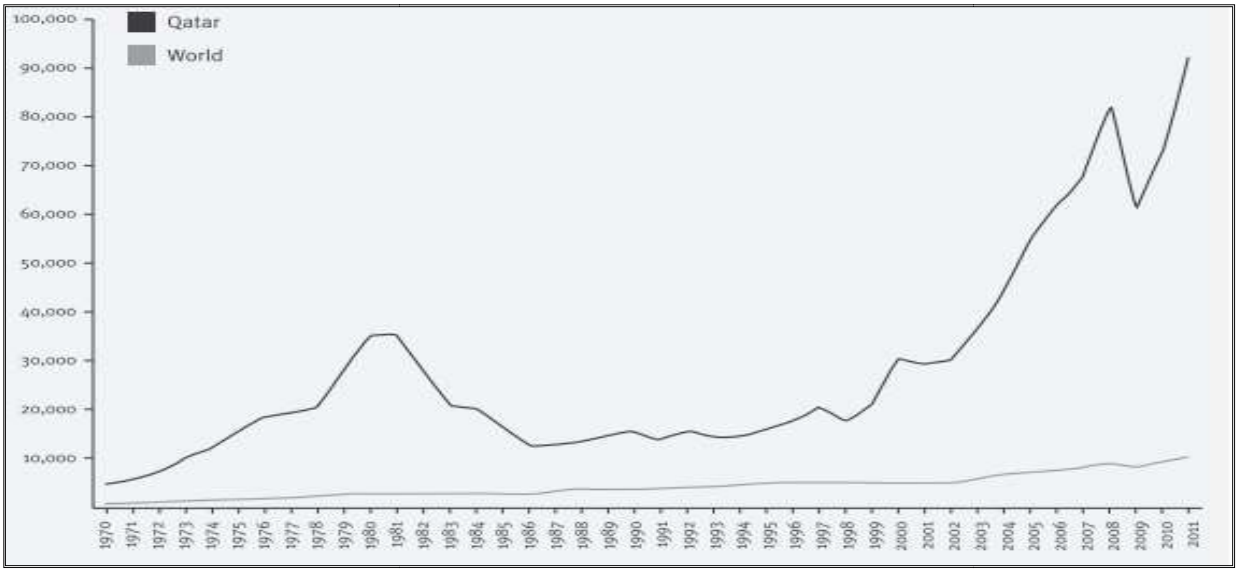

المصدر: (Young, 2013, p. 18).

– **النمو السكّاني في دول مجلس التّعاون الخليجي:** تكمن أهمّية إدراج العامل البشري في الدّراسات، انطلاقاً من اهتمام النظريات الحديثة بفاعليته، هذه الأخيرة التي نصّت على أنّ هناك أشكالاً عديدةً ومختلفة، لدمج رأس المال البشري في دوال الإنتاج وتفسيرات النمو الاقتصادي، وفي ذكر أهمّ العوامل والمحدّدات ذوات الأثر على النمو الاقتصادي، حسب دراساتٍ عديدة لكلٍ من (Barro & Lee)، كان مخزون رأس المال البشري وخصائص السكّان أهمّ العناصر الفاعلة فيها، وعلى حسب (Mincer, 1974)، يؤثّر رأس المال البشري على عملية النمو الاقتصادي عبر ثلاثة مداخل، لخّصها في كونه عاملٌ إنتاجي هام، مكمّلٌ للرّأس المال المادي عبر تحديد الإنتاجية الحدّية وتحفيز الاستثمار، بالإضافة إلى كون تراكمه، شرطٌ ضروريٌ للتكيّف مع التكنولوجيا الحديثة، كما اعتبر (Lucas , 1988) أنّ تراكمه مصدرٌ أساسيٌ للنمو، وأنّ المستويات الاقتصادية لأيّ بلدٍ، متوقّفةٌ على مدى فاعليته فيها، كما اعتُبر رأس المال البشري، أحد الأعمدة الخمس لمُدخلات عناصر الاقتصاد، والتي تمكّن وتسهّل الأنشطة المبتكرة حسب مؤشر الابتكار العالمي، كما أنّه عنصرٌ ذو تأثيرٍ بالغٍ على مستويات ومؤشّرات الأمن الغذائي والثروة المائية، ومن ناحيةٍ أخرى وحسب تقديم نظرية النمو الاقتصادي الداخلي، من قبل

الاقتصاديين الأمريكيين (Paul Romr, Robert Lucas)، فقد تمّ التشديد على الطبيعة الذاتية للابتكارات التكنولوجية، القائمة على الاستثمار فيه لتنمية التكنولوجيا (Al-Jafari & AbdulkadimAltaee, 2018, p. 57).

وحسب دراسةٍ أجريت حول مدى فاعلية رأس المال البشري، ودوره في دفع النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2019، جاء فيها أنّ التغيّر في المتغيّرات المستقلة بما فيها رأس المال البشري والقوى العاملة، يُفسِّر ما نسبته 93% من التغيّر الحاصل في المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، باختلاف درجة التّأثير بين المتغيرات المستقلة، من دولةٍ عضوٍ لأخرى، كما أثبتت النتائج أنّ الزيادة في رأس المال البشري بنسبة 100%، ستؤدّي إلى زيادةٍ في النمو الاقتصادي لدول المجلس بما نسبته 178%، في حين أنّ الزيادة في إجمالي القوى العاملة بنسبة 100%، ستؤدّي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدّول محل الدراسة بنسبة 153%، كنتائج كافيةٍ لإظهار مدى أهمّية الثروة البشرية، وضرورة الاستثمار فيها (حمدان، علي حسين، و سردوك، 2021، الصفحات 35-48)، ونعرض من خلال الشكل الموالي تطور هذه الثروة في دول مجلس التّعاون الخليجي:

الشكل رقم 9 : تطور النمو السكّاني في دول مجلس التّعاون الخليجي خلال الفترة 1980-2021.

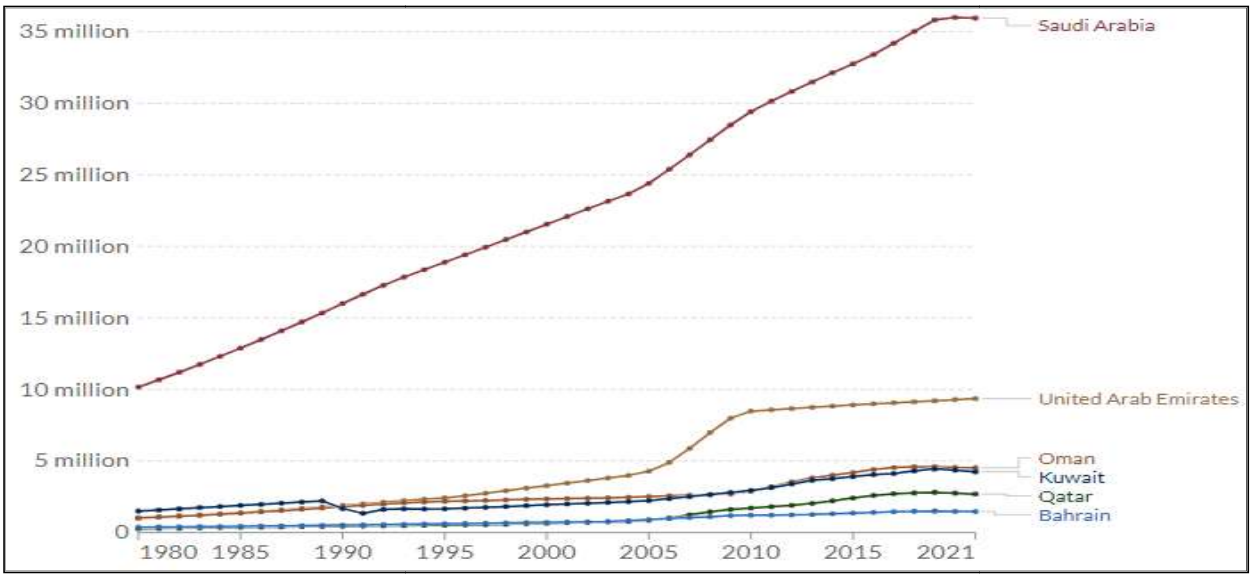

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Our world in Data, 2022).

بلغ إجمالي عدد السكّان في مجلس التعاون الخليجي عام 2021، حوالي 58.2 مليون نسمة، ليبلغ ما نسبته 0.7% من إجمالي عدد السكان في العالم، وبكثافةٍ سكانيةٍ بلغت نحو 23.5 خلال نفس السنة، مسجّلاً انخفاضاً قيمته 1.3 مليون نسمة، إذا ما قورنت الإحصائيات بعام 2020، والذي قُدّر إجمالي عدد السكان

خلاله بنحو 57.4 مليون نسمة، هذا الانخفاض الذي أرجع المحلّلون أسبابه، إلى ما خلّفته فترة الجائحة من زيادةٍ في الوفيات، إضافةً إلى عودة المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية، ما أدّى إلى انخفاض الزيادة السكانية إلى معدّل 0.3 مليون نسمة، كأقلّ معدل زيادةٍ سكانية لدول المجلس، خلال فترة ما بين 2017 و2022، بعد أن بلغ نحو 2.5 خلال فترة ما بين 2015 و2019.

وسعياً منا إلى التّفصيل في تغيّر قيم عدد السكان، بدول مجلس التعاون الخليجي، وتبيان نسب التغير فيها خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2021، نعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم 5 : التطوّر النّسبي لعدد السكّان في دول مجلس التّعاون لفترة 1980-2021.

الدولة	1980	2021	التغيّر المطلق	التغيّر النسبي
السعودية	10.171.712	35.950.396	+ 25.778.684	+ %253
الإمارات	1.014.058	9.365.149	+ 08.351.091	+ %824
عمان	1.017.473	4.520.474	+ 03.503.001	+ %344
الكويت	1.493.882	4.250.111	+ 02.756.229	+ %185
قطر	277.459	2.688.239	+ 02.410.780	+ %869
البحرين	362600	1.463.266	+ 01.100.660	+ %304
مجلس التعاون	14.337.184	58.237.635	+ 43.900.451	+ %406

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Our world in Data, 2022).

وحسب آخر الإحصائيات للبنك الدولي، فقد بلغ إجمالي عدد سكان دول مجلس التّعاون الخليجي عام 2022، حوالي 58.8 مليون نسمة، جاءت خلالها المملكة العربية السعودية كأكثر الأعضاء توزيعاً للعامل البشري، حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي سكان المجلس بنحو 61.85%، تليها الإمارات العربية المتّحدة بنسبة 16.03%، ثمّ وفي تقاربٍ بين عمان والكويت بنسبة 07.77% و07.25%، لتبقى كلٌّ من دولتي قطر والبحرين، كآخر الأعضاءِ مساهمةً في إجمالي السكان بالمجلس، بنسبتي 04.57% و02.50% على التوالي (البنك الدولي، 2022).

3.2. المطلب الثالث: أهمّ العقبات في مسيرة كتلة مجلس التّعاون الخليجي:

رغم التّسليم بما حقّقته دول مجلس التعاون الخليجي، من إنجازاتٍ على أرض الواقع، كالتّسهيلات التي عرفتها الضرائب والجمارك، وحرية حركة المواطنين وانتقال السلع، والتي كان لها من الانعكاسات ما تُذكر، خصوصاً

منها المتعلّقة بتغيّر نسب المبادلات التجارية، البينية منها والخارجية، كما شهدت مسيرة التجمّع الخليجي تأسيس جملةٍ من المشاريع المشتركة، إلّا أنّ هذا لا ينفي ما يعترض مسيرة هذه الكتلة من عقباتٍ ومعوّقات، والتي يمكن صياغة أهمّها، انطلاقاً من جملة ما وُجّه إلى هذا المشروع من انتقاد، عبر دراساتٍ وأبحاث، نحاول تلخيص أهمّها وفق التّالي:

1.3.2. العقبات الفنية والسياسية:

– إنّ من أهمّ القضايا المتعلّقة بالقدرة على تطوير تجمّع مجلس التعاون الخليجي، وبناء النموذج التكاملي المنشود، هي تحديد صيغته الاتّحادية والاتّفاق عليها بالإجماع، القضية التي ضُمّت إلى كبرى العقبات الفنية، حيث وبدايةً من القمّة الخليجية بالمنامة نهاية عام 2012، سعى أعضاء المجلس الأعلى إلى تعميق مستويات التعاون، وتوحيد المسؤوليات والسياسات بما فيها الدّفاعية، ولكن هذه الخطوة العملية لم تفتأ أن تنزل إلى أرض الواقع، حتى ظهر الانقسام بين الدول الأعضاء، والذي دار حول الحصص في القرارات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، فطالب قسمٌ منهم بخضوع كل دولةٍ إلى 30% في قرارها السياسي، تحت سلطة الاتّحاد، وبمشاركة كل عضوٍ بنسبة 05% في القرار الخليجي، ونوّه قسمٌ آخر إلى تقسيم الحصص على حسب أوزان الدول الأعضاء، أمّا القسم الأخير فكان رأيه وسطياً، بحيث تُدمج صيغ التعاون في اتّحادٍ تعلو فيه سلطة القرارات التكاملية، دون أن يمسّ السيادة الداخلية للدول الأعضاء وخصوصياتها.

الإشكال الذي بقي قائماً رغم ما طُرح فيه من اقتراحات، كتحويل المجلس الأعلى إلى سلطةٍ سياسيةٍ عليا للاتّحاد، أو تحويل المجلس الوزاري إلى حكومةٍ اتّحادية، أو الهيئة الاستشارية إلى برلمانٍ اتّحادي، والجهاز العسكري لدرع الجزيرة إلى جيشٍ اتّحاديٍ خليجي، بالإضافة إلى إمكانية إقامة دستورٍ إتّحاديٍ جديد، يخضع لاستفتاء شعوب المنطقة، إلّا أنّ هذا التّصور لا يُعبّر عن تعادل الموازين، بحكم الإمكانية شبه المؤكّدة لانحياز الاستفتاء للأعضاء الأكثر عدداً سكّانياً (الشمري، 2012، صفحة 79).

– الافتقار إلى التّنسيق في السياسات الاقتصادية، حيث أنّها تتّسم بطابع التّنافس في مناطق ونسب التّوريد العالمية، بدل استغلال ذلك في بناء نموذج تكاملها وزيادة إنعاشه، كما تفتقر دول مجلس التعاون الخليجي لجدول أعمالٍ ينظّم توجّهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها، ويعمل على إعادة تشكيل صناعاتٍ جديدة، عبر التركيز على القطاعات الإستراتيجية، سعياً إلى تجنّب التداخلات فيما بينها، وتعظيم الفوائد الإقليمية (HAKIMIAN & ABDULAAL, 2015, p. 04).

– أرجع بعض المحلّلين تباطؤ خُطى التكامل في مجلس التعاون الخليجي، إلى غياب الروابط الإلكترونية بين أعضائه، وانعدام التأشيرة الموحّدة، كميزاتٍ تمكّن من تسهيل وتسريع المعاملات المالية، وتُحسّن من بيئة الأعمال الداخلية (Mishrif & Al-Naamani, 2018, p. 213).

– الاختلافات الداخلية التي زعزعت استقرار الكتلة، ومنعت ارتقاء التعاون الأمني بين دولها إلى المستويات المطلوبة في مشروع تكاملها، حيث تأزّمت العلاقات بينها في تواريخ ومواقع عدّة، نتيجة خلافاتٍ قديمة، يعود أغلبها إلى قضايا رسم الحدود بينها، النّزاعات التي عجزت دول مجلس التعاون الخليجي عن فضّها في كثيرٍ من الأحيان، إذ لجأت غالبها إمّا إلى طلب تدخّل دولٍ أجنبية، أو إلى رفع ملفّاتها إلى محكمة العدل الدولية، كالخلاف البحريني القطري حول الجزر (فشت والديبل وجرادة)، بالإضافة إلى منطقة الزُّبارة، والذي بلغ مرحلة استخدام الأسلحة بين الطّرفين عام 1986، إلى أن تمّ فضّ النّزاع وفق قرارٍ من محكمة العدل الدولية عام 2001، أو كحالة فشل المفاوضات في إيجاد حلٍّ للنّزاع الإقليمي، وتحديد حدود المياه الإقليمية بين البحرين وقطر عام 1992 (صباح، 2018، صفحة 25).

وكان مردّ بعض الصّراعات عند بعض الكتّاب، إلى عرض القادة السعوديون لتصاميم توسّعية في شبه الجزيرة العربية، خلال فتراتٍ مختلفةٍ من القرن العشرين، بدايةً ضدّ الكويت في العشرينيات ثمّ تُجاه قطر في الثلاثينيات، أمّا سلطنة عمان وأبو ظبي ففي الخمسينيات، هذه النّزاعات الحدودية ورغم حلّها قبل فترة تشكيل مجلس التعاون الخليجي، إلاّ أنّها تركت إرثاً استمرّ وتجسّد في مواقف عدّة، حيث ظهر الاختلاف أثناء انسحاب الوفد القطري من الجلسة الختامية، للقمّة الخليجية السنوية عام 1995، وبدأت المقاطعة لاجتماعات المجلس احتجاجاً على تعيين الدّبلوماسي السعودي، أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي، وفي عام 2009 وبعد تفاقم الخلاف السعودي الإماراتي، فرضت السعودية قيوداً على دخول بعض المواطنين الإماراتيين، وفي عام 2010 حدث اشتباكٌ بحريٌ داخل المياه المتنازع عليها بين بحرية الجانبين (Partrick, 2011, p. 15).

– انهيار سنوات التّحضير لإقامة اتّحادٍ نقدي، إثر انسحاب الإمارات قبل عامٍ من موعد تأسيسه، كردّة فعلٍ عن إعلان إقامة البنك المركزي لدول المجلس بالرياض، بعد أن سبق التّخطيط من قبل القادة الإماراتيون لإقامته في بلدهم، لتليها أزمة تأسيس الاتّحاد الخليجي، بعد إعلان وزير الدولة العماني المسؤول عن الخارجية، رفضه لانضمام بلده لهذه الهيئة، والمتوقّع انعقادها بقمّة دول المجلس لعام 2013 (Ulrichsen C. K., 2018).

– تسبّب الربيع العربي في خلق تحدّياتٍ أمنيةٍ عديدة، لدى دول مجلس التعاون لخليجي، حيث تبيّن من خلاله اختلاف التوجّهات، خصوصاً بين قطر والمملكة العربية السعودية، لتمتدّ الأزمة وتتوسّع إلى ما بين باقي

الأعضاء، وتستدعي كلٌّ من الإمارات والبحرين بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية سفراءهم من الدّوحة في عام 2014، ويتمّ طرح فكرة حصار قطر (Ehteshami & Ariabarzan, 2017, pp. 04-08).

– أزمة قطر التي تمّ إثرها تحوّل الانقسام إلى صراعٍ بين دول الكتلة الواحدة، متجسّداً عبر أزمتي سوريا 2011، وبعدها في ليبيا ثمّ اليمن في عام 2015، ليتزايد التّباين في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون، والتي كان عام 2017 شاهداً عليها وعلى استمرارية الشرخ في العلاقات البينية، إذ كان هذا التاريخ بدايةً للأزمة الثانية لقطر بعد أزمة 2014، حيث وقُبيل استعداد دول المجلس لتطبيق ضريبة القيمة المضافة المشتركة، والتي كان مقرّراً أن تدخل حيز التّنفيذ بداية عام 2018، تبيّن أنّ كلّاً من السعودية والإمارات والبحرين، كانت قد فرضت وفق قيادةٍ دولية، سُلّمت لوزير الخارجية الأمريكي آنذاك (Rex Tillerson)، حصاراً فعلياً قُدّم على إثره ملفّاً دبلوماسياً شائكاً ضدّ الدّوحة، مخلّفاً انقساماً داخلياً امتدّ لينعكس حتّى على المواقف الدّاخلية تجاه إيران، وانقساماً دولياً بانضمام دولٍ إلى موقف الحصار كجمهورية مصر، في حين مالت تركيا إلى الجانب القطري، واتّخذت فيه أخرى الحياد كالأردن (Ruth, 2017, p. 106).

– الانقسامات الدّاخلية خاصةً بعد أزمة 2017، إذ سعت كلٌ من الإمارات والمملكة العربية السعودية إلى تشكيل لجنة تعاونٍ مشترك، بهدف إحياء التعاون في المجالات المختلفة بين الشّريكين، في قرارٍ جاء وفق إصدارٍ من الشّيخ خليفة آل بن زايد، لمرسوم ديسمبر 2017، اللّجنة التي اعتُبرت بمثابة التّهديد لاستمرارية الوحدة والتكامل، خاصةً بعد أن تمّ فصلها عن مجلس التعاون الخليجي (Alhasani, 2019, p. 167).

– الانقسام في التوجّهات السياسية الخارجية، الميزة التي أكّد عليها منتقدو مشروع التكامل الخليجي، كأكثر ما رفع من حدّة الصعوبات والعراقيل، التي واجهت مسار هذا الاندماج، حيث أشار (Coates Ulrichsen) أنّ الدول الأعضاء ترفض التّنازل عن سيادة قراراتها، والتّنسيق فيما يخدم السياسات الجماعية، خصوصاً تلك المتعلّقة بالسياسة الخارجية والأمنية، ويظهر هذا جلياً في تبنّي كلٍ من السعودية والبحرين للموقف المعادي لإيران، بعكس عمان وقطر، اللّتان ساد على موقفهما التحفّظ والحذر، وأضاف (Patrick) أنّ السّياسة الخارجية للدول الأعضاء مقيّدة، نتيجةً لعدم توحيدها عبر تفويض السلطة إلى الأمانة العامة للمجلس، الأمر الذي يُعيق توحيد السياسات والمناهج (Mishrif, 2021, pp. 73-82).

– خلاف عام 2012، إثر رفض الكويت المصادقة على الاتّفاق الذي حاولت وفقه المملكة العربية السعودية تشكيل اتفاقيةٍ أمنية، تضمّ دول مجلس التعاون الخليجي، وتُوحّد دفاعاتهم ضدّ أيّة تهديداتٍ خارجية، كما تسمح بتحقيق التنسيق الأمني الدّاخلي (Grabowski, 2016, p. 361).

2.3.2. العقبات الاقتصادية:

إن أكثر ما وُجّه من انتقادٍ حول الجوانب الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، هو عجز الترتيبات الإقليمية على تعميق اتّفاقية التكامل، خصوصاً في القدرة على وضع إستراتيجيةٍ شاملةٍ للتنمية الاقتصادية، وقصور المجالات الصناعية على بعضٍ من التخصّصات الكيماوية والبيتروكيماوية دون غيرها.

– **التمسّك باستقلالية القرارات:** استمرارية المخاوف من فقدان استقرار القرارات الاقتصادية، وعدم توافر المستويات العالية من الاستقلالية والشفافية، والتّنسيق والتّواصل لدى دول المجلس، كان كافياً لمنع إنشاء بنكٍ مركزي خليجي، كأهمّ مؤسسةٍ ماليةٍ مشتركة، والذي انسحبت الإمارات العربية المتّحدة من اجتماعات التّنسيق لقيامه، فور الإعلان عن مقرّه بالرياض (Mishrif, 2021, pp. 73-82).

– **تزايد معدّلات البطالة وعدم المساواة:** إنّ دول المجلس ورغم ما قدّمته من خططٍ إستراتيجية، مثل رؤية 2030، إلّا أنّها أمام واقعٍ لزِم الالتفات إليه، وقضايا وجُبت معالجتها كأولويّات، حيث تعرف معدّلات البطالة فيها تزايداً مستمراً، رغم انخفاضها مقارنةً بالدول الأخرى في الشّرق الأوسط، كما تشهد عدم المساواة المرتفعة أصلاً بين مواطنيها، استمراراً في الارتفاع.

– **انعدام الأمن الغذائي بالمنطقة:** والذي يتوزّع بصورةٍ غير متماثلة لتخدم مصالح الأثرياء والطّبقة الوسطى، في سببٍ أرجعه المختصين إلى نقص الثّروة المائية، والأراضي الصالحة للزراعة، في حين كان لابدّ من الانتباه إلى ضرورة ربط الصّلة وخلق التوافق، بين الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي، والاهتمام بأمن الماء كما الاهتمام بأمن الطاقة (GROW, 2019, pp. 03-08).

– انسحاب المملكة العربية السعودية من مفاوضات 1992 لخطّ أنابيب مشروع الدّولفين، وعدم القدرة على استكمال المشروع، الهادف إلى ربط كامل دول الكتلة بشبكة إمداد الغاز الطبيعي، ليتمّ بعدها وفي عام 1998 إعلان المملكة العربية السعودية لمبادرة الغاز، بعيداً عن مشروع الدّولفين (Dargin, 2008, p. 20).

– **تشابه اقتصاديات دول المجلس:** إنّ تشابه الهياكل الإنتاجية والاقتصاديات عامّةً في الدول الأعضاء، يقلّل من إمكانية تنوع المشاريع ويُضعف جدواها، إذ يعتمد أغلبها على القطاع النّفطي، هذا الأخير الذي يمثّل أكثر من 80% من عائدات صادراتها وموارد ميزانياتها، كما شكّلت عائداته ما بين 70% إلى 95% من الإيرادات الحكومية، خلال الفترة 2011–2014، الأمر الذي يجعل اقتصادياتها دائمة العرضة لتقلّبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، ما انجرّ عنه تكرار تعرّضها للصّدمات في معدّلات التبادل التجاري، كما أدّى الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النّفط في بعض الفترات، إلى تراجع الإنفاق الحكومي وتباطؤ النشاط الاقتصادي فيها،

وتأجيل بعض المشاريع، ما أُشير إليه في أبحاثٍ كثيرة من قبل المنظّرين، كنقطة ضعفٍ في سياسات التكامل لهذه الدّول (Peri & Altaf, 2018, p. 45).

– **مرونة الأسعار والأجور ومحدودية دورها:** كنتيجةٍ للّجوء إلى النّفقات الحكومية، حفاظاً على استقرار الأنشطة الاقتصادية، بدل عمليات التّعديل بشكلٍ منهجي، يفقد هذا التجمّع أهلية إقامة اتّحادٍ نقدي، المرحلة التي كانت من بين الانتقادات الموجّهة إلى تكتّل دول المجلس، إثر تأجيلها عام 2010 إلى تاريخٍ غير محدّد، كفشلٍ أرجع المنظّرون أسبابه إلى ضعف المؤسّسات، حيث جاء في كتاب (Rodney Wilson, 2009)، أنّ الدول الأعضاء تربط عملاتها بالدّولار الأمريكي، باستثناء الكويت التي تعتمد على سلّة عملاتٍ مرجّحة تجارياً.

– فرض دول المجلس للقيود على الملكية، وبعض أنواع الأنشطة الممارسة من قبل مواطنيها، وعدم تشابه أنظمة ومؤسّسات أسواق العمل فيها، بالإضافة إلى كونها دولٌ ذات مستوياتٍ من الرفاهية، الأمر الذي يحول دون تبادلها لعنصر العمالة ودون حركته بين دولها (Laabas & Limam, 2002, p. 09).

– ركّزت بعض الدراسات على مبادرتي مجلس التعاون الخليجي، الخاصة بإقامة اتحادٍ جمركي عام 2003، وإنشاء سوقٍ مشتركة، إذ كان انتقاد مُؤلّفيها حول افتراض أن تمنح الخطوتان حرّيةً لحركة البضائع والخدمات والأفراد، وتُساعد في التّعامل مع الصدمات غير المتكافئة المحتملة، حيث ورغم ما توافر من مقوّماتٍ مساعدةٍ لذلك، والتي تكثُر عمّا هي عليه لدى الدول الأعضاء في النّموذج الأوربّي، بحكم السّير وفق مناهجه في بداية التّأسيس، إلّا أنّ الوضع الفعلي في عام 2015، كان بعيداً كلّ البعد عن هذه النّتائج، حيث بقيت الإجراءات الجمركية، معقّدة طويلٌ أمدها ومُكلفة معاملاتها (Pawel, 2015, p. 202).

– يرى (Das, 2004)، أنّ مكاسب الرفاهية المحقّقة من التّكامل، تكون أعلى عندما تكون الحواجز التجارية التي يتمّ تخفيضها مرتفعة، مع كِبر حجم التجارة البينية القائمة مسبّقاً، بالإضافة إلى ضرورة توافر عنصر التنويع في اقتصاديات الشركاء التجاريين، في حين أنّ دول مجلس التعاون الخليجي، قد افتقرت لهذه المميزات والشّروط، وإن تمكّنت من تحقيق بعضها خلال فتراتٍ معيّنة (COPPER, 2013, p. 02).

– عانت دول مجلس التعاون الخليجي من قلّة عدد سكّانها المحلّيين، وانخفاض مستويات مشاركتهم في القوى العاملة لديها، ما يجعلها تحت إلزامية توريد العمالة الأجنبية بمختلف مجالاتها، هذه الأخيرة التي بلغت عام 2010، 25% في المملكة العربية السعودية، و66% في الكويت، وتضاعفت في الإمارات لتبلغ 90%، النّسب التي تزايدت سعياً من هذه الدول إلى تلبية حاجاتها، وتماشياً مع متطلّبات مشاريعها التنموية، خصوصاً مع تنامي طموحات التوسّع الصناعي وتهيئة البنية التّحتية، الأمر الذي خلق اختلالاً سكّانياً كبيراً في القوى العاملة، لصالح الأجانب على حساب المواطنين المحلّيين، كميزةٍ تعتبرها أيّة كتلةٍ أحد أكبر التحدّيات تعقيداً، لما تخلّفها

من تعقيداتٍ بدايةً من التّسبب في فجوة تكلفة العمالة، وفوارق الحقوق بين السكّان المحلّيين والأجانب، ومناداة هذه الفئة بتسوية وضعياتهم (Kamrava & Babar, 2011, p. 01) .

وقد نظر البعض من علماء الاجتماع إلى التواجد الضّخم والدّائم للأجانب في دول الخليج العربي، كنقطة تهديدٍ للروابط الاجتماعية، حيث عبّرت (Ahn Nga Longva, 2000)، في دراستها حالة الكويت، أنّ التزايد السريع للمهاجرين بمثابة الورطة للمنطقة الخليجية، حيث أنّها تعمل على طمس هوية المجتمع، وتُسهم في تغيير ثقافته، وبمثابة التّهديد للثروة والامتيازات الخليجية، إذ أنّ هذه الفئة تنافس المواطنين في استحقاقاتهم، وفي النّقيض رأى كلٌ من (Munif, Fanon, Bhabha)، إيجابية الانعكاس لهذه الخاصية، وأهمّية دورها في البناء الحديث لدول الخليج، حيث أنّها ساهمت في تحديث صورة المشهد والمعاملات، وفق توفير الهندسة المعمارية والتّصاميم الراقية (Lowi, 2018, pp. 05-17).

– إلى غاية عام 2001، ظلّ أكبر دليلٍ على ضعف عطاء الاتّفاقية، بين دول مجلس التعاون، تصريح وليّ العهد السعودي الأمير عبد الله، أثناء الجلسة الافتتاحية حين قال " لا نخجل من قول أنّنا لم نتمكّن من تحقيق الأهداف التي سعينا إلى تحقيقها، وفق إنشاء مجلس التعاون الخليجي قبل عشرين عاماً، إذ أنّنا لم نُنشئ بعد قوةً عسكريةً موحّدة، تردع الأعداء وتدعم الأصدقاء، كما أنّنا لم نصل إلى سوقٍ مشتركة، ولم نوحّد مواقفنا السّياسية تُجاه الأزمات، ولابدّ أن نُعلن أنّ ما بلغناه لحدّ الساعة ضئيلٌ جدّاً، ولا تزال وتيرة تحرّكنا بطيئةً لا تتماشى مع متطلّبات العصر الحديث" (Looney, 2003, p. 140).

وحسب دراسةٍ لصندوق النقد الدولي، ناقش فيها واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الوباء، جاء فيها أنّ دول هذه المجموعة قد أظهرت ركوداً عميقاً خلال فترةٍ مؤقّتة من عام 2020، حيث أشارت التقديرات إلى أنّ النمو في اقتصادياتها، قد تراجع بنسبة 4.8% في عام 2020، ما انعكس سلباً على إيراداتها، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 5.9%، كما انخفض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 3.9%.

وقد أرجع المحلّلون التراجع في الأنشطة الاقتصادية غير النّفطية، إلى تدابير الاحتواء المطبّقة حينها وفرض قيود السّفر، والتي أثّرت بدورها سلباً على قطاعات السياحة والعقارات وتجارة التجزئة، وفي شكلٍ من أشكال عدم التكيّف مع انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة، ومع انخفاض الطلب العالمي عليه، أُلزمت دول مجلس التعاون على اللجوء إلى التعديل المالي، بعد أن ظهر الضّعف في أوضاع الدّين العام فيها، والذي ارتفع متوسط مستوياته من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 24% خلال عام 2015، إلى نحو 60% عام

2021، كما زاد متوسط أعباء خدمة الدين، من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 07% خلال عام 2020 إلى حوالي 10% في عام 2021، مع وجود التباين بين الدّول الأعضاء الست، نتيجة الاختلاف في تطبيق كلّ عضوٍ للإصلاحات المالية، وحجم الاحتياطات الوقائية.

كما لوحظ الأثر على الأرصدة المالية لدى دول مجلس التّعاون الخليجي، والتي عرفت بدورها عجزاً بدرجاتٍ متفاوتة، قدُّرت حدوده بين 8.8% و0.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ما تمّ تفسيره بضعف الأنظمة المالية لديها، بالإضافة إلى معاناة أسواق العمل بها من مشاكل هيكلية طويلة الأمد، كخلالٌ يّمكن لها عرقلة مسار وتوجّهات هذه الدّول (International Monetary Fund, 2021, pp. 08-12).

3. المبحث الثالث: إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سعت دول المجلس منذ اندماجها إلى تحقيق الهدف المنصوص عليه في ميثاقها، والذي حثّ على إحداث التّنسيق والتكامل، وخلق التّرابط بين الأعضاء في كافّة المجالات، من أجل تحقيق الوحدة وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع المشتركة، ورغم التباين في وجهات النظر لدى الدّول الأعضاء، واختلاف مواقفها المتعلّقة بالقضايا الدولية والإقليمية ودول الجوار، تمكّنت الكتلة من تحقيق بعض المساعي، والتكيّف مع ما واجهته ممّا استجدّ في العلاقات الدّولية.

وقد يرى البعض في مجرّد الحفاظ على التواجد والقدرة على الاستمرارية إلى الوقت الراهن، أحد أبرز الانجازات المحقّقة وأهمّها، ونحاول وفق الآتي، التطرّق لأهمّ ما حفِل به هذا المشروع من إنجازات، تقسيماً بين ما كان ضمن العلاقات البينية للدّول الأعضاء، وما كان في علاقاتها الإقليمية والعالمية:

1.3. المطلب الأول: إنجازات مجلس التعاون على المستويات البينية.

– إنشاء عددٍ من الهيئات الفرعية، لأجل تنفيذ أهداف ميثاق مجلس التعاون الخليجي، كمنظّمة المواصفات الخليجية التي تأسّست في نوفمبر 1982، عبر تحويل هيئة المعايير والمقاييس السّعودية، نحو هيئةٍ عليا تخدم مصالح الأعضاء كافةً، كما تمّ إنشاء مؤسّسة الخليج للاستثمار عام 1984، بهدف تعزيز الأنشطة الاقتصادية، المتعلّقة بالاستثمارات الزراعية والتجارية، بالإضافة إلى الصناعية ومجالات التّعدين.

وفي عام 1992 تمّ تأسيس مكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون، السّاعي إلى إعداد لوائح براءات الاختراع، وتوثيق ونشر البيانات ذات الصّلة، وبعدها وفي عام 1993 أُسّس مركز التّحكيم التّجاري، قصد فضّ المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس ومنازعاتهم مع الأجانب (Looney, 2003, p. 139).

– إنشاء مجلسٍ استشاري خليجي مشترك، المنبثق كفكرةٍ من أمير الكويت الشّيخ جابر الأحمد الصبّاح، هادفاً بها إلى تأسيس مجلسٍ شعبي مستقلٍ عن المجلس الأعلى، تصدُر قراراته من برلمانٍ خليجي موحّد، وتدور انشغالاته حول الإرادة والانشغال الشّعبيين، ليهدف في الأخير إلى توحيد توجّهات شعوب المنطقة السياسية، وتنمية الوعي التّشريعي والقانوني لدى النّخب.

– إنشاء منظّمة المواصفات والمقاييس، أو ما سمي بهيئة التّقييس (GSO)، خلال عام 2001، وهي مؤسّسةٌ إقليمية، تمّ إنشاؤها بموجب قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التّعاون، خلال دورته الثّانية والعشرون بسلطنة عُمان، سعياً إلى تحديد معايير المنتجات المشتركة بين الدول الأعضاء، من خلال توحيد أنشطة التّقييس المتباينة، ومتابعة التّنفيذ والامتثال، عبر التّعاون والتّنسيق مع هيئات التّقييس في الدّول الأعضاء للمجلس، بعد أن كانت العملية تتمّ تحت رعاية هيئة المعايير التّابعة للمملكة العربية السعودية بدايةً من عام 1982، ليهدف مُجمل هذا كلّه، إلى تطوير قطاعات الإنتاج وتعزيز التّجارة البينية، بالإضافة إلى حماية المستهلك والبيئة وتعزيز الاقتصاد (Kudahl & Bahgat, 2021).

– تأسيس وكالة براءات الاختراع بالرّياض، والتي نالت موافقة المجلس الأعلى لمجلس التّعاون الخليجي، على نظامها الأساسي خلال عام 1992، وباشرت العمل عام 1998، لتتمكّن من منح حوالي 30 براءة اختراع خليجية، مع حلول عام 2002.

– إنشاء مركز التّحكيم التجاري عام 1993 بالبحرين، وانطلاق عمليّاته بدايةً من عام 1995، بالاعتماد على ميثاق المجلس الأعلى للتكتّل (Sturm & Siegfried, 2005, p. 26).

– في خطوةٍ لتسهيل الانتقال البشري وتشجيع التزاور الاجتماعي، كانفتاحٍ داخلي للتجمّع، وكإجراءٍ لخلق وتعزيز ميزة المواطنة الواحدة، سعت دول المجلس إلى إلغاء ما بينها من عوائق على الحدود، كإلغاء جوازات السفر واستبدالها بالبطاقات الرمادية أو الهوية الوطنية (عبد الرضا، 2015، صفحة 19)، في شكلٍ من المساواة بين مواطني الدّول الأعضاء، حيث تشير الإحصائيات إلى تضاعف تنقّل المواطنين بين الدول الأعضاء من 4.5 مليون مواطن عام 1995، إلى ما يفوق 15 مليون مواطن عام 2008.

وتُعتبر زيادة هذه الحركة ترسيخاً للرّوابط الاقتصادية ودعماً للسّوق الخليجية المشتركة، هذه الزّيادة التي رافقها تنامي حركة مواطني دول مجلس التّعاون الخليجي إلى دولٍ أجنبيةٍ مختلفة، على اختلاف مقاصدها بين سياحةٍ وتجارةٍ واستثمارات، وعلى اختلاف اتّجاهاتها بين مواطني كلّ دولةٍ عضوٍ وأخرى.

وسعياً منّا إلى توضيح التّنامي في القيم المترجمة لتحرير حركة النّاس، نطرح الأشكال الآتية:

الشكل رقم 10: اتّجاهات الهجرة الإماراتية (1)، البحرينية(2).

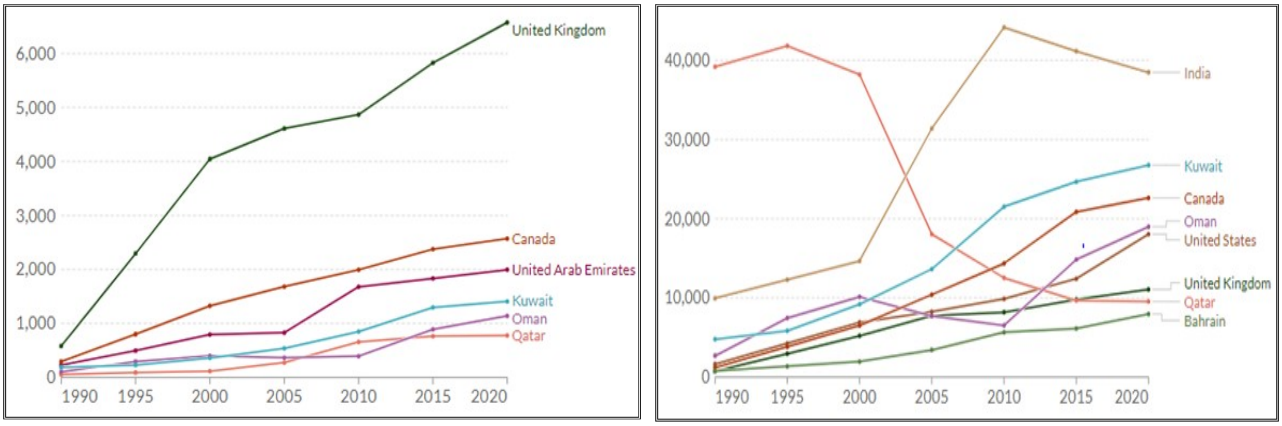

الشكل رقم11 : اتّجاهات الهجرة السعودية(1)، الكويتية(2).

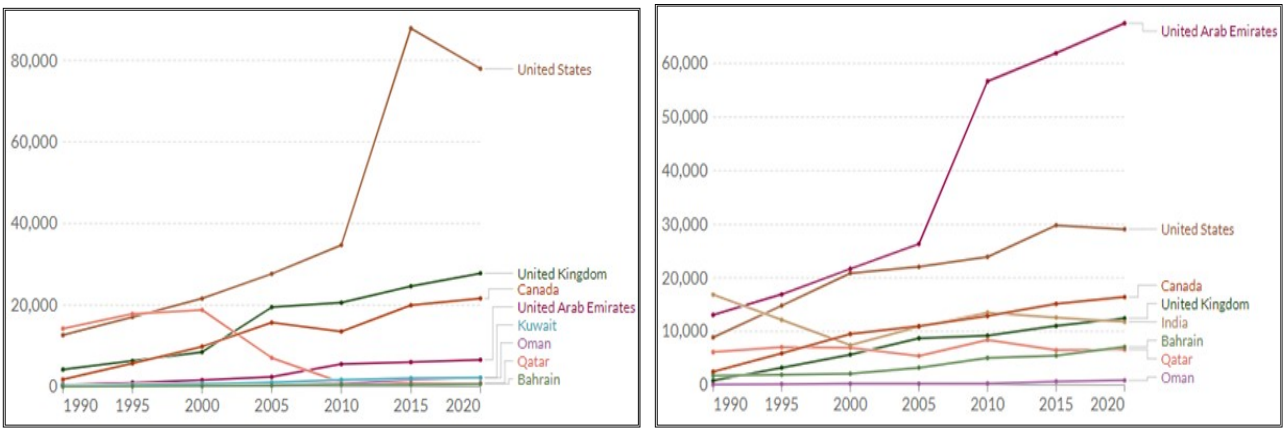

الشكل رقم12 : اتّجاهات الهجرة القطرية(1)، العمانية(2).

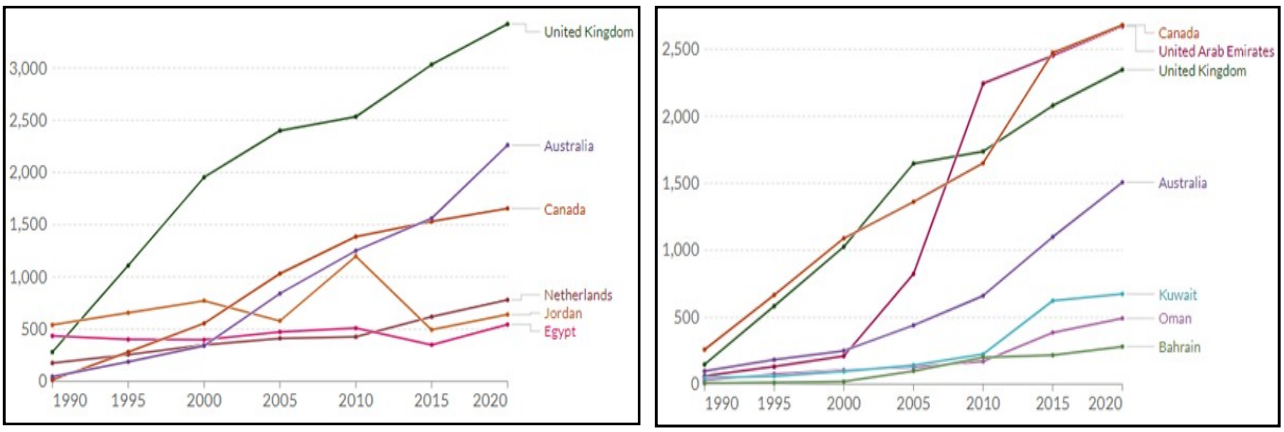

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Our World in Data, 2022).

وفي أكبر تحوّلٍ شهدته المنطقة، انتقالاً من العمل ببند الجنسية الذي أضيف لاتّفاقيات النفط، إلى سياسة تأميم أسواق العمل، حيث طالب أوّل الشّكلين جميع الشّركات بتوظيف المواطنين المحلّيين، مع الاحتفاظ بالحقّ في توظيف العمالة الأجنبية، في حالة عدم استيفاء السّوق المحلّي للمهارات المطلوبة، ولم يقتصر أثره على الهجرة الدّاخلية، عبر العمل على تحفيز الهجرة إلى المناطق الزراعية الصغيرة، بل امتدّ إلى تحفيز الهجرة الدّولية، أمّا المنهج المتّبع حديثاً، فيسعى إلى تقليص قوّة العمل وتقليل نسبة العمالة الأجنبية على الأراضي الوطنية، من خلال سنّ قوانين جديدة في إصدارات التأّشيرات، واتّخاذ إجراءاتٍ موازية لتعويض النّقص الحاصل، عبر تأهيل المواطنين ورفع كفاءاتهم (Errichiello, 2012, p. 391).

حيث وبعد أن أدركت الجهات المسؤولة في دول المجلس، ما للاعتماد على القوى العاملة الوافدة إليها من خارج الكتلة، من آثارٍ سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرةٍ وطويلة الأمد، باشرت في اتّخاذ خطواتٍ من شأنها تأميم القوى العاملة لديها، وعلى الرّغم من اختلاف استراتيجيات التّأميم من بلدٍ عضوٍ لآخر، إلّا أنّ جميعها يندرج في سياق إدماج المواطنين، وتحفيزهم على المشاركة في الاقتصاد الوطني، من خلال جملة الجهود التي تعدّدت بين توظيفٍ وانتقاء، وتعليمٍ وتدريبٍ قصد رفع المهارة لدى المواطنين، بالإضافة إلى تحسين جودة الإدارة المهنية وتصميم أنظمة المكافآت، بما يصبّ مجمله في إطار التنافسية والعولمة ودفع النمو الاقتصادي، وتوفير بيئةٍ ملائمة، تُمكّن مواطني كلّ بلدٍ من معرفة إمكانياتهم ومن ثمّة استغلالها (Randeree, 2012, p. 06).

وفي مواصلة مساعي معالجة إشكالية سيطرة العمالة الأجنبية، على نسب الوظائف فيها، نتيجةً لكثافة الهجرة إليها، اتّبعت دول المجلس جملةً من الإصلاحات والتعّديلات الإدارية في أسواق عملها، بالتّعاون في تحديد معايير العمالة المهاجرة، وتسجيل العقود ودراسة الأجور وتحديد ساعات العمل، حيث كانت السعودية أوّل من باشر فيها من بينهم، حيث وبموجب المرسوم رقم 50 لعام 1995، انطلق إجراءٌ سُمي دفعة السّعودة، والذي نصّ على زيادة سنوية بنسبة 05%، في حصص التّوظيف للسّعوديين، داخل كافّة الشّركات التي تضمّ أكثر من 20 موظفاً، كما عملت على التّقليل من تأشيرات العمل الممنوحة للأعمال التّجارية والمقاولات، وبالمقابل تجنيد وتهيئة السّعوديين وتقديم الدّعم لمشاريعهم، أمّا عُمان، فقد اتّبعت ما سمي بسياسة التّعمين، بدايةً من سنة 1994، والتي تمّ من خلالها الاحتفاظ بعدّة وظائف للمواطنين، وزيادة فرصهم في أسواق العمل، وقامت البحرين بناءاً على بحثٍ أجرته شركاتٌ استشارية بحثية، ومناقشة شاملة حول أسواق عملها، بتبنّي حزمةٍ من السّياسات والإصلاحات، كان من أهمّها قواعد الحصص المفروضة بدايةً من عام 1995، والتي تفرض على الشركات الجديدة توظيف 20% من المواطنين، في العام الأوّل من نشأتها، لتتزايد هذه النسبة بنحو 05% كلّ عام، إلّا أن مجلس التنمية الاقتصادية أمر عام 2001 بمراجعة هذه السياسة نتيجةً لفشلها، وانطلقت الكويت في مناقشة

سياساتها في ظلّ ما سمي بالرّعاية ودعم الأجور، ليتمّ اعتبارها الدولة الوحيدة التي طبّقت سياسة نظامية تدعم الأجور طويلة الأجل لمواطنيها، وتعمل على زيادة الرّواتب والعلاوات، لتنتقل بعدها إلى فرض حصصٍ كويتية لمواطنيها ضمن قطاعاتٍ معيّنة، كما كانت سياسة الحصص هي الأداة التّاريخية الأساسية، لتأميم أسواق العمل في الإمارات، مع اقتصارها على عددٍ صغيرٍ من القطاعات، لتشمل كلاً من التجارة والتأمين والمصارف، أمّا إدارة الموارد والعلاقات الحكومية، فقد حُجزت للمواطنين منذ عام 2007، وفي يناير 2011 حدّدت الحكومة الإماراتية شروطاً لنيل الوافدين للوظائف، واكتفت دولة قطر بمناقشة الحدّ الأدنى للأجانب، دون اتّخاذ أيّ إجراءاتٍ تذكر (Steffen, 2014, pp. 05-23).

– الدّخول في سياق المنتدى العالمي للتّشاور، بين دول المجلس والبلدان المصدّرة للهجرة برئاسة الإمارات، أو ما سمي بمشروع حوار أبو ضبي عام 2008، والذي سعت دول المجلس من خلاله، إلى معالجة أوضاع العمال المهاجرين إليها، وتعزيز حقوقهم في الرفاهية والحماية، إضافةً إلى تحسين معايير الهجرة ومحاولة التّقليل من نسبها، عبر الاهتمام بالقدرات الفعّالة والكفاءات العالية، بمراعاة جوانب العرض والطلب على العمل، وفي إطار ما يعكس تفاعلاً على مستويات التّنمية للبلد المنشأ والمقصد، بالإضافة إلى حماية العمّال المتعاقدين، ووضع حدٍّ للتّوظيف غير القانوني (Martin, 2011, p. 22).

– ساهم تكتّل دول مجلس التعاون الخليجي في دفع عجلة نموّها الاقتصادي، عبر اشتمال الدّفع في غالب المجالات، كتطوير الأنظمة السياسية، والتّأثير الواسع لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، إضافةً إلى الاهتمام بأنظمة ومجالات التّعليم الوطنية، وتعزيز سبُل الجانب المعرفي والبحث العلمي، والتي تُعتبر كمصدرٍ ومُحفّزٍ لتطوير نظم الابتكار والحداثة في الإنتاج (Alexander & Emily, 2012, p. 608)، وفي إطار تضافر الجهود والسّير وفق نهجٍ متكامل، قائمٍ على استغلال المقوّمات وتبادل للموارد المختلفة، فتحت الإمارات العربية المتحدة، أبواب الشراكة البينية والعالمية بمستوياتٍ دولية، خصوصاً في مجال التّعليم العالي، سعياً إلى ترسيخ مكانتها بين الدّول الرّائدة علمياً، حيث قامت بإنشاء 16 مؤسّسة في المناطق الحرة كقريةٍ للمعرفة، وفي النّظير قامت قطر باستثمار رأس مالٍ قُدّر بحوالي 130 مليون دولار، موجّهٌ لقيام تسويق الابتكارات المحلّية وتعزيزها، وتكليف الصندوق القطري برعاية الأبحاث العلمية (David, 2006, pp. 01-08).

– سعياً إلى الاستفادة من الزّيادة العالمية والمحلّية في الطلب على الغاز، وفي ظلّ تراجع أسعار النفط خلال سنة 1983، فكّرت قطر في استغلال احتياطاتها الهائلة من الغاز الطبيعي، أين ظهرت فكرة إنشاء مشروع Dolphin، والتي تعود نشأته إلى عام 1989 على إثر اجتماع قمّة مجلس التعاون الخليجي، وهو مشروعٌ تمّ فيه

الاتّفاق على إنشاء خطّ أنابيب لنقل الغاز المكرّر، عبر حدود كافّة الأعضاء في المجلس، حيث تمّ في عام 1999 تصميم خطّ أنابيب لإنتاج ونقل الغاز الطبيعي، المارّ من حقل غاز الشّمال القطري، إلى الإمارات العربية وسلطنة عمان (Dargin, 2008, p. 12) .

– تتمتّع البنوك في دول المجلس برؤوس أموالٍ محلّية كبيرة، مقارنةً بالأصول والودائع الأجنبية، كما استطاعت هذه المؤسّسات إنشاء أنظمةٍ مالية، جُسِّدت سلامتها عبر النّسبة المنخفضة للقروض المتعثّرة، إضافةً إلى امتلاكها لنحو 58 مصرفاً، من بين أكبر 100 بنكٍ عربيٍّ إلى غاية 2007، كان للإمارات منها 18 مصرفاً، وساهمت المملكة السعودية فيها بنحو 11 مصرفاً (Espinoza, Prasad, & Williams, 2011, p. 356).

– استغلال الموارد المالية الوفيرة، ودعمها بحزمة الإصلاحات الإدارية الشّاملة، سعياً إلى تحقيق المزيد من الخدمات العامّة وإنتاج منفعةٍ إضافية، وصولاً إلى التّنويع الاقتصادي، والشروع في تحديث هياكل البنية التحتية، من خلال إنشاء مؤسّساتٍ حديثة، وصياغة سياساتٍ جديدة والسّعي إلى تنفيذها، حيث اجتمع في شهر أكتوبر من عام 2008، وزراء مالية الدّول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي في الرّياض، بهدف مناقشة الاضطرابات المالية التي تجتاح الأوساط العالمية كافةً، الاجتماع الذي حُدّد على إثر تأثّر دول مجلس التعاونّ بالأزمة العالمية، والذي شمل كلاً من مجالات السّياحة والتّطوير العقاري، وكذا المبادلات المالية وعمليات البنوك، رغم تمكنّها من تجنّب ظروفٍ أسوأ، على حسب تقرير صندوق النّقد الدولي، نظراً لفوائضها المالية المتراكمة بدايةً من سنة 2003 (Khodr & Reiche, 2012, p. 151).

– شهد عام 2010 تدشين شبكةٍ كهربائيةٍ موحّدة، تربط بيم دول مجلس التعاون الخليجي، لتنتقل الخطوط الكهربائية والألياف الضوئية عبر الصّحراء، إلى الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، كإجراءٍ يسعى إلى إدماج شبكة اتّصالاتٍ خليجية متكاملة، كما أنشأت الأمانة العامّة لمجلس التعاون وكالاتٍ متخصّصة، كهيئة الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء، وأضافت إلى مسؤولياتها توليد وتوزيع الطّاقة الكهربائية، في كافّة أنحاء دول المنطقة (lawson, 2012, p. 15).

– إنشاء مؤسّساتٍ وهيئاتٍ مكلّفة بتنفيذ ومراقبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، كمجلس التنمية الاقتصادية (HCED)، المسؤول عن تعزيز دور القطاع الخاص، وهيئة الاستثمار (SAGIA)، والتي كُلّفت بدراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية المقترحة، وتسريع الإجراءات ذات الصلة بعد الموافقة التامّة.

– القدرة على خلق بعض الصّناعات الخفيفة كصناعة الأغذية، والتي سجّلت معدّلات نموٍ عاليةٍ نتيجة برامج التّمويل والحوافز المقدمة (MAESTRI, 2004, p. 120).

– سعياً إلى تلبية الطلب المحلي، وفي سياق الاستراتيجيات الضرورية لتوفير وضمان الغذاء، تمّ إنشاء صندوقٍ استثماري لشراء الأراضي الزراعية، في باكستان ودولٍ جوارها، وبناء علاقات الشّراكة بين دول المجلس ودول آسيا وإفريقيا المنتجة للغذاء (Ulrichsen, 2009, p. 26).

– استطاعت دول المجلس إنشاء مناطق ومدنٍ صناعيّة متسارعة النّمو، هذه الأخيرة التي لم يقتصر اعتبارها على كونها أقطاب نموٍّ اقتصادي وتنميةٍ بشرية، بل امتدّ إلى كونها أقطاب جذبٍ للاستثمارات، وتوسعةً لأنشطة ومجالات القطاع الخاص، كالبحرين التي سمحت بالملكية الأجنبية، وصولاً إلى نسبة 100% في بعض المشاريع الصناعية، والمملكة العربية السعودية التي أجرت تغييراتٍ جذرية في لوائحها، حيث عدّلت في قوانين الاستثمارات عام 2000، بحيث سمحت بإقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية، دون إلزاميّة إقامة الشّراكة مع السّعوديين أو الحكومة السعودية.

– تحقيق زيادة مستمرّة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدّاخلية، حيث انتقلت قيمها من 03% كنسبةٍ من مجموع الاستثمارات خلال الفترة 1990–2003، إلى 16% خلال فترة ما بين 2003 و2005، النسبة التي استمرّت في التّزايد لتبلغ 23% من مجموع الاستثمارات، خلال فترة ما بين 2009 و2011، لينعكس ذلك بالزيادة في مجموع تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، داخل مجلس التعاون الخليجي، والتي ارتفعت من قيمة 3.6 مليار دولار أمريكي خلال فترة ما بين 1993 و2003، إلى ما قيمته 30 مليار دولارٍ في فترة ما بين 200 و2008 (Martini, Egel, Wasser, Ogletree, & Kaye, 2016, p. 23).

– كان للجانب الفنّي والثقافي نصيبٌ من الاستمارات في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث استغلّت دول هذه الكتلة السّمات القومية المميزة لها، لتجعل منها صناعاتٍ محلّيةً تُسهم في نشر علاماتها التجارية، ومظهراً من مظاهر الطّموحات العالمية، إذ عملت على إنشاء الأسواق الفنية والمراكز الثقافية الإقليمية، ذات القوّة الاقتصادية السريعة النمو، والمدفوعة بفئاتٍ وكوادر على مستوياتٍ عاليةٍ من الفكر والمعرفة، المبادرة التي صُنّفت جرّاءها الدّوحة عام 2010 عاصمةً للثقافة، بعد تسمية الشّارقة بعاصمة الثقافة العربية عام 1988، والعاصمة العالمية للكتاب عام 2019 (Mirgani, 2017, p. 02).

– كرّست دول المجلس جهوداً كبيرةً سعياً إلى تعزيز قطاع الرعاية الصحية، مستغلّةً كثرة عائداتها النفطية في جملةٍ من التّعديلات الهيكلية، والاستثمار في إصلاحٍ كامل، ليشمل تحديث البنى التحتية للرعاية الاجتماعية للقطاع العام وتطوير أنظمته، بدايةً من بناء مرافق المرضى في السنوات الأولى، والعمل على توفير الخدمات الطّبية العالية الجودة، أمام سرعة التّزايد في عدد المواطنين والمغتربين في الفترات القصيرة، هذا الإجراء الذي

أُرفق بحرص المؤسسات المتخصّصة، في النقل التدريجي للمعرفة ونضج السّوق الطبية، تحت رقابة ووصاية هيئة الصّحة الوطنية، في كل دولةٍ من الدول الأعضاء.

وقد استطاعت دول المجلس من خلال هذه التّحسينات، وبعد التزامها بإعادة تهيئة هذا القطاع كحقٍّ أساسي لمواطنيها، أن تجعل خدمات الرعاية الصّحية فيها، من أفضل الخدمات في العالم، وأن تُقدّم شبكةً ممتازةً من المستشفيات والمرافق الطبّية، وتحافظ على استمرارية النمو في الجودة والكمية (Kronfol, 2017, p. 04).

– النجاح في حلّ بعض الخلافات، وتسوية النزاعات الحدودية بالسّبل الودّية، كالواقعة بين البحرين وقطر حول جزر"حوار"، وتوقيع كلٍّ من السعودية وقطر وعمان والكويت، على الخرائط النّهائية لترسيم الحدود بينهم، خاصةً المتعلّقة منها بحقل الدرّة البحري النفطي (المخادمي، 2009، صفحة 97).

– تم الاتّفاق على إنشاء قوّةٍ عسكريةٍ مشتركة، المؤسّسة التي أنشئت عام 1985 تحت تسمية درع الجزيرة، وأعلن المجلس الأعلى عن ميثاقٍ مشتركٍ، يضمن التعاون في المسائل الأمنية، ليصرّح حينها وزراء خارجية الدول الست، أنّ أيّ اعتداءٍ أو هجومٍ على إحدى الدّول المشاركة، سيكون بمثابة الهجوم على كافّة دول المجلس، وبعدها وفي عام 1986، أبرمت هذه الدّول اتّفاقية تقييد الأنشطة السياسية، وتمّ الاتفاق عليها بالإجماع باستثناء الكويت التي اكتفت بإغلاق برلمانها، وفي أواخر عام 2009، قامت دول المجلس بتشكيل قوّات تدخلٍ وانتشارٍ مشتركة، بعد أن تمّ حلّ جهاز درع الجزيرة في عام 2006، لتتجسّد معالم أوّل بدايةٍ للتعاون الأمني خلال اضطرابات البحرين (Partrick, 2011, p. 20).

– في أواخر عام 2000، تمّ توقيع اتفاقية دفاعٍ مشتركٍ بين دول المجلس، والتي أُتيح على إثرها بدءُ التدريبات المشتركة والمنتظمة للقوّات العسكرية، وانطلاق عمليات التّنسيق في الصناعات العسكرية، بالإضافة إلى إنشاء مجلسٍ دفاعي مشترك، ولجنةٍ عسكريّةٍ للإشراف على التعاون في ذات المجال، حيث وافق المجلس الأعلى على مبدأ الدّفاع الجماعي المشترك، والذي يقوم على اعتبار أيّ اعتداء على دولة عضوٍ بمثابة الاعتداء على الكتلة بأكملها (GRABOWSKI, 2019, p. 82).

وفي الأخير، يمكن القول بأنّ بعض الدّراسات قد اعترفت بقدرة هذه البلدان، على تحقيق تقدّمٍ كبيرٍ في تكاملها الاقتصادي، والوصول إلى نتائج إيجابية، إذ استند باحثوها إلى تمكّن البحرين كعينةٍ من الكتلة من بلوغ نتائج معيّنة، حيث ورغم كونها صغيرة الحجم وقليلة الإمكانيات، مقارنةً بنظرائها من الدّول الأعضاء، إلّا أنّها استطاعت دمج اقتصادها الوطني مع اقتصاديات باقي الدول الخمس، كما حقّقت دول المجلس نجاحها انطلاقاً من تأسيس سوقها المشتركة، والتي كان من شأنها توفير بعض سمات اتّحاد العملة، رغم تأخّر تجسيد هذه

الخطوة، فوفقاً للوائح المجلس كانت تدفّقات السلع والخدمات، تسري بحريّةٍ تامّةٍ عبر الحدود الوطنية للدول الأعضاء، كما تمّت إزالة كافّة العوائق أمام حركة المواطنين وممارساتهم، بما في ذلك حركة تجارة التجزئة والجملة، بالإضافة إلى تمكينهم من امتلاك الأسهم وإنشاء الشركات، والقدرة على نقل الاستثمارات من بلدٍ عضوٍ إلى آخر، كما عملت دول المجلس على إحياء روح التّعاون، دعماً لتنويع وتطوير الصناعات عالية التكنولوجيا، وأضاف نفس المحلّلون، أنّ دول المجلس قد حقّقت تكاملها بمعدّلٍ عالي السّرعة، إذا ما قورنت بكتلة الاتّحاد الأوربي، والذي احتاج إلى وقتٍ أطول لبلوغ هذه المستويات من التكامل (Savinskiy, 2021, p. 1980).

2.3. المطلب الثاني: التّفاعلات الدولية والعالمية لمجلس التعاون الخليجي.

استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن ترتقي ككتلةٍ واحدة، وتواكب التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي وتحتلّ أعلى مراتبه، حيث انتقلت من المرتبة السابعة عشر، من بين أكبر الاقتصاديات في العالم عام 2003، إلى المرتبة الثّالثة عشر خلال عام 2008، وليستمر التقدّم في إحراز أعلى المراتب لتُسجّل في المرتبة الثامنة عام 2011، والسادسة في عام 2016 (Haddad, 2019, p. 2358).

أمّا في عام 1919، فقد سُجّل الاقتصاد الخليجي في المرتبة الثّالثة عشر عالمياً، بنسبة مشاركةٍ في الاقتصاد العالمي بلغت 4.1%، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنتها بالأسعار الجارية لدول المجلس مجتمعةً، ما قيمته 1.64 تريليون دولارٍ أمريكي، القيمة التي اختلفت فيها إسهامات الدول الأعضاء، بدايةً بالغالبية للمملكة العربية السعودية، والتي قُدّرت بنحو 793 مليار دولار، أي بما نسبته 48%، تليها الإمارات العربية المتّحدة بحوالي 421 مليار دولار، لتُقدّر نسبة المساهمة بنحو 26%، أمّا قطر فبقيمة 183 مليار دولار، وبنسبة 11%، ثمّ الكويت بقيمة 135 مليار دولار، وبنسبة 08%، ثمّ عمان بقيمة 77 مليار دولار، وبنسبة 05%، وجاءت البحرين في المرتبة الأخيرة بين الدول الأعضاء بقيمة 39 مليار دولارٍ أمريكي، أي بما تعادل نسبته 02% (علي عماد، 2021، صفحة 38)، المراتب التي بلغتها دول المجلس، كنتاجٍ لجملةٍ من الجهود والمبادرات، والتي نلخّصها كانجازاتٍ عالمية على سبيل الذّكر لا الحصر وفق الآتي:

– استطاعت دول مجلس التعاون أن تحقّق نمواً اقتصادياً سريعاً، إذ بلغت قيمة اقتصادها المشترك ما يقرب 1.6 تريليون دولار بحلول عام 2013، القيمة التي احتلّت بها المرتبة الثانية عشر، في سلّم أكبر اقتصاديات العالم، والأولى في منطقة الشّرق الأوسط خلال نفس السنة، الأمر الذي مكّنها من توفير تراكماتٍ وفوائض مالية، عادلت وقتها ثلث الأصول المتراكمة في جميع أنحاء العالم.

– حقّقت الكتلة عام 2013 مستوياتٍ عاليةٍ في التجارة العالمية، إذ احتلّت المرتبة الخامسة عالمياً بقيمة 1.42 تريليون دولار، بمساهمة الصادرات فيها بقيمة 921 مليار دولار، كأكبر رابع مصدّرٍ في العالم بعد الصّين والولايات المتّحدة الأمريكية وألمانيا، والمرتبة العاشرة عالمياً في الواردات بقيمة 514 مليار دولار، هذا التصدّر في المستويات العالمية والإقليمية، دفع بالمنظّمات الدّولية إلى دعوتها إلى الإسهام في الاستقرار الاقتصادي، والاندماج في اقتصاديات أوروبّا وأمريكا الشمالية (Talbot, 2015, p. 50)، ولو أنّ هذه التّصنيفات قد شهدت تغييراتٍ بحلول عام 2021، حيث تراجعت كتلة المجلس إلى المرتبة الثّالثة عشر، في سلّم التّرتيبات العالمية للصّادرات، بقيمة 668.6 مليار دولارٍ أمريكي، وإلى المرتبة السّادسة عشر في سُلّم الواردات، بقيمةٍ قُدّرت بنحو 478.0 مليار دولارٍ أمريكي، كما سيوضّح الشّكل الآتي:

الشكل رقم 13 : الترتيب العالمي للمجلس في إجمالي الصادرات(1) وإجمالي الواردات(2) عام 2021.

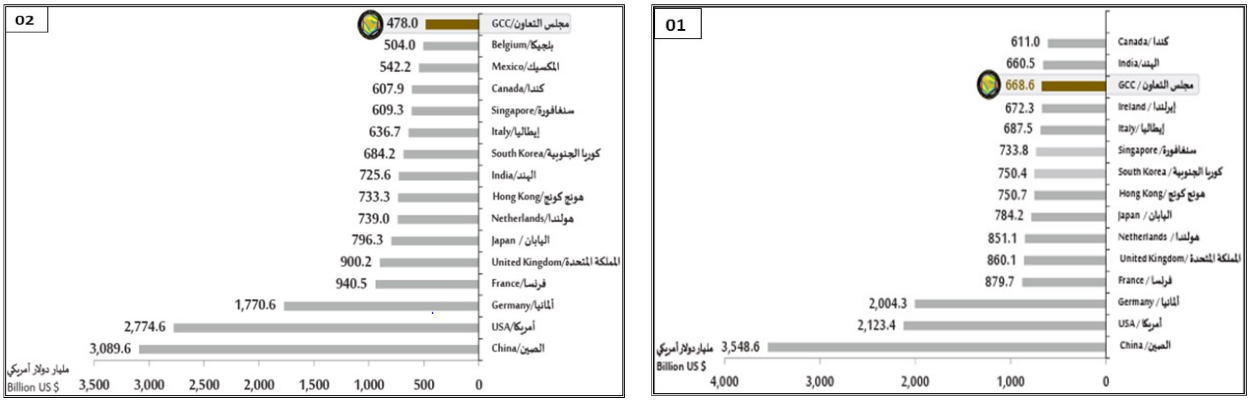

المصدر : (GCC-STAT، 2022).

– وحسب دراسةٍ مقارنةٍ للأداء الاقتصادي، ودرجة التّنويع فيه لنحو 200 اقتصاد في العالم، تركيزاً على الخدمات اللّوجستية، والأعمال التجارية والتنافسية، تحصّلت الإمارات العربية المتّحدة على المرتبة السابعة والعشرين، في مؤشّر الخدمات اللّوجستية لعام 2014، كأفضل ترتيبٍ لدول شمال إفريقيا ونظيراتها بالشرق الأوسط، وفي المرتبة الثّالثة والعشرين عالمياً في مؤشّر الأعمال التجارية، مُحقّقةً ما قيمته 362 مليار دولارٍ أمريكي، كحجمٍ للتجارة الخارجية خلال عام 2013، موزعٌ بين الواردات التي بلغت قيمتها 221 مليار دولار، و141 مليار دولار الصادرات، أمّا قطر فقد حلّت في المرتبة الثانية عربياً، والتاسعة والعشرين عالمياً في مؤشّر الخدمات اللّوجستية، وجاءت كلٌ من المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعمان، في الترتيب العالمي لمؤشّر الخدمات اللّوجستية في المراتب 49، 52، 56 و59 على التّوالي، وفيما يخصّ مؤشّر الأعمال التجارية، فقد صُنّفت المملكة العربية السعودية في المرتبة السّادسة والعشرين عالمياً، وتحصّلت قطر على المرتبة الثالثة

عشر عالمياً في مؤشر التنافسية، تليها الإمارات في المرتبة التاسعة عشر، أمّا عمان والكويت والبحرين ففي المراتب 33، 36 و46 على التّوالي (جاسم، 2014).

كما جاءت دول مجلس التّعاون الخليجي، في مقدّمة الدّول العربية، وكإحدى أهمّ القوى الفاعلة والبارزة في مؤشّراتٍ عديدة، كمؤشّر الابتكار العالمي الذي يشتمل على نحو 80 مؤشّراً، في رؤيةٍ شاملةٍ لخلفية البيئة الاقتصادية والجيوسياسية، بالإضافة إلى تحديد مستويات البُنى التّحتية ومدى تطوّر الأعمال، وفي الحديث عن دوره فقد ذكرت دراساتٌ عديدة، عن مدى إسهامه في تسهيل عملية التّفاوض والتّواصل بين المؤسّسات، كنظامٍ تفاعلي لتسهيل تبادل المعلومات، وبناء شبكات مشاركة الموارد والحصول عليها، في شكلٍ من أشكال التّنسيق في العلاقات الخارجية (Fan, Huang, & Xiong, 2023, p. 03)، حيث سجّلت فيه دول المجلس خلال عام 2022، نتائج ذات أوزانٍ معتبرة، وإن تأخّرت فيها عن مقدّمة التّصنيفات، هذه الأخيرة التي ترأّستها سويسرا بنسبة 64.6%، لتليها كلّ من الولايات المتّحدة الأمريكية والسويد بنحو 61.8% و61.6% على التّوالي.

أمّا دول المجلس فرجعت المرتبة الأولى فيه للإمارات العربية المتّحدة ،التي بلغت قيمة المؤشّر لديها نحو 42.1%، تلتها السّعودية وقطر بنحو 33.4%، و32.9% على التّوالي، أمّا باقي دول المجلس فقد تقاربت ما بين 29.2% للكويت و28% للبحرين، و26.8% لسلطنة عُمان، التّصنيفات التي يوضّحها الشكل التّالي:

الشكل رقم 14 : التّرتيب العالمي والعربي لدول المجلس في مؤشّر الابتكار العالمي لعام 2022.

المصدر: (GCC-STAT, 2022).

وترجع أهمّية التّرتيب الأعلى في مستويات هذا المؤشّر، إلى ما عُرف بمصطلح رأس المال الفكري، المُرجع ظهوره لأول مرة إلى عام 1969، والذي تمّت صياغته على يد (John Kenneth Galbraith)، هذا الأخير الذي استند على كتابات (N. Senior, 1836)، والتي كان من بين ما جاء فيها " أنّ رأس المال الفكري والأخلاقي

لبريطانيا العظمى، يتجاوز بكثيرٍ كلّ رأس مالٍ مادي، ليس فقط من حيث الأهمّية، بل حتّى من النّاحية الإنتاجية"، ليعرف هذا المفهوم بعدها اثراءاً من قبل (Teece, 1986)، والذي تطرّق إلى فاعلية رأس المال البشري، والقيمة المضافة من خلاله إلى جانب الابتكار، وفي تعريفٍ لمركز لتّعاون الدّولي (CIC)، من قبل الباحث (Edvinsson, 1997)، جاء فيه " أنّه امتلاك المعرفة والخبرة التّطبيقية والتّكنولوجيا التّنظيمية، والعلاقات مع العملاء، بالإضافة إلى المهارات المهنية التي تمكّن من اكتساب ميزةٍ تنافسيةٍ في الأسواق"، وحسب دراسة (Martinez-Torres, 2006) ، جاء فيها أنّ مخزون المعرفة يمثّل ما نسبته 80% من القيمة السّوقية لأي منظّمة (Sattam, 2019, p. 12).

ووفقاً لمؤشّر العولمة، وفي دراسةٍ مقارنةٍ من قِبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) لعامي 2016 و2018، جاءت فيها دول مجلس التعاون الخليجي، كأكثر الدول عولمةً في المنطقة العربية، وعلى الصّعيد العالمي، فقد صُنّفت في المرتبة السادسة في عام 2016، وفي المرتبة الثالثة والعشرين خلال عام 2018، بالصّدارة للإمارات العربية المتّحدة، التي احتلّت المرتبة الرابعة في مراتب العولمة، والسابعة في سُلّم العولمة غير النفطية، كما أُدرجت الإمارات والسعودية، ضمن قائمة البلدان الأربعين الأولى لعام 2018، فيما يخصّ الترتيبات الدولية حسب مؤشّر الاعتمادية الثنائية (الإسكوا، 2020، صفحة 11)، أمّا وفقاً لمؤشّر تنافسية الأداء الصّناعي، فقد احتلّت دول المجلس المراتب الأولى عربياً، كما يوضّح الشّكل الموالي:

الشكل رقم15 : مؤشّر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية لعام 2021.

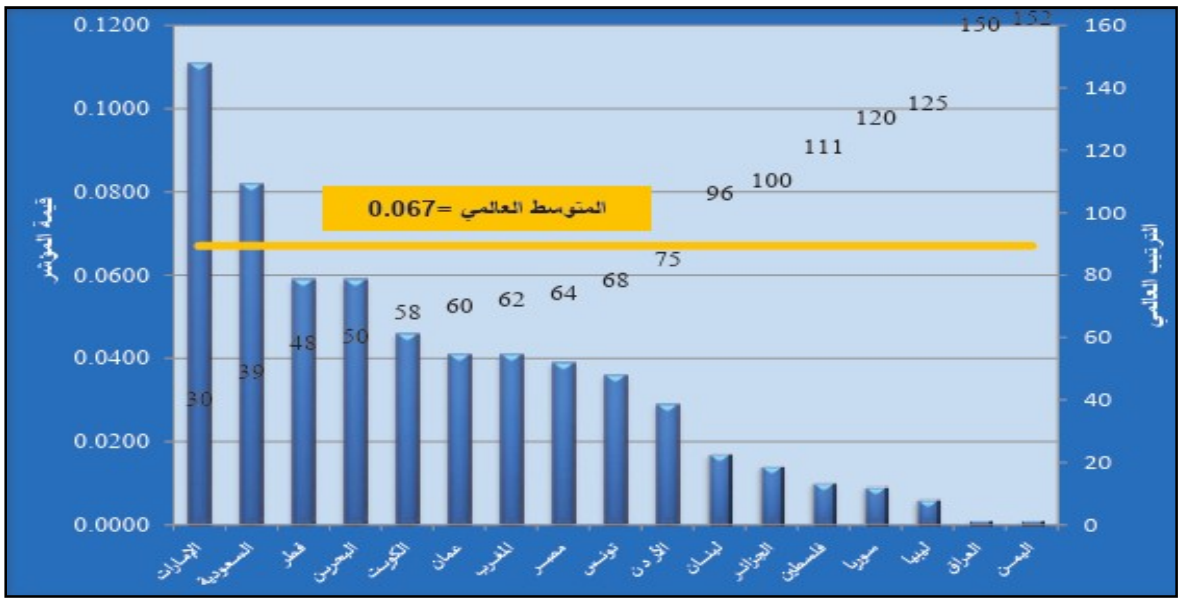

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 109).

– برزت دول المجلس كمراكز مالية، عبر أنشطة شركاتها واتّساع رقعة استثماراتها الأجنبية المباشرة، في انتشارٍ واسعٍ جسّد دورها المالي، وعزّز مكانتها ووزنها العالميين، كما لعبت هذه الدّول، أدواراً فاعلةً في دعم وتمويل اقتصاديات أوروبا، وربط هذه الأخيرة بدول آسيا بالاستناد إلى إستراتيجية الموقع، حيث باتت كنقاط ربطٍ ومراكز للنّقل بين دول القارتين، وربطاً حتّى بأستراليا والولايات المتّحدة الأمريكية، عبر إنشائها لكبرى الموانئ وأضخم المطارات، كما برزت على السّاحة الدّولية بدخولها في مجال صناعة الطيران.

– عزّزت دول المجلس مكانتها، عبر حيازتها لأهمّ ممرّات سفن الشّحن العالمية، ما يعكس سيطرتها على نسبةٍ عاليةٍ من التّجارة الدولية (Talbot, 2015, p. 24).

– عملت دول مجلس التعاون الخليجي جاهدةً، على تأمين العديد من اتّفاقيات التجارة الحرة بحلول عام 2027، وكانت المملكة المتّحدة على قائمة الأولويات، المسعى الذي دُعم من خلال تصريح الرئيس التّنفيذي، والأمين العام لغرفة التجارة العربية البريطانية، مطالباً برسم خططٍ لرؤيةٍ خاصّة، يتمّ فيها تعزيز علاقات التعاون بين الشّريكين، بحكم كون دول المجلس سابع أكبر سوق تصديرٍ للمملكة المتّحدة، فقد بلغ حجم التجارة الإجمالي، حوالي 33.1 مليار جنيه إسترليني عام 2021، كما أظهر التّحليل الحكومي البريطاني أنّه وعلى المدى الطويل، من المتوقّع أن تؤدّي الاتّفاقية مع دول المجلس، إلى زيادة التجارة بنسبة 16%، والتمكّن من إضافة 1.6 مليار جنيه إسترليني إلى اقتصاد المملكة سنوياً.

كما تمّ التركيز في الاتفاقية المشتركة على قطاع الخدمات المالية، في محاولةٍ لخلق التّنويع والابتعاد عن النفط والغاز من ناحية، وباعتبار المملكة ثاني أكبر مُصدّرٍ للخدمات في العالم من ناحيةٍ أخرى، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع، نحو 47.9% من صادرات المملكة المتّحدة إلى دول مجلس التعاون عام 2020، القيمة التي تعادل ملياري جنيه إسترليني، مع فائضٍ تجاريٍّ قُدّر بنحو 1.8 مليار جنيه إسترليني، بالإضافة إلى مساعي دول المجلس إلى الاستفادة من الإمكانيات الهائلة، لدى المملكة المتحّدة في قطاعات الملكية الفكرية، وتقدّمها في مجالات التكنولوجيا الحديثة والانترنت (International Trade Committee, 2023, pp. 06-31).

– أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي درجةً معتبرةً من التكامل المالي، الواقع الذي تجسّد في معاملاتها البينية وعلاقاتها الخارجية، إذ باشرت البنوك والشّركات المحلّية والمواطنون، معاملاتها المصرفية عبر الحدود، على اختلاف أغراضها وتعدّدها، من تجاريةٍ أو استثماريةٍ أو أوراق مالية، فقد تزايدت مؤشّرات التكامل المالي لدى دول مجلس التعاون، بأكثر من ثلاثة أضعاف، إذ بلغت حوالي 74%، مقارنةً بنحو 21% في نظيراتها من دول الأوبك (PEETERS, 2011, p. 04) .

– إنشاء الصندوق الاستثماري عام 2008، والهادف إلى شراء الأراضي الزراعية في باكستان، لتغطية حاجياتها من الأرز والقمح، بالإضافة إلى اتّفاقياتٍ ومفاوضاتٍ أخرى مع كازاخستان، والتي يصبّ مُجمعها في قضيّة الأمن الغذائي وأمن الطاقة، كما قامت دول المجلس بعقد اتّفاقيات شراكةٍ مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، عبر أوّل اجتماعٍ لوزراء خارجية الكتلتين في عام 2009، أين تمّ الاتّفاق على التّحرّك المشترك، القائم على توفير الغذاء مقابل الطاقة كتبادلٍ للمنافع، إذ صرّح عامها الأمين العام للرابطة (Suring Pitsuan) قائلاً: "لديكم مالا نملك، ولينا الكثير ممّا ليس في حوزتكم، وفي هذا حاجة كلٍّ منّا للآخر".

– استطاعت دول المجلس عبر تراكمات الأصول الأجنبية لديها، البالغة حوالي 912 مليار دولارٍ قبل الأزمة العالمية 2008، أن تبلغ مسعاها في تعزيز مكانتها في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، والاستفادة من موقعها في مجموعة العشرين، وتفعيل دورها في إعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي، مستغلّةً صناديق الثروة السيادية، وتوفير السيولة للمؤسّسات المالية الغربية المتعثّرة، خاصةً خلال المراحل الأولى من الأزمة المالية سنة 2007.

– وبهدف تقوية المواقف المحلّية والإقليمية، والمشاركة في النظام الدّولي القائم عل ديناميكياتٍ جديدة، بادرت دول مجلس التعاون الخليجي، بالمشاركة في تشكيل المؤسّسات المالية الدولية، والانضمام إلى المؤسّسات والمنظمات العالمية، كانضمام السعودية إلى منظّمة التجارة العالمية عام 2005، وشراء هيئة الاستثمار الكويتية لحصةٍ كبيرةٍ من شركة البترول البريطانية في عام 1988.

– المشاركة في الجولات المتتالية لمفاوضات تغيير المناخ العالمي، حيث باتت دول مجلس التّعاون الخليجي، رائدةً في مجال الطاقة المتجدّدة والبديلة، إذ قامت أبو ظبي باستضافة المقرّ الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة، المتجدّدة الخالية من انبعاث الكربون، بالإضافة إلى القمّة العالمية السنوية لطاقة المستقبل خلال عام 2008، والمعهد العالمي المصدّر للعلوم والتكنولوجيا، المُفتتح في شهر سبتمبر من عام 2009، كما استضافت قطر المؤتمر العالمي الرّابع، لمبادرة الشفافية في الصناعات الإستراتيجية خلال شهر فبراير من عام 2009 (Ulrichsen C. K., 2010, pp. 05-14).

– نال مجلس التّعاون الخليجي، مكانةً دوليةً بالغة الأهمّية، في مجالات تعزيز التّعاون الدّولي والإقليمي، الأمر الذي جسّدته انتماءاته إلى أبرز الهيئات والمؤسّسات العالمية، حيث وإلى غاية عام 2021 بات المجلس:

– عضواً في الاتّحاد الدّولي للاتّصالات.

– عضواً في مجلس محافظة منظّمة (INTELSAT)، وهي منظّمة حكومية دولية لتزويد الخدمات التّجارية للاتّصالات والبث الفضائي.

- عضواً في الاتّحاد البريدي العالمي.
- مكتب لدى منظّمة الطّيران المدني الدّولي.
- عضوٌ مراقب في اللّجنة الإقليمية لمجموعة العمل المالي، لمنطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- عضوٌ مراقب في أعمال اللّجنة الدّائمة لمفوّضية اللّاجئين.
- عضوٌ مراقب في أنشطة واجتماعات المنظّمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).
- عضوٌ مراقب في مجلس اتّفاقية الجوانب المتّصلة بالتّجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS).
- عضوٌ مراقب في الأمم المتّحدة لمحافلها الدّولية (المركز الإحصائي، 2021، صفحة 40).
- الوقوف على بعثاتٍ رسمية دولية، ذات ثقلٍ على الساحة الدّولية، كمجلس التّعاون لدى الأمم المتّحدة.

– انضمام دول المجلس إلى عمليات حلف النّاتو، بتنسيقٍ من المملكة العربية السعودية، والاّتفاق على التعاون في الجوانب الأمنية عام 2008، بالإضافة إلى إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في ذات المجال، وإدراجه ضمن إطار الحوار الإقليمي (Partrick, 2011, p. 20).

إنّ التصميم المؤسّسي لدول مجلس التعاون الخليجي، القائم على بناء القدرات الاقتصادية وتعزيز الخدمات الاجتماعية، وتهيئة البنية التحتية، جعل منها محرّكاتٍ إقليمية للنمو الاقتصادي، ومصدراً للاستقرار الاقتصادي الإقليمي، بدايةً من إيداعها الخارجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعمليات الضّخ النقدية والتبرعات العينية، الموجّهة خاصةً للدول غير المستقرّة، وصولاً إلى الدّعم الإقليمي عبر التحويلات المالية، المُرسلة إلى مختلف مناطق العالم، من خلال النّسبة العالية للمهاجرين فيها.

وحسب ما جاء في تقارير البنك الدولي، عُدّت بعضٌ من أعضاء المجلس ضمن قائمة أكبر خمسة دولٍ مقصداً للمهاجرين، بعد أن رجعت فيها المرتبة الأولى للولايات المتّحدة الأمريكية، تلتها المملكة العربية السعودية، ثمّ ألمانيا والاتّحاد الروسي ثم الإمارات العربية المتحدة، هذه الأخيرة التي أصدرت خلال عام 2011، أكثر من مئة ألف تأشيرة إقامةٍ للاجئين السورين، ليتجاوز بذلك عدد المغتربين العرب فيها، أكثر من 240 ألفاً، وفي النّظير استقبلت المملكة العربية السعودية أكثر من مليون سوري.

وقصد تبيان التطوّر الحاصل في نسب استقبال المهاجرين الدّوليين، من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، واختلاف قيمها بين كلّ دولةٍ عضوٍ وأخرى، نعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم 6 : تطوّر حركة الهجرة إلى دول المجلس بين عامي 2000 و2020، (مليون نسمة).

	2000	2005	2010	2015	2020	نسبة التغير
السعودية	**05.26**	**06.50**	**08.43**	**10.77**	**13.45**	%156+
الإمارات	**02.45**	**03.28**	**07.32**	**08.00**	**08.72**	%256+
الكويت	**01.13**	**01.33**	**01.87**	**02.87**	**03.11**	%237+
قطر	**0.359**	**0.646**	**01.46**	**01.86**	**02.23**	%519+
عمان	**0.623**	**0.666**	**0.816**	**01.69**	**02.37**	%281+
البحرين	**0.239**	**0.404**	**0.666**	**0.722**	**0.936**	%291+
مجلس التعاون	**10.06**	**11.82**	**20.52**	**25.91**	**30.81**	%1740+

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Our World in Data, 2022).

قد أثبتت العديد من الدّراسات، أن النسبة الأكبر من المهاجرين ذوو الدّوافع والأهداف الاقتصادية، كانت وجهتهم إلى دول الخليج العربي، الواقع الذي فرض اعتبار منطقة الخليج، مصدراً رئيسياً للتحويلات المالية العالمية، كما فرض إسهامات المنطقة المتزايدة في التحويلات العالمية، حيث وبحلول عام 2009، تجاوز المبلغ الإجمالي للتحويلات، المدفوعة للعمّال المغتربين في الدّول الخليجية، نحو 27% كنسبةٍ من إجمالي التّحويلات العالمية (Lawson, 2011, p. 03).

ووفق تقريرٍ للبنك الدّولي، تتلقّى باكستان أكثر من 60% من تحويلاتها المالية، من دول مجلس التعاون الخليجي، وجاءت الهند عام 2012 كأكبر متلقٍّ للتحويلات المالية الخليجية، إذ بلغت قيمتها نحو 29.7 مليار دولارٍ أمريكي (Young, 2015, pp. 04-08).

وبعد أن بلغ مجموع تحويلات العاملين بدول المجلس حوالي 117.9 مليار دولار، خلال عام 2019، شهد في العام الذي بعده تراجعاً بنسبة -1.2%، ليبلغ ما قيمته 116.6 مليار دولارٍ أمريكي، ليُحقّق رغم ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيه، المرتبة الأولى عالمياً، ولتصنّف أعضاؤه من الدّول في المراتب الأولى عالمياً، في تصنيفات أكثر الدول المصدّرة للتّحويلات المالية، حيث جاءت كلٌ من الإمارات العربية المتّحدة، والمملكة العربية السعودية والكويت، ضمن قائمة العشرة دول الأكبر تصديراً لها، كما سنوضّح عبر الشّكل الموالي:

الشكل رقم 16 : الترتيب العالمي لمجلس التعاون في تحويلات العاملين خلال عام 2020.

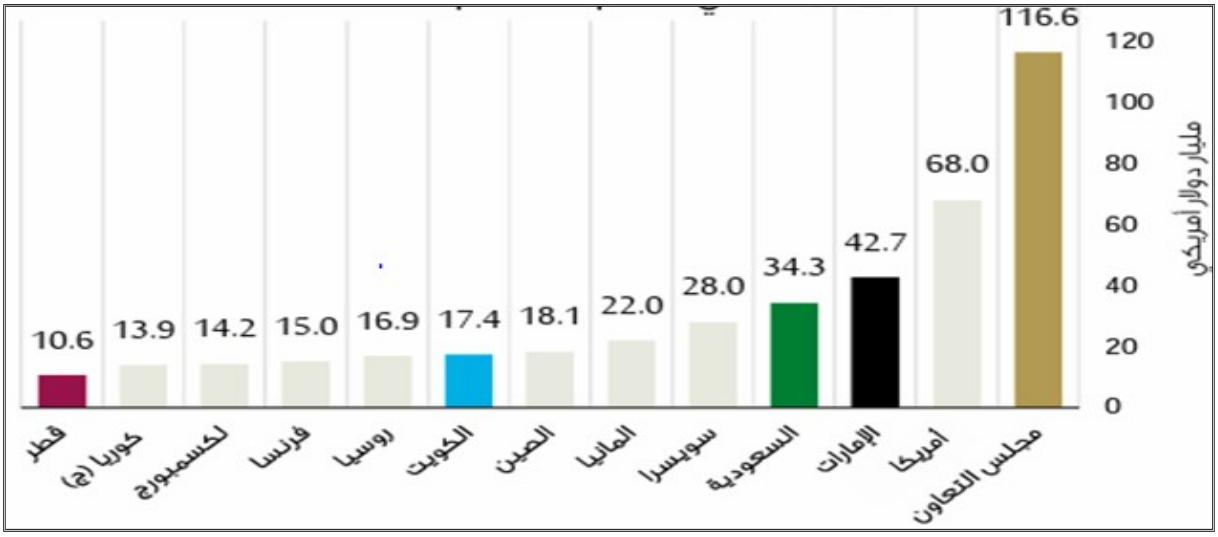

المصدر: (المركز الإحصائي، 2020).

بعد تبيان تمركز مجلس التعاون الخليجي، في المرتبة الأولى لقيم تصدير التحويلات المالية العالمية، خلال عام 2020، تجدر الإشارة إلى التّفصيل في إسهامات أعضائه من الدول، في هذا التّصدّر العالمي، حيث تصدّرت الإمارات العربية نظيراتها من الدول الأعضاء، بعد أن قُدّرت حصّتها في القيمة الإجمالية لمجلس التعاون الخليجي بنحو 36.6%، أمّا عالمياً فجاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتّحدة الأمريكية، مسجّلةً ما قيمته 42.7 مليار دولار، لتليها المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثانية، في ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 29.4%، والمرتبة الثالثة عالمياً بمساهمةٍ قُدّرت بنحو 34.3 مليار دولار، وجاءت كلٌ من الكويت وقطر في المرتبتين السابعة والثانية عشر حسب الترتيب العالمي، بقيمة 17.4 و10.6 مليار دولارٍ أمريكي لكلٍّ منهما على التّوالي (المركز الإحصائي، 2020).

ويرجع ارتفاع قيم التحويلات المالية، الصادرة عن كتلة مجلس التعاون الخليجي وتناميها، إلى تزايد عدد الأجانب والعمال المغتربين فيها، حيث بلغ عدد العاملين المغتربين في هذه الدول خلال عام 2021، نحو 28.5 مليون عامل، محقّقاً معدّل نموٍ سنويّ بلغ قُرابة 1.2% خلال فترة ما بين 2017 و2021، حيث شكّلت العمالة الأجنبية قرابة 64% من إجمالي العمالة الكلّية خلال عام 2021، هذه الفئة التي قُدّرت قيم تحويلاتها خلال نفس السنة بحوالي 127.2 مليار دولارٍ، لتحقّق زيادةً نسبتها 9.2% مقارنةً بعام 2020، نظراً لما خلّفته آثار جائحة (COVID-19)، وما انجرّ عنها من ركودٍ اقتصادي وعودة العمال إلى بلدانهم، وسعياً إلى توضيحٍ

أكثر، وتتبّعاً لمسار التطوّر الذي شهدته قيم التحويلات المالية للعمال الأجانب، في مجلس التعاون الخليجي، وتبيان التغيّرات الطارئة على معدّلات نموّها، خلال السنوات الأخيرة، نعرض الشّكل التالي:

الشكل رقم17: تطوّر تحويلات العاملين في كتلة مجلس التعاون: 2017-2021.

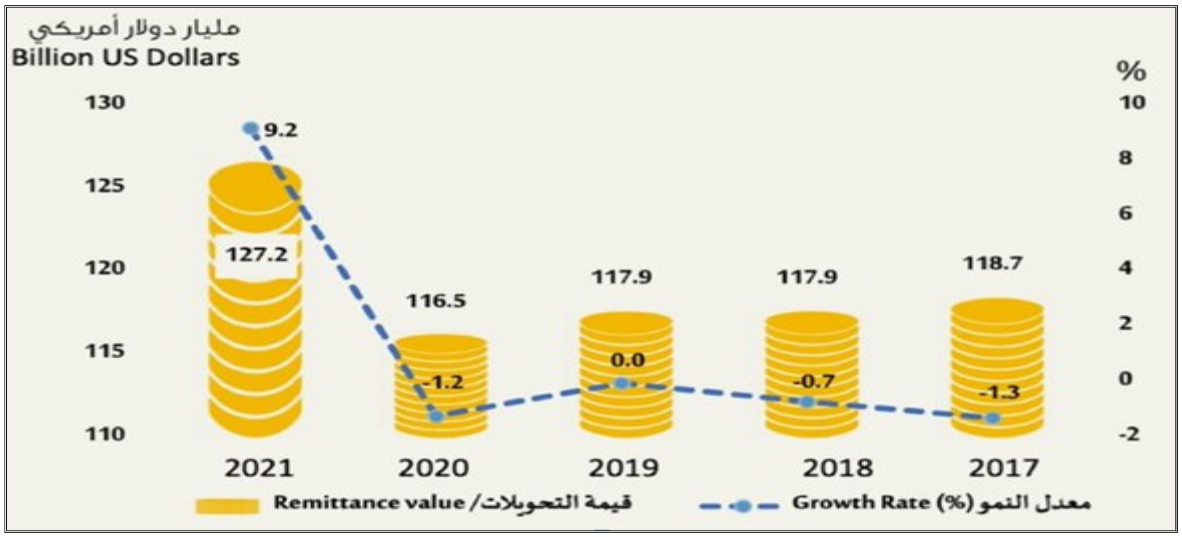

المصدر: (المركز الإحصائي، 2022).

أمّا على صعيد الدول الأعضاء، فقد تفاوتت نسب إسهامها في إجمالي تحويلات المجلس، كما اختلفت معدّلات نموّها وحصصها في الناتج المحلّي لكلّ دولة، كفوارق نسعى إلى توضيحها عبر قيم الشّكل الموالي:

الشكل رقم18 : التّحويلات المالية للعمال الأجانب في دول مجلس التعاون لعام 2021.

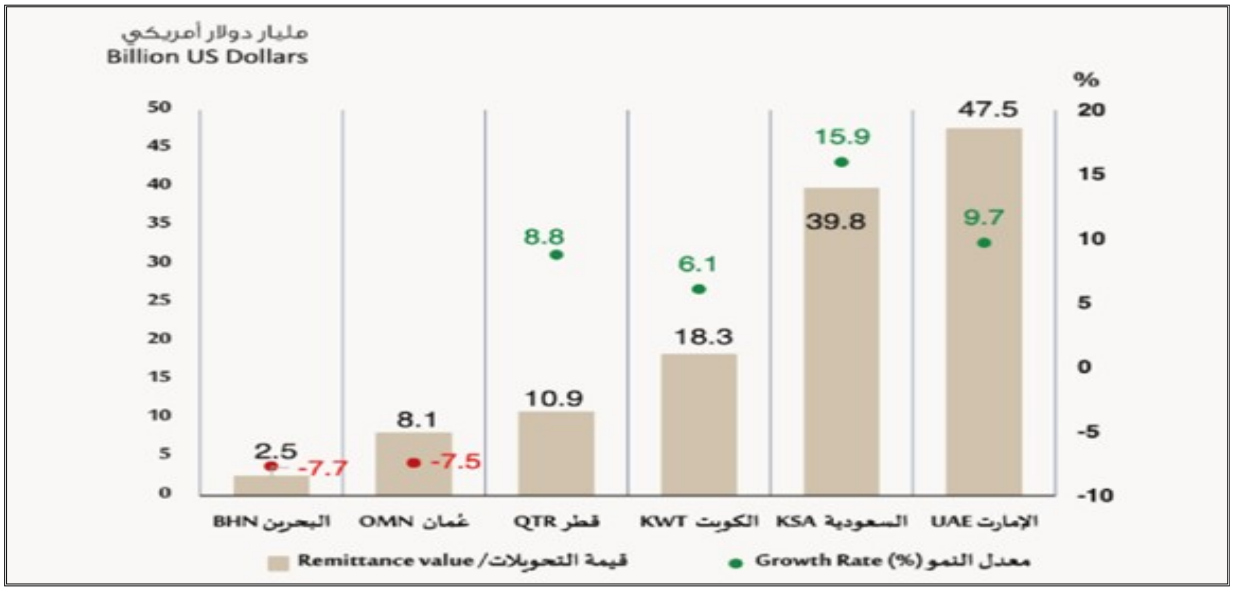

المصدر: (المركز الإحصائي، 2022).

شكّلت تحويلات العاملين من الإمارات العربية المتّحدة، ما نسبته 47.5% من مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون خلال عام 2021، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 39.8%، في حين ترجع النّسب الأقل بين الدول الأعضاء إلى عمان والبحرين، بعد أن تراجعت معدّلات النمو فيها، وقد شكّلت نسبة تحويلات العاملين الأجانب ما نسبته 08.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي خلال عام 2021، لتنقسم هذه النسبة هي الأخرى بين أعضائه، حيث وبالنسبة للإمارات العربية المتّحدة، فقد قُدّرت نسبة مساهمة التحويلات المالية، في ناتجها المحلّي الإجمالي بنحو 12.7%، وفي عمان نسبة 12.3%، أمّا في كلٍ من قطر والبحرين فبنسبة 07.2% و07% على التّوالي، بينما شكّلت التحويلات المالية ما نسبته 05.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، للمملكة العربية السعودية.

4. المبحث الرابع: تطوّر العلاقات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.

وفق البيان الختامي لقمة الدّورة التاسعة والثلاثين، للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، المنعقدة بالمملكة العربية السعودية عام 2018، تمّ التّأكيد على أهمّية علاقات التعاون والشراكة، مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، كما تمّت الإشارة إلى ضرورة التّعجيل في استكمال خطوات التنفيذ، لما تمّت الموافقة عليه من قبل اللجان المشتركة والهيئات المكلّفة بالدّراسة سابقاً، سعياً إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع المحيط الخارجي لهذه الكتلة (مركز الخليج للدراسات، 2018–2019، صفحة 12)، ونحاول وفق الآتي توضيح مدى عمق العلاقات الخارجية لمجلس التعاون الخارجي، وفق طرحٍ موجزٍ لأهمّها وأبرز أطرافها:

يتمّ التطرّق بدايةً إلى العلاقات الخليجية الآسيوية، والتي أدّت توسعتها إلى إحداث تحوّلٍ عالميٍ أساسي، ذو أثرٍ بعيد المدى على التجارة الدولية والأعمال، وحتى المجالات السياسية، حيث قال (Ferddie Neve)، "إنّ الممرّات الاستثمارية بين الجانبين تنمو في كلا الاتّجاهين، وعبر مختلف القطاعات بما في ذلك النفطية وغير النفطية"، مضيفاً " أنّ قوّة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين آسيا ومنطقة الخليج، تمكّنها من تعزيز علاقات التجارة والازدهار في المنطقتين، كعلاقةٍ إقليميةٍ رئيسية يجب التّسليم بها عالمياً "، وقد أوضحت التّقارير أنّ التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا، وبعد الأثر الذي خلّفته أزمة كوفيد 19، قد عرفت تراجعاً في قيمها من 320 مليار دولارٍ عام 2019، إلى حوالي 262 مليار دولارٍ عام 2020، لتُسجّل انخفاضاً نسبته 18%، ولتعرف انتعاشاً قوياً بعدها وخلال عام 2021، محقّقةً ما قيمته 336 مليار دولارٍ أمريكي، بما يعادل زيادةً سنويةً نسبتها 40%، وقد نُسبت الفاعلية الأقوى والمساهمات الأكبر في علاقات الشراكة بين الجانبين، إلى كلٍّ من الهند والصين، بالإضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية (Consultancy.org family, 2023).

1.4. المطلب الأول: علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بدول آسيا (الهند والصين).

1.1.4. العلاقة بين دول المجلس وجمهورية الهند:

– **أهمّ المحطّات في مسيرة العلاقة:** إنّ ارتباط الهند بدول المجلس متجذّرٌ تعود أصوله إلى العصور القديمة، ومتشعّبٌ تسوده الارتباطات التاريخية والتجارية، والثقافية والحضارية، وما الشّتات الهندي الكبير في المنطقة إلّا دليلٌ على عمق هذا الارتباط، هذا الأخير الذي ازداد عقب الحرب الباردة، عندما حثّ رؤساء الوزراء بالهند دولتهم، على زيادة الاهتمام بالعلاقات السياسية مع دول منطقة الخليج (Kumar, 2020, p. 28)، حيث أدّى تقارب المصالح إلى السّير في سياق مفاوضات اتّفاقية التجارة الحرة، بين الهند ومجلس التعاون، ونتيجةً لعدم اليقين الاقتصادي، تجاه كلٍ من أوربّا والولايات المتّحدة الأمريكية وحتى اليابان، افتُتح المجال أمام تنويع وتعميق العلاقات الخليجية الهندية، خاصةً مع السّعودية والإمارات، والتي أعطت نتائج معاملاتهما مؤشّراتٍ جدُّ إيجابية، على قطاعي الاستثمار والسياحة (Tim & Monica, 2013, p. 153).

حيث وقّعت الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، اتّفاقية تعاونٍ اقتصادي في 25 أوت من عام 2004، قصد استكشاف إمكانية إقامة منطقة تجارةٍ حرّة، وفي 19 نوفمبر من عام 2004، زار قادة ثلاثة أعضاء من مجلس التعاون الخليجي الهند، قصد مناقشة عديد القضايا المتعلّقة بالتعاون التجاري، أهمّها اتّفاقية التجارة الحرة والحواجز غير الجمركية، وكافّة ما يُعيق سير الصادرات الهندية إلى المنطقة وتنويعها، سعياً إلى الاستفادة من صناعة الأدوية والصناعات الكيمائية الهندية (Dahiya, 2014, p. 94).

توسّع التقارب الثنائي وتجاوز المبادلات التجارية وإمداد المعونات المالية، حيث ولأوّل مرّةٍ وفي عام 2005، عيّنت الحكومة الهندية دبلوماسياً بارزاً (Chinmaya Gharekhan)، كمبعوثٍ خاصٍ لمنطقة الخليج، أين تمّ تكليفه بتعزيز علاقات التّعاون، في التجارة والاستثمارات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تشجيع التنسيق المشترك في الجوانب العلمية والثقافية، وتعزيز قطاع السياحة بين الجانبين (Rhea, 2012, p. 134).

وبعد انعقاد الجولة الأولى من الحوار، الخاصّ باتّفاقية التجارة الحرة المقترحة، في الرياض في شهر مارس من عام 2006، تقرّر أن تشتمل الاتفاقية على التعاون في الخدمات والاستثمار والتجارة، وتمّ تشكيل أربعة مجموعات عملٍ، مكلّفةٌ بمهام التعاون الاقتصادي وقواعد المنشأ، بالإضافة إلى تجارة السلع والخدمات والتعاون الجمركي، لتليها محادثاتٌ أخرى وتطوراتٍ عديدة تجسّدت في الجولة الثانية في سبتمبر عام 2008، والجولة الثالثة في يناير عام 2009، واللّتان تمّ خلالهما إجراء مفاوضاتٍ بشأن التعاون الاقتصادي، في الاستثمار في قطاعي السلع والخدمات، الخطوة التي زار على إثرها رئيس وزراء الهند (Manmohan Singh's)، كلاً من عمان

وقطر يوم 08 نوفمبر من عام 2008، وبعدها وفي عام 2013، انتقل وزير الاتّحاد الاقتصادي الهندي للتجارة والصناعة والمنسوجات (Anand Sharma) إلى الإمارات، على أمل اختتام محادثات اتّفاقية التجارة الحرة، بين بلاده ودول مجلس التعاون الخليجي (Dahiya, 2014, p. 95).

وفي إطار تعزيز العلاقات الخارجية وتعميقها، شهدت مسيرة دول المجلس تقارباً قوياً في علاقاتها مع الهند، والذي تجسّد عبر تشكيل لجنة دفاعٍ مشتركةٍ، بين الهند وقطر في عام 2008، وإمضاء الطّرفين على اتّفاقيات مصرفية في عامي 2010 و2012، كما تمّ إبرام اتّفاقيات شراكةٍ بين الهند والسعودية بدايةً من عام 2006، لتشمل مجالات الطاقة بالإضافة إلى القضايا السياسية والأمنية، أمّا مع عمان فقد تمّ توقيع مذكّرة تفاهمٍ، تضمّنت إنشاء صندوقٍ استثماري مشترك، برأس مالٍ أولي قُدّر حينها بحوالي 100 مليون دولارٍ أمريكي، مع الاتّفاق على قابلية الزيادة فيه إلى قيمة 1.5 مليار دولار، واشتركت الكويت في اتّفاقيات الشراكة بدايةً من عام 2009، ليتوسّع نشاطها ويشمل مجالات التعليم والتكنولوجيا، وشاركت الإمارات الهند في اتفاقيات التعاون الدّفاعي عام 2003، والتي تمّ تطويرها خلال عام 2008 إلى الشراكة في التّطوير المشترك، وتصنيع المعدّات العسكرية الحديثة، ليكتمل تعاون الدول الست للكتلة، بانضمام البحرين في اتّفاقيات الشراكة والتعاون مع جمهورية الهند، في مجالاتٍ موسّعة، شملت معاهدات تسليم المطلوبين، واتّفاقيات التعاون في القوى العاملة وتشجيع الاستثمارات، في تنسيقٍ معمّقٍ تعهّدت على إثره الهند، بدعم ترشيح البحرين لنيل مقعدٍ غير دائمٍ في مجلس الأمن الدّولي خلال عام 2026 (Rhea, 2012, p. 134).

وأمام ما ظهر من مستجدّاتٍ على الساحة الدولية، وما حقّقته مساعي دول الخليج نحو توسيع شراكاتها، وتعميق علاقاتها مع كبرى دول العالم، والذي أضفى على المعطيات نوعاً من التّغيير، خاصةً بعد أن حقّقت التجارة الثنائية للهند ودول المجلس عام 2018، القيم التي جعلت منها أكبر كتلةٍ تجارية، ذات توجّهاتٍ إلى الهند، وباعتبار المنطقة محطّ أطماعٍ ومسعى لبسط النّفوذ من قبل القوى الكبرى، وحفاظاً على الأمن والاستقرار فيها، عمدت الهند إلى تعزيز تواجدها العسكري، عبر حشد قوّاتها البحرية في المنطقة، وأمام واقعها الأمني وحرصاً منها على صيانته، وافقت دول المجلس على تعزيز التعاون في المجالات الأمنية والدّفاعية، حيث أُقيمت إثر ذلك تدريباتٌ مشتركة بين الهند ودول المجلس، كالجسر الشّرقي مع سلاح الجو العماني، كما أُبرمت اتّفاقياتٌ ثنائية عدّة، في مجالات التّسليح والتصنيع والمساعدات الفنية، الأمر الذي جعل من القوّتين لاعبين رئيسيين في منطقة غرب آسيا (Cdr, 2019, p. 05).

– **دول المجلس مقصدٌ للشّتات الهندي ومصدرٌ للتحويلات المالية:** إنّ ما أكّد اتّصاف الهند بهذه الميزات، هو تصريح نائب الرئيس الهندي **محمد حامد الأنصاري**، خلال اجتماعٍ عام 2007، حين قال أنّ منطقة الخليج، تشكّل أهمّ التفاعلات الاقتصادية بالنسبة إلى دولته، مستنداً في قوله على ما تلبيه دول مجلس التعاون الخليجي، من احتياجاتٍ هنديةٍ للطّاقة، والتي قُدّرت حينها بحوالي 70%، هذا وبالإضافة إلى استضافة هذه الدّول لأكثر من 4.5 مليون عاملٍ هندي (Ulrichsen C. K., 2010, p. 03).

وبالموازاة مع زيادة توافد المهاجرين الهنود، بحثاً عن العمل في دول المجلس، تضاعفت قيم تحويلاتهم المالية، حيث وفي عام 2019، ارتفع عدد الهنود بدول المجلس، ليفوق 08 ملايين شخص، وليبلغ إجمالي كسبهم السنوي، حوالي 50 مليار دولارٍ سنوياً (Kumar, 2020, p. 27)، القيمة التي استمرّت في التزايد إلى أكثر من 80 مليار دولارٍ أمريكي، لتُمثّل بذلك دول المجلس قرابة 65% من إجمالي التحويلات المالية السنوية للهند، إثر تزايد عدد المهاجرين الهنود، إلى ما يفوق 09 ملايين مهاجر، خلال السنوات الثلاث الأخيرة (فجار، 2022)، على اختلاف نسبة الاستقطاب لهذه الفئة بين الدول الأعضاء، كما سيُوضّح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 19 : اتّجاهات الهجرة الوافدة من الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

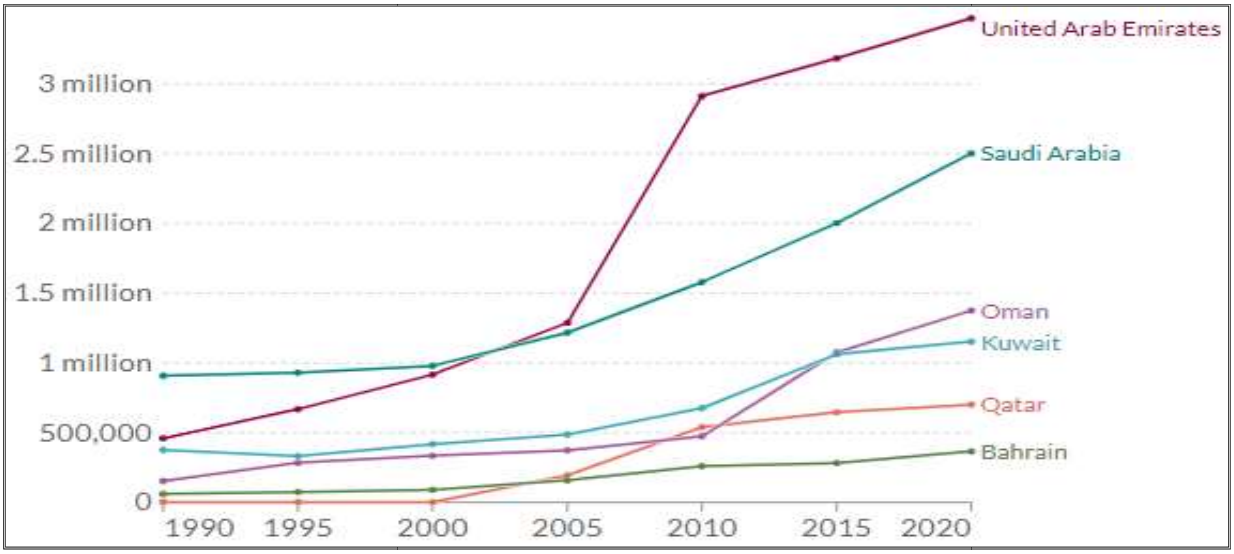

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Our World in Data, 2022).

استناداً إلى آخر الإحصائيات، تعتبر الهند ثاني أكبر دولةٍ تعداداً للسكّان بعد الصّين، حيث يُقدّر سكّانها بقرابة 1.4 مليار نسمة، كما تحتلّ الصدارة العالمية في عدد المغتربين عبر أنحاء العالم، إذ يتراوح عدد مهاجريها، حسب إحصائيات الأمم المتحّدة للمهاجرين الدوليين، بين 22 و25 مليون شخص، يتمركز أعظمهم بدول مجلس التعاون الخليجي، كأكبر تجمّعٍ هنديٍّ خارج الوطن الأم.

ومن خلال الشكل، نلاحظ أنّ بداية الزيادة في مستويات الهجرة كان سنة 2000، حيث بلغ عدد المهاجرين الهند وقتها، بدول مجلس التعاون الخليجي 2.739 مليون مهاجر، بالتركّز لأكثرهم في كلٍ من الإمارات العربية المتّحدة والمملكة العربية السعودية، وبنسبٍ متقاربةٍ بلغت حوالي 900 ألف مهاجر، ليشهد عام 2010 ارتفاعاً هائلاً في عدد الوافدين من الهند، والذي فاق 06 ملايين مهاجر، تصدّرت الإمارات العربية قائمة استقطابهم، إذ بلغ عدد الوافدين إليها 2.91 مليون مهاجر، ثمّ المملكة العربية السعودية بنحو 1.58 مليون مهاجر، وتقاربت باقي الدول الأعضاء في نسب الاستقطاب، واستمرّت الزيادة في كافّة دول الكتلة، لتبلغ خلال عام 2020 حوالي 9.850 مليون مهاجر، احتلّت خلالها كلٌ من الإمارات العربية والمملكة السعودية، النسب الأكبر بحوالي 3.7 مليون، و2.5 مليون هندي على التّوالي، وفاق عددهم المليون في كلٍ من عمان والكويت، بينما تراوح العدد بين 702 ألفاً و365 ألفاً في كلٍ من قطر والبحرين، والملاحظ من هذا كلّه، أن تعداد المغتربين الهند قد تجاوز عدد مواطني الدول الست لمجلس التعاون، إذ مثّل ما نسبته 30% من سكان الإمارات العربية، ليتجاوز بذلك عدد السكّان الأصليين (2.7 م.ن)، في حين قارب عدد السّكان في المملكة السعودية، بنسبةٍ منخفضة قدّرت بنحو 07%، نظراً لتنوع مصادر الهجرة فيها، أمّا عددهم بقطر فبلغ ضعف عدد مواطنيها ليمثّل 25% من إجمالي عدد السكّان، وتساوى في الكويت مع عدد المواطنين الأصليين، حيث قدّرت نسبتهم بنحو 28%، بينما بلغ نصف التّعداد السّكاني للمواطنين الأصليين في البحرين، محقّقا نسبة 20% من إجمال السكّان، أمّا في عمان فقد قارب إجمالي عدد الهنود ثلث تعداد شعبها، حيث قدّرت النسبة بنحو 15%، هذا الاختلاف في القيم والنّسب صاحبه اختلافٌ في درجات التغيّر بين كلّ عضوٍ وآخر، الأمر الذي يطرحه الجدول التالي:

الجدول رقم 7: تطوّر الهجرة الوافدة من الهند إلى دول المجلس خلال الفترة 1990-2020.

الدولة	1990	2020	التغير المطلق	التغير النسبي
البحرين	60.505	365.098	+ 304.593	+ %503
الكويت	375.183	1.152.175	+ 776.992	+ %207
عمان	152.554	1.375.667	+ 1.223.113	+ %80
قطر	2.738	702.013	+ 699.275	+ %25.5
السعودية	906.468	2.502.337	+ 1.595.869	+ %176
الإمارات	458.294	3.471.300	+ 3.013.006	+ %657
مجلس التعاون	1.955.742	9.568.590	+ 7.612.848	+ %2.370.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Our World in Data, 2022).

تمّ التّطرّق إلى عنصر الهجرة، لما له من انعكاسٍ وفعاليةٍ في الدّورة الاقتصادية، حيث تتضمّن النّسب العالية للمهاجرين بالإضافة إلى الأيادي العاملة، حركة رجال الأعمال وكبار المستثمرين، المرفقة بمشاريعهم الضّخمة، حيث قُدّرت قيم ثروتهم بالخليج بنحو 26.5 مليار دولارٍ عام 2018، استحوذت الإمارات العربية المتّحدة منها على 12 مليار دولارٍ أمريكي، كما تتجلّى أهمّية التطرّق لظاهرة الهجرة، في اعتبارها مصدراً للتحويلات المالية، حيث بلغت قيم التحويلات المالية الوافدة إلى الهند، تصديراً من دول مجلس التعاون الخليجي، نحو 89 مليار دولارٍ أمريكي سنوياً، وهو ما يمثّل 65% من إجمالي المغتربين الهند عبر العالم، النّسبة التي جعلت من الهند أولى دولةٍ متلقّيةٍ للتّحويلات عبر العالم.

وبالعودة إلى زيادة استضافة دول مجلس التعاون، لنحو 8.5 مليون عاملٍ هندي مغترب خلال عام 2019، كعددٍ كان لابدّ له من الانعكاس على قيم التحويلات المالية وزيادتها، بعد أن كان العدد في حدود 06 ملايين عاملٍ هندي عام 2012، والذي تلقّت الهند على إثره 29.69 مليار دولارٍ أمريكي، كتحويلاتٍ مالية من دول المجلس، حسب ما ورد في إحصائيات البنك الدولي عامها (Rumel, 2014, pp. 03-09)، القيمة الناتجة عن تواجد أكثر من 700 ألف هندي كجاليةٍ بعُمان، عدد المسجّلين منهم قانونياً كعمّال في قطاعي الصحّة والتعليم حوالي 581 ألفاً، وعن التّواجد في الكويت بنحو 40 ألفاً، فقد قُدّرت تحويلاتهم إلى بلدهم بحوالي 3.5 مليار دولارٍ أمريكي سنوياً، أمّا في قطر فبحوالي 500 ألف مغتربٍ هندي، 70% منهم من القوى العاملة، وضمّت البحرين 350 ألف عاملٍ هندي (Tim & Monica, 2013, p. 159).

بعد أن اعتُبرت دول المجلس الخليجي، وجهةً لقيمٍ كبيرة من عمالة الهند المهاجرة، كنسبةٍ شكّلت 70% من إجمالي الشّتات فيها، وكفئةٍ تعاون الشريكان في حمايتها، من الاستغلال والاستبداد وسوء المعاملة، تمّ إبرام اتّفاقياتٍ مشتركة ووضع أسسٍ تنظيميةٍ وحمائية، حيث بلغت مساعي عمان في هذا الاتّجاه، إلى مرحلة منح الجنسية وفق ما سُمي بمشروع التّعمين، لمن تتجاوز فترة إقامته 30 عاماً، وقد تعمّقت العلاقات بفضل هذه الفئة، إلى حدّ تأسيس الهند لمؤسّسات البحث العلمي بدول الخليج، 31 منها بالإمارات، و19 بعمان، و17 في الكويت و03 في كلٍّ من البحرين والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى إعداد برامج مشتركة للطّلاب والباحثين الخليجيين في الهند (Rhea, 2012, p. 117).

2.1.4. العلاقة بين دول المجلس وجمهورية الصين الشعبية:

فسّر المحللون توجّه دول مجلس التعاون الخليجي، إلى الصين وباقي دول آسيا، بكونه إستراتيجيةٌ طويلة الأمد لتطوير مشتقّات القيمة المضافة، وأسواق البيتروكيماويات في المنطقة، كما ساعد توسيع العلاقات التجارية مع

الشركاء غير الأمريكيين، وتنامي الاعتماد المتبادل بدايةً من الثمانينات، على تنويع المحفظة التجارية لدول المجلس، وهذا ما أدّى حسب (Nonneman, 2006)، إلى تقليل الاعتماد على الولايات المتّحدة الأمريكية، كنتيجةٍ تخدم الجوانب السياسية وتحرّرها (Polyzos & Rutledge, 2022, p. 2233).

عاشت دول المجلس قبل فترة تأسيس شراكاتها الخارجية، مخاوف إستراتيجية، وامتدّت إلى ما بعدها من تهديداتٍ وتحدّيات أيديولوجية، تمسّ وحدتها ومصالحها، الأمر الذي اتّخذت منه هذه الدول، دافعاً لانتهاج سياساتٍ خارجيةٍ حمائية، ومبرّراً للإجراءات الدّفاعية، رمياً إلى ضمان أمنها واستقرارها، إلّا أنّ هذه السياسات والإجراءات بحاجةٍ إلى عناصر فاعلة، ولاعبين مشاركين، حيث وفي الجانب الآخر كانت دول المجلس موطناً لآلاف العمّال الصينيين، وأرضاً مستضيفةً لاستثماراتهم وشركاتهم، ما يجعل أمن المنطقة بأكملها تحت أعين القادة الصينيين وأحد أهمّ اعتباراتهم، حرصاً منهم على حماية جاليتهم واستمرارية مصالحهم، وكنقطة التقاءٍ لرؤى الطرفين واشتراك أهدافهم، ظهرت بوادر جدولة التعاون الأمني إلى جانبه الاقتصادي، بدايةً من عام 1989 في اتّفاقياتٍ دبلوماسية مكثّفة، لتعرف هذه الاتّفاقيات أقوى التّعزيزات، خصوصاً مع المملكة العربية السعودية عام 2016، ثمّ مع الإمارات في عام 2018، مروراً إلى باقي دول المجلس (Fulton, 2019, pp. 01-06).

ويعود الانطلاق الفعلي للتعاون الأمني بين الطّرفين إلى عام 2001، على إثر الخطّة الخماسية العاشرة للصين (2001–2005)، الهادفة إلى أمن مصادر الطاقة، لتتجسّد في عام 2005 في فتح ميناءٍ بحري وقاعدةٍ بحريةٍ، بالقرب من مضيق هرمز، وبعدها وفي عام 2010 عبر رسُوّ بارجتان حربيتان صينيّتان، في ميناء زايد بأبو ظبي، تكملةً لمهام محاربة القرصنة البحرية في خليج عدن وما جاوره، والذي أعقبه تصريحٌ للسّفير الصّيني لدى الإمارات العربية المتّحدة (Gao Yu Sheng) قائلاً " إنّ الحفاظ على أمن الخليج أمرٌ ضروريٌ للمنطقة وللعالم، بما في ذلك الصين" (Ulrichsen C. K., 2010, p. 03).

وفي إطار تطور العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، بين جمهورية الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، أبرمت الصّين اتّفاقية شراكةٍ مع الإمارات العربية المتحدة، قصد تطوير مدينةٍ صناعية بصفقةٍ قيمتها 10 مليار دولارٍ أمريكي، كما شاركت في مشاريع عديدة، هادفةً إلى تطوير البنية التحتية بالمملكة العربية السعودية، كتهيئة مصفّاة ينبُع، والتي بلغت تكلفتها حوالي 10 مليارات دولار، أمّا سلطنة عُمان فقد استفادت من الاستثمارات الصينية في تهيئة البنية التحتية، والتي كان من أبرزها مشروع بناء ميناء الدّقم، والمنطقة الصناعية بالقرب من مضيق هرمز، بتكلفةٍ بلغت حوالي 10.7 مليار دولارٍ أمريكي.

وعلى الصّعيد التّجاري، تُعدّ الصين أكبر شريكٍ تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، وأكبر سوق تصديرٍ للمنتجات البيتروكيماوية، على حسب ما جاء في بيانات الإدارة العامّة للجمارك الصينية، باختلاف نسب ذلك بين الدول الأعضاء، حيث وكعيّنةٍ للاستدلال، اعتُبرت الصين أكبر شريكٍ تجاري للمملكة العربية السعودية، بدايةً من عام 2013، بالإضافة إلى نشاط الحركة البينية لمواطني الجانبين، حيث تستضيف الصّين سنوياً أكثر من 20 ألف سعودي، وتتجاوز عدد الجالية الصينية بالسعودية هذا العدد، كما تمّ تبادل تدريس اللّغتين في كلا الدولتين، إذ تُدرّس اللغة العربية في أكثر من 40 جامعةٍ صينية (إتّحاد المصارف العربية، 2022).

هذا التقارب في العلاقات، كان نتاجاً لمسيرةٍ طويلةٍ من جهود الجانبين، والحافلة بالاجتماعات واللقاءات العديدة، كالذي عُقد مؤخّرا بنيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتّحدة، في التّاسع عشر من شهر سبتمبر عام 2022، بين وزير الخارجية الصيني (Wang Yi met)، ووزراء خارجية الدول الأعضاء للمجلس، والذي اتّفق فيه الجانبان على ضرورة الوصول إلى اتّفاقٍ بشأن اتّفاقية التجارة الحرة بين الطرفين.

وقبلها وفي عام 2014، التقى الطرفان في العاصمة الصينية، بهدف استكمال الحوار الاستراتيجي، الاجتماع الذي تمّ من خلاله الاتّفاق على تأسيس شراكةٍ إستراتيجية، عبر التّوقيع على طريق عملٍ مشتركٍ خلال الفترة الممتدّة من 2014 إلى غاية 2017، كما تمّ حينها تحديد الأهداف والسبل ومجالات التعاون، كخطواتٍ أكّدت دراسةٌ أجراها (Wangh Jian) تجسيدها على أرض الواقع، إذ عمدت دول المجلس على إدخال جملةٍ من التعديلات على هياكلها الصناعية، تماشياً مع المستويات العالية للتكنولوجيا الصينية، وسعياً إلى تطوير القطاعات وباقي الصناعات غير النفطية (كلاع، 2021، الصفحات 251-254).

وفي مجالات الطاقة والتكنولوجيا، يمكن الاستدلال بخطابٍ للرئيس الصيني، في إشارةٍ منه إلى مساعي دولته تجاه دول مجلس التعاون، إذ أعلن قائلاً " أنّ الصّين ستعمل على تعزيز هيكل العلاقات الثّنائية، بتقوية علاقات التعاون واستحداث أنماطها، في مجالات الطّاقة مع دول مجلس التعاون، سعياً من دولتنه إلى تسريع عجلة التنمية الثنائية، من خلال التعاون المالي والاستثماري، واستكشاف مجالاتٍ جديدة للشراكة ".

كما يُظهر الواقع المستويات العالية للتّعاون المشترك، بين الصين ودول المجلس في مجالات الطّاقة، حيث تُمثّل شركة (ARAMCO)، أحد أهمّ المشاريع بين الطرفين، إذ مكّنت هذه الأخيرة من تغطية نحو 5.2 مليون مترٍ مربّع من الغاز الطّبيعي في مدينة ينبع، كما أشرفت شركة بناء الطّاقة الصينية، من الانتهاء من بناء محطّة عبري للطّاقة الكهروضوئية في عُمان، المشروع الذي يُلبّي احتياجات 50 ألف أسرة (Sun & Li, 2022).

وقد كانت مبادرة الحزام والطريق، التي تمّ الإعلان الرّسمي عنها خلال عام 2013، بمثابة العماد الرئيسي للسياسات الصّينية الخارجية في عهد (Jinping)، والذي اعتُبر كآليةٍ لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية وتنويع الشّركاء، أمّا بالنّسبة لدول مجلس التعاون، فقد كان المشروع ذو آثارٍ إستراتيجية مهمّة، كونه يعمل على ربط المرافق وتوسعة الرّقعة الجغرافية، للنشاطات الاقتصادية وإزالة عوائق التجارة، حيث وفي زيارةٍ لوليّ العهد الأمير "محمد ابن سلمان" للعاصمة الصينية بيكين عام 2016، أشار فيها إلى كون مبادرة الحزام والطريق، بمثابة أبرز الركائز الرئيسية، التي تقوم عليها رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030، والتي يُعدّ أبرز أهدافها جعل الصين الشريك الأكبر اقتصادياً، لتليها زيارةٌ للملك سلمان عام 2017، تمّ فيها توقيع اتّفاقياتٍ فاقت قيمتها 65 مليار دولارٍ أمريكي، كما تمّ توقيع أزيد من 22 اتّفاقية شراكةٍ بين الجانبين، كما لم يقتصر التفاعل المشترك مع المملكة، بل امتدّ لباقي الأعضاء، حيث صرّح السفير الكويتي لدى الصين السيد "سمير جوهر حياة"، أنّ مبادرة الحزام الصيني، ستُمكّن بلاده من تحقيق رؤيتها للتنمية لعام 2035 (Fulton, 2017).

2.4. المطلب الثاني: العلاقة مع الاتحاد الأوربي:

يمكن القول أن مصلحة دول الاتحاد الأوربي، في علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي، قائمةٌ بالدرجة الأولى على ضمان الإمدادات المستقرّة، من النفط والغاز الطبيعي، والتي تعرف احتياجاتها تزايداً مستمراً، الأمر الذي جعل من أمن الطّاقة أكبر اهتمامات كتلة الاتحاد الأوربي، أمّا مصلحة الطرف الثاني فكانت حول استقرار المنطقة وأمنها، بالإضافة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية، قصد الاستفادة من الخبرات العديدة والمتنوعة لدى الاتّحاد الأوربي (Ammar, 2015, p. 03).

أقامت الدول الأوربية علاقاتها الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، منذ تاريخ تكتّلها عام 1981، العلاقة التي تسبق تشكيل كتلة الاتّحاد الأوربي، والتي أجريت في الأصل تحت رعاية المجموعة الأوربية، حين عُقد الاجتماع الافتتاحي للمفوضية الأوربية ودول المجلس في عام 1985، وأعقبته مفاوضاتٌ أخرى أدّت إلى إبرام اتّفاقية التعاون عام 1988، بأبعادٍ اقتصادية وسياسية، ليغلب عليها ديناميكيات التجارة والاستثمار (Colombo & Abdel Ghafar, 2020, p. 01)، الاتّفاقية التي دخلت حيّز التنفيذ نهاية عام 1989، والتي هدفت إلى تعزيز العلاقات بين الشريكين، كما تمّ على إثرها الدخول في مفاوضاتٍ حول اتفاقية التجارة الحرّة، إذ تمّ تشكيل مجلسٍ مشتركٍ بمشاركة وزراء الخارجية، والذي اتّضح خلال انعقاد اجتماعاته، أنّ مساعي دول الاتحاد الأوروبي الأساسية، هي تأمين إمداداتهم النفطية، وضمان استقرارها واستمرارها، ودول المجلس بحاجةٍ بدورها إلى شريكٍ استراتيجي، قادرٍ على دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية فيها، لتعرف علاقة الشراكة الاقتصادية والمالية تنامياً كبيراً، تجسّد في إطلاق العديد من المشاريع وشبكات التّبادل، خاصةً بعد إنشاء المجلس لاتّحاده الجمركي

عام 2003، الخطوة التي أعطت دفعاً جديداً للمفاوضات مع كتلة الاتحاد الأوربي، بشأن توقيع اتّفاقية التجارة الحرّة، إلاّ أنّ هذه الخطوة توقّفت عام 2008، ليتمّ بعدها عقد اجتماعٍ للمجلس الوزاري خلال عام 2010، أين تمّ الاتّفاق على برامج عملٍ مشتركة ومنسّقة، والتي تضمّنت 14 مجالاً تعاونياً هادفاً، إلى إطلاق العديد من المشاريع المشتركة (Huliaras & Kalantzakos, 2017, p. 54) .

وفي إطار تعزيز عمليات التّنسيق بين الطرفين، شهد عام 2004 فتح مكتبٍ تمثيلي للمفوضية الأوروبية بالرّياض، على عكس التعاون في المجالات السياسية، والتي طال أمدُ مشاوراتها والأبحاث فيها، دونما تجسيدٍ على أرض الواقع، الأمر الذي أرجعه بعض المفكّرين إلى الامتداد السياسي الأمريكي، وقوّة نفوذه داخل سياسات كلا الشريكين، بالإضافة إلى التضارب الفكري السياسي بينهما، إلّا أنّه وبعد ترسيخ العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ومع حلول عام 2008، تبنّى الاتحاد الأوربي مسلك الدّيمقراطية كنهجٍ للاستقرار، ردعاً لموجات الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي لاقى مساندةً من قبل دول مجلس التّعاون الخليجي، خاصةً منها الإمارات العربية المتّحدة، الدّولة التي كان لها الكثير من التّدخلات، على عكس سلطنة عمان التي كانت الأبعد من الناحية السياسية (Bianco, 2013, pp. 02-04).

إلّا أنّه وبعد ثلاثين عاماً من بداية التقارب، أُبعد مجلس التعاون الخليجي إلى هامش سياسات كتلة الاتحاد الأوربي، نتيجةً لمجموعةٍ من التحولات المحلّية والإقليمية الخاصة بالجانب الأوربي، خاصةً المتعلّقة منها بانتهاج أعضائه لسياسةٍ خارجيةٍ مستقلّة، ومساعيهم المكثّفة نحو إقامة العلاقات الثنائية، خصوصاً منها المملكة المتّحدة وفرنسا وألمانيا، أمّا الطّرف الثاني من المعادلة، فبالإضافة إلى فشله في التعامل ككتلةٍ موحّدة، لم تكن علاقات الشراكة مع الجانب الأوربي من أولوياته، على الرغم ممّا تمّ من خطواتٍ وما امتلك من فرصٍ تنموية، حيث توجّهت كامل اهتماماته إلى العلاقات مع الولايات المتحّدة الأمريكية، كشريكٍ استراتيجي لها خاصةً بعد الحربين، بالإضافة إلى قدرة الصّين على التوغّل في منطقة الشرق الأوسط.

لتظهر بعد جملةٍ من التحوّلات بوادر محاولة إحياء العلاقات بين الطّرفين، كمخلّفات الأزمة العالمية من جهة، وتنامي اقتصاديات المنطقة التي مالت موازين القوى لصالحها من جهةٍ ثانية، ويتمّ إطلاق اتّفاقية التعاون عام 2010، وفق برنامج عملٍ مشتركٍ للفترة الممتدّة ما بين 2010 و2013، والتي تمّ تجديدها عام 2014 خلال الاجتماع الوزاري والمجلس المشترك بين الشريكين المنعقد بالمنامة، لكنّ النتائج المحقّقة ظلّت ضئيلةً وغير كافية، إلاّ أنّه وبعد الخطوات المتّبعة بعدها والسياسات المنتهجة، والهادفة إلى تعزيز العلاقات وتقويتها، ارتفع حجم التجارة عام 2017 إلى ما قيمته 143 مليار يورو، ليُسجّل عامها الاتحاد الأوربي كأوّل شريكٍ تجاري

للمجلس، ويكون مجلس التعاون الخليجي رابع أكبر سوق تصديرٍ للاتحاد الأوربي، حيث وصلت قيمة الصادرات الأوربية إلى دول المنطقة إلى ما يقارب 100 مليار دولار، لتمثّل منها المنتجات الصناعية نحو 91%، وفيما يخصّ المقارنة بين أكثر الدّول إقبالاً على الصادرات الأوربية لعام 2017، عُدّت الإمارات العربية المتّحدة السوق الأكبر لها، إذ بلغت قيمها 42 مليار يورو، ما مثّل نسبة 2.3 من إجمالي صادرات الاتحاد الأوربي، كما سُجّلت الإمارات العربية، كأكبر مستقبلٍ لاستثمارات الاتحاد الأوربي خلال نفس السّنة، والتي بلغت قيمها نحو 38 مليار يورو، أي ما يعادل نسبة 37% من إجمالي رصيد استثمارات الاتحاد الأوربي، في دول مجلس التعاون الخليجي (مركز الخليج للدراسات، 2018–2019، صفحة 30).

وقد استمرت جهود الجانبين، ساعيةً إلى الزّيادة في تعزيز العلاقات، من خلال قمّة بروكسل في 14 من شهر أكتوبر عام 2019، ليتمّ فيها طرح المسائل العالقة في علاقة الطرفين، ومناقشة إمكانيات التعاون في ظل التحوّلات الطارئة على كلا الكتلتين (Colombo & Abdel Ghafar, 2020, p. 01).

نجح هذا الحوار في فتح مجال عملٍ جديدٍ بين الطرفين، حيث عُقِدت لجنة تعاونٍ مشتركة في الرياض، في 03 فبراير من عام 2021، ليتبعها اجتماعٌ للمجلس الوزاري السادس والعشرين، للمجلس المشترك في بروكسل في 21 فبراير من عام 2022، وتتوالى بعثات الاتحاد الأوربي إلى المنطقة، لتعزيز الحوار حول التعاون في المجالات الإستراتيجية، ما أضفى إلى إقرار لجنة التعاون المشترك، لبرنامج تعاونٍ مشتركٍ خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2027 (European Concil, 2022).

ورغم ما شهدته العلاقة من عدم الاستقرار، إلّا أنّ الشريكين قد حقّقا من الإنجازات ما يُذكر، حيث وإلى غاية عام 2011، اعتبرت دول المجلس خامس أكبر سوقٍ للاتحاد الأوربي، واعتُبر هذا الأخير ثاني أكبر شريكٍ لها بعد اليابان، بالإضافة إلى عمق التعاون المالي والاقتصادي والنقدي وأمن الطاقة (Ammar, 2015, p. 11)، لتتطوّر العلاقة بين الجانبين، ويُسجّل الاتحاد الأوربي كثاني أكبر شريكٍ تجاري لدول المجلس بعد الصين خلال عام 2020، بنسبة 12% من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون، كما مثّل رابع أكبر مُستوردٍ منها خلال نفس السنة، بنسبةٍ بلغت 6.9% من إجمالي صادرات دول المجلس، أمّا واردات مجلس التعاون من الاتحاد الأوربي عامها، فقد بلغت 7.8% من إجمالي الواردات (Strategic Communications, 2021).

ونظراً لاعتبار الموقع الجغرافي لدول مجلس التّعاون الخليجي، موقعاً ديناميكياً وبوّابةً مهمّةً للقارات الثّلاث، إضافةً إلى كون هذه الدول مصادر بديلةٍ للطّاقة، تسعى دول الاتحاد الأوربي من خلالها، خاصةً في ظلّ الظروف الرّاهنة، وما تعيشه جرّاء العدوان الرّوسي على أوكرانيا، والانقسامات التي يشهدها عالمنا اليوم، إلى

بناء تحالفاتٍ ومنصّاتٍ للتعاون، وفي النّظير رأت دول مجلس التّعاون في شريكها، ما يخدُم مصالحها ويُحسّن من بعض مجالاتها، خاصّةً مع التغيّرات التي تشهدها الكتلة من بداية تلاشي الخلافات الداخلية، إلى جداول الأعمال الطموحة لكلّ عضو، إذ يُعتبر الاتّحاد الأوربي أكبر سوقٍ منفردة في العالم، وكتلةٍ ذات قيمٍ عاليةٍ من التبادلات التجارية والمشاريع الاستثمارية، وذات كفاءاتٍ وقدراتٍ صناعية، كما أنّها دُولٌ رائدةٌ في مجالات البحث والتطوير، وعضوٌ وسيطٌ ومروّجٌ للتّعدّدية والدّيمقراطية والتّحوّل الاجتماعي، كميزاتٍ تخدم الاحتياجات الإنسانية وتُعزّز السّلام والاستقرار في المنطقة.

حيث وبناءاً على التقاء مصالح الجانبين، وتكملة كلّ طرفٍ لأهداف الآخر، تستمرّ المناقشات على مستوى من عُيّن من الخبراء واللّجان المشتركة، بهدف تعميق الشراكة الاقتصادية، وزيادة تحسين مستوياتها، وتجديد الحوار والتفاهم المتبادل، للتوصّل إلى اتّفاقٍ تجاري ثنائي، وبيئةٍ استثماريةٍ معزّزة تخدم أهداف الطرفين، بالإضافة إلى التعاون التنظيمي والجمركي وحماية حقوق الملكية الفكرية، كما يسعى الاتحاد الأوربي إلى مشاركة نظيراتها من دول مجلس التّعاون الخليجي في مواجهة التحدّيات، واستغلال فرص التّحول الرقمي ومراكز الابتكار، من خلال إستراتيجية البوابة العالمية، كما التزم تجمّع الاتحاد الأوربي، بدعم التبادلات مع دول مجلس التّعاون، خصوصاً تلك المتعلّقة بسياسة الممارسات وحماية البيانات، بما يؤهّلها للارتقاء إلى المعايير الدولية (EUROPEAN COMMISSION, 2022, pp. 01-08).

3.4. المطلب الثالث: العلاقة مع الولايات المتحّدة الأمريكية وروسيا:

1.3.4. العلاقة مع الولايات المتّحدة الأمريكية:

عمُقت العلاقات بين الدول الخليجية والولايات المتحّدة الأمريكية، إلى حدّ التنويه بأنّ مردّ تأسيس مجلس التعاون الخليجي، إنّما كان من إيحاءاتٍ وتوجيهاتٍ أمريكية، حيث أشار بعض مؤيّدي هذه الفكرة إلى " مبدأ كارتل " الصّادر في 23 جانفي من عام 1980، والقاضي بالردّ على أيّة محاولة اعتداءٍ أو سيطرةٍ على منطقة الخليج العربية، وسيتمّ اعتبار الهجوم موجّهٌ لضرب المصالح الأمريكية (حشوف، 2016، صفحة 159).

وترجع الشراكة بين الدّول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي، والولايات المتّحدة الأمريكية إلى أصولٍ تاريخيةٍ قديمة، قبل أن تتطوّر تماشياً مع التحوّلات العالمية الطارئة، خاصةً خلال عام 1968، إثر إعلان القوّات البريطانية لنهاية تواجدها بالمنطقة، ليتمّ الاعتماد من الجانب الأمريكي على وزن المملكة العربية السعودية، وما تملكه من قدرةٍ على خلق الاستقرار والحماية في المنطقة (مقروف، 2010، صفحة 66).

واشتدّ التّقارب بعد احتدام المنافسة حول المنطقة، خاصةً مع النّظير السوفيتي، نظراً لكونها أهمّ مورّدٍ للنّفط وصاحب أكبر احتياطي على مستوى العالم، كما تمّ تعزيز العلاقات إثر مساعي كلا الطرفين نحو تأمين الاستقرار الإقليمي، وتحقيق التوازن بين المصالح السياسية والاقتصادية، حيث تمّ نشر قوّات الجيش الأمريكي في المنطقة الخليجية، كقواعد عسكرية في هذه الدّول، دفاعاً عنها ضدّ التهديدات الإقليمية، وحمايةً للمصالح المشتركة، ودرءاً لأي تواجدٍ خارجي آخر، في شكلٍ من الاستحواذٍ على مؤهّلات المنطقة كما رأى بعض المحلّلين، إلّا أنّه وبعد التغيّرات الجيوسياسية والاقتصادية الطارئة، توجّهت دول مجلس التعاون، إلى توسعة دائرة التعامل الدولي، وإدراج أكبر عددٍ من الشركاء، في قائمةٍ تربّعت جمهورية الصّين على عروشها، كأكبر شريكٍ تجاري (El-Katiri, 2014, p. 03).

حيث وأمام تزايد الرغبة في التوجّه نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، لدى دول مجلس التعاون، خاصةً بعد إقرار المجلس الوزاري لمجلس التعاون، في دورته الحادي عشر عام 1984، الدّخول في مفاوضاتٍ مباشرة بين دول المجموعة، وبين باقي الدول والمجموعات الاقتصادية، وبعدها وفي عام 1986 حين قام المجلس الأعلى بمنح التفويض للمجلس الوزاري، من أجل اعتماد أهداف وسياسات التعاون مع الشركاء الأجانب، كتوجّهاتٍ كانت الولايات المتّحدة الأمريكية إحدى أبرزها، وأكثرها اهتماماً من قبل دول مجلس التعاون الخليجية، والتي سعت جاهدةً إلى تعزيز علاقات الشراكة الثنائية معها، وزيادة فعاليّاتها عبر اتّخاذ جملةٍ من الخطوات والإجراءات أهمّها:

– افتتاح مجال الحوار بين قادة ومستثمري البلدين ورجالات الأعمال، في اجتماعٍ عُقد بواشنطن خلال شهر أبريل من عام 1993، لتهدف الخطوة إلى تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين الجانبين وتنميتها.

– في شهر يناير من عام 1994، باشرت الأمانة العامة لمجلس التعاون مهامها، في استقبال تنظيم اجتماع تفاوضٍ مشترك، ليُركّز خلال هذا الأخير على علاقات التعاون الاقتصادية، خصوصاً منها التجارية، كأوّل انطلاقةٍ لاتّفاقية التبادل الحر بين الجانبين.

أمّا الجوانب الأمنية وسعياً إلى استقرار منطقة الشرق الأوسط، فقد عُقد اجتماعٌ في نيويورك في 30 سبتمبر عام 1994، بين وزير الخارجية الأمريكي ونظرائه من الدول الست، في محاولةٍ لمناقشة القضايا ذات الصلة، ليتكرّر الاجتماع في جدّة يوم 12 مارس من عام 1995، ويلتزم الجانبان بضرورة التعاون الأمني وتعزيز عمليات السلام في المنطقة (مقروف، 2010، صفحة 98).

كما كان للولايات المتّحدة الأمريكية ودول المجلس مبادراتٌ عدّة، يصبّ مُجملها في اتّجاهات التّقارب وخلق فرص التعاون، نذكر أبرزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 8: مراحل تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون والولايات المتّحدة الأمريكية.

السنة	الخطوات الهادفة إلى ترسيخ العلاقات الاقتصادية
2000	الموافقة على إستراتيجية طويلة المدى، للعلاقات مع الدول والتكتلات الإقليمية
2012	تأسيس منتدى التعاون الاستراتيجي
2012	التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والفني
2013	عقد منتدى الحوار الخليجي الأمريكي للتجارة والاستثمار، في إطار منظمة التجارة العالمية
2014	عقد منتدى الحوار الخليجي الأمريكي، للتجارة والاستثمار الثاني بواشنطن
2015	عقد منتدى الحوار الخليجي الأمريكي، للتجارة والاستثمار الثالث بالدوحة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (الأمانة العامة، 2017).

2.3.4. العلاقة مع روسيا:

ترجع العلاقات المشتركة بين الجانبين إلى ستينيات القرن الماضي، بدايةً بعلاقاتٍ دبلوماسية في مراحل مختلفة بين الدول الأعضاء، حيث كانت الأسبقية للكويت خلال عام 1963، تليها كلٌ من عُمان والإمارات العربية المتّحدة عام 1985، ثمّ كلٌ من قطر والبحرين خلال عامي 1988 و1991 على التّوالي، لتُجدّد المملكة العربية السعودية في شهر نوفمبر من عام 1994 علاقاتها مع موسكو، بعد بعض الخطوات التي تمّت خلال عشرينيات القرن الماضي (مقروف، 2010، صفحة 80).

وكأحد أسباب توسعة علاقات دول مجلس التعاون الخليجي، وامتدادها إلى دولة روسيا، تموضع هذه الأخيرة كجسرٍ جغرافي بين القارتين، وتشكيلها لحلقة ربطٍ للعلاقات التجارية، إذ يقع نسبة 60% منها في آسيا و40% منها في أوربا، وترجع بدايات توسيع الرّوابط السياسية والاقتصادية مع روسيا فعلياً، بعد أوّل زيارةٍ لزعيمٍ روسي بعد الاتّحاد السوفيتي للمنطقة، من قبل الرئيس "Vladimir Putin's" عام 2007، والتي جسّدت نوايا بلده في التعاون مع دول المجلس، لتقوية مواقف الجانبين في الشرق الأوسط (Ulrichsen, 2009, p. 06)، وبعد ما عرفته العلاقات الدولية من تطوّرات، قام العاهل السّعودي "الملك سلمان بن عبد العزيز"، بزيارةٍ إلى روسيا في عام 2017، أين تمّ توقيع جملةٍ من الاتفاقيات ومذكّرات التّفاهم بين الجانبين.

وفي الحديث عن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، فقد رأى البعض أنّها محدودة محتجّاً في ذلك بضعف المبادلات التجارية المشتركة، على اختلافها من دولةٍ عضوٍ لأخرى، حيث قُدّر حجمها مع عمان بنحو 90 مليون دولارٍ أمريكي عام 2018، أمّا مع قطر فبقيمة 73.3 مليون دولارٍ أمريكي، أمّا مع البحرين فقُدّرت التجارة الثنائية بقيمة 61.3 مليون دولارٍ أمريكي خلال عام 2016، في حين لم تتعدّى 48.9 مليون دولارٍ أمريكي مع الكويت في عام 2015، وبلغ حجم التبادل التجاري الروسي السعودي عام 2016 ما قيمته 491.7 مليون دولارٍ أمريكي، لتُسجّل تراجعاً نسبته 49.9% مقارنة بعام 2015، والذي بلغ فيه حجم التجارة الثنائية نحو 926.1 مليون دولارٍ أمريكي، أمّا الإمارات العربية المتّحدة، فبلغ حجم مبادلاتها التجارية الثنائية عام 2017، ما قيمتة 1.6 مليار دولارٍ أمريكي، لتكون بذلك العضو الأكثر تفاعلاً، في العلاقات التجارية مع روسيا خلال هذه الفترات (مركز الخليج للدراسات، 2018-2019، صفحة 25).

- خلاصة الفصل:

كان الانطلاق في مشروع التّكامل الخليجي، مبنياً على أُسس الحماية ومواجهة المصير المشترك، خلال عام 1975، إلّا أنّ الأمر بات كتصوّراتٍ بداية عام 2011، حيث وبعد أن استُثنيت العراق وإيران من التّرتيبات الإقليمية جراء حربهما عام 1980، وبعد فترةٍ طويلةٍ من الحوار والبناء التّعاوني، والمليئة بالانجازات والمشاريع المشتركة، عاود الشّقاق كتلة مجلس التّعاون الخليجي، لتعرف هذه الأخيرة أوّل انتكاساتها، عبر فشلها في توحيد عملتها النّقدية، نتيجة الصّراع حول مقرّ البنك المركزي الخليجي، وبعدها في تقديم البعض لدعوات الانضمام إلى عضوية الكتلة، دون الرّجوع إلى باقي الدّول من الأعضاء، بالإضافة إلى ضعف أداء الدّول خلال مرحلة السّوق المشتركة، ما جعل أثرها مخيّباً، حيث وإن كانت قد مكّنت من تحرير حركة الأعمال، ومنحت مواطني الدّول الست حقوقاً متساوية، إلّا أنّ نسب التدفّقات التّجارية حسب البعض وعبر حدودها البينية ظلّ ضعيفاً.

ولم يقتصر الوضع عند هذه العثرات في مجلس التّعاون، بل امتدّ ليبلغ عرقلة وتجميد مشاريع بينيةٍ ضخمة، كخطّ أنابيب تصدير الغاز، والبرنامج النووي العربي المشترك، ليزداد حجم الانتقادات الموجّهة إلى هذه الكتلة، نتيجةً لتدهور علاقاتها البينية، وبلوغ القطيعة فيما بينها، كفشلٍ في تحقيق مرحلةٍ أخرى من المراحل الأساسية لاتّفاقيات التّكامل الاقتصادي، بعد أن عجزت عن التّكامل سياسياً، الأمر الذي كان له من الانعكاسات ما تعدّدت، بعكس التّفسير الذي توحّد فيما مفاده، فشل مجلس التّعاون الخليجي كمنظّمةٍ لها مؤسّساتها، في ضبط ترتيباته ومتابعة تطوّر علاقات دوله البينية.

الفصل الثالث:
نماذج من التكتلات الاقتصادية الإقليمية ودراسات سابقة

- تمهيـــــد:

كتمهيدٍ لتحليل نموذج دراستنا وتقييم أدائه، وللاستفادة ممّا سبق من دراسات، نعرض أهمّ ما شهدت السّاحة الدّولية من نماذج للتكتّلات الاقتصادية، إسقاطاً على كتلة الاتّحاد الأوروبّي، رابطة أمم جنوب شرق آسيا واتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، عبر التطرّق إلى نشأتها وما كان وراء ذلك من دوافع، بالإضافة إلى ما كان كتطوّرٍ في مراحلها وتوسعة أعضائها، وما تمكّنت من تحقيقه كمشاريع داعمة لاقتصادها، ومحطّاتٍ دافعة لتوجّهاتها، كعرضٍ لمسار اتّفاقية تكاملها وتقييم جدواها.

وفي هذا السّبيل تمّت الاستعانة بجملةٍ من الدّراسات السّابقة، التي تناول بعضها هذه التّجمعات الاقتصادية، ليشمل الباقي منها بعض ما طُرح حول مشروع التّكامل الاقتصادي، في دول مجلس التّعاون الخليجي من أبحاث، وبغية التّفصيل في هذا الجزء وإثرائه، تمّ تقسيم الدّراسات فيه وفقاً لترتيب مراحل اتّفاقيات التّكامل، وصولاً إلى ما شمل المشروع بأكمله من دراسات، لننتهي ببعض ما عُرض كدراساتٍ مقارنة، للكشف عن سبلها وما يُمكن أن يُتّخذ فيها كمقياسٍ معبّر، وفي هذا الصّدد تمّ تقسيم هذا الفصل على النّحو التّالي:

- **المبحث الأول:** نماذج عالمية من التكتلات الاقتصادية العالمية.
- **المبحث الثّاني:** دراسات سابقة حول نماذج التّكتّلات الاقتصادية.
- **المبحث الثالث:** دراسات سابقة حول كتلة دول مجلس التّعاون الخليجي.
- **المبحث الرّابع:** دراسات سابقة مُقارنة.

1. المبحث الأول: نماذج عالمية من التكتلات الاقتصادية العالمية.

إنّ فكرة التّكامل الاقتصادي، وإن كان تجسيدها ووضع أُسُسها وتقسيم مراحلها، راجعٌ في نظر البعض إلى الخمسينات، فإنّ هذا لا ينفي تواجدها فيما سبق تلك الحقبة، وإن كانت حينها ذوات صيغٍ مختلفةٍ ومناهج مغايرة عمّا سارت إليه حديثاً، حيث شهد عام 1804 تأسيس لجنة نهر الرّاين، وبعد مؤتمر فيينا 1815 الذي أرسى قواعد العلاقات الأوروبية، تمّ تشكيل كلٍّ من لجنة نهر الدانوب، والاتّحاد التلغرافي الدّولي عام 1856 (طويل، 2018)، لتشهد السّاحة الدّولية التطوّر الذي عرفته فكرة التعاون الدولي، خصوصاً بعد انعقاد مؤتمري برلين خلال عامي 1868 و1872، رمياً إلى رعاية المصالح الأوربية على المستويين القاري والعالمي، كما تمّ وبدعوةٍ من قيصر روسيا، انعقاد مؤتمرات لاهاي خلال عامي 1899 و1907، سعياً من خلالها إلى إحلال التعاون في حلّ النزاعات، وإيجاد سبلٍ لتنمية العلاقات (عدنان، 2021).

حيث ونتيجةً للتحوّلات التي عرفتها بدايات القرن العشرين، وبعد تنامي دور هذه الظاهرة في تقوية مواقف الدول، وزيادة مكاسبها الاقتصادية والسياسية، بات العالم مقسّماً إلى كتلٍ وتجمّعاتٍ عدّة، على اختلاف دوافعها وتوجّهاتها، والتي نحاول رصد أهمّها وفق الشّكل الموالي:

الشكل رقم20 : الخريطة العالمية للتكتلات الاقتصادية.

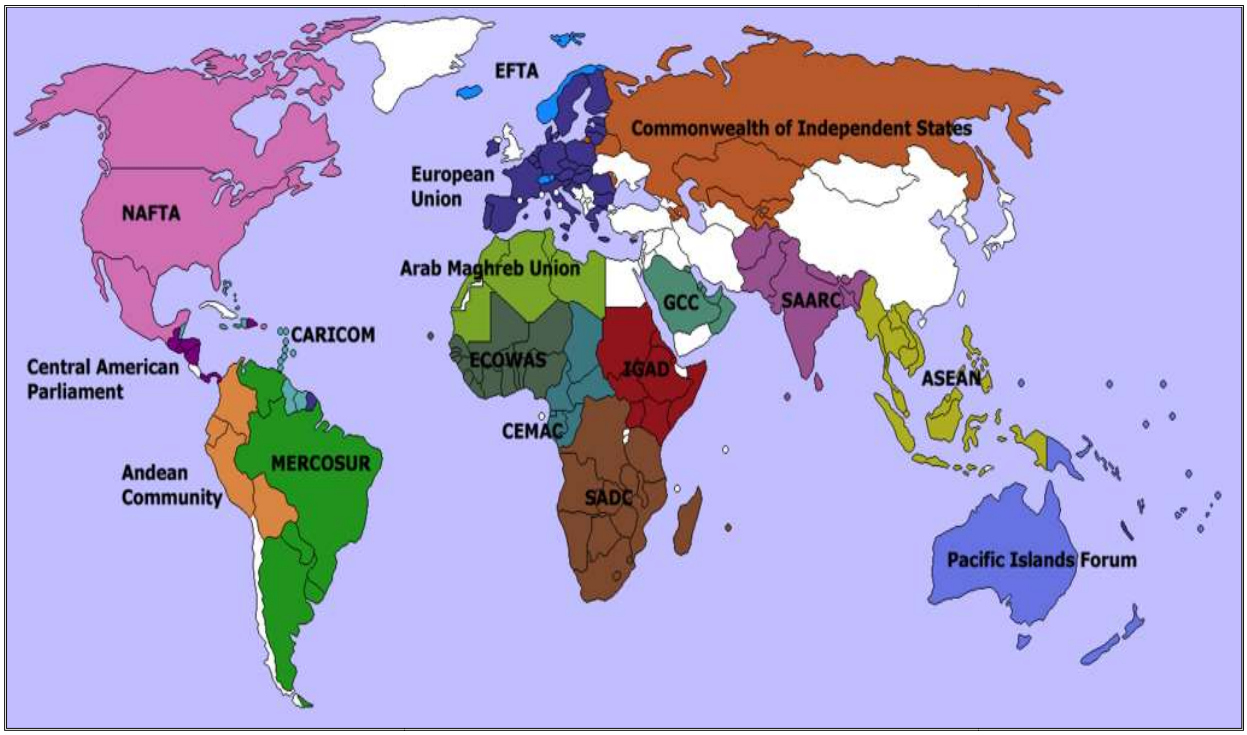

المصدر: (Yann R. , 2017).

1.1. المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوربي عبارةٌ عن مجتمع تكاملٍ عالمي، تضمّ عضويته سبعةٌ وعشرون دولة، ذوات سيادةٍ وارتباطٍ سياسي، وتشابكٍ اقتصاديٍّ وثيق، كنتاجٍ لما تمّ انتهاجه من خطوات مشروع تكاملها، ويتميّز مشروع الاتحاد الأوربي بشكلين مختلفين في سياسات التكامل، يتمثّل أوّلهما في تكامل السّوق الهادف إلى إجراءات التّحرير، وفتح أسواق السّلع والخدمات وتحرير عوامل الإنتاج، الإجراءات التي من شأنها تحسين تخصيص الاستغلال للموارد وزيادة كفاءة الإنتاج، أمّا الشّكل الثّاني ففي التكامل المؤسّسي والسّياسي، حيث ومن خلال عمليّة التّنسيق بين الشّكلين، يُحقّقُ لدى الدّول الأعضاء ترابطها الاقتصادي وانسجام سياساتها، ما يُمكّنها من تفادي خسائر الاحتكاك (Jörg & Renate, 2012, p. 03).

نشأ الاتحاد الأوروبي باسم الجماعة الأوروبية للفحم والصّلب، المؤسّسة من قِبل الدّول السّت، الممثّلة في كلٍ من (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لكسمبورغ وهولندا)، كمنظّمةٍ دوليةٍ تسعى لتوحيد البلدان الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الرّغم من تمكّن الإتحاد الأوروبّي، من المرور عبر كافّة مراحل التكامل الاقتصادي، إلّا أنّ الانتماء إلى منطقة اليورو، لا يقتصر سوى على ثمانية عشرة دولةً فقط، من أصل ثمانية وعشرين دولة، قبل الانسحاب البريطاني من عضويته، كانعكاسٍ لمدى تحقيق مرحلة التّكامل النّقدي في هذه الكتلة (Yuri & Elena, 2014, p. 203).

1.1.1. المرجع التاريخي للاتحاد الأوربي:

امتلكت دول الاتّحاد الأوربّي من المقوّمات، ما يؤهّلها للسّير إلى ما وصلت إليه من اندماجٍ وتكامل، حيث تحتلّ موقعاً جغرافياً استراتيجياً ذو حدودٍ متقاربةٍ ومشتركة، وبمساحةٍ قيّمةٍ تزخر بموارد طبيعية هائلةً ومتنوّعة، كخصبة تربتها ووفرة المياه فيها وامتداد سواحلها، ما يُمكّنها من تنمية قطاعها الزراعي وتنشيط حركتها التّجارية، وتسهيل الاتصال والانفتاح على العالم الخارجي.

وقد نُسب الفكر الأوربّي الموحّد إلى كلٍ من (Saint-Simon وProudhon)، هذا الأخير الذي أشار في أحد كتاباته عام 1863، إلى ضرورة توحيد أوربّا انطلاقاً من توحيد البلديات والمقاطعات، المسعى الذي لاقى دوافع أقوى، خصوصاً بعد تقسيم أوربّا إبّان الحرب الباردة، إذ سعت الولايات المتّحدة الأمريكية، على إثر ذلك إلى جمع الأطراف الأوربية والتكتّل معها، عبر إنشاء الحلف الأطلسي، في مسعىً منها لمواجهة المعسكر الشّرقي، لتبدأ بذلك بداية التّوجه نحو التّعاون بين الجانبين في عديد المجالات، الاقتصادية والأمنية والّدفاعية (بروك و بوعجيلة، 2018، صفحة 253).

وكنتيجة للأوضاع السّائدة آنذاك، اعتبر البعض أنّ فكرة أوربا الموحّدة، مشروعٌ سياسيٌ يخدم أهدافاً سياسيةً أمريكيةً طويلٌ مداها، تطوّر وتجسّد بعد أن لاقى دعماً من قبل سياسيين أوروبيين، أمثال (Konrad Adenauer، Aleid de Gasperi وRobert Schuman)، حيث قال هذا الأخير، في بيانٍ صدر في مايو عام 1950، لابدّ من خلق تضامنٍ حقيقيٍ بين الدول الأوربية، مشيراً في تصريحه إلى مشروع الجماعة الأوربية للفحم والصّلب (Halili, Rexhepi, Rexhepi, & Meha, 2020, p. 117).

2.1.1. أبرز محطّات الاتّحاد الأوربّي:

– **اتّحاد دول البينلوكس (الاتّحاد الجمركي):** بتاريخ 29 أكتوبر من عام 1947، أقدمت الدّول الثلاثة المتمثّلة في كلٍ من بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، على إبرام اتّفاقٍ تمّ من خلاله توقيع اتّفاقية تأسيس اتّحادٍ جمركي، والذي أُلغيت وفقه الرّسوم الجمركيّة بين الأطراف الثّلاث، كما تمّ توحيد التّعريفة الجمركية تجاه الواردات الأجنبية، كتوحيدٍ للسّياسات التّجارية تجاه العالم الخارجي (أحميمة، 2020، صفحة 86).

– **المنظّمة الأوربّية للتّعاون الاقتصادي (معاهدة باريس 1947):** بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعلى أعقاب ما خلّفته من خسائر وانهيارٍ، شمل مختلف المستويات في دول أوربا، باتت فكرة التّعاون الاقتصادي كإلزامية لابدّ منها، لمواجهة التّهديدات الأمنية، وسبيلٌ لإعادة إعمار ما خلّفته الحروب من دمار، عبر الاستفادة من المساعدات الأمريكية المقدّمة آنذاك، تحت شعار ما سُمي بمشروع مارشال، لتتّجه الدّول الأوربّية إلى التّوقيع على إنشاء المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي، في 16 أبريل من عام 1948، بقيادة الفرنسي (Robert Marjolin)، كبدايةٍ لمشروع الوحدة الذي عارضه بشدّة كلٌّ من الاتّحاد السوفيتي، والدول التابعة له آنذاك، بعكس الاستحسان الذي قوبل به من قِبل الكثيرين، من القادة السّياسيين الأوروبيين، الأمر الذي تجلّى خلال تصريحاتهم بمؤتمر لاهاي المُنعقد عام 1948، وتجسّد في معاهدة لندن في 05 مايو 1949 إثر إنشاء مجلس أوربا، لتعرف المنظّمة جملةً من الإصلاحات عام 1961، مروراً بالعديد من المراحل والمفاوضاتٍ، ليتمّ توجيه أهدافها إلى المستويات العالمية، ويتمّ استبدالها بمنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1960، كما تمّ توسعة عضويتها لتشمل بعضاً من الدّول غير الأوربّية (بروك و بوعجيلة، 2018، صفحة 253).

– **الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب (معاهدة باريس 1951):** تمّ التّوقيع على اتّفاقية الفحم والصلب في باريس عام 1951، بعضوية ستّة دولٍ هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، حيث كانت البداية بإطلاق هذا المشروع، على إثر خطاب وزير الخارجية الفرنسي (Robert Schuman) في التّاسع من مايو عام 1950، والذي اعتُبر بمثابة الميلاد لبناء المجتمع الأوربي الموحّد، حيث تضمّنت الخطوة أهدافاً شتّى،

أهمّها صيانة العلاقات الدّاخلية لدول أوربا، خاصةً بين فرنسا وألمانيا، وتعزيز العلاقات البينية والمستويات المعيشية للمواطنين، بالإضافة إلى أبعادٍ إستراتيجيةٍ هادفةٍ، إلى احتواء القوة الاقتصادية الألمانية والاستفادة منها، حيث يُعتبر مشروع تجميع إنتاج الفحم والصلب، حسب تداعيات النظرية الوظيفية وتحليل (Haas, 1961)، كبوابة عملٍ مشتركٍ واسع النّطاق، وتعزيزٌ لتقارب القطاعات في مجالاتٍ عديدة، حيث تمّ على إثر هذه المعاهدة، الاتّفاق على فتح سوقٍ أوربيةٍ مشتركة، تباشر نشاطها في مجالات الفحم ومناجم الحديد، ابتداءاً من فيفري عام 1953، وفي مجال الصلب بداية مايو من نفس السّنة.

أمّا فيما يخصّ توجّهات إنشاء اتحادٍ أوربي ذو الهيكل السّياسي، فقد استند المؤسّسون حينها إلى تحليل (Monnet & Schuman)، القائل بأنّ الاتّحاد السّياسي للدّول الأوربّية، لابدّ له من ظروفٍ مواتية، والتي يرجع مردّها ومنبعها إلى التّوحيد الاقتصادي، في صورةٍ واضحةٍ لتجسيد خضوع التّكامل السّياسي لنظيره الاقتصادي، الأمر الذي أكّده فشل مجموعة الدّفاع الأوربّية عام 1954، إثر اندلاع الحرب الكورية وزيادة درجة التّهديد السوفيتي، حين أقدمت أمريكا على إعادة تسليح ألمانيا، ما اعتبرته فرنسا تهديداً لأمنها وإعادةً لإحياء النّزعة العسكريّة الألمانية، في ظلّ غياب التقارب في العلاقات وانسجامها (Loic & Muhammad, 2011, p. 05) .

– **الجماعة الأوربية للدفاع المشترك:** كنتاجٍ للحرب الكورية المندلعة عام 1950، اتّجهت الدّول الأوربّية إلى توحيد مساعيها في المجالات الأمنية والدّفاعية، أين وقّعت على اتّفاقيةٍ مشتركةٍ بتاريخ 28 مايو من عام 1952، الاتّفاقية التي جمعت كلاً من فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا ودول البينلوكس، والتي نصّت في طيّاتها على تشكيل فرقٍ عسكريّةٍ أوربية.

– **الجماعة الاقتصادية الأوروبّية والسّوق المشتركة (معاهدة روما 1957):** جاءت هذه الخطوة، سعياً إلى تكملة النجّاحات المحقّقة في المرحلة السّابقة، وتوسعةِ أُطُر التّعاون والتّكامل بين الدّول الأوربية، بالإضافة إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف، والتي كان أهمّها إقامة اتّحادٍ جمركيٍ تُوحّد فيه الرّسوم الجمركية، وإنشاء سوقٍ أوروبيةٍ مشتركة، تُزال فيها كافة الحواجز التجارية بين الشّركاء، وتعزّز عبرها المنافسة الحرّة، بالإضافة إلى إنشاء بنكٍ استثماريٍ وصندوقٍ اجتماعيٍ أوربّي، بهدف تحسين المستويات المعيشية، خاصةً للدول المتخلّفة نسبياً (زنودة، 2018، صفحة 236)، وقد أنشئت هذه الجماعة على إثر معاهدة روما عام 1957، والتي دخلت حيّز التّنفيذ في الفاتح من يناير عام 1958، أين صرّح (Robert Schuman) قائلاً **"** أنّ توحيد الدّول الأوروبّية يتطلّب إنهاء العداء الطّويل بين فرنسا وألمانيا، وأن تلتزم الدّولتين بالعمل أولاً وقبل كلّ شيء**"**، وقد وقّعت على هذه الاتّفاقية كلٌّ من فرنسا، الاتّحاد الرّوسي، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، هادفين بذلك إلى

إنشاء سوقٍ مشتركةٍ للفحم والصلب، بالإضافة إلى نشر السّلام بين جميع الأطراف المتنازعة، وإدماجها في هيكلٍ مؤسّسيٍ مشترك هادفٍ إلى إحلال التّعاون البنّاء (Halili, Rexhepi, Rexhepi, & Meha, 2020, p. 117).

حيث تم في كلٍّ من روما وإيطاليا التّوقيع على اتّفاقيتين، تمثّلت أولاهما في تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والتي اعتُبرت بمثابة اتّحاداً جمركياً وتوحيداً للسّياسات الزّراعية، أمّا الثّانية فاتّجهت اهتماماتها إلى مجالاتٍ مغايرة، تحت تسمية الجماعة الأوربية للطّاقة الذّرية.

– **الجماعة الأوربّية للطّاقة الذّرية:** عُرفت هذه الجماعة باسم " اوراتوم "، حيث وفي عام 1958، تمّ الاتّفاق على إنشاء سوقٍ مشتركةٍ بين الدّول الأعضاء، للتّجارة في المواد والمعدّات النّووية.

– **الرّابطة الأوربّية للتّجارة الحرّة 1960:** على إثر ما أقدمت عليه دول الاتّحاد الأوروبي، من خطواتٍ كبيرةٍ نحو خلق سوقٍ مشتركة، وتحت مساعي التّقارب وتقوية العلاقات البينية، ظهرت الرّابطة الأوروبّية للتّجارة الحرّة في عام 1960، من قبل الدّول الاسكندينافية الثّلاث (النّرويج، السّويد والدّانمرك)، إلّا أنّه وإلى غاية عام 1961، ظلّت أوروبّا مقسّمةً إلى كتلتي الستّة والسّبعة دول، إذ سعت الدّول الستّة المكوّنة من (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لكسمبورغ وهولندا)، إلى توثيق تكاملها عبر مرحلة السّوق المشتركة، بينما سعت الدّول السّبعة المتمثّلة في كلٍ من (بريطانيا، الدّانمرك، النّرويج، السّويد، سويسرا، النّمسا والبرتغال)، إلى خلق منطقة تجارةٍ حرّة، وإلغاء التّعريفات الجمركية على السّلع الصّناعية بين الدّول المشاركة (Dennis, 2006, p. 108).

– **الجماعة الأوروبّية الموحّدة 1967:** في هذه المرحلة تمّ التّوحيد والاندماج، بين ما سبق من جماعاتٍ أوروبية (الجماعة الاقتصادية الأوربّية، الجماعة الأوربّية للطّاقة الذّرية والجماعة الأوربّية للفحم والصلب)، ضمن جماعةٍ أوربّيةٍ موحّدة، حيث عملت هذه الخطوة، على تخفيف حدّة الانقسام في التوجّهات خاصةً في عام 1968، إذ تمّ تحقيق مرحلة الاتّحاد الجمركي، بالاتّفاق على إزالة التّعريفات الجمركية بين الدّول الأعضاء، وتوحيدها تجاه المستورد من السّلع، الخطوة التي اعتُبرت كبوادر لميلاد السّوق الأوربّية الموحّدة، والتي كان لها من الأثر ما أنعش التّجارة البينية بين الدّول الشّريكة، خاصةً بعد التّوقيع على القانون الأوربّي الموحّد عام 1986، سعياً من أطرافه إلى القضاء على ما بقي من حواجز تجارية، بين دول المجموعة الواحدة.

وقد استفادت دول المجموعة من الإمكانيات التي يتيحها إلغاء التّعريفات والقيود الكميّة، إذ أن زيادة التّجارة قد ساهم بشكلٍ كبيرٍ في تسريع النّمو الاقتصادي، عبر استغلال اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة، والعمل على تخصيص الإمكانيات، ما أدّى لإنشاء أكبر المصانع وترشيد الإنتاج وزيادة حجم الاستمارات، خصوصاً في فرنسا وإيطاليا (Balassa, 1974, pp. 03-05).

ظلّت فكرة العملة الموحّدة لدول أوروبّا، قائمةً منذ تاريخ الإنشاء في أعقاب معاهدة روما، وتحت مخاوف تقلّبات أسعار الصّرف، قدّمت لجنةٌ ترأّسها رئيس وزراء لوكسمبورغ آنذاك (Pierre Werner)، في اجتماع لاهاي عام 1969، مُقترحاً عُرِف فيما بعد بتقرير (Werner)، والذي جاء فيه اقتراح إنشاء نظامٍ اتّحادي للبنوك المركزيّة الأوروبيّة، ليتمّ تأجيل الفكرة بعد إنهاء الولايات المتّحدة الأمريكية، لقابلية تحويل الدولار الأمريكي للذّهب عام 1971، وانهيار نظام (Bretton woods).

وبحلول عام 1979 تمّ تأسيس نظام النّقد الأوربّي، للتحكّم في الاضطرابات الدّولية وزيادة التّقارب الاقتصادي الأوروبّي، حيث تقرّر إنشاء شبكةٍ من أسعار الصّرف المرتبطة فيما بينها، بهدف خلق الاستقرار النّقدي في المنطقة، الجهاز الذي تتمّ إدارته من قبل الوزارات المالية والبنوك المركزية في دول الاتّحاد، وفيه حُدّد نطاق ونسب تقلّبات أسعار الصّرف (Laabas & Limam, 2002, p. 14)، ليتمّ التّوقيع على معاهدة "ماستريخت" بهولندا عام 1992، الخطوة التي تمّ فيها إنشاء السّوق الأوروبية الموحّدة، بعد أن تمّ توسعتها خلال عام 1973، بقبول منح صفة العضوية لكلٍ من بريطانيا وإرلندا والدّانمرك، كما تمّ تغيير اسم الجماعة الأوربيّة إلى الاتّحاد الأوربّي، بالإضافة إلى وضع أُسُس العملة الموحّدة، هذه الأخيرة التي تأخّرت بداية تداولها إلى غاية الفاتح من يناير عام 2002، كاتّحادٍ نقديٍ بين 11 دولةً أوروبيّة، كجهودٍ راميةٍ إلى تحقيق تكاملٍ أوربّيٍ أوسع، في مجالاته الجغرافية والسياسية والاقتصادية، خاصةً بعد توحيد ألمانيا (بن يوب، عوار، و بن خالدي، 2020، صفحة 171)، وقد ساهمت هذه المعاهدة في تحويل الجماعة إلى إتّحاد، بمبادرةٍ فرنسيّة ممثّلةً من قبل رئيس وزرائها (René Pleven)، كسياسيةٍ خارجيةٍ وأمنيةٍ مشتركة، أين وقّعت كلٌ من ألمانيا وفرنسا ودول البينيلوكس على اتّفاق باريس، تحت شعار مجموعة أوربّا الدّفاعية، لتكون بذلك أوّل خطوةٍ تجاه إنجاز مشروع الجيش الأوربّي الموحّد (بن زايد، 2017، صفحة 248).

في سنة 1985 وتحت دوافع اقتصادية وسياسية، قّرر قادة أوروبّا العمل على إنشاء سوقٍ موحّدة، والاتّفاق على إزالة الحدود بين الدول الأوروبية، كوسيلةٍ لتحديد توجّهاتهم نحو الوحدة الاقتصادية والنّقدية والسّياسية (Baldwin R. , 1993, p. 03).

كما خضعت المفوّضية الأوروبية والرّابطة الأوروبية للتّجارة، لتغييرات جذريّة في التّسعينات، ما أكسبها سمة التّماسك والاتّساع، حيث وفي عام 1993 باتت تمتلك عملياً سوقاً موحدةً للسّلع والخدمات، يسودها الإلغاء لكافّة الحواجز الجمركية، وتتمتّع بكامل الحريّة، في حركة السّلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وفي عام 1994 أصبحت المفوّضية رسمياً كتلة الاتّحاد الأوروبي (Dennis, 2006, p. 109).

وقد شهدت مسيرة الاتّحاد الأوربي، إبرام جملةٍ من معاهدات الشّراكة، واتّفاقيات التّعاون المختلفة الأبعاد، والتي يعدّ من أبرزها اتّفاقية (Benelux) عام 1990، واتفاقية (Karlstruche وMaastrch) عام 1992، بالإضافة إلى مساعي الدّول الأعضاء، نحو التّعاون في مجالات البيئة والتّعليم والتّربية، من خلال برنامج (Interreg)، الذي يعمل على التّنسيق بين الأطراف المشاركة، وضبط آليات التّعاون عبر مناطقها الحدودية (عثماني و بخوش، 2018، صفحة 246).

تمّ التّوقيع على اتّفاقية "أمستردام" في الثّاني من أكتوبر عام 1997، الاتّفاقية التي دخلت حيّز التّنفيذ في مايو عام 1997، والتي اعتبرت بمثابة الامتداد لمعاهدة "ماستريخت"، حيث هدفت إلى تعزيز العلاقات السّياسية بين الدّول الأعضاء في الاتّحاد الأوربي، واتّحاد أوربا الغربية وحلف شمال الأطلسي، في رغبةٍ من أطرافها إلى تأمين الجوانب الأمنية والدّفاعية لها (بن حداد، 2018، صفحة 252).

– **معاهدة لشبونة (19 أكتوبر 2007):** اعتبرت هذه المعاهدة، كآخر التّطورات التي شهدها تجمّع الاتّحاد الأوربي قي مسيرة نشأته، حيث وفي العاصمة البرتغالية، تقرّر النّظر في المؤسّسات القائمة على خدمة أهداف عمليّة التّكامل، وتقسيم الأدوار فيما بينها، كما تمّ النّظر في الجهات المسؤولة عن اتّخاذ القرار، عبر النّقاش حول منصب رئيس المجلس الأوروبي، كما هدفت هذه المعاهدة إلى تعزيز اتّفاقيات الدّفاع المشترك.

3.1.1. مؤسّسات الاتحاد الأوروبي:

– **برلمان الاتّحاد الأوربي** (بروكسل): المؤسّسة التي ظهرت كفكرةٍ إبّان انعقاد معاهدة روما عام 1957، لتشهد أوّل انتخاباتٍ لها عام 1979، ولتزداد هذه المؤسّسة أثراً وشرعيةً بعد معاهدتي "ماستريخت" عام 1992، وأمستردام عام 1997، إذ تحوّلت على إثرهما إلى مؤسّسةٍ تشريعية.

– **المفوضيّة الأوروبية** (بروكسل): هي الهيئة التّنفيذية التي تعمل على تطبيق ما شُرّع، من قبل البرلمان والمجلس الأوروبيين، وهي الجهاز المكلّف نيابةً عن كافّة الدّول الأعضاء في الاتّحاد، بالقيام بإجراءات المفاوضات والاتّفاقيات الدّولية.

– **محكمة العدل الأوروبية** (لوكسمبورغ): بدأت هذه المؤسّسة نشاطها، كمحكمةٍ للجماعة الأوروبية للفحم والصّلب بداية عام 1952، ومن بين مهامها الفصل في المنازعات الدّاخلية، والفصل فيما رُفع إليها من مسائل من قبل المحاكم الوطنية.

– **مجلس الاتّحاد الأوروبي:** وهو الجهاز ذو السّلطة الأهمّ والأبرز في اتّخاذ قرارات الاتّحاد، بما في ذلك المسائل المتعلّقة بالسّلطة الماليّة وميزانيّة الاتّحاد، والتي له حقّ المشاركة في ممارستها مع البرلمان، كما له الدّور الفاعل في التّنسيق في السّياسات الاقتصادية للدّول الأعضاء (الشاغل، 2017).

– **البنك المركزي الأوروبي (فرانكفورت):** في الفاتح من شهر جوان عام 1998، تمّ إنشاء البنك كمؤسّسةٍ مكلّفةٍ بمراقبة السياسات النقدية، قصد استكمال مرحلة الوحدة النقدية بين الأطراف المشاركة، سعياً من هذه الأخيرة إلى خلق التنسيق بين بنوكها الوطنية (بن زايد، 2017، صفحة 249).

4.1.1. توسعة العضوية في الاتّحاد الأوربي:

عرفت توسعة الدّائرة العضوية للاتّحاد الأوروبي مراحل متتالية، ذوات اختلافٍ في اتّجاهاتها الجغرافية، وانتماءاتها المجمّعية، حيث كانت البداية في شهر يناير من عام 1973، أين اتّسم التّوسع بالاتّجاه نحو الشّمال، لتتغيّر الوجهة في مرحلة التوسّع الثّانية، خلال مارس من عام 1981، بالاتّجاه نحو جنوب أوروبا، وبالانتماء إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أمّا التّوسع في مرحلته الثّالثة فكان في يناير من عام 1986، فقد استمرّ ناحية جنوب القارة الأوروبية، إلّا أنّ الانتماء بات للجماعة الأوربية، هذه الأخيرة التي بلغ عددها حينها 12 دولةً عضواً، في حين كان التّوسّع التالي والمجسّد في شهر يناير من عام 1995، ذو توجّهاتٍ نحو وسط وشمال قارّة أوروبا، وذو انتماءاتٍ إلى كتلة الاتّحاد الأوروبي، بعد أن حلّ هذا الأخير محلّ الجماعة الأوروبية في يناير من عام 1993، ليليه توسّع شهر يناير من عام 2005، ويكون بذلك المرحلة الخامسة في سلسلة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والثّاني في سلسلة التوسّعات التي عرفها الاتّحاد الأوروبي، والذي كانت اتّجاهاته صوب شرق أوروبّا (عمّورة، 2013، صفحة 112).

كما أنّ الحديث عن التّوسعة العضوية في الاتّحاد الأوروبي، يُلزم التّذكير بمؤتمر كولونيا المنعقد عام 1999، والذي يُعتبر بمثابة نقطة التّحوّل الرّئيسية في تاريخ الكتلة، حيث تمّ خلاله إنشاء ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوربا، كما كان بداية التّوسّع في الاتّحاد نحو الشرق والجنوب، حيث عرف شهر مايو من عام 2004، أكبر توسعةٍ عرفتها الكتلة (Halili, Rexhepi, Rexhepi, & Meha, 2020, p. 117).

وتعدّ عملية التوسّع التي عرفها الاتّحاد الأوربي، أحد أقوى سياسات هذا التكتّل، حيث وبعد نهاية الحرب الباردة، تم، توجيه آليات العمل نحو الدول الشيعيّة السّابقة، في وسط وشرق أوروبا، وذلك لإصلاح أنظمتها السّياسية والاقتصاديّة، حتى تتمكّن هذه الدّول من تلبية كافّة معايير الاتّحاد الأوروبي، ويؤكّد هذا الأخير أنّ باب التوسّع يظلّ مفتوحاً أمام باقي الدّول الأوروبية، للحصول على العضويّة إذا ما توفّرت فيها تلك المعايير،

العملية التي تمّ تحديد خطواتها الرّئيسية خلال معاهدة "ماستريخت"، إذ يجوز لأيّة دولةٍ أوروبيةٍ، أن تتقدّم بطلب الانضمام إلى الاتّحاد، شريطة الالتزام بقيمه، والتي تمّ التفصيل فيها خلال اجتماع "كوبنهاغن" بالدّانمرك عام 1993، حيث يتوجّب حسب مُعدّيها على المرشّح، امتلاك مؤسّساتٍ مستقرّةٍ تسودها الدّيمقراطية، بالإضافة إلى ضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان، كما يتوجّب عليها امتلاك القدرة على التّعامل مع قوّة السّوق الأوروبية وتحمّل التزاماتها، بما في ذلك ضمان السّير إلى ما يُحقّق الأهداف السّياسية والاقتصادية للكتلة.

وفي اتّجاهٍ آخر، نوّه البعض إلى ما لعملية التوسّع من انعكاسٍ مُكلف، حيث أنّ تقديم طلبات الانضمام، تستدعي عملياتٍ فنّية معقّدة، عبر سلسلةٍ من الخطوات المتتالية، يكون نتاجها التقييم النهائي.

ويشهد الاتّحاد الأوروبّي حالياً، طلبات الحصول على العضوية فيه من قبل خمسة دول، أقدمهم تقديماً للطّلب تركيا في عام 1999، تليها مقدونيا الشّمالية عام 2005، والجبل الأسود عام 2010، ومن بعدها تقدّمت كلٌ من صربيا وألبانيا عامي 2012 و2014 على التّوالي (Archick & Garding, 2021).

وتوضيحاً لعمليّات التّوسعة العضويّة، وانعكاسها على الامتداد الجغرافي، في نموذج التّكامل الاقتصادي للاتّحاد الأوربّي داخل للقارة الأوروبية، نعرض الشّكل الآتي:

الشكل رقم21 : الامتداد الجغرافي عبر توسعة العضوية في الاتّحاد الأوروبي.

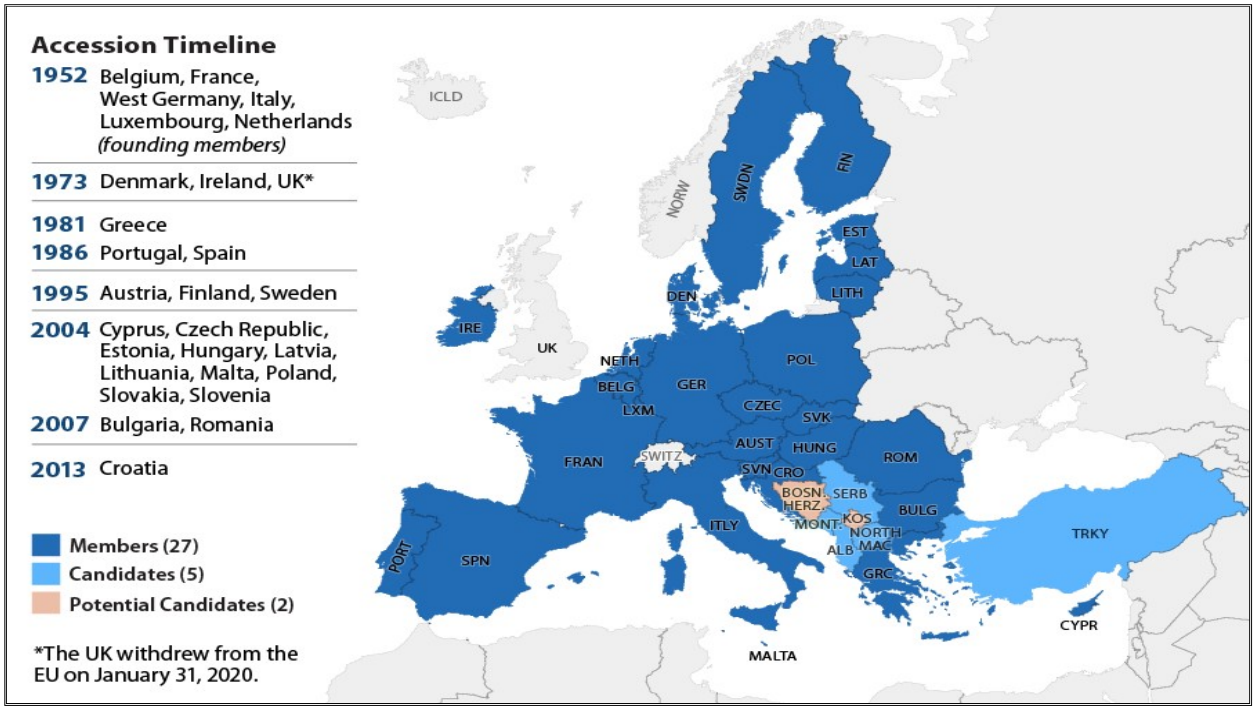

المصدر : (Archick & Garding, 2021).

5.1.1. تقييم مسيرة كتلة الاتّحاد الأوربي:

تطرّقت الكثير من الدّراسات لكتلة الاتّحاد الأوربّي، كأحد أبرز وأهمّ مشروعٍ في اتّفاقيّات التّكامل الاقتصادي، الأبحاث التي تعدّدت مناهجها واختلفت، لتختلف بها مخرجاتها من النّتائج، إذ رأى البعض في هذا النّموذج ما يُقتدى به في مجالاتٍ عدّة، كانتهاج سياساته أو في إتّباع تسلسل مراحله، أمّا البعض الآخر فكانت لهم وُجهةٌ مغايرة، ليُسجّل لهم من الانتقاد ما وُجّه إلى بعض القضايا الداخلية للاتّحاد، أو إلى التفاوت بين أعضائه في بعض المؤشّرات والمقاييس وفي مستويات التنمية.

حيث ظلّت الدّول الأوروبية متفاوتةً فيما بينها، معتمدةً في مطالبها على الولايات المتّحدة الأمريكية، كموردٍ رئيسي للآلات والمعدّات المتطوّرة، إلى أن ظهرت بوادر تحرير العوائق التّجارية، بين الدّول الستّ الأصلية للمجموعة، بالتّوسيع السّريع في التّجارة بين عامي 1959 و1971، بما يقرب من ستّة أضعافٍ مقابل الزيادة بأربعة أضعافٍ، في إجمالي وارداتها وصادراتها، وارتفع إجمالي تجارتها البينية من الثّلث عام 1959 إلى النّصف عام 1971، هذه الزّيادة التي كانت مدعومةً بجملةٍ من الإجراءات، أهمّها تشكيل الدّول الأوروبية لمنطقة التّجارة الحرّة للسّلع الصّناعية المكتملة عام 1968، مروراً إلى توقيع المفوضية الأوروبية وجميع دول الرّابطة الأوروبية للتّجارة الحرّة، لاتّفاقية التّجارة الحرّة الثّنائية عام 1974، والتي شكّلت ضمنياً، منطقةً معفاةً من الرّسوم الجمركيّة تجاه السّلع الصّناعية.

كما تمّ لاحقاً وفي عام 1974 توسيع عضويّة المفوضيّة، وكأبرز خطوةٍ في مساعي تعزيز العلاقات التّجارية، تمّ اقتراح إنشاء وحدة السّوق من قبل القانون الأوروبّي الموحّد للمفوضيّة، وذلك من خلال الدّعوة إلى إزالة جميع الحواجز، بين أعضاء المجموعة الأوروبيّة أمام حركة البضائع (Baldwin & Venable, 1995, p. 1599).

كما تجسّد انتقاد بعض المحلّلين لهذا النّموذج، حول الاختلافات البينية لأعضائه من الدّول، في مستويات التّنمية الاقتصادية، في ضمّ هذا الأخير بعضاً من الاقتصاديات الوطنية الأكثر تطوّراً في العالم، بينما لم يصل بعضها الآخر إلى عتبة المنافسة الداخلية إلّا مؤخّراً.

وأشار البعض في انتقاده لمشروع التكامل، في دول أوربا إلى ضعف التكامل السياسي، في إشارةٍ منهم إلى استمرارية الاعتماد على موافقة الحكومات الوطنية على بعض القرارات، في كلٍ من مجلس الوزراء والمجلس الأوربّي، بدل نقل المسؤولية إلى سلطةٍ موحّدةٍ عليا، بالإضافة إلى عجز الكتلة عن تنفيذ بعض القرارات، حيث وعلى الرّغم من الدّور الفاعل للمفوضية الأوربية ومشاركة البرلمان الأوربي، وعلى الرّغم من موافقة الأغلبية وتصويتها بقبول قراراتٍ معيّنة، يبقى موقف معارضة القلّة قادراً على الحول دون تحرّك دول الكتلة بأكملها،

الحال الذي رأى فيه البعض أمثال البروفيسور (Majone)، جانياً من العجز على العمل الجماعي الفعّال (Scharpf, 1997, pp. 23-26)، أو كما فسّره البعض بتهميش الدّور القيادي في عمليّة التّكامل الأوروبّي، مرجعين ما تمّ بلوغه من نجاحٍ وتحقيقه من أهداف، إلى جملةٍ من الاعتبارات الخارجيّة، مستندين في ذلك إلى العجز في عملية التوزيع للاستفادة المحقّقة بين الدّول الأعضاء للكتلة، كالسيّاسة الزراعيّة الموحّدة (PAC)، والتي كانت فرنسا الدّولة العضو الأكثر استفادةً منها، إذا ما قورنت بنظرائها من الدّول الأعضاء (السّحاتي و الحفار، 2017، صفحة 24).

وبعيداً عن التباين في المستويات، اتّجه البعض الآخر إلى تشخيص متانة العلاقات البينية للأعضاء، حيث ورغم ما يُظهر واقع الأمر من تقدّمٍ، في اتّفاقية التكامل الأوروبّي، إلّا أنّ الانفصال الإقليمي الذي يشهده، يعلو أكثر فأكثر ليطفو على الساحة الدولية، كما بات يشهد نوعاً من الانقسامات في الكثير من القضايا، وبين العديد من دوله الأعضاء، كاسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وحتّى فرنسا (Alberto, Enrico, & Romain, 1997, p. 25).

وقد عرفت الكتلة انسحاب أحد أهمّ الأعضاء، وأبرزها مساهمةً في الاقتصاديات البينية، وتفعيلاً في السّياسات الخارجيّة، بحكم كون الاقتصاد البريطاني خامس أكبر اقتصادٍ عالمي، وثاني أكبر اقتصادٍ في القارّة الأوربيّة بعد نظيره الألماني، حيث وفي الثّالث والعشرين من شهر جوان عام 2016، وكوفاءٍ من رئيس الوزراء البريطاني (David Cameron) بوعده، في إقامة استفتاءٍ بخصوص العضويّة الأوروبيّة، أثناء حملته الانتخابية عام 2014، شهدت بريطانيا حدثاً تاريخياً بعد أن صوّت مواطنوها بنسبة 51.9%، مطالبين بالانسحاب من عضويّة بلادهم في الاتّحاد الأوربّي، بينما صوّت ما يقرب من 48.1% لأجل استمرارها، ليتمّ إعلان التّنازل البريطانيّ الرّسمي عن العضويّة في الاتّحاد الأوربّي في 31 يناير 2020، أمرٌ خلّف تداعياتٍ مختلفة الأشكال والمستويات، لتنعكس على الكتلة وعلى العضو المنسحب، في خطوةٍ لم يستغربها المتتبّع لتاريخ انضمام بريطانيا إلى الاتّحاد الأوربّي، والذي تأخّر إلى غاية 1973، بعد تكرار المعارضة الفرنسية لطلب انضمامها (بوزيان، 2020، صفحة 04).

إنّ أوربا وبحكم انطلاقها في مشاريع وحدتها، في منتصف القرن الماضي، لم توجّه سوى القليل من الاهتمام، إلى سلوك وكالات الاتّحاد الأوربّي فوق الوطنيّة، وإلى التّسلسل الهيكلي والمرحلي، والذي تُركّز عليه مختلف الدراسات القائمة حول مشاريع التّكامل الإقليمي، كقالبٍ لمراحله المبكّرة، أو ما يُشار إليه بمراحل التّكامل حسب (Balassa, 1961)، حيث تمّت الإشارة إلى مرحلة الاتّحاد النّقدي للدّول الأوربية، والتي اعتُبرت كنقطة النهاية في عملية تكاملها، دون الانتقال بعدها إلى مرحلتي التّكامل السّياسي والمالي، رغم ما بُذل من الجهود السّاعية

إلى تنسيق ومواءمة الجوانب السّياسية والمالية، في أسبابٍ أرجعها أهل الاختصاص إلى احتفاظ الدّول الأعضاء باستقلاليّة سياساتها المالية، وإلى ميل الجهات المسؤولة في الاتّحاد نحو التّركيز على المشاكل ذات الصّلة بتوسعة عضويّة الاتّحاد، لما لهذه الخطوة من انعكاساتٍ إيجابية، على اقتصاديات الدول الأعضاء فيه بصفةٍ خاصّة، وعلى ديناميكيّة التّكامل بصفةٍ عامّة، كإضافة دول أوربا الوسطى والشّرقية، الإجراء الذي أدّى إلى تحويل موازين القوى بشكلٍ كبيرٍ لصالح الاتّحاد الأوربّي (Crowley, 2006, pp. 02-13).

وقد كان من بين الانتقادات الحديثة الموجّهة إلى الاتّحاد الأوروبّي، عجزه ككتلة عن التّقليص من معدّلات البطالة التي تشهد مؤخّراً تزايداً مستمرّاً فيه، بالإضافة إلى تبعية دولها في مجالات الطّاقة، الميزة التي تجبر دولها في الكثير من المواقف على تغيير توجّهاتها.

وفي الأخير وفي إطار تقييم مسار الاتّحاد الأوربّي وإنجازاته، من وجهة نظر الطّرف المؤيّد، أو من غلّب فيه الجوانب الإيجابية، على نظيراتها من النقائص والانعكاسات السّلبية، فإنّ بعض الحجج وأقواها يكمن في التزام الدول الأعضاء في هذه الكتلة، منذ بداية تكتّلها بالتّكامل الاقتصادي السّياسي المتزامنين، مُحقّقةً في ذلك نجاحاً ذو درجاتٍ عالية، ما أرجعه البعض إلى محكمة العدل الأوربيّة، التي أعطت القوّة الدّستورية لأحكام المعاهدة التي تحضُر الدّول الأعضاء، من التّدخل في حريّات المعاملات الاقتصادية وحركة التنقّل بين الدّول، كما يُنسب الفضل في تحقيق النّجاح إلى السّوق الموحّدة الذي طرحه (Jacques Delors)، ونجح في استكماله عام 1992.

كما تجسّدت جملة النّجاحات، في إنشاء منطقةٍ اقتصاديةٍ متكاملةٍ ومتشابكةٍ فيما بينها، تمّ فيها إزالة كافّة القيود القانونية والإداريّة، والتي تحول دون حريةّ حركة البضائع ورؤوس الأموال، هذه الأخيرة التي باتت بحريّة حركتها تُحقّق أعلى معدّلات عوائدها، كما تمكّنت الشّركات من نقل إنتاجها وأنشطة البحث والتطوير الخاصة بها، إلى أيّ مكانٍ داخل الاتّحاد، لتتمكّن الحكومات الوطنية بذلك، من حماية مواردها المحليّة من المنافسة الخارجية، خصوصاً تلك المتعلّقة بالأنشطة الاقتصادية.

كما يمكن إدراج بعض ما حقّقه هذا النموذج من نتائج إيجابية، حسب ما جاء في تقارير للبنك الدّولي، عبر عن احتلاله المراكز الأولى عالمياً في مجالاتٍ شتّى، إذ يحتلّ المرتبة الثّالثة عالمياً من حيث الواردات، والثّانية من حيث الصّادرات حسب ترتيبات التّجارة العالمية، كما بات هذا التّجمّع القوّة الاقتصادية الأولى عالمياً، في المستويات الصناعية.

وسعياً منّا إلى توضيح بعض تحوزه هذه الكتلة، وما تمكّنت من تحقيقه على أرض الواقع، والمترجم عبر جملةٍ من المؤشّرات نعرض الجدول التّالي:

الجدول رقم 9 : أبرز المؤشّرات في الاتّحاد الأوروبي لعام 2022.

الدولة	المساحة كم^2	عدد السكان مليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد (الدولار)	المساهمة العالمية	الترتيب العالمي
النمسا	83.879	09.104	471.685	52.265	%00,47	34
بلجيكا	30.530	11.754	582.210	50.114	%00,58	25
بلغاريا	111.000	06.447	089.115	13.821	%00,09	71
كرواتيا	88.070	03.850	070.965	18.428	%00,07	80
قبرص	09.250	00,920	028.467	31.466	%00,03	106
التشيك	78.871	10.827	290.924	26.869	%00,21	48
الدنمرك	42.920	05.932	390.677	66.516	%00,39	41
استونيا	45.340	01.365	038.131	27.917	%00,04	99
فنلندا	338.460	05.563	281.047	50.655	%00,28	49
فرنسا	549.087	68.070	2.782.905	40.883	%02,77	07
ألمانيا	357.590	84.358	4.075.395	48.636	%04,05	04
اليونان	131.960	10.394	219.237	21.093	%00,22	56
المجر	93.030	09.597	178.789	18.629	%00,18	59
أيرلندا	70.280	05.194	529.661	103.176	%00,53	27
إيطاليا	302.068	58.850	2.012.013	34.188	%02,00	10
لاتفيا	64.590	01.883	042.225	22.424	%00,04	97
ليتوانيا	65.290	02.857	070.523	25.036	%00,07	82
لوكسمبورغ	02.590	00.660	082.340	124.605	%00,08	72
مالطا	00320	00.542	017.779	34.127	%00,02	124
هولندا	41.540	17.811	993.681	56.489	%00,99	18
بولندا	312.710	36.753	688.301	18.280	%00,68	22
البرتغال	92.230	10.467	252.381	24.522	%00,25	51
رومانيا	238.400	19.051	301.845	15.844	%00,30	46
سلوفاكيا	49.030	05.428	113.529	20.890	%00,11	64
سلوفينيا	20.480	02.116	062.167	29.369	%00,06	86
اسبانيا	505.970	48.345	1.400.520	29.139	%01,39	14
السويد	528.861	10.521	585.939	55.689	%00,58	24
الإتحاد الأوربي	**4.254.346**	**448.673**	**16.652.450**	**37.115**	**%16,48**	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Country Groupings, 2023).

2.1. المطلب الثّاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).

تُعدّ رابطة دول جنوب شرق آسيا تكتلٌ اقتصادي، واتّحادٌ سياسيٌ يجمع بين عشرة دولٍ أعضاء، أُنشئ بهدف التّعاون الحكومي والدّولي، وتفعيل عمليّة التّكامل الاقتصادي والسّياسي، بالإضافة إلى اشتمال باقي المجالات كالأمنيّة والعسكريّة والثّقافية، وصولاً إلى تنمية الجوانب الاجتماعية.

وتعود فكرة التّأسيس لهذه الكتلة إلى الوساطة التايلندية، الرّامية إلى فكّ النّزاع الثّلاثي الأطراف، بين كلٍ من إندونيسيا والفلبين وماليزيا، حيث عرض رئيس وزراء الدّولة الوسيطة، على نظيره الاندونيسي فكرة إقامة منظّمة تعاون، الطّرح الذي عُرض على بقيّة الأطراف لاحقاً، لتتمّ الموافقة على مناقشته بصورةٍ شكليّةٍ، سُمّيت بعدها "بدبلوماسية القمصان الرّياضية"، كون عملية التّفاوض على بنود هذه الاتّفاقية، تمّت أثناء ممارسة أطرافها للعبة "القولف".

1.2.1. النّشأة والتوسّع:

تأسّست رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، على إثر التّوقيع على إعلان العاصمة التّايلندية "بانكوك"، في 08 أوت من عام 1967، في مواجهةٍ للمدّ الشّيوعي داخل المنطقة، بعد أن اتّفقت خمسة دولٍ متمثّلة في كلٍ من (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبّين، سنغافورة وتايلاند)، على تنحية بعض خلافاتها جانباً، والالتفاتة إلى ما أبعد من ذلك، كإعطاء الأولوية للتّعاون الهادف إلى كل ما يخدم الصّالح العام، بالإضافة إلى تعزيز السّلام والاستقرار الإقليميين.

وقد تمّت توسعة عضوية المجموعة، بعد سبعة عشرة عاماً من تاريخ تأسيسها، حيث كانت بداية التّوسّع بانضمام بروناي في يناير عام 1984، ثمّ فيتنام في جويلية عام 1995، ليليه انضمام اللاووس وميانمار في عام 1997، وتكون كمبوديا آخر الأعضاء انضماماً للمجموعة، والذي تمّ بتاريخ 30 أبريل عام 1999، معلنين على إثر ذلك اتّفاقهم على جملةٍ من الأهداف المشتركة، والتي شمل أبرزها تسريع النمو الاقتصادي والتّقدم الاجتماعي، وتعزيز السّلام والاستقرار الإقليميّين، إضافةً إلى تعزيز العمل الجماعي وتنشيط تبادل المساعدات، نظراً لاختلاف مستويات التّنمية الاقتصاديّة بينهم، حيث يظهر الفرق جلياً بين دول الكتلة، في اصطفاف سنغافورة في المراكز الأولى عالمياً، في العديد من الصناعات العالية التقنية، وامتلاكها لأكبر الأسواق المالية تقدماً، في حين لا تزال الفيتنام في المراحل الأولى من تأسيس أسواقها المالية (Yuri & Elena, 2014, p. 205).

2.2.1. أبرز علاقات الشّراكة لرابطة الآسيان:

- التعّاون الاقتصادي بين الآسيان ودول المحيط الهادئ (APEC):

تعمل الشّراكة عبر المحيط الهادئ بشكلٍ خاص، على توليد فوائد كبيرةٍ للرّابطة، حيث يُقدّر إجمالي مكاسب الآسيان جرّاء هذه الشّراكة، بثلاثة أضعاف ما تُحقّقه في إطار الشّراكة الاقتصادية الشّاملة الإقليمية، إذ تتّصف بعمق تكاملها وكبر أحجام أسواقها (Petri & Plummer, 2014, p. 18).

حيث وبحلول أوائل التسعينيات، وإثر المنافسة الاقتصاديّة في شرق آسيا التي بلغت أوجّ قوّتها، برزت مجموعة التعّاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، والتي تأسّست خلال مؤتمر عام 1989، الذي عقده رئيس الوزراء الأسترالي (Robert Hawke)، الرّامي إلى إقامة اتّفاقيةٍ تجاريةٍ حرّة، هادفةً إلى إقامة مشروع تكاملٍ واسع النّطاق في العالم النّامي، وقد استُبعدت الولايات المتّحدة الأمريكية وكندا في بادئ الأمر، إلّا أنّ وزير الخارجية الأمريكي (James Baker)، سعى جاهداً لانضمام الدّولتين إلى المنتدى، لتكونا بذلك اثنان من أبرز اقتصاديات العالم، المنضمّة إلى منظّمة التّعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، بالإضافة إلى 19 دولةٍ أخرى، خاصّةً بعد أن تمّ في عام 1992 توسيع التّعاون مع رابطة الآسيان، عبر منطقة الاستثمار التّابعة للرّابطة، وبإقامة جملةٍ من الاتّفاقيات مع كلٍّ من الصين، في عام 2005، وكوريا الجنوبية عام 2007، أمّا اليابان ففي عام 2008، فيما كانت الاتّفاقيات المُبرمة مع أستراليا ونيوزلندا خلال عام 2010.

حيث وفي إطار توسعة العلاقات الخارجيّة للرّابطة، وامتداد شراكاتها، تمّ خلال عام 1990 تقديم مقترح إنشاء مجموعة شرق آسيا الاقتصاديّة، ليتمّ اقتراح صيغة الآسيان زائد ثلاثة، بعد الشّراكة مع كلٍ من الصّين، اليابان وكوريا الجنوبية، والتي تمّ تشكيلها خلال عام 1997، وبعدها تمّت دعوة استراليا في ديسمبر من عام 2005، بالإضافة إلى الهند ونيوزلندا، في إطار ما سمي بالآسيان زائد ستّة.

وبعد قمّة شرق آسيا عام 2009، تقدّمت استراليا باقتراح ضمّ الولايات المتّحدة الأمريكية إلى المجموعة، إلّا أنّ هذا التوسّع صادف نوعاً من التّناقضات والعراقيل، حيث سعت الصّين من خلاله إلى تقييد عمليّة التّكامل ضمن مخطّط (ASEAN+3)، بينما سعت اليابان إلى التركيز على مخطّط (ASEAN+6)، بالإضافة إلى دعوتها إلى كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ساعيةً إلى إشراكهم في إقامة اتّفاقية التّجارة الحرّة الإقليمية (Hernández, 2007, p. 08).

ظهرت المنافسة وظهر الانقسام على المستوى الإقليمي، حيث برز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مفهومان للشّراكة، تمثّل أوّلهما في اتّفاقية التّجارة الحرّة بين الأعضاء الستّة عشر، في قمّة شرق آسيا، كشراكةٍ شاملة (CEPEA-ASEAN+6)، المُقترحة والمدعومة من قبل اليابان، أمّا الثّانية والمقترحة من قبل الصّين، ففي اتّفاقية التّجارة الحرّة (EAFTA–ASEAN+3)، ليتمّ رفض الاقتراحين من قبل الدّول الأساسية في الرّابطة عام 2011، وتُؤسّس بدلهما اتّفاقية تجارةٍ حرّةٍ أكثر شمولاً، تحت اسم الشرّاكة الاقتصاديّة الإقليميّة الشّاملة (RCEP)، والتي تضمّ حالياً 15 عضواً بعد انسحاب الهند منها عام 2019، إلّا أنّ بعض الدّراسات قد أثبتت استمرارية الانقسام، والمتجسّد حسب كُتّابها في استمرارية الحواجز غير الجمركية بين الأعضاء (Menegazzi, 2020, p. 87).

– مجموعة الآسيان زائد ثلاثة ASEAN+3 **(**APT**):**

في ديسمبر من عام 1997، بدأت عمليّة تعاون الآسيان زائد ثلاثة، بعد عقد قمّةٍ غير رسميةٍ بين زعماء الآسيان والصين واليابان وكوريا في ماليزيا، وفي عام 1999، وخلال قمّة الفلبين، صدر البيان المشترك حول التّعاون في شرق آسيا من قبل القادة، ليتمّ اعتماده بعد ثمانية سنوات، وفق خُطط تعاونٍ متعدّدة، تمتدّ آجال تحقيقها إلى عام 2017 (ASEAN Secretariat, 2023).

وقد تمّ إطلاق مجموعة الآسيان زائد ثلاثة في عام 2004، عندما أصدر وزراء الاقتصاد تكليفاً بإجراء دراسة جدوى اتفاقية التّجارة في شرق آسيا، وخلال قمّة شرق آسيا في عام 2005، انضمّت كلٌ من أستراليا ونيوزلندا والهند إلى اجتماعات الرّابطة، إلّا أنّ هذا الانضمام بقي شكلياً، حيث استمرّت دول رابطة جنوب شرق آسيا في لعب الدّور القيادي، وضلّت الدّول الثّلاث المنضمّة إليها كجهاتٍ فاعلةٍ ثانوياً، إذا ما تعلّق الأمر باتّخاذ القرارات، كانتهاجٍ منها لسياسة عدم الانحياز إلى الصّين، على حساب أمريكا (Menegazzi, 2020, p. 86).

وفي عام 2007، تمّ التّوقيع على ميثاق الآسيان، الصّادر عام 2008، والمتضمّن تسطيراً لسياساتٍ ونهجٍ ينعكس نتاجه بحلول عام 2020، والقائم في بنائه على ثلاثة ركائز أساسيّة، بدايةً بالجماعة الاقتصاديّة لدول الآسيان، مجموعة آسيان للأمن السّياسي، ومجتمع الأمن السّياسي لكتلة الآسيان، كما تمّ في نفس السّنة إبرام اتّفاقياتٍ مشتركةٍ، بهدف تسريع اندماج الأقاليم.

كم تمّ العمل على توحيد الأسواق وحماية الاستثمارات والترويج لها، وبناء قواعد الإنتاج على أساسٍ تنافسيٍّ ومتكامل، تستطيع بفضله الاندماج في الاقتصاد العالمي، هذه الإجراءات التي تضمّنت تخفيض وإلغاء التعّريفات الجمركية الإقليميّة، وإزالة الحواجز غير الجمركيّة، في نوعٍ من التّكامل الجمركي، قصد ضمان التّدفق الحر للبضائع، بالإضافة إلى إزالة اللّوائح الخاصّة بتجارة الخدمات في كافّة الصّناعات، بدايةً من تلك الخاصّة

بالنّقل الجوّي، كما تمّ العمل كأولويةٍ، على توجيه قطاعات الرعاية الصّحية والسّياحة والخدمات، نحو الحداثة والاستعمال الإلكتروني، المُرفق بإنشاء شبكةٍ لتطوير الكفاءات والمهارات المهنيّة.

وفي إطار القضاء على الفجوة التّنموية بين الدّول الأعضاء، تضمّنت مبادرة تكامل الآسيان في عام 2020 برامج لسدّ الثّغرات في المنطقة، بالتّركيز على كمبوديا وجمهورية لاو الدّيمقراطية الشّعبية، وميانمار وفيتنام على وجه الخصوص (CHAWANOP, 2015, p. 03).

3.2.1. أبرز اتّفاقيات الشّراكة وأهمّ مشاريع التّعاون لرابطة الآسيان:

- أبرز اتّفاقيات الشرّاكة لرابطة الآسيان:

- اتّفاقية التّجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AFTA, 1993**):**

كانت بداية التّعاون الاقتصادي، بعد الإعلان عن اتّفاق الرّابطة في القمّة الأولى عام 1976، حيث تمّ تعزيز التّعاون وفق مشاريع ثلاث، المشروع الصّناعي للرّابطة (AIP)، التّكامل الصّناعي للرّابطة (AIC)، واتّفاقية التّجارة التّفضيلية للرّابطة (PTA) عام 1977، رغم أنّ هذه الأخيرة، لم تُحقّق ما أُسّست لأجله من تحريرٍ لحركة التّجارة في السّلع والخدمات.

وقد بدأت رابطة جنوب شرق آسيا تكاملها عملياً في المجال الاقتصادي، مع تشكيل منطقة التّجارة الحرّة خاصّتها عام 1993، والتي استطاعت عبرها تحقيق تخفيضاتٍ في التعّريفات الجمركية إلى 05%، خلال عام 2002 (Ishikawa, 2021, p. 02).

وقد كان عام 2007 شاهداً على بداية إدراج رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كمركز تكاملٍ لنشاط مناطق التّجارة التّفضيلية في شرق آسيا، إذ شهد هذا العام بداية المبادرات نحو التقّارب الاقتصادي الإقليمي للرّابطة، من خلال شروعها في إقامة اتّفاقيات الشّراكة المختلفة المجالات، والمتعدّدة الأطراف، والتي كان أبرزها مع أكبر اقتصاديات العالم كالصّين والهند واليابان، الاتّفاقيات التي عُدّت كأُطرٍ للشّراكة الاقتصاديّة الإقليميّة، مسجّلةً العديد من المزايا المنعكسة على الرّابطة وأعضائها (Sattayanuwat & Tangvitoontham, 2017, p. 06).

وسعياً منّا إلى إحصاء أبرز ما تمّ إبرامه من اتّفاقيات التعّاون والشّراكة، من قِبل رّابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقصد التّفصيل في تواريخ انعقادها وتحديد شركائها من الدول، مع الفصل بين اتّفاقيات التّجارة الحرّة واتّفاقيات التّعاون الاقتصادي، يمكن إدراج الجدول التّالي:

الجدول رقم 10: اتّفاقيات التّعاون الاقتصادي الشّامل والتّجارة الحرّة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

شركاء الاتّفاقية	الاتّفاقية	تاريخ التّوقيع	بداية التّنفيذ	إخطار منظّمة التّجارة العالمية
اتفاقيات التجارة الحرة				
منطقة التّجارة الحرّة	A-FTA	1992/01/28	1993/01/01	1992/10/30
الإتّحاد الأوربي	A-EU FTA	* 2007/07/01	قيد الدراسة	/
استراليا ونيوزلندا	A-ANZ FTA	2009/02/27	2010/01/01	2010/04/08
باكستان	A-PAK FTA	* 2009/08/13	قيد الدراسة	/
الإتّحاد الأوراسي	A-EUR FTA	* 2016/02/03	قيد الدراسة	/
كندا	A-CA FTA	* 2017/05/01	** 2021/11/17	/
هونج كونج والصّين	A-H CH FTA	2017/11/12	2019/06/11	/
اتّفاقيات التّعاون الاقتصادي الشّامل				
جمهورية الصّين	ACFTA	2004/11/29	2005/07/01	2004/12/21
كوريا	AKFTA	2006/08/24	2007/06/01	2004/11/30
اليابان	AJCEP	2008/04/14	2008/12/01	2009/11/23
الهند	A-IN CECA	2009/08/13	2010/01/01	2010/08/19
الآسيان+6	A+6-CEPEA	2020/11/15	2022/01/01	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Free Trade Agreements, 2015).

ملاحظة: (*) تاريخ اقتراح الاتّفاقية. **(**)** تاريخ انطلاق المفاوضات. **(//)** عدم إخطار منظّمة التّجارة العالميّة.

- الجماعة الاقتصاديّة لرابطة جنوب شرق آسيا (AEC):

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر عام 2002، أدلى رؤساء حكومات رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإنشاء جماعة (AEC) بتوصياتٍ، مرتكزين فيها على عدّة اعتبارات، أهمّها دفع الهيمنة المتزايدة على مناطق التّجارة الحرّة، بالإضافة إلى الوعي بأهميّة التّعاون وإدراك ضرورته، خاصةً بعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وفي العام التّالي، قرّر قادة دول الرّابطة تأسيس مجتمع الآسيان بحلول عام 2020 (Guerrero, 2010, p. 53)، والمرتكز في منهج عمله على ثلاثة ركائز أساسيّة، كخطط سيرٍ يتمّ التّطرق إليها في خُطط ومشاريع الرّابطة.

وفي عام 2007، اتّفق قادة الدّول الأعضاء، على توقيع المخطّط الخاص بالجماعة الاقتصادية للرّابطة، هادفين بذلك إلى إنشاء قاعدةٍ إنتاجيّةٍ موحّدة، وإقامة سوقٍ واحدةٍ بحلول عام 2015، سعياً منهم إلى تعزيز التّجارة البينية، وخلق تنافسيةٍ اقتصاديةٍ عالية المقاييس، وفي عام 2009 أدّت المساعي السّابقة الذّكر إلى توقيع الأعضاء على اتّفاقية تجارة السّلع للرّابطة، حيث تمّ وبحلول عام 2010، الإلغاء الفعلي لنحو 54.467 خطّاً للتّعريفة الجمركيّة، لتعرف التّجارة البينية لدول الرّابطة زيادةً بأكثر من الضِّعف، وتحافظ على انتعاشها رغم ما عرفتته الفترة من أزماتٍ مالية (Ismail & King, 2013, p. 116).

- أبرز مشاريع التّعاون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا:

اعتُبرت مشاريع التّعاون أحد أهمّ الآليات الفاعلة، في اتّفاقيات التّكامل في تجمّع الآسيان، حيث ساهمت في إعطاء رؤيةٍ شاملةٍ للآفاق المستقبليّة لأعضاء هذه الكتلة، كما اعتُبرت كخارطة الطّريقِ المرتكزة على جُملةٍ من المخطّطات، والتي نلخّصها كالآتي:

- مخطّط المجتمع السّياسي والأمني لتجمّع الآسيان 2025 (APSC):

عزّز هذا المخطّط مجالات التّعاون السّياسية والأمنية لرابطة جنوب شرق آسيا، خلال الفترة الممتدّة ما بين 2009 و2015، محافظً على استقرار العلاقات الدّاخلية والخارجية للدّول الأعضاء فيها، ما دفع بهذه الأخيرة إلى زيادة بذل الجهود، ساعيةً إلى رفع مستويات تعاونها، هادفةً بحلول عام 2025، إلى النّجاح في تحقيق بيئةٍ إقليميةٍ متناغمة، ومجتمعٍ قائمٍ على أُسس العدالة وقواعد المساواة، لتتمتّع فيه كافّة شعوب دولها الأعضاء فيها بكامل مالهم من حقوقٍ وحريّات، اعتقاداً بأنّ هذا الاتّحاد، مرتبطٌ كلّ الارتباط برفاهية وأمن شعوبها وموجّهٌ لخدمت (ASEAN Secretariat, 2016, p. 01).

- مخطّط الجماعة الاقتصادية لتجمّع الآسيان 2025 (AEC):

بعد أن اعتمد قادة دول الرّابطة، خطّة عمل "هانوي" عام 1998، قصد وضع الأسس لمجموعةٍ من المبادرات لتكاملها الاقتصادي، الرّامية إلى تحقيق رؤى تجمّع الآسيان عام 2020، تمّ خلال عام 2015 الاتّفاق على ما سُمي بخطّة (AEC)، سعياً إلى تسريع ما تمّ برمجته والاتّفاق عليه سابقاً، بالإضافة إلى تحديد التوجّهات الإستراتيجية، للمرحلة التّالية من أجندة التّكامل الاقتصادي، في رابطة أمم جنوب شرق آسيا المبرمجة لعام 2025 (ASEAN Secretariat, 2025).

- مخطّط المجتمع الاجتماعي والثّقافي لتجمّع الآسيان 2025 (ASCC):

سعياً إلى توفير كافة الإمكانيات وتسخيرها، خدمةً لمصالح الشّعوب وتعزيزاً لتماسكها، قامت دول الرّابطة بعقد اجتماعٍ في 24 أغسطس عام 1992، نوقشت فيه مجالاتٌ عدّة، كالرّعاية الاجتماعية والتّنمية، حقوق المرأة والطفل، التّنمية الرّيفية والقضاء على بُؤر الفقر، الإجراءات التي وردت نتائجها في تقرير الآسيان، والمقرّة بإيجابية الانعكاس على متغيّراتٍ عدّة، إذ ارتفع صافي معدّل الالتحاق بالمدارس للأطفال في سنّ المرحلة الابتدائية، من 92% عام 1999، إلى أكثر من 94% عام 2012، كما ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها النّساء في البرلمانات، من 12% عام 2000، إلى نحو 18.5% عام 2012، وانخفض معدّل وفيات الأمّهات لكلّ 100 ألف مولودٍ حي، من 371.2 حالة وفاةٍ في عام 1990 إلى نحو 103.7 حالة في عام 2012، هذا وانخفضت نسب سكّان الحضر وبنو الأحياء الفقيرة، من 40% عام 2000 إلى قرابة 31% عام 2012.

هذه النّتائج، كانت دافعاً قوياً لتجديد المسعى خلال 22 نوفمبر من عام 2015، خلال قمّة الآسيان السّابعة والعشرين، أين تمّ الاتّفاق على خطّة تنتهي آجالها بحلول عام 2025، يتمّ فيها بناء مجتمعٍ ديناميكي، ذو ثقافةٍ وهويّةٍ وتراث، يتمتّع بجودة حياةٍ عالية، معزّزٌ بتنميةٍ اجتماعيةٍ وحمايةٍ بيئية، تسوده ثقافة الاحترام والحكم الرّشيد (ASEAN Secretariat, 2016).

وفي دراسةٍ انحرف مسارها عن كثيرٍ من الأبحاث، ليُركّز فيها على الطّريقة التي يتمّ بفضلها، تفعيل ترتيبات التّعاون التّعليمي في الآسيان، لصالح التّكامل الإقليمي، استناداً إلى كون الرّفع من الوعي الإقليمي وبناء الشّعور بالتّرابط، عاملان أساسيان في تحقيق التّكامل المستدام وبلوغ أهدافه، وعليه ذكرت الدّراسة أنّه وفي أعقاب القمّة الرّابعة عشر، لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في (Cha-Am & Hua)، بتايلاند عام 2009، بدأ التّعاون في مجال التّعليم يحتلّ مكانةً عاليةً، في جداول أعمال عمليّة تكامل الكتلة، حيث وفي أطار تعزيز التّعاون، تمّ إطلاق مخطّط تنمية المجتمع الاجتماعي والثّقافي، لرابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال الفترة 2015-2009، رغم أنّ المخطّط بقي قيد التّنفيذ لفترةٍ حُدّدت آجالها بين 2016 و2025، حيث ركّزت الدّول الأعضاء على أهمّية التّعاون في مجالات التعليم، كأولويةٍ في جدول أعمال التّنمية لدى الرّابطة، أين تمّ إنشاء مجموعاتٍ بحثية وهيأةٍ مشتركةٍ للتّدريس، بالإضافة إلى تبادل الموظّفين على مستويات التّعليم العالي، بين كافةّ الدّول الأعضاء بحثاً عن زيادة الجودة والكفاءة، مع الحرص على التّمكين والإتقان اللّغوي المتعدّد، بالتّركيز الأكبر على اللّغة الإنجليزية، كما تمّ إعداد مُراجعاتٍ دوريةٍ لمختلف برامج المنح الدّراسية لدول الرّابطة، بغرض ترشيدها وحُسن توجيهها، قصد الزّيادة في أثرها النّفعي (Prateeppornnarong, 2020, p. 07).

- خطّة عمل مبادرة تكامل الآسيان الرّابعة (2021-2025) (IAI):

بعد انضمام الدّول الأربعة الأخيرة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، سادت مخاوف الاختلال واحتمال ظهور الكتلة ذات المستويين، كفجوةٍ تنمويةٍ بينيّة، تختلف الأعضاء فيها من ناحية مستوياتٍ عديدة، كدخل الفرد والقدرات المؤسّسيّة، بالإضافة إلى البنى التّحتية والقدرات التّنافسية، وعليه سارع قادة حكومات الرّابطة، إلى عقد اجتماعٍ في نوفمبر من عام 2000 بسنغافورة، والذي تمّ فيه إعداد برنامجٍ خاصٍ، كدعمٍ كلّي أولويته تضييق الفجوة بين الدّول الأعضاء، وفي يوليو من عام 2021، اعتمد وزراء خارجية هذه الدّول إعلان "هانوي"، للمباشرة في هذا المسعى، تقسيماً لمراحله وفق فتراتٍ زمنيةٍ مختلفة، كان آخرها ما بين عامي 2002 و2025 (ASEAN Secretariat, 2020).

- الخطّة الرئيسية بشأن اتّصال الآسيان 2025 (MPAC):

في 21 فبراير من عام 2023، انعقد الاجتماع الأوّل للجنة التّنسيق العام في مقرّ الأمانة بجاكرتا، حيث تمّ الإعلان عن بداية تنفيذ هذه الخطّة، والتي يتمثّل الهدف الأساسي منها، في تمكين الشّركاء الأجانب من المشاركة، الأمر الذي يمنح تجمّع الآسيان توسعةً في مجالها الجغرافي، وتنويعاً في الموارد والأنشطة، تحت شعار الالتزام بالتّوسيع والتّعميق المتبادل، كمبادرة الحزام الذي شاركت فيها جمهورية الصّين دول الرّابطة (ASEAN Secretariat, 2017).

وتلتزم مشاريع التّعاون بين أعضاء كتلة الآسيان بما سُطّر في ميثاقها، بما في ذلك من مبادئ مركزية، كالمساواة بين أعضائها، والتّعاون مع الشّركاء الأجانب، ومواجهة التّحدّيات الإقليمية، بدعمٍ من مصادر التّمويل المختلفة، كصندوق التّنمية وصندوق آسيا الثّقافي (ADF)، ومجموعة من الصّناديق القطاعية (ACF)، بالإضافة إلى المشاركة والدّعم الماليين، المُتأتّيان من الشّركاء غير الأعضاء في الرّابطة، المبادئ التي تنطلق من دعوة ميثاق الآسيان، إلى تطوير العلاقات الودّية وعلاقات التّعاون، بما في ذلك من مؤسّساتٍ إقليميةٍ وشبه إقليمية ودولية (ASEAN Secretariat, 2020).

ويتمّ بناء هذه المشاريع وتطويرها وفقاً لأربعة مراحل، بدءاً بصياغة مقترح المشروع، ثمّ الدّخول في مرحلة التّقييم والموافقة، وصولاً إلى عمليات التّنفيذ والرّصد، لتُختتم هذه الخطوات بمرحلة الإكمال وإعداد التّقارير، لمعرفة مدى نجاح أيّ مشروعٍ تعاوني (ASEAN Secretariat, 2021).

وفي إطار تعدّد أطراف الشّراكة وتوسعة نطاق المعاملات، طوّرت الآسيان علاقاتها مع دول العالم، بدايةً من أستراليا ونيوزلندا، منذ عامي 1974 و1975 على التّوالي، وفي عام 1977 بدأ الحوار على بناء الشّراكة مع الجماعة الاقتصاديّة الأوربيّة، ليتمّ بدء المفاوضات في عام 2007 مع الاتّحاد الأوربي، حول اتّفاقية التّجارة الحرّة، الخطوة التي تمّ تعليقها عام 2009، ما أدّى إلى خلق التقارب بين الكتلة وروسيا، بدايةً من عام 2012، حيث تمّ رسم خارطة طريق التّعاون المشترك وتوسعة مجالاته، كمجالات الطاقة والمعادن والسّياحة والزّراعة، بالإضافة إلى أنشطة التّنقيب واستغلال الموارد، كما تمّ العمل على تعزيز التّجارة الثّنائية بين الطّرفين، والتي زادت من 19.9 مليار دولار أمريكي عام 2013، إلى نحو 2205 مليار دولارٍ أمريكيٍ عام 2014، بنسبة نموٍّ بلغت نسبة 13%، وقبلها وفي عام 2004، دخلت الكتلة في مفاوضاتٍ حول اتّفاقية التّجارة الحرّة، مع الشّريكين السّالف ذكرهما (AANZFTA)، الاتّفاق الذي وُقّع من قبل وزراء الاقتصاد للشّركاء في عام 2009، وفي نفس السّنة كان ازدهار الشّراكة مع الصّين، التي اعتُبرت أكبر شريكٍ تجاري، حيث بلغ حجم التّجارة بينهما عام 2011 ما يقارب 366.5 مليار دولار أمريكي، وبهدف زيادة التّجارة والاستثمارات في الاتّجاهين، تمّ إبرام اتّفاقية التّجارة الحرة بين الآسيان والصّين (ACFTA) في عام 2014، العام الذي ظهر فيه تطوّر العلاقات بين الآسيان واليابان، حين بلغ حجم التّجارة الثّنائية قرابة 229.1 مليار دولارٍ أمريكي، لتكون اليابان بذلك ثالث أكبر شريكٍ تجاريٍّ لكتلة الآسيان، بعد الصّين والاتّحاد الأوربي، أمّا في الشّرق الأقصى، فكانت جمهورية كوريا الشّريك الاستراتيجي، حيث تمّ إنشاء منطقة التّجارة الحرة معها عام 2010، ليبلغ حجم التّجارة الثّنائية 131.4 مليار دولارٍ أمريكي عام 2014، كما اتّجهت علاقات الآسيان امتداداً إلى الجنوب، أين تمّ إنشاء واحدٍ من أكبر الأسواق العالمية عبر تعاملها مع الهند، وفي دراسةٍ حول جدوى اتّفاقية التّجارة الحرّة بين الآسيان وباكستان، اتّضح أنّ حجم التّبادل التّجاري، قد بلغ نحو 06.3 مليار دولارٍ أمريكي عام 2013، ساهمت فيه صادرات الآسيان بقيمة 05.3 مليار دولارٍ أمريكي (CHAWANOP, 2015, p. 18).

4.2.1. تقييم مسيرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا:

تعرّض مشروع التكامل الاقتصادي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لجملةٍ من الانتقادات، والتي كان من بينها عدم قدرة دول الرّابطة على تطبيق سياساتها في عدم الانحياز، فيما تعلّق بمشروع اتّفاقية التّجارة الحرّة، وبقيت بين الميول إلى الصّين وحلفائها بضغطٍ صيني، وبين التوجّه إلى القوى الغربية بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكية، بدعمٍ ومساعٍ يابانية.

كما وُجِّه الانتقاد إلى افتقار الرّابطة لقيادةٍ محلّية، وعدم وجود الإطار المؤسّسي الذي يُسهل عمليّة التكامل فيها، الأمر الذي يقلّل من وزنها ويُضعف من مواقفها، خصوصاً إذا ما قوبلت محاولات صنع القرار الآسيوية، بمعارضةٍ شرسةٍ من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي حتّى وإن كانت داعمةً للتّوجهات نحو مسار التّكامل الاقتصادي للاتّحاد الأوربّي، إلّا أنّها تعتمد على مقياس الحذر من أن تصبح المبادرات الآسيوية القوّة المهيمنة في المنطقة، على حدّ تعبير وزير الخارجية الأمريكي السّابق (James Baker)، حين قال "أنّ على بلاده الحذر من أيّة أداةٍ مؤسّسية، من شأنها أن ترسُم خطّاً في منتصف المحيط الهادئ، وتهدّد بتقسيم شرق آسيا وأمريكا الشمالية"، الحذر الذي تجلّى في رفض واشنطن اقتراح طوكيو، إنشاء صندوق نقدٍ آسيويٍّ بعد أزمة عام 1997 (Tourk, 2004, p. 878).

ويمكن القول أنّ تقييمات رابطة أمم جنوب شرق آسيا وإن جاءت مختلفة، فقد خلُص بعض النّقاد إلى نتائجهم، بناءاً على مقارنة الرّابطة بغيرها من نماذج التّكامل عبر العالم، حيث ورغم الإشادة بشدّة تقدّمها في مجال التّكامل، فقد وُجدت تقييماتٌ تشير إلى ضآلة هذا التقدّم، إذا ما تمّت مقارنته بالنّموذج الأوروبّي واتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، حيث ورغم قدرة دول الرّابطة على تخفيض تعريفاتها الجمركية سريعاً، إلّا أنّها كانت بطيئةً في إزالة الحواجز غير الجمركيّة، وفي تحرير تجارة الخدمات.

وعلى النّقيض من الاتّحاد الأوربّي، لا تُعتبر الرّابطة منظّمةً فوق وطنيّة، بل اتّحادٌ لعددٍ من الدّول ذوات الشخصيّة الاعتبارية، تفتقد لهيأةٍ تشريعيةٍ دائمة، تُقيم تكاملها بناءاً على ما جاء في ميثاقها، حول الالتزام بسيادة القانون والحكم الرّشيد ومبادئ الدّيمقراطية، عبر تكليف كبار القانونيين في الرّابطة، بمهام التّنسيق في القواعد والإجراءات، الأمر الذي اعتبره بعض المحلّلين، عائقاً يحول دون مواءمة قوانين التّجارة الدّولية الخاصّة بالرّابطة، كما يُفقد ميزة اليقين لدى المتعاملين التجار (Zahid, 2016, p. 23).

كما أنّ الشّراكة الاقتصادية القائمة، وبالرّغم من أنّها تُتيح تحرير حركة السّلع والخدمات، والاستثمارات وحركة التّزاور بين مواطني الدّول الأعضاء، إلّا أنّها لا تُحدّد تعريفاتٍ مشتركة خارج المنطقة، ولا تهدف لإقامة اتّحادٍ جمركي، المشروع الذي يُعيقه الاختلاف في التّعريفات المفروضة، والمتعلّقة ببعض السّلع، إذ ألغت سنغافورة التّعريفات الجمركية بشكلٍ شبه كاملٍ، في حين فرضت باقي الدّول تعريفاتٍ مرتفعة على تجارة السيّارات، كما يُعيق التّفاوت الاقتصادي حسب البعض، إقامة اتّحادٍ نقدي.

وقد كانت مستويات التّجارة البينية، من ضمن ما وُجّه من انتقادٍ إلى مشروع التّكامل، في رابطة جنوب شرق آسيا، ومن بين ما تمّ الاختلاف فيه من تقييم، فقد كانت حجّة من انتقد انخفاض القيمة المسجّلة عام 2018، والمقدّرة بنحو 40% من إجمالي تجارتها، مقارنةً بما بلغت نسبته 56% في النّموذج الأوربّي خلال نفس السّنة.

أمّا الجانب الآخر، والمُعترف بإيجابيات وقدرة الكتلة، فقد ابتعد عن المقارنة مركّزاً على التّطور الحاصل في نسب التّجارة البينية، هذه الأخيرة التي تضاعفت قيمتها، بعد أن بلغت 260.9 مليار دولارٍ أمريكي عام 2004، لتُسجّل ما قيمته 647.5 مليار دولارٍ أمريكي عام 2018، القيمة التي كان من الممكن لها الارتقاء إلى ما هو أعلى، لولا التوجّه نحو الشّراكة التّجارية مع الصّين، على حساب العلاقات البينية، حيث ازدادت التّجارة مع الصّين بمعدّل 04.4 مرّةً خلال نفس الفترة، لتنتقل من قيمة 89.2 مليار دولارٍ أمريكي عام 2004، إلى 391.5 مليار دولارٍ أمريكيٍّ عام 2018، لتكون بذلك أكبر شريكٍ تجاريٍّ للرّابطة على مستوى الدّول الآسيوية.

كما أكّد (Okabe) أنّ منطقة التّجارة الحرّة لرابطة الآسيان، تتجاوز بكثيرٍ منتدى التعّاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، كما تتجاوز نظيراتها من الاتّحاد الأوروبي واتّفاقية التّجارة الحرة لأمريكا الشّمالية، وذلك من خلال مؤشّر كثافة التّجارة البينية ومقاييس الجاذبية (Ishikawa, 2021, p. 12).

النّتائج التي حُقِّقت إثر الجهود المبذولة والمنسّقة من قِبل الدّول الأعضاء للرّابطة، كتلك الهادفة إلى إلغاء الحواجز غير الجمركية وخفض التّعريفات الجمركية، بعد توقيع أعضائها على اتّفاقية التّجارة الحرّة، حيث استطاعت في عام 2002 خفضها وحصرها ما بين 00% و05%، ومبادرات إدارة مشاكل السّيولة الإقليمية الرّامية إلى تسهيل عمل التّرتيبات والمنظّمات المالية، والمنطلقة منذ عام 1997، والتي أودت إلى إنشاء مرفقٍ إقليميٍّ لدعم السّيولة بعد الأزمة المالية الآسيوية، كمسعى لتعزيز التّعاون الماليّ الإقليمي، بالإضافة إلى إنشاء شبكةٍ مكوّنةٍ من 17 ترتيباً ثنائياً، لمبادلة العملات بين البنوك المركزية، بقيمةٍ إجماليةٍ قُدّرت بنحو 52.5 مليار دولارٍ أمريكي (Hashmi, 2008, p. 118).

كما استند البعض ممّن دافعوا عن إنجازات الرّابطة، على ما بلغه متوسط نمو ناتجها المحلي الإجمالي، خلال الفترة الممتدّة ما بين 2000 و2015، والذي قدّرت نسبته بنحو 5.1%، كأعلى معدّل نموٍ في منطقة أسيا والمحيط الهادئ، وبما يعادل ضعف المتوسط العالمي البالغ 2.8% خلال نفس الفترة (Shi & Yao, 2020).

إنّ أحد أهمّ نتائج البناء الإقليمي، لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بين عامي 1967 و1990، تحقيق الهدف الرئيسي لنشأتها، والمتمثّل في تسريع النّمو الاقتصادي والتّقدم والاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز السّلام والاستقرار الإقليميين، من هذا المنظور كان النّجاح الأول للرابطة، من خلال خلق روحٍ مجتمعيّة وإقليميّة، أمّا

نجاحها الثاني، فكان في قُدرتها على العمل بشكلٍ مستقلٍ عن بقيّة العالم، بينما تستفيد من الدّعم المالي من الولايات المتحدة الأمريكيّة، فرابطة دول جنوب شرق آسيا، هي جمعيةٌ أسّستها دول المنطقة، بصرف النّظر عن تأثيرات القوى الخارجية، تعمل دون تحيّزٍ في ظلّ تقسيم العالم إلى كتلتين متصارعتين، حيث وبعد أن أكّدت الدول الأعضاء فيها إرادتها المشتركة، وتمّ تحديد الأهداف التي تخدم مصالحها، بعيداً عن الانتماء إلى أحد الأطراف الخارجية، كان النجاح السياسي، من بعض ما حقّقته الرابطة من انجازات (Salif, 2012, p. 402).

وتخطو رابطة أمم جنوب شرق آسيا، خطواتٍ مهمّة في مرحلة التّكامل الرّقمي (DIFAP)، والتي تسعى من خلالها إلى رسم الأولويات الرقمية، في مجالاتٍ واسعةٍ ومتعدّدة، كتسيير التّجارة وتدفّق البيانات والمدفوعات الإلكترونية، ما يولّد المزيد من الفرص للشّركات والمجتمعات، وقد تمّ توقيع اتّفاقية الآسيان للتّجارة الإلكترونية عام 2018، كما تمّ الاتّفاق على خطّة عملٍ لتسهيل تنفيذها، بدايةً بإطلاق يوم البيع السّنوي عبر الانترنت في عام 2020 (MTI ASEAN, 2023)، وقصد تبيان البعض ممّا وصلت إليه الرّابطة، وما تمّ تجسيده على أرض الواقع، على المستويات البينية والعالمية إلى غاية عام 2022، نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم 11: أبرز المؤشرات في كتلة رابطة الآسيان عام 2022.

الدولة	المساحة كم^2	عدد السكّان م.ن	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد (دولار)	المساهمة العالمية	التّرتيب العالمي
بروناي	5.770	00,441	16.682	37.827	%00,02	129
كمبوديا	181.040	15.835	29.599	01.765	%00,03	105
أندونيسيا	1.916.907	274.859	1.318.807	04.798	%01,31	16
لاوس	236.800	07.425	15.724	02.118	%00,02	132
ماليزيا	330.241	32.580	406.306	12.471	%00,40	37
ميانمار	676.590	53.798	59.364	01.103	%00,06	89
الفلبين	300.000	111.570	404.261	03.623	%00,40	40
سنغافورة	728	05.637	466.789	82.808	%00,46	35
تايلاند	513.120	69.951	495.341	07.081	%00,49	30
فيتنام	331.340	97.468	406.452	04.170	%00,41	38
الآسيان	**4.492.536**	**669.564**	**3.619.325**	**05.405**	**%03,60**	**/**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Country Groupings, 2023).

وبالإضافة إلى ما ذكر من مؤشّراتٍ هامّة، تحوز الرّابطة على ما يؤهّلها للارتقاء إلى أهمّ الاقتصاديات، ويُصنّفها ضمن أبرز التّكتلات الإقليمية، بمقاييس بالغة الأهمّية في الأسواق العالمية، خاصةً وأنّها من كبار المنتجين للمواد الخام، إذ جاء في تقريرٍ أُعدّ عام 2015، أنّها تساهم بنحو 90% من الإنتاج العالمي لزيت النّخيل، و70% من المطّاط الطبيعي، كما أنّها المسؤولة عن ربع الإنتاج العالمي من الأرز، و06.4% من الإنتاج العالمي للغاز الطّبيعي، و07.4% من الفحم، كما تُعدّ الرّابطة من أكبر أسواق الصّكوك الإسلامية، أمّا في مجال التّصنيع فقد مثّلت الرّابطة حوالي 04.3% من النّاتج الصّناعي العالمي، وصُنّفت كرابع أكبر منطقة تصديرٍ للبضائع، إذ بلغت مساهماتها في الصّادرات العالمية نحو 07%، أمّا على مستوى المقاييس البينية، فقد سارت أعضاؤها إلى مستوياتٍ قادرة بعد تكاملها، على توليد قوّةٍ اقتصاديةٍ ذات وزنٍ عالمي، حيث باتت فيتنام مركزاً عالمياً للمنسوجات، واحتلت ماليزيا المراكز المرموقة في التّجارة الإلكترونية، واستطاعت تايلاند أن تُبدِع في صناعة السيارات (التميمي، 2015).

وأخيراً يمكن القول أنّ تجربة التّكامل في رابطة الآسيان، واحدةٌ من أهمّ نماذج التّكامل الاقتصادي، وأثقلها وزناً على السّاحة الدّولية، حيث أنّ استمرارية هذا المشروع، على الرغم ممّا واجهه من تحدّيات وعراقيل، دليلٌ كافٍ على متانة العلاقات البينية لأعضائها من الدّول، ورشاد السّياسات المنتهجة فيها، والتي اتّضح أثرها في مقاربة درجات التّفاوت الاقتصادي، والفوارق التنموية بين أعضائها، كميزةٍ تُحتسب في خانة أهمّ الإنجازات، هذا وبالإضافة إلى ما استطاعت دول الرّابطة، تحقيقه من تعزيزٍ لتجارتها الخارجية، وتطوير البنية التّحتية للنقل، المشاركة ذات الفعالية في سلاسل التّوريد العالمية، ما مكّنها من تحقيق درجةٍ عاليةٍ من الاستقرار السّياسي، والذي ساعد على وضع منصّةٍ للتّنمية الاقتصاديّة، وجعلها قوّةً دافعةً للتّعاون الإقليمي، وشريكاً اقتصادياً ينال قدراً كبيراً من التودّد.

3.1. المطلب الثّالث: اتّفاقية التّجارة الحرّة لأميركا الشّمالية (NAFTA).

1.3.1. نشأتها:

خلال بداية الثمانينات، غيّرت الولايات المتّحدة الأمريكية نمط معاملاتها الخارجية، حيث وبعد أن اعتمدت على سياسة منح القروض وتشجيع فتح الأسواق، اتّجهت نحو جملةٍ من المفاوضات قصد إقامة اتّفاقيات التّجارة الحرةّ، كنهجٍ لمواجهة القوّة الاقتصادية لأوربّا الموحّدة، ومعالجة الرّكود الاقتصادي المُعاش آنذاك، عبر تعزيز المبادلات التّجارية، كآليةٍ بديلةٍ لدفع عجلة نموّها الاقتصادي، المفاوضات التي أفرزت نتائجها عن اتّفاقية

التّجارة الحرّة لأميركا الشّمالية (NAFTA)، في تكتّلٍ اقتصاديٍّ جمع بين كلٍّ من الولايات المتّحدة الأمريكية، كندا والمكسيك (بوسنية، 2018، صفحة 156).

وتعود فكرة هذا التّكتّل إلى إدارة (Ronald Reagan's)، الذي أوفى بوعود حملته الانتخابية، الممثّلة في فتح التّجارة داخل أمريكا الشّمالية، من خلال التّوقيع على قانون التّجارة والتّعريفات الجمركية عام 1984، وبعد أربعة سنواتٍ من ذلكن تمّ التوقيع عل اتّفاقية التّجارة الحرّة، بين كلٍّ من كندا والولايات المتّحدة الأمريكية، وبعد محادثاتٍ ومفاوضاتٍ دامت إلى غاية عام 1992، تمّ التّوقيع على اتّفاق التّشكيل الثّلاثي، بانضمام المكسيك إلى المجموعة (Floyd, 2023).

وقد أرجع بعض الكنديين، نشأة منطقة التّجارة الحرّة بين بلادهم والولايات المتّحدة الأمريكية، في الفاتح من يناير عام 1989، إلى التّرتيبات الثّنائية المُقامة خلال عام 1965، والمنصوص فيها بالتعّامل في مجال تجارة السّيارات بن كلٍ من كندا والولايات المتّحدة الأمريكية، حيث وبعد دخول هذه الاتّفاقية حيّز التّنفيذ، وإن كانت قد لقيت جدلاً قليلا، في أوساط الولايات المتحّدة الأمريكية، فقد أثارت عاصفةً من الانتقادات لدى الكنديين، واعتُبرت بمثابة القضية الرّئيسية في انتخاباتهم الفيدرالية لعام 1988، وموضوع اختلافهم، حيث كان المحافظون والمدافعون الرّئيسيون، عن هذه الاتّفاقية من كانوا على رأس السّلطة، تحت قيادةٍ ورعايةٍ من رئيس الوزراء آنذاك (Brian Mulroney)، بينما عارضها الحزب اللّيبرالي والحزب الدّيمقراطي الجديد، بحجّة أنّها ستُفيد الولايات المتّحدة الأمريكية، وتخدم مصالحها على حساب كندا وما احتوت من فئات المزارعين والصنّاع، إذ تؤثّر سلباً على البرامج الاجتماعية السّخية في كندا آنذاك، إلّا أنّ جهود المعارضة باءت بالفشل، وفاز حزب المحافظين لمرّاتٍ متتابعة، وقرّرت الولايات المتّحدة وكندا إدخال المكسيك، هذه الأخيرة التي وافقت على أن تكون طرفاً ثالثاً ضمن عمليّات التّحرير والتّخفيضات الجمركية (Dennis, 2006, p. 121).

وقد تمّ التّوقيع على اتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية في أوت عام 1992، وتمّت المصادقة عليها من قبل الكونغرس الأمريكي في 20 نوفمبر من العام الذي يليه، لتدخل الاتّفاقية حيّز التّنفيذ في الفاتح من يناير عام 1994، ولتسعى الدول الأعضاء فيها جاهدةً إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف، بدايةً بإزالة الحواجز التجّارية والاستثمارية، وإلغاء التّعريفات الجمركية وغير الجمركية فيما بينهاّ، عبر تدرّجٍ مرحليٍّ وزمنيٍّ أقصاه خمسة عشرة عاماً، وصولاً إلى قضايا البيئة والهجرة وتسوية النّزاعات الدّاخلية، وغيرها من المسائل الإقليمية المشتركة (Soussi, 2012, p. 32).

2.3.1. الانتقادات الموجّهة إلى اتّفاقية التّجارة الحرّة لأميركا الشّمالية:

كان من بين أبرز الانتقادات التي وُجّهت لهذا التجمّع، ما جاء في تصريحات كبيرة الاقتصاديين لأمريكا الشّمالية (Beth Ann Bovino)، حين علّقت "أنّ أثر هذه الاتّفاقية متواضعٌ، يُضيف عدّة مليارات من الدّولارات إلى النّمو الاقتصادي كلّ عام، وأضافت أنّه بمثابة قطرة الماء في بحرٍ، إذا ما قورن بالاقتصاد الأمريكي الإجمالي".

وفي ورقةٍ أُعدّت من قبل (Cottani-Rosen)، انتقد فيها حجم الصّادرات المكسيكية إلى الولايات المتّحدة الأمريكية، كونها لا ترتقي حتى لتبلغ نصف ما تستورده الولايات المتّحدة الأمريكية من جمهورية الصّين (Kingston, Bovino, Cottani, & Palombi, 2018).

أثار التّأثير الصّافي للاتّفاقية على القوّة العاملة جدلاً حاداً، بين تدهور مستويات التّوظيف وخلق فرصها، خصوصاً من قِبل معهد السّياسة الاقتصادية، والذي اعتُبر من أشدّ المنتقدين لهذه الاتّفاقية، حيث أن الولايات المتّحدة، ورغم تمكّنها من خلق أكثر من مليوني وظيفة كلّ عام، النسبة المدعومة من صادراتها إلى كندا والمكسيك، إلّا أنها شهدت انخفاضاً كبيراً في مستويات وظائف التّصنيع، ما أرجعه الاقتصاديون إلى توطين الإنتاج الأمريكي في المكسيك، خاصةً ذاك المتعلّق بالصّناعات التّحويلية، والذي نتج عنه نقل ما يقرب من 300 ألف عامل، وحسب رأي النُّقاد، كان المعيار الحاسم فصلاً في هذا الجدل، هو صافي خلق فرص العمل، الآخذ بعين الاعتبار كلا من الواردات والصّادرات، حيث وفي السّنوات الثّلاث الأولى، ارتفعت الصّادرات الأمريكية إلى المكسيك بمقدار 17 مليار دولار أمريكي، ما مكّن من خلق قرابة 210 آلاف فرصة عمل في الولايات المتّحدة الأمريكية، لكنّ الواردات من المكسيك إلى الولايات المتّحدة زادت بمقدار 33 مليار دولار أمريكي، مقابل فقدان نحو 460 ألف وظيفة أمريكية، كنتاجٍ للعلاقات الأمريكية المكسيكية، أما بين كندا والولايات المتحّدة، فقد قُدّر صافي فقدان الوظائف بنحو 250 ألفًا، القيمة التي بلغ نصيب الولايات المتّحدة فيها قرابة 170 ألفاً، ليبلغ صافي فقدان الوظائف في الولايات المتّحدة، خلال السّنوات الثّلاث الأولى من اتّفاقية التّجارة الحرّة نحو 420 ألفاً، وحسب الخبير الاقتصادي (Robert E. Scott)، فإنّ كتلة نافتا قد ألغت حوالي 766 ألف وظيفة فعليّة ومحتملة، في الولايات المتّحدة الأمريكية خلال الفترة (1994–2000).

وفي سياق النّقد، اعتُبرت بعض الوظائف المفقودة رغم ضعف دخلها، كطليعة التّصنيع في الولايات المتّحدة الأمريكية، وذات تاريخٍ طويل، كما أنّه وبالرّغم من كون إتلاف هذه الوظائف، لم يُؤدّي إلى شلّ الاقتصاد الأمريكي، إلّا أنّها اعتُبرت بمثابة فرص أعمالٍ، ومصادر دخلٍ لأجيال عديدة من العمّال، إذ لم يؤدّ إتلافها إلى

تدمير الوظائف فحسب، بل انعكس على النّسيج الاجتماعي، وامتدّ بنتائجه لتتشرّد عائلات العمّال جيلاً بعد جيل، وتنهار بذلك مستوياتهم المعيشية وتسوء حالتهم الاجتماعية، السّبب الذي أظهر القضيّة حسب رأي النُقّاد، كقضيّةٍ غلب فيها الطابع السّياسي على الاقتصادي، من منظورٍ يمكن تصوّره، كونها قد حطّمت فئة العمال الفقراء (Dennis, 2006, pp. 125-126).

كما وُجّه الانتقاد إلى هذا التّجمّع، كونه لم يقضي على ما بين أعضائه من فوارق، حيث نمى نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي، في الدول الثّلاث بنسبٍ كبيرة التّفاوت، والذي سُجّل في الولايات المتّحدة الأمريكية بنسبة 48%، ترجمةً للارتفاع من 42.236 دولارٍ أمريكي عام 1997، إلى 59.002 دولارٍ أميركي عام 2021، وفي كندا كانت نسبة نموّه نحو 44%، حيث بلغ عام 2021 حوالي 45.106 دولارٍ أميركي، بعد أن كان بنحو 43.936 دولار أمريكي، أمّا المكسيك ورغم الفكرة الشّائعة حول الاقتصاديات النّاشئة، ونموّ اقتصادها بتسارعٍ أكبر من الاقتصاديات المتقدّمة، إلّا أنّها كانت الأقلّ نسبةً في نموّ نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي، إذ بلغت 26%، بعد الارتفاع الطّفيف من 08.294 دولار أمريكي عام 1997، إلى 09.525 دولارٍ أميركي عام 2021.

وسعياً إلى توضيح تطوّر هذا الاختلاف نعرض الجدول الآتي:

الشكل رقم22 : نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي في دول نافتا من 1997 إلى 2021.

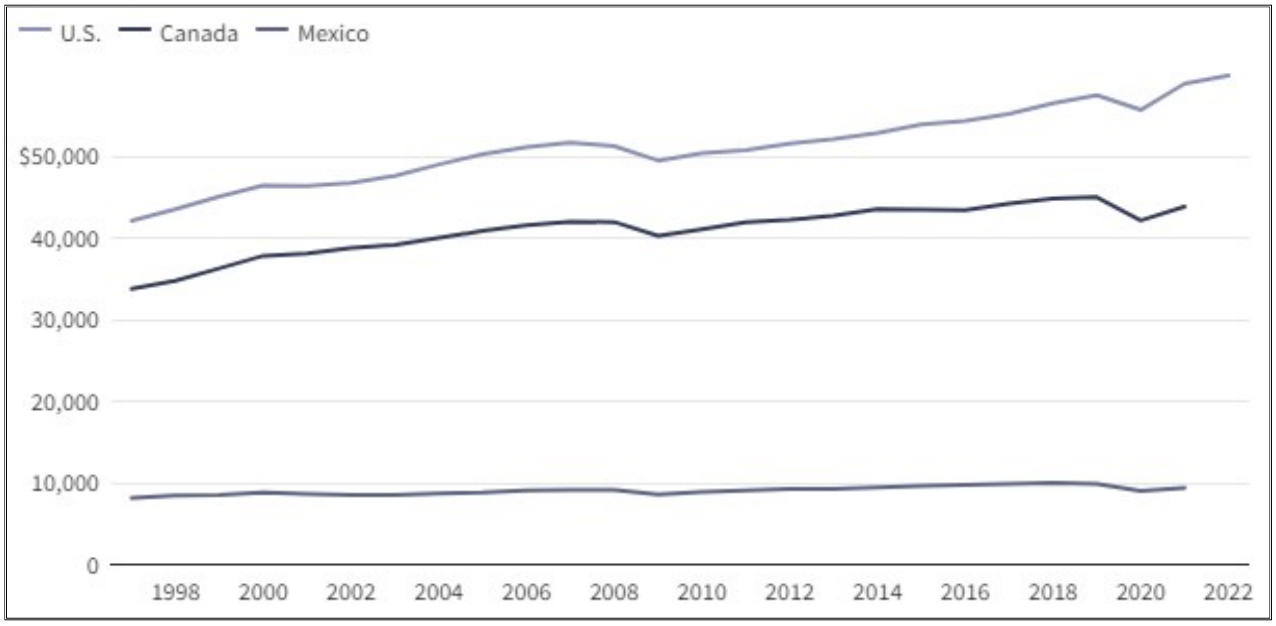

المصدر: (Floyd, 2023).

3.3.1. إنجازات اتّفاقية التّجارة الحرّة لأميركا الشّمالية على أرض الواقع:

ذكر المؤلفون أنّه وبعد الميلاد العاشر لكتلة (NAFTA)، في الأوّل من يناير 2004، تمّت مناقشة سِجّلها الذي أثار جدلاً حادًاً، وخلافاً كبيراً حول كيفيّة تقييم مسارها، وإن كان فحص السجلّ التّاريخي، يخضع للمعايير الاقتصاديّة فقط، أم يجب أن تؤخذ اختبارات الاقتصاد السّياسي بعين الاعتبار.

ثمّ تمّ الاتّفاق على ضرورة المنهجين، وتكملتهما لبعضهما من أجل تقديرٍ أدق، حيث تشمل المعايير الاقتصادية كلّاً من التجّارة والاستثمار والوظائف، وينظر الاقتصاد السياسي بشكل أعمق، إلى عدد وأنواع الوظائف التي تم فقدانها، كما ينظر في الدّعم الشّعبي والجوانب الإستراتيجية الوطنية والأمن.

أما بالنّسبة للمعايير الاقتصاديّة للتّجارة والاستثمار، فدلائل التّغير لا تقبل الجدل، إذ أنّ السّنوات العشر الأولى للاتّفاقية، قد شهدت زيادةً في التّجارة عبر الحدود بشكلٍ كبير، حيث وفي عام 1990، شكّلت تجارة الولايات المتّحدة إلى كندا والمكسيك، حوالي الرّبع من تجارتها الإجمالية، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكلٍ متزايد خلال الفترة (1994–2002)، حيث زادت الاستثمارات الأمريكيّة المباشرة في المكسيك بنحو 240%، أي ما يُقدّر بحوالي 58 مليار دولار أمريكي، وزاد الاستثمار المباشر للمكسيك في الولايات المتحدة بنحو 270%، ليبلغ نحو 08 مليار دولار أمريكي، حيث ورغم بقاء معدّلات الزّيادة في كندا معتبرة، إلّا أنّها تُجسّد فعلياً علاقاتٍ استثمارية ثنائية الاتّجاه، مع الولايات المتّحدة الأمريكية، وخلال نفس الفترة ارتفع الاستثمار المباشر للولايات المتّحدة في كندا بنحو 110%، ما تعادل قيمته 153 مليار دولار، وزاد الاستثمار الكندي المباشر في الولايات المتّحدة الأمريكية بنحو 125%، أي بنحو 42.92 مليار دولار أمريكي.

فيما تعلّق بالأعمال التّجارية الزّراعية، فقد تمكّنت مقاطعة (Lowa)، الواقعة بالغرب الأوسط للولايات المتّحدة الأمريكية، خلال السّنوات الثّلاث الأولى، من زيادة صادراتها بنسبة 38%، كمردودٍ قُدّر بنحو 740 مليار دولار، كانت كندا السّوق المستقبل الأكبر لها (Dennis, 2006, pp. 123-125).

حقّقت التّجارة الثّنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، نمواً كبيراً خلال الفترة ما بين 1989 و1999، لتبلغ نحو 362.2 بليون دولار أمريكي، بعد أن سجّلت 166.5 بليون دولار، حيث ارتفعت الصّادرات السلعية الأمريكية تجاه كندا، بمعدّل نموٍ قُدّر بقرابة 211%، إذ ارتفعت من 100.2 بليون دولار أمريكي عام 1993، إلى نحو 312.1 بليون دولارٍ عام 2014، الارتفاع الذي وازاه تغيّر الواردات السّلعية من كندا، والتي بلغت نحو 346.1 بليون دولارٍ أمريكي عام 2014، بعد أن قُدّرت بنحو 110.9 بليون دولارٍ أمريكي عام 1993، الزّيادة التي قُدّرت بنسبة 212%، كما عرفت تجارة الخدمات بين الشّريكين انتعاشاً ملحوظاً، حيث زادت صادرات

الخدمات الأمريكيّة نحو كندا، من 17 بليون دولار عام 1993، إلى قرابة 63.3 بليون دولار عام 2013، وارتفعت وارداتها من نفس الشّريك إلى 30 بليون دولار عام 2013، بعد ما سجّلت نحو 9.1 بليون دولارٍ أمريكي عام 1993.

كما شهدت الصّادرات السلّعية الأمريكية نحو المكسيك، نمواً سريعاً بلغ متوسّطه 478%، إذ بلغت ما قيمته 240.3 بليون دولار أمريكي عام 2014، في حين لم تتجاوز قيمته 41.6 بليون دولار أمريكي عام 1993، الانتعاش الذي عرفته وارداتها من نفس الشّريك، والتي زادت بمتوسّط نموٍّ بلغ 637%، إذ ارتفعت من 39.9 بليون دولار أمريكي عام 1993، إلى 294.2 بليون دولارٍ أمريكي عام 2014، وارتفعت تجارة الخدمات بين الشّريكين من 17.8 بليون دولارٍ أمريكي عام 1993، إلى 47.7 بليون دولارٍ أمريكي خلال عام 2013 (بوسنية، 2018، صفحة 161)، ونقدّم من خلال الجدول الموالي، بعضاً من مؤشّرات وإحصائيات الكتلة خلال عام 2022، كدلالاتٍ يتمّ من خلالها تقدير مكانها في الأوساط العالمية، كما يتمّ تبيان فاعلية كلّ دولة عضوٍ في هذا التجمّع:

الجدول رقم 12: أبرز المؤشرات في كتلة النافتا عام 2022.

الدولة	المساحة كم^2	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار).	نصيب الفرد (الدولار)	المساهمة العالمية	الترتيب العالمي
كندا	9.879.750	038.929	02.139.840	55.085	%02,13	09
المكسيك	1.964.375	126.705	01.414.101	11.161	%01,44	15
الو.م.أ.	9.831.510	332.314	25.744.100	77.469	%25,00	01
النافتا	**21.675.635**	**497.949**	**29.298.041**	**58.837**	**%28,57**	**/**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Country Groupings, 2023).

2. المبحث الثاني: دراسات سابقة حول النماذج العالمية.

يتضمّن هذا المبحث مجموعةً من الدّراسات السّابقة، للتّكتلات الاقتصادية الثّلاث السّابق عرضها، في محاولةٍ منّا إلى إثراء الجانب النظري وتفنيد ما جاء فيه أو تأكيده، حول ما ذُكر من انعكاساتٍ لاتّفاقيات التّكامل، والأهمّية البالغة لتسلسل المراحل فيها، بالإضافة إلى طرحٍ لأبرز المناهج المعتمدة في قياسها وتقييم جدواها.

1.2. المطلب الأول: دراسات حول كتلة الاتّحاد الأوروبّي.

- **دراسة** (Ette, 2014):

دارت حيثيّات هذه الدّراسة حول التّكتل الأوربّي، وما يمكن أن يمنحه كمشروعٍ اقتصادي للجوانب الاجتماعية والأمنية، والتي تمّ تقديرها وفق جملة المتغيرات التي شملت سياسات السّوق الموحّدة، السّياسة النّقدية، توسّع العضوية، المؤسّسات الأوربّية، الأمن والدّيمقراطية، حريّة تنقّل الأشخاص وحقوق الإنسان، القضايا التي سعى الباحث إلى تقدير مدى القدرة على توظيفها، كآليةٍ تُبلّغ جوانب فضّ النّزاعات وإحلال السّلام في المنطقة، حيث استند في ذلك إلى المنهج التّحليلي، لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، إلى غاية اكتمال المرحلة النّهائية من التوسعة العضوية للاتّحاد الأوربي.

حيث توصّل الباحث أنّه وفي عام 1942، لم يكن بالإمكان إدراج أكثر من أربعة دولٍ ديمقراطية في أوروبّا، وإلى غاية عام 1989، كانت أوروبّا مقسّمةٌ حدودها ومضطربةٌ علاقاتها، في حين بات مواطنوها اليوم يتمتّعون بحريّة الحركة، وباتت مؤسّساتها السّياسية على أعلى الدّرجات من التّنسيق، ضمن شراكةٍ تمتدّ من السّاحل الأطلسي للبرتغال جنوباً إلى روسيا شمالاً، مُستخلصاً بعد تحليله، كيف حوّلت اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي في الاتّحاد الأوربّي، صراع المنافسة بحثاً عن السّيطرة على الأسواق والموارد، إلى ظروفٍ اقتصادية أكثر تنظيماً، يسودها التّعاون والتّسوية، من خلال تنامي العلاقات البينية إثر المبادلات التّجارة والاستثمارية، وإزالة كافّة أشكال الحواجز والتعّريفات الجمركيّة، بالإضافة إلى زيادة قدرة العمّال على التكيّف، وتعزيز الوصول إلى فرص العمل، إرفاقاً بمكافحة التّمييز والنظر إلى الفئات المحرومة، كما لابدّ من تبيان ما للرّخاء الاقتصادي، من دورٍ في تحسين مستويات المعيشة ومستويات الرّفاهية.

- **دراسة** (Maudos & de Guevara, 2015):

قام الباحثان بالاعتماد على منهج (Rajan and Zingales, 1998)، في قياس تأثير التّكامل المالي على النّمو الاقتصادي، وهو اختبارٌ قائمٌ على تقييم قُدرة القطاعات الأكثر اعتماداً على التمويل الخارجي، على تحقّيق معدّلات نموٍ أعلى في البلدان المنخرطة في إطار تجمّعٍ اقتصادي، وذات المستويات العالية من التّطور المالي، إذ تمّ السّعي إلى قياس وتقييم تأثير التّكامل المالي على النّمو الاقتصادي، في دول الاتّحاد الأوربي خلال الفترة الزمنية 1999-2012.

وكان من بين النّتائج التي توصّل إليها هذا البحث، أنّ التّنمية المالية والتّكامل المالي كانا فاعلين في دفع نمو الاقتصاديات الأوربّية، إذ يُعدّ من ضمن التّدابير المتّخذة، لأجل تأسيس سوقٍ ماليةٍ واحدة في أوروبا، ما يقرب من 50% من نمو التّنمية المالية، و06.1% من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

حيث وخلال الفترة مابين 1999 و2007، ساهمت التّطورات المالية بنسبة 0.227% من نموّ النّاتج المحلّي الإجمالي السّنوي في الدّول الأوربية، وهو ما يُفسّر 19% من مساهمة التّنمية المالية في نمو النّاتج المحلي الإجمالي، بالإشارة إلى اسبانيا ذات نسبة المساهمة الأعلى، والتي بلغت نحو 0.673%.

هذه المساهمة التي انخفضت جرّاء انعكاسات الأزمة المالية، والتي بدأت في صيف عام 2007 بالولايات المتّحدة الأمريكية، حيث ونتيجةً لاختلال التّكامل المالي، وانخفاض مساهمته في التّنمية المالية من نسبة 49% خلال الفترة 1999–2007، إلى نحو 0.15% خلال الفترة 2007–2012، تراجعت معدّلات النّمو لمقاييس التّنمية المالية من 03.7%، إلى 00.31%، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض نسبة مساهمة التّنمية المالية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007–2012 إلى 0.009% سنوياً، كمتوسّطٍ لدول الاتّحاد الأوروبّي، بالإضافة إلى تعرّض أربعة دولٍ من العيّنة إلى التأثّر سلباً خلال فترة الأزمة، إلّا أنّه ورغم التّراجع المسجل، يضلّ تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي، إيجابياً خلال الفترة 1999–2012، ليبلغ فيها ما نسبته 0.020% سنوياً.

– **دراسة** (Jones, Serwicka, & Wren, 2017):

حاول الباحثون في دراستهم هذه، تتبّع مدى تأثير تكاليف الحدود على توجّهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإسقاط على دول الاتّحاد الأوربّي بعد مرحلة التوسّع الخامس، أي خلال فترة ما بين 1997 و2010، بالاعتماد على النّموذج الإحصائي للتّأثيرات الثّابتة، وبعد مقارنة عدد مشاريع هذه الدّول قبل وبعد مفاوضات الانضمام، أظهرت النّتائج أنّ العضوية داخل التّجمع الأوربّي، ومن خلال تمكينها من الوصول إلى السّوق الأوربية الموحّدة، باتت ذات تأثيرٍ بالغٍ على دول وسط وشرق أوربا، بناءاً على تحويل ما نسبته 60% سنوياً، من استثمارات الاتّحاد الأوربي إليها.

كما خلص البحث، إلى أنّ عمليّة التّخفيضات في تكاليف الحدود، قد تؤدّي إلى مضاعفة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدّول الأعضاء، مع اختلاف ذلك من دولةٍ لأخرى، بحسب درجة تحريرها الاقتصادي والسّياسي، أمّا التّحرير الاقتصادي فمترجمٌ باقتصاد سوق العمل، المنطوي تحت قانون الاتّحاد الأوربّي، بما في ذلك تحرير حركة السّلع والمشاريع، أمّا التحرّر السّياسي فعبر البنية المؤسّسية المستقرّة وسيادة القانون.

كما تبيّن من خلال النّتائج أنّ الدول الأعضاء، ذوات الدّرجة الأكثر تحرّراً اقتصادياً وسياسياً، تسجّل تأثيراً أكبر بثلاثة أضعاف نظيراتها، وهو الحال الذي سُجّل في الدّول الأعضاء الثّلاث، التشيك، المجر وبولندا، والتي ظهرت كأكثر الدّول استفادةً من تحويل المشاريع الاستثمارية، من الاتّحاد الأوربّي إلى دول وسط وشرق أوروبا.

- **دراسة** (Stack & Bliss, 2020):

باستخدام الباحثان لنموذج الجاذبية، وإسقاطاً على الواردات الثّنائية بين مجموعةٍ من دول الاتّحاد الأوربي، ودولٌ مختلفة من العالم، خلال الفترة 1960-2022، سعياً منهما إلى تقييم جملة ما ترتّب من آثارٍ على اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي الأوربّي، وتتبّع مسار السّياسات التّجارية بعد انسحاب المملكة المتّحدة من العضوية فيه، في أسلوبٍ بحثي يبيّن صاحبه من خلاله الفرق بين الدّولة العضو وغير العضو في التّجمّعات الاقتصاديّة، في الحصول على امتيازاتٍ مؤهّلةٍ لإنعاش مبادلاتها التّجارية.

حيث بيّنت النتائج، إيجابية الأثر بالنسبة للدّول الأعضاء في الإتّحاد واتّفاقية التّجارة الحرةّ، على عكس ما ظهر في اتّفاقيات الشّراكة الاقتصادية الإقليمية، في سببٍ أرجعه الباحثان، إلى دور الاختلاف في درجة التّحرير التّجاري، والتّباين في رفع الحواجز الجمركية بين الاتّفاقيتين.

والملاحظ أنّ المملكة المتّحدة، ورغم محافظتها على العلاقات الثّنائية مع بعض الدّول الأعضاء في الاتّحاد، إلّا أن النّتائج قد أشارت إلى انخفاض مستوياتها التّجارية مع المجموعات الثّلاث بحوالي الثلث، وبنسبٍ مختلفةٍ تراوحت بين 06% إلى 31%، على حسب اختلاف العلاقات مع الشّريك العضو، لترتفع مستوياتها المتّجهة إلى باقي دول العالم إلى ما يقارب النّصف، في نتيجة رأى فيها الباحثان، تعويضاً لخسائر الانسحاب من عضويةٍ دامت لأكثر من 45 عاماً، داخل أحد أكبر التّكتلات العالمية، وليُفسّر هذا النّجاح باستغلال قوّة البنية التّحتية المهيّأة، بالإضافة إلى ممارساتها التّنظيمية والمؤسّسية، المتشابكة مع أكبر القوى الاقتصادية في العالم، كالولايات المتّحدة والصّين، بالإضافة إلى حفاظها على العلاقات التّجارية مع دول الاتّحاد، وإدراجها ضمن الصّفقات التجارية ذوات الأولوية، خاصةً مع ألمانيا وفرنسا.

2.2. المطلب الثّاني: دراسات حول تكامل دول آسيا.

- **دراسة** (Choe, 2001):

سعى الباحث من خلال هذه الدّراسة، إلى تتبّع كيفية مساهمة اقتصاديات الدّول الآسيوية في تطوير مشروع تكاملها داخل المنطقة، بالتّركيز على تأثير الاعتماد التّجاري الثّنائي على دورات الأعمال، خلال الفترة 1981-

1995، اعتماداً على نماذج الانحدار، حيث بيّنت النّتائج أنّ زيادة الاعتماد على التجّارة الثّنائية، يؤدّي إلى زيادة التّرابط بين دورات الأعمال، مع الإشارة إلى أنّ تزايد هذا الاعتماد وانحصاره داخل المنطقة، وعلى الرغم من كونه يودي إلى تعميق التّكامل الاقتصادي، إلّا أنّه بالموازاة وبالضّرورة يُنتج تقلّباتٍ اقتصادية، الوضع الذي ينتج عنه نقل صدمات الاقتصاد الكلي بين الدّول الأعضاء، بسرعةٍ من خلال المبادلات التجارية، تحت ما يُسمّى بالانتقال السّريع للأزمة الاقتصادية.

- **دراسة** (Ong & Sato, 2018):

قامت هذه الدّراسة، بالبحث في جدوى التّرتيبات النّقدية الإقليمية في آسيا، مع تتبّع مصدر الصّدمات الأكثر دفعاً لقيام اتّفاقيات التّكامل، في مقارنةٍ بين أثر الصّدمة العالمية المُصدّرة من الولايات المتّحدة الأمريكية، والصّدمة الإقليمية المتأتّية من الصّين واليابان، خلال الفترة 1990-2015.

حيث وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذّاتي العالمي، ونموذج التّكامل المشترك، توصّلت نتائج البحث إلى أنّ الصّدمة الصّينية كانت ذات أثرٍ أكبر من نظيرتها الأمريكية، في سببٍ كان مردّه إلى قوّة التّكامل والارتباط الماليين بين الصّين ودول آسيا، أمّا الصّدمة اليابانية فكانت الأضعف والأقلّ أثراً، نظراً لضعف سوق تصديرها إلى دول آسيا، مقارنةً بالصّين والولايات المتحّدة الأمريكية، أي أنّ الاقتصاديات الآسيوية تميل إلى بناء تكاملٍ اقتصادي مع الصّين، أكثر من الولايات المتّحدة واليابان.

الأمر الذي تمّ تفسيره من قبل الباحثين، بأنّ النّفوذ الأكبر في آسيا من حيث التّرابط الاقتصادي والتأثير المالي، كان من قبل جمهورية الصّين مقارنةً بباقي الدّولتين، وهذا ما يعني ضمناً أنّ القوّة الأكثر تزايداً ودفعاً إلى الاتّجاه نحو إقامة مشاريع التّكامل، كانت من الصّدمة الصيّنية، عبر تبيان ضرورة إقامة اتّحادٍ نقدي إقليمي مع باقي الدّول الآسيوية، المستوفية للشّروط الأساسية.

- **دراسة** (Song, Huang, Paramati, & Zakari, 2020):

بالاعتماد على نموذج الارتباط الدّيناميكي الشّرطي والتّكامل المشترك، وخلال الفترة الممتدّة ما بين 1999، و2017، سعى الكتّاب إلى دراسة تأثير التّكامل الاقتصادي على أسواق الأوراق المالية، بالتركيز على الهند والأسواق الآسيوية.

حيث أثبتت النّتائج أنّه وبالإضافة إلى ما يسبّبه التّكامل الاقتصادي من رخاءٍ اقتصادي، فإنّه يعمل على دعم الرّوابط المشتركة بين الهند والأسواق الآسيوية، حيث يساهم التّكامل الاقتصادي في الاقتصاديات الآسيوية

إيجاباً في تكامل أسواقها المالية، إذ أنّ الزيادة فيه بنسبة 01%، تؤدّي إلى زيادة ما نسبته 0.055% في الحركات المشتركة داخل سوق الأوراق المالية.

3.2. المطلب الثّالث: دراسات حول اتّفاقية التّجارة الحرّة لأميركا الشّمالية (NAFTA).

- **دراسة** (Bejan, 2011):

اهتمّت هذه الدّراسة باختبار قدرة تكتّل (NAFTA)، على زيادة التّقارب بين الولايات المتّحدة الأمريكية والمكسيك، بالتّركيز على دور الحواجز التّجارية في نقل دورات الأعمال الدّولية، خلال الفترة الممتدّة ما بين 1980 و2008، بالاعتماد على نموذج دورات الأعمال الكلاسيكية.

أظهرت النّتائج قدرة هذه الاتّفاقية على زيادة درجة التّقارب بين دولتي العيّنة، عبر ما ظهر من تغيّرٍ في علاقات دورات أعمالهما في عام 1992، والتي عرفت تزايداً بعد أن كانت ذات مسارٍ منحدرٍ سابقاً، كنتاجٍ كان مردّه حسب الباحث، إلى دخول الدّولتين ضمن اتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشمّالية خلال نفس السّنة، الاتّفاقية التي لوحظ في ظلّها التغيّر في تركيبة التّجارة الثّنائية، كما لوحظ أنّ مرونة الاستبدال بين الصّادرات والواردات، خلال فترة ما قبل دخول الاتّفاقية حيّز التّنفيذ، كانت أعلى ممّا باتت عليه بعدها، أي أنّ الجمع بين الانخفاض في مرونة الاستبدال وتكاليف التّجارة الممثّلة في حواجزها، له من القدرة ما يُمكّن من رسم مسارٍ للارتباط بين الشّريكين، شريطة الإرفاق بتغييرات أخرى، كهيكل الأسواق المالية والهياكل الإنتاجية.

- **دراسة** (Ghosh & Rao, 2005):

تضمّن البحث تقديراً للآثار الاقتصادية المحتملة، للاتّحاد الجمركي المحتمل بين الأعضاء الثّلاث لكتلة (NAFTA)، حيث وباستخدام نموذج التّوازن الدّيناميكي العام (CGE)، الخاص بتحليل التّفاعلات بين القطاعات المختلفة للاقتصاد، والذي يقيس تأثير التّغيّر في قطاعٍ واحدٍ على بقيّة القطاعات.

وقد أوضحت نتائج التّقدير أنّ الدّول الأعضاء ستستفيد من هذه الخطوة، لتكون دولة المكسيك المستفيد الأكبر، ثمّ الولايات المتّحدة الأمريكية وكندا، حيث يمكن أن يرتفع النّاتج المحلّي الإجمالي للمكسيك بنسبة 05%، ويرتفع في كلٍّ من الولايات المتّحدة الأمريكية وكندا بما يفوق نسبته 02% و01% على التّوالي، كما ستتميّز كندا عن باقي الأعضاء، بإمكانيّة التوسّع الكبيرة في إجمالي تجارتها، والذي تمّ تقديره بنسبة 20%، أمّا التغيّر التّجاري المحتمل في نظيراتها من الدّول الأعضاء ورغم ضعف نسبته، إلّا أنّه سيحقّق زيادةً في نسب الصّادرات

الأمريكية إلى كندا بأكثر من 25%، كما ستزداد وارداتها منها بنسبةٍ تقارب 26%، لتحافظ بذلك المكسيك على الصّدارة في الاستفادة من الاتّحاد الجمركي في هذا أيضاً، بإمكانية زيادة وارداتها من البلدين بأكثر من 40%.

- **دراسة** (Khan, 2020):

بعد أن سعى الكاتب إلى دراسة التّأثير الإجمالي لاتّفاقية التجّارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، على المتغيرات الرّئيسية للاقتصاد الكلي فيها، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذّاتي العالمي، خلال الفترة ما بين 1994 و2016، أثبتت نتائج بحثه التّأثير الإيجابي للاتّفاقية، والمتجسّد انتعاشاً في مختلف المجالات الاقتصادية داخل المنطقة، مع التّأكيد على دور التّجارة البارز في إعطاء القوّة الاقتصادية لهذه الكتلة، المترجمة عبر عدّة مقاييس، بدايةً بالزّيادة في التّجارة البينية بنسبةٍ تفوق 400%.

حيث تعتبر الولايات المتّحدة الأمريكية وجهة تصديرٍ لما يقارب 75% من منتجات كندا والمكسيك، واللّتان تستقبلان في المقابل قرابة 34% من منتجات الولايات المتّحدة الأمريكية، ليتعدّى التّأثير المبادلات التجارية، ويبلغ الانخفاض في نسب البطالة، والارتفاع في أجور العمالة، ويمتدّ إلى إنشاء سلاسل التوريد واستحداثها، ما ساهم في منح الشّركات ميزة الرّبحية والتّنافسية.

كما أشارت النّتائج إلى التّأثير الإيجابي للصّدمات التّجارية على الكتلة، حيث كان لها هي الأخرى من الدّفع المباشر وغير المباشر، ما ساهم في تحسين مستويات النّمو الاقتصادي، الأجور، التضخّم وأسعار الأسهم، بالإضافة إلى خلق فرص العمل وتوليد الإنتاج.

أشارت أغلب الأدّلة إلى أنّ اندماج الاقتصاديات في الأسواق العالمية، يمكن أن يكون بمثابة المنصّة القويّة، التي يتمّ وفقها تخصيص الموارد والمواهب، والتّمكين من استغلالها بشكلٍ أفضل، كما أنّ انعكاس هذه المزايا قد يختلف من كتلةٍ لأخرى ومن عضوٍ لآخر.

النّتيجة التي أكّدتها دراسةٌ حول الفيتنام، التي استفادت بدورها من اتّفاقيات التّكامل، بعد أن اجتذبت إليها الشركات الرّائدة المتعدّدة الجنسيات، خاصّةً منها ذوات المعرفة الإدارية والتّكنولوجية، والتي كانت أكثر إنتاجيةً من نظيراتها المحلّية، المتماثلة الإنتاج والتخصّص، ما ساعد على تعزيز الإنتاجية فيها وخلق فرص العمل، حيث أثبتت الدّراسات أنّ إنتاجية العامل الفيتنامي، قد ازدادت لتبلغ ما نسبته 328% (Varela, 2023).

وفي الجانب الإفريقي، جاء التأكيد على ايجابية الفعالية لاتّفاقيات التّكامل، حيث وفيما تعلّق باتّفاقية التّجارة الحرّة القاريّة الإفريقية، والموقّعة بين 49 دولةً من الاتّحاد الإفريقي، الهادفة إلى إنشاء سوقٍ موحّدةٍ، والموقّع

قرارها بتاريخ 21 مارس عام 2018، فقد أعدّت مجموعة البنك الدّولي بحثاً، حول إمكانيّة إحداث التّحول في دول إفريقيا، عن طريق تكاملها التّجاري واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من القرب الحدودي الذي يعيش أعلى درجات الرّقابة على المستويات العالمية، كما تعيش أسواقها الدّاخلية، حالة الحرمان من المزايا التّجارية، بينما تحتوي القارّة على مؤهّلاتٍ تمكّنها من خلق تجمّعٍ، يبلغ قوام أعضائه 54 عضواً بين دولٍ وأقاليم تابعة، وتعداد سُكّانه نحو 01.3 مليار نسمة، وتحقيق إجمالي ناتجٍ محلّي يفوق 3.4 تريليون دولار، كميزاتٍ تجعل منها واحدةً من أكبر الأسواق العالمية، إذا ما استطاعت مواءمة القوانين واللّوائح التّنظيمية للاتّفاقية، ومواجهة التّحدّيات الهيكلية القائمة (World Bank, 2020).

حيث خلُص بحث البنك الدولي، إلى أنّ إقامة اتّفاقية التّجارة الحرّة القاريّة الإفريقية، يمُكن أن يُحقّق منافع اقتصادية واجتماعية كبيرة، تتمثّل في تسريع وتيرة النّمو الاقتصادي، وزيادة الدّخول والتّمكين من الحدّ من الفقر الذي تعيش الملايين في براثنه، كما ستتمكّن إفريقيا من تنويع أنشطتها الاقتصادية وتحويلها إلى التّصنيع، وتقليل الاعتماد على بعض الصّادرات، وستساعد المراحل الأولى للاتّفاقية البادئ تنفيذها شهر يناير من عام 2021، على إلغاء الرّسوم الجمركية على نحو 90% من السّلع، بالإضافة إلى تقليل الحواجز أمام حركة تجارة الخدمات، الإجراءات التي ستؤدّي إلى زيادة الدّخل الحقيقي بنسبة 07% إلى 08% بحلول عام 2035، وسيُخرج ما بين 40 إلى 277 مليون شخصٍ من مستويات الفقر، إذ يُمكن ممّا سبق خلق أكثر من 18 مليون وظيفةٍ جديدة، خاصةً مع انتقال 02.5 من عمّال القارّة، إلى ما يُخلق من صناعاتٍ جديدة.

كما أشارت نتائج البحث إلى إمكانيّة زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في نسبٍ تتراوح بين 111% و159%، والتي قد تنعكس بدورها على الصّادرات الإفريقية، لتزداد الخارجية منها بنسبة 32%، والبينية بنسبة 109% خلال عام 2035، إلّا أنّه ورغم الإمكانات الهائلة التي زخرت بها هذه الدّول، والفرص التي أتيحت إليها، تظلّ الاتّفاقية مجرّد خطوةٍ أوّليّة، بحاجةٍ إلى المزيد من الإجراءات بغية تحقيق المكاسب المحتملة (Pangestu, 2023).

- التّحصيل المقارن للدّراسات السّابقة:

وفي ختام ما جاء، لابدّ من الإشارة إلى أنّه ورغم اختلاف هذه الدّراسات في المنهج المعتمد، أو في فترة وعيّنة الدّراسة، إلّا أن أغلب نتائجها قد اتّفقت حول الآثار الإيجابية لاتّفاقيات التّكامل الاقتصادي الإقليمي، مع الإشارة إلى ما يتطلّب إتمام شروط العملية، وما يتمّ توافره منها، وفيما يلي طرحٌ لأبرز ما استُخلص من هذه الأبحاث كنتائج نهائية:

الجدول رقم 13: النتائج المستخلصة من الدّراسات السّابقة للنماذج العالمية.

الدراســـــة	النتيـــجة
(Ette, 2014)	ضرورة وأهمية التكامل السياسي لتحقيق تكامل اقتصادي، وصولاً إلى بناء السلام والازدهار المستدامين.
(Maudos & de Guevara, 2015)	الأهمية البالغة لمرحلة التكامل المالي والتنمية المالية ودورهما في إنجاح اتفاقيات لتكامل الاقتصادي.
(Jones, Serwicka, & Wren, 2017)	الأثر الإيجابي لاتّفاقيات التكامل، بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد المكاسب البارزة، عبر تخفيض التكاليف وإجراءات التحرير الاقتصادي والسياسي.
(Stack & Bliss, 2020)	تأكيد جدوى منهج الإقليمية الجديدة، وفاعليتها الأكبر مقارنة مع المنهج التقليدي للتكامل. فاعلية إجراءات التحرير في عمليّة التكامل الاقتصادي.
(Choe, 2001)	التأكيد على الأثر السلبي لاتفاقيات التكامل، وعلى كونها قناة لنقل الأزمات الاقتصادية.
(Ong & Sato, 2018)	الصّدمات الاقتصادية دافعٌ لاتّفاقيات التّكامل الاقتصادي المكتمل المراحل، بين الدول ذوات ترابطٍ ماليٍ مسبق.
(Song, Huang, Paramati, & Zakari, :2020)	يساهم التّكامل الاقتصادي في دعم الرّوابط المشتركة، وفي تكامل الأسواق المالية وزيادة الرخاء الاقتصادي.
(Bejan, 2011)	إزالة الحواجز التّجارية بين أعضاء الكتلة الواحدة، إجراءٌ غير كافٍ لزيادة تقاربها، إذا لم يُرفق بتعديلاتٍ هيكلية.
(Ghosh & Rao, 2005)	ترتيبات الاتّحاد الجمركي ذات أثرٍ نافعٍ على اقتصاديات الدّول، مع اختلاف هذا الأثر بين كلّ عضوٍ وآخر.
(Khan, 2020)	دعم النظرية القائلة بأنّ التجارة الحرة تؤدّي إلى الاستفادة من الميزة النسبية، وتزيد من ربحية الشركات القائمة.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تحليل نتائج الدّراسات السابقة.

3. المبحث الثالث: دراسات سابقة حول كتلة دول مجلس التّعاون الخليجي.

سعياً منّا إلى تطرّقٍ أوسع، لما دار حول مشروع التّكامل الاقتصادي في دول مجلس التّعاون الخليجي من أبحاث، وبغية التّفصيل فيه، تمّ تقسيم الدّراسات على حسب مراحل اتّفاقيات التّكامل.

1.3. المطلب الأول: دراسات حول التّسهيلات الجمركية والمبادلات التّجارية لدول المجلس.

- **دراسة** (Boughanmi, 2008):

بحثت هذه الدراسة في دور الإمكانيات التّجارية لدول مجلس التّعاون الخليجي، المنحصرة في سياق التّرتيبات التجّارية التّفضيلية، في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبعض الشّركاء من الدّول الأجانب، عبر استخدام نموذج الجاذبية وحصر فترة البحث فيما بين 1990 و2004، كما تمّ مقارنة مستويات التّجارة الخارجية بنظيرتها البينية، هذه الأخيرة التي أثبتت النّتائج ضآلة حجمها، ما أرجع الباحث سببه إلى التّماثل في الهياكل الاقتصادية، والافتقار إلى التّنويع في الإنتاج.

أمّا في الشّأن الخارجي، فجاءت نسب المبادلات مع دول المشرق، أكبر ممّا هي عليه مع دول المغرب العربي، ليظلّ حجم كليهما أقلّ بكثير، إذا ما تمّت مقارنتها بالتّرتيبات التّجارية المكثّفة، مع كلٍّ من اليابان والولايات المتّحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم رسميتها.

وقد أظهرت النّتائج أهمّية وحجم المبادلات التّجارية للمنطقة، المترجم عبر نسبة صادراتها السّنوية إلى ناتجها المحلي الإجمالي، والذي يعادل 155 مليار دولارٍ أمريكي سنوياً، كانت فيه النّسبة الكبيرة للنّفط، إذ بلغت نحو 83%، وجاءت المملكة العربية السّعودية في الصّدارة، باستحواذها على 47% من إجمالي صادرات الكتلة، تلتها الإمارات العربية المتّحدة بنسبة 22%، كما تمّت الإشارة في نتائج الدّراسة، إلى أنّ تأثير الإمكانيات التّجارية لدول المجلس، كان هامشياً على المستويات البينية، باستثناء الفترة الممتدة مابين 1993 و1996، بعكس إيجابيته وإسهامه في تعزيز ترتيبات التّجارة، وتقوية روابطها مع الشركاء التجاريين الأجانب، نتيجةً لانفتاحها على العالم الخارجي.

- **دراسة** (Salim, Kabir, & Al Mawali, 2011):

تمّ إسقاط هذه الورقة، على مساعي دول المجلس، نحو تعزيز التّجارة البينية، وتوسيعها مع شركائها الأجانب، عبر استخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة الممتدّة ما بين 1980 و2008، حيث توصّلت النّتائج إلى أنّ أثر التعّزيزات التي تمّ اتّخاذها كان كبيراً، رغم الاستخدام غير الأمثل وغير الكافي لجلّ ما لهذه الدّول، من توافرٍ في

الإمكانيّات والمؤهّلات، ورغم الاختلاف في القيود التّجارية الخارجة عن نطاق المنطقة، هذه الأخيرة التي لها من الأثر، ما يرفع من تباين أثر التّعزيزات بين دول الكتلة الواحدة، إذ ساهم اختلاف سياسات التّجارة الخارجية بنسبة 53% من إجمالي التّباين بين الدّول الأعضاء، حيث حقّقت البحرين 60% من إمكاناتها التّصديرية إلى دول المجلس، في حين تقاربت نسب كلٍ من الكويت وقطر وعمان بحوالي 45%، أمّا النّسبة الأعلى فكانت من نصيب المملكة العربية السّعودية والإمارات بنحو 60%، أمّا الواردات فبالنّسبة للبحرين والكويت وعمان، فلم تتجاوز 45% من مجمل إمكاناتها، وبلغت قطر نصف إمكانات وارداتها من دول المجلس، وتجاوزت الإمارات والسّعودية 50% بنسبٍ ضئيلة، في حين اعتمدت الدّول الأعضاء على الشّركاء الأجانب فيما بقي من نسب.

- **دراسة** (Saddam & Kari, 2012):

دارت الدّراسة حول واقع التّجارة البينية لدول مجلس التّعاون الخليجي، بالإضافة إلى تقدير التجّارة الخارجية مع كلٍّ من (ماليزيا، تركيا، إيران، أستراليا، البرازيل والمملكة المتّحدة)، بالاستناد على نموذج الجاذبية خلال الفترة الممتدّة مابين 1998 و2008.

حيث كشفت الدّراسة عن ضعف التّجارة البينية، نتيجة الاعتماد الكبير على القطاع النفّطي وتشابه هياكل الإنتاج، وهذا ما يؤكّد حسب الباحثين عدم فعالية السّياسة الاقتصادية لدى دول المجلس، وعدم قدرتها على رفع مستويات الصّناعات غير النّفطية، كما كان من بين نتائج هذه الدّراسة، ظهور المملكة العربية السّعودية كسوقٍ محوري لباقي الدّول الأعضاء، نظراً لكثافة تجارتها، إذ بلغ مؤشّرها حوالي 0.0742 خلال فترة الدّراسة، كما كانت المملكة السّعودية أقرب في تعاملاتها إلى كلٍّ من الإمارات والكويت، مقارنةً بباقي الدّول الأعضاء، أمّا خارجياً فقد كانت تجارتها مع المملكة المتّحدة وتركيا والبرازيل أكبر بكثير، ما ينفي تأثير عامل البعد والمسافة في قيم التّدفقات التّجارية، كما ينفي تأثير متغيّر معدّل تكلفة النّقل في تجارة دول المجلس، وقد جاءت كلٌّ من الإمارات والكويت بالنّسب الأعلى على التوالي، في مستويات التّجارة البينية والخارجية بعد المملكة، نظراً لأحجام اقتصادياتها، في حين كانت التّجارة البينية لكلٍ من قطر وعمان ضئيلةً نوعاً ما.

- **دراسة** (Antimiani, Boughanmi, & Al-Shammakhi, 2016):

سعت هذه الورقة إلى تحليل المسارات المختلفة، لتكامل دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تتبّع التّعريفات الجمركية، وباقي الحواجز غير الجمركية أمام حركة التّجارة، خلال الفترة الممتدّة ما بين 2007 و2015، باستخدام منهج نمذجة التّوازن العام (CGE)، استناداً إلى بيانات البنك الدّولي، وقد تمّ تسليط الضّوء

على منطقة التّجارة الحرّة العربية (GAFTA)، بالإضافة إلى المبادلات التّجارية، بين دول العيّنة ونظيراتها من الاتّحاد الأوربي، بالتّركيز على مستويات التّجارة والرّفاهية والنّاتج المحلّي الإجمالي.

حيث توصّلت النّتائج، إلى أنّ مكاسب دول مجلس التّعاون الخليجي، من رفع التّعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية، داخل منطقة التّجارة الحرّة العربية، ومع الاتّحاد الأوربّي محدودة، كما أثبتت النّتائج أن تعزيز خطوة إزالة العوائق التّجارية، واستكمالها في المبادلات التّجارية الخاصة بمنطقة التّجارة الحرّة العربية، ينعكس إيجاباً على دول المجلس ويرفع من مستويات الرّفاهية فيها، بنسبٍ اختلفت من دولةٍ لأخرى، حيث قُدّرت في قطر بحوالي 0.35%، و0.65% في الإمارات العربية المتّحدة، كما تستفيد دول المشرق وشمال إفريقيا، بزيادةٍ في مستويات الرّفاهية، بنسبٍ تراوحت بين 2.2% و1.9% على التّوالي، أمّا فيما يخصّ الصّادرات فقد عرفت زيادةً في دول المجلس، حيث قُدّرت بنحو 2.04% في الشّرق الأوسط، و1.4% في دول شمال إفريقيا، في حين تراوحت زيادة الصّادرات في دول المجلس بين 0.07% في الكويت، و0.7% في البحرين.

أمّا فيما يخصّ اتّفاقية التّجارة الحرّة مع الاتّحاد الأوربّي، فقد أثبتت النّتائج أن عدم وجود التّسهيلات فيها، يؤثّر سلباً على مستويات الرّفاهية لدى دول المجلس، في حين ينعكس الأثر إذا تمّ تحرير التجارة وتوفير التّسهيلات، لتنتعش بذلك الصّادرات البينية لدول المجلس، والتي تزيد في الكويت بنسبةٍ تزيد عن 0.1%، وفي البحرين بحوالي 1.4%، أمّا عُمان فقد نالت النّسبة الأكبر بزيادةٍ قدرها 4.13%، كما حقّقت إجراءات تسهيل التّجارة مع الاتّحاد الأوربي، زيادةً في النّاتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.28% في الكويت، و0.71% في الإمارات العربية المتّحدة.

وفي ختام النّتائج، تمّت الإشارة إلى أهمّية تعميق العلاقات التّجارية لدول المجلس، في منطقة التّجارة العربية، بعكس الأثر الضّئيل على اقتصادياتها مع دول الاتّحاد الأوربي، على خلاف نتائج تعميق معاملاتها مع هذه الأخيرة، فيما تعلّق بالتّأثيرات الدّيناميكية للاستثمار.

- **دراسة** (Alam & Shahid, 2017):

بحثت هذه الدّراسة، في الإمكانيات التّجارية بين الهند وكتلة دول مجلس التّعاون الخليجي، خلال الفترة الممتدّة من 2001 إلى 2014، بالإضافة إلى محاولة استكشاف احتمالات التّجارة المستقبلية بين الطّرفين، وفي سبيل ذلك تمّ الاعتماد على قياس ثلاثة مؤشّرات، أوّلها مؤشّر الإمكانيات التّجارية، والذي تمّ حسابه بناءاً على ثلاثة متغيّرات، إجمالي صادرات الهند، إجمالي واردات دول مجلس التّعاون الخليجي والصادرات الثّنائية، أمّا المؤشّر الثاني فكثافة التّجارة للجانبين، إضافةً إلى مؤشّر الميزة النّسبية استناداً إلى نموذج (Balassa, 1965).

فيما يخصّ الميزة النّسبية لدول مجلس التّعاون الخليجي، وبحكم كونها دولٌ نفطية، فقد كانت جميعها ذوات نسبٍ عاليةٍ في الزّيوت والوقود المعدني، إضافةً إلى تميّز كلِّ دولةٍ عضوٍ بميزةٍ نسبية، حيث اشتركت كلٌّ من السّعودية، قطر والكويت في امتلاك الأسمدة، والإمارات العربية المتّحدة في اللؤلؤ الطّبيعي والخيوط، أمّا عُمان ففي منتجات الألبان والملح والكبريت، واكتسبت البحرين ميزةً نسبيةً عالية في الخامات والألمنيوم ومشتقاته.

وقد أثبتت النّتائج أنّ التجارة الثنائية بين الهند ودول المجلس في تزايدٍ مستمرٍ، إذ بلغت من المستويات ما يرتقي إلى تحقيق المكاسب المشتركة، وتعزيز رفاهية الشّريكين، مع توافر القدرة على زيادة الرّفع في أحجامها وتنويع أشكالها، نظراً لعدم الوصول للاستغلال الأمثل والكامل لكافّة الفرص والإمكانيات، خصوصاً بالنسبة للهند، التي كانت أكثر كثافةً في التّجارة وأنماطها، مقارنةً بنظرائها من أعضاء المجلس، الذين تصدّرتهم كلٌّ من الإمارات وقطر في مؤشّر كثافة الصّادرات نحو الهند.

- **دراسة** (Al-Jafari & AbdulkadimAltaee, 2018):

هدفت هذه الدّراسة، إلى البحث في العلاقة بين الانفتاح التّجاري والنمو الاقتصادي، في دول مجلس التعاون الخليجي، بالتركيز على مدى تأثير وفاعلية كلٍ من الصّادرات والواردات على النّمو الاقتصادي، بما في ذلك من تكوينٍ لرأس المال الثّابت الإجمالي واستهلاكٍ للطّاقة، خلال فترة ما بين 1992 و2014، اعتماداً على نموذج القياس (panel data analysis).

حيث توصّلت الدّراسة، إلى الدّور الايجابي للصّادرات في تحريك عجلة النّمو الاقتصادي، على عكس الأثر المعنوي والسلبي للواردات، كما أن التصّدير خلال فترة الدّراسة كان أكثر مساهمةً وفعاليةً في رفع مستويات النّمو الاقتصادي، مقارنةً بباقي المتغيّرات المدخلة في الدّراسة، ويرجع السّبب إلى الدّور البارز لصادرات الكربوهدرات في تعزيز الأنشطة التّجارية.

كما كشفت الدّراسة أنّ مستويات النّمو الاقتصادي تتأثّر سلباً تجاه تدفّقات الواردات، ما أرجعه الباحثين إلى نوعية تكوين الواردات، إذ ينعكس أثرها إلى إيجابيٍ في حالة تشكيلها من سلعٍ إنتاجية وتكنولوجية متقدّمة، كما أشارت النّتائج إلى الأثر الإيجابي، لكلٍ من الاستثمار والطّاقة على اقتصاديات دول المجلس.

- **دراسة** (Haddad, 2019):

قام الباحث في هذه الورقة، بتتبّع التّجارة البينية في دول مجلس التّعاون الخليجي، خلال الفترة الممتدّة ما بين 1995 و2018، عبر استخدام المنهج التّحليلي، سعياً إلى توضيح الآثار المترتّبة عن اتّحادها الجمركي وسوقها المشتركة، كمراحل محقّقةٍ في إطار اتّفاقية تكاملها الاقتصادي.

حيث أظهرت النّتائج، النّسبة الضئيلة للتّجارة البينية من إجمالي التّجارة للدّول محل الدّراسة، بالإضافة إلى الفوارق الكبيرة في مستويات الدّول الأعضاء، رغم البيئة الاقتصادية المساعدة، في سببٍ أرجعه الكاتب إلى عدم وجود آثارٍ للتّرتيبات التّجارية المُتّخذة، خصوصاً فيما تعلّق بمرحلتي الاتّحاد الجمركي والسّوق المشتركة، بالإضافة إلى تركيز هذه الدول على الارتباطات والاتّفاقيات الخارجية.

أمّا عن فوارق الإسهام التّجاري البيني، فقد تصدّرت الإمارات العربية المتّحدة المرتبة الأولى، كأكبر مصدّرٍ ومستوردٍ من دول المجلس، بنسبةٍ فاقت 35% من الواردات الدّاخلية، و38% من الصّادرات البينية، لتليها المملكة العربية السّعودية، كثاني أكبر مساهمٍ في التّجارة البينية للكتلة، بنسبة 36% للصّادرات وبنسبة 15% في الواردات، أمّا مساهمة البحرين فبلغت 15% في الصّادرات و10% في الواردات، في حين ساهمت سلطنة عمان بنسبة 17% في الصّادرات، وفي الواردات بنسبة 07%، وجاءت حصّة الكويت في الصّادرات بنسبة 10%، وفي الواردات بنسبة 04%، أما قطر فكانت نسب مساهماتها ضئيلةً لا تتعدّى 08% في الصّادرات البينية، و05% في وارداتها البينية، كما تجدر الإشارة إلى أنّ دولة البحرين، هي العضو الأكثر استفادةً من التّرتيبات المرحليّة للكتلة، خاصةً بعد عام 2008، حيث حقّقت زيادةً في صادراتها البينية بنسبةٍ تجاوزت 45%، تليها عمان والإمارات العربية المتّحدة، ثمّ المملكة العربية السّعودية وقطر وبعدها الكويت.

- **دراسة** (Mishrif, 2021):

تدخل هذه الدّراسة، في إطار الأبحاث المهتمّة بمدى فاعلية مراحل التّكامل الاقتصادي، اعتماداً على نموذج الجاذبية خلال الفترة 2000-2018، سعياً إلى قياس عمق التّكامل وتركيزاً على كثافة المبادلات التّجارية البينية، هذه الأخيرة التي أرجع الباحث زيادة مستوياتها إلى جملةٍ من المحدّدات، كعدد السكّان والقرب الجغرافي والقاسم المشترك، إسهاماً حسب رأيهم في خفض التّكاليف، بعيداً عن انعكاسات اتّفاقيات التّجارة الإقليمية، حيث تمّ الاستشهاد في هذا النّقد العميق بتتبّع أثر باقي المتغيّرات، كالناتج المحلّي الإجمالي الذي جاء على وجهين من الأثر، حيث تُؤدّي زيادته في الدّولة المصدّرة بنسبة 01%، إلى تناقص التّجارة بنسبة 0.4%، في حين تؤدّي زيادته بنفس النّسبة لدى الدّول المستوردة، إلى زيادة التّجارة بنسبة 06.8%، أمّا عدد السكّان فكان ذو

تأثيرٍ إيجابي، إذ ينتُج عن زيادته بنسبة 01%، زيادةٌ في التّجارة بنسبة 10.3%، كما بيّنت الدّراسة أثر معامل المسافة بين الدّول الشّريكة ذو أثرٍ سلبيّ، حيث تؤدّي زيادته بنسبة 01%، إلى تقليل التّجارة بنسبة 01.6%، وبنفس الأثر ظهر متغيّري مكافحة الفساد والاستقرار السّياسي، إذ أنّ الزّيادة فيهما بنسبة 01%، تُخفّض في التّجارة بما نسبته 06.7% و08.3% على التّوالي.

وكختامٍ للنّتائج، أثبتت الدّراسة أن التّجارة البينية للعيّنة، كانت ضئيلةً مستواها مقارنةً بالخارجية، كبيرةً في فوارقها بين دول المجموعة الواحدة، فيما مردّه إلى الحصار المفروض على قطر، في صورةٍ تُجسّد عمق الانقسام داخل الكتلة الواحدة، كما تمّ من خلال هذا، إنكار دور الاتّحاد الجمركي وفاعلية الأسواق المحلية، سواءٌ في التّأثير على العلاقات التّجارية لدول المجلس، أو في تغيير أنماطها.

- **دراسة** (Savinskiy, 2021):

هدفت هذه الدّراسة، إلى تتبّع المسار والاتجاهات الجديدة لعملية التّكامل الاقتصادي الإقليمي، في دول مجلس التّعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018، بالتّركيز على عنصر التّطوير المشترك لعامل الابتكار، اعتماداً على منهج التّحليل الإحصائي والمقارن، حيث أثبتت النّتائج أنّ تنمية وتطوير الأنشطة والأبحاث العلمية والفكرية، كانت أكثر أهمّ المشاريع وأبرزها حرصاً من قِبل دول العينة.

كما توصّلت النّتائج إلى ظهور مجلس التّعاون الخليجي طيلة فترة الدّراسة، كأحد أكبر التّجمعات الاقتصادية الإقليمية، في هذه التّصنيفات، وأكبرها فاعليةً وأسرعها نمواً، حيث استمرّت كلا من التّجارة البينية والخارجية في الازدياد، نظراً لجهود التّنسيق بين أعضائه، والعمل على خلق وتعزيز ميزة الابتكار، كما باتت المنطقة مركزاً تجارياً عالمياً، ومركزاً للنّقل وذو خدماتٍ لوجستية متقدّمة، بتوافره على أحدث شبكات الطّرق ووسائل النّقل بمختلف أنواعها، ما مكّنها من سهولة الوصول والتّواصل مع الأسواق.

وتبيّنت قدرة دول المجلس على فرض تواجدها، وتحسين مراتبها في الاقتصاديات العالمية، عبر زيادة حصّتها في مؤشّرات الاقتصاد الكلّي العالمية، مثل النّاتج المحلّي الإجمالي العالمي، وحجم التّجارة العالمية، ونسب تدفّقات رؤوس المال العالمية، إضافةً إلى تمكّنها من زيادة قدرتها التّنافسية على المستويات الوطنية والإقليمية، عبر مجالات التّعليم وتطوير قطاعات التّكنولوجيا العالية التّقنية، ومن خلال زيادة جودة الرأس المال البشري.

كما أثبتت النّتائج، ظهور درجةٍ عاليةٍ من التّمايز واتّساع الفوارق بين أعضاء الكتلة الواحدة، خصوصاً من حيث التّنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانخفاض مستوى التّجارة الداخلية رغم ما تحقّقه من تنامي، مع استمرار التّشابه في الاقتصاديات الوطنية، والاختلاف في المجالات السّياسية والانتماءات الإقليمية.

- التّحصيل المقارن للدّراسات السّابقة:

لوحظ الاشتراك في الدّراسة الثّلاث: (Boughanmi, 2008)، و(Salim, Kabir, & Al Mawali, 2011) ، و (Saddam & Kari, 2012)، في عيّناتها وأهدافها، كما توحّد فيها المنهج واختلفت في فتراتها الزّمنية.

حيث اتّفقت الدّراسات الثّلاث على نفس النّتيجة، في حين اختلفت نسبياً في أسبابها، إذ تمّ الإجماع على ضعف مستويات التّجارة البينية بين دول المجلس، بعكس ما ظهر على التّجارة الخارجية، في مردٍّ حسب دراسة (Boughanmi, 2008) إلى سببين رئيسيين:

تمثّل أوّل الأسباب في الاعتماد الكبير على القطاع النّفطي، دون غيره من القطاعات، وهو ما تمّ تأكيده في دراسة (Saddam & Kari, 2012)، وأمّا ثانيهما، ففي عدم استغلال ما تحوزه دول العينة من إمكانيّات، وهو ما اتّفقت فيه مع الدراسة (Salim, Kabir, & Al Mawali, 2011)، هذه الأخيرة التي أضافت مشيرةً إلى عدم معالجة السّياسات التّجارية الثّنائية، ما حال دون نيل فحوى التّعزيزات المتّخذة، وهو ما اشتركت فيه مع دراسة (Saddam & Kari, 2012)، حين ظهرت فجوة المعاملات والمستويات بين الدّول الستّة الأعضاء، كنتيجةٍ لعدم فعاليات سياساتها الاقتصادية.

وقد جاء التّأكيد على وجود الخلل في السياسات التجارية المنتهجة، من قبل دول المجلس عبر نتائج دراسة (Antimiani, Boughanmi, & Al-Shammakhi, 2016)، والتي أثبتت نتائجها، أنّ فعالية ومردود إزالة العوائق التّجارية، تجاه منطقة التّجارة العربية، أكبر منه داخل اتّفاقية التّجارة الحرّة مع الاتّحاد الأوروبي، على الرغم من إيجابياتها، ورغم ذلك تبيّن من خلال دراسة (Boughanmi, 2008)، أنّ التوجّهات التّجارية للدّول محلّ الدّراسة، ذات ميولٍ وتركيزٍ أكبر تجاه الاتّحاد الأوربّي، النّتيجة التي تؤكّدها دراساتٌ عديدة، مضيفةً قوّة التّوجّه نحو الصّين والهند والولايات المتّحدة الأمريكية.

أمّا دراسة (Alam & Shahid, 2017)، فاشتركت مع سابقيها في التّأكيد على ما لدول المجلس، من مقوّماتٍ تُؤهلها لإنعاش تجارتها، متعمّقةً أكثر عنهم في التّركيز على مُؤشّرٍ مغايرٍ، تمّ من خلاله تبيان الميزات النّسبية لكلّ دولةٍ عضو، كمقوّمٍ أكثر دفعاً لتعزيز التّجارة البينية، من خلال تفادي التّماثل في القطاعات، والدّفع نحو التّنويع في الإنتاج.

كما جاء التّأكيد، على ضرورة مراجعة السّياسات التّجارية، ومعالجة التفكّك الذي تشهده الكتلة، كاتّفاقٍ جمع بين دراسة (Haddad, 2019)، و(Mishrif, 2021)، إثر عدم كفاءة المنظومة في تعزيز بنيتها المؤسّسية، وفشل

التّرتيبات التّجارية في تقليص الفجوة بين الأعضاء ورفع مستوياتهم، رغم ما تمّ انجازه من مراحل، وفي العجز عن إقامة اتّحادٍ نقدي كاستمراريةٍ في مشروع تكاملها، دليلٌ كافٍ لعدم نجاح ما سبق من ترتيبات، ما ساندت في إثباته دراسة (Al-Jafari & AbdulkadimAltaee, 2018)، عبر إظهار سلبيّة الأثر في وارداتها، هذه الأخير التي وصفها الباحثان بغير المدروسة النّوعية، وغير الموجّهة حسب أولوية الاحتياجات في أسواقها الدّاخلية، ولا ما يسهم في رفع الإنتاجية، إذ يغلب طابع الكماليات على الضّروري من السّلع والخدمات فيها.

أمّا ما تمّت الإشارة إليه من أثرٍ سلبيٍ للقطاع النفطي، وانعكاسه على التّجارة البينية، المشار إليه في دراسة (Boughanmi, 2008) و(Saddam & Kari, 2012) ، فقد ظهرت انعكاساته الإيجابية، من خلال أثره في التّجارة الإجمالية، عبر نتائج دراسة (Al-Jafari & AbdulkadimAltaee, 2018)، لدرجة إسهامه في ارتقاء الصّادرات إلى أكثر المتغيّرات دفعاً للنّمو الاقتصادي، ولو تمّ البحث في انعكاس أثر التّجارة البينية على النّمو، في ربطٍ للعلاقة بينها وبين التّجارة الخارجية، لكانت الدّراسة ستبدو أكبر إفادةً وأنفع مغزاها.

وعلى خلاف كامل ما طُرح من أبحاث، حول مستويات التّجارة البينية في دول المجلس، تمّت الإشارة في دراسة (Savinskiy, 2021) إلى استمرارية الانتعاش في مستويات التّجارة الإجمالية لهذه الدّول، بما في ذلك تجارتها البينية، ليتمّ تبرير هذه الرُؤية، بامتلاك هذه الدّول للأحدث شبكات الطّرق ووسائل النّقل، ربطاً فيما بينها وتسهيلاً للوصول إلى الأسواق، بالإضافة إلى استغلالها لقدراتها الكبيرة في الجانب العلمي، وتوظيف خدماتها وفق أحدث التّكنولوجيا، إلّا أنّ ما ذُكر من إمكانياتٍ لابدّ له من تنسيق مؤسّسي، وتناغمٍ هيكلي، كما لا يُمكنه تغطية الفجوة المُحدثة إثر الانقسامات السياسية، والتي تُعيق فعاليات أيّ تكاملٍ اقتصادي، مهما امتلك من مقوّماتٍ اقتصادية وحداثةٍ تكنولوجية.

أهملت الدراسات فوارق التّعريفات الجمركية، المطبّقة تجاه واردات السّلع الأجنبية، إضافةً إلى دور بعض المتغيّرات النّقدية كسعر الصّرف، باستثناء دراسة (Mishrif, 2021)، كما افتقدت هذه الأبحاث للتّطرّق إلى دور عملية توحيد العملة، وما له من تسهيلٍ ودفعٍ للمبادلات التّجارية البينية، بالإضافة إلى تبيان انعكاس التّجارة الخارجية المتنامية على التّجارة البينية، كما أنّها أجمعت على التوجّهات الخليجية تجاه القوى الاقتصادية الخارجية، وها ما يُمكن إدراجه في سياق تداعيات الإقليمية الجديدة.

كانت الإفادة الأكبر في دراسة (Mishrif, 2021)، من خلال اختلافها عن نظيراتها، في التّطرق إلى التّأثر بالتّحديات الأمنية والسّياسية المبتدئة عام 2011، والإشارة إلى التباين في الهيكل المؤسّسي للدّول الأعضاء، بالإضافة إلى تطرّقها إلى درجة استقلالية المؤسّسات الوطنية والإقليمية، لتقييم دورها وفحص مدى فعاليتها في

توحيد الأهداف، وتوجيه السّياسات نحو جهود التّعاون، واشتركت مع باقي الدّراسات، في التّوجّهات الكبيرة لدول المجلس ناحية العالم الخارجي، ساعيةً بذلك إلى بناء ترتيباتٍ أمنية، مضيفةً أنّ العملية قد أخذت تفاعلاتٍ فردية ومختلفة، إلى درجة التّصادم نتيجة تواجد كلٍّ منها في معسكراتٍ متعارضةٍ ومتصارعة، ونفت دراسة (Saddam & Kari, 2012)، تأثير عوامل البعد والمسافة، وتكاليف النّقل في حجم التّدفقات التّجارية، على خلاف ما جاء في النّظرية الاقتصادية، وجاء متغيّر الاستقرار السّياسي ومحاربة الفساد ذو أثرٍ سلبيٍ، والمُفسّر بتضييق مجال المعاملات نتيجة الإجراءات المتشدّدة والممارسات القانونية، على خلاف النّظرية القائلة بأنّ ارتفاع مؤشّر مكافحة الفساد والاستقرار السياسي، من شأنه أن يؤثّر إيجابا على مستويات التّجارة.

2.3. المطلب الثاني: دراسات حول التكامل النقدي لدول المجلس.

- **دراسة** (Al-Shamsi & Darrat, 2005):

من خلال هذه الورقة، تمّ البحث في مدى التّوافق بين الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون، وحجم الإمكانيات التي تؤهّلها إلى درجة تشكيل كتلةٍ اقتصادية، وتأسيس علاقاتٍ إقليميةٍ قادرةٍ على الاستمرار، عبر تقييم وجود تكاملٍ اقتصاديٍ ومالي بينها، باستخدام اختبار التكّامل المشترك لمنهج (Johansen–Juselius, 1990)، خلال الفترة 1970–2001، حيث أظهرت النّتائج، قُدرة دول المجلس على المُضيّ قُدُماً، في إتمام تجسيد اتّفاقية تكاملها، ليستدلّ الباحثان في نتائجهما بقوّة التّرابط في العلاقات الاقتصادية الكلّية، والمعبّر عنها بالنّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي، ومعدّلات التّضخم، بالإضافة إلى التّرابط المالي أو ما أسماه الكاتبان بالمجاميع النّقدية، من توافقٍ في السّياسات النّقدية وثباتٍ في أسعار الصرف، في علاقة ترابطٍ طويلة الأمد بين أعضاء الكتلة، بمساهمةٍ كانت الأكبر من قبل المملكة العربية السّعودية، والتي ظهرت كأكبر عضوٍ دافعٍ للتّكامل الإقليمي بالمنطقة، إلّا أنّ هذه الدّول ورغم ما ذُكر لها من مقوّمات، قد فشِلت في تطلّعاتها النّهائية، الرّامية إلى خلق تكتّلٍ اقتصادي فعّال، رغم ما بُذل من جهودٍ من قبل حكوماتها السّت، إذ تمّ إرجاع أسباب ذلك إلى الخلافات الاجتماعية والسّياسية.

-**دراسة** (Studies & Hebous, 2006):

هدفت هذه الورقة، إلى إبراز الخصائص الرّئيسية لاقتصاديات دول مجلس التّعاون الخليجي، والبحث في خطّتها نحو تشكيل اتّحادٍ نقدي، بالتّركيز على أنماط التجّارة والجوانب النّقدية والمالية، خلال فترة ما بين 1995 و2005، اعتماداً على المنهج التّحليلي، حيث توصّلت النتائج إلى أنّ الدّول محل الدّراسة، تتمتّع بتماثلٍ كبير في سياساتها النّقدية، بالإضافة إلى ما حقّقته هذه الدول من تقارب، نتيجةً لانتهاجها للمعايير المتّبعة في التّجربة

الأوربّية، الميزة التي يمكن أن تُقلّل من تكاليف إنشاء عملةٍ موحّدة، في حين تقلّل الأحجام الضّئيلة للتجارة البينية لأعضاء الكتلة، من فوائد اتّخاذ هذه الخطوة.

- **دراسة** (Ben Abdesslem, 2013):

تهدف هذه الدّراسة، إلى تقييم جدوى الاتّحاد النّقدي، المقرّر إنشاؤه في دول مجلس التّعاون الخليجي، من خلال دراسة الهياكل الاقتصادية لهذه الدّول، وتزامن دوراتها الاقتصادية، خلال الفترة الممتدّة ما بين 1970 و2008، وفق تحليل علاقة التّكامل المشترك، بالإضافة إلى منهج تعادل القوّة الشّرائية المعمّم، والتي استندت فيها الباحثة إلى دراسة (Enders & Hurn, 1994).

وقد خلصت النتائج إلى وجود تكامل مشتركٍ بين الدّول عيّنة الدّراسة، مع ترابط سياسات الاقتصاد الخاصّة بأسعار الصّرف الحقيقية، والاتجاهات العشوائية المشتركة على المدى الطويل، كميزاتٍ تمنح المنطقة الشّروط الكافية لإقامة اتّحادها النّقدي، رغم ما وُجد فيها من تفاوتٍ، وضعف التّزامن لدوراتها الاقتصادية، كما تمّ في النّتائج، الإشارة إلى فشل دول مجلس التّعاون في تحقيق مرونة الأسعار والأجور، إضافةً إلى ضعف التّنويع الاقتصادي وقوّة الارتباط بالدّولار، المعطيات التي تُضعف مشروع التّوحيد النقّدي حتى وإن تمّ تأسيسه، وقد تمّ في الأخير الإشادة بحالة المملكة العربية السّعودية، ومعدّلات التّعديل لديها، بالإضافة إلى سرعة تكيّفها على المدى الطويل، على عكس الإمارات العربية المتّحدة والبحرين وعمان، هذه الأخيرة التي اعتبرتها الباحثة، المرشّح الأقل تفضيلاً لمشروع الوحدة النّقدية من بين بقيّة الدّول.

- **دراسة** (Pawel, 2015):

كبحث تجريبي، حاول فيه الباحث تحليل مسيرة مشروع التّكامل، لدول مجلس التّعاون الخليجي، مركزاً على تطورات سياساتها النّقدية، ومدى ارتباطها خلال فترة مابين 1981 و2013، بالاعتماد على تحليل التّكامل المشترك عبر نموذج (VAR)، موجّهاً انتقاداته بدايةً إلى معاملاتها البينية، والمرتبطة مع الولايات المتّحدة الأمريكية، بناءاً على ما يسمّى بالاتّحاد النّقدي الزّائف لسنواتٍ عديدة، نتيجة ثبات نظام سعر الصّرف فيها من ناحية، ونتيجة عرقلة مشروع العملة الموحّدة من ناحيةٍ أخرى.

كما جاء في الدّراسة، أنّه ورغم كافّة ما تزخر به أعضاء الكتلة، من مقوّماتٍ تؤهّلها لخلق تجمّعٍ اقتصادي، ينافس القوى الإقليمية في كافّة المستويات، إلا أنّ عوائد ميزانياتها مرتبطٌ كلّ الارتباط بأسعار النّفط، حيث شكّل هذا الأخير ثلث النّاتج المحلّي الإجمالي فيها، وغلب على صادراتها وإيراداتها الحكومية بثلاثة الأرباع، الأمر

الذي تجلّى في تأثّرها خلال أواخر عام 2014 وبدايات عام 2015، حين عرفت أسعار النّفط تدهوراً حادّاً، وأضاف الباحث إلى نقده، عجز إجراءات مرحلتي السّوق المشتركة والاتّحاد الجمركي، عن تحرير حركة عوامل الإنتاج بين الأعضاء، وعدم قدرتها على خفض تكاليف المعاملات، كما أشارت الدراسة إلى الانفتاح النّسبي لدول المجلس، وارتباط عملاتها بالدّولار الأمريكي، وإسناد مسؤولية صياغة السّياسة النّقدية إلى البنك المركزي الأمريكي، ومع ذلك فقد كانت مواقف السّياسات النّقدية للدول الأعضاء، ذوات ارتباطٍ إيجابيٍّ كبير، باستثناء دولة البحرين، إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الأوروبية، قبل إنشاء اتّحادها النّقدي عام 1999، أي أنّها امتلكت من المؤهّلات ما يمكّنها من إنشاء وحدتها النّقدية، والاندماج في الاقتصاد العالمي بعملةٍ موحّدة، وأرجع الباحث في دراسته سبب التأخر في إنجاز هذه المرحلة، إلى أسباب سياسية أكثر منها اقتصادية.

- **دراسة** (Benallal, Senouci, & Assas, 2022):

هدفت هذه الدراسة، إلى تقدير الأثر الذي يخلّفه التّكامل المالي على النّمو الاقتصادي، وتتبّع طبيعة الارتباط بينهما في دول المجلس، خلال الفترة الممتدّة ما بين 1981 و2019، باستخدام نموذج القياس (Panel Data)، بالاستناد على بيانات (UNCTAD & UNCTADatat)، إذ تمّ الاعتماد في قياس التّكامل المالي على مجموع الأصول والخصوم الأجنبية، فيما يتعلّق بالنّاتج المحلي الإجمالي وفق مؤشّر (Lean & Milest-Ferret)، حيث كشفت نتائج البحث، عن وجود علاقةٍ إيجابيّةٍ وذات أهمّية بين متغيّري الدّراسة، مع وجود التّأثير الإيجابي للتّكامل المالي على النّمو الاقتصادي في دول العيّنة، حيث تؤدّي زيادة التّكامل المالي بنسبة 01%، إلى زيادةٍ في النّمو الاقتصادي بنسبة 5.23%، الأمر الذي فسّره الكُتّاب بنجاح إستراتيجيات الإصلاحات الاقتصادية والمالية، مع اشتراط توافر ظروف محدّدة لمتغيّراتٍ معينة، كالانفتاح التّجاري، معدّلات التضّخم ومؤشّر الفساد.

كما كان من بين النّتائج، التّأثير الإيجابي للانفتاح التّجاري على النّمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يزيد بنسبة 2.95% نتيجة زيادة الانفتاح التّجاري بنسبة 01%، في انعكاسٍ واضحٍ لنتائج إنشاء الاتّحاد الجمركي، وإزالة الحواجز غير الجمركية بالمنطقة، وفي مناطق التّجارة الحرّة مع الشّركاء الأجانب، أمّا التّضخم فارتبط سلباً بالنّمو الاقتصادي، حيث يؤدّي انخفاض معدّلاته بنسبة 01%، إلى تحسّن معدّل النّمو الاقتصادي بنسبة 5.12%، ويؤدّي انخفاض الفساد بنسبة 01%، إلى تحسين النّمو الاقتصادي بنسبة 2.90%، كحوصلةٍ لاستفادة دول العيّنة من تنميتها المالية.

- التّحصيل المقارن للدّراسات السّابقة:

بعد إجماع الدّراسات المتطرّق إليها، حول التّأكيد على توافر إمكانيات إقامة اتّحادٍ نقدي، بين دول مجلس التّعاون الخليجي، من ترابطٍ في السّياسات الاقتصادية الكلّية، وتوافقٍ في السّياسات النّقدية، انتقدت كلٌ من دراسة (Ben Abdesslem, 2013)، ودراسة (Pawel, 2015)، ارتباط عملاتها بالدّولار الأمريكي، بالإضافة إلى الاعتماد على البنك المركزي الأمريكي، في صياغة سياساتها النّقدية، كما وُجّه النّقد إلى الاختلاف في سرعة التّكيف بين دول المجموعة، وعدم التّساوي في مقاييس وجاهزيّة إقامة اتّحادٍ نقدي، خصوصاً بالنسبة للبحرين وعُمان، والتي امتلكت من المؤشّرات ما يُضعف الاتّحاد النّقدي، حتّى وإن نجحت دول المجلس في إقامته.

وقد تباينت الدّراسات، في تشخيص أسباب عدم النّجاح في توحيد هذه الدّول لعملاتها النّقدية، إذ أُرجعت في دراسة (Al-Shamsi & Darrat, 2005)، ودراسة (Pawel, 2015) إلى الخلافات السّياسية، بينما نُسب ذلك في دراسة (Studies & Hebous, 2006)، إلى ضعفٍ في التّجارة البينية.

وقد يُفسّر الاختلاف في التأويل إلى الاختلاف في فترات الدّراسة، إذ أنّ دراسة (Pawel, 2015) قد شهدت فترةً من الانقسام داخل الكتلة، والذي بدأت ملامحه عام 2011 واشتدّت عام 2014، بعكس الدراستين الأخريين.

أهملت هذه الدّراسات أبرز متطلّبات إقامة اتّحادٍ نقدي، كضرورة تأهيل منظومةٍ متكاملةٍ ومتكافئة، تقودها مؤسّساتٌ وتشريعات قانونية، وأصابت في تطرّقها للأوضاع السّياسية، حيث لابدّ من إرادةٍ وتوافقٍ سياسيٍ مُسبق، كبناءٍ سياسي يضمن السّير الحسن لآلية صنع القرار، واستقلالية القرارات الاقتصادية، لتتمّ العملية بعد أن تُضمن لُحمة الكتلة، كدورٍ أولى وأهم.

أمّا ما تمّ ذكره في إمكانيات دول الكتلة لإقامة اتّحادها النّقدي، فما انسحاب سلطنة عُمان عام 2010، من مشروع العملة الخليجية الموحّدة، نتيجةً لفقدان الدّول السّت لمعاييرها، حسب تصريحات وزير الاقتصاد العُماني، إلّا دليلٌ كافٍ على عدم القدرة والجاهزية، في انتقادٍ منه للجوانب الاقتصادية، الأمر الذي أكّدت عليه دراسة (Benallal, Senouci, & Assas, 2022)، والتي كانت أكثر الدّراسات تشخيصاً لواقع العيّنة، حيث ورغم اعترافها بتوافر الإمكانيات، إلّا أنها أشارت إلى ضرورة تكملتها بمتغيّراتٍ أخرى مواتيةٌ مستوياتها، مركّزةً على الجوانب الاقتصادية، كالانفتاح التّجاري، معدّلات التضّخم ومؤشّر الفساد، دون التّطرق إلى العلاقات الداخلية وتوافق الجوانب السّياسية، إلّا أنّ عمليّة التّقدير هذه، وإذا تمّت بمراعاة الأوضاع السّياسية والانقسامات الدّاخلية، فيمكن القول بأنّ هذه الدّول، ليست على استعدادٍ حتّى على بدئ مفاوضات إنجاز هذه الخطوة، والاستمرار فيها.

3.3. المطلب الثالث: دراسات حول مشروع التّكامل الاقتصادي الإقليمي بدول المجلس.

- **دراسة** (Naser, 2008):

بعد استخدام التّحليلات الوصفية والمقارنة، سعياً إلى قياس فعالية التّكامل الاقتصادي الإقليمي، في دول مجلس التّعاون الخليجي، خلال الفترة 1999-2005، توصّلت الدّراسة إلى أنّ مؤسّسات الكتلة المكلّفة في الدّول محلّ الدّراسة، تعمل على المراجعة الدّورية والتّحليل المعمّق لكافّة القضايا المشتركة، وجميع المقترحات المطروحة، كما أوضحت النّتائج انتعاش مستويات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، كعوامل مساعدةٍ على تبادل المعلومات، وتعزيز الرّوابط بين الدّول الأعضاء.

وتبيّن من خلال الدّراسة، الاتّجاه المتزايد والمتقارب بين دول المجموعة، في كلٍ من التّجارة البينية وصادرات الصّناعات التّحويلية، بالإضافة إلى زيادة أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات في المشاريع المشتركة، خاصةً خلال الفترة 2001-2004، هذه الأخيرة التي تمّ خلالها تنفيذ مرحلة الاتّحاد الجمركي، وتوسعة السّوق المحليّة، ليُلخّص جملة ما توصّلت إليه الدّراسة من نتائج، في تحسّن كافّة المؤشّرات وعوامل الدّفع والجذب، والتي تعمل على تعزيز فعاليات التّكامل الخليجي.

- **دراسة** (Al-Mawali, 2015):

بحثت هذه الدّراسة في الأهمّية العضوية لدول مجلس التّعاون الخليجي، ومدى فاعلية الدّول الأعضاء فيه، تركيزاً على النّمو الاقتصادي للمملكة العربية السّعودية، ودوره في دفع الكتلة وباقي الدّول الأعضاء، عبر اختبار وتقييم أثره الإجمالي طويل الأجل، على نظيراتها من الدول الأعضاء، خلال الفترة الممتدّة ما بين 1980 و2012، بالاعتماد على مؤشّرات التّنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2014، باستخدام نموذج التّأثيرات الثّابتة، وبالاستناد على دراستي (Arora & Vamvakidis 2004, 2010)، والتي دارت حول دور الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي.

حيث أشارت النّتائج إلى أنّ النّمو الاقتصادي للمملكة، محرّكٌ للنّمو الاقتصادي في المنطقة، إذ أنّه ذو أثرٍ إيجابي على محدّدات النّمو لباقي الدّول الأعضاء، حيث أنّ الزّيادة فيه بنسبة 01%، يؤدي إلى الزّيادة بنسبة 08% في النّمو الاقتصادي للمجلس، بالإضافة إلى التّأثير الإيجابي لمستويات النّمو لدى الإمارات العربية المتّحدة، كعيّنةٍ من الدّول الأعضاء، خصوصاً من خلال المبادلات التّجارية البينية، هذه الأخيرة التي تزايدت بنسبة 405%، من عام 2003 إلى غاية عام 2012، أين وصل حجم وارداتها إلى ما يفوق 195.8 مليار درهمٍ إماراتي، وفاقت صادراتها 79.1 مليار درهمٍ إماراتي، كما حقّقت ما قيمته 166.1 مليار درهمٍ، كمداخيل

لإعادة التّصدير بين عامي 20012–2013، كما أظهرت النّتائج، دور الاقتصاد البحريني وانعكاسه على بقيّة الدّول من الأعضاء، كدولةٍ استطاعت عام 2015، أن تُحقّق الاقتصاد الأكثر حريةً بين دول مجلس التّعاون الخليجي، وفقاً لمؤشّر الحرية الاقتصادية.

– **دراسة** (Beaujouan, 2019):

سعت هذه الدّراسة، وفق منهجٍ تحليلي، إلى تتبّع ديناميكيات وهياكل مشروع التّكامل الاقتصادي، في دول مجلس التّعاون الخليجي، خلال الفترة الزّمنية 1981–2017، وما إذا كانت أعضاء هذه الكتلة تلبّي التّوقعات النّظرية، مستغلّةً لأهمّيتها الإقليمية، محقّقةً لآفاقها، قادرةً على مواجهة ما صادفته من عراقيل وتهديدات، بالتّركيز على الشّرخ الكبير في الروابط والعلاقات البينية، كأزمةٍ كان لها من الأثر ما أحدث تغييراتٍ جذرية، على اقتصاديات الكتلة وتوجّهاتها.

ابتدأ الباحث دراسته مشيراً إلى السّبب الأساسي لنشأة المجلس، مُرجعاً إيّاه إلى التّطورات الدّاخلية والخارجية، مركّزاً كسببٍ أساسي على الثّورة الإسلامية في إيران وحربها مع العراق، كما أشار إلى قدرة دول الكتلة على تحقيق جملةٍ من الإنجازات، أبرزها احتلال المراتب الأولى عالمياً، حيث بلغ النّاتج المحلّي فيها عام 2017 نحو 1.479.3 مليار دولار، بالإضافة إلى الفوائض المالية والصّناديق السّيادية، وما لهذه الكتلة من دورٍ بارزٍ في الاقتصاديات العالمية، خصوصاً منها الاستثمارات والعلاقات التّجارية.

أمّا من ناحية تقييم مشروع التّكامل في دول مجلس التّعاون الخليجي، وحسب وجهة الباحث فإنّ الانقسام بين أعضائه، قديمٌ راجع إلى فترة التّأسيس، حيث تضاربت الآراء حول كيفية إنشائه، إذ فضّلت عُمان إقامة تحالفٍ عسكريٍ لمواجهة التّهديدات الخارجية، بعكس إرادة الكويت التي ركّزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أمّا المملكة العربية السّعودية فكان تركيزها على أمن النّظام، وبعد عامٍ من سنة التّأسيس، تمّ توقيع اتّفاقية الدّفاع بين السّعودية وثلاث دولٍ أعضاء دون البقيّة، ما جعل المجلس عاجز عن تقديم ضمانات أمنية كافيةٌ لجميع أعضائه، بالإضافة إلى الاختلاف في المواقف تجاه القضايا الخارجية، كالاختلاف في قضية إيران.

وأشار الباحث إلى سبب تأخّر مرحلة الاتّحاد النّقدي، وأرجعه إلى الصراعات البينية، حيث تعيش الدّول الصّغرى في المجلس، تحت تصوّرات هيمنة الدّول الكبرى من الأعضاء على قراراتها وسيادتها، الأمر الذي كان نتاجه تصادم الأعضاء، كما أشارت الدّراسة إلى التّأثير السّلبي لمستويات التّكامل في المجلس، وعدم فعالية

مؤسّسات الحوار فيه، ما أثّر على المفاوضات مع الشركاء الدوليين كالاتّحاد الأوربي، نتيجة ما عاشته هذه الكتلة في اقتصادها السّياسي، وعدم قُدرتها على التّنسيق والمواءمة، في بعض السّياسات الاقتصادية والأمنية.

وفي الأخير، تطرّق الكاتب إلى بعض ما تمّ تجسيده من قبل دول مجلس التّعاون، على الرّغم من النقائص المشار إليها سابقاً، مشيراً إلى المشاريع الصّناعية والاقتصادية المشتركة، والقدرة على التّنسيق في بعض السّياسات وإن كانت غير كافية، بالإضافة إلى إنشاء مؤسّسة الخليج للاستثمار عام 1982، وهيئة المواصفات الخليجية واتّفاقية 2001، بالإضافة إلى مرحلتي مرحلة الاتّحاد الجمركي والسّوق المشتركة.

وختاماً ولتقييم الكاتب لمشروع التّكامل في مجلس التّعاون الخليجي، وكاستنتاجٍ جاء فيه، أنّ مستقبل الأهداف المسطّرة لا تزال قيد الغموض، كنتيجةٍ حتمية لمحدودية الهيكل التّنظيمي، وافتقاره لهيئةٍ فوق وطنية، وفي ظلّ الإقرار بإنشاء هيئةٍ لتسوية النّزاعات، غابت الفعالية وظهر الصّدع في العلاقات الدّاخلية، الواقع الذي لا تفسير له سوى أنّ الجوانب السّلبية تتخطّى الجوانب الإيجابية، الأمر الذي يُقلّل من الفعالية والقيمة السّياسية لدول مجلس التّعاون الخليجي، ويزيد من حدّة الفجوة بين أعضائه.

- **دراسة** (لموشي، نايلي، و حركات، 2020):

في هذا البحث تمّ تسليط الضّوء على مدى قدرة دول العينة، على التّفاعل مع الاقتصاديات العالمية، خلال الفترة 2009-2017، في إطار ما يُعرف بالاندماج الاقتصادي العالمي، هذا الأخير الذي يطرح من التحدّيات بقدر ما يمنح من فرص، حيث وبالاعتماد على المنهج التحليلي، بيّنت النّتائج أنّ الاندماج في الاقتصاد العالمي، دافعٌ قويٌّ للمسيرة التّنموية لدول المجلس، إذ يوفر لها من الإمكانات ما يؤهّلها لرفع مستويات اقتصادياتها، وتوسعة شراكاتها ونطاقها الجغرافي، خاصةً في المجالات التّجارية والاستثمارية، من خلال دعمها بما تتطلّبه عمليّات التّعديل الهيكليّة وتحديث البنية التّحتية.

وقد تجسّد التّفاعل الإيجابي حسب الكُتّاب، لاتّفاقية التّكامل الخليجية مع المتغيّرات العالمية، في تحقيق التّنمية الاقتصادية، وقدرتها على السّيطرة بنسبٍ كبيرةٍ على أسواق النّفط الخام، كما ظهر ذلك في انتعاش التّجارة الخارجية لدول العيّنة، بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يُعدّ انضمامها إلى كبرى الهيئات والمنظّمات العالمية، أحد أبرز دلائل التّفاعل مع الاقتصاديات العالمية والقدرة على الاندماج فيها، في حين تجلّت التّحدّيات التي واجهت دول المجلس، في ضعف التّنويع الإنتاجي، بالإضافة إلى عدم وحدوية السّياسات الاقتصادية، خاصة منها النّقدية.

- **دراسة** (Himmawan & Wijaya, 2021):

اهتمّ هذا البحث بدراسة عوامل تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في دول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة ما بين 2002 و2018، عبر تتبّع جملةٍ من المتغيّرات، والمتمثّلة في النّاتج المحلّي الإجمالي ومعدّلات التضخّم وأسعار الصّرف، بالإضافة إلى متغيّرات الاستقرار السّياسي، بالاعتماد على اختبار (panel data)، استناداً على بيانات البنك الدّولي وبنك التّنمية الآسيوي.

حيث كشفت النّتائج أنّ المتغيّرات المستقلّة، تؤثّر على المتغيّر التّابع بنسبة 08%، وأنّ ارتفاع كلٍ من النّاتج المحلّي الإجمالي والتضخّم، يلعب دوراً هاماً في إعطاء دفعٍ قويٍ، لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدّول محلّ الدراسةّ، ما ينعكس على توسعة الاستهلاك المحلّي وكذا الإنفاق المحليّ فيها، وأنّ الزّيادة بنسبة 01% في النّاتج المحلّي الإجمالي، ستؤدّي إلى زيادةٍ في قيم الاستمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 14.68%، بافتراض ثبات العوامل الأخرى الخارجة عن النّموذج، كما أنّ الزّيادة في أسعار التّضخّم بنسبة 01%، ستزيد من الاستثمارات في دول المجلس بنسبة 03.16%، في حين لم تُظهر النّتائج من أثرٍ كبيرٍ للاستقرار السّياسي على هذه التّدفقات، إلّا أنّ إشارة معامله جاءت سلبية، ما فسّره الباحثان بالأثر على زيادة الإنتاجية، والارتباط بإمكانيات دول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما ترتبط المخاطر السّياسية بعدم اليقين المحتمل، ما يؤدّي إلى انخفاض هذه التّدفقات.

- **دراسة** (Daniel, Safi, Hamouri, Tabash, & Farooq, 2023):

بهدف تحليل الدّور الدّيناميكي للعوامل الاقتصادية الكلية، في تحديد قرارات استثمار المؤسّسات غير المالية في دول المجلس ، خلال فترة ما بين 2007–2020، والبالغ عددها 254 شركةً مدرجةً في الاقتصاديات الأساسية للدّول السّت، لجأ الباحثون في هذه الدّراسة إلى استخدام منهج العزوم المعمّمة لتقنية اللّحظات (GMM).

حيث كشفت نتائج البحث عن الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يمكن له أن يُعيق استثمارات القطاعات المحليّة، من خلال رفع حدّة المنافسة في الأسواق المحلّية، على عكس ما كان للنّمو الاقتصادي والتّنمية المالية ومعدّل التّضخّم، من أثرٍ إيجابيٍ على قرارات استثمار الشّركات، عبر تعزيز الطّلب على المنتجات الصناعية، والبحث عن مصادر التّمويل الأقلّ تكلفة، حيث أنّ زيادة النّمو الاقتصادي بوحدةٍ واحدة، يمكن لها أن تُحسّن من استثمار الشّركات بنسبة 2.6%، في حين أنّ زيادة التّنمية المالية ومعدّل التّضخّم

بوحدةٍ واحدة، يؤدّي إلى زيادةٍ في استثمار الشّركات بنسبة 0.5% و2.2% على التّوالي، كما بيّنت نتائج البحث أنّ لحجم الشّركات دورٌ إيجابي في زيادة استثماراتها، بنسبة 31.8% مقابل الوحدة الواحدة.

– التّحصيل المقارن للدّراسات السّابقة:

اتّفقت غالبية الدّراسات على نجاح اتّفاقية التّكامل الاقتصادي، بين دول مجلس التّعاون على غرار دراسة (Beaujouan, 2019)، و(Daniel, Safi, Hamouri, Tabash, & Farooq, 2023) ، باختلاف مستند كلّ دراسة:

حيث ورغم اعتراف أولاهما ببعض الانجازات المجسّدة، كتحقيق الفوائض المالية والأوزان الثّقيلة في الاقتصاديات العالمية، إلّا أنّها انتقدت هذا المشروع، بحججٍ أقرب إلى الواقع، حيث رأى باحثها أن جوانبه الإيجابية، كانت أقلّ من الجوانب السّلبية، هذه الأخيرة التي اعتُبرت كانعكاسٍ للاقتصاد السّياسي للكتلة، كما نُسبت إلى الضّعف في أداء مؤسّسات الحوار لديها.

وأمّا الثّانية فقد أشارت نتائجها إلى سلبيّة أثره، في إشارةٍ من الكُتّاب إلى عدم جاهزية الدّول الأعضاء لهذا المشروع، بحُجّة إعاقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، النّاتجة عنه، لسير ونموّ مستويات القطاعات المحلّية، إذ كان من الأولى الاهتمام بضرورة التّركيز على البناء الدّاخلي، من تنميةٍ مالية وبنيةٍ تحتية، كأولوية تسبق جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتّطلّع إلى بناء العلاقات مع العالم الخارجي، إلّا أنّ ما نُسب إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أثرٍ سلبي، يعارض ما ذُكر في الأدبيات الخاصّة بالإقليمية الجديدة، والتي أشارت إلى فحواها كآثارٍ ديناميكيةٍ في اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي الإقليمي.

في حين كان لباقي الدّراسات نظرةٌ أخرى، على اختلاف ما يُبرّرها من نتائج، حيث رأى (Naser, 2008) نجاحه في قدرة الدّول الأعضاء على التّنسيق فيما بينها، إضافةً إلى فعالية المؤسّسات المكلّفة بالحوار والشّراكة، المعطيات التي قادتها إلى إقامتها مرحلتي الاتّحاد الجمركي والسّوق المشتركة، كما أكّدت الدّراسة على نجاح المرحلتين وانعكاسهما إيجاباً.

أمّا دراسة (Al-Mawali, 2015)، فقد برّرت الأثر الإيجابي لهذا التكتّل، عبر اعتمادها على مقاييس المملكة المتزايدة، وتأثيرها بالرّفع في مستويات الكتلة والأعضاء، إلّا أنّ ظاهر النّتائج ورغم ما فيه من إيجاب، فقد يُؤخذ في جوانب النّقد أيضاً، لكون المقاييس قد اتُّخذت متفرّدة، ما يُفقد الدّراسة خاصّية الشّمول، حيث أنّ التّركيز على عضوٍ واحدٍ فيه من التّعتيم على ما انعكس على غيره من الدّول الأعضاء، خاصّةً بعد الحكم على انتعاش العلاقات التّجارية مع أحد أكبر عضوٍ في الكتلة، كالإمارات العربيّة المتّحدة، ولو أُخذت باقي الدّول الأعضاء بعين الاعتبار، كالعلاقة بين قطر والمملكة العربية السّعودية، أو مع غيرها من الأعضاء باستثناء

عُمان، لاختلفت النّتائج، ولظهر حجم الهُوّة والفوارق بين أعضاء الكتلة الواحدة، في شكلٍ من أشكال الفشل في عدالة التّوزيع والاستفادة من مزايا الاتّفاقية.

وفسّرت دراسة (لموشي، نايلي، و حركات، 2020)، انتفاع دول مجلس التّعاون الخليجي من تكتّلها عبر عدّة مقاييس، مُركّزةً على ميزة السّيطرة على أسواق النّفط الخام، إلّا أنّ هذا بعيدٌ في أثره وتداعياته عن مجريات مشروع تكاملها، إذ ينبع ذلك من امتلاكها لنسبةٍ كبيرةٍ من النّفط، كمقوّماتٍ طبيعية لا تخضع في انعكاساتها إلى إضافات عمليّة التّكامل، وقد أُجيب على هذا الطّرح في نفس الدّراسة، حين تمّ التّطرق لضعف التّنويع الإنتاجي، والاعتماد على هذه الثّروة كمصدرٍ أساسيٍ للدّخل، والذي اعتُبر كأحد أبرز التّحدّيات التي واجهتها الكتلة.

وأكّدت دراسة (Himmawan & Wijaya, 2021)، على ايجابية مشروع التّكامل، من خلال تبيان أثره في جذب الاستثمارات، وقد كانت إضافة هذا البحث مقارنةً بسابقيه، في التّأكيد على علاقة الجوانب السّياسية بالجوانب الاقتصادية في عملية التّكامل لدول المجلس، وهذا ما يؤكّده تأثّر مشروعها بالصّراعات القائمة بين أعضائها.

ورد التّناقض بين دراسة (Naser, 2008) ودراسة (Beaujouan, 2019)، حول الإفادة في التّنسيق والحوار، ليتمّ في هذه الأخيرة الاحتجاج بانعدامه وفشل مؤسّساته، المتجسّد في إضعاف مواقف هذه الكتلة في المفاوضات والقرارات السّياسية الخارجية، واختلال توازناتها الدّاخلية، بالإضافة إلى عدم تمكّنها من إقامة اتّحادٍ نقدي، وعجزها عن توفير ما يُمكّن من حماية الكتلة، كانشقاقٍ تجسّد عبر خلافاتها السّياسية، والتي اختلف المنظّرون في مردّها، بين من يرى فيها امتداداً لخلافاتٍ تاريخية، وآخرون ممّن أرجعوها إلى انقساماتٍ سياسيةٍ حديثة.

كما ورد الاتّفاق بين دراسة (Beaujouan, 2019)، ودراسة (Himmawan & Wijaya, 2021)، حول تأثّر دول المجلس باقتصادها السّياسي، أمّا الاختلاف فمع دراسة (Daniel, Safi, Hamouri, Tabash, & Farooq, 2023)، فيما تعلّق بانعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. المبحث الرابع: دراسات سابقة مُقارنة.

- **دراسة** (Batavia & Nandakumar, 2006):

اعتماداً على نموذج الجاذبية المعزّز كنهجٍ إجمالي، سعى الكتّاب إلى دراسة الآثار المترتّبة عن تشكيل المجموعات الاقتصادية، كتلة الاتّحاد الأوربي، رابطة جنوب شرق آسيا، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وتتبّع انعكاساتها على أحجام التّجارة الثنائية البينية والخارجية، خلال الفترة 1973–2002، كما تمّت الاستعانة بتحليلات السّلاسل الزّمنية الخاصة بكلّ بلدٍ كنهجٍ تفصيلي، لتتبّع آثار اتّفاقيات التّجارة الإقليمية على الواردات.

فأمّا الأثر الذي تبيّن من التّحليل الإجمالي، فكان الزيّادة في مستويات التّجارة بين الشّركاء التّجاريين، خاصّةً في رابطة جنوب شرق آسيا، والتي قطعت شوطاً كبيراً في إجراءات التّحرير والإصلاح، بالإضافة إلى توسعة الشّراكة مع دول أوربا، والدّول الأعضاء في كتلة منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية، نتيجةً للتقدّم الأكبر والأكثر عمقاً لاتّفاقية التّكامل الاقتصادي، في النّموذج الأوربي.

في حين أثبت المنهج التّحليلي المفصّل، أنّ تشكيل اتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، لم يعكس أيّ أثرٍ لدى الهند، بعكس الأثر السّلبي الذي ظهر على بعض الدّول، كتركيا التي تأثّرت حصّة صادراتها في إجمالي واردات منطقة الاتّفاقية، والبرازيل التي عرفت الأثر الأكثر سلبيّةً، بعد الانخفاض الكبير الذي عرفته مستويات صادراتها، نتيجةً لتشكيل هذه المنطقة، وعلى النّقيض ممّا سبق، فقد أثّرت اتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، ومنظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية إيجاباً على صادرات ماليزيا إليهما، كما سجّل انضمام المكسيك إلى اتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، انعكاساً إيجابياً على إجمالي تجارتها، نتيجة التّمكين من الوصول إلى أسواق التّصدير وتحرير التّجارة.

وفيما تعلّق بأثر تشكيل الاتّحاد الأوربّي، فقد مكّن التكتّل الأعضاء فيه من حماية صادراتهم وضمان حصصهم التّصديرية، ليختلف انعكاس تأسيس هذه الكتلة تجاه الدّول غير المنتمية إليه، بين مستفيدٍ ومتضرّر، حيث شهدت العلاقات التّجارية بين الإتّحاد الأوربي والمكسيك تزايداً ملحوظاً، كما ظهر الأثر الإيجابي على ماليزيا بدايةً من عام 1992، إلّا أنّ الهند ورغم أنّ حصصها التصديرية لم تتضاءل، فقد تأثّرت سلباً بالتّكامل التّجاري في أوربا، إذ أنّه حال دون نماء هذه الحصص وزيادتها، كما أنّها فقدت القدرة على الوصول إلى الأسواق، بعد تشكيل منظّمة التعّاون الاقتصادي والتّنمية، أمّا تركيا فقد تركت مرحلة إقامة الاتّحاد النقدي الأوربي أثراً سلبياً بالغ الأهمية عليها.

– **دراسة** (بن يوب، ماحي، و عوار، 2017):

أُسقطت المقارنة في هذه الدّراسة، بين نموذجي التّكامل الاقتصادي لكلٍ من بلدان المغرب العربي المتمثلة في (الجزائر، المغرب وتونس)، ونظيراتها من دول مجلس التّعاون الخليجي، بالاعتماد على نموذج التّكامل المشترك ل"جوهانسن"، للفترة ما بين 1981–2014، قصد اختبار العلاقة بين الاقتصاديات الكلّية للنموذجين على المدى الطويل، بالتّركيز على النّاتج المحلّي الإجمالي، التّجارة البينية والأسواق المالية الممثّلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، بالإضافة إلى السّياسات النّقدية المعبّر عنها بأسعار الصّرف الحقيقي ومعدّلات التّضخّم، حيث خلُصت الدّراسة إلى جملةٍ من النّتائج أهمّها:

إرجاع سبب التّأخر في بناء تكاملٍ اقتصادي، بين دول المغرب العربي إلى أسبابٍ سياسية، نظراً لتوفّر إمكانياته، والتي تمّ تأكيدها إثر إثبات وجود علاقة التّرابط بين متغيّرات الدّراسة، أمّا فيما تعلّق بدول مجلس التّعاون الخليجي، فقد أثبتت نتائج اختبار التّكامل المشترك للنّاتج المحلي الإجمالي، وجود ثلاث علاقات تكامل، في حين أشار اختبار التّجارة البينية، إلى وجود أربعة علاقات تكاملٍ مشترك، ونتج عن اختبار التّضخم وأسعار الصّرف الحقيقية علاقتين، أما فيما يخصّ الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ثبُت وجود ثلاثة علاقات تكاملٍ مشترك، النّتائج التي أكّدت وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيّرات الدّراسة، ما أثبت توافر أهم مؤهّلات التّكامل الاقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

- **دراسة** (Ramezani & Sabbaghian, 2020):

تضمّن هذا البحث طرحاً ملمّاً بأهداف تشكيل التّجمعات الاقتصادية، وتنامي التّقارب الإقليمي في كتلتي الآسيان ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى ما يندرج ضمن ذلك من تشابهٍ واختلاف، حيث وبالاعتماد على المنهج التّحليلي، أشارت نتائج الدّراسة إلى كون الكتلتين قد اشتركتا في أسباب نشأتهما، والأهداف الأولية منها، بحكم الرغبة المشتركة في توحيد الجهود والصّفوف، ردّاً على التّهديدات الخارجية، في حين ظهر الاختلاف في مسار الكتلتين، إذ لم تكتفي كتلة الآسيان بتحقيق ما هدفت إلية من توفيرٍ للحماية، على الرّغم من أولويتها، بل عملت على تعزيز علاقات التّعاون ونقلها إلى مجالاتٍ اقتصادية وثقافية واجتماعية، الخطوات التي اعتُبرت على إثرها، أكثر نجاحاً وقدرةً على توسعة وظائفها، مقارنةً بكتلة مجلس التّعاون.

- **دراسة** (بن يوب، عوار، و بن خالدي، 2020):

تمّ السّعي من وراء هذه الدّراسة، إلى بناء مقارنةٍ بين نموذجي التّكامل الاقتصادي، لكلٍّ من كتلتي الإتّحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ظهر الاختلاف بدايةً من اختلاف الظروف والخصائص، إذ بُني الإتّحاد الأوروبي رغم الاختلاف في اللّغات والانتماءات الدّينية، بعكس توحّدها في دول المجلس، وتنوعت قواعد الإنتاج وارتفعت معدّلات الشّيخوخة في النّموذج الأوروبّي، في حين غلب على دول المجلس ندرة القوى العاملة الوطنية، والاعتماد الكبير كدخلٍ على مصادر النّفط، وأمّا المقارنة بين مسيرتي النّموذجين، فكانت حول تتمّة مراحل التّكامل من عدمها، إذ استطاع الاتحّاد الأوروبي تحقيقها كاملةً، انطلاقاً من منطقة التّجارة الحرّة عام 1986، إلى غاية تأسيس اتّحاده النّقدي عام 1999، في حين عجزت كتلة مجلس التّعاون عن تجاوز المراحل الثّلاث الأولى، وبلوغ مرحلة الاتّحاد النّقدي، كما سلّط الكتّاب الضوء في مقارنتهم على مستويات التّجارة البينية، والتي ظهر فيها التّباين جلياً بين الكتلتين،

بكبر حجمها في الاتّحاد الأوروبّي وضآلته لدى دول المجلس، في سببٍ أرجعه الكتّاب إلى تحدّياتٍ مختلفة، كضعف التّنويع الاقتصادي وتشابه هياكلها الاقتصادية.

– التّحصيل المقارن للدّراسات السّابقة:

افتقدت دراسة (Ramezani & Sabbaghian, 2020)، ودراسة (بن يوب، عوار، و بن خالدي، 2020)، للتّحديد الزّمني للفترة المُقام خلالها المقارنة، كما عدِم في أولاهما ما يُتيح لكاتبيها، تقييم جدوى اتّفاقية التّكامل في كلّ كتلةٍ من كتل المقارنة، حيث خلت الدّراسة من أيّ مؤشّراتٍ اقتصادية أو اجتماعيّةٍ وسياسية، كاعتماد ثانيهما على مستويات التّجارة البينة، أو كاتّخاذ الإنجاز المرحلي كمقاييس مقارنة، ولو أنّ هذا الأخير قد تأخّر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نتيجةً لعدم تحقيقها لتوحيد عملاتها، إلّا أنّها وحسب دراساتٍ عديدة، قد عُدّت كواحدةٍ من أكبر التّجمّعات الاقتصادية، وأهمّها حول العالم.

تمّ في دراسة (Batavia & Nandakumar, 2006)، التّأكيد على قيمة ميزة العضوية في التّكتّلات الاقتصادية، وتعزيزها للمبادلات التجارية، باختلاف درجتها من دولةٍ عضوٍ لأخرى، إلّا أنّ الميزة تبقى غير كافيةٍ لتوسعة العلاقات التجارية، ما لم تُرفق العملية بتحريرٍ تجاري، مرفقٍ ببعض الإصلاحات الاقتصادية.

وقد يرجع الاختلاف في الأثر على الدّول الخارجية، إلى قدرة البعض منها على شقّ طريقها إلى أسواق الكتل الاقتصادية، رغم عدم العضوية فيها، الأمر الذي يمكن أن تُساهم في تحديده قوّة اقتصاديات هذه الدّولة، ومدى حاجة التّجمعات الاقتصادية إليها، كاستمرار المملكة المتّحدة في التّعامل مع أبرز دول الاتّحاد الأوربي، على الرغم من تنازلها عن صفة العضوية، أو كالبلدان ذوات الأسواق النّاشئة الدّيناميكية، كحالة ماليزيا.

حسب التأصيل النّظري، فقد أصابت دراسة (بن يوب، ماحي، و عوار، 2017)، في الإشارة إلى قدرة الخلافات السّياسية على عرقلة مسيرة مشاريع التّكامل، كما حالت نفس العراقيل دون تقدّم مراحلها في نموذج مجلس التعاون الخليجي، ومنعت تأسيسها في الدّول المغربية.

وفي الأخير، يمكن الإشارة إلى تميّز دراستنا بالاختلاف عن سابقيها من الأبحاث، **وانفرادها** عنهم باشتمالها على أكثر من أربعين مؤشّرٍ فرعي، عبر الاعتماد فيها على مؤشّر قياس التّكامل الاقتصادي (ARCII)، المعتمد لدى معهد بنك التّنمية الآسيوي (ADB)، والذي تمكّن أبعاده من نيل الشّمولية والإلمام، على عكس باقي الدّراسات التي اتُّخذت فيها المقاييس متفرّدةً، إذ أنّ التّركيز على جانبٍ واحدٍ، فيه من التّعتيم على آثار غيره من الأبعاد والمؤشّرات، وبعكس الدّراسات السّابقة التي ركّزت على آثاره السّاكنة أو الدّيناميكية، مكّن مؤشّر القياس المعتمد في هذه الدّراسة من الجمع في تحليله بين الأثرين، موضّحاً بعد تعزيزه بآخر بعدين، فارق التّحويل في التّجارة بأثرٍ سلبي، وفي المعرفة بأثرٍ إيجابي، إذ أنّ تحويل المعرفة يخلق معرفةً، كما مكّن ذات المؤشّر من دراسة الفوارق بين حصص الدّول الأعضاء للمجلس، كمقياسٍ اعتُمد لتقييم جدوى التّكامل في رابطة جنوب شرق آسيا، وفي اتّفاقية التّجارة الحرة لأمريكا الشّمالية.

- خلاصة الفصل:

في إطار ما سمح به عرض نماذج التكتّلات الاقتصادية الثّلاث، وما مكّنت منه معطيات الدّراسات السّابقة، على اختلاف عيّناتها وأزمنتها والمناهج المعتمدة فيها، اتّضح أنّ دوافع التّوجه نحو إقامة اتّفاقية التكامل الاقتصادي، كانت متعدّدةً يستبقها ويغلب عليها الطّابع السياسي والأمني، لتتوالى بعده نظيراته الاقتصادية السّاعية دولها من خلالها، إلى تحقيق ما عجزت عنه إذا ما استمرّت فُرادا، ولتستمرّ سيطرة الجانب السياسي عل مسارها، لتختلف به عن بعضها اختلاف سياساتها وتوجّهاتها، ما درّ في آخر هذا التّفاعل تبايناً بينها، امتدّ ليبلغ نتائجها ومستوياتها وعدد أعضائها، الحال الذي تجسّد في نموذج دراستنا، هذا الأخير الذي أجمعت غالب الدّراسات حوله، على العجز عن إتمام مرحلة اتّحاده النّقدي، وعن إزالة ما بين دوله من فوارق، أمّا غير ذلك فقد تضاربت فيه النّتائج واختلفت حسب أزمنتها والمتغيّرات المدخلة في دراستها.

الفصل الرابع:

توجّهات وأداء مشروع التّكامل الاقتصادي في دول مجلس التّعاون الخليجي.

- تمهيـــد:

سعياً منّا إلى تحليل وتقييم مشروع التّكامل الاقتصادي الإقليمي، في دول مجلس التّعاون الخليجي، وبعد تطرّقنا للدّراسات التي تعدّدت مناهجها واختلفت متغيّراتها، على الرّغم من توحّد مسعاها، ارتأينا التّركيز على جملةٍ من المتغيّرات، بدايةً بالتّوجّهات الخارجية للمجلس، هذه الأخيرة التي اعتُبرت في بعض الدّراسات، كأحد أبرز معايير تقييم فاعليّة التّجمّعات الاقتصادية، عبر أحجام معاملاتها مع غيرها من الاقتصاديات الخارجية، ومدى اندماجها في السّلاسل العالمية، بالإضافة إلى ما يوفّره هذا الجانب من الدّراسة، من إمكانية مقارنة المعاملات البينية بنظيراتها مع الشّركاء الأجانب، كما اعتمدنا على بعض المؤشّرات المعتمدة من قبل بنك التّنمية الآسيوي، في قياس جدوى اتّفاقيّات التّكامل الاقتصادي، انطلاقاً من أحجام تجارتها البينية والخارجية، بالإضافة إلى قياس جدوى مشروع التّكامل لدى هذه الكتلة، عبر المؤشّر المركب والمعزّز (ARCII)، وفي الأخير عمدنا إلى دراسةٍ مقارنةٍ، تفرّعت مطالبها تبعاً لتفرّع أهدافها، إذ تمّت فيها المقارنة بين حصص الدّول الأعضاء في التّجارة البينية والخارجية، كما تمّت العملية بين ما سُجّل من مساهماتٍ في المؤشّر الإجمالي وفي أبعاده، لينتهي الفصل بمقارنة بين أداء كتلة المجلس وبعضٍ من نماذج التّكتّلات العالمية، الصّياغة التي تمّ تقسيم مضامينها على النّحو الآتي:

- **المبحث الأوّل:** واقع التّوجّهات الخارجية لمجلس التّعاون الخليجي.
- **المبحث الثّاني:** تحليل التّجارة البينية والخارجية في مجلس التّعاون الخليجي.
- **المبحث الثّالث:** تقييم أداء التّكامل الاقتصادي في مجلس التّعاون الخليجي.
- **المبحث الرّابع:** دراسات مقارنة لمساهمات وأداء دول مجلس التّعاون الخليجي.

1. المبحث الأوّل: واقع التّوجّهات الخارجية لمجلس التّعاون الخليجي.

يتضمّن النّقاش في هذا المبحث، مسار العلاقات الخارجية لكتلة مجلس التّعاون الخليجي، المندرجة في إطار سياسات الإقليمية الجديدة، وما عُرفت به هذه الأخيرة من زيادةٍ في تعداد الشّركاء التّجاريين، وتنويعٍ في مجالات هذه الشّراكة، بحثاً عن التّنويع وتوسعة النّطاق، المسعى الذي رأت فيه دول مجلس التّعاون الخليجي، سبيلاً لزيادة امتداد علاقاتها التّجارية والاستثمارية، نحو أقوى الدّول والتّكتّلات الاقتصادية عبر العالم.

وانطلاقاً من دراستي (Bhowmik, 2021) و(Sawada, 2021) ، اعتُبرت علاقات الشّراكة الخارجية للتّجمّعات الاقتصادية، منهجاً يُتّخذ ومقياساً يُعتمد، في سبيل تقييم مدى نجاح هذه الكتل، في مشاريع تكاملها الاقتصادي، ومدى تأثير كلّ واحدةٍ فيهنّ على الأخرى، إذ ركّز كاتباها على حصص الصّادرات والواردات، بالإضافة إلى وجهتها ومؤشّرات تركيزها، إسقاطاً على مجلس التّعاون الخليجي (GCC)، رابطة جنوب آسيا للتّعاون الإقليمي (SAARC) ورابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) كعيّناتٍ للدّراسة، وبناءاً عليه، نسعى فيما يلي من مطالب، إلى التّطرّق لأهمّ وأكثر الدّول والتّكتّلات الاقتصادية، شراكةً مع دول مجلس التّعاون، بغية تحديد توجّهات هذه الكتلة الخارجية، كاندماجٍ لها في الشّبكات العالمية.

1.1. المطلب الأول: علاقات مجلس التّعاون الخليجي مع دول آسيا.

1.1.1. علاقات مجلس التّعاون الخليجي مع الهند:

– **العلاقات التّجارية:** يتّضح عمق هذه العلاقة ممّا أشارت إليه بعض الدّراسات، المشيرة إلى أنّه ورغم الفشل في توقيع اتّفاقية التّجارة الحرّة بين الشّريكين، إلّا أنّ التّجارة الثّنائية قد حقّقت نموّاً هائلاً، نتيجةً لعمق المساعي وتجسيد التّعزيزات من قبل الطّرفين، حيث ارتفعت قيمها من 05.55 مليار دولارٍ أمريكي عام 2000، إلى نحو 158.41 مليار دولارٍ أمريكي عام 2012، هذه القيم التي تباينت حصصها بين الدّول الأعضاء للمجلس، إذ احتلّت الهند المرتبة الثّانية، في توجّهات الصّادرات العمانية غير النّفطية، بعد الإمارات العربية المتّحدة، والثّالثة في توجّهات الصّادرات النّفطية بعد الصّين، وبلغت الاستثمارات المشتركة حينها نحو 07.53 مليار دولارٍ أمريكي، وبلغت التّجارة الهندية الكويتية عام 2010، ما يفوق 12.27 مليار دولارٍ أمريكي، ونمت العلاقات التّجارية الهندية مع قطر بنحو ستّة أضعاف، حيث تزايدت قيمها من 01.2 مليار دولارٍ أمريكي عام 2005، إلى حوالي 07.2 مليار دولارٍ أمريكي عام 2010 (Tim & Monica, 2013, p. 155).

وقد أثبتت أحد الدّراسات، أنّه وبعد مراحل تخفيض التّعريفة الجمركية من قبل كلا الطّرفين، خلال فترة ما بين 2001 و2015، كآليّةٍ فعّالةٍ تخدم مساعي تعزيز الشّراكة التّجارية، اتّضح الأثر الإيجابي بزيادة الصّادرات

بنسبٍ متفاوتةٍ بين دول المجلس، مع افتراض ثبات باقي المتغيّرات، حيث أنّه وبمجرّد تخفيض التّعريفة بنسبة 50%، ازدادت الصّادرات الهندية إلى البحرين، لتصل إلى نحو 574 مليون دولار، محقّقةً زيادةً بنسبة 95%، أمّا مع الكويت فبلغت ما قيمته 4617 مليون دولارٍ أمريكي، أي أنّها ازدادت بنسبة 347%، في حين بلغت 1598 مليون دولارٍ مع عُمان، لتُقدّر نسبة الزّيادة بنحو 71%، ووصلت مع قطر إلى نحو 2436 مليون دولار، بنسبة زيادةٍ قُدّرت بحوالي 44%، أمّا الصّادرات الهندية إلى السّعودية، فقد ازدادت بنسبة 39%، لتبلغ ما قيمته 2970 مليون دولار، وجاء الأثر مماثلاً في الشّراكة الإماراتية، والتي ازدادت الصّادرات الهندية إليها بنسبة 44%، لتبلغ نحو 14386 مليون دولار (Shahid & Imran, 2018, p. 82)، أمّا تطوّر العلاقات التّجارية فيما بعد هذه الفترة، فنطرحه وفق البيانات الصّادرة عن مراكز الإحصاء الخليجيّة، عبر الشّكل الآتي:

الشكل رقم23 : التّبادل التّجاري السّلعي بين مجلس التّعاون والهند، خلال الفترة 2014-2021.

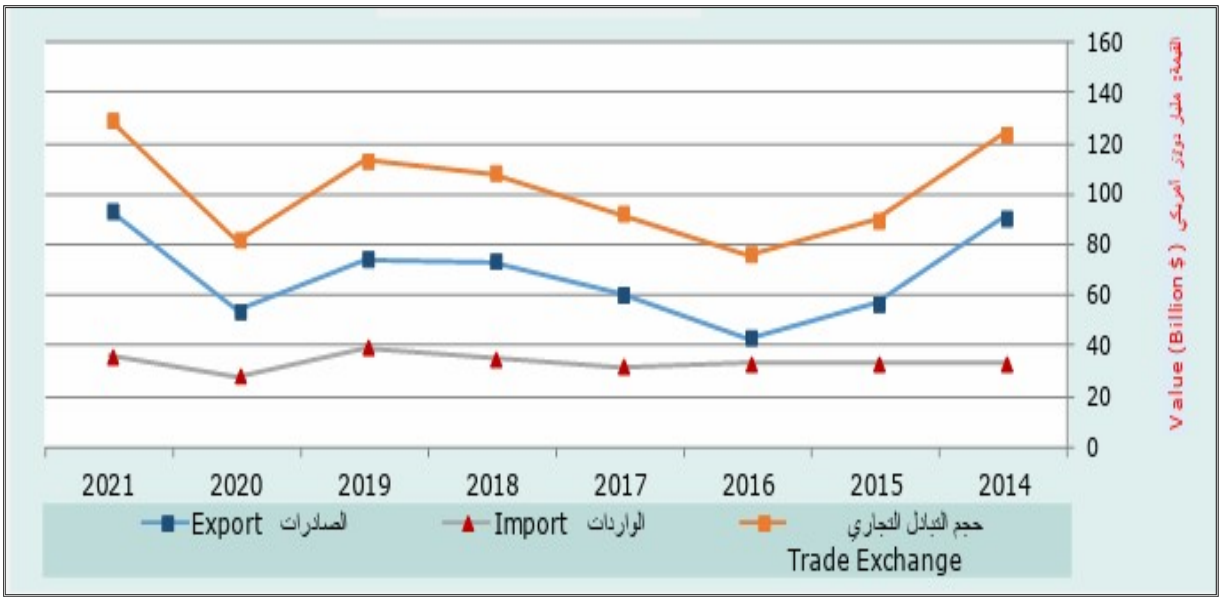

المصدر: (المركز الإحصائي الخليجي، 2022).

شهد حجم المبادلات التجارية السلعية بين الشّريكين، خلال فترة ما بين 2014 و2016 انخفاضاً مستمراً، حيث تدنّت قيمه من 123.4 مليار دولارٍ أميركي، إلى نحو 75.9 مليار دولارٍ أمريكي، في سببٍ رئيسي لانعكاس تراجع أسعار النّفط، المنعكسة بدورها على قيم الصّادرات، والتي انخفضت من 90.4 مليار دولارٍ أمريكي، إلى حوالي 43.0 مليار دولار، مع ثباتٍ في قيم الواردات، إلاّ أنّه وبدايةً من عام 2016، ظهرت الزّيادة في حجم الصّادرات، محقّقةً ما قيمته 60.5 مليار دولارٍ أميركي عام 2017، أي بتغيّرٍ بلغت نسبته 11.4%، بالإضافة إلى زيادةٍ في فائض الميزان التّجاري، البالغة ما قيمته 28.9 مليار دولارٍ أمريكي، بعد أن كان قد قُدّر بحوالي 10.0 مليار دولارٍ خلال عام 2016.

واستمرّ الارتفاع في حجم التّبادل التّجاري السّلعي بين الشّريكين، ليُحقّق في عام 2018 ما قيمته 108.2 مليار دولارٍ أميركي، بعد أن بلغ نحو 92.9 مليار دولارٍ عام 2017، مسجّلاً بذلك نسبة ارتفاعٍ قُدّرت بنحو 16.5%، ومحقّقاً فائضاً في الميزان التّجاري السّلعي، بقيمة 37.8 مليار دولار، بنسبة ارتفاعٍ بلغت 27.3%، القيم التي تُرجمت نسبتها في حجم التّبادل التّجاري السّلعي، لدول المجلس مع الهند، من إجمالي قيم التّجارة الخارجية للمجلس، مع الأسواق العالمية بحوالي 9.9%، بالمساهمة الأكبر للمملكة العربية السّعودية، في الصّادرات السّلعية بنسبة 36.1%، وبالصّدارة في الواردات السّلعية للإمارات العربية المتّحدة بنسبة 65.5%.

وتماشياً مع الاتّجاه العالمي، الذي شهد تقلّصاً في النّشاط الاقتصادي، تأثّرت التّجارة الثّنائية بين الهند ودول المجلس بشكلٍ كبير، حيث بلغ إجمالي التّجارة بينهما خلال عام 2020، حوالي 81.5 مليار دولارٍ أميركي، مقارنةً بنحو 113.2 مليار دولارٍ خلال عام 2019، ليُعاود الانتعاش في المبادلات التّجارية السّلعية، ويبلغ حجمها الإجمالي 129.0 مليار دولارٍ خلال عام 2021، بدفعٍ أكبر من الصّادرات التي بلغت نسبة التّغيّر فيها 73.6%، أمّا قيمتها فقُدّرت بحوالي 93.2 مليار دولارٍ أمريكي، في حين قُدّرت نسبة الزّيادة في الواردات بنحو 28.7%، وقيمتها بحوالي 35.8 مليار دولارٍ أمريكي، لتُسجّل الإمارات أعلى النّسب مشاركةً في التّجارة الثّنائية مع الهند، بحصّةٍ بلغت 06.4% من إجمالي صادرات الهند، و07.6% من إجمالي وارداتها، تليها المملكة العربية السّعودية بنسبة 02.1% في الصّادرات، و04.9% في الواردات، ثمّ قطر بنحو 00.4% و02%، أمّا الكويت فبنحو 00.3% و01.7%، ولتبلغ عمان نسبتي 00.6% و01%، لتأتي البحرين كآخر الأعضاء مساهمةً، محقّقةً 00.2% كنسبة من إجمالي صادرات الهند، و00.1% كنسبةٍ من إجمالي وارداتها.

واستمرّ الانتعاش لتمثّل التّجارة الثّنائية بين الهند ومجلس التّعاون، ما يقرب من 15% من التّجارة العالمية للهند، خلال الفترة الممتدّة ما بين 2021 و2022، حيث بلغ حجم التّجارة الثّنائية حوالي 154 مليار دولارٍ أمريكي، بالمساهمة الأكبر للإمارات العربية المتّحدة، والتي عُدّت من أبرز الشّركاء العالميين للهند، إذ احتلّت المرتبة الثّالثة عالمياً بعد الولايات المتّحدة الأمريكية والصّين، إذ مثّلت تجارتها ما يفوق نسبة 07% من إجمالي التّجارة الهندية، حيث بلغت صادرات الهند إليها من السلع والخدمات ما قيمته 28 مليار دولارٍ أمريكي، القيمة التي مثّلت ما نسبته 38.48% من إجمالي الواردات الإماراتية من السلع والخدمات، أمّا وارداتها منها ففاقت ذلك لتبلغ قرابة 45 مليار دولارٍ أمريكي، ولتغطّي ما نسبته 61.52%، من إجمالي الصادرات الإماراتية.

وجاءت السّعودية، كثاني أكبر الأعضاء تجارةً مع الهند، لاستيرادها منها لقرابة 09 مليار دولار، وتصديرها إليها لنحو 34 مليار دولار، لتنال بذلك الهند 20% من إجمالي الواردات السّعودية، و80% من صادراتها، أمّا

باقي الدّول، فتراوحت نسب إسهاماتهم بين 15 مليون دولار لقطر، كحجمٍ إجماليٍّ للمبادلات التّجارية مع الهند، وبين حصّة البحرين التي سجّلت آخر قيمةٍ بين نظيراتها، والتي قُدّر إجمالها بحوالي 1.6 مليار دولارٍ أمريكي.

وسعياً إلى التّفصيل في حجم العلاقات التّجارية الثّنائية، لجمهورية الهند وباقي الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجي، وتتبّع تطوّراتها بدايةً من عام 1996، نستعرض الشّكل الموالي:

الشكل رقم24 : تطوّر التّجارة بين الهند ودول مجلس التّعاون، خلال الفترة 1996-2021.

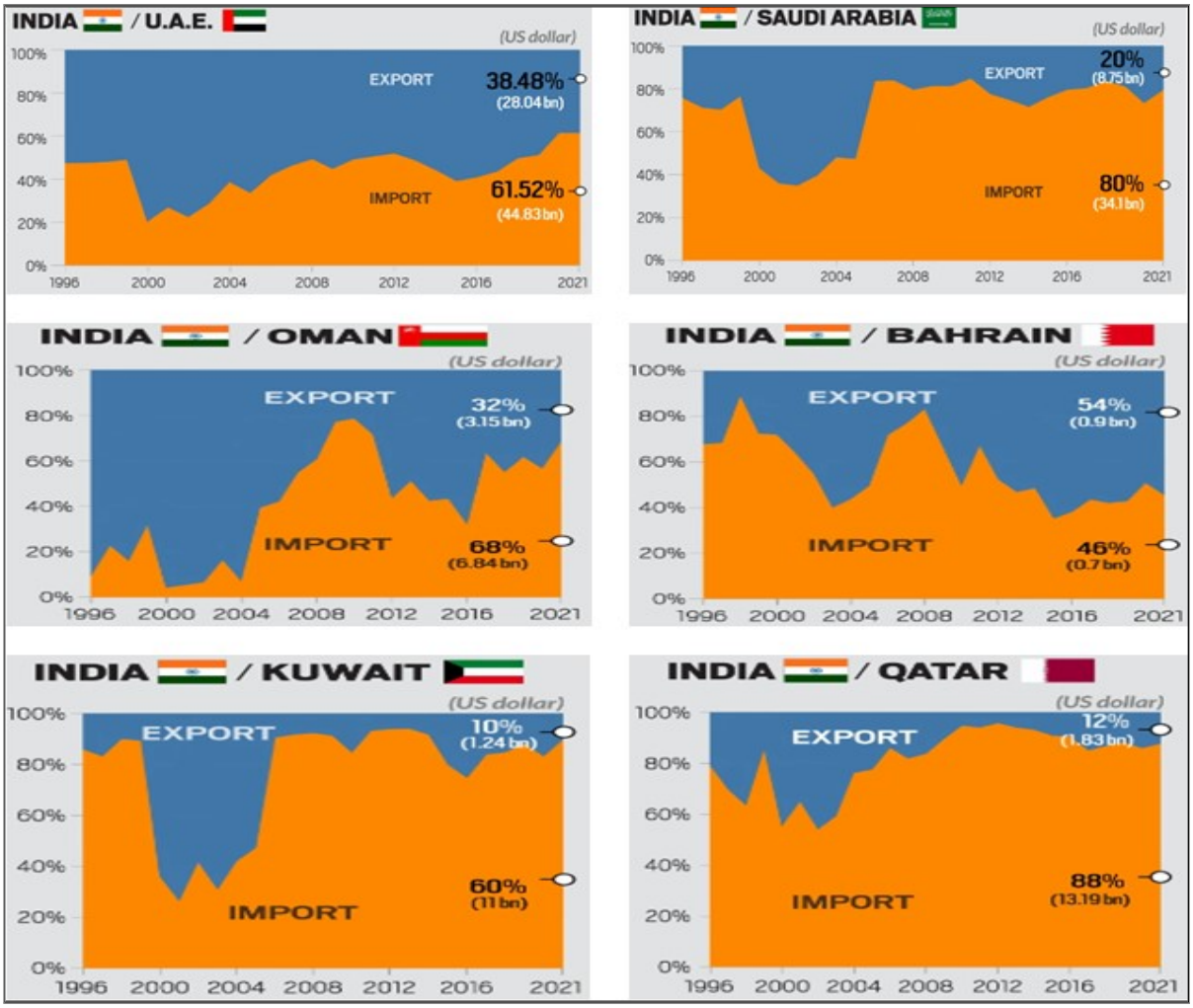

المصدر: (Ministry of Comerce and Industry, 2022).

وهناك توقّعاتٌ لفئةٍ من المحلّلين، ممّن أشاروا في دراساتهم إلى وجود احتمالٍ يقرب التّأكيد، لنموّ العلاقات التّجارية بين الشّريكين وزيادة نسبها، كما أعلنت الهند نهاية عام 2021، عن توقّعاتها بزيادة حجم العلاقات بين الطّرفين، حيث وأمام توافر الإمكانيات الدّاعمة لذلك، باشر الجانبان مفاوضاتٍ بشأن اتّفاقيةٍ اقتصاديةٍ بعيدة المدى، بموجب اتّفاقية الشراكة الاقتصادية الشّاملة للهند (CEPA) (فجار، 2022).

– **العلاقات الاستثمارية:** أشادت بعض الدّراسات، بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المجلس في الهند، وارتفاع قيمها من 223 مليون دولارٍ عام 2005، إلى 2639.5 مليون دولارٍ عام 2012، ومساهمتها في زيادة التّنمية في البنية التّحتية والصّناعة والزّراعة، وكذا النّقل والاتّصالات، ورغم ذلك فقد وُجّه إلى هذا الجانب جملةٌ من الانتقادات، كونه لم يجسّد إمكانيات دول المجلس المتاحة وقتها، بالإضافة إلى كون النّسبة المحقّقة كانت ضئيلةً، إذا ما تمّ مقارنتها بالحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للكتلة (Rumel, 2014, p. 95)، وسعياً إلى تبيان تطوّرات الشّراكة الاستثمارية بين الطّرفين، خلال الفترات الأخيرة من الدّراسة، نعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم 14: الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون في الهند (مليون دولار).

البـــــــــــــلد	2020-2019	2021-2020
الإمارات العربية المتّحدة	338.57	2.125.71
سلطنة عُمان	32.19	06.21
المملكة العربية السّعودية	89.92	1.525.12
قطر	54.70	159.20
البحرين	05.17	01.5
الكويت	02.04	06.89
المجموع	522.59	3.824.63
إجمالي الاستثمارات الوافدة إلى الهند	73.455.00	30.004.00
النسبة من الإجمالي	%01	%13

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Ministry of Comerce and Industry, 2022).

خلال فترة مابين 2020 و2021، شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الوافدة من دول المجلس إلى الهند قفزةً كبيرةً، خاصةً خلال النّصف الأوّل من هذه الفترة، حيث بلغت قيمتها 03 مليار دولار، أي ما يمثّل 13% من إجمالي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الهند، بعد أن كانت نسبتها لا تتعدّى 01% خلال الفترة 2019-2020، وبقيمةٍ قُدّرت بنحو 522.59 مليون دولار، ويرجع الانتعاش في النّشاط الاستثماري، إلى مساهمات كلٍّ من السّعودية والإمارات، واللتّان توعّدتا بزيادة مجموع استثماراتهما في الأسواق الهندية، إلى حوالي 100 و75 مليار دولارٍ على التّوالي، خاصةً بعد أزمة الوباء التي ساهمت في إبراز إمكانياتٍ ومجالاتٍ جديدة للتّعاون بين للشّريكين، كالرّعاية الصّحية الرقمية وصناعة الأدوية (Quamar, 2021, pp. 02-06).

أمّا فيما يخصّ الاستمارات الهندية الوافدة إلى دول المجلس، فقد بدت علاقات الشّراكة فيها أكثر عمقاً وامتداداً، ما أكّدته البيانات الحديثة لاتّحاد الصّناعة الهندية، حيث بلغت الاستثمارات الهندية في الإمارات نحو 55 مليار دولار، ووصلت عدد الشّركات الهندية النّشطة بالأسواق الإماراتية، إلى نحو 45 ألف شركة، لتُعلن بذلك الإمارات، أنّ الهند واحدةٌ من بين الدّول السّبع المصنّفة كشريكٍ اقتصاديٍ جوهري، وفي نفس السّياق، جاءت السّعودية كثاني شريكٍ خليجي، ورابع أقوى شريكٍ عالمي للهند، خاصةً بعد أن بلغت الشّراكة التّجارية بينهما، حوالي 40 مليار دولارٍ عام 2019، وتنظر الهند إلى الدّوحة كأكبر مورّدٍ للغاز الطّبيعي، إضافةً إلى المبادلات الجارية المتضمّنة للنّفط والألمنيوم، بالإضافة إلى تواجد قرابة 06 آلاف شركةٍ هنديةٍ مختلفة المجالات بقطر، أمّا الكويت فقد بلغ حجم تبادلها التّجاري مع نفس الشّريك، نحو 11 مليار دولارٍ عام 2019، وارتفعت الاستثمارات الكويتية بالهند عام 2021 إلى نحو 5.5 مليار دولار، وعن حجم المبادلات التّجارية مع عُمان، فقد بلغت قيمته قرابة 5.3 مليار دولارٍ عام 2020، أمّا البحرين فكانت آخر الأعضاء حصّةً ومساهمةً في الشّراكة الهندية، حيث لم يتجاوز حجم التّبادل التّجاري فيها 1.2 مليار دولارٍ عامها، كما لم تتجاوز الاستثمارات الهندية فيها ما قيمته 1.6 مليار دولار، وبعد الفترة الطّويلةٍ الأجل، الكثيفة المساعي الهادفة والجهود الرّامية، إلى تحسين العلاقات الاقتصادية الثّنائية وتعزيزها، وعبر كمّ المفاوضات واتّفاقيات الشّراكة التي شملت مجالات التّجارة واستقطاب الشّركات الأجنبية المتعدّدة الأنشطة، كانت المُفرزات ما تمّ تلخيصه عبر الجدول الآتي:

الشكل رقم25 : حجم المبادلات التّجارية والشّركات الهندية بدول مجلس التّعاون عام 2022.

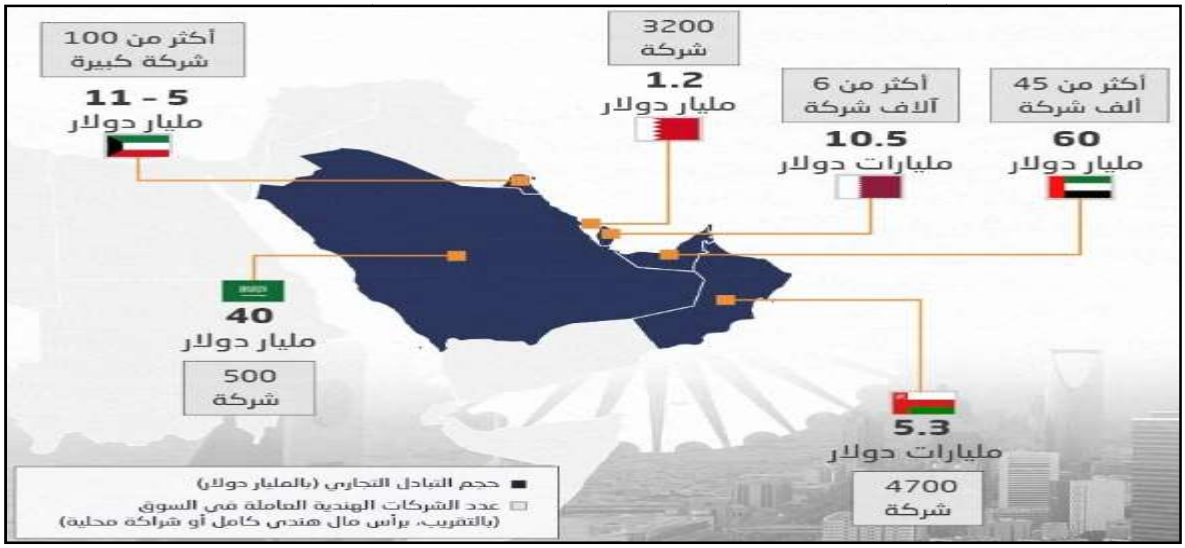

المصدر: (Ministry of Comerce and Industry, 2022).

وفي الأخير، يمكن القول أنّ التّاريخ الطّويل للرّوابط الاقتصادية، الزّاخم بالمفاوضات بين الخليج وجنوب آسيا، قد آتى ثماره إذ أحدث تغييراً في التّصنيفات العالمية، للشّركاء التّجاريين مع دول المجلس وترتيبها، حيث انتقلت

الهند من سادس أهمّ شريكٍ في الصّادرات الخليجية عام 2014، إلى المركز الثّاني بعد الصّين، أمّا في الواردات فمن المركز الرّابع إلى الثّالث، إلّا أنّ هذا حسب بعض المحلّلين، لم يرقى إلى سدّ الفجوات في آليات التّبادل الاقتصادي، إذ لم تتمكّن دول مجلس التّعاون الخليجي من توقيع اتّفاقية التّجارة الحرّة مع الهند، بينما وقّعتها مع رابطة التّجارة الحرّة الأوربّية وسنغافورة، كعجزٍ أرجعه بعض المحلّلين إلى استمرارية القطيعة مع قطر، من قبل كلٍ من المملكة العربية السّعودية، الإمارات العربية والبحرين وحتّى مصر (Mogielnicki, 2019, p. 03)، فيما أرجعه البعض الآخر إلى تحدّياتٍ أخرى، كمنافسة الصّين وباكستان حول المنطقة، حيث تُرجّح كفّة باكستان في العلاقات مع دول الخليج، نظراً لمقوّمها الدّيني المشترك، والذي تلجأ إليه من خلال منظّمة التّعاون الإسلامي، أمّا الصّين فبقدرتها الهائلة على الاستثمارات، وبتنويع علاقات الشّراكة مع دول المجلس، والتي أثّرت على المصالح الهندية بالمنطقة (Kumar, 2020, p. 30).

2.1.1. علاقات مجلس التّعاون الخليجي مع الصّين:

– **العلاقات التّجارية:** شهدت المبادلات التّجارية بين الشّريكين تطوّراً ملحوظاً، حيث وبعد أن قلّت قيمها عن 10 مليار دولارٍ أمريكي خلال عام 2000، تزايدت خلال فترة ما بين 2010 و2014، لتُسجّل فائضاً في الميزان التّجاري، لدى دول المجلس طيلة تلك الفترة، والذي قُدّر بنحو 19.09 مليون دولارٍ أمريكي عام 2010، ونحو 44.50 مليون دولارٍ عام 2014، لتُسجّل فيه عُمان أعلى فائضٍ تجاريٍ مع الصّين من بين دول المجلس، بنسبةٍ بلغت 48.3% من إجمالي الفائض التّجاري لدول الكتلة.

هذا التّطور الذي كان مدفوعاً، بالزّيادة المرتفعة في قيمة إجمالي الصّادرات الخليجية نحو الصّين، خلال نفس الفترة، والتي قُدّر معدّل نموّه السّنوي بنحو 17.8%، بالإشارة إلى انخفاض قيمة هذه الصّادرات في عام 2014، بنسبةٍ قدّرت بنحو 0.5% مقارنةً بعام 2013، نتيجة تراجع صادرات كلٍ من المملكة العربية السّعودية وقطر والبحرين، لتتراجع بذلك القيمة الإجمالية للصّادرات، من 101.1 مليون دولارٍ أمريكي، إلى نحو 100.6 مليون دولارٍ أمريكي، القيمة التي مثّلت ما نسبته 11.7% من إجمالي صادرات دول المجلس، إلى كافة الشّركاء التّجاريين في العالم خلال نفس السنة، ولتبلغ بذلك مساهمة التجّارة الخارجية بين دول المجلس والصّين، في النّاتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، ما نسبته 9.6% خلال عام 2014، أي ما يعادل 28.4% من إجمالي حجم التّبادل التّجاري بين الجانبين (المركز الإحصائي، 2016).

أمّا فيما يخصّ التّجارة السّلعية بين الصّين ودول المجلس فيما بعد هذه الفترة، فنعرضه وفق الشّكل الموالي:

الشكل رقم26 : التّبادل التّجاري السّلعي بين مجلس التّعاون والصّين خلال الفترة 2014-2021.

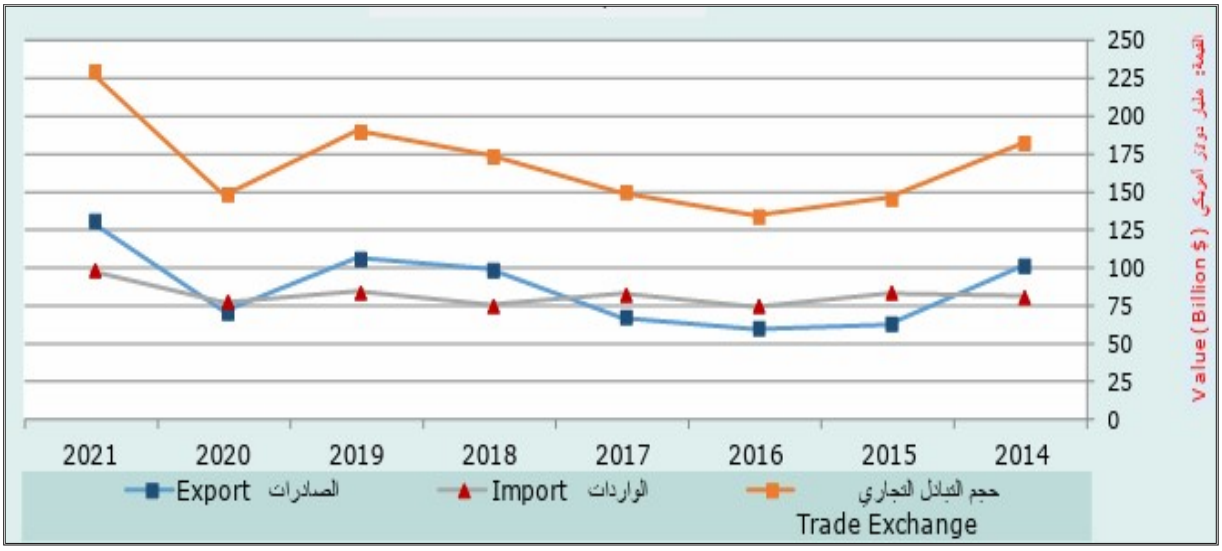

المصدر: (المركز الإحصائي الخليجي، 2022).

بلغت الواردات الخليجية من الصّين عام 2014 قيمة 81.1 مليار دولارٍ أميركي، لتمثّل نسبة 11.8% من إجمالي واردات دول المجلس من دول العالم خلال نفس السّنة، في حين قُدّرت صادرات دول المجلس إلى الصّين، بنحو 101 مليار دولارٍ أمريكي، لتُسجل بذلك 182.1 مليار دولارٍ كحجمٍ إجمالي للتّجارة الثّنائية مع الصّين، هذا الأخير الذي شهد تراجعاً إلى غاية عام 2016، مُسجّلاً ما قيمته 134.2 مليار دولارٍ أمريكي، هذا التّراجع الذي فسّره البعض بانعكاس انخفاض أسعار النّفط، على تجارة السّلع والخدمات، إلّا أنّه ورغم تدنّي القيمة المسجّلة خلال هذه السّنة، تمكّنت دول المجلس أن تحتلّ بها ثامن أكبر مُصدّرٍ ومستوردٍ من الصّين، وتنافس بها دولاً ذوات علاقاتٍ تجاريةٍ تاريخية وراسخة مع الصّين، ولتتمكّن بذلك الصّين من التّربّع على قائمة الترتيب العالمي للتّجارة مع دول المجلس، باحتلالها للمركز الأوّل في كلٍّ من الصّادرات والواردات.

وشهد عام 2017 عودة الانتعاش التّجاري بين الطّرفين، ليبلغ إجمالي حجم التّبادل التّجاري السّلعي، ما قيمته 150.1 مليار دولارٍ أمريكي، محقّقا فارقاً بقيمة 21.2 مليار دولارٍ أمريكي، مقارنةً بعام 2016، بنسبة ارتفاعٍ بلغت 16.4%، إلّا أن الميزان التّجاري قد عرف عجزاً خلالها بقيمة 15.5 مليار دولارٍ أمريكي، وقد كانت الإمارات العربية المتّحدة عام 2017، الدّافع الأكبر لهذا التّغير، إذ بلغت مساهمتها في حجم التّبادل التّجاري السّلعي، ما نسبته 40.7%، كما كان لها الحصّة الأوفر في الواردات الصّينية، بنسبة بلغت 58.3%، أمّا الإسهام الأكبر في الصّادرات، فكان من قبل المملكة العربية السّعودية، هذه الأخيرة التي قدّمت ثاني أكبر

مساهمةٍ في حجم المبادلات التّجارية السّلعية لنفس السّنة، والتي قُدّرت بنحو 31.0%، وحسب تقريرٍ للمركز الإحصائي الخليجي، فإنّ نسبة 63.8% من واردات دول المجلس الصّينية لعام 2017، قد تركّزت حول ثلاثة سلع، حيث نالت الآلات والأجهزة الكهربائية النّسبة الأكبر منها، بنحوٍ بلغ 42.5%، كما حظيت المعدّات الآلية بنسبة 17.8%، في حين نالت مصنوعات الحديد والصّلب ما نسبته 03.5%.

وقد نال الطّرفان ثمار جهودهما، الرّامية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية، حيث وفي عام 2020 صُنّفت الصّين محلّ الاتحاد الأوربي، لتكون بذلك كأكبر شريكٍ تجاري لمجلس التّعاون الخليجي، وتشهد تجارتهما الثّنائية تزايداً مستمرّاً، لتحقّق ما قيمته 315.8 مليار دولارٍ أمريكي عام 2022.

وحسب دراسةٍ أُعدّت من قبل (إتّحاد المصارف العربية، 2022)، حول إجمالي تجارة الصّين مع الدّول العربية، أثبتت النّتائج استحواذ المملكة العربية السّعودية، على نحو 26.3% من التّجارة الخارجية لجمهورية الصّين تجاه الدّول العربية، إذ بلغ حجم التّجارة الثّنائية ما يقارب 67.1 مليار دولارٍ أمريكي، أمّا في عام 2021، وحسب القيم الإجمالية للتّجارة، فكانت المملكة الشّريك التّجاري الأول، بحجمٍ تجاريٍ بلغت قيمته 87.3 مليار دولارٍ أميركي، باعتبارها المُورّد الأول للصّين بالنّفط، وحلّت الإمارات العربية المتّحدة، خلال نفس السّنة بالمركز الثّاني عربياً في التّجارة مع الصّين، بحجم تبادلٍ تجاريٍ بلغ نحو 72.4 مليار دولارٍ أميركي، بعد أن بلغ 49.2 مليار دولارٍ في السّنة السّابقة، محقّقةً بذلك نمواً بنسبة 47%، أمّا عُمان فجاءت في المرتبة الرّابعة بعد العراق، حسب تصنيفات تجارة الدّول العربية مع الصّين، بتبادلٍ تجاريٍ بلغ نحو 32.1 مليار دولارٍ أميركي، محقّقةً زيادةً بنسبة 72%، بعد أن كان الحجم في حدود 18.6 مليار دولارٍ أمريكي.

أمّا فيما يخصّ تجارة الطّاقة، فقد مثّلت هذه الأخيرة الجزء الأكبر في واردات الصّين من دول المجلس، حيث وفي سنة 2017، زوّدت قطر واردات الّصين بما يقرب من 28% من الغاز الطّبيعي المسال، ومثّلت صادرات الإمارات العربية المتّحدة، حوالي 02.5% من واردات الخام السّنوية لجمهورية الصّين، هذه الأخيرة التي اتّخذت من الموقع الاستراتيجي للإمارات العربية المتّحدة والبحرين، وبنيتهما التّحتية المهيّأة، مركزاً إقليمياً ونقاط إيصالٍ للأسواق، في جنوب آسيا والشّرق الأوسط وشرق إفريقيا، حيث تُعتبر هاتين الدّولتين، الوحيدتين من بين الدّول الأعضاء لكتلة مجلس التّعاون الخليجي، من تغلُبُ وارداتهما من الصّين صادراتهما إليها، أمّا في حالة سلطنة عُمان، فقد كانت الصّين الشّريك التّجاري الأهمّ والأكثر تنوّعاً، حيث سيطرت على نحو 44% من إجمالي عائدات التّصدير إليها، لتحتلّ بذلك المرتبة الأولى، والشّريك الأقرب والأكثر تعاملاً مع الصّين، بين الدّول الستّة لمجلس التعاون الخليجي (Fulton, 2019, pp. 01-06).

وفيما يلي عرضٌ لتطوّر مسار هذا النّوع من المبادلات التّجارية بين الشّريكين:

الشكل رقم27 : تطوّر صادرات دول مجلس التّعاون النّفطية إلى الصّين، (مليون طن).

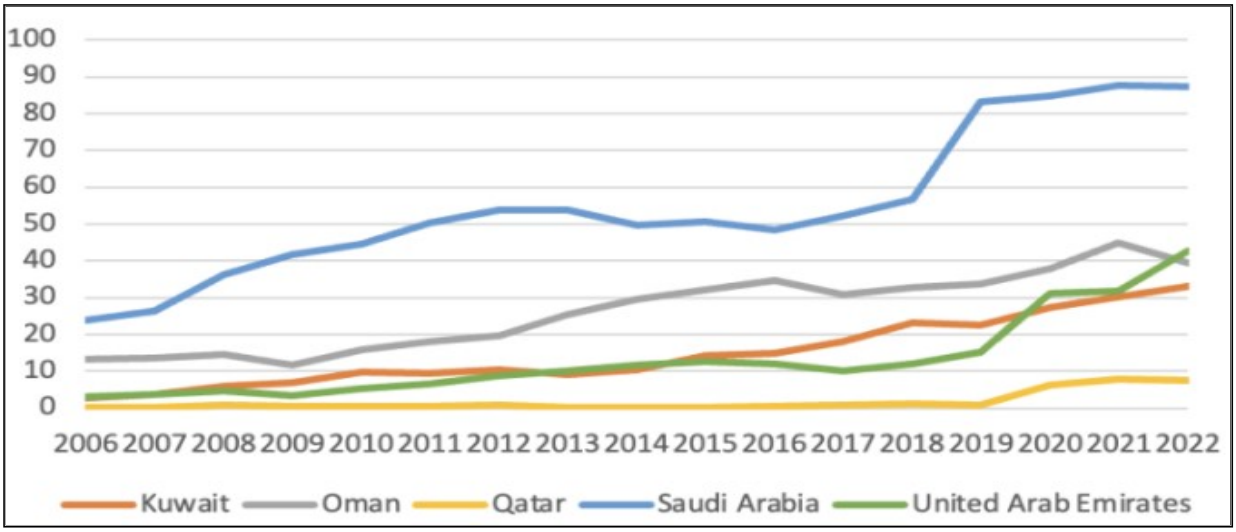

المصدر: (Pelayo & Webster, 2023).

وحسب آخر الدّراسات، فإنّ الاقتصاد الصّيني قد نمى بنسبةٍ فاقت 250%، خلال فترة مابين 2006 و2022، النّمو الذي صاحبه الارتفاع في واردات النّفط الخام، من 145 مليون طنٍّ عام 2006، إلى أكثر من 508 مليون طنٍّ عام 2022، كتطوّراتٍ عميقةٍ أدّت إلى ضرورة تقارب العلاقات مع دول المجلس، هذه الأخيرة التي ارتفعت صادراتها النّفطية نحو الصّين عام 2017، إلى حوالي 52.9 مليار دولارٍ أمريكي، بعد أن قُدّرت بنحو 42.5 مليار دولارٍ أمريكي عام 2016، إذ سجّلت زيادةً بنسبة 24.5%، الصّادرات التي غطّت الثّلث من واردات الصّين من الطّاقة عام 2020، والتي عادت النّسبة الأكبر منها للمملكة العربية السّعودية، إذ بلغت نحو 15.5%، تلتها عُمان بنسبة 07%، ثمّ الإمارات العربية المتّحدة بنسبة 05.5%، والكويت بنسبة 05%، أمّا قطر فجاءت بنسبةٍ ضئيلة، إذ لم يتجاوز حجم صادراتها النّفطية إلى الصّين 08 ملاين طن، حسب ما جاء في تقارير مركز الشّرق وجنوب آسيا للدّراسات الإستراتيجية.

وباستثناء الصّادرات الكويتيّة، التي شهدت التّراجع عام 2021، عرفت صادرات دول المجلس النّفطية إلى الصّين تزايداً مستمراً إلى غاية عام 2022، أين بلغت ضِعف شُحناتها عام 2014، بقيمةٍ فاقت 210 مليون طن، والتي واصلت المملكة العربية السّعودية فيها، الاستحواذ على النّسبة الأكبر، أين بلغت 88 مليون طن، لتليها الإمارات العربية المتّحدة، والتي تزايدت نسبة صادراتها إلى الصّين عام 2022، نتيجة اعتمادها على

سياسة إعادة تصدير النّفط الرّوسي، ثمّ جاءت عُمان بعدها ترتيباً، رغم دورها الضّئيل في الأسواق العالمية للطّاقة، وجاءت باقي الأعضاء بنسبٍ متفاوتة، باستثناء البحرين التي كانت مساهماتها ضئيلةً جدّاً.

ويمكن القول، بأنّ هذه المشاريع وغيرها من روابط الشّراكة، خصوصاً منها المبادلات التّجارية، كان لها الانعكاس الواضح، على اقتصاديات الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجي، حيث مثّلت صادراتها إلى الصّين نسباً متفاوتةً من نواتجها المحلّية الإجمالية، كما سيوضّح الشّكل الموالي.

الشكل رقم28 : صادرات دول مجلس التّعاون إلى الصّين كنسبة من النّاتج المحلّي الإجمالي.

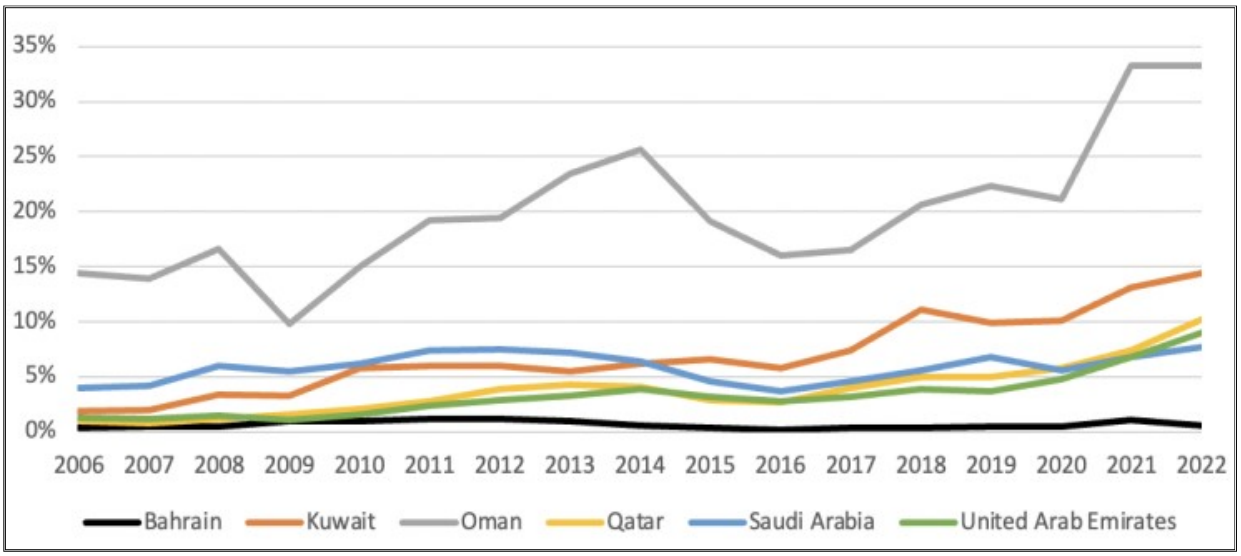

المصدر : (Pelayo & Webster, 2023).

ساهمت صادرات دول المجلس إلى الصّين في نواتجها المحلّية الإجمالية، بنسبٍ مختلفةٍ بقدر الاختلاف في حجم المبادلات التّجارية، مع الصّين ومع باقي الشّركاء، بالإضافة إلى الاختلاف في مصادر الدّخل المساهمة في النّاتج المحلي الإجمالي لكلّ بلدٍ عضو، حيث وعلى الرّغم من كون المملكة العربية السّعودية، العضو المصدّر الأول للنّفط إلى الصّين، إلّا أن صادراتها شكّلت ما يقارب 04%، من ناتجها المحلي الإجمالي خلال عام 2000، لترتفع إلى نحو 08% عام 2022، على عكس ما يقرب من ثلث النّاتج المحلّي الإجمالي لسلطنة عُمان، رغم تسجيلها لنسبٍ عاليةٍ في صادرات دول المجلس إلى الصّين، نظراً لكون قطاع النّفط والغاز فيها يمثّل حوالي 72% من الإيرادات الحكومية، كما تستحوذ الصّين على 90% من صادرات النّفط العُماني، حيث وبين عامي 2000 و2017 زادت حصّة الصّين من صادرات النّفط العمانية من 35.2% إلى 82.5%، وهو ما أدىّ إلى زيادة نسبة مساهمة صادرات عُمان، في ناتجها المحلّي الإجمالي من حوالي 14%، إلى قرابة 34%، لتُحقّق بذلك أكبر زيادةٍ بين الدّول الأعضاء، خلال فترة ما بين 2000 و2022، تليها الكويت التي

ارتفعت نسبة مساهمة صادراتها من قُرابة 02.5% عام 2000، إلى نحو 14% عام 2022، أمّا باقي الدّول الأعضاء، فكانت نسب إسهام صادراتهم قريبة التّساوي، متشابهة التّغيّر، إذ ارتفعت في كلٍّ من قطر والإمارات العربية المتّحدة من حوالي 01% و02% عام 2000، إلى حوالي 09% و07% عام 2022 على التّوالي، باستثناء البحرين التي عرفت نسب مساهماتٍ ضئيلةٍ خلال طول فترة الدّراسة.

وحسب مركز الدّراسات والنّشر للبيت الخليجي، فإنّ المبادلات التّجارية بين الشّريكين، قد عرفت انتعاشاً كبيراً خلال عام 2022، مقارنةً بسابقه نتيجةً لأسباب عدّة أهمّها، انخفاض الأسعار الصّينية مقارنةً بنظيراتها الأمريكيّة والأوروبّية، أمّا السّبب الثّاني ففي الإجراءات المتّخذة جرّاء وباء كورونا، وما صحبها من تخفيفٍ للقيود، كما كان لتداعيات الحرب الرّوسية الأوكرانية، وما انجرّ عنها من ارتفاعٍ في أسعار الطّاقة، دورٌ بارزٌ في تحويل الأنظار إلى الأسواق الخليجية.

– **العلاقات الاستثمارية:** لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصّينية، دوراً بارزاً في تعزيز دعائم التّعاون في العلاقات الخليجية الصّينية، إذ شهدت قيمها تزايداً مستمراً بدايةً من عام 2001، والذي قُدّرت فيه قيمة الاستثمارات بنحو 02 مليار دولارٍ أميركي، لترتفع إلى حوالي 60 مليار دولارٍ أميركي، خلال فترة ما بين 2005 و2017، القيمة التي بلغت حصّة الكويت منها 07 مليارات دولار، وبلغ استثمار الصّين في أسواق العقارات في دبي، 02.72 مليار دولارٍ أميركي بين سنتي 2013 و2017 (Fulton, 2019, pp. 01-06).

وقد عملت دول مجلس التّعاون الخليجي، جاهدةً على زيادة المعاملات وتعميق الشّراكة الصّينية، لتتجسّد هذه المساعي في ارتفاع عدد الشّركات الصّينية، كالإمارات العربية المتّحدة، التي ارتفع عدد الشّركات فيها من 18 عام 2005، إلى 4200 شركة عام 2018، كما تمّ إنشاء مركز (renminbi) للمقاصة عام 2017، لمبادلة العملات بحكم تعامل دول المجلس بالدّولار الأمريكي، والذي تمّت عبره تصفية أكثر من 07 مليارات دولار.

أمّا المملكة العربية السّعودية، فقد كانت أكبر دولةٍ عربيةٍ مستقبلةٍ للاستثمارات الصّينية عبر العالم، خلال فترة ما بين 2005 و2021، إذ قُدّرت قيمُها بنحو 43.5 مليار دولارٍ أمريكي، بعد أن كانت عام 2020 بنحو 39.9 مليار دولارٍ أميركي، لتُسجّل بذلك ارتفاعاً نسبته 09%، في حين صُنّفت الإمارات العربية المتّحدة كثاني دولةٍ في هذا التّرتيب، بقيمةٍ بلغت 36.2 مليار دولارٍ أمريكي، ما يُعادل نسبة 17% من الاستثمارات الصّينية في الدّول العربية (إتّحاد المصارف العربية، 2022).

كما لا يزال الاستثمار في مبادرة الحزام والطّريق الصّينية، يعود بالنّفع على دول مجلس التّعاون الخليجي، حيث وبعد أن بلغت استثمارات هذا المشروع عالمياً، ما قيمته 59.5 مليار دولارٍ أمريكي خلال عام 2021،

تحصّلت دول منطقة الشّرق الأوسط ودول شمال إفريقيا، على الحصّة الأكبر منها، حيث بلغت نسبتها فيها حوالي 29% (Consultancy.org family, 2023).

2.1. المطلب الثاني: علاقات مجلس التّعاون الخليجي مع الولايات المتّحدة الأمريكية.

في تراجعٍ لدور الولايات المتّحدة الأمريكية في منطقة الشّرق الأوسط، النّاتج عن عوامل عدّة أبرزها، تزايد التّواجد للقوى الإقليمية، وتوسعة علاقات الشّراكة لدى دول مجلس التّعاون الخليجي، خصوصاً بعد تنامي التفاعلات الهندية والصّينية في المنطقة، كما كان من أهمّ الأسباب نموّ إنتاج الولايات المتّحدة الأمريكية للنّفط بشكلٍ حادٍّ، بدايةً من عام 2010، وزيادة قدرتها على تغطية احتياجاتها النّفطية المحلّية، من خلال إنتاجها الخاصّ الذي حلّ محلّ واردات دول مجلس التّعاون النّفطية.

حيث وفي عام 2022، صدّرت دول مجلس التّعاون من النّفط إلى الصّين، ما يقرب من 08.50 أضعاف ما صدّرته إلى الولايات المتّحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي تراجعت وارداتها النّفطية من دول المجلس، بحلول عام 2022 إلى قرابة النّصف، حيث بلغت حوالي 0.5 مليون برميل يومياً، بعد أن كانت حوالي 1.7 مليون برميل في عام 2012، لتنخفض نسبة مساهمة دول مجلس التّعاون الخليجي، في حجم الواردات النّفطية الأمريكية من 20% عام 2012، إلى حوالي 08% عام 2022، التّغيّرات التي نوضّحها عبر الشّكل الموالي :

الشكل رقم29 : حصّة مجلس التّعاون الخليجي من إجمالي واردات النّفط الخام الأمريكية.

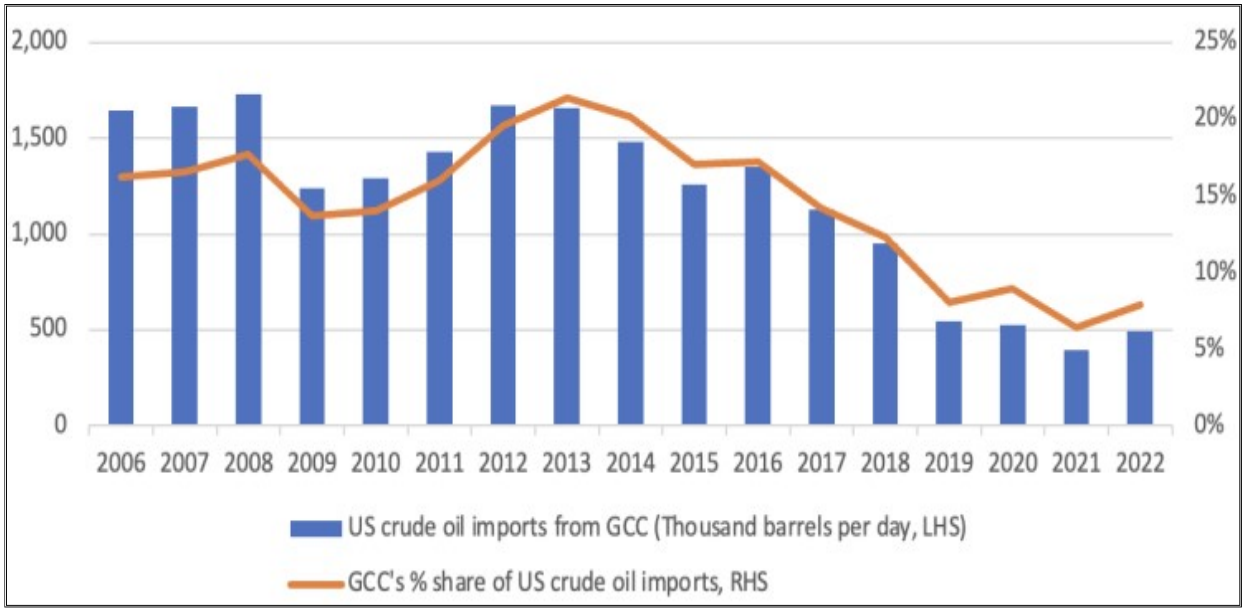

المصدر : (Pelayo & Webster, 2023).

كان للانخفاض المسجّل في مستويات توريد الولايات المتّحدة الأمريكية، للطّاقة من دول المجلس، الأثر البالغ على مسار المبادلات التّجارية لباقي السلع، حيث ظهرت بدايات التراجع انطلاقاً من عام 2014، بالموازاة مع الانخفاض الكبير الذي عرفته الصّادرات النّفطية، وقد قُدّرت نسبة التّغيّر في حجم الصّادرات السّلعية عامها بنحو – 46.3%، مقابل الزّيادة الطّفيفة في الواردات خلال نفس السّنة، والمقدّرة بنسبة 3.7%، لتعرف هي الأخرى تراجعاً استمرّ إلى غاية عام 2020، أين بلغت نسبة التغيّر 20.2%، هذه التغيّرات، كان لها من الأثر ما سبّب عجزاً في الميزان التّجاري منذ سنة 2015، أين بلغ 24.9 مليار دولارٍ أمريكي، واستمرّ إلى غاية سنة 2021 مُسجّلاً ما قيمته 11.9 مليار دولارٍ أمريكي، بعد أن استمر تدنّي قيم الصّادرات خلال هذه السّنة إلى 29.3 مليار دولار، مقارنة بنحو 41.3 مليار دولارٍ أمريكي في الواردات، كما سيُظهر الشّكل الموالي:

الشكل رقم30 : التّبادل التّجاري السّلعي بين دول مجلس التّعاون والولايات المتّحدة الأمريكية.

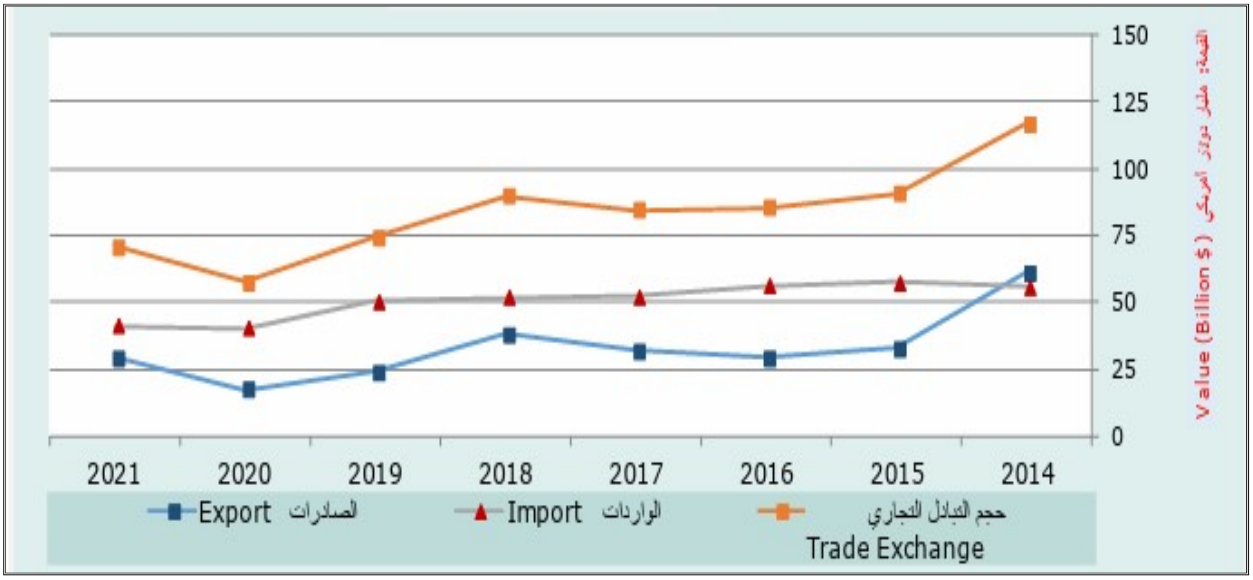

المصدر: (المركز الإحصائي الخليجي، 2022).

سُجّلت دول مجلس التّعاون ضمن المراتب الأعلى في ترتيبات الشّراكة الأمريكية، حيث صُنّفت خلال عامي 2017 و2018، كخامس أكبر شريكٍ في إجمالي الصّادرات، وثاني أكبر شريكٍ مستورد، وقد اختلفت دول مجلس التّعاون الخليجي، في نسب المساهمة التّجارية مع الولايات المتّحدة الأمريكية، بين كلّ عضوٍ وآخر، حيث جاءت المملكة العربية السّعودية منذ عام 2015، كأكبر شريكٍ في التّجارة السّلعية، محقّقةً ما قيمته 17.4 مليار دولارٍ أمريكي، ومساهمةً بنسبة 41.8% من إجمالي تجارة المجلس مع الولايات المتّحدة الأمريكية، ولتحافظ على ترتيبها إلى غاية عام ،2018 بالنسبة لحجم التّبادل التّجاري، محققةً ما نسبته 49.3%، لتليها الإمارات العربية المتّحدة بنسبة مساهمةٍ قُدّرت بنحو 31.9%، أمّا قطر والكويت فبنسبتي 8.1% و5.7%، ثمّ

جاءت كلٌّ من وعمان والبحرين بنسبٍ متقاربة تراوحت بين 2.8% و2.2% على التوالي، أمّا بالنسبة لإجمالي الصّادرات السلعية، فقد حافظت المملكة العربية السّعودية على مكانتها في المقدّمة، محقّقةً ما نسبته 67.2%، في حين كانت النّسبة الأكثر إسهاماً في الواردات السّلعية، من نصيب الإمارات العربية المتّحدة بنسبة 40.0%، خلال نفس السّنة، لتليها المملكة العربية السّعودية بنسبة 38.2%.

3.1. المطلب الثّالث: علاقات مجلس التّعاون الخليجي مع الاتّحاد الأوروبّي.

ـ العلاقات التّجارية:

استقرّت العلاقات التّجارية للاتّحاد الأوروبّي مع دول مجلس التّعاون الخليجي، في حدود مساهمته في إجمالي تجارتها السّلعية الخارجية، بنسبٍ تراوحت ما بين 23%، و24%، خلال عامي 2014 و2015، الفترة التي احتلّت فيها المملكة العربية السّعودية، المرتبة الأولى خليجياً في ترتيب الأحجام التّجارية، بنسبةٍ بلغت نحو 42.9%، من إجمالي التّبادل التّجاري بين الشّريكين، وبعد ما بادر به الطّرفان من خطواتٍ وتدابير، سعياً إلى تعزيز العلاقات الثّنائية، خاصّة منها المُتّخذة من قِبل الجانب الأوروبّي، بالإضافة إلى جملةٍ من المتغيّرات الحاصلة، خلال السّنوات التي تلت، كان لابدّ من تغيّر الأرقام والنّسب في مجالاتٍ عدّة، والتي كان من أهمّها الشّراكة التّجارية، والتي نوضّح تطوّراتها من خلال الأشكال التّالية:

الشكل رقم31 : تجارة دول مجلس التّعاون الخليجي مع الاتّحاد الأوروبّي 2018-2022.

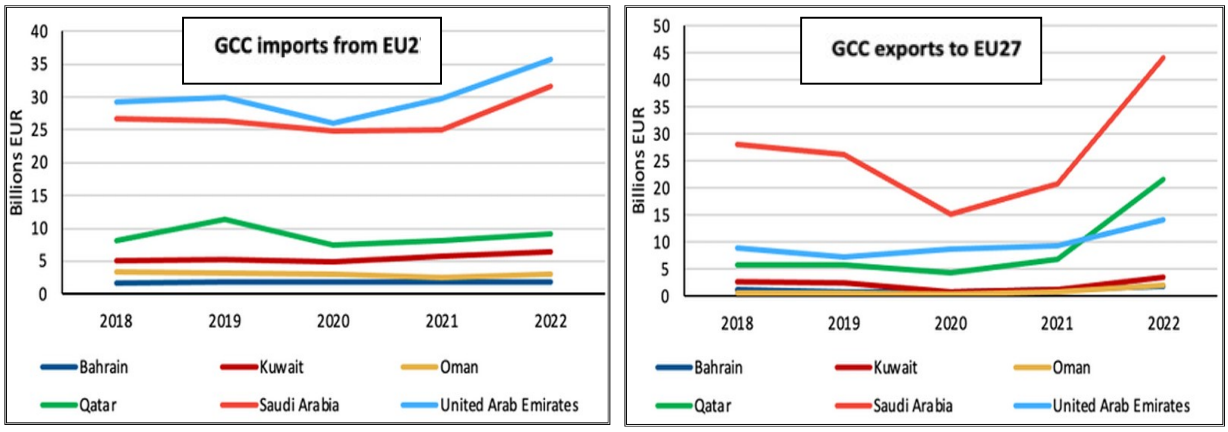

المصدر: (Stratulativ & Aitkenhead, 2023).

بلغ حجم التّبادل التّجاري نحو 126 مليار يورو عام 2018، بعد أن كان في حوالي 122 مليار يورو عام 2017، وقد عادت الصّدارة في الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبّي، من بين دول مجلس التّعاون الخليجي، خلال عام 2018، لكلٍّ من المملكة العربية السّعودية والإمارات العربية المتّحدة، حيث كانت أولاهما أكبر شريكٍ تجاريٍ في سلّم حجم التّبادل التّجاري، مساهِمةً بما نسبته 43.2%، من إجمالي التّجارة السّلعية للمجلس والاتّحاد الأوروبّي،

محافظةً على مكانتها في الصّدارة في مقياس إجمالي الصّادرات، بنسبة مساهمةٍ بلغت 57.1%، من إجمالي صادرات المجلس إلى الشّريك الأوربّي، أمّا الإمارات العربية المتّحدة، فكانت أكبر شريكٍ مستورد، إذ ساهمت في إجمالي واردات المجلس من الاتّحاد الأوروبّي، بنسبة بلغت نحو 39.4%.

وتظهر فاعليّة هذان العضوان، في تجارة مجلس التّعاون الخليجي مع الاتّحاد الأوروبّي، من خلال معدّل التغيّر في إجمال صادرات وواردات المجلس، حيث بلغ معدّل نموّ الصّادرات نحو الاتّحاد الأوروبّي، خلال الفترة ما بين 2017 و2018 نسبة 32%، نتيجة ارتفاع نسبة المساهمة السّعودية فيها، من 20 إلى 28.3 مليار يورو، في حين بلغ المعدّل في إجمالي الواردات – 0.3%، نتيجةً لتراجع المساهمة الإماراتية حينها، والتي انخفضت من 35 إلى نحو 29.2 مليار يورو.

واصل حجم المبادلات التّجارية عام 2019 استقراره، مع الاختلاف في نسب مساهمات الدّول الأعضاء، في صادراتها إلى الاتّحاد الأوروبّي وارداتها منه، إلى أن شهد عام 2020 تراجعاً كبيراً في كليهما، خاصّةً في الصّادرات التي انخفضت قيمها إلى 32.3 مليار يورو، بالتأثير الكبير دائماً للمملكة السّعودية، إذ قُدّر تراجع مساهمتها في صادرات عام 2020، مقارنةً بعام 2019 بنسبة 12%.

وتجدر الإشارة إلى أنّه وخلال عام 2020، احتلّ الاتّحاد الأوروبي المركز الرّابع في ترتيبات الشّركاء المستوردين من دول المجلس، إذ استقبل نحو 6.9% من صادراتها، النّسبة التي بلغت نحو 32 مليار يورو، والتي غلب عليها منتجات الوقود والتّعدين، بنسبةٍ بلغت نحو 62.8%، والمواد الكيماوية بنسبة 11.5%.

وبعد انقضاء فترة الرّكود الاقتصادي، الذي سبّبته أزمة وباء 2019، عرفت المبادلات التّجارية انتعاشاً لدى دول المجلس، بدايةً من عام 2021 إلى غاية 2022، ليبلغ حجم التّبادل التّجاري مع الشّريك الأوروبّي عامها نحو 167.67 مليار يورو، كأكبر قيمةٍ حُقّقت خلال سنوات الشّراكة، وقد عاد الإسهام الأكبر فيها للمملكة العربية السّعودية، بنسبة 46.91%، تليها كلٌّ من الإمارات وقطر بنسبتي 33.24% و12.29% على التّوالي، كما عادت المساهمة الأكبر في إجمالي صادرات دول المجلس للاتّحاد الأوروبّي، للمملكة السّعودية، بنسبةٍ بلغت 58.06%، تليها قطر ثمّ الأمارات العربية، بنسبٍ قُدّرت بنحو 19.59% و16.78% على التّوالي، في حين رجعت المساهمة الأكبر في إجمالي واردات المجلس من نفس الشّريك، إلى الإمارات العربية المتّحدة، والتي بلغت 47.08%، تليها كلٌّ من المملكة العربية السّعودية وقطر، بنسبتي 36.93% و05.92%، أما باقي الدّول الأعضاء، فكانت ذوات إسهاماتٍ ضئيلةٌ أحجامها ضعيفةً في معدّلات تغيّراتها، باستثناء الكويت التي حقّقت قدراً من الزّيادة في أحجام وارداتها خلال عام 2022، لتُقدّر نسبة مساهمتها بحوالي 04.87%.

- العلاقات الاستثمارية:

وقّعت دول المجلس والاتّحاد الأوربّي، على 75 معاهدةٍ استثماريةٍ ثنائيّة، نالت منها الكويت الحصّة الأكبر، إذ وقّعت منهنّ على 24 معاهدة، تليها الإمارات العربية المتّحدة بنحو 13 معاهدة، ثم عُمان والبحرين بحصّة كلّ واحدةٍ منهما 10 و09 معاهداتٍ على التّوالي، و08 للمملكة العربية السّعودية، أما الأعضاء ذوو الحصّة الأكبر من هذه المعاهدات الثّنائية، من جانب الاتّحاد الأوربّي، فبلجيكا، لوكسمبورغ، ألمانيا، فرنسا وإيطاليا.

وقد اعتُبر الاتّحاد الأوروبّي مستثمرٌ هامٌ وشريكٌ فاعل، في العلاقات مع دول مجلس التّعاون الخليجي، إذ تراوح حجم استثماراته فيها عام 2017، ما بين 94.5 و103.8 مليون دولارٍ أمريكي، وهي القيم التي تمثّل ما نسبته 22.5% من إجمالي الاستثمارات الوافدة إلى دول المجلس عامها، والتي بلغت قيمتها نحو 461.08 مليون دولارٍ أمريكي، وسعياً إلى توضيحٍ أكثر في حول هذه الشّراكة، نطرح الشّكل الموالي:

الشكل رقم32 : الاستثمار الأجنبي المباشر مجلس التّعاون- الاتّحاد الأوربي 2016-2021.

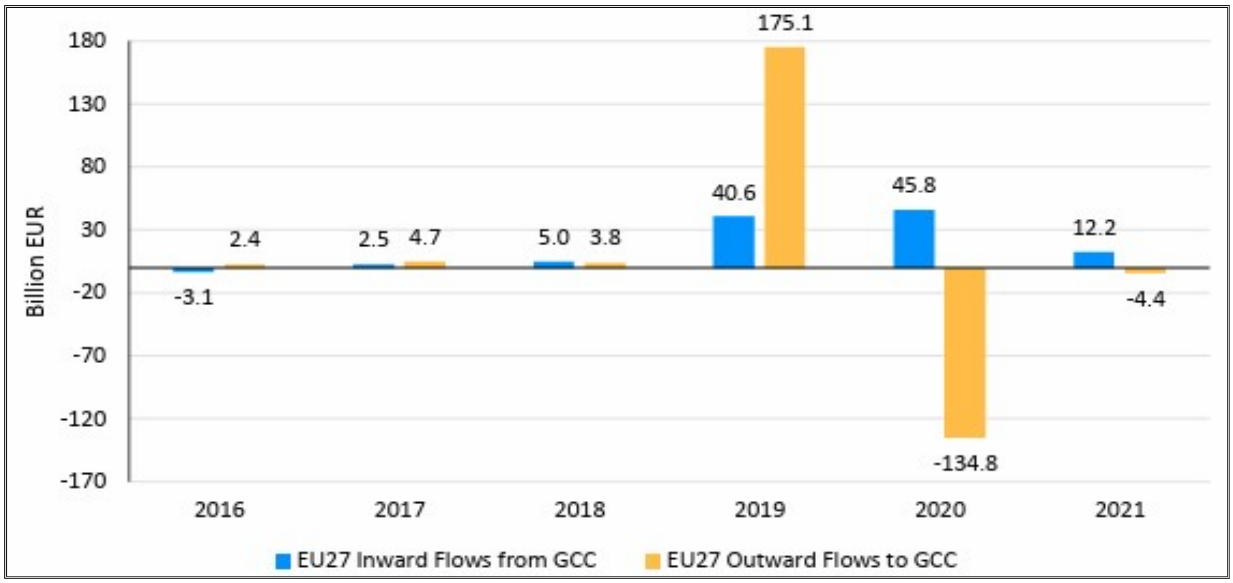

المصدر: (Stratulativ, 2023).

ضلّت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في مجلس التّعاون الخليجي، الوافدة منها والخارجة إلى الاتّحاد الأوربي، ذوات قيمٍ ضئيلةٍ ومتقاربةٍ فيما بينها، خلال فترة ما بين 2016 و2018، دون نسبة تغيّرٍ مُلفتٍ في مسارها باستثناء عام 2017، والذي شهد ارتفاعاً في تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجية، من دول المجلس إلى الاتّحاد الأوروبّي، إذ انتقلت قيمها إلى 2.5 مليار يورو، بعد أن بلغت – 3.1 مليار يورو عام 2016.

أمّا عام 2019، فكان الفترة التي عرف فيها الشّريكين أوجّ أحجام علاقاتهما الاستثمارية، فقد شهِد تغيّراً كبيراً في أحجام وجهتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث زادت الخارجية منها بنحو 35.6 مليار يورو، لتبلغ ما قيمته 40.6 مليار يورو، بالمساهمة الأكبر للإمارات العربية المتّحدة، والتي قُدّرت بنحو 20.3 مليار يورو، أي ما يُعادل نسبة 50%، من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاتّحاد الأوروبّي من مجلس التّعاون الخليجي، أمّا ثاني دولةٍ مساهمةٍ في هذه الزّيادة فكانت البحرين، بنسبةٍ بلغت 25.12%، في حين سُجّل الارتفاع الكبير في الاستثمارات المتأتّية من الاتّحاد الأوربّي، والمساهمة القُصوى فيه من نصيب الإمارات العربية المتّحدة، هذه الأخيرة التي أحدثت فارقاً كبيراً في حجم استقبالها للاستثمارات الأوروبية تلك السّنة، حيث انتقلت قيمتها إلى 176.7 مليار يورو عام 2019، بعد أن كانت بحوالي 03.5 مليار يورو عام 2018.

وبعد النّتائج المُحقّقة عام 2019، ونظراً لما عرفته نهاية هذه السّنة، من إجراءاتٍ متّخذةٍ إزّاء الوباء المنشر حينها، من غلقٍ وما تبعه من انكماشٍ في الأنشطة الاقتصادية، عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الوافدة من الاتّحاد الأوروبّي إلى مجلس التّعاون الخليجي سنة 2020، تراجعاً إلى – 134.8 مليار يورو، التّراجع الذي ظهر في حصص كافّة الدّول الأعضاء، باستثناء المملكة العربية السّعودية، أمّا فيما يخصّ الاستثمارات الخارجية لمجلس التّعاون، فقد عرفت زيادةً ولو معتبرة، عاد الدّور فيها للإمارات العربية المتّحدة منفردةً، كون التّناقص قد ظهر في حصص كافّة باقي الدّول الأعضاء عام 2020، إذا ما قورنت بقيم عام 2019.

الحال الذي انعكس عام 2021، إذ تناقصت الاستثمارات الخارجية لمجلس التّعاون تراجعاً كبيراً، إذ انخفضت قيمها إلى 12.2 مليار يورو، بعد أن سجّلت ما قيمته 45.8 مليار يورو عام 2020، حيث يرجع السّبب في هذا التّراجع الكبير، إلى انخفاض صادرات الإمارات العربية المتّحدة، من الاستثمارات إلى الاتّحاد الأوروبي، والتي هوت من 52.1 مليار يورو عام 2020، إلى 4 مليار يورو عام 2021.

وعلى عكس اتّجاه التّغير في الاستثمارات الخارجية، جاءت الزّيادة في نظيرتها الدّاخلية، باختلاف إسهامات الدّول الأعضاء في قيم الحجم ونسب التّغيّر، حيث وفي البحرين وبينما كانت حصّتها من الاستثمارات الأوربية الواردة عام 2020، في حدود 0.06 مليار يورو، تزايدت في عام 2021 إلى نحو 0.13 مليار يورو، أمّا الإمارات العربية المتّحدة، فقد بلغت تدفقات الاستمارات الأجنبية المباشرة إليها، من الاتّحاد الأوربي خلال عام 2021، نحو – 01.9 مليار يورو، بعد أن قُدّرت بحوالي – 127 مليار يورو عام 2020.

وقد أرجعت بعض الدّراسات، المتتبّعة لمسار علاقات مجلس التّعاون والاتّحاد الأوروبي، تحقيق دولتي الإمارات العربية المتّحدة والبحرين، لأسرع معدّلات نموٍّ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالمقارنة مع

نظيراتهما من دول المجلس، خاصةً في عام 2019، إلى ما قامتا به من إجراءات، كخفض التّكاليف المتعلّقة بالتّشغيل، وتكاليف الإيجار واستغلال الأراضي (Kerneis, 2020).

كما يُمكن تفسير زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإمارات، كنهجٍ جديدٍ لزيادة توجّهاتها نحو الخارج، وبناء محيطٍ اقتصاديٍّ مستقل، وعلاقات شراكةٍ خارج كتلة مجلس التّعاون الخليجي، خاصةً بعد التّصدّع الذي عرفته هذه الأخيرة خلال أزمة عام 2017.

4.1. المطلب الرّابع: التّوجهات الخارجية الحديثة لمجلس التّعاون الخليجي.

اعتُبرت التّجارة الخارجية، أحد أولويّات الإصلاحات في سياسات دول مجلس التّعاون الخليجي بعد اندماجها، واتُّخذ الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، كأحد أهمّ مكاسب اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي وأبرزها، نظراً لكونه مورداً رئيسياً في تنمية الاقتصاديات، إذ يتّضح ما لهذين القطاعين من دورٍ في تعزيز التّنويع والنّمو الاقتصادي، من خلال ما أشادت به الكثير من الدّراسات في علاقتهما بالانفتاح التّجاري، والزّيادة في نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي، كما أكّدت أخرى على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النّمو، عبر خلق بيئة أعمالٍ أكثر تنافسية.

وبناءاً عليه سارعت دول مجلس التّعاون، إلى توسعة شراكاتها الخارجية وتنويع مجالات معاملاتها فيها، عبر تنفيذ جملةٍ من الإصلاحات، الهادفة إلى تحسين بيئة التّجارة الخارجية، وتقديم الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، متّخذةً بذلك اتّجاهاتٍ مختلفة، منها ما كان مردّه إلى أبعادٍ سياسية ودوافع أمنية، ومنها ما اتُّخذ سعياً وراء تحقيق أهداف اقتصادية، ونحاول فيما يلي تقديم عرضٍ للاتّجاهات الحديثة للتّجارة والاستثمار، لدى دول مجلس التّعاون الخليجي.

تعدّدت مصادر الاستثمارات في دول مجلس التّعاون الخليجي، واختلفت قيم توزيعها، إذ بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر البينيّة في دول مجلس التعاون الخليجي، خلال عام 2020 نحو 55.3 مليار دولار أمريكي، ليبلغ ما نسبته 10.4% من إجمالي الاستثمارات الوافدة إلى المجلس.

أمّا فيما يخص أبرز الدّول إقبالاً، وأكثرها إسهاماً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في دول مجلس التعاون خلال هذه السنة (2020)، فقد جاءت الولايات المتحّدة الأمريكية في المرتبة الأولى بنسبة 09.7%، تليها باقي الدول التي يوضّحها الشكل الآتي:

الشكل رقم33 : مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التّعاون خلال عام 2020.

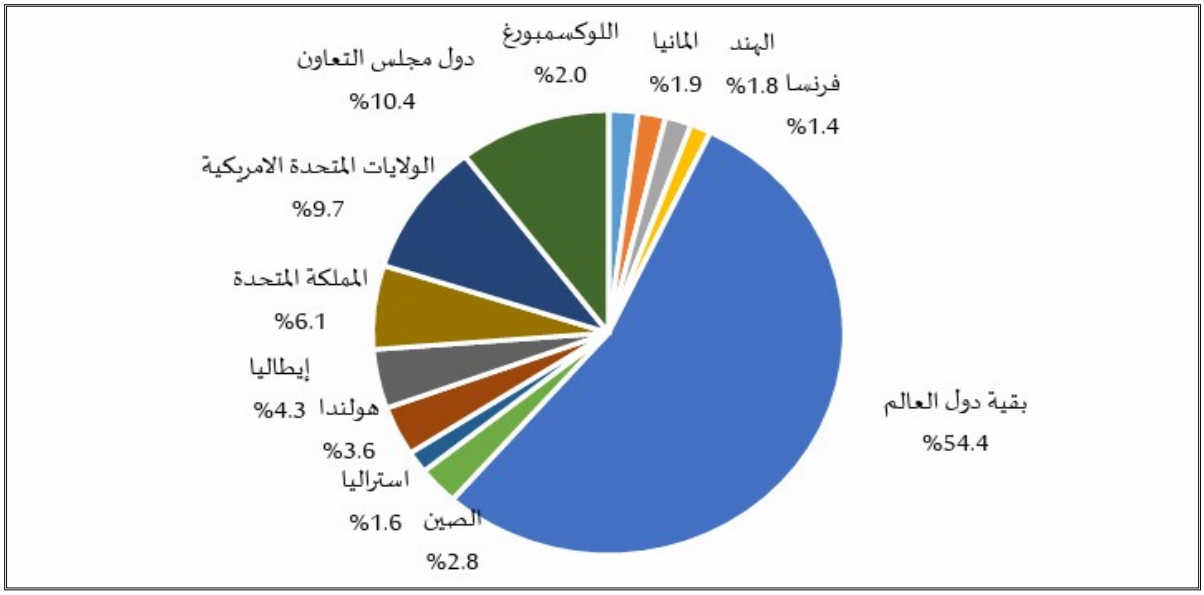

المصدر: (المركز الإحصائي، 2022، صفحة 30).

من خلال الشّكل السّابق، يتّضح أنّ دول مجلس التّعاون الخليجي، كانت أكثر تنويعاً لمصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأكثرها استقطاباً لتلك الواردة من كتلة الاتّحاد الأوروبي، إذا ما جُمّعت نسب أعضائه من الدّول، حرصاً من دول المجلس على الاستفادة من الجانب المعرفي والتكنولوجي المتوفّر فيها، بحكم التّصنيفات العالمية لدول القارة الأوروبّية في هذا المجال، كما لوحظ من خلال الشّكل، النّسب العالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الواردة من الولايات المتّحدة الأمريكية والمملكة المتّحدة، في شكلٍ من أشكال استمرار التّواجد الغربي بالمنطقة، إذا ما أُخذ الأمر بأبعاده، كما تواجدت استثمارات الهند والصّين، كأبرز شريكين آسيويين للمجلس، وإن قلّت نسبة استثماراتهما خلال هذه السّنة.

وحسب دراسة (Gibbon, 2022)، فقد عرفت مرحلة ما بعد الوباء، تطلعاتٍ كبيرةٍ من قبل المستثمرين في دول المجلس، حيث تمّت توسعة الآفاق بحثاً عن فرصٍ جديدة، بعد أن شهد الواقع انخفاضاً في نسب الاستثمارات في الشّرق الأوسط وشمال إفريقي، بنسبة 41% بين عامي 2016 و2020، وخلال نفس الفترة انخفضت نسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الاتّحاد الأوربّي، حيث قُدّر إجمالي وارداتها منه بنسبة 42%، في حين انخفضت الصّادرة إليه بنسبة 25%، إلّا أنّه ونظراً لتوجّه دول المجلس نحو توسعة العلاقات، وتنويع المجالات وأطراف الشّراكة، قصد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، شهدت فترة ما بعد 2020، زيادةً في الاستثمارات الأجنبية المباشر، من وإلى أمريكا الشّمالية بنسبة 108%، بالإضافة إلى زيادة عمليّات الاندماج، والاستحواذ على الفرص والموارد بنسبة 247% و24% على التوالي.

أمّا في الحديث حول الاتّجاهات التّجارية الحديثة لمجلس التّعاون الخليجي، والتّفصيل في مسار تطوّراتها، وبالتّركيز على نسبة التّغير خلال الفترة ما بين 1980 و2019، فقد تمّت الاستعانة بالجداول الآتية:

الجدول رقم 15: التّغيّر في وجهة صادرات مجلس التّعاون الخليجي (كنسبة من إجمالي الواردات).

/	شرق آسيا	الاتّحاد الأوربي	الولايات المتّحدة	دول المجلس	باقي المناطق
1980	%32.4	%30.1	%11.7	%03.0	%22.8
1990	%38.8	%13.0	%14.3	%08.0	%25.9
2000	%57.8	%04.8	%07.0	%08.5	%21.9
2009	%55.3	%04.6	%05.4	%09.3	%25.4
2019	%51.6	%05.8	%03.1	%05.9	%33.6
نسبة التّغير *	%19.2	%24.3 -	%08.6 -	%02.9	%10.8

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (صندوق النقد الدولي، 2020).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السّابق، أنّ صادرات مجلس التّعاون الخليجي، ليست بجديدة الوجهة إلى القارّة الآسيوية، إذ فاقت نسبتها صادرات باقي التّوجّهات منذ عام 1980، كما لوحظ أن دول شرق آسيا قد حافظت على الصّدارة، في ترتيب أكبر الشّركاء المستوردين من مجلس التّعاون، طيلة فترة الدّراسة، وعلى الرّغم من التّراجع المسجّل في قيمها بدايةً من عام 2009، مقارنةً بتلك المحقّقة عام 2000، إلّا أنّ نسبة التّغير في قيمها جاءت موجبةً، لتُفسّر بذلك زيادة التّقارب الخليجي الآسيوي، والاستمرار المتواصل فيه، النّاتج عن إجراءات التّعزيز في علاقتهما التّجارية.

أمّا الاتّحاد الأوروبّي، فقد جاء كثاني شريكٍ في هذه التّصنيفات، منذ عام 1980 إلى غاية بداية التسعينيات، لتحلّ محلّه الولايات المتّحدة الأمريكية حينها، بفارقٍ ضعيفٍ استمرّ إلى غاية نهاية العقد الأوّل من القرن العشرين، ليستعيد الاتّحاد الأوروبّي مركزه في نسبة تلقّي الصّادرات من دول المجلس، كثاني شريكٍ بعد دول شرق آسيا، ويكمن مردّ التّغير في التّصنيفات خلال فترة التّسعينيات، إلى التّقارب الخليجي الأمريكي إبّان حرب الخليج الثّانية، إذ حرصت على إثرها الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفاؤها، على ترسيخ التّواجد الغربي بالمنطقة، عبر إبرام جملةٍ من اتّفاقيات الشّراكة بما فيها التّجارية، أمّا الصّادرات البينية لدول المجلس، فقد تحسّنت بدايةً من عام 2000، لتتجاوز قيم نظيراتها الموجّهة إلى الولايات المتّحدة الأمريكية والاتّحاد الأوروبّي، طول فترة الدّراسة، دون أن ترتقي إلى منافسة تلك الموجّهة إلى شرق آسيا.

وبالنّظر إلى نسبة التّغير خلال فترة مابين 1980 و2019، وعلى عكس دول شرق آسيا، نلاحظ أنّ حصص مساهمة الصّادرات نحو الولايات المتّحدة الأمريكية، كنسبة من النّاتج المحلّي للمجلس، قد عرفت تراجعاً قدّرت نسبته بنحو -08.6%، الوضع الذي عرفته حصّة الاتّحاد الأوروبّي، ولكن بقدرٍ أكبر إذ بلغت نسبة التّراجع فيه نحو -24.3%، أمّا الصّادرات البينية لدول المجلس، وعلى الرّغم من ضآلتها، إلّا أنّها قد شهدت زيادةً طفيفةً في المساهمة في النّاتج الحلّي الإجمالي لمجلس التّعاون، والتي قُدّرت بنحو02.9%.

الجدول رقم 16: التّغيّر في وجهة واردات مجلس التّعاون الخليجي (كنسبة من إجمالي الواردات).

/	شرق آسيا	الاتّحاد الأوربي	الولايات المتحدة	دول المجلس	باقي المناطق
1980	%25.9	%31.5	%16.7	%06.6	%19.3
1990	%26.7	%28.9	%13.0	%08.4	%23.0
2000	%29.3	%26.9	%12.4	%07.5	%23.9
2009	%28.7	%15.5	%08.6	%07.0	%40.2
2019	%35.6	%16.0	%09.3	%07.0	%32.1
نسبة التغير *	%09.7	%15.5 -	%07.4 -	%0.4	%12.8

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (صندوق النقد الدولي، 2020).

على عكس ما جاء في تصنيفات الصّادرات، احتلّ الاتّحاد الأوروبي خلال عام 1980، المركز الأوّل في قائمة أبرز المصدّرين تأثيراً في ناتج مجلس التّعاون، لتليه دول شرق آسيا ثمّ الولايات المتّحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي ظلّت محافظةً على مكانتها، مع الانخفاض في حصّتها، إذ بلغت قيمة تغيّرها بين 1980 و2019 نسبة -07.4%، في نتيجةٍ للتّوجّهات الخليجية نحو دول شرق آسيا، هذه الأخيرة التي عرفت حصصها تزايداً مستمرّاً، لتُقدّر نسبة التّغيّرٍ فيها بنحو 09.7%، الزّيادة التي مكّنتها من اعتلاء قائمة المصدّرين إلى دول المجلس بدل الاتّحاد الأوروبّي، بدايةً من عام 2000، التّصنيف الذي ساهم فيه تراجع أحجام الواردات لدى مجلس التّعاون من الاتّحاد الأوروبّي، والتي بلغت نسبة تغيّرها -15.5%.

أمّا الواردات البينية لدى دول المجلس، وإن كانت قد حقّقت نسبةً إيجابيةً من التّغير، إلّا أنّ أحجامها طيلة هذه الفترة، تظلّ قيماً لا ترقى إلى منافسة أضعف شريكٍ خارجي، وهذا إنّما راجعٌ لما تمّ طرحه سابقاً في عنصر المعوّقات والتّحدّيات، التي تواجه مشروع التّكامل في دول مجلس التّعاون الخليجي، والتي عُدّ من أبرزها التّشابه في القطاعات وضعف التّنويع في الإنتاج.

واستمرّت هذه التّصنيفات إلى غاية عامي 2021 و2022، دون تغيّرٍ في ترتيبها بل بالزّيادة في نسب بعضها، حيث وحسب إحصائيات (المركز الإحصائي، 2021)، كان التّوزيع النّسبي لأهم الشّركاء التّجاريين لمجلس التّعاون الخليجي، حسب مؤشّر حجم التّبادل التّجاري لعام 2021، بالصّدارة للصّين بنسبة 17.9%، تليها الهند واليابان بنسبتي 10.1% و07.7%، ونحو 06.4% لأربعةٍ من دول الاتّحاد الأوروبّي، في حين جاءت الولايات المتّحدة الأمريكية بنسبة 05.5%، أمّا خلال عام 2022، فكانت التّوجّهات على النّحو التّالي:

الشكل رقم34 : التّوجّهات التّجارية القارية لمجلس التّعاون الخليجي خلال عام 2022.

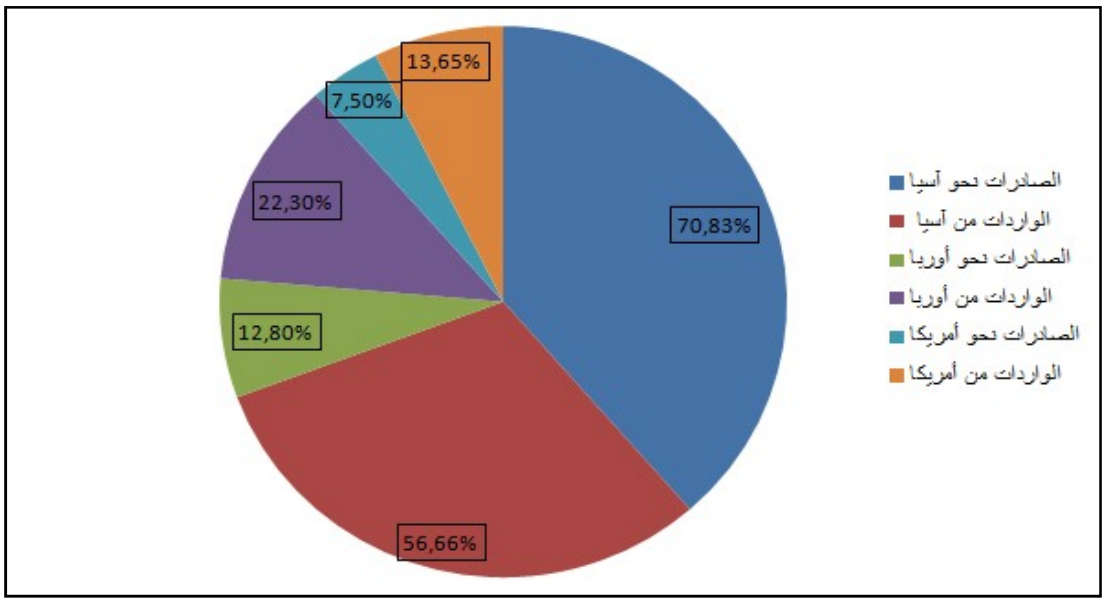

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (TRADING, 2023).

وفي نوعٍ من التّحديد وحسب دراسة (Pelayo & Webster, 2023)، وسعياً إلى تتبّع صادرات النّفط لدول مجلس التّعاون الخليجي، ومقارنة توجّهاتها بين كلٍ من الصّين والولايات المتحّدة الأمريكية، خلال الفترة الممتدّة بين 2006 و2022، اتّضح أنّه وبينما كانت الواردات النّفطية الأمريكية عام 2006، من مجلس التّعاون في حوالي 80 ملايين طن، باتت عام 2022 بنحو 25 مليون طن، في حين ارتفعت نظيرتها الصّينية من قرابة 40 مليون طنٍ عام 2006، إلى أكثر من 200 مليون طنٍ عام 2022.

وحسب تقريرٍ أعدّه مركز (UK-based)، ونظراً لتوجّه الاقتصاديات الخليجية إلى آسيا بشكلٍ متنامي، فإنّ باقي علاقات الشراكة، ستعرف المزيد من التّراجع مستقبلاً، وسيتغيّر ترتيب أطرافها في تصنيفات أبرز شُركاء المجلس، حيث تجدر الإشارة، إلى أنّ التّجارة بين دول المجلس والصّين كعينةٍ من دول آسيا، قد حقّقت انجازاً بارزاً خلال عام 2022، إذ سجّلت قيمة 180 مليار دولارٍ أمريكي، لتتجاوز به وللمرّة الأولى مجموع تجارة دول

المجلس، مع دول الاتّحاد الأوربي والولايات المتّحدة الأمريكية، وعليه فإنّ حالة الاستمرار في هذا النّمو السّريع في درجات التّقارب، قد يُمكّن التّجارة الخليجية الآسيوية، من أن تصل بحلول نهاية هذا العقد إلى 578 مليار دولارٍ أمريكي، كما أنّ الأسواق البينيّة قد تنمو بنسبة 06% سنوياً، خلال العقد المقبل، إذ أن نموّ التّجارة هذا، قد يكون ذا دفعٍ من صناديق الثّروة السّيادية لدول المجلس، وأحد أبرز اهتماماتها، خاصّةً مع وجود ما يفوق 2.5 مليار دولارٍ أميركي، من الأصول الخاضعة لسيطرتها، بالإضافة إلى رؤية 2030 واستراتيجيات التّنويع الاقتصادي لمنطقة الخليج، وبناءاً على هذا، قدّم أصحاب هذا التّقرير وبالاعتماد على جملةٍ من البيانات، توقّعاتٍ مستقبليّة لتطوّر العلاقات التّجارية الثّنائية، كما سنعرض في الشّكل الموالي:

الشكل رقم 35 : تطور التّجارة بين مجلس التّعاون الخليجي وآسيا وتوقّعات عام 2030.

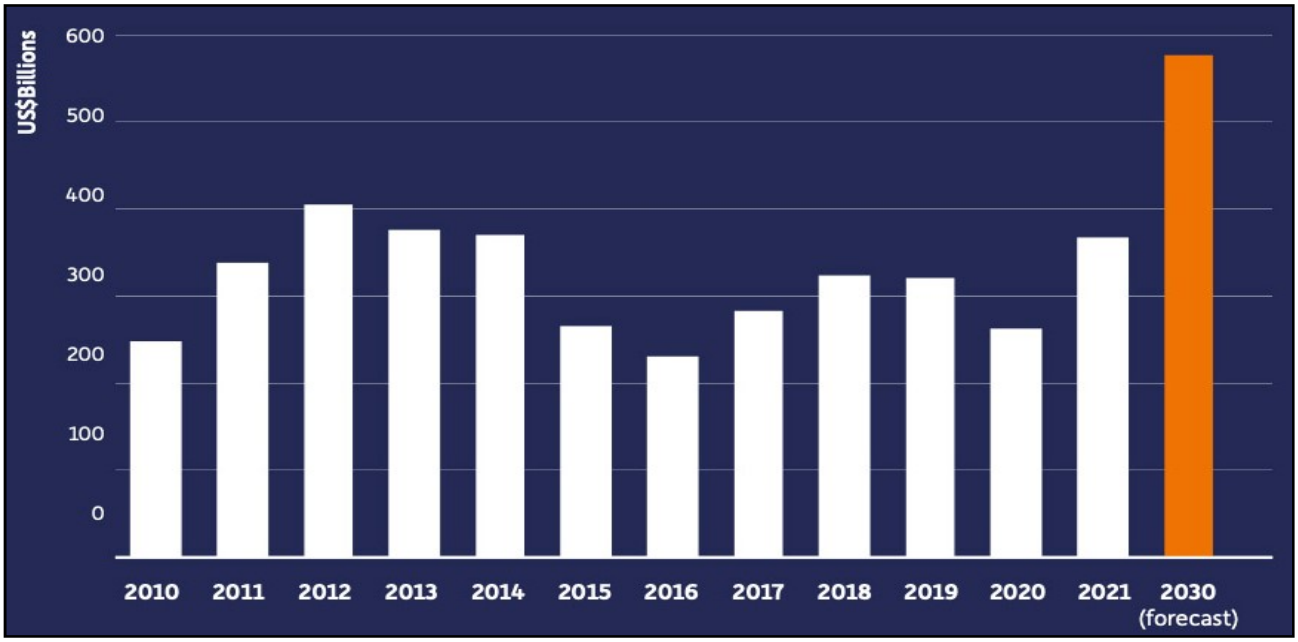

المصدر: (Consultancy.org family, 2023).

2. المبحث الثاني: تحليل التّجارة البينية والخارجية في مجلس التّعاون الخليجي.

نهدف من خلال هذا الجزء، إلى تقييم أداء اتّفاقية التّكامل الاقتصادي لمجلس التّعاون الخليجي، وتحليل مدى نجاحها في تعزيز ما بين دوله الأعضاء من مبادلاتٍ تجارية، بالإضافة إلى قدرة هذه الكتلة على الرّفع من نسب مساهماتها في التّجارة العالمية، بالتّطرق إلى تطوّر أحجام تجارتها الخارجية.

1.2. المطلب الأول: المنهجية المعتمدة:

في إطارٍ زمانيٍ حُصرت حدوده ما بين 2000 و2022، وبالاستناد على البيانات المستمدّة من قواعد البيانات (Wits, 2023)، (TRADING, 2023)، (CNUCED STAT, 2023)، و (البنك الدولي، 2023)، وبالاعتماد على بعضٍ من مؤشّرات القياس المحدّدة سابقاً، والمعتمدة من قبل معهد بنك التّنمية الآسيوي (ADB)، في قياس جدوى اتّفاقيات التّكامل الاقتصادي الإقليمي، وتقييم أدائها، تمّ التّركيز على قيم المؤشّرات التّجارية، والتي تمّ فيها التّطرّق إلى مقياسين:

- **التّجارة البينية.**

- **إجمالي التّجارة الخارجية** (The Asian Development Bank Institute, 1997).

حيث وبناءاً على العديد من الدّراسات، اعتُبرت مستويات التّجارة البينية داخل التّجمّعات الاقتصادية، مقياساً بارزاً لتقدير حجم التّرابط والاندماج فيما بين أعضائها من الدّول، كدراسة (lohani, 2021)، التي تتبّع من خلالها المبادلات التّجارية في تجمّع البريكس (BRICS)، وانعكاسها على فعالية الكتلة، وأمّا التّجارة الخارجية، فلتقييم درجة الفاعلية الإقليمية والعالمية للتّجمّعات الاقتصادية، باعتبارها جزءاً هامّاً وفاعلاً في المنظومة الإنتاجية والاقتصادية لأيّة دولة، على وجهٍ خاص، وللكتلة المنتمية إليها بشكلٍ عام.

وقد تمّ إدراج تجارة الخدمات إلى جانب التّجارة في السّلع، كمتغيّرٍ في الدّراسة التّحليلية، استناداً إلى دراسة (الشمنقي و إدريس، 2017)، والتي أشادت بدورها في تحقيق التّكامل الاقتصادي وتعميقه، عبر إسهامها بحصصٍ كبيرةٍ في الأنشطة الاقتصادية، كالإنتاج والاستثمار والعمالة، ما يودي في الأخير إلى توسعة نطاق المبادرات الإقليميّة والعالمية.

كما تمّ إدراجها نظراً لأهمّيتها ونسب مساهمتها في أحجام المبادلات التّجارية، للدّول منفردةً ولدى الكتل والتّجمّعات الاقتصادية، إذ مثّلت حصّة التّجارة في الخدمات نحو 58.9% من إجمالي تجارة الاتّحاد الأوروبي عام 2017، وتنطلق أهمّيها في تجارة دول مجلس التّعاون الخليجي، من تصنيف هذه الدّول كأحد كبار

مُستورديها، حيث مثّلت نسبتها حوالي 13.9%، من إجمالي تجارة المملكة العربية السّعودية، خلال عام 2019 (Kerneis, 2020).

2.2. المطلب الثّاني: التّجارة البينية لمجلس التّعاون الخليجي.

تمّ تقسيم المطلب إلى عنصرين، تضمّن أوّله إجمالي التّجارة البينية لمجلس التّعاون الخليجي، أمّا الثّاني فيدور حول مساهمات التّجارة البينية لأعضائه من الدّول.

1.2.2. واقع التّجارة البينية في مجلس التّعاون الخليجي:

سعت دول المجلس، في إطار اتّفاقية تكاملها الاقتصادي، إلى تهيئة المؤسّسات وتوجيه السّياسات، نحو تعزيز مبادلاتها التّجارية، عبر خطواتٍ عملية وفنّية، إذ باشرت بمرحلة الاتّحاد الجمركي، التي يرمي مغزاها إلى تجسيد إجراءات التّحرير وإزالة الحواجز بين الدّول الأعضاء، كما تُملي المرحلة إلزامية توحيد التّعريفة الجمركية، تجاه الشّركاء من العالم الخارجي، وقد كانت التّخفيضات في التّعريفات الجمركية لدول المجلس، أحد أبرز ما قامت به من خطوات، على اختلاف معدّلات هذا التّخفيض بين كلّ دولةٍ وأخرى، كما يبيّن الشّكل الآتي:

الشكل رقم36 : معدّل التّعريفة الجمركية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2000-2020.

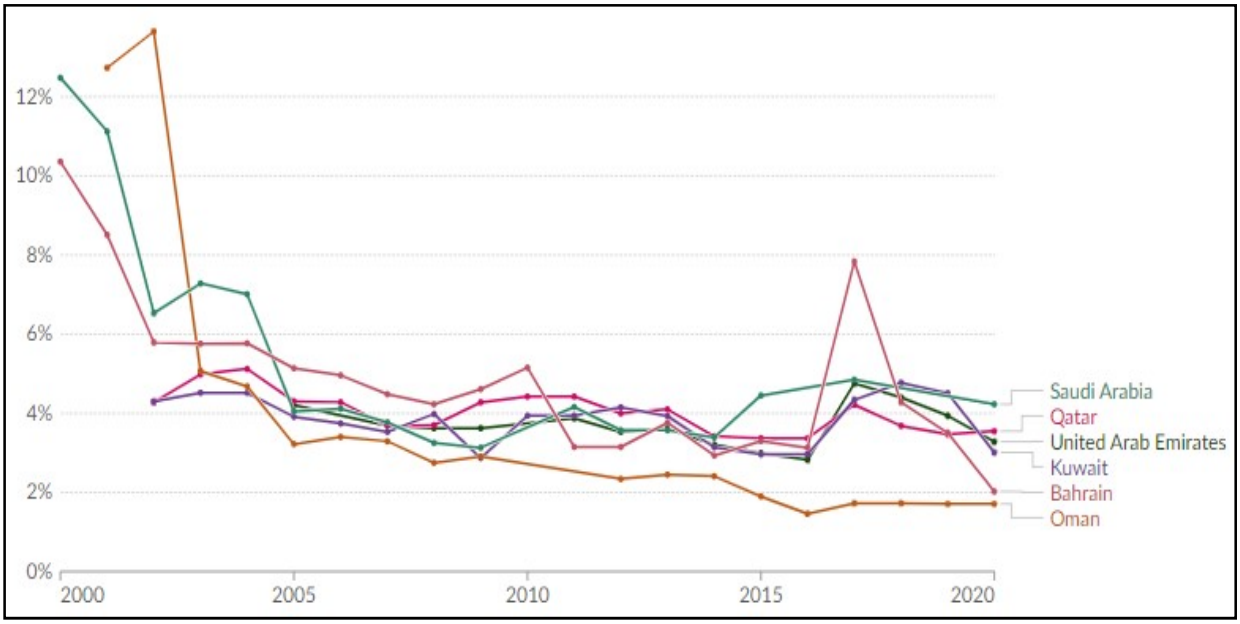

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Our world in Data, 2023).

أشاد المركز الإحصائي الخليجي بمستويات التّجارة البينية، لدول كتلة الاتّحاد الأوروبّي، إذ مثّلت حسب تقريرٍ له ما نسبته 65%، من إجمالي تجارتها مع باقي دول العالم، كما بلغت في تجمّع الآسيان قرابة 25%، في

حين اعتُبرت التّجارة البينية في دول المجلس، حسب مركز الدّراسات والنّشر، وعبر دراسة (الصّاوي، 2021)، محدودةً في مجالاتها ضعيفةً في مستوياتها، تفتقر إلى استراتيجيّات التّوحيد والتّوجيه، في ظلّ غياب التّوحيد السّياسي، وينطلق تأييدنا للفكرة أو نفيها، من خلال تقييم مستوياتها بناءاً على الشّكل الأتي:

الشكل رقم37 : تطوّر التّجارة البينية في مجلس التّعاون خلال الفترة (2000-2022).

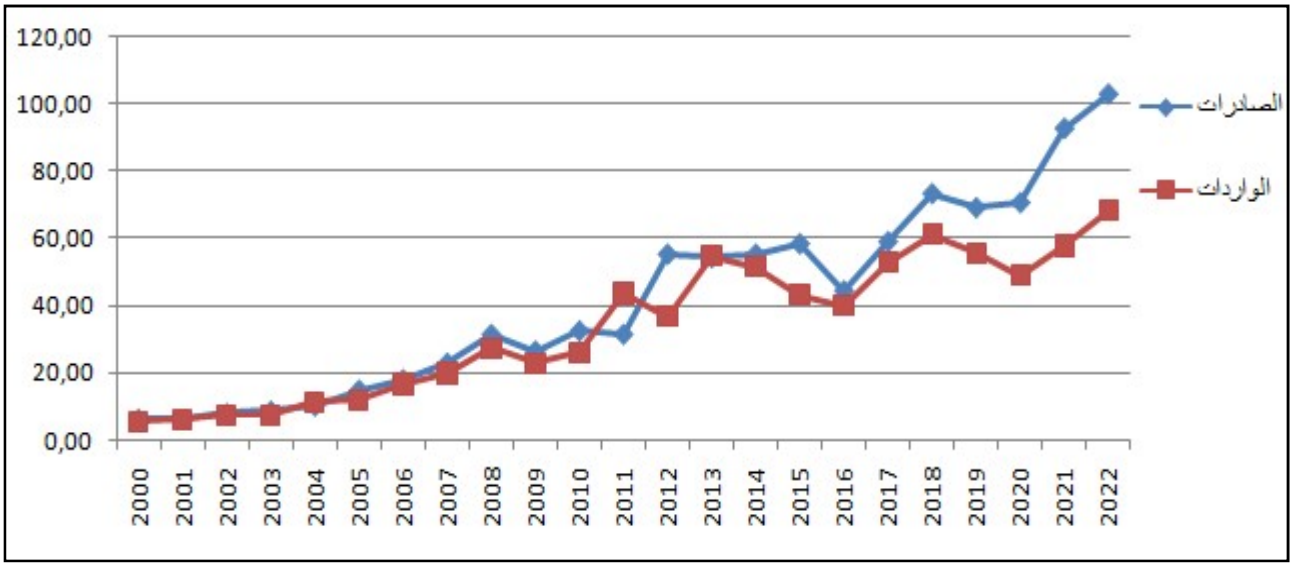

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Wits, 2023) و(TRADING, 2023) .

عرفت أحجام التّجارة البينية، في دول المجلس، خلال الفترة ما بين 2000-2003، ركوداً انحصرت حدوده بين 11.73 و15.09 مليار دولار على التّوالي، كضُعفٍ اشتركت فيه كلٌّ من الصّادرات والواردات، حيث بلغت أولاهما أعلى قيمةٍ لها آخر تلك الفترة، نحو 08.51 مليار دولار، كما لم تتعدّى الواردات البينية حينها، ما قيمته 07.41 مليارٍ دولار، أمّا بالنّسبة لنسب المساهمات في إجمالي التّجارة البينية عامها فقد اختلفت، لتتراوح بين 31.17%، كأعلى حصّة مساهمة للسّعودية، و08.23% للبحرين كأضعف نسبة مساهمة.

وبدايةً من عام 2003، كانت الفترة التي تمّ إبّانها تعزيز العلاقات التّجارية بين الدّول الأعضاء، بإقامة اتّحادها الجمركي، والذي يمكن القول مبدئياً أنّه كان ذا أثرٍ إيجابيٍ، حيث ظهرت بوادر التّغير في القيم، بتزايدٍ استمرّ إلى غاية مرحلة تأسيس السّوق المشتركة عام 2008، ليرتفع إجمالي التّجارة البينية إلى 58.65 مليار دولارٍ أمريكي عامها، إسهاماً من الإمارات العربية المتّحدة بالنّسبة الأكبر، والتي قُدّرت بنحو 26.81%، تليها المملكة العربية السّعودية بنسبة 24.81%، ثم كلٌّ من عمان وقطر بنسبتي مساهمة 20.83% و13.53% على التّوالي، في حين جاءت البحرين كآخر الأعضاء حصّةً بعد الكويت التي بلغت نسبة مساهمتها نحو 07.19%، مسجّلةً بذلك ما نسبته 06.83% من إجمالي التّجارة البينية لدول المجلس.

وقد عجزت دول المجلس عن تحقيق الاستمرارية في انتعاش تجارتها البينية، ليعرف نموّها تذبذباً متكرّراً تأثراً بأزماتٍ عدّة، حالت دون جدوى مرحلة السّوق المشتركة، إذ تتالت فور قيامها، الأزمات التي اختلفت بين محلّية وعالمية، هذه الأخيرة التي كانت عام 2008، والتي أدّت إلى تراجعٍ في قيم الصّادرات والواردات البينية للمجلس خلال عام 2009، منعكساً بالانخفاض في إجمالي التّجارة البينية، بقيمةٍ قُدّرت بنحو 09.32 مليار دولارٍ أمريكي، وليبقى أثرها السّلبي ضعيفاً إذا ما قورنت بباقي الأزمات التي واجهت دول المجلس، والتي اختلفت عن سابقتها سبباً ونطاقاً، إذ عدِمت أسبابها الاقتصادية، وحلّت فتجلّت في انقساماتٍ داخليةٍ وتفكّكٍ بين دول المجموعة الواحدة، البدايات التي أعقبت ما سمي بالرّبيع العربي، أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011، واستمرّت لتحتدّ خلال سنة 2014، حين تمّ سحب سُفراء كلٍّ من السّعودية والإمارات والبحرين من قطر، لتكتفي الكويت وعمان بمحاولة الصّلح والتّهدئة، الوضع الذي انعكس بتدهورٍ كبيرٍ ومتواصلٍ في العلاقات التّجارية البينية، إذ انخفضت قيمها إلى 106.97 مليار دولارٍ أمريكي عامها، بعد أن بلغت عام 2013 نحو 109.06 مليار دولار، واستمرّ الانخفاض وصولاً إلى 84.40 مليار دولارٍ عام 2016، ثمّ وبعد أن عاود الانتعاش مستوياتها، وعرفت زيادةً بقيمة 50.15 مليار دولارٍ أمريكي عام 2018 مقارنةً بعام 2016، عاود الخلاف ليقطع قرابة 15% من الإسهامات في التّجارة البينية، كنتيجةٍ لاشتداد براثن الأزمة عام 2017، لتنخفض قيم التّجارة البينية إلى 119.78 مليار دولارٍ أمريكي عام 2020، على إثر قطع العلاقات الثّنائية مع قطر، من قبل السّعودية والإمارات والبحرين، لتنزل بذلك نسبة مساهمة قطر في إجمالي التّجارة البينية، من 13.36%، عام 2014، إلى نحو 06.71% عام 2017، وليستمرّ تهاويها إلى حوالي 02.97% عام 2020.

حافظ الموقف الكويتي على حياده منذ بداية الأزمة إلى انتهائها، والذي رُسّم على إثر إعلان وزير خارجية دولة الكويت "الشّيخ أحمد ناصر محمّد الصبّاح"، لبيان الاتّفاق والمصالحة الخليجية، تحت اسم " **بيان العلا** "، خلال انعقاد القمّة الحادية والأربعون لدول مجلس التّعاون الخليجي، بمدينة العلا بالمدينة المنوّرة، في الرّابع من شهر يناير من عام 2021، الفترة التي شهدت تغيّراتٍ جذريةٍ في العلاقات البينية، والتي انعكست إيجاباً على مستوياتها التّجارية، حيث وفي هذا العام، استطاعت دول المجلس أن تُحقّق ما لم تُحقّقه في قيم مبادلاتها التّجارية البينية طيلة أربعين سنةٍ مضت، مسجّلة ما قيمته 150.61 مليار دولارٍ أمريكي، بمساهمةٍ للصّادرات البينية بنسبة 61.63%، وحصّة مساهمةٍ للواردات البينية قُدّرت بنسبة 38.36%، المستوى الذي سجّلت فيه الإمارات العربية المتّحدة، أعلى نسبة مساهمةٍ في إجمالي التّجارة البينية بنحو 44.81%، وأعلى نسبة مساهمة في إجمالي الصّادرات البينية بنسبة 56.18%، أمّا أكبر نسبة مساهمة في إجمالي الواردات البينية فعادت للمملكة العربية السّعودية عامها، والتي قُدّرت بنحو 30.33%.

وبحكم إعادة إحياء العلاقات الدّاخلية، واصلت قيم التّجارة البينية ازدهارها، لتعرف أوجّ قيمةٍ لها خلال عام 2022، بمعدّل زيادةً بلغ 13% مقارنة بعام 2021، وبأعلى نسبتي مساهمةٍ في الصّادرات والواردات، واللّتان قُدّرتا بنحو 60.13% و39.86% على التّوالي، وقد بلغ الإسهام الأكبر في إجمالي التّجارة البينية عامها 45.62%، من قِبل الإمارات العربية المتّحدة، تليها المملكة العربية السّعودية بنسبة 21.46%، وجاءت عمان كثالث عضوٍ مساهمٍ بنسبة 13.13%، ثمّ كلٌّ من الكويت وقطر بنسبتي 08.74% و06.26% على التّوالي، أمّا البحرين فقد سجّلت كآخر الأعضاء حصّةً في إجمالي التّجارة البينية، بنسبةٍ بلغت نحو 04.78%.

وفي الأخير، يمكن القول أنّه وعلى الرّغم من إعادة إحياء العلاقات البينية، وحتّى بعد الانتعاش الذي شهده حجم التّجارة البينية في عام 2022، إلّا أنّ ذلك لم يُغطّي ما بين حصص الدّول الأعضاء فيه من فوارق، إذ أنّ الإمارات العربية المتّحدة، والتي جاءت في صدارة الحصص من الصّادرات والواردات البينة الإجمالية، قد ساهمت فيهما بما نسبته 57.29% و28.03% على التّوالي، والمملكة العربية السّعودية كثاني عضوٍ مساهمٍ في كليهما، قد سجّلت نسبتي 19.55% و24.35% على التّرتيب، في حين انخفضت باقي حصص الدّول الأعضاء بنسبٍ متفاوتةٍ، باستثناء عمان والكويت اللّتان كانتا ذوات قيمٍ متوسّطة.

وأمّا عُمان فقد سُجّلت كثالث عضوٍ مساهمٍ في إجمالي الواردات البينية، بنسبة بلغت نحو 22.69%، لتتأخّر هي الأخرى في نسبة الإسهام في إجمالي الواردات، إلى المركز الرّابع بنسبة 6.8%، وأمّا الكويت فقد ضعُفت حصّتها في الصّادرات رغم المساهمة المتوسّطة في الواردات، إذ ساهمت في كليهما بنسبتي 02.21% و18.60% على التّوالي، ليظهر الفارق والهُوّة بين مساهمات الدّول السّت، بعد أن انخفضت حصّة قطر والبحرين في إجمالي الصّادرات البينية، إلى نحو 08.67% و05.48% ترتيباً، كما انخفضت إسهاماتهما أكثر في إجمالي الواردات البينية، إلى نسبتي 02.62% و3.72% على التّوالي.

وبناءاً على هذه النّسب، يمكن القول أنّه لا يُمكن إرجاع انتعاش التّجارة البينية ولا قصورها، إلى ما حدث من أزماتٍ مع قطر فقط، إذ أنّ الزّيادة المحقّقة عام 2022، كانت رغم ضعف إسهامات قطر، كما أنّ أحجام التّجارة البينية خلال العقد الأول بعد الألفين، كان ضئيلاً رغم الارتفاع النّسبي لحصص قطر فيها.

أمّا فيما يخصّ الميزان التّجاري خلال هذه الفترة، فقد عرف عجزاً خلال فترتين، كانت أولاهما في سنة 2004 بقيمة -01.09 مليار دولار، في حين كانت الثّانية في سنة 2011، وبقيمةٍ أعلى إذ بلغت -12.34، مليار دولار، وأمّا غير ذلك ففائضٌ بأعلى قيمةٍ له كانت خلال عام 2022، والتي قُدّرت بنحو 34.74 مليار دولار.

2.2.2. واقع التّجارة البينية في دول مجلس التّعاون الخليجي:

2.2.2.أ. واقع التّجارة البينية لدولة الإمارات العربية المتّحدة:

من خلال ما سبق، اتّضح ما للإمارات من دورٍ وإسهامٍ في الرّفع من إجمالي التّجارة البينة للمجلس، وبعد أن احتلّت الصّدارة فيها خلال عام 2022، نهدف إلى تتبّع سابق مسارها عبر استقراء بيانات الشّكل الآتي:

الشكل رقم 38 : تطوّر التّجارة البينية للإمارات العربية المتّحدة خلال الفترة (2000-2022).

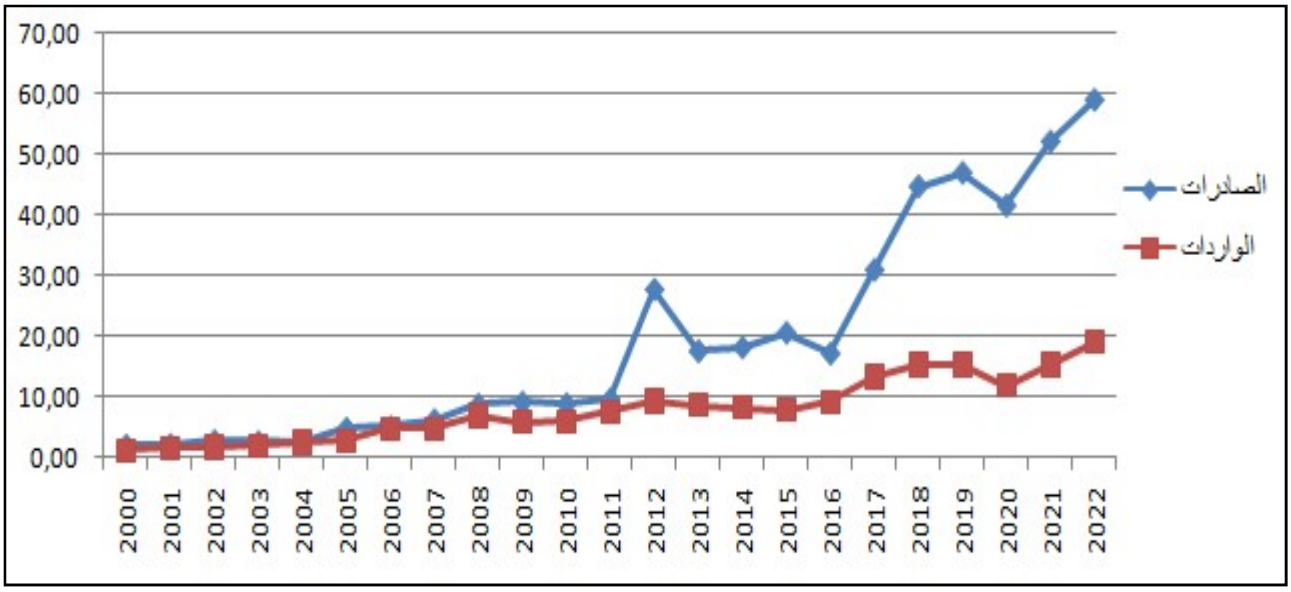

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Wits, 2023) و(TRADING, 2023) .

باستثناء سنة 2004، والتي عرف فيها الميزان التّجاري الإماراتي، عجزاً بنحو -0.15 مليار دولارٍ أمريكي، استطاعت الإمارات العربية أن تحافظ على حالة الفائض فيه، طيلة باقي فترات الدّراسة، محقّقةً أعلى قيمةً لها فيه خلال عام 2022، والتي بلغت نحو 39.88 مليار دولارٍ أمريكي.

وشهدت مستويات التّجارة البينية لدى الإمارات العربية المتّحدة، تأثّراً بالأزمات العالمية والدّاخلية للمجلس، كحالة قطر وغيرها من الدّول الأعضاء، حيث انخفضت القيم خلال أزمة الوباء عام 2020، بمقدار 8.83 مليار دولارٍ أمريكي، ما تُرجم بانخفاض المساهمة في إجمالي التّجارة البينية للمجلس، من 49.94% عام 2019 إلى 44.68% عام 2020، وبعد الأزمة العالمية لعام 2008، تراجعت قيمة التّجارة البينية للإمارات بنحو 0.79 مليار دولارٍ أمريكي، دون التّأثير في حصة الإمارات في المساهمة الإجمالية، نظراً لشدّة التّأثر وقوّة التّراجع في حصص باقي الدّول الأعضاء، كقطر التي بلغ انخفاض تجارتها البينية نحو 3.38 مليار دولارٍ

أمريكي، أمّا ما خلّفته الانقسامات الدّاخلية للمجلس، وانعكس على تجارة الإمارات البينية، فتجسّد في انخفاض قيمها بدايةً من عام 2013، حين انخفضت إلى نحو 26.25 مليار دولارٍ أميركي، بعد أن بلغت ما قيمته 37.14 مليار دولارٍ عام 2012، التّراجع المنعكس على حصّتها في إجمالي التّجارة البينية، بالانخفاض نحو 16.25%، هذا الأخير الذي نتج عن تراجع نسبة المساهمة، في كلٍّ من الصّادرات البينية للمجلس من 50.18% إلى 32.38%، والواردات البينية للمجلس من 25.52% إلى 15.85%.

وقد كانت الزّيادة التي عرفتها مستويات التّجارة البينية، في الإمارات العربية المتّحدة، مدعومةً أكثر بالارتفاع في صادراتها مقارنةً بتلك المحقّقة في الواردات، حيث وخلال السّنوات العشرة الأولى، عرف التّغير في كليهما حالة التّوازي في حركته والتّقارب في قيمه، ليعرف انطلاقاً من عام 2011 وإلى غاية 2022، شكلاً آخر من التّطور، والذي فاقت فيه معدّلات الزّيادة في الصّادرات نظيراتها في الواردات، بدايةً من عام 2012 بفارق 11.37%، حيث ارتفعت نسبة المساهمة في الصّادرات البينية للمجلس، من 30.60% إلى نحو 50.18%، في حين ارتفعت في الواردات البينية من 17.31% إلى 25.52%، واستمرّ الحال واستمرّت الزّيادة في فارق المساهمات، نتيجة الزّيادة المرتفعة والمستمرة للصّادرات البينية، مقارنةً بها في الواردات البينية، إلى أن بلغ الفارق أقصاه عام 2022، حين سجّلت الصّادرات البينية ما نسبته 57.29%، في حين بلغت مساهمة واردات الإمارات العربية المتّحدة، في إجمالي الواردات البينية للمجلس نحو 28.03%.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإمارات العربية المتّحدة، كانت خلال العشر سنوات الأولى، المنافس الأوّل للمملكة العربية السّعودية، على الصّدارة في الحصّة من إجمالي التّجارة البينية للمجلس، إلّا أنّها وبعد عام 2011، باتت أكثر الدّول الأعضاء مساهمةً، واستطاعت أن تنفرد بالمركز الأوّل وتُحافظ عليه إلى غاية 2022، وقد أرجع البعض ارتفاع نصيب الإمارات العربية المتّحدة من التّجارة البينية، إلى قوّة علاقاتها الخارجية وتنوّع مجالاتها، بالإضافة إلى ازدهار نشاطها وكثافته في مجال إعادة التّصدير.

2.2.2.ب. واقع التّجارة البينية لدولة الكويت:

باعتبار الكويت واحدةٌ من بين الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجي، فهي عُرضةٌ لما يطرأ من مستجدّاتٍ حول ما يجمعهم من علاقات، وما ينالهم من أزمات، إلّا أنّ هذه الدّولة كانت بعيدةً عمّا نشأ داخل المجموعة من تصدّع، متّخذةً من الحياد موقفاً ومن محاولات الصّلح منهجاً، ما يجعل علاقاتها المشتركة، الاقتصادية بصفةٍ عامّة والتّجارية بصفةٍ خاصّة، بعيدةً عن التأثّر بالأزمات الدّاخلية، الأمر الذي يُضاف إلى دوافع استكشاف مسار علاقاتها التّجارية مع هذه الدّول، عبر الاعتماد على معطيات الشّكل الموالي:

الشكل رقم39 : تطوّر التّجارة البينية للكويت خلال الفترة (2000-2022).

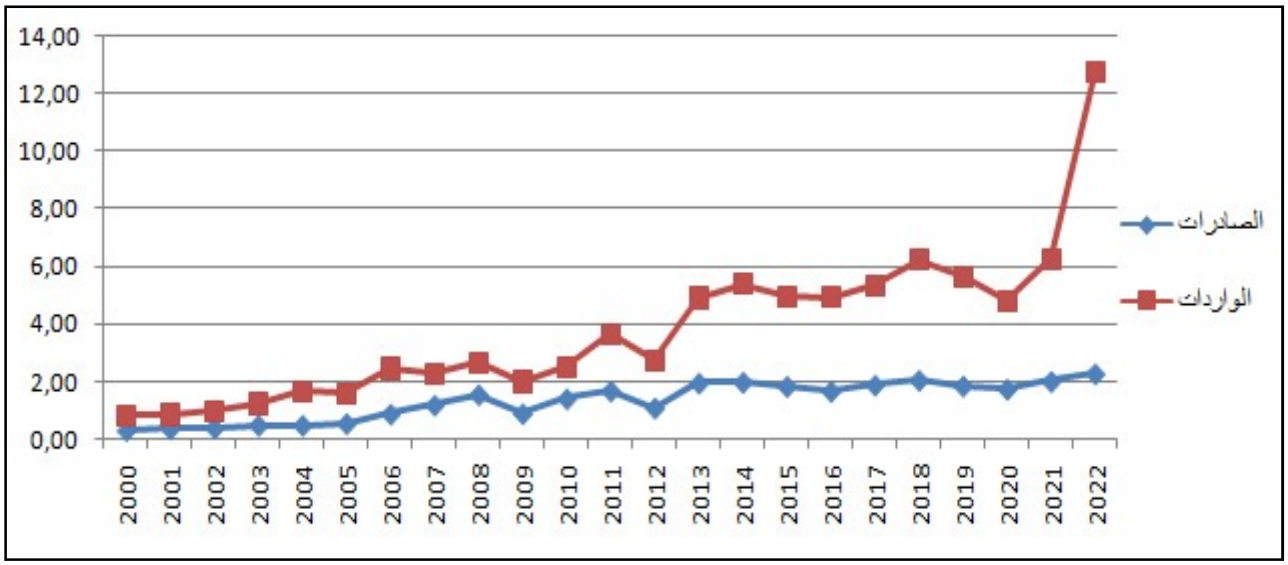

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Wits, 2023) و(TRADING, 2023) .

بعجزٍ في ميزانها التّجاري، بلغت قيمته -0.54 مليار دولارٍ أمريكي سنة 2000، اتّسمت بداية التّطوّر في واقع التّجارة البينية لدولة الكويت، حالة العجز التي استمرّت قيمها في التّزايد، إلى أن بلغت أقصاها سنة 2022 بنحو -10.42 مليار دولارٍ أمريكي، تحت ضغط الانخفاض المستمر للصّادرات البينية، إذا ما قورنت بأحجام وارداتها من نظيراتها من دول المجلس، ما يُظهر جليّا إحدى ما ذُكر سابقاً في مُعوّقات التّكامل التّجاري بين دول المجلس ويُثبت صحّته، إذ أنّ تشابه اقتصاديات وموارد هذه الدّول، واعتمادها المفرط على قطاعاتها النّفطية، قد حال دون نماء فرص التّبادل التّجاري فيما بينها، الحال الذي تجسّد في ضعف الصّادرات الكويتية البينية، نتيجةً لطبيعة هيكل صادراتها، والذي يمثّل النّفط منه ما نسبته 93.30%، وأمّا تفسير زيادة وارداتها البينية رغم وجود هذا العائق، فمردّه إلى سياسات إعادة التّصدير، المتّبعة من قبل الإمارات العربية المتّحدة والمملكة العربية السّعودية، واللّتان كانتا من أكثر الدّول تصديراً إلى الكويت من بين دول المجموعة، وهو نفس النّشاط الذي جعلهما في المراتب الأولى توريداً من الكويت.

أمّا تطوّر التّجارة البينية لدى الكويت، فقد كان بمعدّلات نموٍ ضعيفةٍ جدّاً، استمرّ في صادراتها طيلة فترة الدّراسة، أمّا الواردات فقد ارتفعت معدّلات نموّها بدايةً من عام 2006، مساهمةً في إجمالي الواردات البينية بما نسبته 14.75%، مقابل 4.91% كنسبة مساهمةٍ في الصّادرات البينية، و9.66% في إجمالي التّجارة البينية خلال نفس السّنة، هذه الحصص وتأثّراً بأزمة عام 2008، عرفت تراجعاً في العام الذي يليه إلى نحو 8.87%

كحصّةٍ في إجمالي الصّادرات، و3.38% في الواردات البينية، أمّا حصّتها في إجمالي التّجارة البينية للمجلس، فقد انخفضت عامها بنسبة 3.73%.

واستمرّت الزيادة المنخفضة معدّلاتها في تجارة الكويت البينية، باستقرارٍ في صادراتها ودفعٍ متزايدٍ من وارداتها، مع بعض التّراجع الطّفيف والمنقطع خلال عامي 2011 و2014، نتيجةً لتمكّن الكويت من الحفاظ على موقفها المحايد تجاه باقي الدّول المتنازعة، لتتجنّب بذلك آثار الأزمات الدّاخلية، المتكرّرة والمتفاقمة حدّتها خلال عام 2017، على عكس ما كانت تحت ضغطه في عام 2019، وما انعكس على مستويات تجارتها التي انخفضت أحجامها من 08.28 مليار دولارٍ أمريكي عام 2018، إلى 06.55 مليار دولارٍ أمريكي عام 2020، ما أدّى إلى تراجع حصّتها في إجمالي التّجارة البينية للمجلس، من 06.15% إلى 05.46% خلال نفس الفترة.

وبعد أزمة الوباء، وبحكم امتلاك الكويت لحوالي 07% من احتياطي النّفط العالمي، واعتمادها المفرط على هذا القطاع، إذ يُمثّل فيها نحو 90% من الإيرادات الحكومية، وتُسهم الصّناعة النّفطية فيها بأزيد من 50% من النّاتج المحلّي الإجمالي، عرف الاقتصاد الكويتي انتعاشاً، نتيجة الارتفاع الذي شهدته أسعار النّفط العالمية، خاصّةً بعد الغزو الرّوسي لأوكرانيا، كمعطياتٍ كان لها انعكاسها على تجارة الكويت البينية، والي بلغت أوجّها خلال عام 2022، بحصّة مساهمةٍ في إجمالي التّجارة البينية بلغت نحو 8.74%، بدفعٍ أكبر كان من قبل وارداتها البينية، والتي بلغت هي الأخرى أعلى قيمةٍ لها خلال فترة الدّراسة، وأعلى نسبة مساهمةٍ في إجمالي الواردات بنحو 18.60%، مقابل حصّةٍ هي الأضعف بين باقي الدّول الأعضاء، في ترتيب حصص الصّادرات البينية، والتي لم تتجاوز فيها ما نسبته 02.21%، لتُسجّل الكويت كرابع عضوٍ مسهمٍ في التّجارة البينية، بعد الإمارات العربية المتّحدة، المملكة العربية السّعودية وعُمان خلال عام 2022.

2.2.2.ج. واقع التّجارة البينية لدولة عمان:

باعتبار سلطنة عُمان، ثاني أكبر دولةٍ عضوٍ في المجلس، مساحةً وتعدادً في نسبة السكّان، بعد المملكة العربية السّعودية، بالإضافة إلى امتلاكها لمؤهّلاتٍ تمكّنها من إثراء السّوق الخليجية وتعزيز التّجارة البينية، كالثروة السّمكية والموقع الاستراتيجي ذو المنافذ البحرية، الرّابطة بين دول آسيا وأوروبّا، وبين دول الخليج ونظيراتها من الدّول الإفريقية من ناحية، وبشبه القارة الهندية من النّاحية الأخرى، في جملةٍ من الإمكانيّات، نسعى من خلال الآتي، البحث في مدى استغلالها وتوجيهها، خدمةً للتّجارة مع نظيراتها من دول المجلس:

الشكل رقم40 : تطوّر التّجارة البينية لعُمان خلال الفترة (2000-2022).

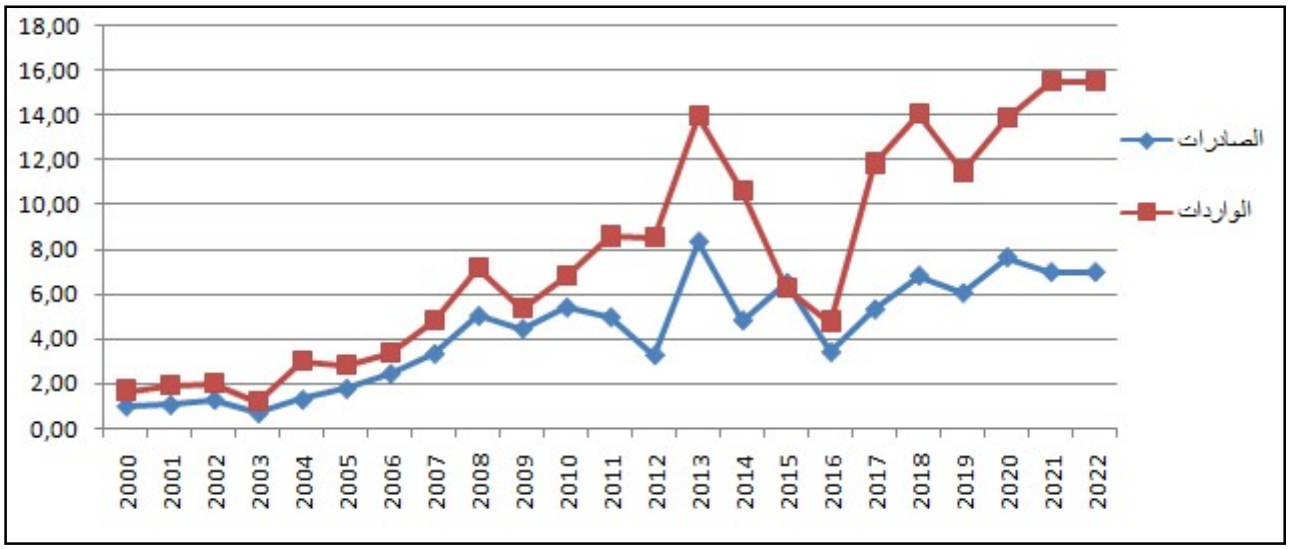

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Wits, 2023) و(TRADING, 2023) .

في تماثلٍ اختلفت قيمه مع الكويت، وتشابهت فيه حالة العجز المتواصلة لميزانيهما التّجاريين، باستثناء حالة الفائض التي عرفها الميزان التّجاري العُماني عام 2015، والتي بلغت قيمتها 0.25 مليار دولارٍ أمريكي، أمّا ما دونها فكانت البداية منذ عام 2000، أين بلع العجز نحو -0.67 مليار دولارٍ أمريكي، ليستمرّ وتختلف قيمه بين تناقصٍ وتزايد، إلى أن بلغ أقصاه خلال عام 2021، مسجّلاً ما قيمته -08.49 مليار دولارٍ أمريكي.

أمّا مستويات التّجارة البينية، فتبيّن أنّه وخلال عام 2001، قدّمت عُمان مستوياتٍ مكّنتها من احتلال المركز الثّاني، في ترتيب حصص الدّول الأعضاء من التّجارة البينية، بعد الإمارات، الفترة التي قدّمت فيها نسبة مساهمةٍ هي الأعلى خلال فترة الدّراسة، والتي بلغت نحو 24.24%، كما ساهمت خلال نفس الفترة بنسبة 30.62% في إجمالي الواردات البينية، لتكون بذلك العضو الأكبر حصّةً فيها، وأمّا الصّادرات البينية، ففي المركز الثّالث عامها، بعد الإمارات العربية المتّحدة والمملكة العربية السّعودية، بنسبةٍ بلغت حوالي 17.61%.

كما أثبت تطوّر التّجارة البينية العُمانية، إيجابية الأثر لمرحلة الاتّحاد الجمركي، حيث كان عام 2003 بداية الانتعاش في كلٍّ من الصّادرات والواردات، وفق تطوّرٍ ذو اتّجاه متوازٍ إلى غاية عام 2014، لتعرف بعدها كلٌّ منهما اتّجاهاتٍ مختلفة ومغايرة، حيث وبعد أن سجّلت تجارة عُمان 11.95%، كنسبة مساهمةٍ في إجمالي التّجارة البينية خلال عام 2003، بدفعٍ أكبر من وارداتها البينية، والتي قُدّرت حصّتها بنحو 16.22%، مقابل ما نسبته 08.24% كحصّةٍ في إجمالي صادرات المجلس، وكنتيجةٍ لإجراءات البدء في توحيد التّعريفات الجمركية، وتخفيضها تُجاه بعض السّلع، ارتفعت حصّة سلطنة عُمان من التّجارة البينية إلى نحو 20.83%عام

2008، لتنخفض بعده بقيمة 02.41 مليار دولارٍ أمريكي، نتيجةً للأزمة الطّارئة عامها، لتتراجع حصّتها في إجمالي التّجارة بنحو 0.95%، تأثّراً بتراجع حصّتها من إجمالي الواردات بنسبة 02.97%، على الرّغم من ارتفاع حصّتها في الصّادرات، كون الزّيادة المحقّقة فيها لم تكن لتتعدّى ما نسبته 0.82%.

وبعد أن عاودت التجارة العُمانية انتعاشها، وحقّقت إحدى أكبر قيمها عام 2013، بما يُعادل حصّة مساهمتها في إجمالي التّجارة التي بلغت نحو 20.46%، تراجعت حصصها بشكلٍ متواصلٍ لتبلغ 09.69% عام 2016، أمّا حصص المساهمات في الصّادرات والواردات، فقد انخفضتا بنسبتي 7.69% و13.56% على التّوالي، في نتيجةٍ يمكن تفسيرها بتداعيات تراجع أسعار النّفط خلال عام 2014، أو ما صاحبها من احتدامٍ للصّراع الدّاخلي بين الدّول الأعضاء، حيث يدعم الافتراض الأوّل، أهمّية القطاع النّفطي في الاقتصاد العُماني، إذ يمثّل البترول نحو 64% من إجمالي عوائد الصّادرات العُمانية، وأزيد من 45% من الإيرادات الحكومية، كما يُشكّل حوالي 50% من النّاتج المحلّي الإجمالي، أمّا الافتراض الثّاني فتنفيه الزّيادة المحقّقة خلال عام 2017، حيث وعلى الرّغم من وصول الخلاف الخليجي إلى أوجّه بدايةً من عامها، إلّا أنّ حصّة عمان في إجمالي التّجارة البينية قد ارتفعت إلى نحو 15.34%، بعد كانت في حدود 09.69% في العام الذي قبلها، الارتفاع النّاجم عن زيادة نسب المساهمة في الصّادرات البينية بحوالي 01.32%، وفي إجمالي الواردات البينية بنحو 10.49%.

وكغيرها من الدّول الأعضاء للمجلس وباقي دول العالم، كانت عُمان عرضةً لآثار أزمة الوباء عام 2019، ما انعكس على أحجام تجارتها البينية بالانخفاض، ولو أنّ هذا الأخير كان ضعيفاً إذا ما قورن بالأثر الذي سُجّل في حالة المملكة العربية السّعودية، إذ لم يتعدّى التّراجع في حصّتها من إجمالي التّجارة نسبة 14.06%، كما استطاعت عُمان قمع هذا التّراجع، وإعادة الانتعاش إلى تجارتها خلال العام الذي يليه مباشرةً، لترتفع حصّتها في الإجمالي إلى 18.01%، مستندةً أكثر في ذلك على الإمارات العربية المتّحدة، والي تُعدّ الشّريك الأوّل لعمان عالمياً، إذ تستقبل أزيد من 40% من صادراتها، كما ساعد في ذلك جهودها السّاعية إلى خلق التّنويع في اقتصادها، إذ تمكّنت خلال عام 2020 من رفع إيراداتها غير النفطية، بنسبةٍ فاقت 04.5%.

واستمرّت الزّيادة في تجارة عُمان البينية، لتُسجّل كثالث أكبر دولةٍ عضوٍ، في ترتيب الدّول الأكثر مساهمةً في إجمالي التّجارة البينية، خلال عام 2022، حيث بلغت حصّتها فيها نحو 13.13%، ضعُفت فيها حصّتها من أجمالي الصّادرات، إذ لم تتعدّى نسبتها 06.80%، على عكس الواردات التي بلغت 22.69%، وتجدر الإشارة إلى تراجع حصّة عُمان خلال آخر عامين من فترة الدّراسة، رغم الزّيادة في أحجام تجارتها البينية، الحال الذي يؤكّد تباطؤ معدّلات الزّيادة في تجارتها، مقابل قوّة الزّيادة في تجارة نظيراتها من الدّول الأعضاء.

2.2.2.د. واقع التّجارة البينية لدولة قطر:

بعيداً عن إصدار الأحكام، كانت قطر طرفاً أساسياً في الأزمات الدّاخلية التي عاشتها كتلة المجلس، الوضع الذي يُفترض أن يجعل من حصصها عُرضةً لتقلّباتٍ كبيرة، الواقع التّجاري الذي تكشفه معطيات الشّكل الآتي:

الشكل رقم41 : تطوّر التّجارة البينية لقطر خلال الفترة (2000-2022).

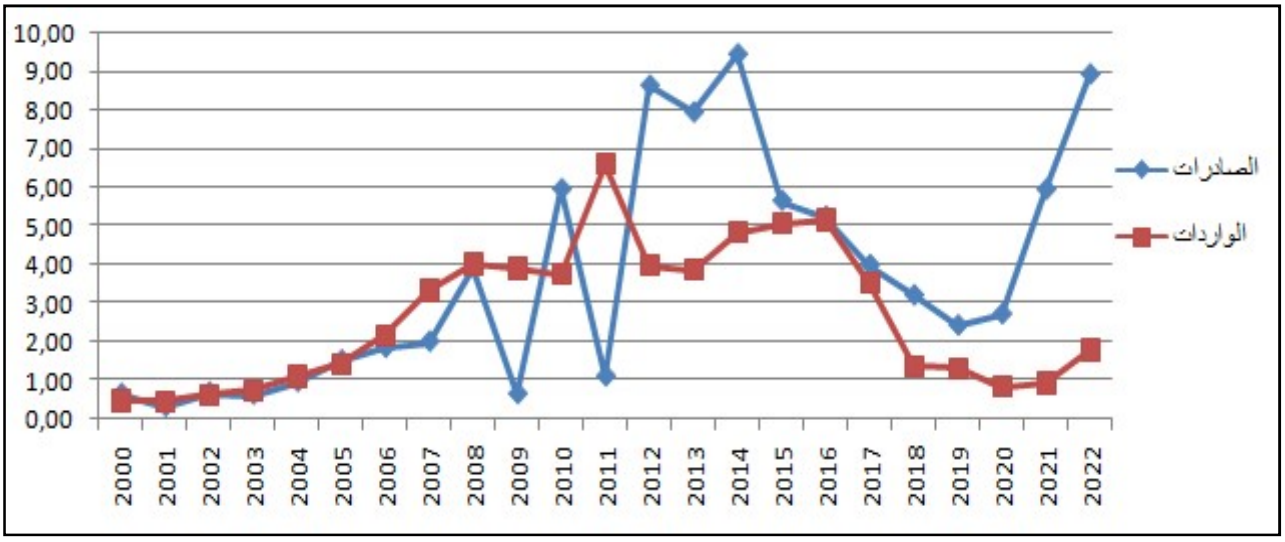

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Wits, 2023) و(TRADING, 2023) .

عرفت التّجارة البينية لدولة قطر، ضعفاً خلال السّنوات الثّلاث الأولى بعد الألفين، والذي تراوحت النّسب فيه بين 09.76% و08.79%، كمساهماتٍ في إجمالي التّجارة البينية لمجلس التّعاون، ليشهد عام 2003 بداية الزّيادة فيها، إذ انتقلت صادراتها من 07.62%، كنسبة مساهمةٍ في إجمالي الصّادرات البينية للمجلس، إلى نحو 12.58% خلال عام 2008، كما ارتفعت نسبة المساهمة في إجمالي الواردات البينية للمجلس من 09.86% عامها، إلى نسبة 14.62% عام 2008، العام الذي شهد بدايات التّقلّبات في التّجارة البينية لقطر، حيث عرفت صادراتها البينية انخفاضاً كبيراً خلال فترتي 2009 و2011، لتنزل فيهما نسب مساهمتها في القيم الإجمالية للصّادرات، إلى نحو 02.51% و03.56%، أمّا وارداتها البينية، ورغم بعض التّراجع المسجّل بعد عام 2008، إلّا أنّها عرفت زيادةً عام 2011، مساهمةً بما نسبته 15.40%، في إجمالي الواردات البينية للمجلس، ليعرف الميزان التّجاري القطري عامها، أكبر قيمة عجزٍ له خلال كامل فترة الدّراسة، والتي بلغت نحو -05.46 مليار دولارٍ أمريكي، ولينتقل إلى حالة الفائض المستمرّ بعدها إلى غاية عام 2022، محقّقاً خلالها أعلى قيمةٍ له فيها بنحو 10.72 مليار دولارٍ أمريكي، بعد أن تعدّت إسهامات الصّادرات البينية لقطر وارداتها، بفارق مساهمةٍ في إجمالي تجارة المجلس البينية بنحو 06.05%، في حالةٍ من الانتعاش في أحجام التّجارة

البينية القطرية، بعد الخروج من حالة التّأزّم في العلاقات السّياسية بين دول المجموعة، بعد أن عرفت قيمها انخفاضاً كبيراً استمرّ إلى غاية عام 2020، بالمساهمةٍ في إجمالي التّجارة البينية التي بلغت حينها 02.97%، بعد التّهاوي المتواصل لإجمالي المساهمة القطرية، في الحجم الإجمالي لتجارة المجلس البينية من 13.36% عام 2014%، إلى نحو 06.71% عام 2017، لتنزل بعد أن بلغ التّصدّع داخل الكتلة حدّته بنحو 02.99% عام 2019، بعد أن انخفضت مساهمتها من 17.09% عام 2014، كأعلى نسبة مساهمةٍ قطريةٍ في إجمالي الصّادرات البينية، إلى 03.52% عام 2019، وفي الواردات من 09.36% إلى 02.32% خلال نفس الفترة.

وفي الأخير، يمكن القول أنّ نسب مساهمات قطر، في إجمالي التّجارة البينية، تبقى ضعيفةً حتّى وإن ارتفعت خلال بعض السّنوات، فقد قلّت خلال سنتي 2019 و2020 مقارنةً بها خلال عام 2000، على الرّغم من حجم التّجارة البينية العالي لها خلال السّنتين، نظرا لارتفاع الحجم الإجمالي لتجارة المجلس، وزيادة نسب مساهمات باقي الدّول الأعضاء، كما تجدر الإشارة إلى أنّ التّحسّن الأخير في قيم تجارتها، كان مدعوماً أكثر بصادراتها البينية، دون وارداتها التي لم تتعدى نسبة مساهمتها في إجمالي واردات المجلس 02.62%.

2.2.2.هـ. واقع التّجارة البينية للمملكة العربية السّعودية:

اعتُبرت السّعودية من أبرز الدّول مساهمةً التّجارة البينية، إذ صنّفت في المركز الثّاني بعد الإمارات عام 2022، وفي المركز الأوّل في أعوام أخرى، أمّا حصصها خلال السّنوات الماضية، فيعرضه الشّكل الموالي:

الشكل رقم42 : تطوّر التّجارة البينية للمملكة العربية السّعودية خلال الفترة (2000-2022).

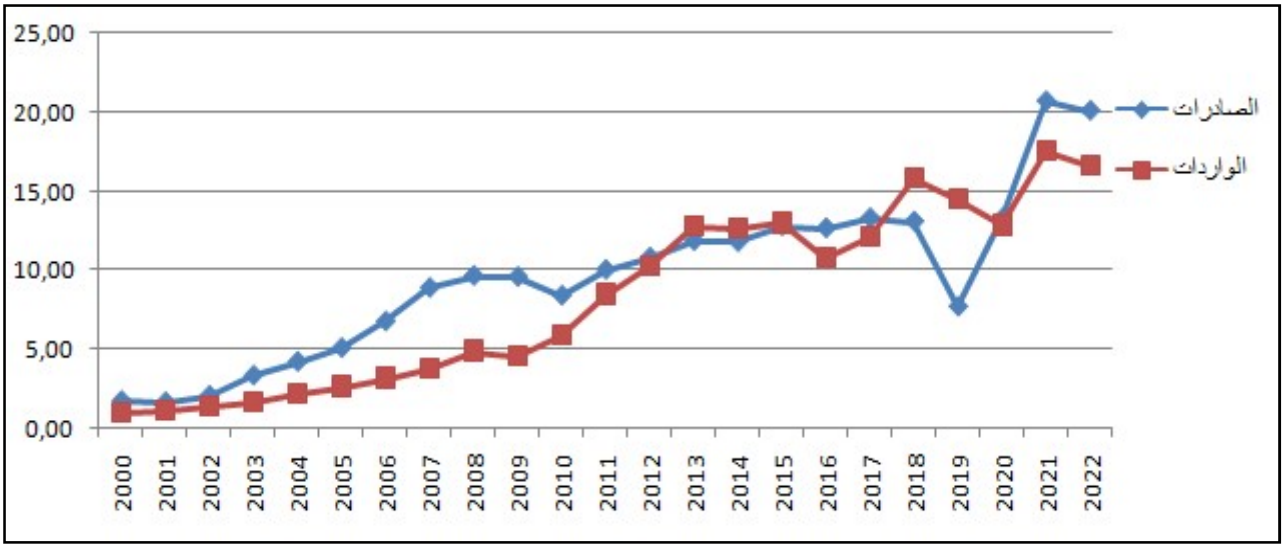

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات (Wits, 2023) و(TRADING, 2023) .

بعد الأحجام المنخفضة للتجارة البينية للمملكة العربيّة السّعودية، خلال بدايات الألفين، وجرّاء تأسيس الاتّحاد الجمركي لدول المجلس، ظهرت بوادر الانتعاش وفق نموٍّ تناوب التّفاوت فيه بين الصّادرات والواردات، لينعكس هذا التّفاوت على حالة الميزان التّجاري، بالتّقلّب بين فائضٍ غلب على فترة الدّراسة، بأعلى قيمةٍ له خلال عام 2007، والتي بلغت نحو 05.14 مليار دولارٍ أميركي، وعجزٍ خلال فترتي 2013-2015 و2018-2019، والذي كانت القيمة الأعلى فيه خلال عام 2019، إذ قُدّرت بنحو -6.77 مليار دولارٍ أمريكي.

كانت بداية الانتعاش في أحجام التجارة البينية للمملكة العربية السّعودية، انطلاقاً من مرحلة تأسيس الاتّحاد الجمركي عام 2003، العام الذي حقّقت فيه أعلى نسبة مساهمةٍ، في إجمالي التّجارة البينية لمجلس التّعاون، والتي بلغت عامها نحو 31.17%، وكنظيراتها من دول المجلس وكباقي دول العالم، كانت مستويات التّجارة البينية لدى المملكة العربية السّعودية، عرضةً للأزمات التي حدثت خلال الحدود الزّمنية للدّراسة، إلّا أنّ درجات الأثر كانت مختلفةً فيما بينها، حيث كانت أزمة 2008، أقلّها حدّةً وأثراً على تجارة المملكة، إذا ما قورنت بأثرها الكبير على باقي الدّول كقطر، إذ لم يتعدّى التّراجع المسجّل في حجم التّجارة البينية للمملكة حينها، ما مقداره 0.35 مليار دولارٍ أمريكي، كما أثبتت ذلك الزّيادة في حصّة المملكة العربية السّعودية، من إجمالي التّجارة البينية من 24.81% عام 2008 إلى 28.78% عام 2009، في الوقت الذي تراجعت فيه حصص باقي الدّول الأعضاء، باستثناء الإمارات العربية المتّحدة.

وتكرّر الحال في سنة 2014، حيث ونظراً لبداية الاضطراب في العلاقات الدّاخلية لدول المجلس، بالإضافة إلى تراجع إيرادات النفط والتجارة الخارجية الإجمالية، وما كان لذلك من تداعياتٍ على التّوجّهات الاقتصادية والسّياسات المالية، عرفت أحجام التّجارة البينية للمملكة، نوعاً من الاستقرار إلى غاية 2016، لتكون المملكة بذلك أقلّ تأثّراً من دول المجلس، محافظةً بذلك على استمرارية الزّيادة في نسب مساهمتها في إجمالي التّجارة البينية للمجلس، والتي ارتفعت من 22.86% عام 2014، إلى 27.88% عام 2016، إلّا أنّ الوضع اختلف خلال عام 2017، وكانت المملكة أكثر الدّول تراجعاً في نسب المساهمات بعد قطر، حين انخفضت حصّتها من إجمالي التّجارة إلى نحو 22.71%، بتراجعٍ في نسبتي المساهمة في إجمالي الصّادرات والواردات البينية بنحو 6.02% و4.23% على التّوالي، ويرجع السّبب في ذلك إلى احتدام الصّراع الدّاخلي لدول المجلس، وما انجرّ عنه من تعديلاتٍ خصّت السّياسات والتّوجّهات التّجارية للمملكة، كونها أحد أبرز أطراف هذا النّزاع، إلى جانب قطر والإمارات العربية المتّحدة.

وما إن عاودت التّجارة البينية في المملكة انتعاشها عام 2018، تماشياً مع ما استجدّ في العلاقات البينية، حتّى شهد العالم أزمة الوباء عام 2019، هذه الأخيرة التي كانت الأكثر تأثيراً مقارنةً بسابقيها على اقتصاد المملكة، ومقارنةً بأثرها على باقي الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون، حيث وعلى إثرها، لعب عامل التّغيّر في التركيبة السّكّانية في المملكة العربية السّعودية، إلى جانب العديد من دول المجلس، دوراً فاعلاً في إحداث التّغيير في موازين عدّة، والتي عُدّت التّجارية من أبرزها، نتيجة عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، حيث هاجر نحو 350 ألف هندي و60 ألف باكستاني، من الإمارات العربية المتّحدة نحو ديارهم، كما شهدت قطر رحيل أزيد من 10 آلاف هندي، وقامت الكويت بترحيل ما يفوق 45 ألفاً من عمّالها الأجانب، وفي ذات السّياق شهدت المملكة العربية السّعودية، عودة أكثر من 25 ألف عاملٍ ممّن تعود أصولهم إلى الهند، دون إهمال الآلاف من العمال ممّن ينتمون إلى دولٍ أخرى.

كما كان ما شهدته السّاحة الدّولية من إجراءات الغلق وحالة الرّكود الاقتصادي، كواقعٍ نسبّب في انخفاض حجم تجارة المملكة العربية السّعودية عامها، بنحو 6.76 مليار دولارٍ أمريكي، ما أدّى إلى تراجع نسبة مساهمتها في إجمالي التّجارة البينية لمجلس التّعاون الخليجي، من 21.52% خلال عام 2018 إلى نحو 17.77%، نتيجةً لانخفاض حصّتها في إجمالي الصّادرات البينية للمجلس، من 17.89% إلى 11.15%، مقابل ضعف الزّيادة في نسبة مساهمتها في إجمالي واردات المجلس البينية، والتي انتقلت من 25.87% إلى 25.99%، ليُعاود الانتعاش أحجام التّجارة البينية للمملكة العربية السّعودية، ويبلغ أقصى قيمه خلال عام 2021، قبل التّراجع الطّفيف خلال عام 2022، بعد الخروج من أزمة الوباء وإصلاح الخلافات الدّاخلية، بمساهمةٍ إجماليةٍ بلغت 25.41%، المدفوعة بإسهامات كلٍّ من الصّادرات البينية البالغة حينها 22.35%، والواردات البينية بنحو 30.33%، كأعلى نسبة مساهمةٍ في إجمالي الواردات، خلال طيلة فترة الدّراسة، لتكون المملكة العربية السّعودية بهذه القيم وهذه الحصص، العضو الثّاني والأكثر فاعليةً في رفع مستويات التّجارة البينية لمجلس التّعاون، بعد الإمارات العربية المتّحدة.

2.2.2.و. واقع التّجارة البينية لسلطنة البحرين:

تُعدّ البحرين إلى جانب سلطنة عُمان، الدّولتان الأضعف من بين باقي الأعضاء، امتلاكاً لاحتياطي النّفط والغاز، وهو ما يزيد من حاجتهما إلى خلق مصادر أخرى للدّخل، والعمل على تنويع اقتصادياتهما، الأهداف التي اعتُبرت التّجارة البينية، أحد أهمّ وأبرز السُّبل لتحقيقها، والتي نسعى من خلال معطيات الشّكل الموالي، إلى تتبّع مدى استغلال البحرين لمزاياها، تحقيقاً لأهدافها، ودعماً لمشروع تكاملها مع باقي دول مجلس التّعاون:

الشكل رقم 43 : تطوّر التّجارة البينية للبحرين خلال الفترة (2000-2022).

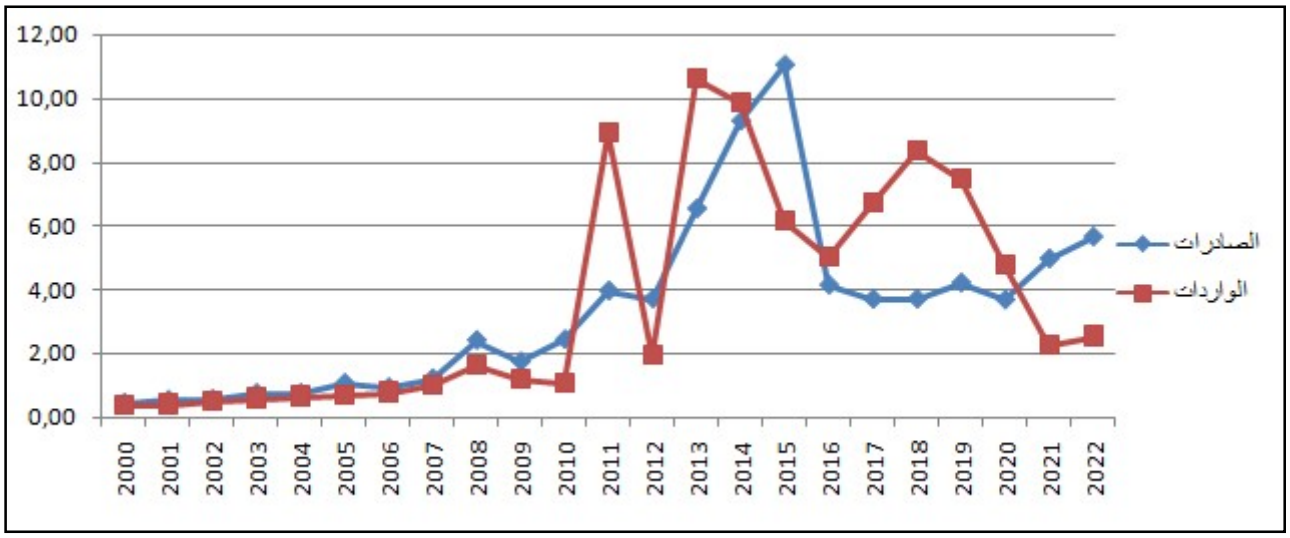

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Wits, 2023) و(TRADING, 2023) .

وفق حالةٍ مستقرّةٍ لميزانها التّجاري، عرفت البحرين حالة الفائض فيه من عام 2000، إلى غاية عام 2011، ليعرف بعدها حالةً من التّناوب بين عجزٍ بلغ أقصاه -04.94 مليار دولارٍ أمريكي خلال عام 2011، وفائضٍ كانت أكبر قيمه خلال عام 2015، بقيمةٍ قُدّرت بنحو 04.90 مليار دولارٍ أمريكي، في حالةٍ من عدم استقرار مستويات تجارتها البينية، خصوصاً تلك المتعلّقة بوارداتها البينية، والتي كانت فوارق قيمها متباعدةً حتّى في سنواتها المتتالية، حيث بلغت وارداتها من المملكة عام 2010، نحو 0.48 مليار دولارٍ أمريكي، لترتفع القيمة إلى نحو 8.09 مليار دولارٍ في العام الذي يليه، ثمّ إلى حوالي 0.73 مليار دولارٍ بعدها وبحولٍ واحد، وهو الحال نفسه مع باقي الدّول، بالاختلاف في قيم الزّيادة أو التّناقص.

أمّا حجم التّجارة البينية للبحرين، فكانت هي الأضعف بين نظيراتها من دول المجلس، والأقلّ استقراراً، حيث وفي عام 2000، قُدّر حجمها بحوالي 0.80 مليار دولارٍ أمريكي، القيمة التي منحتها أدنى حصّة مساهمةٍ في إجمالي التّجارة البينية للمجلس، والتي قُدّرت بنسبة 06.83%، عبر تأخّرٍ في نسب المساهمة في الصّادرات البينية بنحو 6.72%، و6.93% في إجمالي وارداتها البينية، هذا الانخفاض الذي ما إن شهد تحسّناً، حتّى ثبّطته أزمة عام 2008، لترجع أحجام التّجارة البينية في البحرين، إلى انخفاضها المستمرّ إلى غاية 2010، قبل أن يُسهم ارتفاع حصّة وارداتها إلى نحو 20.31%، في الرّفع من حصّتها في إجمالي التّجارة البينية للمجلس، إلى حوالي 17.08% خلال عام 2011، بعد أن بلغت 05.93% في العام الذي قبله، واستمرّت حالة عدم الاستقرار خاصّة في قيم وارداتها، لتُحقّق بعد انخفاضٍ في عام 2012، أعلى نسبة مساهمةٍ لها في

إجمالي تجارتها مع دول المجلس، خلال عام 2014 بحصّةٍ بلغت نحو 17.91%، كانت نسبة المساهمة فيها من قبل الصّادرات بحوالي 16.80%، في حين تجاوزت ذلك حصّتها في الواردات إلى نحو 19.10%.

إلّا أنّ التّدهور الكبير في قيم وارداتها البينة، المُرفق بانخفاض قيم صادراتها وإن ضعف، حال دون حفاظها على هذا الانتعاش ودون استمراره، ويرجع تفسير ذلك، إلى كونها أحد أطراف النّزاع الدّاخلي، ما يظهر جلياً في تراجع صادراتها إلى قطر من 1.20 مليار دولارٍ عام 2014، إلى حوالي 0.26 مليار دولارٍ عام 2015، وصولاً إلى القطيعة بعد عام 2017، الأزمة التي ضاعفت آثارها تداعيات فترة الوباء بدايةً من عام 2019، والتي أدّت إلى استمرار الانخفاض في أحجام تجارة البحرين، إلى غاية 2021، لتعرف في العام الذي يليه نوعاً من التّحسّن، ولو أنّ هذا الأخير لم يكن ذا دفعٍ في نسب مساهماتها، نظراً للزّيادة المحقّقة في تجارة باقي الأعضاء، لتُصنّف البحرين بذلك كآخر الأعضاء حصّةً، في إجمالي التّجارة البينية، بنسبةٍ بلغت 4.78%، في تجميعٍ لمساهماتها في الواردات البينية البالغة نحو 3.72%، والصّادرات البينية بحوالي 5.48%.

3.2. المطلب الثّالث: إجمالي التّجارة الخارجية في مجلس التّعاون الخليجي:

في ظلّ الأهمية الكبيرة للتّجارة الخارجية، لدى الدّول والتّكتّلات الاقتصادية، وانطلاقاً من كونها وسيلةً فعّالة، لتوليد فرص العمل وزيادة الدّخل، بالإضافة إلى كونها هدفاً، تسعى اتّفاقيات التّكامل إلى تحقيق أعلى المستويات فيه، وفي ذات السّياق، المؤشّر الذي يُقاس به أداء تلك الاتّفاقيات، وعليه نسعى من خلال الشّكل الآتي، تحليل مدى قُدرة دول المجلس على تعزيز تجارتها الخارجية، في إطار اتّفاقية تكاملها الاقتصادي:

الشكل رقم44 : تطور التّجارة الخارجية لمجلس التّعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2022).

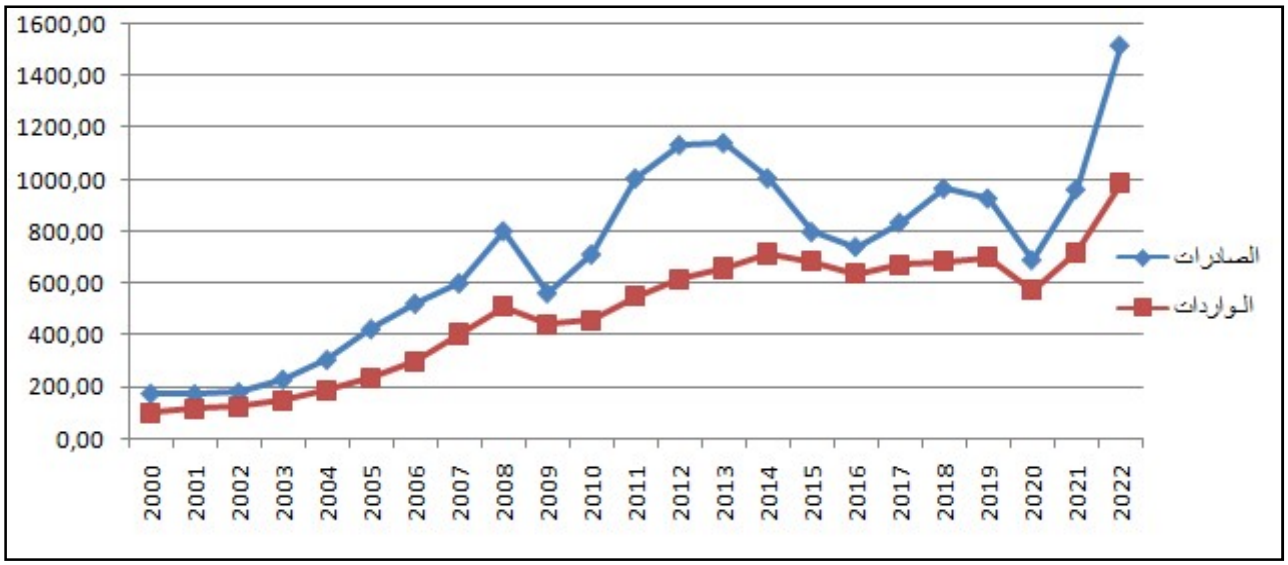

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (البنك الدولي، 2023) و(CNUCED STAT, 2023) .

من خلال الشّكل، يتّضح أنّ الميزان التّجاري لمجلس التّعاون، قد شهد حالة الفائض طيلة فترة الدّراسة، إذ كانت بداية قيمه عام 2000، بنحو 73.24 مليار دولارٍ أمريكي، لترتفع قيمة الفائض فيه عام 2022، إلى حوالي 534.44 مليار دولارٍ أميركي، لتكون بذلك كأكبر قيمة فائضٍ مسجّلةٍ خلال فترة الدّراسة، وترجع حالة الاستمرار في فائض الميزان التّجاري، لدى مجلس التعاون الخليجي، إلى الدّعم الكبير للنّفط والغاز لصادراته، إذ يظهر ذلك جلياً خلال انخفاض قيمته خلال عام 2014، نتيجة الانخفاض في الأسعار العالمية للنّفط، هذه الأخيرة التي ما إن انتعشت أسعارها عام 2021، حتى ظهر الارتفاع في قيم الفائض.

أمّا تطوّر التّجارة الخارجية لمجلس التّعاون، فيمكن القول أنّ كلاًّ من الصّادرات والواردات، قد سارتا في اتّجاهٍ متزايد، باختلاف قيمه ومعدّلات زيادته، باستثناء بعض المحطّات التي عرف كلاهما خلالها نوعاً من التّراجع، والذي اختلف هو الآخر في قيمه بينهما، حيث كانت البداية بحجمٍ تجاريّ بلغ 275.12 مليار دولارٍ أمريكي، كانت المملكة العربية السّعودية، العضو الأكثر إسهاماً فيه، بنسبةٍ بلغت 46.96%، عبر تصدّرها حصص الصّادرات والواردات الإجمالية، بنسبٍ قُدّرت بنحو 47.23%، و46.49% على التّوالي، ليعرف بعدها الحجم الإجمالي للتّجارة الخارجية للمجلس، انتعاشاً خاصةً بعد عام 2003، الانتعاش الذي استمرّ إلى غاية عام 2008، واستمرّت معه صدارة المملكة العربية السّعودية في ترتيب نسب المساهمات، وإن انخفضت قيمها نتيجة الارتفاع في حصص باقي الدّول الأعضاء، خاصّةً منهم الإمارات العربية المتّحدة، حيث وبعد أن بلغ الحجم الإجمالي للتّجارة عامها، نحو 1311.4 مليار دولارٍ أمريكي، بارتفاعٍ في الصّادرات بحوالي 627.39 مليار دولار، والواردات بنحو 408.89 مليار دولارٍ أمريكي، مقارنةً بأحجامها خلال عام 2000، عاد وانخفض بعدها بقيمة 307.82 مليار دولار خلال عام 2009، نتيجةً للأزمة العالمية لعام 2008، حيث تراجعت واردات المجلس حينها بنسبة 13.38%، في حين انخفضت صادراته بنسبة 29.89%، التّراجع الذي ظهر جلياً من خلال صادرات المملكة العربية السّعودية والإمارات العربية المتّحدة، والتي انخفضت خلال عام 2009 بنحو 120.79 و46.85 مليار دولارٍ أمريكي على التّوالي، ما يُمكن تفسيره بالارتباط الوثيق لاقتصاد الدّولتين بنظيرهما الأمريكي وقتها، بالإضافة إلى تهاوي أسعار المحروقات وتراجع الطّلب عليها.

وفي الحديث عن حصص الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجي، في تجارته الخارجية، كان عام 2008 آخر تصدّرٍ للمملكة فيها، ليشهد الانتعاش التّجاري المبتدئ عام 2009، تقدّم الإمارات العربية المتّحدة فيها، بنسبة مساهمةٍ بلغت 38.77%، تليها المملكة العربية السّعودية بنسبة 36.28%، ثمّ الكويت وقطر بنسبتي 09.38% و07.81%، لتأتي كلٌّ من عُمان والبحرين كآخر الأعضاء حصّةً، عبر نسب مساهماتٍ قُدّرت بنحو 5.06% و02.70% على التّرتيب.

واستمرّ الانتعاش في تجارة المجلس، بمعدّلات زيادةٍ مختلفةٍ بين أعضائه إلى غاية عام 2013، ليشهد بعدها تراجعاً دام إلى غاية عام 2016، الواقع الذي كان مردّه إلى ما شهدته سنة 2014، والتي عُدّت واحدةً من أكبر وأشدّ فترات التّدهور في أسعار النّفط، بعد الحرب العالمية الثّانية، إذ هوت أسعاره إلى أكثر من 70%، ما يُثبت الاعتماد المفرط لدول مجلس التّعاون الخليجي على هذا المورد، وتمثيله لنسبٍ كبيرةٍ في تجارة دوله، الأمر الذي يُؤكّده التّراجع المسجّل في صادراته، والتي انخفضت بنسبة 35.07% خلال نفس الفترة، على خلاف الواردات التي لم يتجاوز انخفاضها 03.14%، والذي يُمكن إرجاع سببه إلى تراجع مداخيل هذه الدّول.

ولم تفتأ دول مجلس التّعاون أن تخرج من أزمة انخفاض مواردها الأساسية، محقّقة بذلك نوعاً من الزّيادة في مستويات تجارتها الخارجية، والتي بلغت نحو 1648.49 مليار دولارٍ أمريكي عام 2018، حتّى واجهت بعد ذلك ما شهده الاقتصاد العالمي من ركودٍ وانكماش، نتيجةً لأزمة الوباء عام 2019، هذه الأخيرة التي أدّت إلى تراجعٍ في تجارة المجلس، بشكلٍ مستمرٍ ومتزايدٍ إلى غاية 2020، ليبلغ نحو 384.55 مليار دولارٍ أميركي، في أثرٍ لانخفاض الصّادرات بنسبة 28.56%، المُرفق بانخفاض ما نسبته 15.91% في الواردات.

وبعد ما شهده الاقتصاد العالمي، من تحسّنٍ خلال عام 2021، متجسّداً في استعادة الأنشطة التّجارية والاستثمارية لحركتها، بعدما عرفته مستوياتها من انخفاضٍ كبيرٍ، جرّاء تداعيات أزمة عام 2019، حيث وحسب صندوق النّقد الدّولي، فإنّ النّاتج الإجمالي العالمي الحقيقي، قد نمى بنسبة 6.1% خلال عام 2021، بعد أن سجّل نسبة انخفاضٍ بنحو 03.1% خلال عام 2020، واستناداً لهذه التّغيّرات، عرفت أسعار النّفط الخام، ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2021، إذ وصل سعر البرميل الواحد عامها إلى حوالي 71 دولار أمريكي، بعد أن نزلت أسعاره إلى 18 دولارٍ أمريكي، خلال شهر أبريل من عام 2020، وعرفت الحركة الاقتصادية جرّاء هذا الارتفاع، عودةً للنشاط المالي والتّجاري في دول المجلس، حالها حال باقي دول العالم، حيث وحسب تقديرات المركز الإحصائي الخليجي، فإنّ النمو الاقتصادي لمجلس التّعاون الخليجي، قد حقّق نموّاً بلغت معدّلاته 3.4% خلال عام 2021، التّغيّرات الإيجابية التي شملت المستويات التّجارية، لتعرف انتعاشاً استمرّ إلى غاية عام 2022، الفترة التي شهدت وصول كتلة المجلس إلى أكبر أحجام تجارته الخارجية، عبر تحقيق أعلى القيم في كلٍّ من صادراته وارداته.

حيث وفي عام 2022، بلغت تجارة المجلس الخارجية حوالي 2501.38 مليار دولارٍ أميركي، بمساهمة 60.68% منها من قبل الصّادرات، ونحو 39.31% منها كواردات، أمّا عن حصص الدّول الأعضاء عامها، فكانت الصّدارة للإمارات العربية المتّحدة، إذ بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي التّجارة الخارجية نحو 48.17%،

كما تصدّرت الإمارات ترتيبات الحصص في كلٍّ من الصّادرات والواردات، بنسبٍ قُدّرت بحوالي 45.29% و52.61% على التّوالي، في حين عادت الفاعلية بعدها للمملكة العربية السّعودية، والتي ساهمت في إجمالي تجارة المجلس بنسبة 28.15%، عبر إسهامٍ في الصّادرات الإجمالية بنحو 29.37%، وفي الواردات الإجمالية بنسبة 26.25%، لتُسيطر بذلك الدّولتان على أكثر من 76.32% من تجارة المجلس الخارجية، وتُسجّل باقي الأعضاء ضعفاً في حصصها مع اختلاف درجاته بينهم، حيث صُنّفت قطر في المرتبة الثّالثة إسهاماً في تجارة المجلس خلال عام 2022، إذ بلغت حصّتها نحو 09.44%، مساهمةً بما نسبته 10.65% في الصّادرات الإجمالية لمجلس التّعاون، ونحو 07.58% في الواردات، تليها الكويت في رابع حصّةٍ في إجمالي التّجارة بنسبة 06.87%، وفق دفعٍ بنسبة 07.37% في إجمالي الصّادرات، و06.09% في إجمالي واردات المجلس، ثمّ وفي المراكز الأخيرة والأضعف مساهمةً في تجارة المجلس، صُنّفت كلٌّ من سلطنة عُمان والبحرين، بنسبٍ قُدّرت بحوالي 04.74% و02.63% على التّوالي.

3. المبحث الثالث: تقييم أداء التّكامل الاقتصادي في مجلس التّعاون الخليجي.

1.3. المطلب الأول: المنهجية المعتمدة:

نعتمد في تقييمنا لاتّفاقية التّكامل في مجلس التّعاون الخليجي، على نتائج المؤشر المعزّز (ARCII)، هذا الأخير الذي تمّ تقديمه لأوّل مرّةٍ، وفق ستّة أبعادٍ على يد (Huh & Park, 2017)، والذي باتت نتائجه مُنطلقاً أساسياً لقرارات بنك التّنمية الآسيوي، ولصانعي السّياسات والممارسين، السّاعين إلى الرّفع من وتيرة ودرجة التّكامل الاقتصادي الإقليمي، في آسيا والمحيط الهادئ، حيث تمّ من خلاله تجاوز عمليّات التّقييم التّقليدية، المنحصرة على التّجارة والاستثمار والتّرتيبات المؤسّسية، بعد أن مكّن التّماشي مع التّحوّلات الرّقمية، من توسعة نطاق التّقييم عبر أبعاده الثّمانية، خاصّةً بعد تعزيزه بإضافة بُعدي الاتّصال الرّقمي والتّعاون البيئي، كما سهّل هذا المؤشّر سُبل المقارنة بين أداء مشاريع التّكامل العالمية (Sawada, 2021).

ويتمّ تقدير قيم مؤشّر التّعاون والتّكامل الإقليمي، لآسيا والمحيط الهادي (ARCII)، من خلال مساهمة المؤشّرات المجمّعة في أبعاده الثّمانية، لينحصر مجال تقييم هذا المؤشّر، بين قيمتي "0" و"1"، حيث تدلّ القيمة الأعلى فيه على قدرٍ كبيرٍ من التّكامل الإقليمي، وتُقدّر قيمته المعيارية من خلال متوسّط القيم الطّبيعية لهذه الأبعاد، هذه الأخيرة التي تتفرّع بدورها إلى خمسة مؤشّراتٍ لكلّ بُعد، حسبما عدّدها بنك التّنمية الآسيوي، هذا الأخير الذي قدّم مفاهيمها، بالتّعاون مع منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية، ومراكز البحوث المشتركة مع المفوضيّة الأوروبّية على النّحو الآتي:

– **تكامل التّجارة والاستثمار:** ويتضمّن المؤشّرات التّالية: (صادرات السّلع البينية كنسبةٍ من النّاتج المحلّي الإجمالي، واردات السّلع البينية كنسبةٍ من النّاتج المحلّي الإجمالي، مؤشّر كثافة التّجارة البينية، تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبةٍ من النّاتج المحلّي الإجمالي، وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والخارجة منها، كنسبةٍ من النّاتج المحلّي الإجمالي).

– **المال والتّمويل:** وهو مُحصّلة تفاعل المؤشّرات الخمس المؤلّفة من: (التزامات حقوق الملكية عبر الحدود داخل المنطقة، كنسبةٍ من إجمالي حقوق الملكية عبر الحدود، التزامات السّندات عبر الحدود داخل المنطقة، كنسبةٍ من إجمالي السّندات عبر الحدود، التّشتّت الزّوجي لأسعار الفائدة على الودائع الإقليميّة، انفتاح حساب رأس المال، وارتباط سعر الصّرف الإقليمي ناقص نظيره العالمي).

– **سلاسل القيمة الإقليميّة:** وهو بعدٌ يُعتمد في تقديره على مساهمات المؤشّرات الخمس التّالية: (التّكامل التّجاري الإقليمي على العالمي، مؤشّر تركّز التّجارة الإقليمي على نظيره العالمي، صادرات السّلع الوسيطة البينية كنسبةٍ من إجمالي صادرات السّلع البينية، واردات السّلع الوسيطة البينية كنسبةٍ من إجمالي واردات السّلع البينية، ومساهمات القيمة المضافة الإقليميّة والعالمية).

– **البنية التّحتية والاتّصال:** يعتمد بناء هذا البعد على قيم المؤشّرات الممثّلة في: (متوسّط تكلفة التّجارة مع الشّركاء التّجاريين، متوسّط مؤشّر الاتّصال الثّنائي للشّحن البحري، نسبة مقاعد الرّكّاب المباعة على الرّحلات الجويّة البينيّة كنسبةٍ من مقاعد الرّحلات الدّولية، الأداء اللّوجستي الإجمالي، وإجمالي ممارسة الأعمال).

– **النّاس والتّكامل الاجتماعي:** وهو نتاج المؤشّرات الفرعية التّالية: (الهجرة الدّاخلية كنسبةٍ من الهجرة إلى خارج المنطقة، السيّاح داخل المنطقة كنسبةٍ من إجمالي السيّاح، التّحويلات الخارجية داخل المنطقة كنسبةٍ من إجمالي التّحويلات الخارجية، التّقارب الثّقافي داخل المنطقة مقابل نظيره العالمي، التّجارة البينية للسّلع الثّقافية كنسبةٍ من إجمالي تجارة السّلع الثّقافية، وطلبات العلامات التّجارية).

– **التّرتيبات المؤسّسية:** يتضمّن هذا البعد على خلاف سابقيه أربعة مؤشّراتٍ هي: (اتّفاقيات التّجارة الحرّة الموقّعة، معاهدات الاستثمار الثّنائيّة الموقّعة، عدد العضويّة في المنظّمات الحكومية والدّولية ودرجة تواجد السّفارات داخل الدّول الأطراف).

كان الظّهور لهذه الأبعاد الستّة أوّلاً، تحت اسم مقياس خطّ الأساس (RCI)، كمؤشّرٍ أساسيٍّ لقياس التّكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا، وتقييم مدى اندماج كلّ اقتصادٍ في المنطقة، وتحديد مقوّماته ومراكز ضعفه، قبل

أن يتمّ تعزيزه بالبعدين الآتي ذكرهما، سعياً إلى الإلمام بديناميكيّات هذه الاتّفاقيات، عبر الإلمام بما لهما من مؤشّراتٍ فرعية، حالهما حال ما سبقهما من أبعاد.

– **التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي:** ويتفرّع هذا البعد إلى مؤشّراتٍ خمسٍ هي: (التّجارة البينية لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتّصال كنسبةٍ من إجمالي تجارة هذه السّلع، مُخرجات البحوث بالتّعاون الإقليمي كنسبةٍ من إجمالي مخرجاته بالتّعاون الدّولي، طلبات براءة الاختراع داخل المنطقة كنسبةٍ من إجمالي إيداعات الاختراع، بما في ذلك التّابعة للمقيمين الأجانب، انتشار الانترنت كنسبةٍ من عدد السكّان، اشتراكات الهاتف المحمول لكلّ 100 شخص، وعرض النّطاق التردّدي الدّولي للانترنت).

– **التّعاون البيئي:** يعتمد بنك التّنمية الآسيوي في بناء هذا البعد، على قيم المؤشّرات الخمس الآتي ذكرها: (تجارة السّلع البيئية البينية كنسبةٍ من إجمالي التّجارة السّلعية، عدد الاتّفاقيات البيئية الدّولية المصادق عليها، نقاط الصحّة البيئية، والبصمة البيئية).

وبناءاً على منهجيّة (Huh & Park, 2017)، واستناداً على دراسة (Park & Claveria, 2018)، التي قام فيها الباحث بتتبّع مسار التّكامل في الدّول الآسيوية وتقييم جدواه، والتي أثبتت نتائجها زيادة وتيرة التّكامل في الدّول عيّنة الدّراسة، في تحسّنٍ كان مردّه إلى بعد التّجارة والاستثمار، بالإضافة إلى بعد التّكامل الاجتماعي، المدفوع أكثر بمؤشّره الخاص بحركة الأشخاص، على عكس ما سُجّل من ضعفٍ في بعد تكامل المال والتّمويل، وبالإضافة إلى دراسة (Crawford School of Public Policy, 2022)، التي اتّخذت من هذا المؤشّر منهجاً، خلال سعي بحثتها إلى تقييم بعض مشاريع التّكامل الإقليمي ودون الإقليمي، بالإسقاط على كلٍّ من الاقتصاد الإقليمي لآسيا الوسطى، ورابطة جنوب آسيا للتّعاون الإقليمي (SAARC).

حيث تعتمد العمليّة على المتوسّطات الحسابية، للأبعاد الثّمانية في بناء المؤشّرات الفرعيّة والمؤشّر الإجمالي، بعد جمع البيانات وإجراء تحليل المكوّنات الرّئيسية للوحة (PCA)، العمليّة التي تتمّ عبر مرحلتين، إذ ينتج عن أوّلها الأبعاد الثّمانية للمؤشّر، بناءاً على الأوزان الضّمنية لمؤشّراتها، أمّا المرحلة الثّانية فتفضي إلى إنشاء المؤشّر الشّامل بناءاً على أوزان أبعاده، حيث عُرّف منهج (PCA) على أنّه أسلوبٌ إحصائيٌّ يتمّ استخدامه على نطاقٍ واسع، لتحديد أوزان كلّ معيار بطريقةٍ موضوعيّة (Sawada, 2021).

وانطلاقاً ممّا سبق، واعتماداً على البيانات الواردة في قاعدة بيانات بنك التّنمية الآسيوي وتقييداً بمدى توافرها، نسعى بدورنا إلى تقييم مشروع أداء التّكامل الاقتصادي الإقليمي، في دول مجلس التّعاون الخليجي، وتحليل مساره خلال الفترة الممتدّة ما بين 2006 و2021.

2.3. المطلب الثّاني: تطوّر أبعاد مؤشر التّكامل الاقتصادي الإقليمي:

نحاول في هذا الجزء من البحث طرح تطوّرات الأبعاد الثّمانية، لمؤشّر التّكامل الاقتصادي المعتمد في دراستنا خلال الفترة الممتدّة ما بين 2006 و2021:

1.2.3. تطوّر تكامل التّجارة والاستثمار وتكامل المال والتّمويل:

يُشير بعد التّجارة والاستثمار العالي، إلى قدرة الدّول على خلق بيئةٍ ملائمةٍ للاتّفاقيات التّجارية والاستثمارية، بينما يعكس بعد المال والتّمويل، درجة انفتاح حساب رأس المال، بالإضافة إلى دور استقرار أسعار الصّرف في تعزيز مشاريع التّكامل الإقليمي، المتغيّرات التي يُجسّد واقعها في مجلس التّعاون الشّكل الموالي:

الشكل رقم45 : تكامل التّجارة والاستثمار وتكامل المال والتّمويل في مجلس التّعاون (2006-2021).

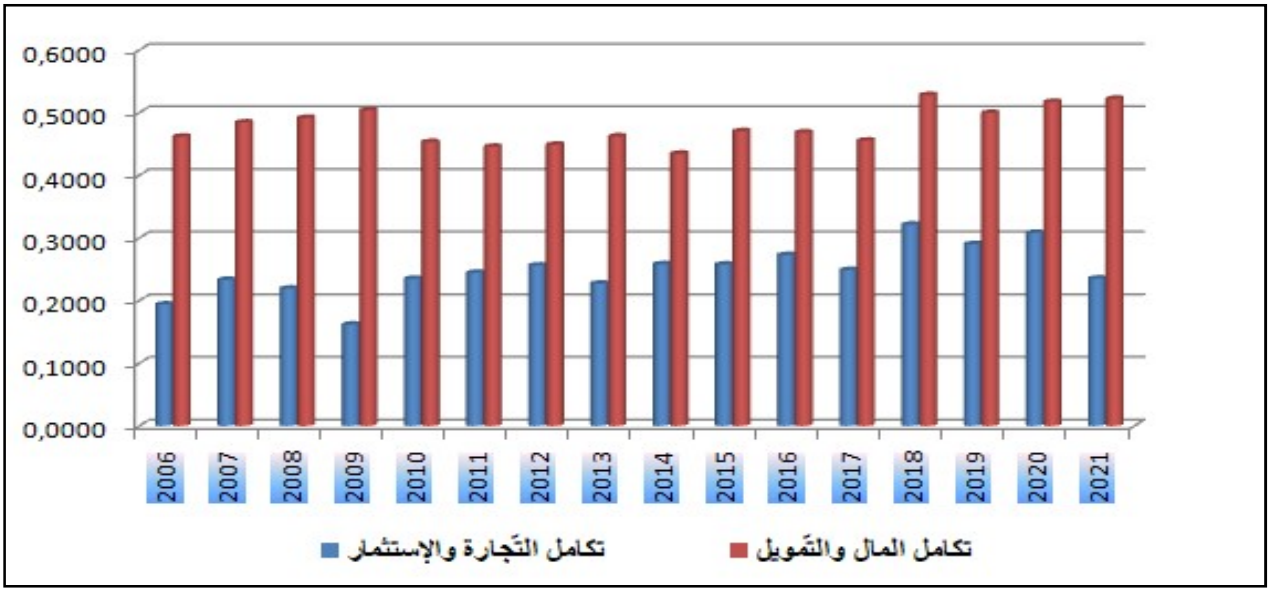

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Asian Developement Bank, 2024).

أظهرت معطيات الشّكل السّابق، أنّ مسار البعد الخاص بالتّكامل التّجاري والاستثماري، في مجلس التّعاون الخليجي، كان ذو اتّجاهٍ تصاعديٍّ، إذ بلغت نسبة الزّيادة فيه بين عامي 2006 و2021 نحو 17.50%، في انعكاسٍ لجملة الإجراءات المتّخذة خلال فترة الدّراسة، السّاعية إلى الاستفادة من الأسواق الأجنبية، ومن التّدفّقات المتزايدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الرّامية إلى تحقيق تكاملٍ تجاريٍّ واستثماريٍّ أعمق، الخطوات التي كان من أبرزها توجيه السّياسات التّجارية، المرفق بإجراءات التّحرير والتّقليل من الحواجز الجمركية، بما يُسهم في زيادة التدفّق الحر للسّلع والعمالة ورؤوس الأموال.

كما أوضحت معطيات الشّكل، أن اتّجاه البعد كان غير مستقرّاً، إذ تخلّلته بعض فترات التّراجع، نتيجةً لتعرّض دول مجلس التّعاون وعلاقاتها البينية، لجملةٍ من الأزمات والتّحدّيات، والتي كانت ذوات أثرٍ اختلفت حدّته فيما بينها واختلفت نتائجه فيما بين الدّول الأعضاء، حيث وبعد أن عرفت قيمة البعد زيادًة خلال عام 2007، بنسبةٍ بلغت 16.80%، عادت وانخفضت في عام 2009 بنسبة 30.56%، في أثرٍ للأزمة العالمية عام 2008، والتي كانت ذات أثرٍ سلبيٍّ أكبر، على حصّتي عمان والإمارات العربية المتّحدة، مقارنةً بباقي الدّول الأعضاء، الدّولتان اللّتان تراجعت نسبة مساهمتهما، في هذا البعد من نسبتي 24.86% و13.80% عام 2006، إلى نحو 16.59% و07.30% خلال عام 2008 على التّوالي.

وفي نفس السّياق، وبعد الازدهار المستمرّ للبعد إلى غاية عام 2012، مسجّلاً زيادةً بنسبة 36.76% مقارنةً بها في عام 2009، عاد وانخفض خلال عام 2013، نتيجةً لبداية التّوتّر في العلاقات البينية لدول المجلس، الأزمة التي احتدمت وقائعها واتّضحت آثارها أكثر خلال عام 2017، حين عرف التّكامل التّجاري والاستثماري، انخفاضاً آخر بعد تحقيقه لنسبةٍ من الانتعاش، مسجّلاً تراجعاً بنسبة 08.82% مقارنةً بقيمته عام 2016، ليبلغ بعدها البُعد أوجّه خلال عام 2018، مسجّلاً ما قيمته 0.3215، بالفاعلية الأكبر لسلطنة عمان، والتي بلغت نسبة إسهامها فيه نحو 28.52%، تليها دولة البحرين بنسبة 21.59%، وجاءت المملكة العربية السّعودية عامها، كآخر دولةٍ مساهمةٍ في هذا البعد، بنسبةٍ قُدّرت بنحو 09.29%.

واستمرّت التّقلبات في قيم هذا الوجه من التّكامل، النّاتجة عن تقلّب حصص الدّول الأعضاء فيه، خاصّةً بعد التّعرّض لأزمة الوباء 2019، والتي كان الأثر البالغ لها على قطر، إذ تراجعت نسبة مساهماتها في هذا البعد بنحو 09.30%، لينتهي البعد إلى قيمةٍ يمكن تسجيلها كانخفاضٍ في مساره، إذا ما قورنت بقيمته عام 2018، حيث بلغت درجة التّكامل التّجاري والاستثماري، عام 2021 نحو 0.2353، كانت البحرين العضو الأكثر مساهمةً فيه، بنسبةٍ بلغت نحو 34.27%، تليها سلطنة عمان والمملكة العربية السّعودية بنسبتي 25.83% و12.10% على التّوالي، ولتُصنّف الإمارات العربية المتّحدة والكويت كآخر الدّول الأعضاء حصّةً، بنسبٍ قُدّرت بنحو 09.09% و07.45% تواليا.

أمّا تكامل المال والتّمويل في دول مجلس التّعاون الخليجي، ومن خلال ما تُظهر بيانات الشّكل السّابق، فقد جاء أكثر فاعليةً في المؤشّر العام للتّكامل الاقتصادي الإقليمي، وذو اتّجاهٍ تصاعديٍّ مترجمٍ بنسبة زيادةٍ بلغت نحو 11.58%، المسار الذي عرف هو الآخر بعضاً من التقلّبات، وإن قلّ تكرارها وضعُفت حدّتها مقارنةً بالبُعد السّابق، حيث شهدت سنوات 2011، 2014، 2017 و2019، تراجعاً تخلّل فترات الانتعاش التي عرفها

هذا البعد، هذه السّنوات التي كانت كعثراتٍ في مسار التّكامل الخليجي، ومزيجاً من تواريخ لتوتّر علاقات دوله البينية، ونتاجٍ لأزماتٍ عالمية.

حيث كان عام 2011، شاهداً على بداية الاختلاف في التّوجّهات، بين الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجي، في أزمةٍ كانت الأشدّ أثراً على مسار تكاملها المالي، مخلّفةً فيه تراجعاً بنسبة 11.56%، مقارنةً بقيمه عام 2009، يليه أثر أزمة عام 2014، مخلفاً نسبة انخفاضٍ قُدّرت بنحو 05.97% مقارنةً بقيم 2015، هذه الفترة التي اشتركت فيها المسبّبات، بين احتدام الصّراع الدّاخلي للكتلة، البالغ سحب بعض الدّول الأعضاء لسفرائها من دولة قطر، وبين تدهور أسعار النّفط، وما لذلك من أثرٍ على دول المجلس، باعتباره شريان اقتصادياتها وموردها الأساسي، كما كانت أزمة الوباء عام 2019 ذات أثرٍ سلبيٍّ على مستويات التّكامل المالي في دول مجلس التّعاون، إذ عرف خلالها تراجعاً قُدّرت نسبته بحوالي 05.37%، في حين لم يتجاوز الانخفاض المسجّل خلال عام 2017، ما نسبته 02.77%، على الرّغم ممّا كان خلال هذه الفترة من أحداث، هذه الأخيرة التي تجسّدت في تفاقم حدّة الصّراع الدّاخلي لكتلة المجلس وبلوغ أوجّه.

وفي إشارةٍ إلى بعضٍ من مساهمات الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجي، في آخر محطّةٍ للاتّجاه التّصاعدي لهذا البعد، والذي نتج عنه تسجيل ما قيمته 0.5224 خلال عام 2021، فقد كانت البحرين الدّولة الأكثر فاعليةً فيه، بنسبة مساهمةٍ بلغت نحو 20.52%، تليها سلطنة عُمان والإمارات العربية المتّحدة بنحو 17.34% و17.04% على التّوالي، فيما جاءت حصّة دولة قطر في المركز الثّالث، بنسبةٍ بلغت 16.40%، لتتأخّر كلٌّ من المملكة العربية السّعودية والكويت في آخر المراكز، بنسب مساهماتٍ قُدّرت بنحو 14.51% و14.19% على التّوالي.

ويُفسّر الارتفاع في قيم بعد التّكامل المالي والتّمويل، في دول مجلس التّعاون الخليجي، بالزّيادة في حركة رؤوس أموالها المشتركة، وارتفاع درجة انفتاحها، هذه الميزة التي تعزّز مشروع تكاملها الاقتصادي، من خلال التّخفيف من القيود القانونية والإدارية، المفروضة على حركة رؤوس الأموال، الأمر الذي يُسهم في زيادة أرباح شركاتها، وزيادة تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، بما يشمل ذلك من تلك المتداولة فيما بينها، أو المورّدة إليها من الدّول الأجنبية.

ويُمكّن الانتعاش في تكامل المال والتّمويل، المتضمّن للزّيادة في القروض الأجنبية والأصول المالية، من خلق موارد ماليةٍ بديلةٍ كمصادر إضافية للتّمويل، خاصّةً أثناء التّعرّض للأزمات كالتي حدثت عام 2008، النّتائج التي أكّدتها دراسة (JOUINI, 2023)، إذ أثبتت نتائجها قوّة التّرابط المالي بين دول مجلس التّعاون الخليجي.

2.2.3. سلسلة القيمة الإقليمية والبنية التّحتية والاتّصال:

يُعتبر بعد سلسلة القيمة الإقليميّة، كمقياسٍ يُعبّر من خلاله عن القيمة المضافة من طرف الشّركاء التّجاريين، تركيزاً على سلاسل التّوريد المعتمدة، في حين يُفسّر بعد البنية التّحتية والاتّصال، مدى قدرة هياكل النّقل والرّحلات الجوية، على التّعامل والتّواصل مع الاقتصاديات العالمية توريداً واستقطاباً.

الشكل رقم 46 : سلاسل القيمة الإقليميّة والبنية التّحتية والاتّصال في مجلس التّعاون (2006-2021).

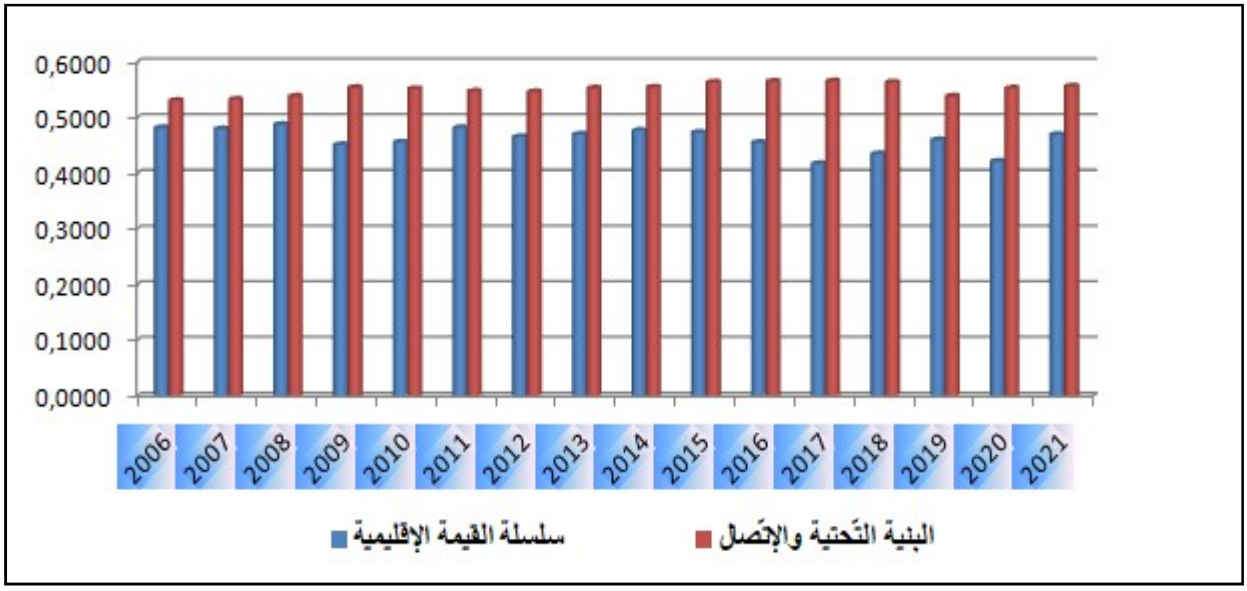

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Asian Developement Bank, 2024).

ظهر تكامل دول مجلس التّعاون الخليجي، في بعد سلاسل القيمة الإقليمية، بقيمٍ عاليةٍ إذا ما قورن بتكاملها في التّجارة والاستثمار، ما يُفسّر بقدرة هذه الدّول على الامتداد بمعاملاتها، وتصديرها إلى نطاقٍ جغرافيٍّ أوسع، وتمكّنها بذلك من تجاوز حدودها الوطنية، عبر مضاعفة اتّفاقيّات الشّراكة، والزّيادة في تعداد شركاء التّسويق والتّوريد، الأمر الذي يرفع من وزن وقدرات المجلس السّياسية، خاصّةً إذا ما أُرفق الواقع بإجراءات التّنسيق والمواءمة بين أعضائه من الدّول.

إلّا أنّ انتعاش هذا البعد خلال كامل فترات الدّراسة، لا ينفي اتّجاهه التّنازلي، ولو كانت نسبة الانخفاض فيه ضعيفةً لا تتعدّى نسبتها 02.51%، التّراجع الذي سُجّل على الرّغم ممّا قامت به دول مجلس التّعاون الخليجي، من خطوات هادفةٍ إلى الاندماج والفاعلية، في سلاسل القيمة الإقليميّة والعالمية، بما يشمل ذلك من سياساتٍ اقتصاديةٍ وإصلاحاتٍ هيكليّة، تكيّفاً مع ما ظهر من مستجدّاتٍ على السّاحة الدّولية والعالمية، ساعيةً بذلك إلى التّوجه نحو نماذج جديدةٍ من المعاملات، استغلالاً لما تمتلكه من مقوّماتٍ وموارد.

وقد يرجع السّبب في تواضع مستويات هذا الشّكل من التّكامل، وعدم القدرة على إنعاشه أكثر، إلى افتقار هذه الدّول، للقدرة على إنتاج المواد ذات القيمة الإضافية في الأسواق الخارجية، وتركيزها على سلاسل القيمة في خفض تكاليف إنتاجها، دون غيرها من السّلاسل التي تمكّن من زيادة الإنتاجية ورفع جودتها، بما يتناسب مع متطلّبات الأسواق الإقليميّة والعالمية، وبما يزيد من قدراتها التّنافسية، إذ تمنح سلاسل القيمة الإقليميّة المرتفعة، ميزة التّخفيض في تكاليف النّقل والإنتاج، كما تعمل على التّقليل من المخاطر والأزمات، السّياسية منها والمالية والاقتصادية، كما يمكن لها حسب تقريرٍ لبنك التّنمية الآسيوي، أن تلعب دور آليات الإنتاج المغايرة، من خلال تمكين الشّركاء التّجاريين من توسعة مجالات الشّراكة، كالمباشرة في اتّفاقيات الصّناعة والاستثمار.

كما يُمكن تفسير ذلك بما شهده مسار الكتلة من صراعاتٍ داخلية، حيث سجّلت قيم البعد تراجعاً خلال فترات عدّة، كالأزمة العالمية التي وقعت عام 2008، وأزمة الوباء في عام 2019، إلّا أنّ الملاحظ للتغيرات الطّارئة حينها، سيكتشف الضّعف في حدّة التّراجع المخلّف على إثرهما، كما سيُلاحظ سرعة عودة البعد لحالة انتعاشه، في حين وفي حالة الأزمة البينية، وبعد أن تسبّب أثرها في تراجعٍ بنسبة 03.36% عام 2012، عاد أثرها بعد احتدامها بدايةً من عام 2014، مسبّبةً فارقاً وأمداً طويلاً في نسبة وحالة التّراجع، مقارنةً بباقي الأزمات، حيث تراجع التّكامل في سلاسل القيمة الإقليميّة، بنسبة 12.46% إلى غاية عام 2017، ليعرف بعدها وبعد أن تمّت اتّفاقيّات الصّلح بفضل التّدخّلات الكويتية، انتعاشاً خلال عام 2021، كانت فيه الكويت العضو الأكثر مساهمةً، بنسبةٍ بلغت 19.29%، ولتتقارب بعدها حصص باقي الدّول الأعضاء للمجلس، الميزة التي ظهرت خلال طيلة فترة الدّراسة، في مردٍّ يعكس قيمة الدّول الستّة في منطقة الشّرق الأوسط بصفةٍ خاصّة، وفي الأوساط العالمية بصفةٍ عامّة، ويثبت دورها ووزنها في العلاقات الخارجية، التّجارية منها والسّياسية بحكم ما تتميّز به من موقع، وما تحوز عليه من موارد.

أظهرت دول مجلس التّعاون الخليجي، تكاملاً أقلّ نسبياً في بُعد سلاسل القيمة الإقليمية، إذا ما قورن بنظيره في بعد البنية التّحتية والاتّصال، هذا الأخير الذي وردت أهمّيته في نصّ الاتّفاقية الاقتصادية لدول المجلس، المبرمة يوم 31 ديسمبر من عام 2001، والتي نصّت المادة الثّالثة والعشرون منها، على ضرورة تبنّي الدّول المشاركة للسّياسات التّكاملية، في مجالات البنية التّحتية وهياكل الاتّصال، بما يشمل ذلك من موانئ ومطارات، والرّبط عبر شبكات الطّرقات والسّكك الحديدية، بالإضافة إلى باقي المنشآت كالشّبكة الكهربائية والثّروة المائية.

وبناءاً على هذا، ظهر هذا البعد على مستوياتٍ عاليةٍ من التّكامل، وحصصٍ متقاربةٍ بين الدّول الأعضاء، ما أكسبه الاتّجاه المتزايد، إذ قُدّرت نسبة الزّيادة فيه خلال فترة الدّراسة بنحو 04.56%، مع الإشارة إلى متانة هذا

التّكامل أمام ما تعرّضت إليه دول المجلس من أزمات، إذ تعرّض بدوره لمراحل من التّراجع في قيمه، إلّا أنّ نسبة التّناقص فيها كانت طفيفة، باستثناء أزمة عام 2019 التي أدّت إلى تراجعه بنسبة 04.43%، في نتيجةٍ لإجراءات الإغلاق وما شهده الاقتصاد العالمي من انكماش، أمّا ما دون ذلك فكان خلال فترات الثّورات العربية، أين انقسمت توجّهات الدّول الأعضاء، وطفت الاضطرابات على سطح علاقاتها البينية، بدايةً من عام 2010 إلى غاية عام 2012، الفترة التي شهدت تراجعاً نسبته 01.36%.

وتجسّد انتعاش تكامل دول المجلس، في البنية التّحتية عبر مشاريع عديدة، كان من أبرزها استكمال مشروع خطوط النّفط، الرّابطة بين البحرين والمملكة العربية السّعودية، عبر شركتيهما "BAPCO" و"ARAMCO"، في وصلةٍ يمتدّ طولها إلى نحو 25 كلم، وفي خطوةٍ تعود جذورها إلى عام 1936، حين افتتحت البحرين أوّل مصفاةٍ لها لتكرير البترول، بطاقة نقلٍ بلغت حينها نحو 220 ألف برميلٍ يومياً، القيمة التي ارتفعت إلى حوالي 350 ألف برميلٍ يومياً، بعد أن بلغ هذا المشروع نسبة 87% من مراحل الإنجاز، خلال 03 أكتوبر من عام 2022، هذا ويُعدّ انجاز خطّ "دولفين" لنقل الغاز الطّبيعي، بطولٍ يبلغ مداه 182 كلم، ليربط بين الإمارات العربيّة المتّحدة وعمان وقطر بداية عام 2007، في نفس أهمّية سابقه وقيمته وجدواه، كما يُعتبر مشروع خطّ الرّبط الكهربائي، المنطلق من الكويت إلى الخليج العربي، البادئ إنجازه في شهر ديسمبر من عام 2009، والبالغ امتداده نحو 1000 كلم، أحد أبرز مشاريع البنية التّحتية في مجلس التّعاون الخليجي، إذ تمّ وفقه ربط أربعة دولٍ منه، ليكتمل المشروع خلال عام 2014، بتوصيل الشّبكة الكهربائية إلى كلٍّ من الإمارات العربية المتّحدة وعمان.

إلّا أنّ النّتائج المجسّدة في هذا البعد، تبقى غير كافيةٍ أمام ما تملكه هذه الدّول من إمكانات، الأمر الذي يؤكّده تصريح الأمين العام لمجلس التّعاون الخليجي، خلال الاجتماع السّنوي للمنتدى الاقتصادي، المنعقد يوم 16 يناير عام 2024، وتشديده على ضرورة معالجة نقائص التّكامل في البنية التّحتية لدول المجلس، خاصّةً تلك المتعلّقة بالنّقل والطّاقة والتّجارة، واصفاً إيّاها بأهمّ وأبرز التّحدّيات التي تواجه مشروع التّكامل الخليجي، مشيراً إلى إسهامها في تراجع درجته وإضعاف جدواه، من خلال الارتفاع المتواصل في تكاليف التّجارة، الأمر الذي تحول درجة التّكامل في البُنى التّحتية والاتّصال العالية دون استمراره، إذ يُحسّن من خلالها سُبل الاتّصال وتُستحدث عبرها عمليّات الشّحن، كجسر الملك فهد الرّابط بين البحرين والمملكة العربية السّعودية، المنجز عام 1986 والممتدّ طوله إلى 25 كلم، كفكرةٍ يرجع تاريخها إلى عام 1966، والذي انعكس إيجاباً على المعاملات التجّارية والاقتصادية، عبر تسهيل وزيادة حركة السّلع والسّكان، إذ نقل عام 2023 نحو 136 ألف مسافر.

ويبقى التّكامل في البنية التّحتية في دول المجلس، مشروعٌ له من الإمكانيّات ما تُعزّزه، كما له من التّحدّيات ما يعوقه، هذه الأخيرة التي حالت دون المضيّ قُدماً فيه، عبر عرقلة جملةٍ من المشاريع، كجسر المحبّة بين البحرين وقطر المطروح كفكرة عام 1999، ومشروع الطريق السريع بين المملكة وعمان بطول 680 كلم، بالإضافة إلى مشروع القطار الخليجي السّريع، ونظيره الخاص بشبكة الغاز الخليجية.

3.2.3. النّاس والتّكامل الاجتماعي والتّرتيبات المؤسّسية:

يُجسّد التّكامل الاجتماعي مدى اندماج المجتمعات، ودرجة مساهمة حريّة حركة النّاس في تعزيز عمليّات التّبادل السّلعي والثّقافي، ونشر العلامات التّجارية، كآلياتٍ يُمكن لها أن تدعم عملية التّكامل الاقتصادي، أمّا التّرتيبات المؤسّسية، فيُعبّر بعدها عن مدى التّنسيق في السّياسات والمشاريع المشتركة، وعن قوّة التّواصل والتّكامل الوظيفي، ما يعكس وزن الدّولة العضو بصفةٍ خاصّة، داخل المنظّمات الحكومية والدّولية، ووزن الكتلة بصفةٍ عامّة، عبر تقدير مشاركاتها وعضويتها في المؤسّسات والاتّفاقيات الدّولية.

الشكل رقم47 : التّكامل الاجتماعي وتكامل التّرتيبات المؤسّسية في مجلس التّعاون (2006-2021).

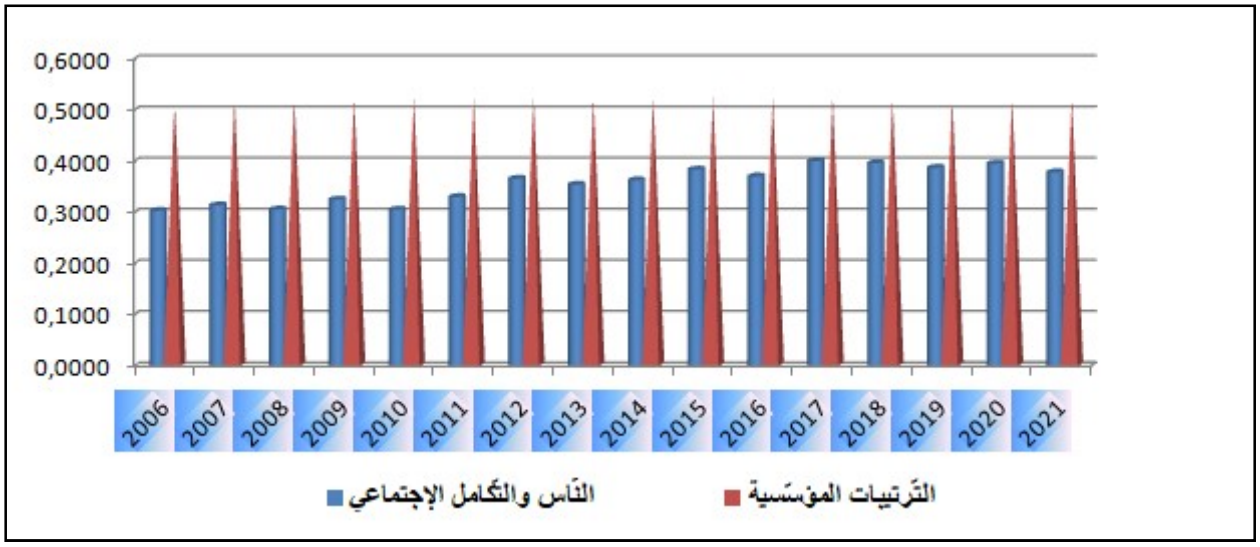

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Asian Developement Bank, 2024).

في اتّجاهٍ تصاعديٍّ بلغت نسبة الزّيادة فيه نحو 19.91%، ظهر بعد التّكامل الاجتماعي في مجلس التّعاون، وإن اشترك مع بقيّة الأبعاد تأثّراً بالأزمات التي تخلّلت فترة الدّراسة، مع الاختلاف في حدّة الأثر الذي كان خفيفاً، إلّا أنّه وعلى خلاف نظرائه من الأبعاد، سجّل زيادةً غير متوقّعةٍ في فترةٍ ساد فيها التّراجع في غالبية الأبعاد، نظراً لتأزّم العلاقات البينية حينها، إذ حقّق ارتفاعاً بنسبة 07.43% خلال عام 2017، مقارنةً بالعام الذي سبقه، لتشهد هذه السّنة أكبر قيمةٍ لهذا البعد، والتي كانت فيها عُمان العضو الأكثر إسهاماً، بحصّةٍ بلغت

نحو 24.35%، تليها المملكة العربية السّعودية بنسبة 17.41%، ولتُسجّل الإمارات العربية المتّحدة كآخر الدّول مساهمةً في هذا البعد عامها، بحصّةٍ قُدّرت بحوالي 11.09%، إلّا أنّ الحصار الذي فُرض على دولة قطر بدايةً من عامها، المدعّم بالاختلافات السّياسية، مع أزمة الوباء التي أعقبته عام 2019، كعوامل اشتركت في التّقليل من حركة النّاس والتّزاور، ما انعكس سلباً على مستويات التّكامل الاجتماعي، ليصل هذه الأخير بعد نهاية الأزمة الثّانية وظهور بوادر مضيّ الأولى، إلى درجةٍ قُدرت بنحو 0.3792، القيمة التي حافظت سلطنة عُمان والمملكة العربية السّعودية، على مرتبتهما في سلّم المساهمات فيها، إذ بلغت حصّتهما نحو 19.40% و18.88% على التّوالي، تليهما البحرين بنسبة 18.08%، وظلّت الإمارات العربية المتّحدة في التّرتيب الأخير بنسبة 10.37%، بعد كلٍّ من الكويت وقطر، بنسبتي مساهمةٍ بلغتا نحو 17.61% و15.66% على التّرتيب.

ويُفسّر ارتفاع قيمة هذا البعد خلال عام 2017، وخفّة أثر الأزمات عليه مقارنةً بباقي الأبعاد، بقوّة الانتماءات والرّوابط التي تجمع شعوب هذه الدّول، بدايةً من قربها الجغرافي الذي يمنحها حدوداً مشتركة، مروراً إلى الاعتقاد بالتّاريخ والمصير المشتركين، وصولاً إلى أكثر الرّوابط متانةً، إذ اجتمعت فيها الوحدة الدّينية والعقائدية واللّغوية، ناهيك عن خصائص الحياة وتفاصيلها، فيما اجتمع من عاداتٍ وتقاليد متقاربة إن لم تكن واحدة.

ويلعب هذا البعد دوراً بارزاً في دعم مشاريع التكامل الاقتصادي، من خلال دعمه لباقي الأبعاد، إذ أنّ تمكين الأفراد من حريّة تنقّلهم، يُعتبر بمثابة الحافز لممارسة الأنشطة الاستثمارية والتّجارية، كما يُعتبر دفعاً نحو آفاقٍ اقتصاديةٍ مختلفة، والتي من شأنها زيادة الانخراط في سلاسل القيمة الإقليميّة والعالمية.

ويُجسّد الانتعاش في بُعد النّاس والتّكامل الاجتماعي، ارتقاء مشروع التّكامل الاقتصادي في مجلس التّعاون بأهدافه، ليتجاوز تلك المنحصرة بين تحرير المبادلات التّجارية، وزيادة أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويبلغ مستويات السّعي إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والعمالة، بحثاً عن التّخفيف من حدّة الافتقار للتّنويع في اقتصاديات دوله، من خلال حرص دوله على التّقليل من حواجز التّنقّل، وفي إطار تنظيم أُطُر الهجرة الدّولية، بما يخدم مصالح مواطنيها، مراعاةً لحقوقهم في حصص العمالة، وبما يضمن الرّفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهم ولغيرهم من المهاجرين، حيث تمّ مؤخّراً إصدار تأشيرةٍ تمنح للمقيمين بأيّ إحدى الدّول الأعضاء ولمن برفقتهم، حريّة التّنقّل إلى باقي الدّول والمكوث كزوّار، لمدّةٍ لا يتعدّى أجلها ثلاثون يوماً مع قابلية التّجديد، كخطوةٍ ممهّدةٍ للإجراء الذي تمّ تفويضه لوزراء الدّاخلية، من قبل المجلس الأعلى لدول المجلس، خلال الاجتماع الأربعون بمسقط، المنعقد في الثّامن نوفمبر من عام 2023، والقاضي بإصدار تأشيرةٍ سياحيةٍ خليجيةٍ موحّدة.

أمّا بعد التّرتيبات المؤسّسية في دول مجلس التّعاون، فقد جاء على درجةٍ عاليةٍ من الثّبات والاستقرار، إذ قلّت تغيّرات قيمه وخفّت حدّتها، مقارنةً بغيره من الأبعاد، وزاد اختلافه عنهم في التّقارب الكبير في حصص الدّول الأعضاء فيه، باستثناء المملكة العربية السّعودية، التي جاءت قيمها أقلّ خلال كامل فترة الدّراسة، كما أظهرت نتائجه مستوياتٍ مرتفعةٍ من التّكامل، في اتّجاهٍ تصاعديٍّ بزيادةٍ نسبتها 03.36%، بالفاعلية والمساهمة الأكبر لدولة الكويت، التي احتلّت الصّدارة فيه غالب الفترات.

وفي الحديث عن تغيّرات قيمه خلال فترة الدّراسة، فقد شهد تزايداً مستمرّاً منذ البداية إلى غاية عام 2012، ليعرف الثّبات إلى غاية عام 2014، بعد أن بلغ زيادةً نسبتها نحو 05.93%، في مسارٍ غاب فيه أثر المتغيّرات التي سبق وسُجّل أثرها، على باقي الأشكال من التّكامل، إلّا أنّ حالة التّماسك هذه، والقدرة على مواجهة الصّدمات، السّائدة في تكامل التّرتيبات المؤسّسية لدى دول المجلس، لم تفتأ أن يطول أمدُها، بعد أن اختلف منبع الأزمة، متجسّداً في خلافاتٍ وانقساماتٍ داخلية، حتّى ظهر التّراجع في درجات هذا البعد، ليشهد انخفاضاً استمرّ إلى غاية عام 2020، مسجّلاً نسبة تراجعٍ بلغت نحو 0.2.73%، قبل أن يُعاوده الانتعاش عام 2021، مسجّلاً ما قيمته 0.5087، هذا المستوى من التّكامل، ساهمت فيه الكويت بنسبة 18.02%، والإمارات العربية المتّحدة بنسبة 17.90%، وسلطنة عُمان بنسبة 17.35%، كأكبر الأعضاء حصّةً فيه عامها، أمّا باقي الدّول الأعضاء، فجاءت المملكة العربية السّعودية، بأضعفهم حصّةً بعد أن بلغت نسبتها نحو 13.99%، وبعد أن بلغت حصّتي قطر والبحرين، حوالي 16.88% و15.86% على التّوالي.

وتُجسّد هذه الدّول، تكاملها في هذا البُعد على المستويات الإقليميّة، عبر النّسيج المؤسّسي، المعدّة أغلب مؤسّساته خلال بداية تأسيس المجلس، والمتمثّلة في هيكله التّنظيمي، وما يتضمّنه هذا الأخير من مجالس وهيئات، حيث عمدت هذه الدّول، سعياً منها إلى عملٍ مشتركٍ يسوده التّنسيق والمواءمة، إلى تعيين جملةٍ من اللّجان المختلفة المهام الموكّلة إليها، كاللّجنة الدّائمة للإحصائيات الاقتصادية، ونظيرتها للإحصائيات الجغرافية والبيئية والطّاقة والسّياحة، بالإضافة إلى لجان أخرى، شملت مهامها المؤشّرات التّنموية واستراتيجيات التّخطيط، وغيرها ممّا وُجّه للإحصائيات الاجتماعية والمعلوماتية، ليتضمّن مجلس التّعاون الخليجي نحو 42 منظّمة وبعثة، كبعثته لدى مقرّ الأمم المتّحدة، وأخرى لدى الاتّحاد الأوروبّي.

كما تعتبر عضويّة الدّولة أو الكتلة، دلائل أخرى لتجسيد هذا التّكامل ومدى قوّته، إذ يُشار من خلالها إلى مستويات التّعاون مع الاقتصاد العالمي، ويُفسّر عبرها مدى الاندماج فيه، حيث ظهرت عضوية مجلس التّعاون،

في منظّماتٍ وهيئاتٍ دوليّةٍ وعالميّةٍ بارزة، والتي كان من أبرزها عضويّته في منظّمة التّجارة الحرّة العربية الكبرى، وجامعة الدّول العربية، والتّواجد في منظّمة التّعاون الإسلامي، وفي اتّحاد مجالس الدّول الأعضاء فيها.

أمّا تفسير تماسكه تجاه الأزمات، فناجمٌ عن استمرار قيام الشّراكة المؤسّسية، باستثناء فترة الخلافات الدّاخلية، والتي أدّت إلى تراجع العمل المشترك، واستحالة التّواجد الكلّي للدّول الأعضاء داخل بعض المخطّطات.

4.2.3. التكنولوجيا والاتصال الرقمي والتّعاون البيئي:

في استجابةٍ لدور التكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، المتناميين في الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الدّولية، كبعدٍ بارزٍ في مشاريع التّكامل الاقتصادي، ونظراً لما يعكسه هذا الأخير من درجات التّقدّم في كافّة المجالات، ليخلق قنواتٍ يتمّ من خلالها تسهيل الأنشطة الاقتصادية، ودعم عمليّات باقي الأبعاد، سعت دول المجلس إلى رفع قدراتها وزيادة درجة تكاملها في هذا البعد، المسعى الذي توسّع ليشمل مجالات التّعاون البيئي، المجسّدة عبر كافّة ما بُذل من جهدٍ مشترك، في سبيل حماية البيئة وتحسين المناخ، بما في ذلك العمل والحرص على تحسين واستحداث استغلال الطّاقة، وفق التّقليل من مخلّفاتها، الجهود التي نستكشف نتاجها عبر بيانات الشّكل الموالي:

الشكل رقم48 : تكامل التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي والتّعاون البيئي في مجلس التّعاون (2006-2021).

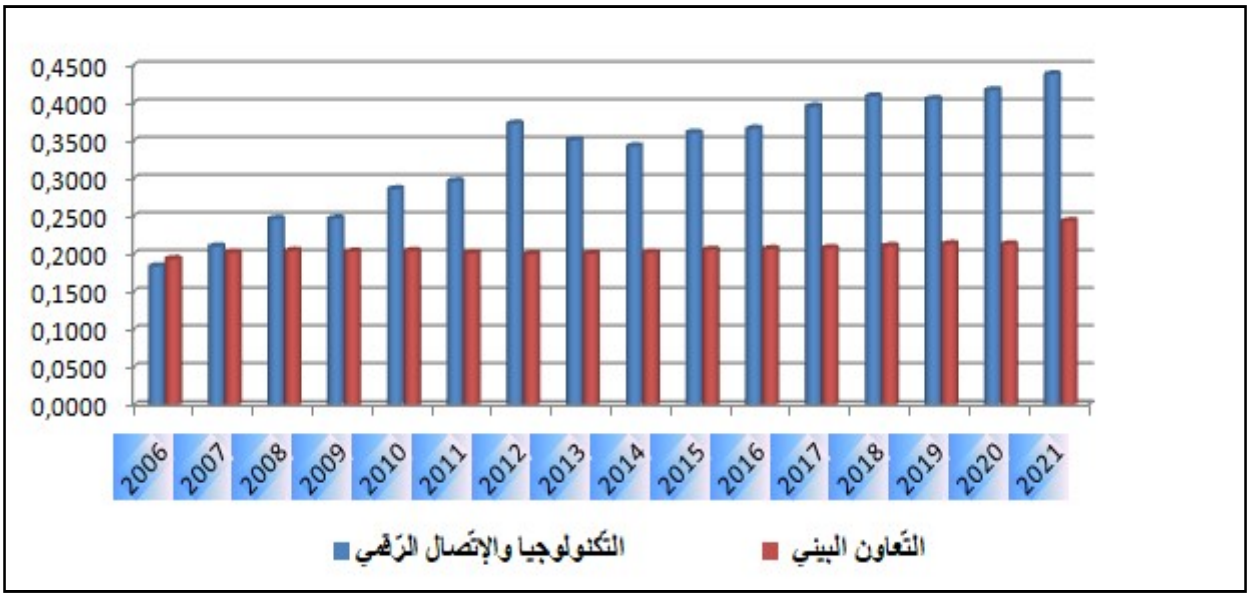

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Asian Developement Bank, 2024).

في أكبر نسبة زيادةٍ مسجّلة، ظهر تكامل التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، مسجّلاً ارتفاعاً عجزت دول المجلس عن تحقيقه في كافّة باقي الأبعاد، وإن قلّ في درجاته عمّا حُقّق فيهم، النّسبة التي بلغت نحو 58.05%،

لتعكس حالة الاتّجاه المتصاعد في اتّجاهه، هذا الأخير الذي كان كغيره من الأبعاد، عُرضةً إلى محطّاتٍ تراجعت فيها قيمه بنسبٍ متفاوتة، إذ كانت النّسبة الأكبر من الانخفاض فيه خلال عام 2014، والتي قُدرت بنحو 08.01% مقارنةً بقيم عام 2012، في حين شهدت أزمة عام 2019 تراجعاً طفيفاً سرعان ما تمّ استدراكه، بانتعاشٍ استمرّ إلى غاية عام 2021، مُسجّلاً ما قيمته 0.4387، المستوى الذي تصدّرته عمان بإسهامها فيه بنحو 22.44%، تليها البحرين بنسبة 19.39%، ولتتقارب كلٌّ من قطر والإمارات العربية المتّحدة في حصصهما، بعد تسجيلهما لنسبتي 15.59% و15.13% على التّوالي، أمّا المملكة العربية السّعودية، فبآخر الحصص بنحو 12.65%.

ومن المتّفق عليه أنّ إثراء البنية التّحتية، وفق مسايرة التّطور التّكنولوجي، يمنح شفافيةً أكبر ويُسهم في خفض تكاليف أنشطةٍ عدّة، كما يُسهم في خلق بيئةٍ قانونية وتنظيمية أكبر قدرةً على التّمكين، إذ يُمكن لها أن ترفع من كفاءة الأداء لدى الإدارات والحكومات، وتُمكّن من زيادة فعالياتها، ومن هنا كان منبع حرص دول المجلس على تنمية هذا البعد، ومحاولاتها لبسط آلياته داخل كافة المجالات، المساعي التي تعكس الارتفاع السّريع والمتزايد في نتائج هذا البعد، إذ عملت على الزّيادة في جودة الانترنت، بالإضافة إلى تحقيق مستوياتٍ عاليةٍ في الشّمول المالي، والوصول الرّقمي الأوسع، بالإضافة إلى التّعاون المتزايد في مجالات البحث العلمي، فحسب المؤشّر العالمي لقياس سرعة وجودة الانترنت، احتلّت دول مجلس التّعاون المراتب الأولى عربياً، بالصّدارة لدولة قطر التي صُنّفت عالمياً في المركز 49، لتليها الإمارات العربية المتّحدة ثمّ المملكة العربية السّعودية، باحتلالهما للمركزين 55 و73 عالمياً تواليا، كما جاءت مملكة البحرين بالمركز 05 عربيّاً والواحد والثّمانون عالميّاً، أمّا سلطنة عُمان فقد صُنّفت في المركز السّادس عربياً و86 عالمياً.

كما تجدر الإشارة إلى الزّيادة المحقّقة فيه بعد أزمة 2019، والتي بلغت نسبتها 07.54% خلال عام 2021، في أثرٍ إيجابيٍّ على البعد بعد أن كان أثرها الأولي سلبياً، حيث ونتيجةً لإجراءات الغلق المتّخذة أثناءها، اضطرّت دول المجلس كغيرها من دول العالم، إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، وتطوير سبل الاتّصال، وآليات التّعامل الرّقمي، ومحاولة تعميم العمل بسبله عبر كافّة الأنشطة والميادين.

وبعيداً عن المحفّزات والدّوافع الظّاهرة آنفاً، كانت دول المجلس وفي إطار مشروع تكاملها الاقتصادي، قد رسمت سياساتها الدّاعمة للإجراءات، الكفيلة بالتّمكين من تكامل خدمات الاتّصال وشبكات المعلومات، وتقوية الرّوابط البينية حكوماتً وشعوباً، بالإضافة إلى تعزيز المبادلات التّجارية، والمعاملات المصرفية، من خلال

دعمها بوسائل الاتّصال الإلكترونية، في خطواتٍ نصّ عليها مضمون نصوص اتّفاقيتها الاقتصادية، والمصرّح بها في المادتين الرّابعة والعشرون، والخامسة والعشرون.

وفيما تعلّق بتكامل دول المجلس في مجالات التّعاون البيئي، فقد أظهرت النّتائج تواضع مستويات هذا البعد، على الرّغم من تحقيقها للزّيادة المستمرّة في غالب الفترات، نظراً لضعف نسبة الارتفاع المحقّقة، باستثناء تلك المسجّلة بعام 2021، والتي اعتُبرت بمثابة القفزة في مسار هذا البعد، إذ بلغت نسبتها نحو 12.62%، مقارنةً بالقيمة المسجّلة عام 2020، وقد جاء تصنيف حصص مساهمات الدّول الأعضاء عامها، بتمركز الكويت في المقدّمة بنسبة 19.75%، تليها الإمارات العربية المتّحدة بنسبة 17.48%، لتتقارب كلٌّ من عمان وقطر والبحرين بعدهما بنسبٍ بلغت حوالي 16.55%، 16.24% و15.66% على التّوالي، وبنسبةٍ هي الأدنى للمملكة العربية السّعودية بنحو 14.31%.

وقد سُجّل التّراجع فيه بعد الأزمة العالمية عام 2008، وبعدها خلال بدايات الاختلاف السّياسي بين أعضاء دول المجلس، خلال عامي2011 و2012، إلّا أن نسب الانخفاض فيه خلال هذه الفترات، كانت أضعف من أن تُذكر، بعكس النّسب التي ازدادت انخفاضاً عبر ما سُجّل خلال عام 2019.

ويُنسب ما حُقّق من نتائج في بُعد التّعاون البيئي، إلى الهيئات المشترك والمتعاونة فيما بينها، حرصاً منها على تحسين البيئة والحفاظ عليها، وهذا ما تجسّد في جملة الاتّفاقيات المشتركة والمبرمجة لذات الهدف، انطلاقاً ممّا نصّت عليه المادّة الحادية عشرة، من الاتّفاقية الاقتصادية لدول المجلس، المطالبة بإلزامية انتهاج السّياسات واتّخاذ الآليات اللاّزمة لحماية البيئة، من قبل الدّول الأعضاء.

وفي هذا الصّدد انخرطت هذه الدّول في اتّفاقيات تعاونٍ بينيٍّ ودولي، هذا الأخير الذي ظهرت أبرز معالمه عبر اتّفاقياتٍ عدّة، كاتّفاقية فيانا لحماية طبقة الأوزون، اتّفاقية حماية نوعية الحيوانات المهاجرة، اتّفاقية التّعاون الدّولي لحماية البيئة البحرية من التّلوث، واتّفاقية الاتّجار الدّولي بالأحياء الفطرية المهدّدة بالانقراض، اتّفاقية بازل الخاصّة بمحاربة النّفايات الخطرة ومنع حركتها عبر الحدود، اتّفاقية التّنوّع البيولوجي للأمم المتّحدة، ونظيرتها المتعلّقة بمكافحة التّصحّر، الاتّفاقية المبرمة بشأن الأسلحة الكيماوية، اتّفاقية حماية التّراث العالمي.

أمّا على المستويات المحلّية، فقد عمدت الدّول الأعضاء، إلى إبرام اتّفاقية الحفاظ على الحياة الفطرية الخاصّة بدول المجلس، بالإضافة إلى معاهدة الموارد الوراثية النّباتية والزّراعية، كما عمدت دولة قطر خلال عام 2021، إلى إنشاء وزارةٍ خاصّة لحماية البيئة والموارد الطّبيعيّة، ومراقبة التّغيّر المناخي، في حين باشرت الإمارات العربية المتّحدة، بسنّ قوانين ردعيّة، تحُدُّ من انتشار النّفايات والشّوائب النّفطية في المساحات المائية.

وكنشاطٍ اشتركت فيه دول آسيا، لوحظ توجّه دول مجلس التّعاون الخليجي، إلى دراسة السّياسات التّجارية وإعادة النّظر في تخصيص الموارد، بما يدعم السّلع والخدمات البيئية، المساعدة على التّخفيف من التلوّث المناخي، كالألواح الشّمسية وغيرها من السّلع، ذوات الانبعاث المنخفض الكثافة، كما عملت هذه الدّول جاهدةً على الاندماج مع الاقتصاديات الآسيوية، في اتّفاقيات التّعاون في مجال تحسين البصمة البيئية، ومجالات الاقتصاد الأخضر ونقل التّكنولوجيا الخضراء (Asian Development Bank, 2023)، بعد أن سُجّلت هذه الدّول في مراتب متأخّرة، في تصنيفات هذا المؤشّر خلال عام 2005، إذ جاءت سلطنة عمان في المرتبة 83 عالمياً، واحتلّت الإمارات العربية المتّحدة المركز 110، كما تأخر ترتيب المملكة العربية السّعودية إلى المركز 137، وتأخّرت الكويت لتُصنّف بعدها في المركز 138.

3.3. المطلب الثّاني: تطوّر المؤشر المعزّز للتّكامل الاقتصادي الإقليمي في مجلس التّعاون الخليجي.

بعد أن اختلفت القيم ونسب المساهمات، بين الدّول الأعضاء في الأبعاد الثّمانية، في نتيجةٍ لتباين السّياسات والانتماءات لدى كلّ دولةٍ عضو، اختلفت الأبعاد بدورها في نسب الإسهام وقوّة الدّفع، في المؤشّر المركّب للتّكامل الاقتصادي الإقليمي، لدى دول مجلس التّعاون، ليكون نتاج ذلك التّطور الموضّح عبر الشّكل الموالي:

الشكل رقم49 : مؤشر التّكامل الاقتصادي الإقليمي في مجلس التّعاون الخليجي (2006-2021).

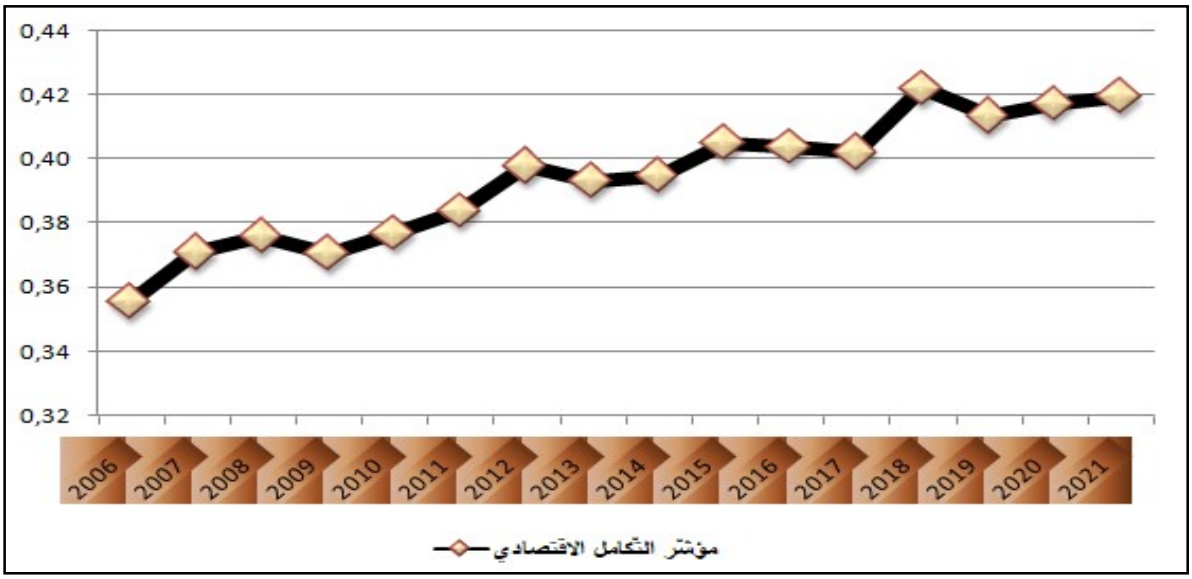

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Asian Developement Bank, 2024).

تُظهر نتائج الشّكل، الاتّجاه الموجب للتّكامل الإقليمي في دول المجلس، نظراً للتّقديرات المُحدثة والدّلالات الإيجابية للمؤشّر، والتي كان تطوّرها ذو اتّجاهٍ تصاعدي، حيث ظهرت الزّيادة فيه خلال الفترة ما بين 2006

و2021، بنسبة الارتفاع التي بلغت نحو 15.28%، هذا الاتّجاه في التّغيّر الذي يكمن مردّه غالباً إلى التّغيّر الطّارئ على بُعد التّكامل في التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، والذي حقّق أعلى معدّلات الزّيادة، مقارنةً بنظرائه من باقي الأبعاد، باعتباره كبعدٍ له من الدّور والقوّة، ما يدفعان بمشروع التّكامل إلى مستوياتٍ عليا، إذ يمنح لغيره من الأبعاد مجالاتٍ واسعةٍ وقدرةٍ كبيرةٍ على التّغيير، والتّأثير على الاتّجاهات الاقتصادية الأخرى، أمّا فيما يخصّ تغيّراته، فقد ارتفعت نسبة إسهامه في المؤشّر الإجمالي من حوالي 06.47% عام 2006، إلى نحو 13.08% عام 2021، التّغيّر الذي دُعم أكثر بدوره من قبل دولة البحرين، إذ ارتفعت حصّتها في هذا البعد من 12.81%، إلى 19.39% خلال نفس الفترة، في حين وفي الحديث عن قيم المؤشّر الإجمالية، فيرجع ما سُجّل فيها من ارتفاع إلى أبعاد أخرى، حيث وبالتّطرّق إلى نسب المساهمات، وإسقاطاً على عام 2021، كآخر ما سُجّل في قواعد بيانات هذا المؤشّر، فقد كان تكامل البنية التّحتية والاتّصال أكثر الأبعاد حصّةً، إذ ساهم في القيمة الإجمالية بنسبة 16.59%، بالصّدارة في الإسهام فيه لدولة الإمارات العربية المتّحدة، والتي بلغت حصّتها نحو 17.67%، أمّا البعد الثّاني فكان تكامل التّرتيبات المؤسّسية، والذي قُدّرت نسبة إسهامه في المؤشّر الإجمالي بنحو 15.16%، والذي تلقّى بدوره أكبر حصّة مساهمةٍ من قبل دولة الكويت، بنسبةٍ بلغت نحو 18.02%، وجاء التّكامل التّجاري والاستثماري عامها، والتّعاون البيئي، كآخر الأبعاد مساهمةً في إجمالي المؤشّر، إذ بلغت حصّتهما نحو 07.01% و07.27% على التّوالي.

وفيما يخصّ التّغيّرات التي عرفها المؤشر خلال فترة الدّراسة، فقد اتّسمت بتطوّرٍ مُطلق، اختلفت توجّهاته بين زيادةٍ ونقصان، أمّا أولاهما فقد بلغت أقصاها خلال عام 2018، بنسبة ارتفاعٍ قُدّرت بنحو 04.22%، مقارنةً بقيمة عام 2017، ليُسجّل المؤشّر بذلك أوجّ قيمه عامها، وليُفسّر ذلك بقوّة تقارب العلاقات، بين الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون حينها، على الرّغم من كون القيمة قد سُجّلت في خضمّ الصّراعات الدّاخلية، وقد عادت المساهمة الأكبر عامها لسلطنة عُمان، والتي بلغت حصّتها نحو 19.88%، تليها البحرين بنسبة 17.48%، في حين سُجّلت المملكة العربية السّعودية في آخر التّرتيب، بنسبةٍ قُدّرت بنحو 14.89%، أمّا فيما يخصّ التّرتيب المتعلّق بمساهمات الأبعاد في المؤشّر، خلال هذا الانتعاش وخلال نفس السّنة، فقد جاء بعد البنية التّحتية والاتّصال في مقدّمتها، بنسبة مساهمةٍ بلغت نحو 16.71%، يليه بُعدي تكامل المال والتّمويل، والتّرتيبات المؤسّسية، بنسبٍ متقاربةٍ قُدّرت بنحو 15.66% و15.06% على التّوالي.

وأمّا حالات التّراجع فقد كان أولاها خلال عام 2009، تأثّراً بالأزمة العالمية، بانخفاضٍ نسبته 01.41%، وتلتها حالة التّراجع بنسبة 01.18% خلال عام 2013، وأخرى خلال عام 2017، بنسبة 0.74%، أمّا أقصاها فكانت عام 2019، والتي بلغت نسبة التّراجع فيها نحو 02.08%، تحت تأثير أزمة الوباء وما انجرّ

عنها، والمنعكس عن تراجع حصص الدّول والأبعاد، إذ برزت ملامحه أكثر في الإمارات العربية المتّحدة، والمملكة العربية السّعودية، حيث تراجعت نسب إسهاماتهما بنحو 0.53% و0.13% على التّرتيب، وقد تقدّما نظيراتهما من الدّول في حجم التّأثّر، نظراً لقوّة اتّصالهما الخارجي، مقارنةً بباقي الدّول الأعضاء، وأمّا الأبعاد فكان التّجاري والاستثماري أكثرها تراجعاً، مُسجّلاً انخفاضاً قدره 0.74%، يليه بعد المال والتّمويل بنسبة 0.53%، في انعكاسٍ لإجراءات الغلق والانكماش الاقتصادي عامها.

والملاحظ أنّ التّراجع المسجّل نتيجةً للأزمات الدّاخلية، كان أخفّ من نظيره المسجّل تأثّراً بأزمة الوباء العالمية، كما يظهر عبر النّتائج المتزايدة في بعد التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، استجابة المؤشّرات الفرعية للخطوات المتّخذة من قبل دول المجلس، حيث وفي ظلّ افتقار هذه الدّول لقدرات التّنويع في منتجاتها، وبعد أن أدركت هذه البلدان ما للتّكنولوجيا والتّحوّلات الرّقمية، من أهمّيةٍ وانعكاسٍ على تنمية اقتصادياتها، اتّخذت منها فرصاً ثمينةً وخياراتٍ واسعةٍ لبلوغ المبتغى، والتّمكين من المشاركة في الشّبكة العالمية، حيث سارت على نهج تحويل الاهتمام من خفض التّكاليف، إلى تعزيز الإنتاجية بآليّات الإبداع والابتكار، في حالةٍ من المسايرة والتّماشي، مع التّطوّرات التي يشهدها العالم المعاصر عبر كافّة مجالاته، خاصّةً التّكنولوجية منها، كالخطوة التي قامت بها المملكة العربية السّعودية، حين أصدرت خلال 26 يناير من عام 2024، لوائح يُحدّد وفقها مناطق الإيداع والأنشطة غير المحظورة، وفق أنظمة عملٍ جديدة، تُشرف عليها شركات الخدمات اللّوجيستية، ساعيةً بذلك إلى أن تصبح مركزاً لوجستياً عالمياً، كما عمدت الإمارات العربية المتّحدة، إلى عقد اتّفاقيات شراكةٍ مع الهند، والتي كان من أبرزها الممرّ التّجاري الرّابط بين أوروبّا والشّرق الأوسط والهند، سعياً منها إلى الاندماج في سلاسل التّوريد والمنصّات اللّوجيستية، وتعزيز المعاملات المالية الرّقمية، وفي ذات السّياق تمّ الإعلان خلال 09 أكتوبر من عام 2023، من قبل وزارة النّقل والاتّصالات وتقنية المعلومات، التّابعة للسّلطنة العمانية، عن التّوقيع على اتّفاقية شراكة، هادفةٍ إلى تطوير مركز الخزائن اللّوجيستية، رمياً منها إلى دمج التّقنيات والأساليب الحديثة، داخل أكبر قدرٍ من مجالاتها الاقتصادية.

إلّا أنّ الزّيادة المسجّلة في هذا البعد، لم تُرفق بارتفاعٍ موازي في باقي أبعاد التّكامل الاقتصادي، لدى دول مجلس التّعاون الخليجي، إذ أنّ الاستفادة من حداثة التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، تتوقّف على حجم شبكتها ودرجة انفتاح الاقتصاد المتبنّي لمعاييرها، إذ يعوق الاقتصاد المنغلق تقدّمها، كما تتحقّق أكبر فوائدها إذا اتُّخذت كمعيارٍ خلال المجالات الاقتصادية بأكملها، ، كما أشار كلٌّ من (Wolfram & Henning, 2015)، في كتابهما النّماذج الأساسية الحديثة للاقتصاد الجزئي المعقّد.

4. المبحث الرّابع: دراسات مقارنة لمساهمات وأداء دول مجلس التّعاون الخليجي.

إثراءاً لما سبق وتقيّداً بترتيبه، نسعى في هذا المبحث إلى إجراءات جملةٍ من المقارنات، تتضمّن في مُجملها تتبّع درجة الفاعليّة العضوية لدى دول المجلس، فيما تمّ دراسته بدايةً بقوّة المساهمة في التّوجّهات التّجارية، مروراً إلى الحصص في التّجارة البينية والخارجية، وصولاً إلى المتعلّقة بالأداء التّكاملي، حسب معطيات المؤشّر المعتمد، حيث وبالإضافة إلى ما يسمح به هذا الأخير، من تحليلٍ وتقييمٍ لتطوّر مشاريع التّكامل وتغيّرات مستوياتها، فإنّه يمنح إمكانية المقارنة بين اقتصاديات المجموعة الواحدة، وكذا المقارنة بين الكتل والتجمّعات الاقتصادية، الأمر الذي يسمح بإثراء التّحليل ودعم الحجج، كمنهجٍ نتّخذه سبيلاً في دراستنا لتقييم مشروع تكامل مجلس التّعاون، من خلال دراسةٍ مقارنةٍ بين هذا الأخير وبعض النّماذج العالمية، وفق التّرتيب التّالي:

1.4. المطلب الأوّل: مقارنة حول المساهمة في التّوجّهات التّجارية الخارجية.

بعد أن اختلفت التّوجّهات التّجارية لدول المجلس، واختلفت نسبها بين كلّ قارّةٍ وأخرى، اختلفت معها نسب الإسهام في كلّ توجّهٍ، بين الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون، كما يُظهر الجدول الموالي:

الجدول رقم 17: نسبة مساهمة دول مجلس التّعاون في التّوجّهات التّجارية القارية خلال عام 2022.

/	/	آسيا	أوربا	أمريكا	باقي التّوجّهات
قطر	الصادرات	%73	%24	%1.7	%01.3
	الواردات	%46	%33	%18	%03.0
الإمارات	الصادرات	%71	%12	%5.6	%11.4
	الواردات	%54	%20	%10	%16.0
السعودية	الصادرات	%60	%15	%6.3	%18.7
	الواردات	%52	%27	%15	%06.0
الكويت	الصادرات	%91	%4.6	%0.4	%04.0
	الواردات	%61	%24	%11	%04.0
البحرين	الصادرات	%58	%16	%18	%08.0
	الواردات	%48	%20	%20	%12.0
عمان	الصادرات	%72	%5.2	%13	%09.8
	الواردات	%79	%9.8	%7.9	%03.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (TRADING, 2023).

إنّ المتتبّع لتاريخ دول مجلس التّعاون الخليجي القديم، بما في ذلك الارتباط بالمملكة المتّحدة، ودور الولايات المتّحدة الأمريكية في تأسيس كتلة المجلس، والمتأمّل لانتماءات هذه الدّول ومواقفها السّياسية، حاضرها وما شوهد منها في الماضي القريب، قد يُجزم في القول أنّ المعاملات التّجارية، تسلك نفس سبيل غيرها من المجالات، إلّا أنّ التّغيّرات الطّارئة على السّاحة الدّولية، خاصّةً منها الاقتصادية، كان لها من الأثر ما انعكس على قوائم أفضل الشّركاء التّجاريين لمجلس التّعاون، باختلاف هذا الأثر من دولةٍ لأخرى.

حيث وبعد أن فاقت نسبة مساهمة كافّة الدّول الأعضاء، في التّوجّهات التّجارية للمجلس تجاه قارة آسيا، نظراءها من حصص التّوجّهات نحو كلٍّ من أوروبا وأمريكا، جاءت الكويت كأكثرها حصّةً، إذ بلغت نسبة تجارتها المتوجّهة إلى القارة الأسيوية نحو 76%، بعد أن اعتُبرت المورّد الأوّل لدول آسيا، من بين باقي دول المجلس، تليها عمان التي سُجّلت كأكبر مستوردٍ من قارّة آسيا، لتبلغ نسبة تجارتها مع دولها نحو 75%، من إجمالي التّجارة العمانية، وجاءت الإمارات العربية المتّحدة، في المركز الثّالث إسهاماً في التّوجّهات التّجارية نحو آسيا، بنسبةٍ بلغت نحو 62.5% من إجمالي التّجارة الإماراتية، وجاءت بعدها كلٌّ من قطر والبحرين بنسبٍ قُدّرت بحوالي 59.5% و53% على لتّوالي، لتتأخّر المملكة العربية السّعودية في هذا التّصنيف، مسجّلةً ما نسبته 56%، ولتبرز كلٌّ من الهند، اليابان، كوريا الجنوبية والصّين، كأكبر الشّركاء التّجاريين لدول المجلس.

أمّا فيما يخصّ التّوجّهات التّجارية نحو القارّة الأوروبية، فقد جاءت قطر كأكبر المساهمين فيها، إذ بلغت نسبة تجارتها مع دول هذه القارّة، من إجمالي تجارتها نحو 28.1%، وقد كانت هذه الصّدارة نتاجاً لتقارب العلاقات بين قطر والعديد من الدّول الأوروبية، أثناء فترة الأزمة الخليجية 2017، حين اعتمدت قطر على شركائها ممّن سبق وأسهمت في إنعاش اقتصادهم، كضخّها لاستثماراتٍ كبيرة الحجم، لدعم الاقتصاديات الأوروبّية المتعثّرة إبّان الأزمة المالية عام 2009، تليها المملكة العربية السّعودية بنسبة 21%، ومن بعدها البحرين والإمارات العربية المتّحدة، بنسب مساهماتٍ بلغت نحو 18% و16%، أما آخر الأعضاء مساهمةً في التّوجّهات التّجارية نحو أوروبّا، فكانت الكويت وعمان، بحوالي 14.3% و07.5% على التّرتيب.

وفيما تعلّق بالمساهمات في التّوجهات التّجارية إلى القارّة الأمريكية، فقد جاءت البحرين في صدارة التّصنيف بحصّة قُدّرت بنحو 19%، تليها المملكة العربية السّعودية وعُمان، بنسب مساهماتٍ بلغت نحو 10.65% و10.45% على التّوالي، أمّا التّرتيب الرّابع فكان من نصيب قطر، مسجلةً ما نسبته 09.85%، وتأخّرت كلٌّ من الإمارات العربية المتّحدة والكويت، إذ بلغت إسهاماتهما نحو 07.8% و05.70% على التّوالي.

وفي محاولةٍ للتّعمّق أكثر في التّوجّهات التّجارية لدول المجلس خلال عام 2022، فقد جاء أبرز شركاء التّصدير، للإمارات العربية المتّحدة، على نحوٍ سيطرت فيه الهند على نسبة 14%، تليها اليابان والصّين بنسبتي 12% لكلّ شريك، وأمّا أهمّ شركاء وارداتها فصنّفت الصّين في المركز الأوّل بنسبة 14%، والاتّحاد الأوروبّي بنسبة 11%، تليه الهند بنحو 06%، في حين سيطرت الصّين على نحو 16% من صادرات المملكة العربية السّعودية، تلتها في ذلك دول الاتّحاد الأوروبّي بنسبة 19%، ومن بعدها الولايات المتّحدة الأمريكية والهند بنسبتي 09% و06% على التّوالي، وبقيت الصّين في المقدّمة حتّى في تصنيفات أكبر شركاء الاستيراد للمملكة العربية السّعودية، مسجّلةً ما نسبته 21%، ومن بعدها الاتّحاد الأوروبّي والولايات المتّحدة الأمريكية بنسبتي 19% و09% على التّرتيب، وجاءت الصّين في مقدّمة شركاء الاستيراد بنسبة 20%، ومن بعدها الاتّحاد الأوروبّي بنسبة 19%، تليه الولايات المتّحدة الأمريكية بنسبة 07%.

أمّا بالنسبة لقطر وحسب ما جاء في تقرير (Stratulativ & Aitkenhead, 2023)، فقد استمرّت الصّين في السّيطرة على حصص التّصدير والاستيراد فيها، إذ بلغت في أولاهما نحو 20%، وفي ثانيهما حوالي 18%، بعد أن تقدّمها الاتّحاد الأوروبي بنسبة 19%، وتلتها الولايات المتّحدة الأمريكية بنسبة 13%، لتليها في حصص الصّادرات كلٌّ من كوريا الجنوبية والهند، بنسبة 14% لكلّ شريك، ومالت عُمان في صادراتها أكثر للولايات المتّحدة الأمريكية، بنسبةٍ بلغت نحو 11%، ومن بعدها الهند بحوالي 09%، أمّا في وارداتها فكانت أكثر وجهةً نحو الهند، مسجّلةً ما نسبته 09%، ومن بعدها الصّين والاتّحاد الأوروبّي بنسبة 07% لكلّ طرف، وتقدّمت الولايات المتّحدة الأمريكية شركاء التّصدير البحريني، بنسبةٍ بلغت نحو 06%، ومن بعدها الاتّحاد الأوروبّي بحوالي 05%، لتعود هيمنة الصّين على الأسواق الخليجية، وظهورها في قائمة أبرز المورّدين إلى البحرين، وتنافس بذلك الاتّحاد الأوروبّي، بعد أن تساوى في حصّةٍ بلغت نسبتها نحو 14%.

وحسب مركز الخليج للأبحاث، فقد كان عام 2016 حافلاً بالمستجدّات، الدّافعة إلى تغيير وجهات المبادلات التّجارية لدول المجلس، كقانون "جاستيا" الذي سُنّ بالولايات المتّحدة الأمريكية، وتمّ التّصويت عليه عامها تحت تسمية العدالة ضدّ داعمي الإرهاب، والذي رأت فيه المملكة العربية السّعودية استهدافاً لها، بالإضافة إلى استلام الرّئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، لمقاليد الحكم وممارسته لسياسةٍ، رأت فيها دول الخليج استفزازاً لسيادتها واستنزافاً لأموالها، كتهديده بإيقاف استيراد نفطها، ما لم تُقحم جيوشها في حربٍ زُعم أنّها ضدّ المتطرّفين.

وقد نالت قارّة آسيا هذه النّسب من التّوجّهات، نظراً لتقوية دولها لعلاقات الشّراكة، وتنويع مجالاتها مع دول مجلس التّعاون الخليجي، إذ شهد شهر جوان من عام 2009، بداية مفاوضاتٍ بين الصّين ودول المجلس،

كمرحلةٍ تمهيدية استمرّت إلى غاية نفس الشّهر من عام 2011، ناقشت خلالها اللّجنة التّجارية والاقتصادية المشتركة، خطوات واستراتيجيات الدّفع بالتّعاون الخليجي الصّيني، بما يشمل ذلك من تجارةٍ واستثمارٍ وتعاونٍ تكنولوجي، لتنال بذلك الصّين سيطرتها على النّسبة الأكبر، من واردات الآلات والمنتجات الإلكترونية، الموجّهة نحو أسواق دول المجلس، كما تمّ خلال 17 يناير من عام 2016، بدئ مفاوضات إبرام اتّفاقيّة التّجارة الحرّة بين الصّين ومجلس التّعاون، أمّا بخصوص الهند، وإن كانت علاقاتها بدول المجس ذات أصولٍ تاريخية، إلّا أنّ هذا لا يُنكر قدرتها على الحفاظ عليها وتعزيزها، عبر توسعة مجالاتها والرّفع من أحجامها، فبالإضافة إلى استيراد نحو 40% من الاحتياجات النّفطية من دول المجلس، عمد الشّريكان إلى إبرام اتّفاقيّة الأمن البحري خلال عام 2008، في مسعىً منهما لحماية الطّرق والممرّات البحرية، والتي باتت على درجةٍ عاليةٍ من النّشاط وكمٍّ هائلٍ من التّدفّق، نتيجةً لتزايد المبادلات التّجارية (Bhowmik, 2021).

2.4. المطلب الثّاني: مقارنة حول المساهمة في إجمالي التّجارة.

1.2.4. المساهمة في إجمالي التّجارة البينية.

نسعى من خلال الآتي، إلى مقارنة فاعليّة الدّول الأعضاء، في مستويات التّجارة البينية، لدول مجلس التّعاون، خلال طيلة فترة الدّراسة، اعتماداً على مقارنة متوسّطات مساهماتها، كما يُوضّح الشّكل الآتي:

الجدول رقم 18: متوسط مساهمة الدول الأعضاء في التّجارة البينية خلال الفترة 2000- 2022.

الدّولة	الصّادرات البينية		الواردات البينية		التّجارة البينية	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
السّعودية	27.20	09.56	22.82	08.25	24.90	17.81
الإمارات	39.45	19.16	23.69	07.92	32.39	27.08
الكويت	03.87	01.29	11.78	03.77	07.53	05.10
قطر	09.21	03.67	09.35	02.65	09.37	06.33
البحرين	08.14	03.35	09.21	03.62	08.69	06.97
عمان	12.14	04.31	23.14	07.60	17.15	11.92
المجموع	100	41.36	100	33.83	100	75.20

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Wits, 2023) و(TRADING, 2023) .

النّسبة **(%)**، القيمة **(مليار دولار أمريكي)**.

إنّ تقييم التّجارة البينة لأيّة كتلة، وتحليل أداء سياساتها، القائم على قياس أحجامها والتّغيّرات الطّارئة عليها، يبقى غير مشتملٍ لما فيها من نقائص، وغير ملمٍّ بما تعانيه من خِلال، حيث أنّ المتتبّع للفوارق في متوسّط الإسهامات لدى الدّول الأعضاء، في كلٍّ من إجمالي الصّادرات والواردات البينية، وكذا إجمالي التّجارة البينية، خلال فترة ما بين 2000 و2022، يُلاحظ الفجوة الشّاسعة بين قُدرات وحصص دول المجموعة الواحدة.

كما أنّ فعالية السّياسات، تُقاس بدقّة توجيهها وكفاءة نتائجها، وديمومة استخدامها وكلفة إنتاجها، الواقع الذي أثبتت نتائج متوسّطات المساهمات العضوية، ضُعف مستويات التّجارة البينية وهشاشة سياساتها، إذ أنّ ما سجّل من فارقٍ بين نسب المساهمات الإماراتية، والتي جاءت في صدارة التّصنيفات الثّلاث، وبين نظيراتها الكويت في الصّادرات، والبحرين في الواردات، كان كفجوةٍ بالغةٍ في حصص الدّول الأعضاء، هذه الأخيرة التي بلغت في أولاهما نحو 35.58% وثانيهما حوالي 14.48%، الفوارق التي انعكست بالضّرورة على الحصص التّجارية.

كما تُظهر بيانات الجدول، وما سبقها في قيم المبادلات البينية، ما تُعانيه التّجارة البينية من عدم التّجانس في المستويات والاتّجاهات، حيث وحسب مجلس التّنمية الاقتصادي للبحرين، أنّ التّجارة الثّنائية مع المملكة العربية السّعودية، خلال الفترة الأخيرة، قد مثّلت نحو 45% من إجمالي تجارة البحرين، مع الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجي، مضيفاً أنّ المبادلات التّجارية بين البحرين والإمارات العربية المتّحدة، قد زادت خلال الرّبع الأوّل من عام 2021، بنحو 15% مقارنةً بالعام الذي سبقه، التّطوّر الذي لم يكن كافياً لرفع نسب مساهمات البحرين في تجارة المجلس البينية، والذي يرجع مردّه إلى ضعف تعزيز التّعامل مع باقي الدّول الأعضاء، وعدم اشتماله عليهم، حيث وفي عام 2022، بلغت الصّادرات البحرينية الموجّهة إلى المملكة العربية السّعودية، نحو 03.05 مليار دولارٍ أمريكي، في حين لم تتجاوز ما قيمته 285 مليون دولارٍ أمريكي تجاه الكويت، و639 مليون دولارٍ تُجاه عُمان، وأضعف من ذلك بنحو 33 مليون دولارٍ أمريكي تُجاه قطر، كما فاقت وارداتها من الإمارات العربية المتّحدة، خلال نفس السّنة 04.2 مليار دولارٍ أمريكي، لتضعف في حدود 195 و173 مليون دولارٍ أمريكي لكلٍّ من الكويت وسلطنة عُمان.

وفيما يخصّ ترتيب المساهمات فقد جاءت المملكة العربية السّعودية، كثاني عضوٍ فاعلٍ في تجارة المجلس البينية، تليها دولة عُمان التي استفادت من حيادها ممّا اعترى المجلس من أزماتٍ داخليّة، والتي كانت كثاني عضوٍ مساهمٍ في الصّادرات وثالثه في الواردات البينية للمجلس، أمّا قطر وعلى الرّغم من كونها أحد الأطراف الرّئيسية في الصّدع الخليجي، إلّا أنّها استطاعت أن تساهم، بما يُؤهّلها لرابع حصّةٍ التّجارة البينية للمجلس، وجاءت البحرين في التّرتيب الخامس، قبل الكويت التي اشتركت مع عُمان في مواقفها المحايدة تُجاه الخلافات

الدّاخلية، إلّا أنّها وبالإضافة إلى كونها صاحبة أضعف نسبة مساهمةٍ، في إجمالي التّجارة البينية لمجلس التّعاون الخليجي، فقد سجّلت حصّتها فيها أكبر فارقٍ، إذا ما قورنت بنسبة مساهمة الإمارات العربية المتّحدة، والتي قُدّر بنحو 24.86%.

2.2.4. المساهمة في إجمالي التّجارة الخارجية.

كان لابدّ من تباين نسب المساهمة، في مستويات التّجارة الخارجية لدول مجلس التّعاون، بعد ما ذكر لها من اختلافٍ في الإمكانيات والمقوّمات، كفوارق نسعى من خلال الآتي إلى تحديد أحجامها، والدّول المتقدّمة فيها:

الجدول رقم 19: متوسط مساهمة الدّول الأعضاء في التّجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2022).

الـــــدّولة		السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان	المجلس
إجمالي الصادرات	النسبة	36.34	36.29	09.48	09.53	03.19	05.13	100
	القيمة	243.71	273.66	63.68	74.61	21.94	35.46	713.09
إجمالي الواردات	النسبة	34.62	40.63	08.24	07.36	03.76	05.39	100
	القيمة	162.19	204.96	36.79	39.88	17.46	25.72	487.03
إجمالي التجارة	النسبة	35.74	37.90	09.03	08.68	03.41	05.24	100
	القيمة	405.91	478.63	100.48	114.49	39.41	61.18	1200.12

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (البنك الدولي، 2023) و(CNUCED STAT, 2023) .

جاءت كلٌّ من الإمارات العربية المتّحدة، والمملكة العربية السّعودية، في مقدّمة الحصص تتابعاً في إجمالي تجارة المجلس الخارجية، وتبادلاً للمراكز في حصص الواردات والصّادرات، وصُنّفت كلٌّ من الكويت وقطر وعُمان، في المراتب الموالية على التّوالي، في حين تأخّرت البحرين في حصصها إلى المركز الأخير، مخلّفةً فارقاً كبيراً بعد مقارنته بحصّة الإمارات العربية المتحدة، والذي بلغت نسبته نحو 34.49%، هذا الأخير الذي نتجت حدّته عن فارق نسب مساهماتها عن المملكة العربية السّعودية في الصّادرات بنحو 33.15%، وعن الإمارات العربية المتّحدة في الواردات بحوالي 36.87%.

وممّا لاشكّ فيه أنّ اختلاف النّسب هذا، راجعٌ إلى أسباب عديدة، بالإضافة إلى مؤشّر حريّة التّجارة، هذا الأخير الذي لا يُعدّ التقدّم فيه كافياً، لزيادة حصص الدّول من التّجارة الخارجية، إذ دلّ التّصنيف العالمي لدول المجلس في ذات المؤشّر، على تأخّر الإمارات العربية المتّحدة والمملكة العربية السّعودية، إلى المركز 57 و78 على التّوالي، في حين جاءت كلٌّ من عمان والكويت في المركز 63 و61 على التّوالي، وتقدمت كلٌّ من قطر

والبحرين في التّرتيب إلى المركزين 18 و10 على التّوالي (The global Economy, 2024)، في صورةٍ مغايرةٍ لما جاء في تصنيف مساهمات هذه الدّول، وفي مقابل ما تمّ الاعتماد عليه في بناء هذا المؤشّر من معايير، كالأسواق المفتوحة وحرّيّة الأعمال والأنشطة، وقد أرجعت بعض الدّراسات تغيّرات مساهمات الدّول في التّجارة الخارجية إلى عوامل أخرى، كالتّغيّر في عدد شركاء التّصدير والاستيراد، مؤشّر اختراق سوق التّصدير، هذا الأخير الذي يتمّ حسابه على أساس عدد البلدان المصدّر إليها المُنتج، مقسوماً على عدد البلدان المستوردة لذات المُنتج، بالإضافة إلى مؤشّر تركيز السّوق، أو ما يُعرف بمؤشّر "Herfindahl-Hirschman"، وهو مقياسٌ لتوزيع القيمة التّجارية بين الشّركاء، حيث أنّ الدّولة التي تتركّز تجارتها في عددٍ قليلٍ من الأسواق، ستكون قيم هذا المؤشّر فيها قريبةٌ من "1"، وأمّا ذات المحفظة التّجارية المتنوّعة، فستكون قيم المؤشّر فيها قريبةٌ من "0" (Wits, 2023).

المؤشّرات التي آتت أغلب نتائجها، تفسيراً لتقدّم الأمارات العربية المتّحدة والمملكة العربية السّعودية، في الحصص التّجارية لمجلس التّعاون الخليجي، وتأخّرها لدى البحرين، خاصّةً فيما تعلّق ببيانات مؤشّر اختراق السّوق، في جملةٍ من المعطيات نحاول تلخيصها عبر الجدول الآتي:

الجدول رقم 20: تطوّر مؤشّرات التّجارة لدول مجلس التّعاون الخليجي ما بين (2000 و2021).

المؤشّر	السّنة	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان
عدد شركاء	**2000**	120	184	129	111	89	130
التّصدير	**2021**	177	217	140	152	157	169
عدد شركاء	**2000**	140	175	146	122	128	120
الاستيراد	**2021**	216	228	210	136	209	161
مؤشّر اختراق	**2000**	4.30	9.28	1.99	1.61	1.92	1.87
سوق التّصدير	**2021**	5.70	14.94	3.01	3.23	3.31	2.88
مؤشّر تركيز	**2000**	0.09	0.19	0.12	0.30	0.04	0.18
السّوق	**2021**	0.09	0.07	0.13	0.09	0.07	0.24

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Wits, 2023).

بعد تفسير بيانات هذا الجدول، لتقدّم كلٍّ من الإمارات العربية المتّحدة والمملكة العربية السّعودية، في الإسهام في إجمالي التّجارة الخارجية للمجلس، يبقى تفسير تأخّر حصّة البحرين، فيها على الرّغم من تقدّمها في بعضٍ

من هذه المؤشّرات، متعلّقٌ بفارق الإمكانيات والموارد، وضعفها في أغلبها، إذا ما قورنت بضخامتها ووفرتها لدى نظيراتها من الدّول الأعضاء.

3.4. المطلب الثّالث: مقارنة الأداء التّكاملي حسب مؤشّر التّكامل الاقتصادي.

1.3.4. مقارنة حول مساهمة الأبعاد في المؤشّر:

بعد التّقديرات المسجّلة لمؤشّر التّكامل الاقتصادي الإقليمي، إسقاطاً على دول المجلس، أثبتت النّتائج أن متوسّطها خلال الفترة قيد الدّراسة، قد بلغ نحو 0.39 درجة، هذه القيمة التي كانت نتاجاً لجملة مساهمات أبعاده الثّمانية، والتي اختلفت وتباينت من بعدٍ لآخر، كما ستوضّح بيانات الجدول الآتي:

الجدول رقم 21: متوسّط مساهمة الأبعاد في مؤشّر التّكامل الاقتصادي خلال الفترة (2006-2021).

البعد	التّكامل التّجاري والاستثماري	تكامل المال والتّمويل	سلسلة القيمة الإقليمية	البنية التّحتية والاتّصال
النّسبة	07.84	15.20	14.71	17.53
القيمة	0.248	0.478	0.462	0.551
البعد	النّاس والتّكامل الاجتماعي	التّرتيبات المؤسّسية	التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي	التّعاون البيئي
النّسبة	11.27	16.36	10.50	06.59
القيمة	0.355	0.514	0.333	0.207

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Asian Developement Bank, 2024).

بعد أن تمّ بناء المؤشّر الإجمالي، اعتماداً على متوسّطات الأبعاد، وبعد أن سُجّل بعد البنية التّحتية والاتّصال، بالحصّة الأكبر طيلة فترة الدّراسة، بمساهماتٍ تراوحت قيمها بين أدناها التي بلغت 16.59% عام 2021، وأقصاها التي قُدّرت بنحو 18.70% خلال عام 2009، نال بذلك الإسهام الأكبر في مشروع تكامل الكتلة، وبات البُعد الأكثر تكاملاً وتنسيقاً بين نُظرائه من الأبعاد، ما يُفسّر بحرص الدّول الأعضاء على تنمية بُناها التّحتية وتعزيز سُبل اتّصالها، بما يتوافق وما يخدُم سير مشاريعها المشتركة، إذ تتوافق النّسب الأعلى لكلّ بعدٍ، مع تكاملٍ أعمقٍ فيه، في حين توحي الفوارق المسجّلة بين نسب المساهمات في جملة الأبعاد، إلى فجواتٍ بين المناطق الفرعية للكتلة.

وتشير هذه النّتائج إلى أن التّكامل الاقتصادي في دول مجلس التّعاون الخليجي، كان مدعوماً أكثر خلال فترة الدّراسة بأبعاده الأربعة، المرتّبة بعد تكامل البنية التّحتية والاتّصال، بدايةً بالتّكامل في التّرتيبات المؤسّسية والمال والتّمويل، يليها تكامل سلاسل القيمة الإقليمية، وقد اعتُبرت هذه الأبعاد بمثابة المحرّكات الرّئيسية لمشروع تكامل هذه الدّول، على عكس أبعاده الأخرى التي كانت بمثابة الحلقة المفرغة في مساره، خاصّةً منها البعد التّجاري والاستثماري، وبعد التّعاون البيئي.

أمّا بعد التّرتيبات المؤسّسية، فقد جاءت قيمه على قدرٍ كبيرٍ من الاستقرار، على الرّغم ممّا سجّلته نسب مساهماته من تراجع، كان خلال فترتي 2010 و2017، إذ بلغ نحو 0.31% و01.17% على التّوالي، والتي لا يمكن الجزم بمردّها إلى التّأثّر بالأزمات الواقعة وقتها فحسب، بل يُمكن إرجاع ذلك إلى استقراره وضعف زيادته في حدّ ذاته، الواقع المقابل للزّيادة المرتفعة في بعض الأبعاد، إذ أنّ حصصه تناقصت على الرّغم ممّا عرفت قيمه من زيادة، كما أنّ تأثّر قيمه وحصص إسهامه حالٌ طبيعي، إذ أنّ التّكامل المؤسّسي من أكثر الأبعاد ارتباطاً وانعكاساً للجوانب السّياسية، العلاقة التي تأكّدت في وصف بعض الاقتصاديين للتّكامل المؤسّسي بالمسافة المؤسّسية، والتي عرّفها على أنّها الاختلاف أو التّوافق في الملامح المؤسّسية، والسّبب في التّكيّف والتّوافق الاستراتيجي والسّياسي، وارتفاع نسب المساهمة لدى بُعد المال والتّمويل، هو انعكاسٌ لزيادة التّرابط بين الأسواق المالية للشّركاء، أمّا نسب البُعد الخاصّ بسلاسل القيمة الإقليمية، فبالإضافة إلى تقديره عبر عدد العضوية في الهيئات والمؤسّسات الدّولية، يُحتسب فيه عدد السّفارات المتواجدة داخل كلّ دولة، وعدد سفاراتها في الخارج، وهو ذاته ما يُعرف عن دول المجلس، وعن قوّة انتماءاتها وعضويتها وتشعّب علاقاتها.

وتجدر الإشارة إلى بُعد التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، والذي خلافاً على غيره من الأبعاد، كانت الزّيادة المسجّلة في قيمه عاليةً جداً، هذه الأخيرة التي انعكست على نسب مساهماته في المؤشّر الإجمالي، بالارتفاع من نحو 06.47 عام 2006، إلى نحو 13.08 خلال عام 2021، إلّا أنّ معدّل زيادته المرتفعة بقي عاجزاً عن الرّفع من متوسّط إسهاماته خلال فترة الدّراسة، نظراً للضّعف المسجّل في نسبه خلال السّنوات الأولى من الدّراسة، خاصّة الستّة منها، كما أنّ الارتفاع المحقّق بقي دون بلوغ ما وصلت إليه باقي الأبعاد.

أمّا فيما يخصّ النّتائج المنخفضة لبُعد التّكامل التّجاري والاستثماري، والتي جاءت على أعلى مستويات التّقلّب، فيمكن إرجاع سببها إلى تركيز دول العيّنة، على التّجارة مع الشّركاء من الأجانب، بدل التّوجّه أكثر إلى الأسواق البينية، وبحكم قياس بعد التّكامل التّجاري، بدرجة تطابق نمط التّصدير في بلدٍ معيّن، مع نمط الاستيراد في بلدٍ آخر، ليتوفّر عبر نتائجه معلوماتٌ قيّمةٌ عن آفاق التّجارة البينية، إذ تُشير الدّرجة العالية فيه، إلى المناخ

الملائم لاتّفاقيات التّجارة، بين الأطراف المندرجة قيد الدّراسة، ولذلك فإنّ النّتائج المسجّلة عبر هذا البعد، تستدعي مراعاة دول مجلس التّعاون، لسياساتها وعلاقاتها التّجارية البينة.

أمّا التّعاون البيئي، والذي ضعفت درجات التّكامل فيه هو الآخر، فيرجع عدم الّتركيز عليه من قبل دول المجلس، لما يؤخذ فيه بعين الاعتبار، إذ يعتمد قياسه على كلٍّ من جودة الهواء، الصّرف الصّحي ومياه الشّرب، إدارة النّفايات والمعادن الثّقيلة، المؤشّرات الفرعية التي حتّى وإن لاقت إهمالاً في البناء المشترك، إلّا أنّ مالها من قوّة دفعٍ، كان بالإمكان له أن يُعزّز ما ضعُف في غيرها من الأبعاد، ويدعم بذلك قيم المؤشّر الإجمالي لكتلة مجلس التّعاون الخليجي، الواقع الذي يمكن الاستدلال به، في قيمة هذا البعد خلال تجربة التّكامل الاقتصادي للاتّحاد الأوروبّي، وسعياً إلى إيضاح صورة ما تمّ من تحليلٍ لمتوسّط البيانات المطروحة، نعرض الشّكل الموالي.

الشكل رقم50 : مساهمة الأبعاد في المؤشّر الإجمالي لمجلس التّعاون خلال الفترة (2006-2021).

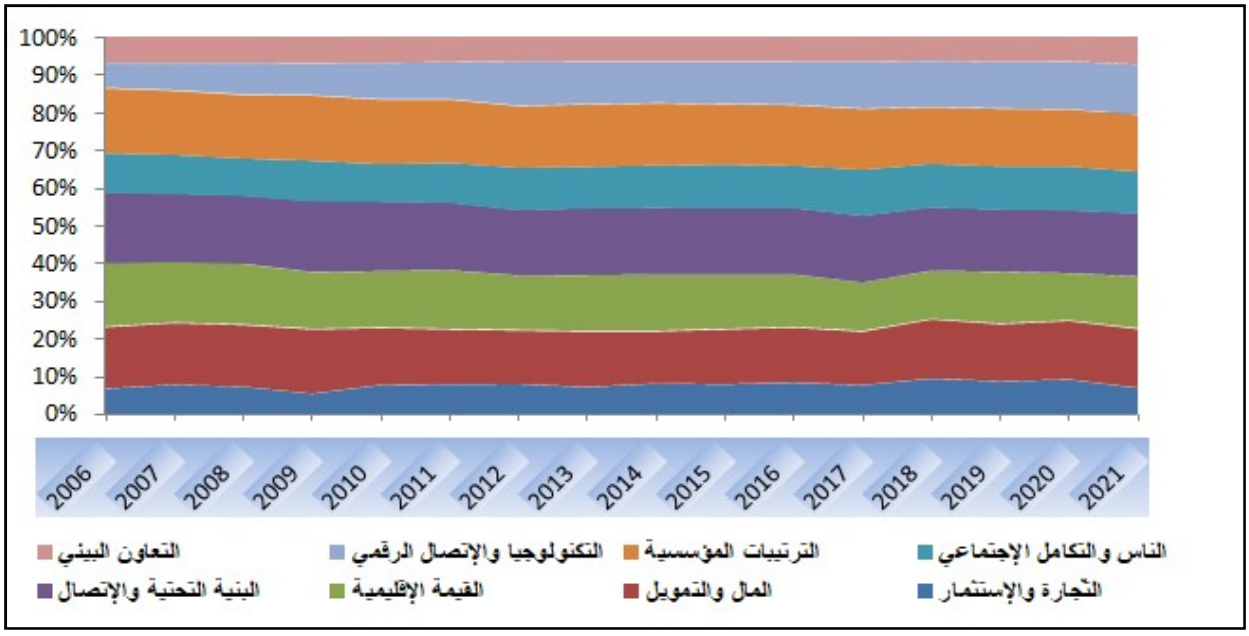

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Asian Developement Bank, 2024).

2.3.4. مقارنة حول مساهمة الدّول الأعضاء في أبعاد المؤشّر:

تباينت حصص الدّول الأعضاء للمجلس في أبعاد مؤشّر التّكامل الاقتصادي، إذ تفوقت فيه بعضها وتأخّرت الأخرى، نتيجةً لقوّة المؤشّرات الفرعية لكلّ بعدٍ في معطيات كلّ دولةٍ عضو، في واقعٍ نحاول طرحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 22: متوسّط مساهمةّ دول المجلس في أبعاد المؤشّر الإجمالي خلال الفترة (2006-2021).

البعـــد	الدّولة	عُمان	قطر	البحرين	الكويت	الإمارات	السّعودية	المجلس
التّكامل التّجاري والاستثمـــاري	**النّسبة**	12.93	22.98	23.91	19.24	10.30	10.64	/
	القيمة	0.19	0.34	0.36	0.29	0.15	0.16	**0.25**
تكامل المال والتّمـــويل	**النّسبة**	17.77	16.93	20.33	12.30	16.76	15.91	/
	القيمة	0.51	0.49	0.58	0.35	0.48	0.46	**0.48**
سلسلة القيمة الإقليـــمية	**النّسبة**	16.41	16.56	18.04	15.67	16.49	16.83	/
	القيمة	0.45	0.46	0.50	0.43	0.46	0.47	**0.46**
البنية التّحتية والاتّصـــال	**النّسبة**	15.53	16.01	17.62	16.69	18.53	15.63	/
	القيمة	0.51	0.53	0.58	0.55	0.61	0.52	**0.55**
النّاس والتّكامل الاجتماعي	**النّسبة**	15.89	21.18	18.24	16.24	13.01	15.43	/
	القيمة	0.34	0.46	0.39	0.35	0.28	0.33	**0.36**
التّرتيـــبات المؤسّسـية	**النّسبة**	17.49	17.04	16.17	17.87	17.75	13.69	/
	القيمة	0.54	0.53	0.50	0.55	0.55	0.42	**0.51**
التّكنولوجـــيا والاتّصال الرّقمي	**النّسبة**	16.28	19.15	18.97	15.00	16.93	13.67	/
	القيمة	0.32	0.39	0.38	0.30	0.34	0.27	**0.33**
التّـــعاون البيـــئي	**النّسبة**	17.58	17.72	14.40	18.24	17.11	14.96	/
	القيمة	0.22	0.22	0.18	0.23	0.21	0.19	**0.21**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Asian Developement Bank, 2024).

من خلال الجدول السّابق، نلاحظ أنّ كلاً من المملكة العربية السّعودية وسلطنة عُمان، لم تتقدّما في صدارة المساهمة في أيّ بعدٍ من الأبعاد الثّمانية، خلال تقدير متوسط الحصص خلال كامل فترة الدّراسة، على عكس دولة البحرين التي احتلّت المركز الأوّل في أبعادٍ ثلاثة، كما تصدّرت كلٌّ من قطر والكويت، ترتيب المساهمة في بُعدين اثنين مختلفين، ونالت ذلك الإمارات العربية المتّحدة في بُعدٍ واحد.

حيث ورغم الاختلاف الظّاهر في تصنيفات الحصص، إلّا أنّ هذا لا يُشكّل عائقاً أمام تقدّم مشروع تكامل هذه الدّول، بقدر ما يُشكّله حجم الفوارق بين حصص الدّول الأعضاء في البُعد الواحد، والذي يُفسّر بوجود فجوةٍ يمكن أن يكون لها من الأثر ما يُضعف دلالة ذات البُعد، والذي ينعكس في حدّ ذاته على القيم المعيارية للمؤشّر الإجمالي، كالفارق الذي سُجّل بين البحرين والإمارات العربية المتّحدة، في بعد التّكامل التّجاري

والاستثماري، والذي بلغ نحو 13.61%، وكذا بينها وبين المملكة العربية السّعودية وعُمان، إذ بلغ حوالي 13.27% و10.98% على التّوالي، والذي تكرّر في بعد النّاس والتّكامل الاجتماعي، بين قطر والإمارات العربية المتّحدة، إذ بلغت حدّة الفارق فيه نحو 08.17%، أمّا ما غيرها من الأبعاد، فيمكن القول أنّه ورغم التّباين المسجّل في الحصص، إلّا أن النّسب كانت متقاربة، ما يؤهّل للسّير في نُسق اتّفاقيّات الشّراكة.

إنّ الملاحظ لما أوحى به تصنيف الحصص في بُعد التّجارة والاستثمار، والذي تصدّرت فيه البحرين نظيراتها من دول المجلس، بنسبة مساهمةٍ بلغت نحو 21.91%، قد يجد فيه ما يُنافي بعض ما أوصل إليه تحليل مشروع التّكامل الاقتصادي، في مجلس التّعاون الخليجي، بناءاً على مستويات التّجارة البينية، والذي ظهرت فيه كلٌّ من الإمارات العربية المتّحدة، والمملكة العربية السّعودية كأكثر الأعضاء مساهمةً، بعد أن بلغت حصّتهما نحو 32.39% و24.90% على التّوالي، مقابل 08.69% كحصّةٍ للبحرين، إلّا أنّ الأمر بعيدٌ تفسيره بالتّناقض، إذا ما كان مرجعه إلى دور وقيم المؤشّرات المدخلة في هذا البُعد، على عكس الاعتماد في بناء التّحليل الثّاني، على احتساب الإجمالي البحت للتّجارة البينية.

3.3.4. مقارنة حول مساهمة الدّول الأعضاء في المؤشّر الإجمالي:

إنّ نسب مساهمة الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجي، في مؤشّر تكاملها الاقتصادي الإقليمي، هو انعكاسٌ لنسب إسهاماتها في أبعاده الثّمانية، تعلو بعلوّها وتنخفض بانخفاضها، رغم التّباين في ترتيب حصص الدّول الأعضاء في هذه الأبعاد، وسعياً إلى توضيحٍ أكثر نعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم 23: متوسّط مساهمةّ دول المجلس في المؤشّر الإجمالي خلال الفترة (2000-2021).

الدّولة	قطر	عُمان	البحرين	الكويت	الإمارات	السّعودية	المجلس
النّسبة	16.34	17.99	18.25	16.23	16.34	14.84	/
القيمة	0.3849	0.4252	0.4306	0.3831	0.3850	0.3501	**0.3932**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات (Asian Developement Bank, 2024).

في نتيجةٍ لتقدمّها في الأبعاد الثّلاثة المتمثّلة في تكامل التّجارة والاستثمار، المال والتّمويل وكذا في سلسلة القيمة الإضافية، وبالإضافة إلى تقارب حصصها لحصص الدّول الأعضاء، ممّن احتلّوا الصّدارة في باقي الأبعاد، كاحتلالها للمركز الثّاني بعد الإمارات العربية المتّحدة، في بعد البنية التّحتية والاتّصال، والثّاني في بعدي النّاس والتّكامل الاجتماعي، والتّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي بعد قطر، جاءت البحرين في صدارة المساهمة

في المؤشّر الإجمالي، للتّكامل الاقتصادي الإقليمي في مجلس التّعاون الخليجي، خلال فترة الدّراسة، بدفعٍ قويٍّ سُجّل بدايةً من عام 2011 إلى غاية 2021، تليها سلطنة عمان التي ورغم تأخّرها في بعد التّجارة والاستثمار، إلّا أنّها عادت وسجّلت قيماً عاليةً في غيره من الأبعاد، لتنال بذلك نسب مساهماتٍ استطاعت من خلالها أن تستدرك ما كان لها من فوارق، أمّا قطر، وعلى الرّغم من التّضييق الذي عايشته في السّنوات الأخيرة، إلّا أنّها استطاعت أن تُنافس الإمارات العربية، وتتساوى معها في نسبة المساهمة، لتنال بذلك التّرتيب الثّالث في ذات المقياس، أمّا الكويت، وبفارقٍ ضئيلٍ عن سابقيها، فجاءت برابع أكبر الحصص والمساهمات، هذه الأخيرة التي عرفت زيادةً مُعتبرة بدايةً من عام 2018، واستمرّت إلى غاية نهاية فترة الدّراسة، وسُجّلت المملكة العربية السّعودية، في آخر المراتب بعد أن ضعف معدّل الزّيادة في حصصها، والتي عرفت الضّعف منذ بداية الفترة.

وفي الأخير يمكن القول أنّ مساهمات الدّول الأعضاء، في القيمة الإجمالية للمؤشّر، جاءت بشكلٍ متقاربٍ باستثناء حالته في المملكة العربية السّعودية، في نتيجةٍ لما سجّلته حصصها في الأبعاد من فجوات، حيث احتلّت المراكز الأخيرة في ثلاثةٍ منها، وسعياً إلى توضيحٍ أكثر لهذه النّتائج، التي كانت كمحصّلةٍ لمعطيات ومسار حصص الدّول الأعضاء، وتطوّراتها خلال فترة الدّراسة، نعرض الشّكل الموالي:

الشكل رقم51 : نسبة مساهمة دول المجلس في مؤشّر التّكامل الاقتصادي خلال فترة (2000-2021).

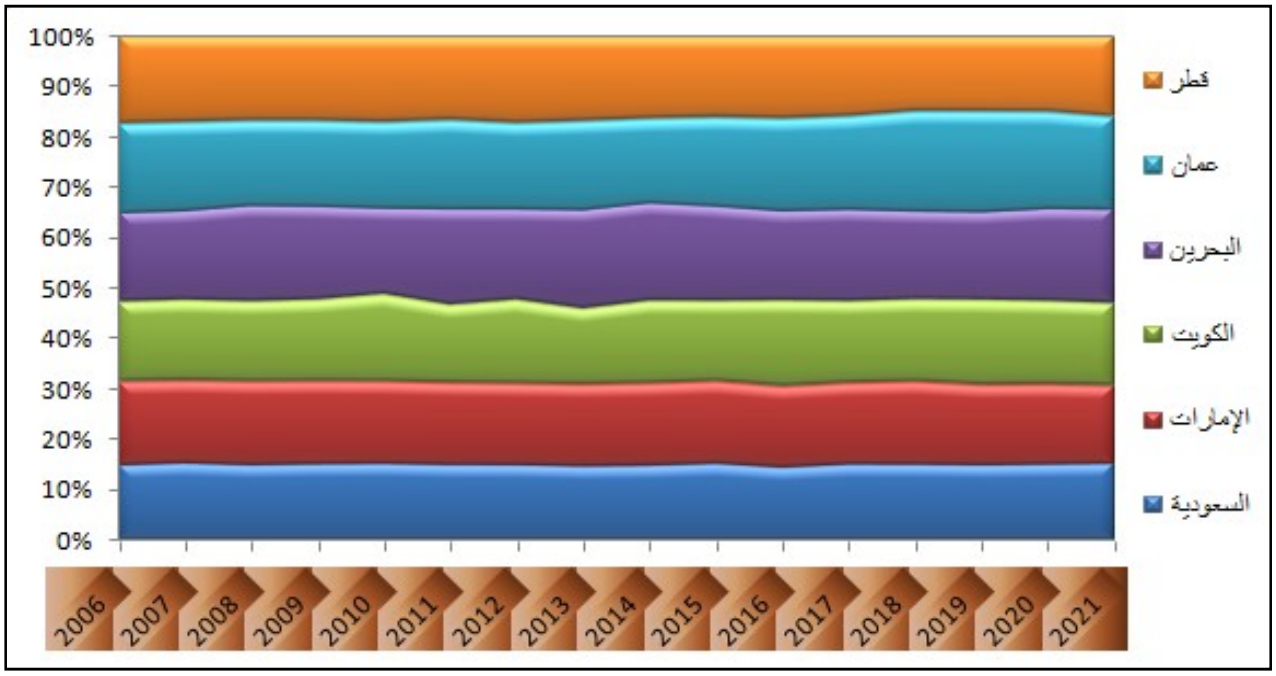

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات (Asian Developement Bank, 2024).

4.4. المطلب الرّابع: مقارنة أداء التّكامل الاقتصادي بين نماذج من التكتّلات العالمية.

انطلاقاً من التّوجّهات التّجارية الخارجية لمجلس التّعاون الخليجي، اتّضح أنّ دوله على علاقةٍ وطيدةٍ مع كبرى اقتصاديات العالم، هذه الأخيرة التي تمثّلت غالبية الدّول فيها في أعضاء لتجمّعاتٍ اقتصادية، بخلاف الانتماء للقارات الثّلاث، الأمر الذي افتُرض أن يدعم مشروع التّكامل في مجلس التّعاون، ويرفع مستوياته إلى درجة منافستها، باعتبار شراكته مع دولها، يمكّنه حيناً من الاقتداء بها وآخر من استغلال أسواقها واستثماراتها، في وافعٍ نسعى من خلال الشّكل الآتي، دراسته عبر المقارنة بين أداء النّماذج الثّلاث:

الشكل رقم52 : مقارنة أداء مجلس التّعاون وبعض النّماذج العالمية في اتّفاقية التّكامل الاقتصادي.

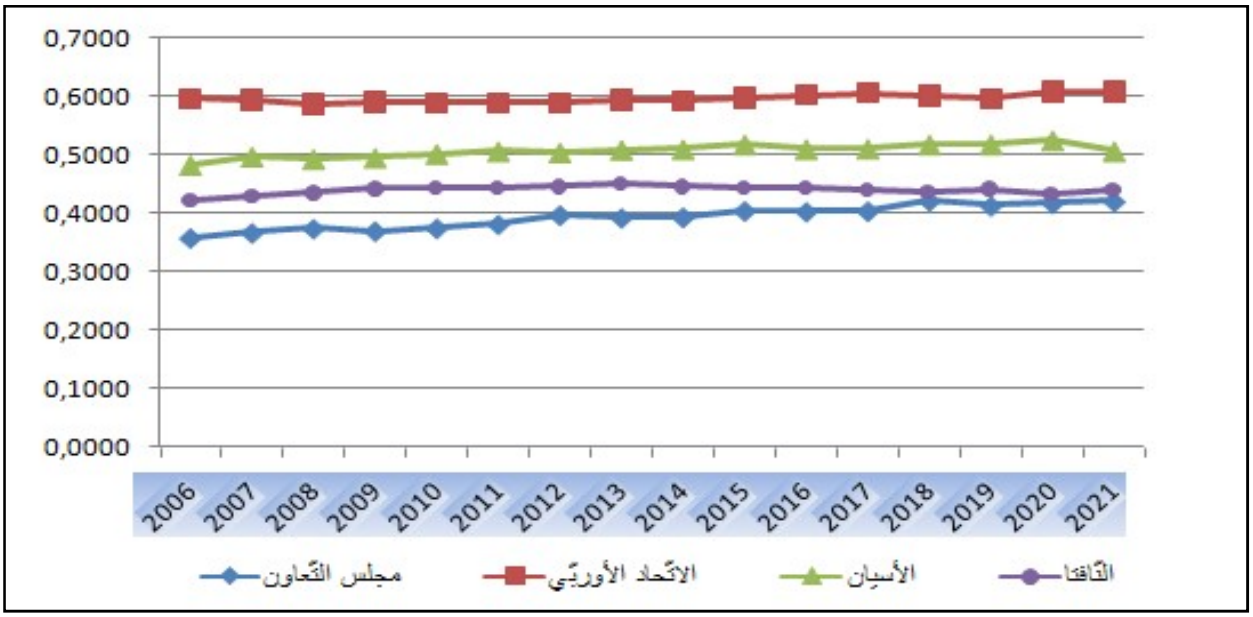

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات (Asian Developement Bank, 2024).

اتّضح من خلال الشّكل السّابق، ترتيب مجلس التّعاون الخليجي، في تصنيفات مؤشّر التّكامل الاقتصادي الإقليمي، إذا ما قورن بتصنيفات الكتل الثّلاث، الاتّحاد الأوروبّي، رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) واتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية (NAFTA)، حيث حقّق فيه بينهم، أقلّ القيم وأضعفها رغم اتّجاهه المتزايد، التّغيّر الذي مكّنه خلال آخر أربعة سنواتٍ من الدّراسة، من مقاربة النّتائج المسجّلة من قبل كتلة النّافتا، هذه الأخيرة التي احتلّت المرتبة الثّالثة في التّصنيف، كضعفٍ ناجمٍ عن عدم تكافؤ مساهمات أعضائها، خاصّةً ما سُجّل من فارقٍ بين مساهمات كندا والمكسيك، وجاءت كتلة الآسيان في المركز الثّاني، بوتيرة تكاملٍ على درجةٍ عاليةٍ من الثّبات، وبدعمٍ من أبعادها الثّلاث المتمثّلة في تكاملها المؤسّسي، التّجارة والاستثمار، حركة النّاس والارتباط الاجتماعي، النّتائج التي لعبت ماليزيا وسنغافورة وبروناي، دوراً كبيراً في إنعاشها.

وظهر الاتّحاد الأوروبّي كأعلى النّماذج تكاملاً، حيث وعلى عكس ما جاء في مؤشّر التّكامل الاقتصادي، لدى دول مجلس التّعاون الخليجي، والذي أظهر فجوةً في أبعاده الثّمانية، انفرد فيها بُعدي التّكنولوجيا والاتّصال بمعدّل الزّيادة المرتفع، خلال السّنوات الأخيرة من فترة الدّراسة، والبنية التّحتية بالدّفع الأكبر والأثر الإيجابي، جاء النّموذج الأوروبّي بمساهماتٍ متساويةٍ ومتقاربةٍ في أبعاده وبين دوله، إذ أولت الحكومات الأوروبية اهتماماً شاملاً، بكافّة ما يُمكنه الإسهام في عمليّة تكاملها، فالتّعاون البيئي الذي لم يتجاوز متوسّط مساهمته، في تكامل مجلس التّعاون الخليجي ما نسبته 06.59%، سجّل في النّموذج الأوروبّي مساهماتٍ تجاوزت نظيراتها في أبعاد التّجارة والتّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، إذ بلغ متوسّط مساهماته فيه نحو 16.51% خلال نفس الفترة.

حيث عملت الحكومات الأوروبّية، بما سلّطت عليه منظّمة الأمم المتّحدة الضّوء، من دورٍ للبصمة البيئية وثقافة الشّعوب وانسجام المجتمعات، وما لذلك من إسهامٍ في تمهيد الطّريق إلى زيادة درجات التّكامل، كونهما يساهمان في زيادة الإبداع والابتكار، وتعزيز الحوار واكتساب فهمٍ اجتماعيٍّ أعمق، يسهُل من خلاله معالجة المصالح الإقليمية المشتركة، كالصّحة والأمن والغذاء، وصولاً إلى المجالات الاقتصادية، الأمر الذي تجلّى في اندماج شعوب الكتلة الأوروبّية، والذي كان له الأثر البالغ في تشكيل غالبية مؤسّساتها واقتصادياتها، وسعياً منّا إلى توضيح فارق مساهمات أبعاد التّكامل في النّموذجين، الخليجي والأوروبّي، نعرض الشّكل الموالي:

الشكل رقم53 : أبعاد مؤشّر التّكامل الاقتصادي في مجلس التّعاون والاتّحاد الأوروبّي عام 2021.

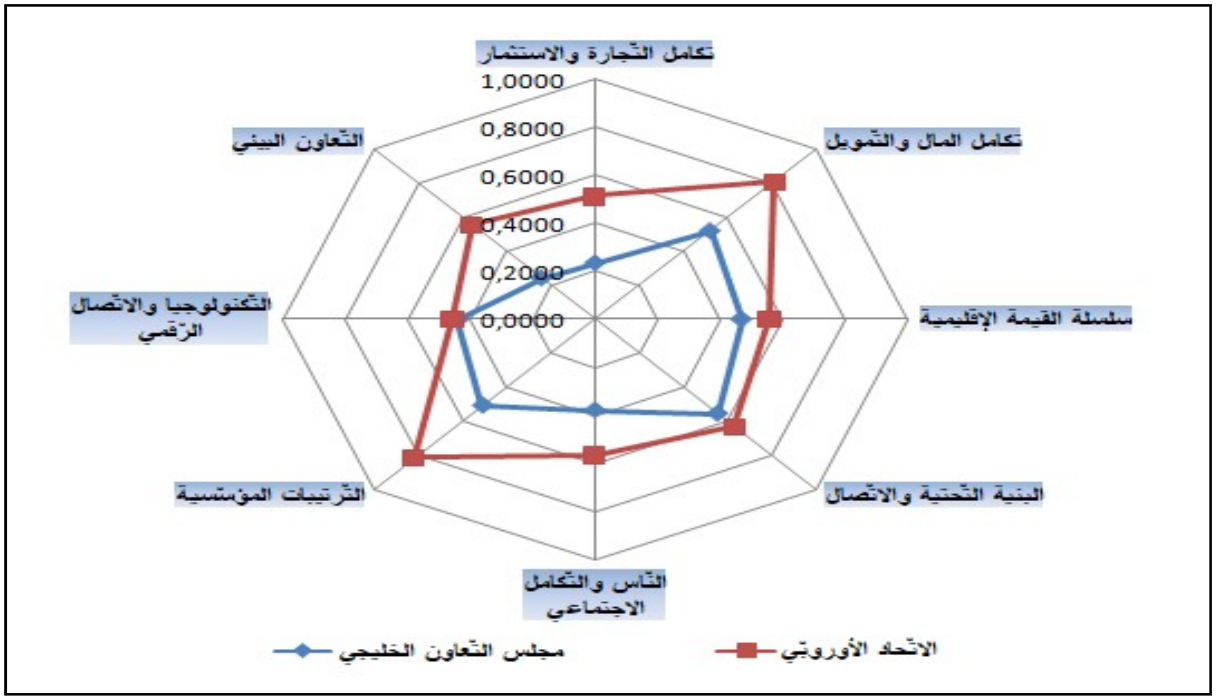

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (Asian Developement Bank, 2024).

- خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال المباحث الأربعة لهذا الفصل، تتبّع التوجّهات الخارجية لمجلس التّعاون الخليجي، من خلال التّركيز على علاقاته التّجارية والاستثمارية، مع أبرز الشّركاء الخارجيين، كما سعينا إلى قياس جدوى هذه اتّفاقية تكامله الاقتصادي ودرجة أداء دولها فيها، بالاستناد على ما اعتُمد كمقاييس ومؤشّراتٍ مفسّرة.

حيث اتّضح الاتّجاه الغالب للعلاقات الخارجية لمجلس التّعاون، نحو دول القارة الآسيوية، هذه الأخيرة التي حصلت على أكبر الحصص في الشّراكة، قبل الاتّحاد الأوروبّي التي تقدّم في نفس التّصنيفات، بعد التّراجع الذي سُجّل في العلاقات الثّنائية، خلال العشر سنوات الأخيرة، بين دول مجلس التّعاون ونظيراتها الأمريكية، كما تبيّن من خلال نتائج دراستنا، ضعف التّجارة البينية لدول مجلس التّعاون الخليجي، مقارنةً بنظرتها الخارجية، وأمّا عن درجة أداء مجلس التّعاون الخليجي في مشروع تكامله، فقد عرفت اتّجاهاً متزايداً، ارتقى فيها البعض من أبعاده إلى مستوياتٍ عالية، في حين سجّل ما بقي منها ضُعفاً، انعكس على مؤشّرها الإجمالي بنتائج متواضعة، تتخلّلها فجواتٌ بين حصص أبعاده، وبين مساهمات الدّول الستّة للعيّنة، النّتائج التي انعكست على تصنيفات المقارنة لمجلس التّعاون، والتي صُنّف خلالها كأضعف نموذجٍ، بين ما قُورن بهم من نماذج عالمية للتّكتّلات الاقتصادية، بعد اتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، بعكس النّموذج الأوروبّي الذي جاء في صدارة التّصنيفات، وبأقلّ الفوارق بينه وبين رابطة جنوب شرق آسيا، مقارنةً بباقي النّماذج.

الخاتمة العامّة

- الخاتمة العامة:

حظي التّكامل الاقتصادي الإقليمي، بكمٍّ متزايدٍ من الأبحاث والدّراسات، والتي تضاربت فيها حوله الآراء وتدافعت فيه الأفكار، ليسود النّقاش فيه الاختلاف، بدءاً من مفهومه إلى مؤشّرات قياسه، إلّا أنّ اجتهاد المفكّرين فيه، مكّن من توحيد أوّل الآخِرين، في حين عجز عنه في ثانيهما، أمّا الأول فلُخِّص في كونه عمليّةٌ متعدّدة الأوجه والأبعاد، تقوم الاقتصاديات من خلالها بتوسيع روابطها وتنسيق سياساتها، فيما يخدم مصالحها المشتركة، كالاستقرار السياسي والمالي، وتوفير الموارد ورفع جودة الإنتاج، وصولاً إلى دفع نموّها الاقتصادي.

في ظلّ اختلاف مؤشّرات القياس، وفي سعينا إلى تقييم اتّفاقية التّكامل الاقتصادي الإقليمي، في مجلس التّعاون الخليجي، خلال الفترة ما بين 2000 و2022، ارتأينا البحث في انعكاساتها على مستويات التّجارة البينية وعلى جملةٍ من الأبعاد، بالاعتماد على مؤشّر (ARCII)، مقسّمين بحثنا إلى أربعة فصولٍ رئيسية.

دارت حيثيّات **الفصل الأوّل**، حول الجوانب النّظرية لاتّفاقية التّكامل الاقتصادي، بداية من تعريفها والنّظريات المهتمّة بها، وصولاً إلى انعكاساتها ومؤشّرات قياسها، حيث وبعد أن ساد مفاهيم هذه الظّاهرة وبناءها النّظري، كمٌّ من الاختلافات الفكرية والعملية، اجتمع أغلب المفكّرين حول كونها أنسب الآليات الدّافعة والدّاعمة للعلاقات التّعاونية، الرّاقية مستوياتها إلى أساليب الحوار، وتبادل المنافع بطرقٍ سلمية، والمعمّقة روابطها عبر انتقال الولاء إلى مركزٍ أعلى، ليتمّ من خلاله توجيه السّياسات واتّخاذ القرارات، كما تمّ التّنويه في هذا الفصل إلى ما لهذه الظّاهرة من انعكاساتٍ سلبية، كما ما ذكر لها من إيجابيات.

وتمّت فيه الإشارة فيه إلى الإقليمية الجديدة كتطوّرٍ لنظيرتها التقليدية، اختلفت فيه عنها في توسعة المجال الجغرافي للتعاون وتكثيف مجالاته، عبر تعزيز دور المنظمات الإقليمية، والشركات العابرة للقارات والقطاع الخاص، كما عملت على تعميق التّرابط وتعدّد مجالاته، خاصةً بالاستثمارات الأجنبية وقطاع الخدمات.

وبإسقاط ما سبق على دول المجلس، يُعتبر مشروع تكاملها ناجحاً حسب شرط Myrdal، المطالب فيه بضرورة التّوافق بين إجراءات إزالة الحواجز التّجارية، وإزالة ما يعوق حركة الشّعوب، في حين يُعتبر غير مكتمل المراحل حسب العديد من الاقتصاديين لأسباب مختلفة، حيث وحسب Machlup، المركّز فيه على ضرورة توحيد العملة، وحسب كلٍّ من Timbergen وHaas، لغياب سلطةٍ مركزيّةٍ، تُفوّض لها السّياسات ويُخضع لها في القرار، على عكس نظرة الفكر الاشتراكي للتّكامل، المطالب باستقلالية سيادة الدّول الأعضاء، أمّا حسب Karl Deutch، فنظراً لتذبذب العلاقات البينية، بينما اشترط فيه بالاستقرار والشّعور الكافي بالانتماء إلى الجماعة، ويتجسّد فشل

التّكامل في مجلس التّعاون حسب Balassa، في عدم القدرة على تحقيق تكاملٍ سياسي، المرحلة التي تُحقّق آلياً بعد إتمام مرحلة التّكامل الاقتصادي، وبنفس النّتيجة بالنّسبة لنظرة Paul Patrick، الذي رأى في تكامل المجالات السّياسية قبل نظيرتها الاقتصادية، تسلسلٌ إلزاميٌ لقيام مشاريع التّكامل الاقتصادي.

أمّا **الفصل الثّاني**، وبعد التّطرّق فيه لخلفية دول المجلس التّاريخية، اتّضح انتماءها السّياسي إن لم نقل الكلّي إلى بريطانيا وأمريكا منذ القدم، حيث وتحت مخاوف أمنية كانت كدوافع غلبت على باقي الأسباب، نشأ ما يُعرف بمجلس التّعاون الخليجي، ككتّلٍ يمكن القول أنه مكّن من التصعيد العالمي، لعلاقات دوله الاقتصادية والتجارية، عبر دخولها كأعضاء في هيئاتٍ عالمية ومنظماتٍ دولية، .بالإضافة إلى تصدّرهم عالمياً في ميادين ومؤشّرات عدّة، كمؤشّر الابتكار العالمي، ونسب تصدير التحويلات المالية.

وقد تبيّن أنّ مؤسّسات مجلس التّعاون وهياكله المركزية، قد أثبتت محدوديّتها في إدارة الأزمات البينية، وعجزها عن حلّ الخلافات ولملمة الانقسامات الدّاخلية، التي أرجعها البعض إلى مخلّفات النّزاع حول الحدود، والتي زرعت إرثاً من التخوّفات والحذر فيما بين هذه الدّول، في حين كانت حول تقسيم حصص سلطة القرارات السياسية، وجرّاء التّنافس حول مناطق التّوريد ونسبها، وحول تموضع هياكل المجلس في عواصمها، الواقع الذي وقف كعثرةٍ أمام تحقيق مرحلة اتّحادها النّقدي.

وعليه يُمكن القول أنّ دول المجلس كانت بعيدةً كلّ البعد، عن تجسيد مبادئ النّظرية الوظيفية الجديدة، والتي أكّد فيها Ernest Haas على مبدأ نقل الولاء إلى مؤسّسةٍ عليا، تتجاوز سلطتها الحدود السّياسية للدّول الأعضاء، لتتمكّن من ممارسة نشاطها بأولوية المصلحة العامّة قبل المصلحة الفردية، على عكس النّجاح في تطبيقها من قبل الدّول الأوروبّية، الأمر الذي تجلّى في قُدرتها على تجاوز الخلافات الفرنسية الألمانية.

تضمّن **الفصل الثّالث** عرضاً لأبرز نماذج التّكتّلات الاقتصادية عبر العالم، والتي أظهرت نتائجها الاشتراك في الدّافع الأقوى لتكاملها، حيث وكما كان في المجلس سياسياً، جاءت الآسيان كردّة فعلٍ على الحرب الأمريكية الفيتنامية، وسياسة تهدئةٍ بين إندونيسيا والفلبين وماليزيا، بالإضافة إلى سعيها إلى مواجهة المدّ الشيوعي، وفي النّموذج الأوروبّي لتسوية النّزاعات الدّاخلية بين فرنسا وألمانيا ومواجهة الزّحف السوفيتي وقتها.

واشتركت كتلتي الآسيان ومجلس التّعاون في عوامل عدّة، كان أوّلها التّركيز على التّجارة الخارجية على حساب نظيرتها البينية، كسببٍ فسّر ضعف هذه الأخيرة فيهما، وأمّا العامل الثّاني فمعاناتهما من الانقسامات الدّاخلية، بعد أن شهدت الآسيان استمرار الحواجز غير الجمركية بين أعضائها، وعدمت الكتلتين بلوغ مرحلة

التكامل النّقدي، وإنشاء كلّ كتلةٍ لعملتها الموحّدة بين أعضائها، كما يُمكن إشراكهما في الافتقاد لسلطةٍ فوق وطنية بعد إثبات العجز فيها لدى مؤسّسات مجلس التّعاون.

واختلفت كتلة النّافتا عن مجلس التّعاون، بفقدانها الرّهيب للوظائف خاصّةً في الولايات المتّحدة الأمريكية، بعكس دول المجلس التي عرفت أكبر استقبالاً لطالبيها، في حين جمعت الفوارق في الأداء الاقتصادي للدّول الأعضاء بين الكتلتين، واختلفت عنهما كتلة الآسيان التي عالجت ما بين دولها من فجوات.

أمّا الجزء الآخر من الفصل، فحاولنا عبره طرح جملةٍ من الدّراسات السّابقة، بحثاً في مناهجها عن الشّمولية والقدرة عن التّفسير وقوّة الحجّة، إلّا أنّها جاءت متخصّصةً موجّهةً يدرس كلٌّ منها جوانب معيّنة، أو مراحل دون الأخرى، على عكس ما تحتاجه عمليّات التّقييم لاتّفاقية التّكامل الاقتصادي من توسّعٍ وإلمام.

اتّفقت دراستنا مع بعض الدّراسات المقارنة، الدّالة على تأثير التّوجّهات الدّاخلية والخارجية على أحجام المبادلات التّجارية، كما كان الاتّفاق في امتلاك دول المجلس لمقوّمات إقامة اتّحادٍ نقدي، إلّا أنّ الاختلاف معها كان في مرجع العجز، إذ تم الإهمال في أغلبها لدور التّرتيبات المؤسّسية والتّشريعات القانونية، ليبقى الاختلاف الأكبر مع ما عُرض من دراسات، في إقرار أغلبها بنجاح مشروع تكامل دول الخليج، إذ ضعُفت الحُجّة بعد أن تمثّلت في تأسيس اتّحادها الجمركي وإنشاء سوقها المشتركة.

وقصد تقييم اتّفاقية التكامل الاقتصادي في دول المجلس، خلال الفترة 2000–2022، تمّ تقسيم **الفصل الرّابع** إلى أربعة مباحث، خُصّص أوّلها لتتبّع التّوجّهات الخارجية لدول المجلس، هذه الأخيرة التي ينشأ من خلالها علاقات الاتّصال الخارجي، والتي وحسب ما وصفها Charles Cooley، ضمن أبحاثه في علم الاجتماع، بكونها الآليات الدّاعمة لقيام وتطوّر العلاقات البشرية، لينتج دفعها للعملية التّكاملية حسب K.Deutsch، عبر إسهامها من خلال الزّيادة في تدفّق الأفكار والسّلع، في نشر الوعي وتعميق الإدراك وتغذية الثّقافات (عياد، 2022).

أمّا الثّاني فلدراسة عمق العلاقات في نموذجنا، والمفسّر عنها حسب تعريف Tinbergen للتّكامل العميق، عبر مستويات التّجارة البينية والخارجية، الرّامي إلى ضرورة إرفاق إزالة ما يُعيقها من حواجز بالزّيادة في أحجامها، وفي هذا تفسيرٌ للاتّجاه الأوّل لموضوع دراستنا، المنطلق من التّكامل كمشروع والمنعكس على الدّول الأعضاء والكتلة، ليدعمه ما جاء في الجزء الثّالث ويتوسّع فيه، عبر تحليلٍ شاملٍ لمسار تكامل المجلس، وفق قياس أدائه وتقييم فاعلية أبعاده فيه، في حين نعتمد ختاماً على جملةٍ من المقارنات، تفسيراً للاتّجاه الثّاني والتّحليل العكسي لدراستنا، والمقدّر فيه درجة الفاعلية العضوية، لدى دول مجلس في اتّفاقية تكاملها، فيما تمّ دراسته بدايةً بقوّة

المساهمة في التّوجّهات الخارجية، مروراً إلى حصص الإسهام في التّجارة البينية والخارجية، وصولاً إلى مقارنة الأداء التّكاملي، حسب معطيات المؤشّر المركّب للتّكامل الاقتصادي الإقليمي، إلى دراسةٍ مقارنةٍ بينه وبين مجموعةٍ من التّكتّلات الاقتصادية حيث جاءت نتائج الدّراسة على النّحو التّالي:

– جاء ترتيب مساهمات المبادلات التّجارية الثّنائية، في النّاتج المحلّي الإجمالي للمجلس، خلال فترة ما بين 1980 و2019، بالصّدارة لدول آسيا، يليها الاتّحاد الأوروبّي ثمّ الولايات المتّحدة الأمريكية، وعجزت حصص الواردات البينية خلال هذه الفترة، عن منافسة نسب الشّركاء الأجانب، على عكس الصّادرات البينية التي جاءت في المركز الثّاني بعد نظيرتها الصّينية.

– باتت الصّين الشّريك الأوّل للمجلس منذ عام 2016، وحسب مؤشّر حجم التّبادل التّجاري لعام 2021، سجّلت الصّين نسبة 17.9%، تليها الهند بنسبة 10.7%، ومن بعدها اليابان بنسبة 07.7%، ونحو 06.4% لأربعة دولٍ من الاتّحاد الأوروبّي، ومن بعدهم الولايات المتّحدة الأمريكية بنسبة 05.5%.

– ارتقت شراكة الهند ودول المجلس التّجارية، لتُمثّل ما نسبته 15% من إجمالي التّجارة العالمية، إلّا أنّ هذه الأحجام ظلّت في نظر بعض المحلّلين غير كافيةٍ، في ظلّ الفشل أمام إقامة اتّفاقية تجارةٍ حرّةٍ بين الشّريكين، الواقع الذي كان حسب وُجهتهم، كنتاجٍ لمواقف الهند أثناء القطيعة بين قطر ونُظرائها، والذي اتّسم بحيادٍ مُرفقٍ بتزويد قطر ببعض احتياجاتها الضّرورية، بالإضافة إلى منافسة باكستان والصّين في المنطقة.

– فيما يخصّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي حالة ما إذا جُمّعت حصص دول الاتّحاد الأوروبّي خلال عام 2020، فإنّ هذه الكتلة ستكون المستثمر الأوّل في المجلس، وفي العام الذي تلاه، احتلّ الاتّحاد الأوروبّي، المركز الرّابع في ترتيب الشّركاء المستوردين من المجلس، مستورداً لنحو 06.9% من إجمالي صادراته،

– بعد أن ساهمت الحرب الخليجية في تعزيز العلاقات مع أمريكا خلال التّسعينيات، ظهر التّراجع فيها بدايةً من عام 2010، نتيجةً لتنامي التّواجد الصّيني والهندي بالمنطقة، بالإضافة إلى بدئ اعتماد الولايات المتّحدة الأمريكية على إنتاجها المحلّي من النّفط، حيث تراجعت وارداتها النّفطية من دول المجلس خلال عام 2022، إلى النّصف إذا ما قُورنت بها خلال عام 2012، لتنخفض بذلك نسبة مساهمة هذه الدّول في الواردات النّفطية الأمريكية، من 20% عام 2012، إلى نحو 08% عام 2022، الأمر الذي انعكس سلباً على أحجام التّجارة السّلعية بين الجانبين، على عكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عدمت التّأثّر، حيث جاءت الولايات المتّحدة الأمريكية خلال عام 2020، كأكثر الدّول استثماراً في مجلس التّعاون، مُسجّلةً 09.4% من إجمالي

الموجّهة منها إلى دول المجلس، مقاربةً بذلك حصّة الاستثمارات البينية التي قُدّرت بنحو 10.4%، تليها المملكة المتّحدة بنسبة 04.3%، في شكلٍ من أشكال الحرص على استمرار التّواجد بالمنطقة.

قصد الإجابة على الإشكالية الرّئيسية، قمنا باقتراح **فرضيتين** تمّ على أساسهما بناء البحث، إذ يُمكّننا ما أوصلت إليه نتاجنا من تأكيد صحّتهما أو نفيه، وفي هذا الجزء ما تمّ التّوصّل إليه إجابةً على **أولاهما:**

إنّ مستويات التّجارة البينية، وعلى الرّغم ممّا سُجّل فيها من زيادةٍ وانتعاش، إلّا أنّها لم تنل ميزة الارتقاء إلى أحجام كتلةٍ، لدى دولها من الإمكانيات ما لديها، إذ ضعُفت أحجامها وكثُرت تقلّباتها، كما ساد التّباعد بين حصص أعضائها، وغاب التّوازن بين صادراتها وواردتها، في مُعطياتٍ نُدرجها وفقاً مع ما تعانيه من عراقيل:

– كانت مرحلة الاتّحاد الجمركي، ذات أثرٍ إيجابيٍّ على تجارة مجلس التّعاون البينية، إذ قُدّرت الزّيادة في أحجامها خلال فترة ما بين 2003 و2008، بنسبة 64.87%، أمّا عن اتّجاه تغيّرها خلال فترة الدّراسة، فقد كان متصاعداً، بنسبة زيادةٍ بلغت نحو 93.14%.

– عرفت مستويات التّجارة البينية، تأثّراً بالأزمات العالمية والبينية، حيث أدّت الواقعة منهنّ عام 2008، إلى تراجعٍ فيها بنسبة 15.90%، وانخفضت قيمها بعد أزمة عام 2019 بنسبة 04.05%، في حين قُدّر الانخفاض النّاجم عن توتّرات عام 2014 بنحو 23.25%، ليقتصر أثر أزمة عام 2017 على نسب مساهمات دولة قطر والسّعودية، في إجمالي التّجارة البينية للمجلس، بتراجعٍ قُدّر بنحو 05.61% و05.17% على التّوالي.

– لا يرجع سبب التّراجع في أحجام التّجارة البينية، إلى الصّراعات الدّاخلية لكتلة المجلس فحسب، بدليل الانتعاش المحقّق خلال عام 2022، على الرّغم من استمرار ضآلة المساهمات القطرية، والتي لم تتعدّى ما نسبته 08.67% في الصّادرات، و02.62% في الواردات.

– تعاني التّجارة البينية من عائق فوارق الحصص فيها بين الدّول الأعضاء، خلال طيلة فترة الدّراسة، حيث وخلال عام 2022، تصدّرت الإمارات العربية المتّحدة تصنيفاتها، مسّجلةً ما نسبته 45.62%، في حين جاءت البحرين كآخر الدّول حصّةً، عبر مساهمتهما بنسبة 04.78%.

– كان من أبرز عوائق تعزيز التّجارة البينة للمجلس، الاختلاف بين أعضائه من الدّول في تحديد معدّلات تعريفاتها الجمركية، وتباين التّخفيضات فيها بين كلّ دولةٍ عضوٍ وأخرى.

– بالإضافة إلى تسجيلهما في آخر التّصنيفات، شهدت قطر والبحرين أكثر التّقلّبات في ميزانهما التّجاري، في انعكاسٍ لحالة عدم الاستقرار في مستويات تجارتهما البينية، خاصّةً منها مبادلاتهما الثّنائية، والتي تراجعت خلال عام 2015 وانعدمت بحلول عام 2017، تأثّرا بالأزمة الدّاخلية عامها.

– جاءت المملكة العربية السّعودية، في مقدّمة المساهمات في التّجارة البينية للمجلس، وبعدها الإمارات العربية المتّحدة من عام 2003 إلى غاية عام 2011، لتتبادل الدّولتان المراتب بدايةً من عامها إلى غاية عام 2022.

– تعتمد إسهامات عُمان والكويت في إجمالي التّجارة البينية للمجلس، على ارتفاع حصصهما في الواردات البينية، المقابل بالضّعف في صادراتهما، الأمر الذي يُثبت عرقلة التّشابه في اقتصاديات دول المجلس وأنماط إنتاجها، الغالب عليها قطاع النّفط، لإمكانيّة إنعاش تجارتها البينية.

وبعد تحليلنا لمستويات التّجارة الخارجية لمجلس التّعاون، اتّضح أنّ أوّل ما تميّزت به، هو ميزانها التّجاري الذي عرف حالة الفائض طيلة فترة الدّراسة، كما اتّضح الأثر الإيجابيُّ لتأسيس الاتّحاد الجمركي، وبعض ما أقامته أعضاؤه من الدّول من علاقاتٍ خارجية، حيث جاءت قيم تجارتها بقيمٍ عاليةٍ واتّجاهٍ متزايد قُدّرت نسبته بنحو 10.99%، وإن كانت تخضع في تغيّراتها لتقلّبات أسعار النّفط، كما تبيّن أنّ مستوياتها، وما سُجّل فيها من قيمٍ، كان أبعد من أن يُقارن بما تمّ تحقيقه على المستويات البينية.

– استمرّت ميزة فجوة الفوارق، حتى في الحصص من إجمالي التّجارة الخارجية، حيث ضعُفت مساهمات الدّول الأعضاء فيها، بعد أن سيطرت المملكة العربية السّعودية والإمارات العربية المتّحدة، على نحو 76.32% منها.

وقصد تقييمنا لأداء مشروع التّكامل الاقتصادي، في دول مجلس التّعاون الخليجي، وإثر اعتمادنا على مؤشّرٍ مركّب، يخضع في تغيّراته لتغيّرات أبعاده، كان لزاماً علينا تتبّع تطوّرات هذه الأبعاد ونسب مساهماتها فيه، خلال الفترة 2000–2021، قبل دراسة تطوّراته وما جاء فيها له من نتائج، لنتوصّل في بحثنا إلى ما يدعم ما سبق حول الفرضية الأولى، من خلال النّتائج المرتّبة ما يلي:

– ظهر بعد التّكامل التّجاري والاستثماري باتّجاهٍ متزايدٍ، بنسبة زيادةٍ خلال فترة الدّراسة بلغت نحو 17.50%.

– جاء بُعد المال والتّمويل باتّجاهٍ تصاعديٍّ، خلال فترة الدّراسة، وقد بلغت نسبة الزّيادة فيه نحو 11.58%،

– عرف بُعد سلاسل القيمة الإقليمية اتّجاهاً تنازلياً، بنسبة 02.51% كتراجعٍ بين حدّي الدّراسة الزّمنيين، وقد تقاربت فيه حصص الدّول الأعضاء، على عكس التّباعد في الحصص في بُعد المال والتّمويل.

– بحصصٍ متقاربة بين دول المجلس، وباتّجاهٍ متصاعدٍ جاء بُعد البنية التّحتية والاتّصال، إذ قُدّرت نسبة الارتفاع فيه بنسبة 04.56%، كما تميّز هذا البعد بضعف تأثّره خلال الأزمات التي تعرّض لها المجلس.

– أظهر بُعد النّاس والتّكامل الاجتماعي، اتّجاهاً تصاعدياً بنسبة 19.91%.

– جاء بُعد التّرتيبات المؤسّسية باتّجاهٍ متصاعدٍ مسجّلاً فيها زيادةً بنسبة 03.36%، وفي الحديث عن علاقة التّكامل السّياسي بالاقتصادي، في نموذج دراستنا، يُمكن القول أنّ التّراجع فيه بُعد خلال فترة 2011 و2017، ما هو إلّا انعكاسٌ لأثر الجوانب السّياسية على الاقتصادية، النّتيجة التي تُحسب في جملة انتقادات المجلس، كعدم قدرة مؤسّساته المركزية، على فصل القضايا السّياسية عن مشاريعها الاقتصادية .

– باتّجاهٍ متزايدٍ، كانت نسبة الارتفاع فيه هي الأكبر مقارنةً بباقي الأبعاد، إذ بلغت نحو 58.05%، جاء بُعد التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، وفي اختلافٍ آخر عن نُظرائه من الأبعاد، ساهمت أزمة الوباء عام 2019 في دفعه، حيث وعلى إثرها لجأت دول المجلس أكثر إلى استخدامات التّكنولوجيا الحديثة والاتّصال المعاصرة.

– جاء بُعد التّعاون البيئي، باتّجاهٍ متصاعدٍ مسجّلا زيادةً خلال فترة الدّراسة نسبتها 20.61%.

حقّقت دول المجلس زيادةً في كافّة أبعادها، المركّبة لمؤشّر تّكاملها الاقتصادي، باستثناء بُعد سلاسل القيمة الإقليمية، والذي يرجع مردّ التّنازل فيه، إلى الاعتماد في بنائه على مؤشّراتٍ فرعيّةٍ، يعكس غالبها مستويات المبادلات التجارية البينة، في تأكيدٍ لضعفها كما سبق وأوصلت النّتائج.

– أظهرت أبعاد مؤشّر التّكامل الاقتصادي، تأثّرها بالأزمات البينية أكثر من نظيراتها العالمية، وجاءت المملكة العربية السّعودية والإمارات العربية المتّحدة، من أكثر الدّول تأثّراً بالأزمات الخارجية، في نتيجةٍ لقوّة اتّصالهما بالعالم الخارجي مقارنةً بباقي الدّول الأعضاء، النّتيجة التي تؤكّد بدورها تقدّم الدّولتين في نسب التّوجهات الخارجية، ليثبُت بعدها ما جاء من طرحٍ في سلبيات اتّفاقيات التّكامل، واعتبارها قنواتٌ لنقل الأزمات.

– جاء المؤشّر الإجمالي للتّكامل الاقتصادي في مجلس التّعاون الخليجي، بقيمٍ متواضعةٍ أقرب إلى الضّعف منها إلى العالية، على الرّغم ممّا سُجّل فيه من اتّجاهٍ متزايدٍ خلال فترة الدّراسة، إذ قُدّرت الزّيادة فيه خلالها بنسبة 15.28%، والتي دُفعت بزيادة بعد التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي العالية.

يُلزم ما ظهر من نتائج، **نفي الفرضية الأولى** للدّراسة، حيث أظهرت النّتائج أنّ مستويات التّجارة جاءت متدنّيةً، كما جاء مؤشّر قياس التّكامل الاقتصادي الإقليمي ضعيفاً في نتائجه، يتخلّل أبعاده فجواتٍ نفصّل في تغيّراتها خلال الفترة 2006-2021 وفق الآتي:

- كان المؤشّر الإجمالي، مدعوماً بأربعة أبعادٍ رُتّبت على النّحو التّالي: البنية التّحتية والاتّصال، التّرتيبات المؤسّسية، المال والتّمويل وسلاسل القيمة الإقليمية.

- إنّ أضعف الأبعاد، مساهمةً في المؤشّر الإجمالي للمجلس هي: النّاس والتّكامل الاجتماعي، التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، التّجاري والاستثماري، وأخيراً بُعد التّعاون البيئي.

وبصدد تتمّة الإجابة على السّؤال الجوهري للدّراسة، والحكم على صحّة **الفرضية الثّانية** أو نفيها، عبر التطرّق لحصص ومساهمات الدّول الأعضاء فيما اتُّخذ كمقاييس للدّراسة والتّقييم، نعرض ما توصّلنا إليه من نتائج:

- بعد أن بلغت نسبة التّوجّهات التّجارية لمجلس التّعاون نحو آسيا، حوالي 63.74% من إجمالي التّجارة خلال عام 2022، كانت الكويت العضو الأكثر إسهاماً فيها، بنسبةٍ بلغت نحو 76%، في حين ساهمت قطر بنسبة 28.1%، في توجّهات تجارة المجلس نحو أوروبّا، أمّا الموجّهة تُجاه أمريكا والبالغ نسبتها 10.57%، فبدعمٍ أكبر من البحرين، والتي قُدّرت نسبة مساهمتها عامها بنحو 19%.

- جاءت الإمارات والسّعودية، في مقدّمة مساهمة الدّول الأعضاء في التّجارة البينية والتّجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2022، لتصنّف باقي الأعضاء في مراكز مختلفة.

أمّا فيما تعلّق بمساهمات الدّول، في المؤشّر الإجمالي للتّكامل الاقتصادي الإقليمي، وفي أبعاده خلال الفترة 2006-2021، فقد جاءت على النّحو التّالي:

- جاءت البحرين في صدارة المساهمة في أبعادٍ ثلاث: بُعد التّجارة والاستثمار، المال والتّمويل وسلاسل القيمة الإقليمية، وتجدر الإشارة هنا إلى تقدّم البحرين في حصص البُعد التّجاري، رغم تسجيلها لأضعف الحصص في تحليلنا للتّجارة البينية، في نتاجٍ للاعتماد في تصنيفات هذا الأخير على القيمة الإجمالية للتّجارة البينة، بعكس تصنيفات البُعد، التي تخضع في تغيّراتها إلى المؤشّرات المُدخلة فيه.

– سجّلت قطر أكبر الحصص، في بُعد النّاس والتّكامل الاجتماعي، وفي بعد التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي، هذا الأخير الذي كان التّفوّق في حصصه، نتيجةً لقوّة علاقاتها مع الاتّحاد الأوروبي، ككتلةٍ احتلّ بعض دولها الصّدارة العالمية في تصنيفات ذات المجال.

– الكويت بأكبر الحصص في بُعدين اثنين: التّرتيبات المؤسّسية، والتّعاون البيئي، هذا الأخير الذي يرجع دورها الفاعل فيه، إلى قوّة ارتباطها بدول آسيا، والتي تشهد موجة اهتمامٍ بهذا الجانب.

– الإمارات العربية المتّحدة في صدارة المساهمات في البنية التّحتية والاتّصال.

– جاءت البحرين في مقدّمة الدّول الأكثر فاعليةً في التّكامل الاقتصادي للمجلس، عبر تسجيلها لأكبر نسبة مساهمةٍ في المؤشّر الإجمالي للتّكامل الاقتصادي الإقليمي خلال الفترة 2006–2021.

– جاءت حصص الدّول الأعضاء في المؤشّر الإجمالي متقاربةً، بالإشارة إلى المملكة العربية السّعودية التي سجّلت تأخّراً مقارنةً بنظيراتها من دول المجلس.

بناءاً على ما سبق، **ننفي صحّة الفرضية الثّانية**، والمتعلّقة بتتبّع الفاعلية العضوية من بين الدّول الأعضاء للمجلس، حيث اشتركت وتقاربت قيمها فيما سجّلته من ضعفٍ، في المؤشّر الإجمالي للتّكامل الاقتصادي، كما لابدّ من الإشارة إلى وجود فوارق بين مساهمات الأبعاد في المؤشّر الإجمالي، خاصّة إذا ما قورنت حصص بُعد التّعاون البيئي وبُعد التّعاون البيئي، ببعدي البنية التّحتية والتّرتيبات المؤسّسية.

وبعد تحليل أداء مشروع التّكامل الاقتصادي، في دول مجلس التّعاون الخليجي وتقييم جدواه، وبعد إثراء ما توصّلنا إليه من نتائج وتأكيده، عبر مقارنة ما تمّ تحصيله من نتائج بما سجّلته باقي النّماذج الاقتصادية العالمية، يُمكن القول أنّه وعلى الرّغم ممّا حُقّق فيه من نتائج، وما عرفته غالب الأبعاد فيه من زيادة، ورغم الاتّجاه المتزايد في مؤشّره الإجمالي، إلّا أنّ هذا لم يحُل دون كونه تكاملٌ سطحيٌّ ضعُف أداء دوله فيه، نتيجةً لقوّة تركيزها على التوجّهات الخارجية، إذ لم تمكّنه نتائج الأداء فيه، سوى من مقاربة أضعف ما قورن بهم من كتل، خلال السّنوات الأخيرة من الدّراسة، ليبقى تصنيفه في رابع مركزٍ بعد تجمّع اتّفاقية التّجارة الحرّة لأمريكا الشّمالية، بعد أن جاءت رابطة جنوب شرق آسيا في المركز الثّاني والاتّحاد الأوروبّي في التّصنيف الأوّل، هذا الأخير الذي وبالإضافة إلى تحقيقه لأعلى درجات التّكامل خلال كامل فترة الدّراسة، شهدت مساهمات أبعاده ودوله فيها درجةً عاليةً من التّقارب والانسجام، على عكس عدم التّكافؤ في كتلة النّافتا بين مساهمات أعضائها، وفي كتلة الآسيان بين أبعادها، والمجتمع كليهما في مجلس التّعاون الخليجي.

وفي الأخير، يُمكن القول أنّ ما عُرض من نتائج، كان نتاج سياساتٍ ومؤسّسات، افتُرض أن تُراعي في اتّفاقيتها تأخّر العديد من مشاريعها المُدرجة، والتي كان من أبرزها الاتّحاد النّقدي، جسر المحبّة بين البحرين وقطر، مشروع الطّريق السّريع بين المملكة وعُمان، مشروع القطار الخليجي السّريع وشبكة الغاز الخليجية التي تربط بين كافّة الأعضاء، وأن تجتنب الفجوات الزّمنية الكبيرة، بين التّصديق على القرارات التي طالت فترات المفاوضات بشأنها، إلى حين دخولها حيّز التّنفيذ، الأمر الذي يُفقد السّياسات والأهداف جدواها بحكم تغيّر المتغيرات والأوضاع.

كما أنّ تصحيح العجز في مرحلتي الاتّحاد الجمركي والسّوق المشتركة، عن تحرير حركة عوامل الإنتاج، والعمل على تقريب فوارق مساهمات الدّول في الأبعاد، يمكن له أن يمنح لاتّفاقية التّكامل في مجلس التّعاون الخليجي، دفعاً قوياً، حيث اعتُبرت تلك المطالب كفجواتٍ تُعاب نتائجها حتّى لو تقارب متوسّطها في المؤشّر الإجمالي، إذ تُقلّل من انتعاش هذا الأخير، كما تُعيق عمليّات التّنسيق والمواءمة بين الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجي. ...

فهرس المحتويات

Table des matières

Présentée par : *Sid Ahmed Aouimeur* ***Encadrée par :..... Zohra bougueli Erreur ! Signet non défini.***

Devant le jury :..... Erreur ! Signet non défini.

Année Universitaire : ..... Erreur ! Signet non défini.

شكـــر وتقديـــر .....

Erreur ! Signet non défini. ..... **إهداء**

– المقدمة العامة:.....ب

– الفصل الأوّل: المقاربة النّظرية للتّكامل الاقتصادي الإقليمي بين المنهج التقليدي والحديث. . Erreur ! Signet non défini.

1. المبحث الأول: الإطار العام لمفاهيم التّكامل الاقتصادي.....11

1.1. المطلب الأوّل: مفاهيم حول التّكامل الاقتصادي:.....11

2.1. المطلب الثّاني: أشكال التّكامل الاقتصادي: 16

3.1. المطلب الثّالث: مراحل التّكامل الاقتصادي: 18

2. المبحث الثاني: محدّدات التّكامل الاقتصادي (أبعاده، آليّاته وتوجّهاتها، انعكاساته).....23

1.2. المطلب الأوّل: أبعاد التّكامل الاقتصادي.....23

2.2. المطلب الثّاني: آليّات التّكامل الاقتصادي وتوجّهاتها. 27

3.2. المطلب الثّالث: انعكاسات التّكامل الاقتصادي.....32

3. المبحث الثالث: الإطار ألتّنظيري للتّكامل الاقتصادي.....40

1.3. المطلب الأوّل: الانتماءات الفكرية للتّكامل الاقتصادي واختلاف دوافعه:.....40

2.3. المطلب الثاني: التطوّر التّاريخي لنظريّات التّكامل الاقتصادي.....48

3.3. المطلب الثالث: آثار التّكامل الاقتصادي:.....55

4.3. المطلب الرّابع: مؤشّرات قياس التّكامل الاقتصادي: 60

4. المبحث الرّابع: التّكامل الاقتصادي بين المنهج التّقليدي والإقليمية الجديدة.....63

1.4. المطلب الأول: الانتقال من التّكامل التّقليدي إلى الإقليميّة الجديدة: 64

2.4. المطلب الثاني: الإطار ألمفاهيمي للإقليمية الجديدة (مفهومها ودوافعها). 67

3.4. المطلب الثالث: سماتها وما يميّزها عن المنهج التقليدي. 72

– **الفصل الثّاني: التّكامل الاقتصادي في مجلس التّعاون لدول الخليج العربية. .....** Erreur ! Signet non défini.

1. المبحث الأول: مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي نحو التّكامل. 79

1.1. المطلب الأول: الخلفية التاريخية لدول مجلس التعاون الخليجي. 79

2.1. المطلب الثاني: مجلس التعّاون الخليجي (مفهومه، نشأته وأهدافه). 82

3.1. المطلب الثالث: مراحل التكامل في مجلس التعاون وأبرز محطّاته: 86

2. المبحث الثاني: تكامل مجلس التعاون الخليجي بين الدوافع والمقومات والتحدّيات. 94

1.2. المطلب الأول: دوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي. 94

2.2. المطلب الثاني: دعائم ومقوّمات التكامل الاقتصادي الخليجي: 96

3.2. المطلب الثالث: أهمّ العقبات في مسيرة كتلة مجلس التّعاون الخليجي: 102

3. المبحث الثالث: إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 109

1.3. المطلب الأول: إنجازات مجلس التعاون على المستويات البينية. 109

2.3. المطلب الثاني: التفاعلات الدولية والعالمية لمجلس التعاون الخليجي. 117

4. المبحث الرابع: تطوّر العلاقات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي. 127

1.4. المطلب الأول: علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بدول آسيا (الهند والصين). 128

2.4. المطلب الثاني: العلاقة مع الاتحاد الأوربي: 135

3.4. المطلب الثالث: العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا: 138

– **الفصل الثّالث: نماذج من التكتّلات الاقتصادية الإقليمية ودراسات سابقة. 143**

1. المبحث الأول: نماذج عالمية من التكتلات الاقتصادية العالمية. 145

1.1. المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي. 146

2.1. المطلب الثّاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). 158

3.1. المطلب الثّالث: اتّفاقية التّجارة الحرّة لأميركا الشّمالية (NAFTA). 170

2. المبحث الثاني: دراسات سابقة حول النماذج العالمية. 175

1.2. المطلب الأول: دراسات حول كتلة الاتّحاد الأوروبّي. 176

2.2. المطلب الثّاني: دراسات حول تكامل دول آسيا. 178

3.2. المطلب الثّالث: دراسات حول اتّفاقية التّجارة الحرّة لأميركا الشّمالية (NAFTA). 180

3. المبحث الثالث: دراسات سابقة حول كتلة دول مجلس التّعاون الخليجي. 184

1.3. المطلب الأول: دراسات حول التّسهيلات الجمركية والمبادلات التّجارية لدول المجلس. 184

2.3. المطلب الثاني: دراسات حول التكامل النقدي لدول المجلس. 192

3.3. المطلب الثالث: دراسات حول مشروع التّكامل الاقتصادي الإقليمي بدول المجلس. 196

4. المبحث الرابع: دراسات سابقة مُقارنة. 201

– الفصل الرّابع: توجّهات وأداء مشروع التّكامل الاقتصادي في دول مجلس التّعاون الخليجي. 207

1. المبحث الأوّل: واقع التّوجّهات الخارجية لمجلس التّعاون الخليجي. 209

1.1. المطلب الأول: علاقات مجلس التّعاون الخليجي مع دول آسيا. 209

2.1. المطلب الثاني: علاقات مجلس التّعاون الخليجي مع الولايات المتّحدة الأمريكية. 221

3.1. المطلب الثّالث: علاقات مجلس التّعاون الخليجي مع الاتّحاد الأوروبّي. 223

4.1. المطلب الرّابع: التّوجهات الخارجية الحديثة لمجلس التّعاون الخليجي. 227

2. المبحث الثاني: تحليل التّجارة البينية والخارجية في مجلس التّعاون الخليجي. 233

1.2. المطلب الأول: المنهجية المعتمدة: 233

2.2. المطلب الثّاني: الّتجارة البينية لمجلس التّعاون الخليجي. 234

3.2. المطلب الثّالث: إجمالي التّجارة الخارجية في مجلس التّعاون الخليجي: 249

3. المبحث الثالث: تقييم أداء التّكامل الاقتصادي في مجلس التّعاون الخليجي. 252

1.3. المطلب الأول: المنهجية المعتمدة: 252

2.3. المطلب الثّاني: تطوّر أبعاد مؤشر التّكامل الاقتصادي الإقليمي: 255

3.3. المطلب الثّاني: تطوّر المؤشر المعزّز للتّكامل الاقتصادي الإقليمي في مجلس التّعاون الخليجي. 267

4. المبحث الرّابع: دراسات مقارنة لمساهمات وأداء دول مجلس التّعاون الخليجي. 270

1.4. المطلب الأوّل: مقارنة حول المساهمة في التّوجّهات التّجارية الخارجية. 270

2.4. المطلب الثّاني: مقارنة حول المساهمة في إجمالي التّجارة. 273

3.4. المطلب الثّالث: مقارنة الأداء التّكاملي حسب مؤشّر التّكامل الاقتصادي. 277

4.4. المطلب الرّابع: مقارنة أداء التّكامل الاقتصادي بين نماذج من التكتّلات العالمية. 283

– الخاتمة العامة: 287

– قائمة الجداول والأشكال: 301

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

الشكل رقم 1 : مراحل التّكامل الاقتصادي. 20
الشكل رقم 2 : تطوّر نسبة التّجارة في النّاتج المحلّي الاجمالي. 33
الشكل رقم 3 : تخفيضات الرّسوم الجمركية في بعض الدّول. 35
الشكل رقم 4 : التّغير في مستويات التّجارة العالمية. 36
الشكل رقم 5 : العلاقة بين اتّجاهات التّكامل الاقتصادي ومؤشّر الدّيمقراطية. 37
الشكل رقم 6 : دول مجلس التعاون الخليجي على الخريطة. 97
الشكل رقم 7 : التوزيع الجغرافي لاحتياطات النفط والغار العالمية. 98
الشكل رقم 8 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر. 100
الشكل رقم 9 : تطور النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1980–2021. 101
الشكل رقم 10: اتجاهات الهجرة الإماراتية (1)، البحرينية(2). 111
الشكل رقم11 : اتّجاهات الهجرة السعودية(1)، الكويتية(2). 111
الشكل رقم12 : اتّجاهات الهجرة القطرية(1)، العمانية(2) 111
الشكل رقم 13 : الترتيب العالمي للمجلس في إجمالي الصادرات(1) وإجمالي الواردات(2) عام 2021. 118
الشكل رقم 14 : الترتيب العالمي والعربي لدول المجلس في مؤشّر الابتكار العالمي لعام 2022. 119
الشكل رقم15 : مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية لعام 2021. 120
الشكل رقم 16 : الترتيب العالمي لمجلس التعاون في تحويلات العاملين خلال عام 2020. 125
الشكل رقم17: تطوّر تحويلات العاملين في كتلة مجلس التعاون: 2017–2021. 126
الشكل رقم18 : التحويلات المالية للعمال الأجانب في دول مجلس التعاون لعام 2021. 126
الشكل رقم 19 : اتّجاهات الهجرة الوافدة من الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي. 130
الشكل رقم20 : الخريطة العالمية للتكتلات الاقتصادية. 145
الشكل رقم21 : الامتداد الجغرافي عبر توسعة العضوية في الاتّحاد الأوروبي. 153
الشكل رقم22 : نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي في دول نافتا من 1997 إلى 2021. 173
الشكل رقم23 : التّبادل التّجاري السّلعي بين مجلس التّعاون والهند، خلال الفترة 2014–2021. 210
الشكل رقم24 : تطوّر التّجارة بين الهند ودول مجلس التّعاون، خلال الفترة 1996–2021. 212
الشكل رقم25 : حجم المبادلات التّجارية والشّركات الهندية بدول مجلس التّعاون عام 2022. 214
الشكل رقم26 : التّبادل التّجاري السّلعي بين مجلس التّعاون والصّين خلال الفترة 2014–2021. 216
الشكل رقم27 : تطوّر صادرات دول مجلس التّعاون النّفطية إلى الصّين، (مليون طن). 218
الشكل رقم28 : صادرات دول مجلس التّعاون إلى الصّين كنسبة من النّاتج المحلّي الإجمالي. 219
الشكل رقم29 : حصّة مجلس التّعاون الخليجي من إجمالي واردات النّفط الخام الأمريكية. 221
الشكل رقم30 : التّبادل التّجاري السّلعي بين دول مجلس التّعاون والولايات المتّحدة الأمريكية. 222
الشكل رقم31 : تجارة دول مجلس التّعاون الخليجي مع الاتّحاد الأوروبّي 2018–2022. 223
الشكل رقم32 : الاستثمار الأجنبي المباشر مجلس التّعاون– الاتّحاد الأوربي 2016–2021. 225
الشكل رقم33 : مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التّعاون خلال عام 2020. 228

الشكل رقم34 : التّوجّهات التّجارية القارية لمجلس التّعاون الخليجي خلال عام 2022. 231
الشكل رقم 35 : تطور التّجارة بين مجلس التّعاون الخليجي وآسيا وتوقّعات عام 2030. 232
الشكل رقم36 : معدّل التّعريفة الجمركية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2000–2020. 234
الشكل رقم37 : تطوّر التّجارة البينية في مجلس التّعاون خلال الفترة (2000–2022). 235
الشكل رقم 38 : تطوّر التّجارة البينية للإمارات العربية المتّحدة خلال الفترة (2000–2022). 238
الشكل رقم39 : تطوّر التّجارة البينية للكويت خلال الفترة (2000–2022). 240
الشكل رقم40 : تطوّر التّجارة البينية لعُمان خلال الفترة (2000–2022). 242
الشكل رقم41 : تطوّر التّجارة البينية لقطر خلال الفترة (2000–2022). 244
الشكل رقم42 : تطوّر التّجارة البينية للمملكة العربية السّعودية خلال الفترة (2000–2022). 245
الشكل رقم 43 : تطوّر التّجارة البينية للبحرين خلال الفترة (2000–2022). 248
الشكل رقم44 : تطور التّجارة الخارجية لمجلس التّعاون الخليجي خلال الفترة (2000–2022). 249
الشكل رقم45 : تكامل التّجارة والاستثمار وتكامل المال والتّمويل في مجلس التّعاون (2006–2021). 255
الشكل رقم 46 : سلاسل القيمة الإقليميّة والبنية التّحتية والاتّصال في مجلس التّعاون (2006–2021). 258
الشكل رقم47 : التّكامل الاجتماعي وتكامل التّرتيبات المؤسّسية في مجلس التّعاون (2006–2021). 261
الشكل رقم48 : تكامل التّكنولوجيا والاتّصال الرّقمي والتّعاون البيئي في مجلس التّعاون (2006–2021). 264
الشكل رقم49 : مؤشر التّكامل الاقتصادي الإقليمي في مجلس التّعاون الخليجي (2006–2021). 267
الشكل رقم50 : مساهمة الأبعاد في المؤشّر الإجمالي لمجلس التّعاون خلال الفترة (2006–2021). 279
الشكل رقم51 : نسبة مساهمة دول المجلس في مؤشّر التّكامل الاقتصادي خلال فترة (2000–2021). 282
الشكل رقم52 : مقارنة أداء مجلس التّعاون وبعض النّماذج العالمية في اتّفاقية التّكامل الاقتصادي. 283
الشكل رقم53 : أبعاد مؤشّر التّكامل الاقتصادي في مجلس التّعاون والاتّحاد الأوروبّي عام 2021. 284

الجدول رقم 1: تطوّر أدوات التّكامل الاقتصادي عبر مراحله. 23
الجدول رقم 2 : أبعاد ومؤشّرات قياس أداء التكامل الاقتصادي الإقليمي. 62
الجدول رقم 3 : الخصائص الرئّيسية لدول مجلس التّعاون الخليجي لعام 2022. 82
الجدول رقم 4 : أهم المحطّات في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. 93
الجدول رقم 5 : التطوّر النّسبي لعدد السكّان في دول مجلس التّعاون لفترة 1980–2021. 102
الجدول رقم 6 : تطور حركة الهجرة إلى دول المجلس بين عامي 2000 و2020. 124
الجدول رقم 7: تطور الهجرة الوافدة من الهند إلى دول المجلس خلال الفترة 1990–2020. 131
الجدول رقم 8: مراحل تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية. 140
الجدول رقم 9 : أبرز المؤشّرات في الاتّحاد الأوروبي لعام 2022. 157
الجدول رقم 10: اتّفاقيات التّعاون الاقتصادي الشّامل والتّجارة الحرّة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. 162
الجدول رقم 11: أبرز المؤشرات في كتلة رابطة الآسيان عام 2022. 169
الجدول رقم 12: أبرز المؤشرات في كتلة النافتا عام 2022. 175

الجدول رقم 13: النتائج المستخلصة من الدّراسات السّابقة للنماذج العالمية. 183
الجدول رقم 14: الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون في الهند (مليون دولار). 213
الجدول رقم 15: التّغيّر في وجهة صادرات مجلس التّعاون الخليجي (كنسبة من إجمالي الواردات). 229
الجدول رقم 16: التّغيّر في وجهة واردات مجلس التّعاون الخليجي (كنسبة من إجمالي الواردات). 230
الجدول رقم 17: نسبة مساهمة دول مجلس التّعاون في التّوجّهات التّجارية القارية خلال عام 2022. 270
الجدول رقم 18: متوسط مساهمة الدول الأعضاء في التّجارة البينية خلال الفترة 2000– 2022. 273
الجدول رقم 19: متوسط مساهمة الدّول الأعضاء في التّجارة الخارجية خلال الفترة (2000–2022). 275
الجدول رقم 20: تطوّر مؤشّرات التّجارة لدول مجلس التّعاون الخليجي ما بين (2000 و2021). 276
الجدول رقم 21: متوسّط مساهمة الأبعاد في مؤشّر التّكامل الاقتصادي خلال الفترة (2006–2021). 277
الجدول رقم 22: متوسّط مساهمةّ دول المجلس في أبعاد المؤشّر الإجمالي خلال الفترة (2006–2021). 280
الجدول رقم 23: متوسّط مساهمةّ دول المجلس في المؤشّر الإجمالي خلال الفترة (2000–2021). 281

قائمة المراجع

- مراجع باللّغة الأجنبية:

- *Abdelkader, S. A. (1992). MAGHREB, QUELLE INTÉGRATION A LA LUMIÈRE DES EXPÉRIENCES DANS LE TIERS MONDE? Revue Tiers Monde, t. XXXIII, no 129 , 67-97.*
- *Abdelkader, S. A. (1992). MAGHREB, QUELLE INTÉGRATION' A LA LUMIÈRE DES EXPÉRIENCES DANS LE TIERS MONDE. Revue Tiers Monde, t. XXXIII, no 129 , pp. 67-97.*
- *Abdin, J. M. (2013). Regional Economic Integration: Learning from South Asia and the World. Diplomacy & Foreign Affairs , 11 (06), 01-08.*
- *AL_ Jashamy, A. U. (2016). US Strategy Toward The Arab Gulf Region (1971-1980). Journal Of Babylon Center For Humanities Studies , 06 (03), 98-141.*
- *ALAIN, S. (1981). A SURVEY OF THE POLITICAL ECONOMY OF CUSTOMS UNIONS. LAW AND CONTEMPORARY PROBLEMS , 44 (03), 33-53.*
- *Alam, I., & Shahid, A. (2017). Prospects of India–GCC Trade Relations: An Empirical Investigation. Foreign Trade Review , 02 (52), 01-12.*
- *Alberto, A., Enrico, S., & Romain, W. (1997). Economic Integration and Political Disintegration. Cambridge: National Bureau of Economic Reserch.*
- *Alexander, W., & Emily, A. (2012). ICT-integrated education and national innovation systems in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. ELSEVIER , 58 (01), 607-618.*
- *Alhasani, b. M. (2019). The Impact of Saudi-Emirati Alliance and Coordination Council on Gulf Cooperation Council (GCC). Journal of the academic researcher in legal and political siences (03), 176-189.*
- *Al-Jafari, M. K., & AbdulkadimAltaee, H. H. (2018). Trade Openness and Economic Growth in the GCC Countries: A Panel Data Analysis Approach. International Journal of Business , 11 (03), 57-64.*
- *Al-Mawali, N. (2015). Intra-Gulf Cooperation Council : Saudi Arabia Effect. Journal of Economic Integration , 30 (03), 532-525.*
- *Alreshan, A., & AlKholifey, A. (2010). GCC monetary union. Durban, South Africa: Bank of International Settlements.*
- *Al-Shamsi, F. S., & Darrat, A. F. (2005). On the path of integration in the Gulf region. Applied Economics , 37, 1055–1062.*
- *Ammar, M. (2015). Les relations économiques et sécuritaires entre le Conseil de Coopération du Golf et l'Union Européenne. Reims: Hal open science.*
- *Antimiani, A., Boughanmi, H., & Al-Shammakhi, A. (2016). Deeper Integration or Wider Integration? : the case of Gulf Cooperation Council. Journal of Economic Integration , 31 (02), 206-233.*
- *Archick, K., & Garding, S. (2021). European Union Enlargement. Congressional Research Service.*
- *ASEAN Secretariat. (2021). ASEAN COOPERATION PROJECTS DESIGN AND MANAGEMENT MANUAL. Jakarta: The ASEAN Secretariat.*
- *ASEAN Secretariat. (2025). ASEAN Economic community blueprint 2025. Jakarta: Public Outreach and Civil Society Division.*

قائمة المراجع

- *ASEAN Secretariat. (2016). ASEAN POLITICAL-SECURITY COMMUNITY BLUEPRINT 2025. Jakarta: Community Relations Division (CRD).*
- *ASEAN Secretariat. (2016). ASEAN Socio-Cultural Community Blueprint 2025. Jakarta: Community Relations Division (CoRD).*
- *ASEAN Secretariat. (2020). Association of Southeast Asian Nation. Jakarta: The ASEAN Secretariat.*
- *ASEAN Secretariat. (2023). History. Jakarta: The ASEAN Secretariat.*
- *ASEAN Secretariat. (2020). INITIATIVE FOR ASEAN INTEGRATION (IAI) WORK PLAN IV (2021-2025). Jakarta: Community Relations Division (CRD).*
- *ASEAN Secretariat. (2017). Master Plan on ASEAN Connectivity 2025. Jakarta: Community Relations Division (CRD).*
- *Asian Developement Bank. (2024, 02 26). Tracking Asian integration. Consulté le 02 2024, 27, sur Asian Regional Integration Center: https://aric.adb.org/integrationindicators*
- *Asian Development Bank. (2023). ASIAN ECONOMIC INTEGRATION TRADE, INVESTMENT, AND CLIMATE CHANGE IN ASIA AND THE PACIFIC. Manila: Asian Development Bank.*
- *AYDIN, A. (2013). Hereditary Oil Monarchies: Why Arab Spring Fails in GCC Arabian States? Journal of Social Sciences , 123-138.*
- *Balassa, B. (1962). The Theory of Economic Integration. Great Britain: George Allen & Unwin LTD.*
- *Balassa, B. (1962). THE THEORY OF ECONOMIC INTEGRATION. (I. I. Richard D, Éd.) GREAT BRITAIN.: GEORGE ALLEN & UNWIN LTD.*
- *Balassa, B. (1969). The Theory of Economic Integration, Irwin series in economic (éd. 03). Allen & Unwin.*
- *Balassa, B. (1961). The Theory of Economic Integration: An Introduction. Greenwood Publishing Group_notes omitted.*
- *Balassa, B. (1967). Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market. The Economic Journal , 77 (305), 01-21.*
- *Balassa, B. (1974). TYPES OF ECONOMIC INTEGRATION. Budapest, Hungary: INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMEN, Bank Staff Working Paper No. 185.*
- *Balassa, B. (1976). Types of Economic Integration. Reprinted from EcoiwottmicIn lderationl: Worldwide, Regional, Sectora. USA: World Bank Reprint Series: Number Sixty-nine.*
- *Balassa, B., & Ardy, S. (1975). ECONOMIC INTEGRATION AMONG DEVELOPING COUNTRIES. World Bank Reprint Series: Number Thirty. Washington: JOURNAL OF COIMON MARKET STUDIES.*
- *Baldwin, R. (1993). A DOMINO THEORY OF REGIONALISM. SWITZERLAND: NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH.*
- *Baldwin, R. E., & Venable, A. J. (1995). Regional economic integration. Dans G. Grossman, & k. Regoff, Handbook of International Economic (éd. 01, Vol. 03, pp. 1597-1644). Elsevier.*
- *Batavia, B., & Nandakumar, P. (2006). Inclusion and Exclusion with Economic Integration: The Case of EU, NAFTA and ASEAN. THE JOURNAL OF ECONOMIC ASYMMETRIES , 03 (01), 21-37.*

قائمة المراجع

- *Beaujouan, J. (2019). GCC: Evaluation, Lessons Learned and Future Prospects. England: Global Policy Journal at Smashwords.*
- *Bejan, M. (2011). Trade agreements and international comovements: The case of NAFTA (North American Free Trade Agreement) ✯Review of Economic Dynamics (14), 667-685.*
- *Ben Abdesslem, A. (2013). L'union monétaire des pays du Conseil de coopération du golfe. viabilité et perspectives d'avenir. L'Actualité économique , 89 (03), 191-206.*
- *Benallal, B., Senouci, I. B., & Assas, M. (2022). Financial Integration and Economic Growth: The Case of the GCC Countries (1981-2019). Finance & Markets Review , 09 (01), 20-34.*
- *BEZBIQ, F., & HEFNAOUI, A. (2019). Is MENA a motor of integration for Morocco? Revue Internationale des Sciences de Gestion , 02 (03), 353-377.*
- *Bhowmik, D. (2021). Gulf Cooperation Council (GCC) and Regional Integration in Asia. Financial Markets, Institutions and Risks , 05 (01), 61-79.*
- *Bianco, C. (2013). EU-GCC Cooperation in an Era of Socio-Economic Challenges. Roma: Istituto affari internazionali.*
- *Bonilla, B. A. (2016). A step further in the theory of regional integration: A look at the Unasur's integration strategy. HAL Id: halshs-01315692, france.*
- *Bonin, B. (1963). The Theory of Economic Integration, par BELA BALASSA. Revue D'analyse économique , 38 (04).*
- *Börzel, T. A. (2011). Comparative Regionalism A New Research Agenda. Brrlin: KFG The Transformative Power of Europe.*
- *Bouacha, F., & Bediar, L. (2018). l'intégration économique outil de développement régionale expérience des Emirats-Arabes-Unis. journal of economics and law (03), 311-326.*
- *Boughanmi, H. (2008). The Trade Potential of the Arab Gulf Cooperation Countries (GCC): A Gravity Model Approach. Journal of Economic Integration , 23 (01), 42-56.*
- *Burges, S. (2023, 06 14). Britannica. Consulté le 06 07, 2023, sur economic integration: https://www.britannica.com/topic/economic-integration/Justifications-of-economic-integration*
- *Cdr, S. U. (2019). : India's maritime security relations with the gulf cooperation council countries – Prospects amid rising Chinese influence. Journal of the National Maritime Foundation of India , 01-12.*
- *CHAWANOP, S.-A. (2015). A COMPARATIVE STUDY OF ASEAN COMMUNITY AND EUROPEAN UNION ON SME DEVELOPMENT TOWARDS INTERNATIONALISATION, MASTER OF ARTS (ASEAN STUDIES) . PRIDI BANOMYONG INTERNATIONAL COLLEGE , Thailand: THAMMASAT UNIVERSITY.*
- *CHENNOUF, S. (2014). LES OPPORTUNITES D'INTEGRATION REGIONALE ET MISE A NIVEAU AU MAGHREB. Revue Algerienne D'economie et Gestion , 07 (02), 70-95.*
- *Choe, J.-I. (2001). An impact of economic integration through trade: on business cycles for 10 East Asian countries. Journal of Asian Economics (12), 569-586.*
- *CNUCED STAT. (2023). Consulté le 12 17, 2023, sur Profil général and maritime: https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/MaritimeProfile/fr-FR/634/index.html*
- *Colombo, S., & Abdel Ghafar, A. (2020). EU-GCC Relations The Path towards a New Relationship. Rome: Regional Programme Gulf States.*

قائمة المراجع

- *Consultancy.org family. (2023, 03 01). GCC bilateral trade with Asia to surpass advanced economies by 2028. Consulté le 05 01, 2023, sur Consultancy-me.com: https://www.consultancy-me.com/news/5895/gcc-bilateral-trade-with-asia-to-surpass-advanced-economies-by-2028*
- *COPPER, R. (2013). Understanding Regional Integration in the GCC. E-International Relations , 01-06.*
- *Corden, W. (1972). Economies of Scale and Customs Union Theory. JOURNAL OF POLITICAL ECONOMY , 465-475.*
- *Country Groupings. (2023). Consulté le 12 05, 2023, sur countries data: Demographic and economy: https://countryeconomy.com/countries/groups*
- *Crawford School of Public Policy. (2022). Updates on Subregional Cooperation Initiatives. Philippine: Asia Regional Integration Center. Asia-Pacific Regional Cooperation and Integration.*
- *Crowley, P. (2006). Is there a Logical Integration Sequence After EMU? Journal of Economic Integration , 21 (01), 01-20.*
- *Dahiya, R. (2014). Developments in the Gulf Region. New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses.*
- *Dalimov, R. (2009). The Dynamics of trade creation and trade divertion effects under international economic integration. Current Research Journal of Economic Theory 1(1) , pp. 1-4.*
- *Dani, R. (2000). How Far Will International Economic Integration Go? Journal of Economic Perspectives , 14 (01), 177-186.*
- *Dani, R. (2000). How Far Will International Economic Integration Go? Journal of Economic Perspectives , 14 (01), 177–186.*
- *Daniel, L. N., Safi, S., Hamouri, B., Tabash, M., & Farooq, U. (2023). Nexus between Macroeconomic Factors and Corporate Investment: Empirical Evidence from GCC Markets. International Journal of Financial Studies , 01-15.*
- *Daniel, S., & Eric, E. O. (2014). Regionalism and Economic Integration in Africa: A Conceptual and Theoretical Perspective. ZIMBABWE: The African capacity building foundation.*
- *Dargin, J. (2008). The Dolphin Project: The Development of a Gulf Gas Initiative . England: Oxford Institute for Energy Studies.*
- *David, M. (2006). Building Research Capacity in the Gulf Cooperation Council Countries: Strategy, Funding and Engagement. Paris: UNISCO Headquarters.*
- *Dennis, M. (2006). International Economic Integration in Historical Perspective. London and New York: Routledge Taylor & Francis.*
- *Ehteshami, A., & Ariabarzan, M. (2017). Saudi Arabia's and Qatar's Discourses and Practices in the Mediterranean. e European Union's: Med REST Programme for Research and Innovation under grant agreement.*
- *Elaine, S. (2018, November 07). Six Facts That We Need to Know About Globalization. Consulté le 03 04, 2023, sur https://econlife.com/2018/11/six-facts-about-globalization/*
- *El-Katiri, M. (2014). UNITED STATES-GULF COOPERATION COUNCIL SECURITY COOPERATION IN A MULTIPOLAR WORLD. United States: Strategic Studies Institute AND U.S. Army War College Press (SSI).*

قائمة المراجع

- *Errichiello, G. (2012). Foreign Workforce in the Arab Gulf States (1930–1950): Migration Patterns and Nationality Clause. International Migration Review , 46 (02), 389-413.*
- *Espinoza, R., Prasad, A., & Williams, O. (2011). Regional financial integration in the GCC. Emerging Markets (12), 354-370.*
- *Ethier, W. (2001). Reginalism and Globalizatin, Theory and practce. London and New York: Routledge Contemporary Economic Policy Issues, First published.*
- *Ette, J. U. (2014, 09 07). The Impact of Economic Integration within the European Union as a Factor in Conflict Transformation and Peace-Building (thesis Master of Science). Oregon: Portland State University.*
- *EUROPEAN COMMISSION. (2022). JOINT COMMUNICATION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT AND THE COUNCIL. Brussels: EUROPEAN COMMISSION.*
- *European Concil. (2022, 02 22). Co-Chairs' Statement - 26th EU-GCC Joint Council and Ministerial Meeting. Consulté le 04 01, 2023, sur Council of the Eeropean Union: https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/02/22/co-chairs-statement-26th-eu-gcc-joint-council-and-ministerial-meeting/*
- *Fadil, A. S. (2011). The Islamic Common Market Obstacles and Solution. Kind Abdulaziz University: Islamic Economics , 24 (01), 33-56.*
- *Fan, M., Huang, W., & Xiong, S. (2023). How enterprise interactions in innovation networks affect technological innovation performance: The role of technological innovation capacity and absorptive capacity. PLoS ONE , 18 (03).*
- *Floyd, D. (2023, 01 24). How Did NAFTA Affect the Economies of Participating Countries? Consulté le 09 07, 2023, sur investopedia: https://www.investopedia.com/articles/economics/08/north-american-free-trade-agreement.asp#:~:text=In%20short%2C%20NAFTA%20created%20a,capita%20GDP%20also%20increased%20slightly*
- *FRAUKE, H.-B. (2008). From Tribe To State, The Transformation of Political Structure in Five States of The GCC. Milano: FACOLTA DI SCIENZE POLITICHE.*
- *Free Trade Agreements. (2015). Consulté le 10 22, 2023, sur ASIA REGIONAL INTEGRATION CENTER: https://aric.adb.org/fta-group*
- *FRITZ, M. (1976). Economic Integration Worldwide, Regional, Sectoral (Vol. 01). Budapest: International Economic Association.*
- *Fulton, J. (2019). Domestic Politics as Fuel for China's Maritime. Journal of Contemporary China Silk Road Initiative: The Case of the Gulf Monarchies , 01-16.*
- *Fulton, J. (2019). Domestic Politics as Fuel for China's Maritime. Journal of Contemporary China Silk Road Initiative: The Case of the Gulf Monarchies , 01-16.*
- *Fulton, J. (2017). The G.C.C. Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI): Curbing Their Enthusiasm? MEI.*
- *Gamawa, I. Y. (2012). ENERGY DIPLOMACY IN THE PERSIAN GULF REGION. Ankara: YILDRIM BEYAZIT UNIVERSITY INSTITUTE OF INTERNATIONAL STUDIES.*
- *GCC-STAT. (2022). The Current Status of the GCC Countries Performance According to the Report of the Global Innovation Index for the year 2022 " The Future of Innovation-driven Growth". Oman: GCC-STAT.*

قائمة المراجع

- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2022م. مسقط-عمان: لمحة إحصائية لمجلس GCC-STAT . (2022). التعاون لدول الخليج العربية.
- Ghosh, M., & Rao, S. (2005). A Canada–U.S. customs union: Potential economic impacts in NAFTA countries. Journal of Policy Modeling (27), 805-827.
- Gibbon, G. (2022, 01 03). Arabian Busness. Consulté le 03 02, 2023, sur Politics and Economics: https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/insights-for-investors-gcc-sees-fundamental-shift-in-global-capital-flows-in-post-pandemic-world
- GRABOWSKI, W. (2019). Security and Insecurity in the Middle East. Poland: Cambridge Scholars Publishing.
- Grabowski, W. (2016). The Muslim Brotherhood and the Crisis in the GCC: Roots, Issues and Implications. Stosunki Międzynarodowe – International Relations , 02 (02), 356-365.
- GROW, J. (2019). Economic (In)security and Economic Integration in the Middle East. E-International Relations , 01-11.
- Guerrero, R. (2010). Regional integration: the ASEAN vision in 2020. "Economic and Financial convergence en route, to regional economic integration: experience, prospects and statistical issues amidst global Financial turmoil". 32, pp. 52-58. Bank for international Settlements.
- Gunnar, M. (1958). An International Economy (Problems and prospects). L'Actualité économique , 34 (02), 318-321.
- Haddad, M. A. (2019). Analysis of the bilateral trade between gulf cooperation council countries. Management Science Letters (09), 2357-2368.
- HAKIMIAN, H., & ABDULAAL, A. (2015). GCC ECONOMIC INTEGRATION: FICTION OR REALITY? KHAMSOON , 01-08.
- Halili, N., Rexhepi, A., Rexhepi, B., & Meha, A. (2020). Economic integration. Technium , 02 (04), 116-123.
- Hashmi, S. M. (2008). Towards East Asian Economic Integration. European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences (12), 117-122.
- Hector, G. R. (2001). DE L'INTÉGRATION CEPALIENNE À L'INTÉGRATION NÉOLIBÉRALE EN. Mondes en développement , 01 (113-114), 15-26.
- Henry, K., & Mathurin, H. (2006). Economic Integration and Develapment in Africa. Burlington, USA: Ashgate publiching campany.
- Hernández, R. (2007). El proceso de integración económica del este de Asia: una visión general. México y la Cuenca del Pacífico , 01-27.
- Himmawan, F., & Wijaya, W. (2021). Determinants of Foreign Direct Investment in GCC (Gulf Cooperation Council) Countries: Analysis of Economic Growth, Inflation, and Political Stability for the Period 2002-2018. REVIEW OF ISLAMIC ECONOMICS AND FINANCE , 04 (02), 155-166.
- Hoekman, B., & Sekkat, K. (2010). Arab Economic Integration: The missing links. LONDON: CENTRE OF ECONOMIC POLICY RESEARCHE (CEPR).
- Hosny, A. S. (2013). Theories of economic integration: A servey of the economic and political literature. International journal of economy , Management and social sciences , 02 (05), pp. 133-135.

- *HUGON, P. (2001). Analyse comparative des processus d'intégration économique régionale. Paris: DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COOPÉRATION INTERNATIONALE ET DU DÉVELOPPEMENT.*
- *Hugon, P. (2003). Les économies en développement à l'heure de la régiionalisation. France: Karthala.*
- *Huh, H. S., & Park, C. Y. (2017). Asia-Pacific Regional Integration Index: Construction, Interpretation, and Comparison. Manila: Asian Development Bank.*
- *Huliaras, A., & Kalantzakos, S. (2017). Looking for an Oasis of Support: Greece and the Gulf States. London: Greece and Gulf states.*
- *International Monetary Fund. (2021). GCC: ECONOMIC PROSPECTS AND POLICY CHALLENGES FOR THE GCC COUNTRIES. International Monetary Fund.*
- *International Trade Committee. (2023). Free Trade Agreement Negotiations with the Gulf Cooperation Council. House of Commons International Trade Committee.*
- *Ishikawa, K. (2021). The ASEAN economic community and ASEAN economic integration. Journal of Contemporary East Asia Studies , 01-18.*
- *Ismail, W. N., & King, W. K. (2013). The Effects of ASEAN Free Trade Agreement (AFTA) on Intra ASEAN Trade: 1986-2010. SOCIAL SCIENCES & HUMANITIES , S (21), 115-124.*
- *Jacob, V. (1950). THE CUSTOMS UNION IS SUE. Washington: Oxford University.*
- *JACQUES, P. (1980). Economic Theories of Integration Revisited. Common Market Studies , XVIII (04), 333-354.*
- *Joan, M., & Tejedor, E. (2017). THEORIES AND METHODS OF REGIONAL INTEGRATION AND FREE TRADE AGREEMENTS. Revista de Economía Mundial (47), 223-241.*
- *Jones, J., Serwicka, I., & Wren, C. (2017). Economic integration, border costs and FDI location: Evidence from the fifth European Union enlargement. International Review of Economics & Finance (IREF) , 01-13.*
- *Jörg, K., & Renate, O. (2012). Messung ökonomischer Integration in der Europäischen Union: Entwicklung eines EU-Integrationsindexes. Göttingen: , University of Göttingen, Center for European, Governance and Economic Development Research (cege).*
- *Jorge Mario, M.-P., & Guillermo, Z.-A. (2014). Economic Integration and Value Chain. Case study from Central America Dairy. Central America: Global Value chains and wrld trade: Prospects and challenges for Latin America. Santiago.*
- *Jošić, H., Žmuk, B., & Dumičić, K. (2019). Measurement of Export Market Concentration for the Largest European Economic Integrations. Business Systems Research , 10 (02), 61-72.*
- *JOUINI, J. (2023). Financial Interconnectedness in the GCC Region: New Empirical Evidence. United Arab Emirates: ARAB MONETARY FUND.*
- *Jovanovic, M. (1998). International economic integration: Limits and prospects (Vol. 02). London: Routledge.*
- *Jovid, I. (2022). International Economic Integration: The Educational and Methodological Guide. Technological University of Tajikistan Publishing House.*
- *KAKOZI, C. K. (2012). IMPACTS TERRITORIAUX DIFFÉRENCIÉS DE L'OUVERTURE NATIONALE AUX MARCHÉS MONDIAUX: LE CAS DE L'ALENA AU QUÉBEC, THÈSE DE DOCTORAT. CHICOUTIMI: L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC.*

- *Kamrava, M., & Babar, Z. (2011). Migrant Labor in the Gulf. Qatar: generous support of Qatar Foundation for Education Science and Community Development.*
- *Keith, H., & Thierry, M. (2002). EFFET FRONTIÈRE, INTÉGRATION ÉCONOMIQUE ET "FORTERESSE EUROPE". Économie et Prévision , 71-92.*
- *Kerneis, P. (2020). EU - Gulf Cooperation Council (GCC) Dialogue on Economic Diversification. Germany: Centre for European Policy studies DMI Associates.*
- *Khan, N. S. (2020). Revisiting the effects of NAFTA. Economic Analysis and Policy (68), 01-16.*
- *Khodr, H., & Reiche, D. (2012). The Specialized Cities of the Gulf Cooperation Council: A Case Study of a Distinct Type of Policy Innovation and Diusion. Digest of Middle East Studies , 21 (01), 149–177.*
- *Kingston, J., Bovino, B., Cottani, J., & Palombi, R. (2018). The Economic Impact of NAFTA - Frequently Asked Questions. S&p Global.*
- *Kizito, U. E., & Hooi, H. L. (2018). Do economic and financial integration stimulate economic growth? A critical survey. The pen-Access, Open-Assessment (51).*
- *Kondonassis, A. J., & Malliaris, A. (1996). NAFTA :Old and new lessons from theory and practice with economic integration. North American Journal of Economics & Finance 7(l). , pp. 31-41.*
- *Kouassi, K. (2008, mars 03). Intégration économique, développement et croissance (These de doctorat). Paris: Uni-versité Panthéon-Sorbonne.*
- *Kronfol, N. (2017). Critical Issues in Healthcare Policy and Politics in the GCC. Qatar: Center for International and Regional Studies Georgetown University.*
- *Krugman, P. (1991). Geography and Trade. MIT Press.*
- *Kudahl, C., & Bahgat, A. (2021). EU – GCC Dialogue on Economic Diversification Gulf Cooperation Council (GCC) countries. Germany: GFA Consulting Group Centre for European Policy Studies.*
- *Kumar, V. (2020). Changing Dynamics of India-GCC Relations under Modi Government: Prospects and Challenges. International Journal of Political Science (IJPS) , 06 (03), 37-31.*
- *Laabas, B., & Limam, I. (2002). Are GCC Countries Ready for Currency Union? الكويت: المعهد العربي للتخطيط*
- *Laabas, B., & Limam, I. (2002). Are GCC Countries Ready for Currency Union? Kuwait: Arab Planning Institute (API).*
- *Lambert, O. O. (2009, Mars). L'IMPACT DE LA DYNAMIQUE DE L'INTEGRATION REGIONALE SUR LES PAYS DE LA SADC : UNE ANALYSE THEORIQUE ET EMPIRIQUE (thèse de doctorat). ECOLE DOCTORALE de SCIENCES ECONOMIQUES, GESTION ET DEMOGRAPHIQUE (E.D. 42), BORDEAUX IV: UNIVERSITE MONTESQUIEU.*
- *Laura, M.-R., Inmaculada, M.-Z., & Celestino, S.-B. (2009, September 11). Determinants of Deep Integration: Examining Socio-political Factors. Open Econ , 480-500.*
- *Lawson, F. H. (2011). The Political Economy of the Gulf. Qatar: Center for International and Regional Studies.*
- *lawson, F. (2012). Transformations of Regional Economic Governance in the Gulf Cooperation Council. Qatar: Centre for International and Regional Studies.*

- *Lion, L. (1970). Political integration as a multidimensional phenomenon requiring multivariate measuremen. International Organizatin , 24 (04).*
- *Lipsey, R. G. (1957). The Theory of Customs Unions: Trade Diversion and Welfare. Economica , 24 (93), 40-46.*
- *Liviu, C. A. (2012). The economic integration: concept and end of process. Theoretical and Applied Economics , XIX (10(575)), 55-70.*
- *lohani, k. k. (2021). Trade and convergence: Empirical Evidence from BRIC countries. Global Business Review , pp. 01-21.*
- *Loic, M., & Muhammad, A. K. (2011). Comparer l'incomparable. L'Union européenne comme modèle d'intégration régionale au Moyen-Orient? France: Ecole thématique PACTE/CNRS "Comparer en sciences sociales: une science inexacte?" halshs-00641527.*
- *Looney, R. (2003). THE GULF CO-OPERATION COUNCIL'S CAUTIOUS APPROACH TO ECONOMIC INTEGRATION. Journal of Economic Cooperation , 24 (02), 137-160.*
- *Lowi, M. (2018). Identity, Community and Belonging in gcc States Reflections on the Foreigner. sociology of islam , 401-428.*
- *Lucas, B., & Thomas, S. (2004). The dynamics of economic integration: theory and policy. ETH Zurich Research Collection.*
- *Luis A, R., & Paul M, R. (1990). ECONOMIC INTEGRATION AND ENDOGENOUS GROWTH. California: NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138.*
- *Luis, A. R., & Paul, M. R. (1990). ECONOMIC INTEGRATION AND ENDOGENOUS GROW. Cambridge: NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue No. 3528.*
- *Machlup, F. (1977). A History of thought on economic integration. london: The macmillan press LTD.*
- *MAESTRI, E. (2004). THE GCC REGION Political Balances and Global Dimension. Milano: FACOLTA DI SCIENZE POLITICHE.*
- *Magnus, O. I., & Bayor, O. (2019). Influence of Information Availability and Use on Economic Integration of Small Scale Business Owners: The Role of Libraries. Library Philosophy and Practice .*
- *Marco, T., & Giacomo, M. (2023). ECONOMIC INTEGRATION AND THE TRANSMISSION OF DEMOCRACY. 30055. Cambridge: NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH.*
- *Marco, T., & Giacomo, M. (2023). ECONOMIC INTEGRATION AND THE TRANSMISSION OF DEMOCRACY. Cambridge: NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH.*
- *María, M. C. (2011). LA INTEGRACIÓN ECONÓMICA. Universidad de Extremadura. TENDENCIAS Y NUEVOS DESARROLLOS DE LA TEORÍA ECONÓMICA Enero-Febrero.*
- *Marinov, E. (2015). Economic determinants of regional ntegration in developing countines. International journal of business and managemznt , 03 (03), 22-39.*
- *Marinov, E. (2014). Economic Integration Theories and the Developing Countries. Economic Research Institute at BAS, South-East Europe Research Centre.*

- *Martin, S. (2011). Labor Migration in the GCC Countries: New Measures for Cooperation in Improving the Rights of Migrant Workers. Qatar: the generous support of Qatar Foundation for Education, Science and Community Development.*
- *Martini, J., Egel, D., Wasser, B., Ogletree, C., & Kaye, D. D. (2016). The Outlook for Arab Gulf Cooperation. California: the RAND Corporation, Santa Monica.*
- *Mary, E. B., Sherman, R., & Karen, T. (2004). Regionalism: Old and New, Theory and Practice. Agricultural policy reform and the WTO: where are we heading? (pp. 01-28). Italy: International Food Policy Research Institute.*
- *Maudos, J., & de Guevara, F. J. (2015). The economic impact of European financial integration: The importance of the banking union. The Spanish Review of Financial Economics , 01-09.*
- *Mead, J. E. (1955). The Theory of customs unions . Amsterdam: North- Holland.*
- *Melani, C. (1999). Defensive Integration and Late Developers: The Gulf Cooperation Council and the Arab Maghreb Union. Global Governance , 05 (03), 379-402.*
- *Melvyn, K. (1972). Recent Developments in Customs Union Theory: An. Journal of Economic Literature Interpretive Survey , 10 (02), 413-436.*
- *Menard, C. (2004). The Economics of Hybrid Organization. Journal of Institutional and Theoretical Economics JITE , 160 (03), 01-33.*
- *Menegazzi, S. (2020). ASEAN'S POSITION AS THE DRIVER'S SEAT AND REGIONAL INTEGRATION/COOPERATION IN ASIA-PACIFIC. Annals of the Fondazione Luigi Einaudi , L (IV), 75-94.*
- *Ministry of Comerce and Industry. (2022). India Trade Promotion Organisation. Consulté le 07 03, 2023, sur https://commerce.gov.in/trade-statistics/*
- *Mirgani, S. (2017). Journal of Arabian Studies. Introduction: Art and Cultural Production in the GCC , 01 (11), 02-11.*
- *Mirhosseini, M. S. (2012). The interaction of the [Persian] Gulf cooperation council (GCC) with Iran for a new security arrangement in the Persian Gulf. Social Science , 6865-9870.*
- *Mishrif, A. (2021). The GCC's Unsettled Policy for Economic Integration. The Muslim World , 70-95.*
- *Mishrif, A., & Al-Naamani, H. S. (2018). Regional Integration, the Private Sector and Diversification in the GCC Countries. Dans Y. Al Baloushi, & A. Mishrif, Economic Diversification in the Gulf Region (Vol. 01, pp. 209-233). Oman: The Political Economy of the Middele East.*
- *Mogielnicki, R. (2019). New Opportunities and High Stakes for Gulf-South Asia Relations. Washington: The Arab Gulf States Institute.*
- *MotaberWay. (2023, 06 09). Motaber.com. Consulté le 08 05, 2023, sur Modern and classical international trade theories: https://motaber.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/*
- *MTI ASEAN. (2023, 10 26). ASEAN Digital Integration. Consulté le 10 28, 2023, sur ASEAN: https://www.mti.gov.sg/ASEAN/ASEAN-Digital-Integration*
- *Naser, A. H. (2008). Trade and regional integration: analysis of the effectiveness in the GCC. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management , 01 (02), 95-112.*

قائمة المراجع

- *Ong, S. L., & Sato, K. (2018). Regional or global shock? A global VAR analysis of Asian economic and financial integration. North American Journal of Economics and Finance , 01-17.*
- *Our World in Data. (2022, july 11). Migration Data Explorer: Where do people migrate from and to. Consulté le 07 05, 2023, sur https://ourworldindata.org/explorers/migration-flows?tab=table&time=1990..latest&facet=none&country=QAT~OMN~KWT~BHR~ARE~SAU&hideControls=false&Select+a+country=India&Outflow+or+Inflow=Emigrants%3A+Where+people+born+in+the+selected+country+moved+to*
- *Our world in Data. (2023). Tariff rate across all products, 2000 to 2020. Consulté le 01 20, 2023, sur https://ourworldindata.org/grapher/tariff-rate-applied-weighted-mean-all-products?time=2000..latest&country=BHR~KWT~OMN~SAU~ARE~QAT*
- *Our world in Data. (2022, july 11). World Population Prospects. Consulté le 06 07, 2023, sur United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division: https://population.un.org/wpp/*
- *Ovchinnikov, S. (2013). Customs Regulation in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. Middle-East Journal of Scientific Research , 14 (07), 892-898.*
- *Pangestu, M. E. (2023). Can African trade integration be a game changer? Washington: WORLDBANK.ORG.*
- *Park, Y., & Claveria, R. (2018). Constructing the Asia-Pacific Regional Cooperation and Integration Index: A Panel Approach. Manila: ASIAN DEVELOPMENT BANK.*
- *Partrick, N. (2011). The GCC: Gulf state integration or leadership cooperation ? Kuwait: London School of Economics and Political Science.*
- *Partrick, N. (2011). The GCC: Gulf state integration or leadership cooperation? Kuwait: London School of Economics and Political Science.*
- *Parveen, T. (2014). Economic Diversification in the Arab Gulf States: Issues & Challenges. Qatar: Hamad bin Khalifa University.*
- *Pawel, M. (2015). Cointegration of Monetary Policy in GCC Countries as Measure of Economic Integration. European Integration Studies , 198-206.*
- *Pawel, M. (2015). Cointegration of Monetary Policy in GCC Countries as Measure of Economic Integration. European Integration Studies , 198-206.*
- *PEETERS, M. (2011). The Changing Pattern in International Trade and Capital Flows of the Gulf Cooperation Council Countries in Comparison with other Oil-Exporting Countries. Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology , 01-29.*
- *Pelayo, J., & Webster, J. (2023). China is getting comfortable with the Gulf Cooperation Council. The West must pragmatically adapt to its growing regional influence. Atlantic Council.*
- *Pelkmans, J. (1980). Economic Theories of Integration Revisited. Common Market Studies , 18 (04), 333-354.*
- *Peri, R., & Altaf, S. (2018). TAXATION POLICIES IN GCC COUNTRIES. Journal of Management Research and Analysis (JMRA) , 05 (01), 46-50.*
- *Petri, P., & Plummer, M. (2014). ASEAN Centrality and the ASEAN-US Economic Relation Relationship. Hawai: Policy Studies, East-West Road.*
- *Philippe, H. (2014). L'intégration régionale peut-elle réduire la vulnérabilité ? Paris: Ferdi.*

قائمة المراجع

- *Philippe, H. (2003). Les économies en développement à l'heure de la régionalisation. Karthala « Hommes et sociétés » .*
- *Pierre, B. (2006). Intégration économique et gouvernance internationales : un programme de recherche en économie politique internationale (EPI). France: Economies et finances. Université Pierre Mendès.*
- *Polyzos, E., & Rutledge, E. (2022). The rise of GCC-East Asian trade: A cointegration approach to analysing trade relationships. The World Economy , 2231-2246.*
- *Prateeppornnarong, D. (2020). Towards sustainable integration: The role of government in facilitating ASEAN integration through education cooperation. nternational Area Studies Review , 01 (13), 02-13.*
- *Quamar, M. (2021). India-GCC Relations: Looking Beyond the Pandemic. Maohar Parrikar , 01-08.*
- *Ramezani, A., & Sabbaghian, A. (2020). A Comparative Study of Regionalism in ASEAN and the Persian Gulf Cooperation Council. World Politics , 09 (01), 189-226.*
- *Randeree, K. (2012). Workforce Nationalization in the Gulf Cooperation Council States. Qatar: Center for International and Regional Studies.*
- *Rhea, A. (2012). India and its Diaspora in the Arab Gulf Countries: Tapping into Effective 'Soft Power' and Related Public Diplomacy. Diaspora Studies , 05 (02), 124–146.*
- *Ricardo, A. (2000). Economic Integration. An Overview of Basic Economic Theory and other Related Issues. Borradores de Investigation (03), 01-49.*
- *Richard, C., & Ronald, F. (1993). After Maastrich: Public Investment, Economic Integration and International Capital Mobility. New York: Center Office: IRIS Center, 2105 Morrill Hall, College Park, MD 20742.*
- *Richard, L., & KELVIN, L. (1956). The General Theory of Second Best. ECONOMIC STUDIES , 11-32.*
- *Robson, P. (1980). The economics of international integration (Vol. 01). London and New York: Academic Division of Unwin Hyman Ltd.*
- *Rumel, D. (2014). DEVELOPMENTS IN THE GULF REGION: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades. NEW DELHI: INSTITUTE FOR DEFENCE STUDIES & ANALYSES.*
- *Ruth, H. S. (2017). A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited. The International Spectator , 52 (04), 93-111.*
- *Saddam, A., & Kari, F. (2012). Size of Economy, Cost of Transport and their impact on Trade in GCC countries: Evidence from qualitative and quantitative approaches. Journal of Finance and Investment Analysis , 01 (03), 137-169.*
- *Saeed, Q. (2017, 09 05). DEVELOPEMENT ASIA. Consulté le 06 12, 2023, sur One Way to Measure Regional Integration: https://development.asia/summary/one-way-measure-regional-integration*
- *Salif, K. (2012). Is Economic Integration Between Developing Countries a Singular Process? Economic Integration , 387-409.*
- *Salim, R. A., Kabir, M. M., & Al Mawali, N. (2011). Does More Trade Potential Remain in Arab States of the Gulf ? Journal of Economic Integration , 26 (02), 217-243.*
- *Sattam, B. A. (2019). THE POSITION OF INTELLECTUAL CAPITAL AMONG SAUDI BANKS. Marketing and Management of Innovations (04), 01-21.*

- *Sattayanuwat, W., & Tangvitoontham, N. (2017). Trade Creation and Trade Diversion of ASEAN's Preferential Trade Agreements. IAFOR Journal of the Social Sciences , 03 (01), 05-20.*
- *Savinskiy, A. (2021). Integration Processes among the Member States of the Gulf Cooperation Council over the Period of 2010−2018. Lecture Notes in Networks and Systems (pp. 1978-1986). Russia: Institute of Scientific Communications Conference.*
- *Sawada, Y. (2021). AsiA-PAcific RegionAl cooPeRAtion And integRAtion index. Manila: Asian Development Bank.*
- *Scharpf, F. W. (1997). Economic integration, democracy and the welfare state. Journal of European Public Policy , 04 (01), 18-36.*
- *Schiff, M., & Winters, A. (1998). Dynamics and Politics in Regional Integration Arrangements: An Introduction. THE WORLD BANK ECONOMIC REVIEW , 12 (02), 177-195.*
- *Seung Huh, H., & Young Park, C. (2019). A New Index of Globalization: Measuring Impacts of Integration on Economic Growth and Income Inequality. Manila: ASIAN DEVELOPMENT BANK.*
- *Shahid, A., & Imran, A. (2018). A Panel Gravity Model Analysis of India's Export to Gulf Cooperation Council (GCC) Countries. Journal of International Economics , 72-88.*
- *Sherman, R. (1999). Trade Liberalization and Regional Integration: The Search for Large Numbers. Washington: International Food Policy Research Institute.*
- *Shi, X., & Yao, L. (2020). Economic Integration in Southeast Asia: The Case of the ASEAN Power Grid. Journal of Economic Integration , 35 (01), 152-171.*
- *Siroën, J.-M. (2007). Accords commerciaux et régionalisation des échanges. Paris: l'UniversitéParisDauphin.*
- *Song, Y., Huang, R., Paramati, S. R., & Zakari, A. (2020). Does economic integration lead to financial market integration in the Asian region? Economic Analysis and Policy , 01-33.*
- *Soussi, F. Z. (2012). De L'integratin économique régionale ver un nouvel ordre mondial, Les pays du Maghreb quelles perspectives? MEMOIRE DE MAGISTER. L'UNIVERSITÉ D´ORAN.*
- *Stack, M. M., & Bliss, M. (2020). EU economic integration agreements, Brexit and trade. Review of World Economics .*
- *Steffen, H. (2014). Arab Gulf States: An Assessment of Nationalisation Policies. European University Institute (EUI) and Gulf Research Center (GRC).*
- *Strategic Communications. (2021, 08 03). European Union, EXTERNAL ACTION. Consulté le 07 03, 2023, sur Gulf Cooperation Council (GCC) and the EU: https://www.eeas.europa.eu/eeas/gulf-cooperation-council-gcc-and-eu_en*
- *Stratulativ, D. (2023). GCC Foreign Direct Investment with world partners and EU27. Germany: Centre for European Policy Studies.*
- *Stratulativ, D., & Aitkenhead, D. (2023). EU-GCC Dialogue on Economic Diversification. Centre for European Policy Studies, DMI Associates.*
- *Studies, A., & Hebous, S. (2006). On The Monetary Union of the Gulf States. Kiel Institute For World Economics.*
- *Sturm, M., & Siegfried, N. (2005). REGIONAL MONETARY INTEGRATION IN THE MEMBER STATES OF THE GULF COOPERATION COUNCIL. European Central Bank.*

قائمة المراجع

- *Sufrauj, S. B. (2020). Africa Regional Integration Index. Africa: African Developement Bank Group.*
- *Sun, Y., & Li, J. (2022, 12 09). Chart of the Day: China and the GCC to enhance comprehensive ties. Consulté le 09 21, 2023, sur CGTN: https://news.cgtn.com/news/2022-12-09/Chart-of-the-Day-China-and-the-GCC-to-enhance-comprehensive-ties-1fCwZqzVNV6/share_amp.html*
- *Takagi, S. (2012). Establishing Monetary Union in the Gulf Cooperation Council: What Lessons for Regional Cooperation? Tokyo: Asian Development Bank Institute.*
- *Talbot, V. (2015). The Rising Gulf The New Ambitions of the Gulf Monarchies. Milano: Epoké.*
- *TALEB, F. (2015). LE PROJET D'INTEGRATION REGIONALE MAGHREBINE : IMPACT SUR L'ALGERIE (thèse de Doctorat). FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, COMMERCIALES ET DE GESTION, TLEMCEN: UNIVERSITE ABOU BAKER BELKAID.*
- *The Asian Development Bank Institute. (1997). ASIA REGIONAL INTEGRATION CENTRE. Consulté le 06 11, 2023, sur TRACKING ASIAN INTEGRATION: [https://aric.adb.org/integrationindicators]*
- *The global Economy. (2024). Busines and economic data for 200 cowntries. Consulté le 02 17, 2024, sur https://www.theglobaleconomy.com/rankings/trade_openness/*
- *The World Bank. (2012). Economic Integration in the GCC. Washington: Office of the Chief Economist Middle East and North Africa Region.*
- *THOMAS, P. (2002). Cooperative hegemony: power, ideas and. Review of International Studies institutions in regional integration , 28, 677-696.*
- *Tim, N., & Monica, M. (2013). ASIA-GULF ECONOMIC RELATION IN 21 CENTRY, The Local to Global Transformation. Berlin: Gerlach Press.*
- *Tourk, K. (2004). The political economy of east Asian economic integration. Journal of Asian Economics (15), 843-888.*
- *TRADING. (2023, 12 07). JOIN TRADING ECONOMICS. Consulté le 12 11, 2023, sur https://tradingeconomics.com/analytics/features.aspx?source=footer*
- *Ulrichsen, C. K. (2018). Missed Opportunities and Failed Integration in the GCC. Washington: Arab Center Washington DC.*
- *Ulrichsen, C. K. (2010). The GCC States and the Shifing Balance of Global Power. QATAR: Center for International and Regional Studies Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.*
- *Ulrichsen, K. (2009). Gulf security: changing internal and external dynamics. London: Kuwait Programme for Development, Governance and Globalisation in the Gulf States London School of Economics and Political Science.*
- *Vajda, I. (1969). Integration, union économique et état national. Tiers-Monde, , 10 (37), 25-47.*
- *Varela, G. (2023). Global integration can spur productivity growth in Pakistan. Washington: WORLDBANKO.ORG.*
- *Voronina, T. (2016). SOME ISSUES OF THE THEORY OF ECONOMIC INTEGRATION. ECONOMIC WELFARE THROUGH KNOWLEDGE SHARING AND PRACTICE OF MEGA-REGIONAL AGREEMENTS , 312-317.*
- *Wilkinson, P. (2007). International Relations. arrangement with Oxford University Press.*
- *Wilkinson, P. (2007). International Relations. arrangement with Oxford University Press.*

- *Wits. (2023). World Intergrated Trade Solution. Consulté le 12 08, 2023, sur https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/ARE/StartYear/2000/EndYear/2021/TradeFlow/Import/Partner/BHR/Indicator/MPRT-TRD-VL#*
- *World Bank. (2020). The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects. Washington: 0 International Bank for Reconstruction and Development.*
- *World Development Indicators - World Bank. (2022, 05 06). Our World in Data. Consulté le 02 19, 2023, sur National accounts data - World Bank / OECD: https://ourworldindata.org/grapher/trade-as-share-of-gdp*
- *Yann, E., & Laetitia, G. (2007). LE «NOUVEAU RÉGIONALISME» DE QUOI PARLONS-NOUS? Annuaire Francais de relations internationales , 775-792.*
- *Yann, R. (2017). Intégration régionale, régionalisation, régionalisme - Les mots et les choses. Intégration régionale. Paris: Campus des Grands Moulin.*
- *Young, K. E. (2015). Refugee Crisis and Economic Migration: Regional Economic Interdependence and the Arab Gulf States. Washington: Arab Gulf States Institute.*
- *Young, K. E. (2013). The Emerging Interventionists of the GCC. Doha: LSE Middle East Centre Paper Series / 02.*
- *Yuri, K., & Elena, P. (2014). Modern trends in international economic integration development. Ekonomia Międzynarodowa , 199-208.*
- *Zahid, A. (2016). Institutional Aspect of Economic Integration in the European Union and ASEAN: A Comparative Glimpse. International Journal of Humanities and Social Science Invention , 05 (08), 16-24.*

- مراجع باللّغة العربية:

- إتّحاد المصارف العربية. (09 12, 2022). استثمارات الصين في العالم العربي للسعودية. تاريخ الاسترداد 06 09, 2023، من https://uabonline.org/ar/21-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84/
- أحمد صديقي. (2011). مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي. مجلة الباحث (09)، 243-252.
- اسماعيل ,ص .م .(1991) .العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الأصول والنظريات .القاهرة :المكتبة الأكاديمية.
- الإسكوا. (2020). تقييم التكامل الاقتصادي العربي. بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- الإمام محمد محمود. (2004). تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. بيروت: الطبعة الأولى.

قائمة المراجع

- الأمانة العامة. (2023). الاتحاد النقدي والعملة الموحدة. تاريخ الاسترداد 25 06, 2023، من https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheMonetaryUnionandtheSingleCurrency/Pages/ConceptandOutset.aspx
- الأمانة العامة. (2017). المسيرة والإنجاز. المملكة العربية السعودية: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- البنك الدولي. (2022). تاريخ الاسترداد 03 07, 2023، من https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.SRF.TOTL.K2?end=2020&locations=QA-SA-OM-AE-&start=1961&KWview=chart
- البنك الدولي. (2023). تاريخ الاسترداد 15 12, 2023، من بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=OM&start=2000
- السيّد حسين عدنان. (2021). المنظمات الدولية والإقليمية تحت وطأة العولمة. تاريخ الاسترداد 07 12, 2022، من https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D9%88%D8%B7%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D
- الشمري ,ع .ا .(2012) .مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة)رسالة ماجستير .(كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية ,الأردن :جامعة الشرق الأوسط.
- المركز الإحصائي. (2021). الأطلس الإحصائي لدول مجلس التعاون . عمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- المركز الإحصائي. (2016). التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- المركز الإحصائي. (2022). التقرير السنوي، 01. تاريخ الاسترداد 13 07, 2023، من المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: http://www.gccstat.org/ar/statistic/publication/foreign-trade-statisticsin-gcc-states.
- المركز الإحصائي الخليجي. (2022). العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين. سلطنة عمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- المركز الإحصائي الخليجي. (2022). العلاقات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي والولاياتالمتحدة الأمريكية. سلطنة عمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- المركز الإحصائي الخليجي. (2022). العلاقات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية الهند. سلطنة عمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- المركز الإحصائي. (2020). تحويلات العاملين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج. عمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

قائمة المراجع

- المركز الإحصائي. (2021). مؤشرات التنمية الشاملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيون المجتمع الإقليمي والدولي. عمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الهادي لرباع. (2016). المدخل اإلنتاجي للتكامل االقتصادي الإقليمي كأداة لتحقيق التنمية االقتصادية لدول المغرب العربي. حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، (18)، 253-271.
- آمال كرميش. (2018). المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة ودورها في تحقيق التنمية الحدودية. مجلة الاقتصاد والقانون (03)، 233-245.
- أحمد بن زايد. (2017). سياسة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوربي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي "نموذجاً". مجلة آفاق للعلوم (06)، 245-253.
- بدر حمدان، ابتسام علي حسين، و فاتح سردوك. (2021). رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. رؤى اقتصادية ، 11 (01)، 31-53.
- جمال الدين العاقر، و عبد الوهاب شمام. (2014). دور التكامل االقتصادي في تحقيق التنمية االقتصادية. مجلة العلوم الإنسانية (41)، 323-335.
- جمال بدّور. (20 03, 2021). الموسوعة السياسية. تاريخ الاسترداد 22 10, 2022، من التكامل والاندماج الدولي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A
- جمال عمّورة. (2013). معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوربي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، 96-119.
- جيلالي معروف، و محمد البشير لبيق. (2015). فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء و تحويل التجارة الخارجية. مجلة نور للدراسات (01)، 80-99.
- حسن الشاغل. (2017). نشأة الاتحاد الأوروبي. الموسوعة السياسية.
- حسين جاسم. (2014). التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. تاريخ الاسترداد 07 06, 2023، من https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/08/201481493035249222.html
- حسين قادري. (2003). التعددية السياسية في ظل الإصلاحات الجزئية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، 04 (09)، 87-114.
- حليمة بروك، و نبيل بوعجيلة. (2018). تجربة الاتحاد الأوربي-إزالة الحدود لتنمية مناطق الحدود. مجلة الاقتصاد والقانون (03)، 251-269.
- خالد أحميمة. (2020). إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم االقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

قائمة المراجع

- خالد خميس السّحاتي، و توفيق صالح الحفار. (2017). الوظيفية الجديدة وتجربة التكامل الأوربي: الآفاق والمضامين والقدرات التفسيرية. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية ، 01 (33)، 00-33.
- خالد خميس السّحاتي، و توفيق صالح الحفار. (2017). الوظيفية الجديدة وتجربة التكامل الأوروبيك الآفاق والمضامين والقدرات التفسيرية. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية (العدد الثالث والثلاثون)، 01-33.
- خلوفي عائشة. (2017). انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية. اقتصاديات الأعمال والتجارة (02)، 166-185.
- خليل جدّاوي. (2017). الإطار المفاهيمي للتكامل في العلاقات الدولية. البحوث السياسية والإدارية ، 06 (10)، 120-132.
- -د- حسين عمر. (1998). التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق. مدينة نصر -القاهرة-: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
- رحماني ,م & .,بوصبيع ,ص .ر .(2015) .الإقميمية الجديدة بين أطروحة تدويل الأزمات الاقتصادية وردم منافذها .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية .293-275 ,(02) 08 ,
- رقية حساني، و سكينة حملاوي. (2015). دور الأزمات الاقتصادية المعاصرة في تعزيز مسيرة التكتلات الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الصناعي (09)، 559-580.
- رمزي زعيمي. (2018). تحرير التجارة الدولية بين الالقليمية و النظام التجاري المتعدد الأطراف -دراسة حالة الجزائر- (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- زهية لموشى. (2016). آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة (رسالة دكتوراه). أم البواقى، كلية العلوم االقتصادية و علوم التسيري و العلوم التارية: جامعة العربي بن مهيدي.
- زهية لموشي، إلهام نايلي، و سعيدة حركات. (2020). إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الإندماج في الاقتصاد العالمي. الباحث الاقتصادي ، 17 (01)، 105-123.
- سعاد بوسنية. (2018). التجربة التكاملية في أمريكا الشمالية: دراسة تقييمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (18)، 155-169.
- سكينة حملاوي. (2017). إنعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الإتحاد الأوروبي "أزمة اليورو" -رسالة دكتوراه-. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر.
- سليم موالدي. (2012). اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق أسيا " الآسيان". المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، 03 (01)، 155-165.
- سمير المقدسي. (1998). التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والآفاق. بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى.
- شريفة كلاع. (2021). التوجهات الصينية نحو دول مجلس التعاون الخليجي: واقع العلاقات الاقصادية وسبل تطويرها. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، 06 (04)، 447-467.
- صالح طالم. (2016). التكتلات الاقتصادية الاقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي -قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوربي-. المعيار (16)، 312-329.

قائمة المراجع

- صبري مقلد اسماعيل. (1991). العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- صلاح الدين ,ف .م .(2005) .العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام، دراسة مقارنة .الجامعة الأمريكية المفتوحة.
- صندوق النقد الدولي. (2020). إحصائيات التجارة. https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42: صندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد العربي. (2022). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- طاهر حمدي كنعان. (2001). هموم إقتصادية عربية –التنمية–التكامل–النفط–العولمة–. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى.
- عبد الحافظ الصّاوي. (2021). التّجارة بين دول الخليج: اقتصاديات متنافسة لا متكاملة. لندن: البين الخليجي للدّراسات والنّشر.
- عبد الحليم ,ح ,2012) .جوان .(30دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي)مذكرة ماجستير .(كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ,سطيف :جامعة فرحات عباس.
- عبد الرحمن الهيتي نوزاد. (2011). التكامل الاقتصادي الخليجي بين الواقع والمأمول. المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للأبحاث.
- عبد الرحمن روابح، محمد علي الجودي، و قويدر بورقبة. (2020). دور التكامل الاقتصادي الاقليمي في التجارة الخارجية. مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة ، 03 (01)، 25-41.
- عبد الرحمن روابح، و لمين لباز. (2012). التكامل الاقتصادي –الإقليمية الجديدة–. مجلة دفاتر اقتصادية ، 03 (01)، 52-71.
- عبد القادر رزيق المخادمي. (2009). التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد القادر موزاوي. (2018). الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي وتأثيره على السياسات الماليةوالنقدية. مجلة مينا للدراسات الاقتصادية ، 01 (01)، 49-69.
- عبد الكريم جابر، و العيساوي شنجار. (2015). التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية: الدروس والمستجدات. التكامل الاقتصادي ، 03 (01)، 53-99.
- عبد المجيد محمد توفيق. (2013). العولمة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرون. مصر: دار الفكر الجامعي.
- عقبة عبد اللاوي. (2015). الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكّل السوق الوطنية في الدول النامية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 08 (02)، 23-36.
- عقبة عبداللاوي، و اعمر عزاوي. (2013). ظاهرة التكتلات الاقتصادية وإشكالية الأزمات الرأسمالية دراسة تحليلية لأثر التكتلات كقوة ممانعة وكمعبر للتدويل. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 06 (02)، 77-95.
- علي أسيري عبد الرضا. (2015). مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد 33 عاماً: الإنجازات والإخفاقات. أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

قائمة المراجع

- عمر الحسن. (2014). مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- عمورة ,ج .ل .(2006) .دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية)مذكرة دكتوراه .(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة الجزائر.
- عيسى محمد الغزالي. (2009). التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي. مجلة جسر التنمية (81)، 01–22.
- فطيمة فجار. (06 06, 2022). لماذا تعتبر دول الخليج حاسمة بالنسبة للاقتصاد الهندي. تاريخ الاسترداد 02 05, 2023، من https://www.khabar25.com/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%A9-/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%84
- كامل حسن عمر. (2019). النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.
- كريمة عثماني، و فاطمة بخوش. (2018). التكامل بين المناطق الحدودية من خلال تفعيل آليات الاتصال التنموي: التجربة الأوربية والمغاربية،حدود المقارنة. مجلة الاقتصاد والقانون (03)، 242–250.
- لطيفة بن يوب، سعاد ماحي، و عائشة عوار. (2017). التكامل الاقتصادي المغاربي والتكامل الاقصادي الخليجي: دراسة قياسية مقارنة. مجلة العلوم الاقتصادية ، 13 (14)، 147–179.
- لطيفة بن يوب، عائشة عوار، و نوال بن خالدي. (2020). مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي. مجلة مينا للدراسات الاقتصادية ، 02 (04)، 167–182.
- لطيفة بن يوب، محمد بزواية، و عائشة عوار. (2015). إمكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، 161–174.
- لطيفة بن يوب، و عائشة عوار. (2017). أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على النمو الاقتصادي. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية (03)، 59–76.
- م.د رائد فاضل جويد. (2013). النظرية الحديثة في التجارة الخارجية. مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، 05 (17)، الصفحات 121–137.
- محسن الندوي. (2011). تحدّيات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى.
- محمد أزهر علي عماد. (2021). دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 06 (01)، 33–42.
- محمد الشمنقي، و محمد إدريس. (2017). تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرّك للنمو والتنمية. بيروت: اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا.
- محمد بن عزوز. (2009). الإقليمية الجديدة – الصورة الجديدة للإندماج الاقتصادي الإقليمي. مجلة الاقتصاد والاحصاء ، 06 (01)، 93–117.

قائمة المراجع

- محمد سمير عياد. (2022). التكامل الاقتصادي الدولي: مقاربة نظرية. مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية (01)، 01-28.
- محمد صالح المسفر. (2018). العلاقات الخليجية – الخليجية منطقة الفلراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971-2018). الدوحة – قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- محمد صخري. (24 09, 2019). الإطار المفاهيمي والنظري للتكامل الإقليمي. تاريخ الاسترداد 07 10, 2022، من https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5/
- محمد عقيل وصفي. (2015). التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة. دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 42 (01)، 99-118.
- محمد كاملي، بن شيحة صحراوي، و فايزة سحيمي. (2016). التكامل المالي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليجي التجربة والآفاق. مجلّة البديل الاقتصادي ، 03 (01)، 288-303.
- محمد لحسن علاوي. (2010). الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي. جلة الباحث (07)، 107-122.
- مختارية بوزيان. (2020). تداعيات انسحاب بريطانيا من االإتحاد الأروبي على الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاديات الإسالمية (دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا). مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا ، 16 (23)، 01-14.
- مركز الخليج للدراسات. (2018-2019). التقرير الاستراتيجي الخليجي. الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
- مصطفى شروق. (25 12, 2022). المرسال. تاريخ الاسترداد 02 08, 2023، من خريطة دول الخليج العربي بالمسافات: https://www.almrsal.com/post/987137
- مقروف ,م .(2010) .العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)رسالة ماجستير .(كلية الحقوق ,بن عكنون :جامعة الجزائر.
- منتدى التمويل الاسلامي. (2022). تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. دبي.
- منى زنودة. (2018). التجربة التكاملية الأوربية في ظل التحديات الراهنة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (12)، 233-243.
- موراد خليفة. (2006). التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظريةوالمرجعية القانونية –رسالة ماجستير–. كلية الحقوق قسم العلوم القانونية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- موسى رحماني، و صالح رحيمة بوصبيع. (2015). الإقليمية الجديدة بين أطروحة تدويل الأزمات الاقتصادية وردم منافذها. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 08 (02)، 275-293.
- ناصر التميمي. (2015). رابطة دول جنوب شرق آسيا: آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية. مرطز الجزيرة للدراسات.
- نجدلاء هزلة، فوزي محيريق، و زينب حيمر. (2019). الاقليمية الجديدة بين خلق التجارة و تحويل التنمية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1985-2015. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، الصفحات 203-218.

قائمة المراجع

- نسرين نموشي. (2017). عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل واالندماج: التكامل المغاربي نموذجا. مجلة الحقوق والعلوم السياسية (14)، 131-147.
- نسيمة طويل. (2018). التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية. مجلة الناقد للدراسات السياسية (03)، 94-118.
- نعاس شنافة صباح. (2018). القدرة السياسية والقانونية لمجلس التعاون الخليجي لحل الأزمات الأمنية البينية (أزمة عام 2017 نموذجاً). المجلة الإفرقية للدراسات القانونية والسياسية ، 02 (01)، 22-32.
- نوال شحاب. (2010). أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية (رسالة ماجستير). كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر: جامعة الجزائر 3 .
- هاجر يحيى، و ياسمينة ابراهيم سالم. (2015). دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق: دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية. التكامل الاقتصادي ، 03 (01)، 01-33.
- هدى معماش. (2016). تحليل معضلة التكامل المغاربي في ضوء المقاربات التفسيرية لنظرية التكامل والاندماج. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، 01 (01)، 238-246.
- هشام بن حداد. (2018). تعزيز التكامل الأوربي على ضوء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الاوربي. مجلة القانون : المجتمع والسلطة ، 242-269.
- وفيق شفيق عبير. (2020). دراسة مقارنة في نشأة مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من القضايا الإقليمية – رسالة دكتوراه-. كلية التربية ابن رشد قسم التاريخ الحديث، العراق: جامعة بغداد.
- ياسمينة ابراهيم سالم، و هاجر يحيى. (2015). دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق. التكامل الاقتصادي ، 03 (01)، 01-33.
- يسين حشوف. (2016). مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية (15)، 154-163.
- يسين حشوف. (2018). منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيواستراتيجي دراسة في المؤثرات الإستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي. دفاتر السياسة والقانون (19)، 345-354.

- **الملخص:**

نهدف من خلال هذه الدّراسة إلى تقييم التّكامل الاقتصادي الإقليمي في دول مجلس التّعاون الخليجي، وتقدير فعالية الدّول الأعضاء فيه خلال الفترة (2000–2022)، بالاعتماد على مؤشّر التكامل الاقتصادي الإقليمي (ARCII)، المعتمد لدى معهد بنك التّنمية الآسيوي (ABD)، وقد توصّلت النّتائج إلى ضعف درجة التّكامل في الدّول محل الدّراسة، رغم اتّجاهه المتزايد، مع الإشارة إلى ظهور البحرين كأكبر دولةٍ مساهمةٍ فيه.

- **الكلمات المفتاحية:** التّكامل الاقتصادي الإقليمي، التجارة البينية والخارجية، دول مجلس التعاون الخليجي، مؤشّر التكامل الاقتصادي الإقليمي (ARCII).

-***Abstract :***

Through this study, we aim to evaluate regional economic integration in the Gulf Cooperation Council countries, and to estimate the effectiveness of its member states during the period (2000-2022), based on the Economic Integration Index (ARCII), approved by the Asian Development Bank Institute (ABD). The results indicate a weak degree of integration in the countries under study, despite the increasing trend, noting the emergence of Bahrain as the largest country contributing to it.

- Key Worrds : Regional integratin economic, Intra-and Foreign trade, GCC Contries, Asian regional cooperation and integration index (ARCII) .

- Résumé :

À travers cette étude, nous visons à évaluer l'intégration économique régionale dans les pays du Conseil de coopération du Golfe et à estimer l'efficacité de ses États membres au cours de la période (2000-2022), sur la base de l'indice d'intégration économique (ARCII), approuvé par l'Asie. Institut de la Banque de Développement (ABD) Les résultats indiquent un faible degré d'intégration dans les pays étudiés, malgré la tendance à la hausse, notant l'émergence de Bahreïn comme le plus grand pays y contribuant.

- Mots clés : Intégration économique régionale, commerce intra-régional, pays du Conseil de coopération du Golfe, indice d'intégration économique (ARCII).